

كتاب جلية المجي وبقية المهدي في شرح منية المصلي وغنية
 المبتدي للشيخ الامام العالم العلامة فريد عص ووحيد دهن
 محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن امير حاج الحلبي الحنفي
 عامله الله تعالى بلطفه الحنفي بحق محمد وآله
 الطيبين الطاهرين
 امين
 امين

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	2007/2
Yeni Kayıt No	1
Eski Kayıt No	661



411

الحمد لله عظيم الفضل والطول. شديد القوة والحول. سائر العيب وما حيي للوط
 غافر الذنب وقابل التوب. **واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الواحد القدوس
 خالق الانلاك والاملاك والاجساد والنفوس شهادة يصرف بها عنا في الدارين كل قوة
 وبوس. ويجزل بها علينا فيهما من كرمه سبحانه نفائس النفوس. **واشهد**
 ان محمدا عبده ورسوله الذي خص من رب الارباب وموالي السادات. بجزل الصلاة
 وجزل العادات. وجعلت قوة عيبه في الصلاة من بين سائر العبادات صلي الله
 عليه وسلم صلاة وسلاما تقربنا لديه. وتوصلا بنا لحسن القيام بين يديه.
 وتبلغنا به من فضل الله تعالى المقام المحمود في ذلك اليوم الموعود. وعليه واصحابه الصا
 دقين لله سبحانه وتعالى في المواثيق والعهود. والواقفين عند حدوده في الغيبة
 والشهود. والمتطهرين من الادناس والارجاس تبثنا الى الملك المعبود. ولنا شعين
 الخاضعين لله تعالى شأنه علي الجباه والحدود. فتزاهم ركعا سجدا يبتغون فضلا
 من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من اثر السجود. ثم علي التابعين وتابعيهم باحسان
 الي يوم الخلود. **اقابعد** يقول العبد الفقير الي فضل الله سبحانه ذي الكرم الجليل
 والوعد الوفي محمد بن محمد الشهير بابن امير جاج الحلبي الحنفي. عاملهم الله في الدارين
 بجزل احسانه ولطفه لظني قد سألني فيما مضى من الزمان بعض الاحبة لدي
 والاعزة علي. من صالح الاخوان وصادقي المحبة من الخلال في طاعة الرحمن. ان
 اشرح لهم المقدمة المسماة بمنية المصلي. وعنية المبتدي خروجا بوضع لهم نما
 صاها ويكشف الغطاء عن مصادرها ومواردها لاغتنائهم بقرائتها. ومدرسها
 واهتمامهم بتحقيق صحتها ومعرفة كنائنها وتقريب منطوقها وفهم اشارتها
 مع نقد تعليق عليها كفيلا بهذا الكرام طنا منهم ان عند العبد الضعيف صابة
 تروي غليل ما بهم من الاوامر الي التروي من هذه المطالب الكرام فابديت في
 ترك الانصاف لذلك. والقعود عن سلوك هذه المسالك. بعضا مما كان لا يسر.
 العبد وقتيذ من الاعذار الشاغلة له عن القيام بما ينبغي من تحقيق هذه الاطار
 عند ذوي البصائر والابصار ثم تكررت من الطرفين المزاودة في ذلك والمدافعة
 وانا لا اظن في غضون السكون بين تكرار المراجعة. الا انهم قد عرضوا عن هذا

المطلوب

بن محمد

بهم

المطلوب صفحا وطورا دون التنفير عنه كشحا. فاذا هم لما بهم من الاهتمام بهذه
 العيانة مكابدون وعلي ثغرا المرابطة للفوز الغنية مجاهدون. فلم اريه امن
 التوجه نحو مدين ما ربههم. رجاسعا ففهم بتحقيق مطالبهم. فشرعت في هذا التعليق
 سائلا من فضل الله حسن التوفيق. في الهداية الي بيان ما في هذه المقدمة
 من الغوايد والتحقيق علي وجه تشليح له القلوب. ويكون ان شاء الله ذخيرة نافعة.
 عند علام الغيوب. وقد رايت ان اصل فيه الشرح بالمشروح من الشرح برسم حرف
 الميم في اول نصه وللشرح من المشروح برسم حرف في صدر نصه لينفع الاستغناء.
 عن مراجعة المتن في كل مناط ويرتبط كل منهما بالاخر مع التمييز بينهما احسن ارتباط
 ولعله اذا تم الفراغ من تحريره. بعون الله وتيسيره. ان يكون مستمرا بحلية المجلي.
 وبغية المهنددي في شرح منية المصلي وغنية المبتدي. والله المأمول في بلوغ الامال.
 والمسئول لتيسير هذا المثال انه سبحانه هو المنعم المفضل. لا اله غيره ولا يرجمي
 الاكرامه وخيره. بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين **ش** افتتح هذه المقدمة
 المجالة بالبسملة والحمد لله كما هو السنة المألوفة للمؤلفين. والطريقة المعروفة
 للمصنفين. اقتداء بكتاب الله المبين. والمجانية لما انفرد عنه سببه السابقين واللاحقين
 بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يفتتح بذكر الله فهو ابتداء واقطع اخرجه الا
 مام احمد وغيره وفي رواية لابن حبان حسنهما ابن الصلاح كل امر ذي بال لا يبدأ فيه
 بيسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية له اخري ولغيره ايضا لا يبدأ بحمد الله فهو
 اجذر ومعني ذوبال ذو حال شريف يهتم به ومعني اقطع ناقص قليل البركة واجذر
 هنا بمعناه ويقال في فعله حزم يحزم كعلم يعلم ومعني الحمد علي ما مشي عليه غير واحد
 من المحققين الوصف بالجميل الاختياري علي سبيل التعظيم والاسم الجليل اسم لواجب
 الوجود لذاته المعبود المستحق لجميع المحامد واصناف الحمد اليه دون غيره من الاسرار
 لانه اخص اسمائه تعالى باعرف المعارف مع ما فيه من الدلالة علي اتصافه سبحانه
 بجميع الكمالات والاشارة الي تراهنه عن جميع النقايس والمجذبات والرب قد يكون
 بمعني المزمي والمصلح ومعني السيد ومعني المولي والكل صالح ان يراد هنا فاته تعالى
 مالك العالمين ومربيهم ومصلحهم وسيدهم ومولاهم ولاها بطلق علي غير الله تعالى الا
 مضافا لقوله تعالى ارجع الي ربك وقول القائل ذهابا رب الداية ونحو ذلك كذا ذكره
 كثير من العلماء نعم صرح عنه صلى الله عليه وسلم نهى العبد ان يقول لا اله الا الله
 والامة ان تقول لا اله الا الله ربتي وصح عنه ايضا انه قال في اشرط الساعة تلذ
 الامة ربتيها وربها فجمع بينهما تارة بان الاطلاق لبيان الجواز والنهي للادب له
 وكرهته للتنزية لا للتخريم وتارة بان المراد بالنهي عن الاكثار من استعمال هذه
 اللفظة واتخاذها عادة شائعة ولم يره عن اطلاقها في ناد من الاحوال. واختار
 هذا الجواب القاضي عياض وهذا كله بالنسبة الي الاضافة الي مكلف اما
 بالنسبة الي الاضافة الي غير مكلف كالدار والدابة فاقف علي حكاية كراهة

مميز المشروح
الشين

هذه

فيه

شريف

بحق

المالك وبه

ان

النهي

فيها بل ذكر الشيخ سراج الدين الشهير بابن الملحق رحمه الله تعالى في الكراهة ٨
مقتصر عليه والعالمون جمع عالم تفتح الالام وهو اسم لا يعلم به كالحاتم غلب
فيها يعلم به الباري تعالى وهو كما سواه من الجواهر والاعراض فانها لا مكانها وافتقارها
الي مؤثر واجب لذاته بدل علي وجوده وانما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة
وجمع بالياء والنون تغليباً لجانب العقلا منهم علي من سواهم واختلف في عددهم فقال
كعب الاخبار لا يحصي عدد العالمين الا الله وقال سعيد بن المسيب خلق الله تعالى
الف عالم ستمائة في البحر واربع مائة في البر وقال وهب ثمانية عشر الف عالم في الدنيا
عالم منها وما الغمران في الخراب الا كفسطاط في صحرا وقال معاذ ثمانية الف عالم اربعون
الف في البحر واربعون الف في البر والله سبحانه اعلم وقيل العالم اسم وضع لذوي العلم
من الملائكة والنفلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتاع فهو على القول الاول مشتق
من العلامة وعلى الثاني من العلم ثم علي كل منهما هو اسم موضوع للمجمع لا واحد له من لفظه
واما الكلام علي ما تضمنته البسملة الشريفه من الكلمات واوجه الاعراب ولطائف
الاشارات وما الفرق بين الحمد والشكر والمدح وان اداة التعريف في الحمد
للعهد ذهنا او خارجا او للجنس حقيقة او استغراقا وان الاسم الاعظم مشتق
او غير مشتق ونحو ذلك من الاعتبارات فغير هذا الكتاب به اليق وقد اتينا علي جملة
من هذا الجمال في شرح ديباجه المختار **تنبيه** قال بعض الفضلاء في مثل هذا
الموضع يجب علي الانسان ان يحمد الله تعالى من ثمانية اوجه الاول ان اوجده من
العدم الثاني ان خلقه حيوانا ولم يخلقه جمادا الثالث ان خلقه فاطقا ولم
يخلقه غير فاطق الرابع ان خلقه ذكرا ولم يخلقه انثى الخامس ان جعله مسلما
ولم يجعله كافرا السادس ان جعله سنيا ولم يجعله بدعيًا السابع ان جعله
من اهل العلم ولم يجعله من اهل الجهل الثامن ان وفقه لمعرفة هذا الرب الكريم انتهى
قلت وللمريد علي هذه الاربعة مجال للمعتبر كالغاية في البدن وان تعدوا نعمة
الله لا تحصوها فالحمد لله علي ما انعم **و** الصلاة علي رسول الله محمد خاتم النبيين
والسلام علي جميع الانبياء والمرسلين **ش** الصحيح علي ما عليه غير واحد من المحققين
ان معني الصلاة الاعتناء بانبياءهم **ظ** ظاهر السرف للمصلي عليه وكون ذلك يتحقق
من الله تعالى بالرحمة ومن غيره بالدعاء لا يوجب اختلاف معناه كما هو ظاهر الكلام
كثير من العلماء والسلام السلامة من الافات وقيل التعوذ باسم الله الذي هو السلام
كما تقول الله معك اي متوليك وكفيلك والاكثري ان كل رسول نبي ولا عكس
وهو الصحيح فيها مجتهدان في النبوة التي هي كون الانسان مبعوثا من الحق الخالق
وزاد الرسول بالامر بالانذار وقيل بمعنى بشرع مبنية او اول الانبياء والرسول
ادم واخرهم محي رسول الله عليه وسلم وصلي وسلم عليهما اجمعين وهو المراد بنجاستهم
النبيين وكونه خاتمهم بكسر التاء وفتحها اي اخرهم بالكتاب والسنة واجماع
الامة ثم في الصحيح ابن حبان وغيره اي ذكر رضي الله عنه قلت يا رسول الله

عن

سرم الانبياء

الف

سرم الانبياء قال مائة واربعة وعشرون الف نبي قلت يا رسول الله كم الرسل
من ذلك قال ثلثمائة وثلاثة عشر بها غفيرا قلت يا رسول الله من كان اولهم
قال ادم قلت يا رسول الله انبياءي مرسل قال نعم خلقه الله بيده ونفخ فيه من
روحه انتهى لكن قالوا الاولي ان لا يقتصر في الايمان بهم علي عدد قال الله
تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ولا يؤمن في ذكر
العدد ان يدخل فيهم من ليس منهم ان ذكر عدد اكثر من عدد دم او يخرج منهم من
هو منهم ان ذكر عدد اقل من عدد دم وانما سمي النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم
الشريف اعني محمدا لكثرة خصاله الحمودة والعرب تقول رجل محمدا ومحمودا
اذ كثرت خصاله الحمودة ذكره مسلم في صحيحه وكيف لا يكون صلى الله عليه وسلم
كذلك وهو المحمود في الدنيا بما يقع به الخلق من العلم والحكمة والدعوة الي الله تعالى
وفي الاخرى بالشفاعة العظمى فطابق الاسم المستمي وناسب اللفظ المعني ثم هنا
تنبيه يتعلق بكلام المصنف يستتبع ذكره فوائد لا بأس بالتعرض لها وهو ان
لقائل ان يقول كان الاولي قرأت الصلاة علي سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالسلام عليه وكان الاحسن قرأت السلام علي الانبياء بالصلاة عليهم
وح كان ينبغي ان يقول المصنف والصلاة والسلام علي رسول الله محمد خاتم
النبيين وعلي جميع الانبياء والمرسلين فان قلت لعلة انما فعل ذلك لانه
لشرفه عليهم صلى الله وسلم عليهم اجمعين فان الصلاة قد صارت شعارا
للتعظيم في العرف فوق كون السلام شعارا لذلك قلت اذا سلم ذلك فقد
كان التعظيم الاثر في الجمع بينهما مع ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي ذكر
في شرح مسلم انه يتكر علي مسلم رحمه الله كونه اقتصر علي الصلاة علي رسول الله صلى
الله عليه وسلم دون التسميم وقد امر الله تعالى بها فقال يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما لم نقل عن العلماء كراهة الاقتصار علي الصلاة عليه من
غير تسليم نعم يمكن ان يقال لم يفرق المصنف الصلاة عليه عن السلام لدخوله
اولا وبالذات في قوله والسلام علي جميع الانبياء والمرسلين فتد سلم عليه مرتين
فضلا عن مرة **و** انما يبق السئوال عن وجه اقتصار علي السلام علي سائر
الانبياء والمرسلين ولا يقال في وجهه انه فعل ذلك اشارة الي انه لا يصلي علي
غير الامتابة كما روي عن ابن عباس انه لا يجوز الصلاة علي غير النبي صلى الله
عليه وسلم لاننا نقول هذا خلاف الصحيح الذي عليه جمهور العلماء سلفا
وخلفا كيف وقد روي ابن ابي عاصم باسناد حسن عن قتادة ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال اذا صليتم علي المرسلين فصلوا علي معي فاني رسول
من المرسلين غايته انه حديث مرسل والمرسل حجة عند الجمهور وروي
عبد الرزاق واحمد ابن منيع والطبراني عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا علي انبياء الله ورسوله فان الله بعثهم

3

كما بعثني وروي الطبراني ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله
صلي الله عليه وسلم اذ اصلتكم علي فصلوا علي انبياء الله فان الله بعثني كما بعثهم
فم في اسانيدهم موسي من عبدة وهو من يشأ من يجد يشأ وان كان ضعيفا
قال القاضي عياض قالوا والاسانيد عن ابن عباس لينة انتهى لكن اخرج عبد
الرزاق بسند رجاله رجال صحيح عنه رضي الله عنه بلفظ لا تبغني الصلاة من
احد علي احد الا علي النبي صلي الله عليه وسلم فالصواب ان هذا منه محمول علي
من عداة من ليس من الانبياء صلي الله عليهم اجمعين بدليل ما قد بناه واثبه عنه
مرفوعا وما اخرج ابن ابي شيبة واسماعيل القاضي في الصلاة النبوية له وغيرهما عنه
موقوف عليه لا تصلح الصلاة علي احد الا علي النبي صلي الله عليه وسلم ولكن للمسلمين
والمسلمات الاستغفار لفظ استعاذ فان الجمع بين المتعارفين واجب ما امكن
وقد امكن بحال ذلك النص العام منه علي ما ذكرناه ولا بدع في ذلك اذ ما من عام
الا وقد حضي وقد وجد دليل التخصيص هنا وقد قامت القرينة علي ارادته
فتعين ما قلناه والله تعالي اعلم ثم لحق ان كلام من يصنع المص غير مكره فان في
سنن السنائي باسناد حسن في حديث القنوت وقلي الله علي النبي انتهى
فلا جرم قال الشيخ زين الدين بن رجب رحمه الله وهذا ادفع للاعتراض علي
مسلم ولا يكاد يجاب عنه ويشكل علي من ذكره الاقتصار علي الصلاة عليه انتهى
مع ان في قوله تعالي تسلم علي المرسلين وقال الحمد لله وسلام علي عباده الذين
اصطفى اي غير ذلك اسوة حسنة ثم دخول النبي صلي الله عليه وسلم في قوله والسلام
علي جميع الانبياء والمرسلين ايضا كما ذكرنا علاوة تنفيذ زيادة التعظيم والله
بكل شئ عليم واعلموا وفقكم الله وايماننا ان انواع العلوم كثيرة في وهو ظاهر لا شك
فيه ومن تعاريف العلم الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فيخرج الظن
والتقليد والحيل المركب والتوفيق خلق قدرة الطاعة ونيايله الخذلان وهو
خلق قدرة المعصية والموفق لا يوصي اذ لا قدرة له علي المعصية ذكره امام
الحرمين واعلم بالانواع بالتحصيل مسائل الصلاة ش اي واعلم بالانواع العلوم العملية
بالاكتساب العلم الذي هو مسائل الصلاة لان الصلاة تالية الايمان وهي بجه افضل
انواع العبادات البدنية كما قاله العلماء والاعيان وزعم الحكيم الترمذي ان اول
فرض كتب علي هذه الامة الصلاة ثم كافيكم دليلا علي فضلها عليهما ما روي
ابوداود والترمذي والنسائي عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلي
الله عليه وسلم قال ان اول ما يحاسب به العبد الناس يوم القيامة من
اعمالهم الصلاة قال يقول ربنا جبريل الملائكة وهو اعلم انظر واني صلاة
عبدني انما لم نقصها فان كانت تامة كنتبت له تامة وان كان انقص
منها شيئا فانظر واهل لعبدني من تطوع فان كان له تطوع انمو العبد
فرضت من تطوعه ثم توفوا الاعمال علي ذلك كم لفظ اني داود وقال الترمذي

حديث حسن

4 حديث حسن غريب ورواه الطبراني في الاوسط باسناد لا بأس به عن
عبد الله ابن قريط رضي الله عنه قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم
اول ما يحاسب به العبد يوم القيمة الصلاة فان صلحت صلح سائر عمله وان
فسدت فسدت سائر عمله ثم هي مع ذلك تنكر في اليوم والليلة خمس مرات
فلا جرم ان كان تحصيل مسائلها لهم ايضا والاهتمام بفيد التقديم فاذا ن
يجب علي المكلف بعد الايمان توجه العناية الي التحلي بمعرفة مسائلها علي
اختلافها من الشروط والاركان والسنن والاداب الحسنات علي وجه الاستقصاء
والاتقان ولهذا صدر المص الكلام بقوله اعلموا جريا علي ما عليه العادة من
تصدير نحو هذه العبارة في افتتاح الكلام الذي ينبغي تنبيه المخاطب له من
احضا رقلبه والاصفاء اليه والاقبال بكليته عليه اذ لا خفا في ان قوله انواع
العلوم كثيرة تهديد لهذا ثم لعله انما جعل مسائل الصلاة علما مستقلا كما هو ظاهر
العبارة مبالغة في صرف الهمة اليها من بين ابواب الفقه والا فاما هي بعض خاص
من مسائل هذا العلم الذي هو الفقه كما هو معلوم تنبيه ثم انما قيدنا انواع العلوم
بالعملية لان اهم انواع العلوم مطلقا بالتحصيل علم التوحيد والصفات المسي بالحو
الدين الذي هو مبني علم الشرايع والاحكام وكيف لا الاكثر ومنهم الشيخ ابو الحسن
الاشعري علي ان اول واجب علي المكلف معرفة الله تعالي فكن علي بصيرة من ذلك م فلما
رايت رغبة المقتبس في تحصيلها ش اي فلما ابصرت ارادة من هو بصدد
استفادة العلم لتحصيل مسائل الصلاة بما يطهر عليهم من الخوص علي اكتسابها
والشغف بالغور بها فرايت هنا من رواية البصر ولهذا لم يذكر له سوى مفعول واحد
وهي رغبة وهي هنا مصدر رغب في الشيء رغبا بضم الواو وفتحها ورغبة اذ اراده
وفي تحصيلها متعلق برغبة والمراد بالمقتبس المستفيد من العلم وغيره من ذلك
تقريبها للمسايل المذكورة بالا نوار المقصورة للاخذ منها بجامع ان كلامها مما
يستضاء به فهو استعادة مكنية وذكر الاقتباس تحييل كما عرف في علم البيان
م التقطت ما كثر وقوعه وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين ومن
محت الامتنان خبرين نحو الهداية والمجيد وشرح الاسبيجاني والغنية والمختلط
وكان المصنف بحسب ما وقع له الالتقاط لهذا الجليل الكثيرة من المسائل الواقعة
وما يجب علي المكلف في سائر الحالات وقع التعرض له في هذا التاليف فخلا كثير منه
في وجه التنظيم عن حسن الترتيب فانك تراه في كثير من المواضع في هذا المعني
كما طب ليل وجالب رجل وخيل ثم هذا الكتاب المذكور من الكتب المنهجية
ولاصحابها مناقب مأثورة وهي في الطبقات وغيرها مسطورة ومما ينبغي التنبيه
ان المراد بجامعه اي جامع قاضي خان شرح لطابع الصغير له وكثيرا ما يعرفون
اليه بدون شرح اما علي حذفه اختصارا للعلم به واما علي تسميته اياه بالجامع
الصغير ايضا بالمعني اللغوي له والافند بياحة هذا الكتاب ناطقة بان شرح الجامع

والذخيرة وفتاوى قاضي خان وحاشيته
في التمام من الشنطة اعترافه من غير طلب
معرفة

الصغير والامام محمد بن الحسن رحمه الله وفي بعض النسخ جامعيه بلفظ المثاني
اي شري الجامع الصغير والجامع الكبير وكذا الظاهر ان مراده بالمحيط المحيط البرهاني
للامام برهان الدين المرعيني صاحب الذخيرة كما هو المراد من اطلاقه لغير واحد
كصاحب الخلاصة والنهاية لا المحيط للامام رضي الدين وهو برهان الاسلام محمد
بن محمد الشريفي وقد ذكر صاحب الطبقات ان له اربع مصنفات المحيط الكبير
وهو نحو من اربعين مجلدًا احببني بعض اصحابنا الحنفية انه رآه في بلاد الروم
والمحيط الثاني عشر مجلدات والمحيط الثالث ربيع والرابع مجلدات انتهى قلت
والثالث سماه الوسيط والرابع الوجيز ومن الثاني نقل العبد الضعيف في هذا الشرح
وما عسي ان انقله عن المحيط البرهاني فانما هو بواسطة نقل ثقة عنه فاني الي
الان لم اقف عليه فكذا ما انقله عن شرح الاسبيجاني لمختصر الطحاوي فانما هو
عنه بواسطة ثقة فانه لم يكن بحضرتي حال الاشتغال بهذا الشرح لكن وقعت
عليه في الجملة قد رجا وكذا ارافق على الغنية اي غنية الفقهاء وهي غنية و
نقلت على باقي ما ذكره واضعاف ما ذكره ونقلت منها في هذا الشرح وغالبه بالا
واسطة وسنذكره بتلي عليه ونجلى بوضوحه ليدرك مع زيادات جملة من فتح الوهاب
العليم وروايد محكمة من فيض ذي الفضل العظيم **م** وسننته منية المصلي وغنية
المبتدي **ش** اي وسميت هذا الملتقط هذا الاسم لكن اذ الوخط المعني في هذه
التسمية كان في كونه غنية للمبتدي نظر لخلوه عن كثير مما بهم المبتدي كما تحت
صلاة الجمعة والعبد من ونحو ذلك فاعله يريد اما في الجملة او ادعافان الاصل وقوع
التسمية مناسبة للمسي ولوفي الجملة او ادعاف **م** اسأ الله تعالى ان يجعل ما اعتدته
خالصا لوجهه ومكفلا لذنوبي بفضله وان يغفر لي ولوالدي ولاستاذي **ش** فضله
عما قبله لما بينهما من كمال الانقطاع لان ما قبله خبر لفظا ومعني هذا وان كان
خبر اللفظ ايضا فهو انشاء معني لانه دعاهما كحاث فلان رحمه الله تعالى وهو
ما يتعين فيه الفصل نعم كان يسوغ ان يقول واسأ الله عطا علي قوله اعلمو افتكون
جملة المعطوفة على جملة ابتداءه اخرى واقام على ان الواو واللى ال وانا مقدر بعد ها
فتكون جملة اسمية خالية من فاعل وسميته لكن هذا بشرط ان يكون المصنف
ذلك الحين متلبسا بهذه السؤال وهو بحاله اد راومعني اعتدته عانيت **م**
ففي التاموس اعتد ليلته ركبتي فيها وخالصا لوجهه اي يراد به التقرب الي الله
لا غير اي دون شئ اخر معه من تصنع الخلق او اكتساب محبة عن الناس او
غيرها من الشوائب وخالص له ان يكون لله تعالى مفردا بالقصد في هذا العمل
فان الله لا يقبل من العمل الا ما كان صوابا خالصا لصواب ما كان على وفق الشريعة
المطهرة والخالص ما اريد به وجهه الله تعالى دون شئ اخر وقد قال الحاسبي
رحمة الله تعالى عليه يسأل العالم يوم القيمة عن ثلاثة اشياء هل افتي بعلم ام لا وهل
نصح في القيام ام لا وهل اخلص فيها لله ام لا وتكفير الذنوب ونفقر فيها سترها بترك

مجلدات

كباحث

ابتدائية

يسرى

المواخاة بها

المواخاة بها وفي شرح اسماء الله الحسني للامام القرطبي وبالجملة فهذا الاسم
يعني العاخر قريب القرابة من اسمه العفون العفون مشعر نحو الظلمة والعفون مشعر
بوضع النور موضعها وبه تستمر عودة العبد فكذا ان يكون بينهما فقال ان
الله لعفون رحيم ثم ان المصنف سلك سنة الدعاء في تقديم نفسه واراد به
بوالديه لانه من البر لهما كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وسند كرو مع فوايد
اخر في شرح قول المصنف ويستغفر لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين ولجميع المؤمنين
ايضا لانه يوارى الوالدين في الحق وكيف لا والاستاذ الحقيقي متنسب في تحصيل
الصفات الكمالية بل الحياة الحسية الابدية **م** وهو الموفق للسداد **ش** بفتح
السين المحملة اي ليسر للصواب من القول والعمل **م** ومنه الهداية والرشاد **ش**
الهداية الدلالة على الطريق الموصلي المقصود ويتاثر رشدا كنصر وفتح رشدا ورشدا
ورشادا اهتدي والرشدا الاستقامة على طريق الحق مع فصلب فيه **م** اعلم ان الهداية
فريضية ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة **ش** اي عبادة مقربة بديل قطعي على
المكلفين مستمرة من غير نسخ بنص القوان المجيدة الذي لا ياتي به الباطل من بين يديه
ولا من خلفه تنزيل من حكيم حديد **م** ولحديث المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم واجماع اهل العقدة والاطار من هذه الامة المفضلة على سائر الامم المعصوم اجماعها
من الخطا وقد وقع في نسخة تصدير هذا الكتاب بكتاب الطهارة وفي نسخة تصديره
بكتاب الصلاة والظاهر النسخ الفاقدة لكل منهما **م** اما الكتاب فقوله تعالى **ل**
لقيمو الصلاة **ش** اي اذوها فان الاقامة تستعمل معني جعل الشئ قائما في الخارج
اي حاصلا فيه والقيام بمعني الحصول في الخارج شايع في الاستعمال ومنه التقوم وهو
الحاصل بنفسه المحصل لغيره والقوام بكسر القاف لما يقام به الشئ اي يحصل به
والاخر ان يكون نحى قيام الصلاة من الاقامة بمعني اي حصولها واتوا بها
على الوجه المجزي شرعا وهو معني الاذائم هو خطاب بصيغة الامر للوجوب
عند عدم قرينة خلافه ولا قرينة هنا تصرفه اي خلافه فكان هذا النص مفيدا
للوجوب وهو المطلوب **م** وقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله تعالى قانتين
وقوله تعالى حافظوا على الصلوات الوسطي **ش** كان الاول ان يذكرها بين الايتين
علي ما عليه ترتيب النظم القراني اذ كان غير مقتصر على احديهما فاذا ن لا علينا
ان نذكر ما تيسر من تفسيرها على ما عليه التلاوة فنقول امر الله تعالى بالمحافظة
على الصلوات المكتوبات الخمس في كل يوم وليلة واكد المحافظة على صلاة من بينهما
سماها وسجى بعطفها عليها جدد دخولها فيها والمراد بالمحافظة عليها المداومة على
ادائها في اوقاتها على الوجه المطلوب من المكلف نعم العدد المذكور ثابت بالاحاديث
الصحيحة المتواترة المعني منها ما في حديث الاسرا عنه صلى الله عليه وسلم ففرض الله
تعالى علي امتي خمسين صلاة وساقه الي ان قال من خمس وهي خمسون لا يبدل القول

بعده
عقد

يكاد
يصح

والامر

لدي ومنها ما عن طلحة بن عبيد الله قال رجل من رجال النبي صلى الله عليه وسلم من
أهل نجد فأتى الرأس يسبح دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنى فأداهو يسأل
عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال
هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع وساق الحديث ولقد ثبت في الصحيحين وغيرها
قيل والسائر ضمام بن ثعلبة قال شيخنا قاضي القضاة الحافظ العسقلاني
والصحيح أنه غيره ومنها ما ساق في غير ذلك وبالاجماع المتواتر وبإشارة هذه الآية
أما الأولى فمن جهته إذا تعبر بغيره فإن الأصل فيها أن تكون للعهد إذا كان ممكناً
والمعهود هنا محقق وهي الصلوات الشرعية المعهودة بالافتراض لأن فرضية
الصلوة كانت بمكة على الصحيح كما سنبينه على ذلك والآية لو أمّا ثانياً فمن
ذكر الوسطى إذا الوسطى ما كتبه عددان متساويان وأقل ذلك خمسة وفي مثله
يجب الحرا على الأقل عند عدم تعيين ما فوقه قال الشيخ نجم الدين النسفي
في تفسيره ولا يقال إن الثلاث بهذه الصفة لأننا نقول إن الثلاث لا يكتنفها
عددان فإن الذي قبلها واحد والذي بعدها واحد والواحد ليس بعدد
فإن العدد ما لا يجمع بين طرفيه صار ضعفه والواحد ليس له طرفان فإن ليس
قبله شيء انتهى لكن كون الواحد ليس بعدد هو مبداً للعدد وفيه خلاف
فم هذا إذا كانت الوسطى من حيث العدد أعني بأن يكون الراد بها فرداً بين
عددين متساويين أمّا إذا كانت من حيث الفضل فقط كما هو احتمال فيها أعني
بأن يكون المراد بها الفضلي فلا يكون في ذكرها إشارة إلى الخمس فإن وسط
عبارة عن أحد معنيين إما عن الغاية في الجودة وإما عن معنى يكون ذا طرفين
نسبة إلى الطرفين من الجهتين سواء وذلك يكون بالعدد كالزمان والمكان والله
سبحانه أعلم ثم كون الوسطى واحدة من هذه الخمس لا أمر خارج عنها هو المعول
عليه عند جماهير العلماء سلفاً وخلفاً في كونها مبهمه أم معينة فقل مبهمه فيها
إيهام السابعة ثم الجمعة وليلة القدر في رمضان وفي السنة وهو قول الجمهور
بن خيثم وحكي عن سعيد بن المسيب ونافع وشريح لأنه أبعث علي جميعها
ولم يفرق علي أنها معينة فقل هي المغرب وهو محكي عن قبيصة بن ذؤيب
ومكحول وضمرة بن جيب ونقله الحافظ شرف الدين المياطي عن قتادة
علي اختلاف عنه لما روي عن علي رضي الله عنه أنها سبعة كل صلاة وكما
روي مرفوعاً أن أفضل الصلوات عند الله صلاة المغرب لم يخطها عن مسافر
ولا مقيم فخرج الله تعالى بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار ولأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم دأب على تعجيلها ولأنها وسطى في اليوم والوجوب لأن
أول الصلاة في شرعنا كانت الظهر وفي الوقت لأن وقتها متوسط بين
الليل والنهار لأن الشارع جعلها وتر صلاة النهار وهي واقعة في الليل وفي عدد
الركعات بالنسبة إلى سائر الصلوات فإن عدد ركعاتها ليس بأكثرها ولا بأقلها

مدنية
ص

نه اختلف
ص

بن خيثم
ص

من حيث

من حيث أنها بين سترتين وجهرتين وقيل هي العشاء حكاه الحافظ الد
مياطي عن علي بن أحمد البتسبوري لما جاء فيها من الآثار لأنها من خصائص
هذه الأمة وأول من صلاها بيننا صلى الله عليه وسلم قلت ويشهد للأمر الأول
ما في سنن أبي داود عن عامر بن محمد السكوتي أنه سمع معاذ بن جبل يقول رقبنا النبي
صلى الله عليه وسلم في صلاة الغداة فتأخر حتى ظن الظان أنه ليس بخارج والغالب أن
يقول صلى فأنالك ذلك حتى خرج النبي صلى الله عليه وسلم فتالوا له كما قالوا فقال
اعتقوا بهذه الصلاة فإنكم قد فضلتكم بها علي سائر الأمم ولم تصلها أمة قبلكم وأما
الثاني فستسمع فيه خلافاً ولأنها جهرية بين جهرتين وبين صلاتين لا تقصران
وقيل هي الصبح وهو قول مالك ونص عليه الشافعي في الأم وغيره ويروي ذلك
عن أبي موسى الأشعري أبي امامة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وجابر
بن زيد وطاوس وعطاء وعكرمة ومجاهد لما جاء فيها من الآثار وماله من الخصائص
فأنها المرواة بقوله وقرآن النحر إن قرآن النحر كما مشهوداً وصحيفة الحسنات
بها تفتح ولأنها تها ربعة بين نهاريتين وليلتين وجهرية بين جهرتين
وسريتين وبين صلاتين رباعيتين وقيل هي الظهر وهو ما ثور عن زيد بن
ثابت واستلمة بن زيد وبه قال عبد الله بن شاذل وعروة بن الزبير وغيره
الشافعي من الشافعية نقله عن القدوري إلى أبي حنيفة وهو خلاف المعروف
عند جمهور المذاهب ووجه هذا القول أنها تقام وسط النهار وهي بين صلاة
نهار وليل تتقدمانها وبين صلاتي نهار وليل تتأخران عنها وقيل هي العصر
وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأئمة غير واحد عنهم منهم أبو جعفر
الطحاوي في شرح الآثار وأحمد بن حنبل وعبد الملك بن حبيب وابن عثمة
من المالكية وابن المنذر والمأوردي والنووي من الشافعية بل حكاه ابن عبد
البر في التمهيد والاشعري كما رواه القاضي عياض في الإكمال عن الشافعي أيضاً وقال
الترمذي ثم قال اللخوي أنه قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم وغيرهم انتهى منهم عمر وعلي وابن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو أيوب
الأنصاري وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعائشة علي الصحيح من
أقوال هذه الثلاثة وعبد الله بن عمر وابن العاص وسبرة بن جندب وأبو هريرة
وأبو سعيد الخدري وحفصة وأم سلمة وأم جيبنة رضي الله عنهم وأبو عبيدة
السلماني وأبراهيم النخعي والحسن البصري وابن سيرين وقتادة وزر بن جبين
وسعيد بن جابر والضحاك ومقاتل رحمهم الله تعالى وهو الصحيح من الأقوال كما
بين ذلك من بديانته يزول الأجل وبضيق الأشكال ولا يدفعه ما تلح في غيرها
من محاسن الخلال علي ما في كثير منها لا يحجب للنظر فيه مجال ففي صحيح مسلم
عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم لاخر أب
شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملا الله قبورهم ويوتهم نارا ثم صلاها بين

عنه
ص

كما
ص

بعد
البعير

من

المغرب والعشاء واخرج الترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً الصلاة الوسطى صلاة العصر وحسنه ~~وصححه~~ ورواه ابن حبان في صحيحه. واخرج الترمذي ايضا عن الحسن بن سمره مرفوعاً نحوه وحسنه وصححه ايضا. واخرج الطبري بسندين جديدين عن ابي هريرة وابي مالك الاشعري مرفوعاً نحوه فهذه نصوص في المطلوب في المسألة لا تحتل غيرهم ثم مما يؤيد ذلك ايضا ما في الصحيحين وغيرهما عن بريده رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله فانه لم يرد مثل هذا في غيرها من الصلوات الخمس. رزقنا الله الحافظة عليها جميعها كما يحب ويرضى ثم في شرح الانار للطيالسي فان قال قائل ولم سميت صلاة الوسطى صلاة العصر قيل له قد قال الناس في هذا قولين فقال قوم سميت بذلك لانها بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار وقال اخرون في ذلك ما حدثنا القاسم بن جعفر قال سمعت بحرين الحكم الكيساني قال سمعت ابا عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن عاتبة يقول ان ادم عليه السلام لما اتى عليه عند الفجر صلى ركعتين وفدى استحق عند الظهر فصلى ابراهيم اربعاً فصارت الهوى وبعث عزير فقبل له لم يثبت في فقال يوماً فرأى الشمس فقال او بعض يوم فصلى اربع ركعات فصارت العصر وقد قيل عزير لم ير وغفر له او عند المغرب فقام فصلى اربع ركعات فجهد ما يجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثاً واول من صلى العشاء والاخرة نبينا صلى الله عليه وسلم فلذلك قالوا الصلاة الوسطى هي صلاة العصر فهذا عندنا معاني صحيح لان اول الصلاة كانت ~~في~~ واخرها العشاء والاخرة فالوسطى ما بين الاولى والاخرة هي العصر فلذلك قالوا ان الصلاة الوسطى هي صلاة العصر انتهى وعبيد الله المذكور اقام ثقة من كبار الاحذيين عن اتباع التابعين اخرج له ابوداود والترمذي والنسائي وكون الصبح اول من صلاها ادم لم اقتب علي اختلاف فيه وانما اختلفوا فيها سواءاً بالنسبة الي من صلاها كما سنذكره ابن شاذان في تفسيره تعالى فهي اول الصلوات ح في الوجود مطلقاً وكذا في الوجود بالنسبة الي النبي صلى الله عليه وسلم والي من توفرت في حقه شروط الوجود من امنه ومن ثمة روي ابن ابي خيثمة وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم اول من صلاها الصبح وما يكون استحق عليه السلام هو الذبح فهو احد لتولين واظهرها انه اسمعيل ثم هذا القول بناء على ان المراد بالوسطى الوسطى من حيث العدد اما لو اريد بها من حيث الفضل كما قدمناه فوجه تسميتها بالوسطى كونها افضل المكتوبات كما دل عليه حديث بريدة القاضي وغيره والله اعلم واما قول المصنف اي صلوا قائميين تفسير القول تعالى وقوموا لله قانتين فهو بناء على ان المراد بالقيام الصلاة والقنوت القيام وهو احد الاقوال وقيل المراد به طول القيام وقيل الدعاء حتى يكون مراد ايه احدهما بعض من ذهب

ان
الصبح
صح

وقد
صح

اي ان الوسطى

7 الي ان الوسطى هي الصبح قال لان الله تعالى عقبها بالقنوت الذي هو طول القيام او الدعاء في الصلاة وكلاهما يختص بالصبح قلت ومن هنا والله اعلم قال ابن المسيب المراد به القنوت في الصبح كما نقله القاضي البيضاوي في تفسيره واجيب بان القنوت من الاناظ المشتركة وهو في الاصل بمعنى الطاعة كقوله تعالى كل له قانتون ان ابراهيم كان امة قانتاً لله ومن يقنت ممكن الي غير ذلك وهو هنا بهذا المعنى ونقله الواحد وغيره عن ابن عباس والحسن وقتادة والشعبي ومقاتل والكلبي وحكا الفطحي اهل كل دين صلاة يقومون بها عاصين فقوموا انتم لله في صلاة تكم مطيعين بل ذكر الواحد روي ابو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل من في القرآن بذكر فيه القنوت فهو طاعة وقد عزي الي الصحيح ابن حبان بدون قوله من القرآن فاعله سمعه تارة هكذا وتارة هكذا فرواه كما سمعه في المرتين ان لم يكن سقط من بعض رواته ولعل علي تقدير كونه مسموعاً له بالذكر وعدمه طوي ذكره في المرة التي لم يذكر فيها العلم به بقرب نسبة تفيد والا فهو بالغ ثم اياما كان يترجح كون المراد مطيعين كما عراه بعضهم الي المفسرين وروي الطحاوي في شرح الآثار عن مجاهد في هذه الآية قال من القنوت الركوع والسجود وغضى البصر وخفض الجناح من رهبة الله قال الواحد وكانت العلماء اذا قام احدهم الي الصلاة هاب الرحمن ان يشذبه الي شئ من اوليتغت او ليقلب لخصا او يبعث بشئ او يحدث نفسه بشئ من الدنيا الا ناسياً ما دام في صلاته انتهى او هو هنا بمعنى السكوت ~~في الصلاة~~ في الصحيحين وغيرهما عن زيد بن ارقم قال كنا نكلم في الصلاة يكلم احداً اخاه في حاجته حتى نزلت هذه الآية حافظوا علي الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت لفظ البخاري وزاد مسلم وابوداود ونهيننا عن الكلام انتهى وهو ظاهر قوله عكرمة وذكر الامام تقي الدين بن دقيق العيد انه الارجح لانه للمعربة حتى التي للغاية والفاء المشعرة بتعليق ما سبق عليها لما يأتي بعد ها وحمل اللفظ علي ما شعر به كلام الراوي مقدم عليه فانه المشاهد من اللوحى والتأثر يعلمون بسبب النزول والقراين المحققة به ما يرشدهم الي تفسير المحتملات وبيان الجملات وقد قالوا ان قول الصحابي في الآية نزلت في كل من ينزل منزلة المسند انتهى ملخصاً ويشكل ما تقدم من حديث ابن سعيد الخدري وتفسيره الامام نجم الدين النسفي وقيل تاريخ القرآن وهذا نحو ما في الكشف وتفسير القاضي البيضاوي والقنوت ان يذكر الله قائماً وفي مختصر الكشف والبيان للعلبي وقيل مصلين وهذا في الصورة في الصورة عكس ما ذكره المصنف وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ش وكان الاول ان يذكر ايضاً وله الحمد في السموات والارض وعشيقاً وحين تظهرون فان فيما ذكره اشارة الي ثلاث صلوات وفي هذا اشارة الي الصلاة بين الاخيرين علي ما سباني فان قلت لعله انما اقتصر علي ذلك بناء علي

في
مخلصين وقيل
صح

وليس في هذا نفي لسماعه علي الوجه الآخر ويحتمل ان ابن عمر كان سمعه منين
 بالوجهين كما ذكرنا ثم لما ارد عليه الرجل شي الوجه الذي رده فأكبره فهذا
 الاحتمال انما هو المختار ان في هذا انتهى قلنت والاول اقرب ثم قال اعلم انه وقع
 في رواية ابي عوانه الاسفرايني في كتابه المخرج علي الصحيح مسلم وشرطه
 عكس ما وقع في مسلم من قول الرجل لابن عمر قدم لي فوقع فيه ان ابن عمر قال للرجل
 اجعل صيام رمضان اخر من كما سمعت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي
 ابو عمر وابن الصلاح لا يتابعون هذه الرواية ما رواه مسلم قلت وهذا محتمل ايضا
 صحته ويكون قد جرت القضية من مزيين لرجلين انتهى قلنت وهذا متجه
 ان كان اللفظ والسياق الذي هو في رواية ابي عوانه هو عين اللفظ والسياق
 الذي هو محتمل في رواية مسلم والافتراض قائم فانه يبعد ان كان كل منهما
 جازا مسموعا له من النبي صلى الله عليه وسلم ان ينكر كل منهما علي قائله ويحتج عليه
 بانه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم علي خلاف ما ذكره ذلك القائل وكذا يبعد
 ان يكون انكاره علي كل منهما نافية لسماعه ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هكذا بل ان يتم القول بعدم مكافاة رواية ابي عوانه المذكورة ورواية مسلم
 في البشوت كما ذكره ابن الصلاح فالافتراض في الحقيقة لعدم المقاومة
 التي هي شرط قيام ركن المعارضة والافضوية المعارضة قائمة والله اعلم
 بحقيقة الحال فان قيل الاسلام هو الشهادة بالوحدانية لله وبالرسالة
 لمحمد صلى الله عليه وسلم وبهذا يحكم بالاسلام من تلفظ بهما فكم ذكر معها ما ذكره
 اجيب تغليبا لذلك قال ابن الصلاح حكم الاسلام في الظاهر ينشأ بالشهادتين
 وانما اضاف اليهما الصلاة وما معها لكونها اظهر لظاهر الاسلام واعظمها
 وبقيامه بهما يتم استنساخه وتركه لهما يشع بانحلال قيد انقياده
 واختلاله انتهى فان قيل فعلي هذا التقدير يكون الاسلام هو هذه الامور
 الخمسة والمبني لا بد ان يكون غير المبني فالجواب ان الاسلام عبارة عن المجموع
 والمجموع غير كل واحد من اركانه يعني المقصود من هذا الحديث بيان كمال
 الاسلام وتمامه فلذا ذكر هذه الامور مع الشهادة لانفس الاسلام ثم كما قال شرف
 الدين الطيبي مثلت حالة الاسلام مع اركانه الخمسة بحالة خبا اقيمت علي
 خمسة اعمدة وقطبها الله الذي يدور عليه الاركان هو شهادة ان لا اله الا الله
 وبقية شعب الايمان كالافتاد للنجاة فظهر ان الاسلام غير الاركان غير كما
 ان الاعمدة غير البيت غير الكلام علي هذا الحديث مجال واسع غير هذا الكتاب
 به البق فلنكتف بهذا القدر من ذلك هنا ومن رام الاستقصا فعليه شرح
 الصحيحين والله سبحانه الموفق **م** وقوله صلى الله عليه وسلم الايمان الصلاة
ش بفتح العين المهملة واللام اي علامته ومثله في الشاذوانه لعلم الساعة
 ولم اقف علي هذا الحديث بهذا اللفظ وله شواهد كثيرة سنورد بعضها عن قريب

م قوله

م وقوله صلى الله عليه وسلم الصلاة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين **9**
 ومن تركها فقد هدم الدين **ش** اخرج المصدر من هذا الحديث اعني الصلاة عماد
 الدين البيهقي في شعب الايمان من جملة حديث بسند فيه ضعف الي عكرمة عن
 ابن عمر رضي الله تعالى عنه مرفوعا علي وابو القاسم الاصمغاني في كتابه التوغيث
 والنزهة عن ابي اسحق عن طارث عن علي رضي الله عنه مرفوعا بلفظ الصلاة عماد
 الاسلام وطارث ضعيف جدا واما باقي الحديث فلم اقف علي تحريجه نعم ورد ما
 يشهد له معني فعني ابن عباس رضي الله عنه قال حماد بن زيد ولا اعلم الا وقد
 رفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم قال عدي الاسلام وقواعد الدين ثلاثة عليهن
 اسس الاسلام من ترك واحدة منهن فهو بها كافر جلال الدم شهادة ان لا اله
 الا الله والصلاة المكتوبة وصوم رمضان رواه ابو يعلي باسناد حسن وعن ابي
 امامة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتنتقضن
 عري الاسلام عروة عروة فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي يليها واولهن
 نقض الحكم واخرهن الصلاة رواه ابن حبان في صحيحه وقوله صلى الله عليه وسلم
 خمس صلوات افترضهن الله تعالى من احسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن واتم
 ركوعهن وسجودهن وخشوعهن كان له علي الله عهد ان يغفر له ومن لم يفعل
 فليس له علي عهدا ان شاء عذبه اخرج ابو داود بهذا اللفظ من حديث عباد
 بن الصامت وفي رواية عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 خمس صلوات كتبتني الله علي العباد فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئا استخفافا
 بحقهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله
 عهدا ان شاء عذبه وان شأ ادخله الجنة رواه مالك وابن حبان في صحيحه
 وغيرهما **م** وقوله صلى الله عليه وسلم الفرق بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة **ش**
 وفي نسخة ما بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وفي نسخة الفرق بين المسلم وبين
 الكافر ترك الصلاة والمعني في الكل واحد في الحقيقة ولم اقف علي مجموع لفظ كل من
 هذه النسخ مروي في خصوص طريق من الطرق نعم المعني ثابت وروده بالفاظ
 شتى فلا يضر في ثبوته عدم بثوت خصوص لفظ بعينه يفيد من الالفاظ المذكورة
 في خصوص طريق من الطرق لهذا الحديث ولا سيما الامر في ذلك سهل كما ستره فني
 صحيح مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة وفي كتاب الصلاة لمحمد
 بن نصر بين العبد والكفر والشرك ترك الصلاة فاذا تركها فقد اشرك وفي سنن
 ابن ماجة ليس بين العبد والشرك الا ترك الصلاة فاذا تركها فقد اشرك وفيها
 ايضا بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وفي مسند احمد بين الرجل وبين الكفر
 ترك الصلاة وفي سنن النسائي ليس بين العبد وبين الكفر الا ترك الصلاة وفي
 جامع الترمذي بين الكفر والايان ترك الصلاة والاحاديث التي تدور علي هذا
 المعني كثيرة **م** واما اجماع الامة قد اجتمعت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم

تثبتت

غفر له وان شأ

فان الام

على فرضية الصلاة من غير تكبير منكر ولا منارعة **ش** من منازع يعتد به في فرضيتها على الكفاية ولا في كونها غسقا عليهم في كل يوم وليلة ولا في اعداد ركعاتها وهذا الاجماع القطعي الثبوت مستمالي يومنا هذا عصر بعد عصر وكذا على كفاية جاحد فرضيتها على المكلفين او جاحد شي من اعداد ركعاتها في وقوع الاختلاف في وجوب العشاء على قوم لا يوجد وقتها عندهم ففي شرح القدوري المسمى بجامع المصنفات والمشكلات فتال عن الحيط والظاهر انه يعقبي المحطط البرهاني لصاحب الذخير ورد فتوي في زين الصد والكبير برهان الاية فكان فيها ان لا نجد وقت العشاء في بلدنا فان الشمس كما تقرب بطلع النجم من جانب الاخر فيلعل علينا صلاة العشاء **الجواب** انه ليس عليكم صلاة العشاء وهكذا كان يعقبي الامام الاجل ظهير الدين وحكي الزاهدي في شرحه هذا من غير عز ولا شيء وارده بما لفظه قلت وبلغنا انه ورد هذه الفتوي من بلاد بلغاريا ان الفجر يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس لاية لطلو ان في فافتي بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سنة البقائي فافتي بعدم الوجوب فبلغ جوابه لطلواني فارسل من يشاله في عامته بجامع خوارزم ما تقول في من اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكن فسأله واحسن به الشيخ فقال ما تقول في من قطع يده من الرفقين درجلاه من الكعبين كم فريض وضوءه قال ثلاث لغوات محل الرابع قال ولذلك الصلاة الخامسة فبلغ لطلواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه انتهى واختاره صاحب الكافي والكثر لعدم سبب الوجوب وهو الوقت واختاره غيره الوجوب ورجحه شيخنا المحقق ومنح صحة القياس المذكور فقال ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه لطبعي الذي جعل علامة على الوجوب لطفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف لطفي فانتفاء الوقت انتفاء للمعرف ثم وانتفاء الدليل على الفرض لا يستلزم انتفاءه لجواز دليل اخر وقد وجد وهو ما تواطت عليه اخبار الاسرا من فرض الصلاة غسقا بعد ما امروا **والا** لم يخسرين ثم استغفر على الخمس شرعا عامكا لاهل الافاق ولا تفصيل فيه بين اهل قطر وقطر ولما روي ذكر الدجال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ما لبثت في الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم فقيل يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اي كسنة صلاة يوم قال لا اقدر رواه مسلم فقد اوجب اكثر من ثلثماية عصر قبل صيرورة الظل مثالا او مثليين ونفس عليه فاستفد فان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها فلا يسقط بعدد وجوبها وكذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد فم هل ينوي القضا الصحيح انه لا ينوي القضا لوقت الاداء ومن افتي بوجوب العشاء

فكتبه

الامر

يجب على قوله

يجب على قوله الوتر انتهى وقد نقل المتولي **ش** من الشافعية القول بالوجوب عن الشافعي ايضا ونقل الرازي عن فتاوي القاضي حنين والنوري عن المتولي انه يعتبر في حقهم قد رما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم ولم يتعقبا ذلك برد ومشي عليه **قال** العبد الضعيف غفر الله تعالى له وعليه ان ظاهر حديث الدجال المذكور يبيد انه يتقدر للصلاة بالنسبة الى حضور ذلك البلد فانه صلى الله عليه وسلم جعل الاقدار يد لاعتن مشاهدة الوقت حقيقة ومعلوم ان الوقت مما يختلف باختلاف كثير من الاقطار والبدل لا يخالف المبدل في مثله كما فيها لوجوب الشمس بها راجحين سحاب مثلا وقد قيل في معنى الاقدار انه ينظر في الفصل الذي وقع فيه ذلك ثم توزع الاوقات على نسبة الايام الواقعة فيه وهذا يؤيد ما ذكرناه على انه جاف في رواية ابن ماجة في سنة ليس بضعيف في حديث الدجال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ايامه اربعون سنة السنة كنصف السنة والسنة كالشهر والشهر كالجمعة واخرايامه كما لشرق يصبح احدكم على باب المدينة فلا يبلغ بابها الا خروحتي يمسي فقيل له يا رسول الله كيف نصلي في تلك الايام القصار قال تقدررون فيها الصلاة كما تقدرون في هذه الايام الطوال ثم صلوا فم هذا نص في المطلوب ثم هو علاوة فلا يضر عدم قوته على الممارسة للسياق الاول الذي لمسلم وغيره كما ذكرنا في ثبوت المطلوب ولهو انه يحس عليه ان يصلي العشاء في الوقت الذي يؤدي اليه اجتهاده انه وقت العشاء لولا هذا العارض ثم انه انما لا ينوي القضا فيها اذا صلاها في الوقت الذي ادى اليه اجتهاده اما لو صلاها بعد انقضاءه يقينا كما لو صلاها في وقتها في يوم فانه ينوي القضا والله سبحانه اعلم وهذا بحث عزيز فاعتنمه ثم انه لا حاجة الي قول المصنف **م** وكذا ذلك اجاء **ش** فانه معلوم ان الامة اذا اجتمعت على شيء من الاحكام الشرعية كان ذلك الاجتماع اجماعا شرعيا واجماع المسلمين حجة **ش** قطعية ولا اعتداد بمن انكر ذلك من الخارج والشبهة ومن الادلة السمعية على ذلك ما اشار اليه المصنف بقوله **م** لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجتمع امتي على الضلالة **ش** فان معنى هذا الحديث مشهور بل متواتر له اسانيد كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة غايته ان طريقت الفاضل احاد ولا يضر في ذلك ولا يأس بذكر بعض طرقه والفاظه ففي مسند احمد والمجمع الكبير للطبراني وتاريخ ابن كبرين اني خيتمه عن ابي هاشم الخولاني عن اخيه عن ابي نصره الغفاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سألت ربي اربعافا عطا في ثلاثا ومنعني واحدة سألت ربي ان لا تجتمع امتي على الضلالة فاعطانيها وسألت ان لا يهلككم بالسنين كما اهلك الامم الذين من قبلهم فاعطانيها وسألت ان لا يسلبوا عليهم عدوا من غيرهم فاعطانيها وسألت ان لا يلبسهم شيئا ويذيق بعضهم

بسند

باس بعض فتعنيها تال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين العسقلاني
رحمه الله رجالا صحيح الا اتباعي المبهم له شاهد مرسل رجالا
الصحيح اخرج الطبري في تفسير سورة الانعام عن يعقوب الدورقي عن ابن
عليه عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري فذكره مرسلًا واخرج الحاكم
من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن ميمون عن عبد الله بن طاووس عن ابيه
عن ابن عباس مرفوعا لا يجمع الله هذه الامة علي ضلالة ويد الله مع الجماعة
ورجاله رجالا صحيح الا ابراهيم بن ميمون فانها لم يخرجها وهو ثقة والامام
علي ما يتعلق بالاجماع تعريفًا وشروطًا وما ينطبق على ذلك موضع علم اصول
الفقه هذا وبالجملة فرضية الصلوات الخمس على المكلفين قد صارت مما علم من
الدين ضرورة والاستدلال عليها من باب تحصيل المصالح لا ان المصالح لما اشار الي
طرق ثبوتها في الاصل لم نرا الا خلافاً يقتضيها لطال من وظيفة الامام علي ذلك
تكثيراً للفائدة وتعميلاً للفائدة ولحمد لله **تدبير** واعلم ان من جملة الصلوات الخمس
في اليوم والليلة صلاة الجمعة في يوم الجمعة بدلا عن صلاة الظهر في حق من
توفرت في حقه شروط وجوب الاداء ولقد اخطأ خطأ فاحشا من ينسب من
جملة الطلبة وغيرهم الى الامام ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى ان الجمعة
سنة في حق المكلف المتوفر في حقه الشروط المذكورة فانه لم يقبل بذلك احد منهم
بل نص غير واحد من المشايخ منهم صاحب الاختيار وصاحب البدائع علي ان
الجمعة اكدم من الظهر في فرضيتها وباكتفاء واحد هاهنا فالحذر من الاصغاء الى هذا
الافتراء الصراح والله تعالى ولي التوفيق والنجاح **تدبير** ومن المستغرب علي نعم
بعضهم ان فرضية الصلوات الخمس كما هي ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع كذلك ثابتة بالعقل
ايضا لان كل شيء من احوال هذا العالم وازب خمسمائة الحدوث ومرتبة الوقوف ومرتبة
الكهولة وفيها نقصان خفي ومرتبة الشيخوخة والخامسة ان تبقى آثاره بعد موته ثم تخفى الشمس
حصل لها بسبب طلوعها وغروبها هذه الاحوال الخمس فانها حين تطلع من مشرقها
يشبه حالها حال الولود ثم لا تزال تزداد الي ان تبلغ وسط السماء فتقف هناك ساعة
ثم تتخدر وتظهر فيها نقصان خفي ثم تفتت العصر ثم من العصر يظهر فيها نقصان ظاهر
فيضعف ضوءها وحوها ويزداد عند انحطاطها وقربها من المغرب ثم اذا غربت تبقى
آثارها في افق المغرب وهي الشفق ثم تخفى تلك الآثار وتصير الشمس كأنها ما كانت
فاوجب الله عند كل من هذه المراتب والاحوال الخمس صلاة فوجب عند الطلوع
صلاة الفجر شكر النعمة زوال الظلمة وحصول النور وزوال النوم الذي هو كالموت
وحصول اليقظة التي هي الحياة ولما وصلت الي غاية الارتفاع ثم ظهر منها اشرا لا
نحطاط اوجب الله صلاة الظهر تعظيما للحاق القادر علي قلب احوال الاجرام العلوية
من الصدى المضد واطهار السمعة العبودية التي من شأنها الانحطاط بين يدي المولي
وتحسينة الظهر وتعفير الوجه بالارض وجنوه علي الركبتين بالشاء علي خالقه

الي و

والمدح له ثم لما دخلت في اول زمان الشيخوخة اوجب صلاة العصر ثم لما غربت
الشمس وهو حال الموت اوجب صلاة المغرب ثم لما غاب الشفق وهو انوارها اوجب
صلاة العشاء فهذه امور محسوسة ومعان بدعية يشترك في ادراكها العبد العجم
والامام فخر الدين الرازي نحو هذه لكن من غير تعرض لافادته افتراضا للمحسن عقلا
فقال هذه الاحوال الخمسة للشمس تشبه احوال الانسان في مدة عمره فخرجه الي الدنيا
كظهورها ونشوه كارتفاعها وشبابه كوقوفها اذا قربت من وسطها وكهولته كانه
نحطاطها الي طيات الغرني وشيخوخته كانه انحطاطها الي الغروب وموته كغروبها وبقا
ذكره بعد موته قليلا كما نراها في الافق فكانت هذه الصلوات في هذه الاوقات تذكيرا
لهذه الاحوال الخمسة وقريب من هذا ما ذكره ابو عبد الله الحكيم الترمذي في علل اعله نصب
الغفران الشمس اية عظيمة والفجر مبدءا فاذا ظهرت فحقيق بالعباد ان ينهضوا الي الطاعة
وعلة الظهور والشمس وهو سجودها لله تعالى فانها اذا زالت مات الي السجود
وهو ميتها بمزلة الركوع فاذا بلغت متوسط الانحطاط فهو انحطاطها الي السجود
ولذا سميت العصر عصر الانحطاط وعلة وقت المغرب ظهور سلطان الليل وهو
اية عظيمة واخر هذه الاية ظلمة الليل ونعمة السكون انتهى **تدبير** والاعلم ان
ان نصب هذه الاوقات امر تعبدية غير معقولة المعنى انتهى **قلت**
ان هذه التلمحات اذ لا خطيها بمجرد العقل لا يراها مقتضية لاجاب الشكر علي
المكلف لباريه تعالى بخصوص هذه العبادة علي ما هي عليه من المقدار الخاص
والكيفية الخاصة دون غيرها من المقادير والكيفيات الممكنة فالحق ان مفيد
ذلك انما هو السمع والله يعلم وانتم لا تعلمون **تدبير** وفي الروضة للزبد
ويستحق سالت ابا الفضل لمركانت صلاة الفجر ركعتين والظهر والعصر والعشاء اربعاً والمغرب
ثلاثا فقال الشرح فقلت زدي فقال لان كل صلاة صلاحا باني فادم عليه الصلاة
والسلام صلى الفجر لانه حين خرج من الجنة اظلمت عليه الدنيا وحي الليل وليركن زاي
قبل ذلك شي من ذلك فحان حوقا شديدا فاما الشفق الفجر صلى ركعتين شكر الله تعالى
الاولي للنجاة من ظلمة الليل والثانية شكر الرجوع ضو النهار فكان ذلك منه تطوعا فامرنا
بذلك ليدفع عنا ظلمة المعاصي وينور علينا بنور الطاعات واول من صلى بعد الزوال
ابراهيم عليه السلام حين امر بدمج الولد وذلك عند الزوال فالاولي شكر الذهاب
عن الولد والثانية لمحي العدي والثالثة لرضي الله تعالى والرابعة شكر الصبر وله علي
الذبح وكان ذلك منه تطوعا فامرنا بذلك لانه تعالى وقفنا علي ابليس كما وقفه
بدمج الولد واجاننا من الغم كما اجاه وهدانا من النار كما هداه ورضي عنا كما رضي عنه
واول من صلى العصر يونس عليه السلام حين اجاه الله تعالى من اربع ظلمات
وهو وقت العصر ظلمة الزلزلة وظلمة الليل وظلمة الماء وظلمة بطن الحوت شكرنا وكان ذلك
منه تطوعا فامرنا بذلك ليجتنبنا الله تعالى من اربع ظلمات ظلمة الذنوب كما اجاه
من ظلمة الزلزلة وظلمة القيامة وظلمة القبر وظلمة جهنم واول من صلى المغرب تطوعا

شكر اعيسى عليه السلام حين خاطبه الله تعالى بقوله . انت قلت للناس
اتخذوني واممي الهين من دون الله . وكان ذلك بعد غروب الشمس فالاول
لنفي الالهية عن نفسه والثانية لنفيها عن والدته والثالثة لاثباتها لله تعالى
فامرنا الله تعالى بذلك ليجهن علينا الحساب يوم القيامة وينجيها من النار
ويا مننا من الفزع الاكبر واو من صلى العشاء موسى عليه السلام حين خرج من
المدائن فضل الطريق وكان في غم المرأة وغم اخيه هرون وغم عدوه وعون وغم
اولاده فلما انجاه الله تعالى من ذلك كله ونودي من شاطئ الوادي الايمن صلى
اربعا شكرا قطوعا فاما بذلك ليهدينا كما هدهد ويكفينا كما كافاه ويجمع بيننا وبين
الانبياء كما جمع بينه وبين اولاده واخيه واعطانا الطغر علي عدونا كما اعطاه فلذلك
كانت خمس صلوات في الاوقات الخمس انتهى وهذا يخالف ما قدمناه من شرح
الاثر عن عبدة الله بن محمد بن عابضة في العصر والمغرب والعشاء وذكر الرازي
من الشافعية في شرح المسند المصباح صلاة ادم والظهر لداود والعصر لسليمان
والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس واورد في هذا خبر فهذا يوافق ما تقدم
في المصباح لا غير منهم من قال هذه الصلوات تفرقت في الانبياء وجمعت في هذه
الامة وافق ما في الروضة في الفجر والظهر والمغرب الا انه قال صلاة اعيسى ركعتين
عن امه وركعة عن نفسه ووافق في العصر ما ذكره الرازي ثم قال واما العشاء
فخصت بها هذه الامة واسه سبحانه اعلم . وذكر الامام فخر الدين الرازي في بيان
وجه الحكمة في جعل الصلوات الخمس سبع عشرة ركعة ان زمن اليقظة في اليوم
والليلة سبع عشرة ساعة فان النهار المعتدل اثنتا عشرة ساعة وسحر الانسان
اول الليل ثلاث ساعات ومن اخره ساعتان من طلوع الفجر فجعل لكل ركعة ساعة انتهى
وقيل غير ذلك واكمل قول بالتحسين من غير دليل واليقين فيه عند من لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون تعالي المكلف الامتناع عما لا وعقلا والاعتراف بان ذلك منه تعالي
ليس بسكدي وهو عن وعلا اعلم عواده من التكليفات بخصوص اموردون
غيرها لعباده وانما ذكرنا هذا وامثاله لعظم موقع معرفته في بعض النفوس حتى
ان بعضهم ليظن ان من لم يعلم ذلك فقد حرم خليا من النفوس والصواب
ان يكون السبيل فيه وفي امثاله ما بيناه وطال فيه على ما اوضحناه فلا ينبغي
العدول في امره عما سرهناه والله ولي التوفيق **خاتمة** في ترك الصلاة
عمدا غير جاحد لوجوبها بل كسلا لفعلها حتى خرج الوقت هل يكفر هو ظاهر لا
حادث لماضية ام لا فقال الطائفة زكي الدين عبد العظيم المتذرك قد ذهب
جماعات من الصحابة ومن بعدهم الى تكفير من ترك الصلاة متعمدا لتركها حتى
يخرج جميع وقتها منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وابو الدرداء ومن غير الصحابة احمد بن حنبل
واسحق بن راهوية وعبد الله بن المبارك والنخعي والحكم بن عتيبة وابوب
السختياني

12 السختياني وابوداود والطيالسي وزهير بن حرب وغيرهم انتهى واخرج
الترمذي والحاكم باسناد ذكرانه صحيح علي شرطهما عن ابي هريرة قال كان
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون شيئا من الاعمال تركه كفر غير الصلاة
وذهب الجمهور منهم اصحابنا ومالك والشافعي واحمد في رواية لا يكفر ثم اختلفوا
في انه تقيل بسبب هذا التردد فقال الايمة الثلاثة نعم علي ما فيه من اختلاف
وتفصيل سند كرها ثم هل يكون كفرا او حذفا للمشهور من مذهب مالك وبه قال
الشافعي انه حد وكذا عند احمد في هذه الرواية الموافقة للجمهور في عدم التكفير
وقال في الرواية المكفرة انه يقيل كفرا وهي المختار عند جمهور اصحابه علي ما ذكره
ابن هبيرة فاذا قتل تقيل بضرب عنقه بالسيف عند مالك واحمد في الصحيح عند
الشافعية وقال بعض المالكية وبعض الشافعية ينحس بالسيف او بحددة نخسا
حتى يصل او تموت ثم اذا مات غسل وصلي عليه ودفن في مقابر المسلمين لانه مسلم وقيل
لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يرفع نفسه ويطمس قبره اهانة له باهماله هذا الغرض
الذي هو شعار فاهر من الدين ثم المشهور من مذهب مالك انه يؤخذ تارك الصلاة
بها في اخر الوقت الضروري لا الاختياري فان امتنع من فعلها وقال لا اصلي بحال
وضرب ليصلي فان لم يصل قتل وان امتنع فعلا لا قولا فظاهر المذهب القتل وقيل
لا يقتل وعن اشهب انه لا يقتل حتى يخرج الوقت فاذا خرج ولم يصل قتل وقال بعضهم
وهو الاقبيس لان الموجب هو التردد ولا يتحقق الا بعد ذهاب الوقت وابتاع
المسبب قبل سببه محال والوقت الضروري عندهم ما يكون فيه ذوالعذر من
حيض ونفاس او صبا او جنون او كرف مؤديا وقيل من غير كراهة وهو من حين يضيئ وقت
الاختيار عن الصلاة الى مقدار تمام ركعة وقيل الى الركوع قبل طلوع الشمس في الصباح
وقبل الغروب في العصر وقيل الفجر في العشاء وفي الظهر والعصر مغتا والمغرب والعشاء مغا فلو ان
احدهما ان يبقى من وقت العصر مقدار الظهر وركعة فوقها ومن وقت العشاء مقدار
المغرب وركعة فوقها وهذا يعزى الى مالك وابن القاسم واصبغ واكثر اصحابه وثانيهما
ان تبقى زيادة ركعة على مقدار الثانية وهو قول ابن الماحنون وابن مسلمة وسحنون
والصحيح عند الشافعية قتله بترك صلاة واحدة بشرط اخرجها عن وقت الضرورة
وهو الوقت الذي تجمع تلك الصلاة فيه فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس
ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر لان الوقت مشترك بين ارباب الاعذار فصا رخصة في
تاخير القتل اليه ولم يعتبر الرواي في منهم وقت الضرورة وقال انه المذهب قالوا
ويستتاب قبل الاقدام على قتله فان تاب بان ملي لم يقتل وان لم يتب قتل واختلفوا
في ان الاستتابة واجبة ام مستحبة فظاهر كلام الرازي والنووي في الروضة الوجوب
ومصرح النووي في التحقيق بالندب وعلي القول بالوجوب تكفي الاستتابة في الحال في المهر
القولين وقيل بمحمل ثلاثة ايام واختلفت الرواية عن احمد متى يجب قتله على ثلاث
روايات الاولى انه متى ترك صلاة واحدة وتضايق وقت الثانية ودعي الى فعلها

فهو اختيار اكثر اصحابه و فرق ابو اسحق بن شاقلا منهم بين ان يترك صلاة الموقوت
صلاة اخرى لا تجتمع معها مثل ان يترك الجهر الى الظهر او العصر الى المغرب فيقتل و بين
ان يترك صلاة الى وقت اخرى تجتمع معها كالمغرب الى العشاء او الظهر الى
العصر فلا يقتل الثانية اذ ان ترك ثلاث صلوات متواليات وتضايق وقت
الرابعة ودعي الى فعلها ولم يصل قتل الثالثة ان يدعي اليها ثلاثة ايام فان
صلي واقتل رواها المروزي واختارها الحرقي وقال اصحابنا في جماعة منهم
الزهري ولا يقتل بل يعذر ويحبس حتى يموت او يتوب وتابعهم المزني
واختاره الحافظ ابو الحسن علي بن الفضل المقدسي والدين دقيق العبد
وانشد لنفسه فاحسن
خسر الذي ترك الصلاة وخابا واي معاد اصلها وما با
ان كان يحسد هافسك انه امسى بربك كافر امتنا با
او كان يتركها للنوع فكاسي عطي علي وجه الصواب حجابا
فالشافي ومالك و آياله ان لم يتب حرطه لعقابا
وابو حنيفة قال بترك مرة ولا يحبس مرة ايجابا
والظاهر المشهور من اقواله تغزيره زجره وعقابا
والدائي عندي ان يؤدبه الامام بكال تاذيب يراه صوابا
ويكف عنه المقتل طول حياته حتى يلاقى في الباب حسنا
فالاصل عصمته الى ان يموت احد الثلاث الى الهلاك ذكابا
الكفر وقتل المكافى تمامه او محسن طلب الرتافا صابا
وما شهد له ما اشار اليه الناظم من الحديث المتفق عليه لا يحل دم لغيره مسلم الا
بما حدى ثلاث كفر بعد ايمان وزنا بعد الحضانة وقتل نفس بغير حق وما تقدم
من حديث عبادة بن الصامت لان التارك لو كفر بالترك لا يمنع دخول الجنة
ولم يدخل تحت المشيئة لان من يشرك بالله فقد هزم الله عليه طينة وما استدلل
به المكفرون من الحديث محمول على جاحد الوجوب جمعا بينه وبين غيره مما يفيد
عدم الكفر وقال ابن حبان تاول هذه الاحاديث ان الرجل اذا ترك الصلاة
ارتفع الى ترك غيرها من الفرائض واداه ذلك الى الحجد فاطلق علي البداية
اسم النهاية وقال الغزالي في الاصحاح في قوله صلى الله عليه وسلم من ترك
صلاة عمدا متعمدا فقد كفر اي قارب ان يتخلع عن الايمان باخلال عروضة
وسقوط عماده كما يقال كعب البلد انه بلغها ودخلها التهي وبشكل
علي القايلين بانه يقتل حدان التوبة لا تغني اسقاط الحد وهو نظير من سرق
نصا باثم رده بانه لا يسقط عنه القطع بالرد وقد ذكرنا عنهم انه يسقط القتل
عن التارك بالتوبة وهو ايتا نه بذلك الصلاة وما اجاب به بعضهم من
ان هذا القتل لا يضاها الحد والتي وضعت عقوبته علي معصيته سابقة

13
بارحلا علي ما توجه عليه من الحق وان قتله يستقط انتم التارك فقط وهو عين
الاشكال والله سبحانه اعلم بحقيقة الحال ثم اعلم بان للصلاة شرايط قبلها وفرائض
واركانا وواجبات وسننا وادابا وكرهية ومناهي فيها **ش** وفي بعض النسخ صدر
هذا الكلام بكتاب الطهارة والظاهر تركه كما هو كذلك في غير نسخة ثم الشرط مصدر
شرط بشرط بفتح العين في الماضي وضمها وكسرهما في المضارع وتجمع علي شروط واما جمعه
شرايط كما فعل المصنف وغيره كما يفيد كلامه عليها مفصلة فهو علي خلاف المعروف
من القاعدة التصريفية فان فعلا لم يحفظ جمعا الفعل بفتح الفاء وسكون العين
وهو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
وعدم والمراد به هنا ما يجب تقديمه علي الصلاة واستمراره فيها حقيقة او حكما
وقوله قبلها بيان للواقع فهو قيد اتفاقي لا قصدي كما في قول القدوري باب شروط
الصلاة التي تتقدمها وركن الشيء جانبه الاقوي وفي الاصطلاح ماهية الشيء
او جزء منها يتوقف تقومها عليه فالشرط والركن متباينان حينئذ لا اعتبار
لخروج عن ماهية الشرط في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشيء او جزئية
الداخلية والغرض في اللغة التقدير والقطع وفي الاصطلاح ما ثبت بدليل
قطعي والمراد به ما ثبت توقف صحة الصلاة عليه بدليل قطعي من الكتاب والسنة
او الاجماع فيشمل الشروط والركن فحينئذ ذكر الفرائض هنا مستند لكون الغرض
لا يوجد للصلاة بهذا المعنى الا وهو واحد فذكرها مفن غيه علي ان المصنف
كلامه لم يرد بها سوى الاركان علي ما في بعضها من خلاف فان قلت فهل ما تقدم
من المناقشة في ايراد لفظ شرايطات هنا قلت لانه سيفيد انه استعمالها اجمعا
لتعريفية وفعيلة بطريقها جمعها علي فعال كصحيفة وصحائف والواجب في اللغة
اسم فاعل من الوجوب بمعنى اللزوم او السقوط او الاضطراب وفي الاصطلاح
ما ثبت لزومه بدليل فيه شبهة كخبر الواحد وهو المراد به هنا ومن خاصته هنا
ان للصلاة اعتبارا مع الاخلاص به لكن مع الاساءة اذا كان عدا و بدون الاساءة
مع جبرله بالسجود وان كان سهوا وفي المعنى الاصطلاح المعنى اللغوي فانه لازم
عملا وساقط عملا ومضطرب بينهما او بين الفرض والسنة والسنة في اللغة الطريقة
واما في الاصطلاح فعنها عبارات منها الطريقة السلوكية في الدين من غير افتراض
ولا وجوب ومنها ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وتركه احبا بلا عذر وللناس
ايضا في تعريف الادب عبارات ولا سيما بالسنة الي ما يضاف اليه الادب فمن
تعاريفه مطلقا ملكة نفسانية تعصم من اقامة علي اثنين ومنها رعاية الامور
المستحسنة بحسب العادات ومن تعاريفه بالسنة الي المشروعات ما في تحفة
الفقيه والبدائع وغيرها وقد مشي عليه غير ما شارح من شارجي الهداية ما
فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة او مرتين ولم يواظب عليه انتهى قلت وهو
قاصد علي بعض الاداب والذي يعيها وهو ما ظهر للعبد الضعيف عفا الله تعالى له

ان يقال رعاية ما راعاه النبي صلى الله عليه وسلم احيانا من غير عذر في الترتيب
او مواظبة مع ما ينافي افتراضه ووجوبه واستنائه او ما رغب فيه مع وجود هذا
الثاني المذكور والظاهر مسادة الادب للمندوب ولعله يعبر عن ادب الصلاة
برعاية ما راعاه النبي صلى الله عليه وسلم من الامور والمسئوبة اليه الصلاة قولا
او فعلا او كفايا او رغب فيه ولم يعمد ليل على افتراضه ولا وجوبه ولا استنائه وبا
ستحق الادب تظهر قوايد هذه القيود والمكروه ضد المحبوب قال الالهوت هو
ما يكون تركه اولي من فعله وتخصيله انتهى وهذا في الظاهر يخص المكروه
كراهة تنزيه ولو اريد من اولي وجوبا او نداء بالشئ المكروه كراهة تنزيه ايضا
الا انه خلاف ظاهر العبارة والمنهي خلاف الامور فان كان النهي المتعلق به
قطعي الثبوت والدلالة فحرام وان كان ظني الثبوت دون الدلالة او بالعكس
فمكروه تنزيها وان كان ظني الثبوت والدلالة فمكروه تنزيها واعلم ان المكروه
تنزيها مرجعه الي ما هو خلاف الاول والظاهر انهما متساويان كما اشار اليه الاله
مسي ولا ينافيه اطلاق المكروه تنزيها على ما يتعلق به فظني الثبوت والدلالة
فانه لا يفيد الحصر بل هو اطلاق له على بعض افراده وكذا لا يمنع من اطلاق خلاف
الاولي عليه وقد يفرق بينهما بان خلاف الاول لا يصيغة نهى لترك الضمي بخلاف
المكروه تنزيها وهذا امر يرجع الي الاصطلاح والتزامه ليس بلازم كما انه قد
يطلق المكروه على الحرام قال القندوري في مختصره ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله
قبل صلاة الامام ولا عذر له كره له ذلك وقد تقرر عن النفاضي ايضا اطلاق الكراهة
على الحرام فينتفع على هذا انه اذا كان المكروه يطلق على الحرام والمكروه كراهة تنزيه
متساويا ما هو خلاف الاول كان المكروه اعم مطلقا من المنهي فكل منهي مكروه
وليس كل منهي اصدق المكروه على ما ليس فيه صيغة نهى مما هو خلاف الاول
وعدم صدق المنهي عليه واذا كان المكروه لا يطلق على الحرام والمكروه تنزيها لا يطلق
الا على ما فيه صيغة نهى كان المنهي اعم مطلقا من المكروه فكل مكروه منهي
وليس كل منهي مكروه اصدق المنهي على الحرام وعدم صدق المكروه عليه واذا كان
المكروه لا يطلق على الحرام لكن المكروه تنزيها مساويا هو خلاف الاول كان بين
المكروه والمنهي عموم وخصوص من وجه لصدقهما على المكروه تحريما وصدق دون
المكروه على الحرام وصدق المكروه دون المنهي على ما هو خلاف الاول صيغة
نهى فيه ثم ان المصنف ذكر فضلا للمكروه ولم يذكر فضلا للمنهي فلعله جازح
الي ان المكروه اعم وعلى هذا فذكر المناهي مستدرك الا ان يكون من باب عطف
لخاص على العام ويمكن ان يكون جائزا لان بينهما عموم وخصوصا من وجه
ويكون ذكره للفصل الذي بعد السنن لافتادة بعض ما لم يدخل في فصل المكروه وان
كان غالب ما في هذا الفصل من المكروهات ايضا ثم كان ظاهر سرد هذه الجملة
ان يكون الكلام في تفصيله على منوال هذا الترتيب لكنه كما سترى يذكر المكروه
قبل السنن

كل مكروه

ما لا

صلى

قبل السنن والادب كانه اهتما ما به فان طلب ترك المكروه اكد من فعل السنن 14
والادب ولعله انما قدم السنن والادب في السرد على المكروه لان المسئونات والادب
مكالات في المعنى والمكروه عارض محل بالكمال والاصل عدمه فاللايق به التأخير فقدمه
في مجرى الذكر لهذا المعنى ثم لم يذكر تفصيل الادب فصلا على حدة اكتفاء بما سارته
اليها اجمالا في فصل السنن وبما ذكر من افرادها في غضون ما تقدم على انما قد قدمنا
ان المصنف يراعي في كثير من المواضع للترتيب حقه فحالم يتم فيه الاعتذار فهو جاز
على ذلك المصنف فكن منه على تذكاري اما السرايط فستة الطهارة من الحدث
والطهارة من النجاسة وسائر العورة واستتقبال القبلة والوقت والنية اما الشرط
الاول الطهارة من الحدث **ش** اي النظافة والنزاهة من الوصف للمكي الذي اغتسل
الشارع قيامه بالاعضاء مسيما عن الجنابة ولطيف والنفس والبول والغائط وغيرها
من نواقض الوضوء ومنع من قربان الصلاة وما في معناها معه حال قيامه بمن قام به
الي غاية استعمال ما يغتبره زايلا به لكن المصنف اطلق الطهارة التي هي حكم شرعي اشر
للتطهير واراد بها هنا التطهير من باب اطلاق المسبب وارادة السبب كما في امطرت
السماء نبتا بقريته الاخبار عنها بقوله **م** فالاعتسال والوضوء عند وجود الماء والغسل
وعند عدمه التيمم **ش** ويسمى لحدث بهذه المعنى المذكور اذا كان مسببا عن
الجنابة او ما في معناها من طيف والنفس حدثا اكبر واذا كان مسببا عن البول
والغائط وما في معناها حدثا اصغر وهو المبتدأ عن اطلاق الحدث ويسمى التطهير
بالماء عن الاول غسلا واغتسالا وطهارة كبرى وعن الثاني وضوء وطهارة صغرى
وبالتراب عنهما تيمما وسند ذكر الوجه لكل منهما واما التطهير عن حدث مراد به
النجس الخارج فهو من باب التطهير من النجاسة لطيفة كما سبقت ثم ان المصنف
استعمل وجود الماء الطلق يريد به وجده فاحتاج الي اشتراط وجده ان القدر معه
اي لا يجر وجده انه لا يتعين عليه استعماله حتما وانما يتعين اذا انضم اليه وجده
ان استطاعة استعماله ضرعا فاني بالقدر عا طابها على وجود الماء وفي بعض النسخ
مع القدر عليه التيمم ولو اقتصر على قوله **م** القدر على الماء لكان اولي لان المراد بالقدر
على الماء استطاعة استعماله شرعا كما ذكرنا بالاجماع ولا يخفى ان وجده الماء داخل في ذلك
مع وجوده في قوله **م** فلو لم تجد ماء مراد به القدر بالاجماع ايضا على ما قبله والاعلام
في ان المراد بها القدر الحقيقي او الشامل والنقد يرمي في ذلك خلاف ذكره ان شاء الله تعالى
في فصل التيمم وكان يكفي **ع** ان يقول وعند عدمه اي عند عدم القدر على
الماء المطلق ثم هذا الحكم المذكور على هذا الوجود من الترتيب ثابت بالنص والاجماع
م ولكل واحد منهما **ش** اي من الاغتسال والوضوء فرايض وسنن واداب وضاه
اما فرايض الوضوء فاربعة كما قال الله تعالى في كتابه **م** يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الي
الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الي المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الي الكعبين
والمرفقتان والكعبان يدخلان في فرض الغسل وكذا ما بين العذراء ولاذن يجب

والتيمم عند عدمه وهذا ان
يدخل في التيمم عند عدمه

عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سبابة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه **ش** قدم بيان الطهارة المصغرية التي هي الوضوء على الطهارة الكبرى التي هي الغسل لوقوع بيانها هكذا في النص القرآني كما تضمنته الآية الشريفة التي تلي بعضها وأشار الى باقيها اجمالاً بقوله الآية بالنصب والرفع اختصاراً وما ذاك والله اعلم الشدة الاحتياج الى العلم به بالنسبة الى الفرقان غالباً تدعو حاجة المكلف اليه في اليوم والليلة خمس مرات ولا كذلك الغسل وشدة الاحتياج يقتضي الاهتمام والاهتمام يقتضي التقديم شر الوضوء بضم الواو على الاشهر مشتق من الوضوء وهي الحسن والنظافة وهو في الشرع اسم الغسل ومسح في اعضاء مخصوصة وفيه المعنى اللغوي لانه ينظف الاعضاء ويجعلها بحصوله من الضياء من ظلمة الذنوب واما الوضوء بفتح الواو فهو الماء الذي يتوضأ به على الاشهر ايضاً واختلف في سبب وجوب الوضوء بالمعنى الاول وصق شيخنا المحقق رحمه الله انه وجوب ما لا يحل الا به اما عرف من ان اجاب الشيء يتضمن اجاب شرطه نعم لحدث شرط لعدم السبب لان تحصيل لطا صلا محال لان اركانه غير عنها بالفرق بين اربعة الاول غسل الوجه الثاني غسل اليدين الى المرفقين الثالث المسح بالرأس الرابع غسل الرجلين مع الكعبين الا ان قوله فرايض الوضوء مع قوله فاربعة لا يخلو عن شيء لان فرايض ان كانت جمع فرض فقد عرفت امتناعه وان كانت جمع فريضة فالواجب هذا الثامن اربعة ثم اياما كان فالمراد به المفروض ولعل هذا الخط سبعة على ادخال التا او اعتباره اياها جمع فريضة تأويله الفريضة بالركن قالوا واضافة الفرض الى الوضوء اضافة بيانية كما في خاتم حديد لان الفرض قد يكون من الوضوء وقد يكون من غيره وليس للعبد ثم كون النص القرآني مفيداً فرضية هذه الامور اربعة ظاهراً لا غيباً لاجل على قراءة جرحها فانها محتملة ان يكون وظيفتها الغسل والناس في تعيينها لها طرق احسنها وجهان احدهما قول وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم يغسل قدميه الى الكعبين كما امره الله اخبره ابن خزيمة في صحيحه فانه صريح في ان الله امر بالغسل في الآية الكريمة او في غيرها وما في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال تخلف النبي صلى الله عليه وسلم عنا في سفر فادركنا وقد ارهقنا العمد فجعلنا نتوضأ ونسح على ارجلنا فنادى يا ايها الضوئ وبيل الاعقاب من النار مرتين او ثلاثاً وفي صحيح مسلم وسنن ابي داود والنسائي وابن ماجة واللفظ لا يبيد اودانه صلى الله عليه وسلم رأي اقواماً يتومنون فاعقابهم تلوح فقال ويل للاعقاب من النار سبغوا الوضوء وفي رواية لمسلم ويل للعاقب من ان رتاينهما فعلى وهو ما صح بروايات متكررة عن جماعة من الصحابة انه صلى الله عليه وسلم كان يغسل رجله ولم ينقل عنه المسح عليهما وقتاً ما بطريق يصلح معارضاً لما ثبت من كون وظيفتهما الغسل قولاً وفعلاً فانتهى المسح

فانتهى المسح وتعيين الغسل ثم بقي الضمان في ان النسي هل يفيد دخول المرفقين في غسل اليدين ودخول الكعبين في غسل الرجلين وهل يدخل البياض الذي العذار وبين الاذن من الجاهليني في غسل الوجه وهو المراد بالمسح بالرأس جميعه او بعضه مطلقاً او مقدر منه معين فاشار المصنف الي ما هو المذهب في هذه المقامات الثلاثة مستنداً الى المذهب في المقام الثالث دون المقامين الاولين ونحن بتوفيق الله تعالى نذكر ما في ذلك من خلاف مع بيان الوجه في جميعه ان شاء الله تعالى فتفتول في المقام الاول وهو ان المرفقين هل يدخلان في غسل اليدين والكعبين هل يدخلان في غسل الرجلين المرفقان بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس فتفتي مرفق بالوجهين المذكورين وهو مجتمع طرف الساعد والعصه والكعبين وهما العظام الناثيان اي المرفقان في اسفل الساق يجب غسلهما في الوضوء عند جمهور اهل العلم الآية الاربعة قال زفر ومالك في رواية اشبه عنه لا يجب لان هذه الغاية لا تدخل تحت الغاية كالليل في الصوم قلنا الغاية قد تكون بحيث يتناولها وما رواها صدر الكلام لواقصر عليه فتكون الغاية **ح** لقصر حكم الصلوة عما رواها فلا يدخل ما رواها في ذلك الحكم وتدخل في عملا يصدر الكلام كانه لم يذكر الغاية وتسمى هذه غاية استقاط وما نحن فيه من هذا النوع لان اليد تتناول من رؤس الاصابع الى الابطار والرجل تتناول من رؤس الاصابع الى الخد فكون ذكر المرافق والكعبين لاخراج ما رواها من ان يكون داخل في حكم اليد والرجل الذي هو الغسل ويبقى المرفقان والكعبان داخلين في الحكم المذكور وقد تكون بحيث لا يتناولها ولا ما رواها صدر الكلام لواقصر عليه فلا تدخل في ذلك الحكم المذكور بل يكون ذكرها لذكرها في اليها والصوم من هذا النوع لان اطلاقه يتناول مطلق الامساك شرعاً حتى لو حلف لا يصوم فصام ساعة حنث فلا تدخل الغاية تحت حكم الصلوة وانقول كما في الكشاف وغيره ان الى تفيد معنى الغاية مطلقاً فاما ما قولها في الحكم وخروجها منه فامر يدور على دليل وهذا هو الذي اختاره شيخنا المحقق في الاصول وزين ما سواهم بما فيه دليل على الخروج قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة لان الاغسل رواه لا يساند وليس كذلك ومما فيه دليل على الدخول قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الاقصي لوقوع العلم بانه لا يسري به الى المسجد الاقصي من غير ان يدخل قوله تعالى الى المرافق والي الكعبين لا دليل فيه على احد الامرين فذهب كافة العلماء الى دخولها في الغسل احتياجاً كما اذ لم يرو عنه صلى الله عليه وسلم قطاً نزل غسلها مع ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم ويل للعراقيب من النار وهي بنت العيين عرقوب بينهما وهو العصب الغليظ الموتر فوق عقب الانسان وهو يسكن الفخذ وكسرهما مؤنثه مؤخر القدم فكان ذلك قرينة على تناول النسي لها اعني للمرافق والكعبين والله سبحانه اعلم **تنبيه** وما روي هشام عن محمد بن الحسن ان الكعب هو المفصل الذي عند مفصل الشراك على ظهر القدم قالوا سئو منه فان محمداً انما قال هذا في مسألة المحرم اذا لم يجد الثغرين فليقطع الخفين اسفل الكعبين وفسر الكعب

فان قيل في قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة لان الاغسل رواه لا يساند

بهذا وجاؤا بديان المراد بالكعب العظم الثاني كما سلف ما روي مسلم في صحيحه
ان عثمان رضي الله عنه غسل رجله اليمنى الى الكعبين ثم اليسرى كذلك وهذا
هو الحكمة في انه ذكر أعضاء الوضوء في الآية بلفظ الجمع الا الكعب لانه قد اريد بقالة
الجمع بالجمع انقسام الاحاد وكما في قوله تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم فلو
ذكر الكعب بلفظ الجمع للزم منه ان في كل رجل كعب واحد كما تقتضيه المقابلة وليس
القضه الي ذلك فذكر الكعب بلفظ اليثنى تنقيها على ان المراد به ما ذكرنا لانه لا
يمكن ان يراد به انقسام الاحاد على الاحاد والله تعالى اعلم **فروع**
قطعت يده او رجله فلم يبق من المرافق او الكعب شي يسقط الغسل ولو بقي
وجب ولو طالت اظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع وجب غسلها ولو خلقت
له يدان على المنكب فالتامة هي الاصلية يجب غسلها فالأخرى زائدة فاحادي
منها محل الفرض وجب غسلها وما لا فلا يندب وكذا يجب غسل ما كان موكبا على
اليدين من الاصبع الزائدة والكف الزائدة والسلعة وايصال المائي ما بين الاصابع
اذا لم تكن ملتصقة ونقول في المقام الثاني وهو ان البياض الذي بين العذار
والاذن من الجانبين هل يدخل في غسل الوجه والعذار والشعر الثابت على العظم
الثاني بقرب الاذن قال ابو يوسف ومالك في رواية ابن وهب عنه في الجموعة
لا يجب لانه لما سقط غسل ما تحت العذار مع قربه الى الوجه فلا بد من سقوط ما بعده
مع بقده عنه اولى وقال ابو حنيفة ومحمد ومالك في المشهور والشافعي في الاصح
واحد يجب وهو الصحيح لدخوله في حد الوجه اذ الوجه ما يواجه به الانسان
وهو من مبدأ سطح الطبيعة سواء كان عليه شعر ولا الى اسفل اللحية طولاً ولا
ما بين تحتها الاذنين عرضاً واما القول بانه من قصاص الشعر بثلاث القاف
والضم اعلى يعني من حيث تنتهي بنيتها من مقدمه فخرج مخرج الغالب
فلو كان اصلع لا يجب عليه الغسل من قصاصه ويجزي في مسح الرأس
المسح على الصلعة على الاصح اذا كانت مقدار ربع الرأس وسقوط غسل
ما تحت العذار للحايل ولا حائل هنا **هنا تنبيهات مهمة** رايها الاسعاف
بما حسنا **التممة الاولى** لا يجب ايصال الماء الى ما تحت اللحية الكثة
فان كانت خفيفة ففي مشايير كتب المذهب لا يجب ايصال الماء الى ما
تحتها ايضا عندنا وقال مالك والشافعي يجب واذا الزاهدي ان شمس
الائمة لطلواني ذكر في شرح الاصل ما يدل على الاتفاق على الوجوب قال
الزاهدي فقال يعني لطلواني اذا كانت اللحية خفيفة ترى البشرة تحت
الشعر فايصل الماء الى البشرة غير ساقط والاستقط وهكذا ذكره في السهيلي
ثم قال ولا خلاف فيه بين المذهبين انتهى يعني مذهبنا ومذهب
الشافعي قال لعبد الصنعيف غفر الله تعالى له وهو ظاهر كلام قاضي
خان ايضا حيث قال في فتاواه ويفصل شعر الشارب ولطاحيدتين وما كان

من شعر

من الله شعر اللحية على اصل الذقن ولا يجب ايصال المائي منها تحت الشعر الا ان يكون
الشعر قليلا لا يتد والمنايت منه انتهى وهو مخفي ويمكن رفع الخلاف للتحقيقة على
نوعين ما نرى بشرتها من تحت الشعر وما لا نرى بشرتها من تحتها فالأول
لنفي الوجوب مرادهم بها ما لم تكن لبشرتها مربية من تحت الشعر كما يشير اليه قول
صاحب البدائع في الجواب عن وجهه قول الشافعي ان السقوط لكان الحرج والحرج في الكشف
لا في الخفية بما نضه السقوط في الكشف ليس لكان الحرج بالحرج من ان يكون
وجهها لا ستاره بالشعر وقد وجد ذلك في الخفية انتهى فلا ينافيه قول القائلين
يجب في الخفية اذ كانت البشرة ترى من تحت الشعر لعدم تواردها على محل
واحد لكن على هذا قد يقال الاولين ما المميز للخفية من الكشف ولطال ان كلاً
منها لا يرى ما تحتها من البشرة ويمكن ان يقولوا العرف فاعده العرف وخفية
كانت خفيفة وما عده العرف كثيفة كانت كثيفة كما هو وجهه عند الشافعية
والاصح عندهم ان الخفية ما نرى بشرتها في مجلس التخاطب واطلقت الما
لكية ان الشعر الخفيف ما يظهر البشرة من تحت والكشف ما لم يظهر البشرة
من تحت وهو موافق في المعنى لما تقدم عن شمس الائمة لطلواني والله تعالى
اعلم **التممة الثانية** في وظيفة شعر اللحية الملاقي للذقن وظاهر الذقن
من غير استرسال روايات مختلفة منها انه لا يجب في ذلك شي لا غسل ولا مسح
وهو رواية عن ابي يوسف ومنها انه يجب مع مسح الثلث والربع فان مسح اقل
من ذلك لم يجز وهو رواية عن ابن شجاع عن الحسن بن ابي حنيفة وزفر بن عمار في
البدائع وهذا ظاهر في ان الفرض هو الربع فلا جرم ان اقتصر عليه غير واحد
في هذه الرواية ومنها انه لا يجب مسح الجميع وهذا مروي عن كل من علمائنا الثلاثة
ونفي قاضي خان على ان هذا الحكم هو الاصح وتابعه صاحب المجمع ومنها انه يجب
غسل الجميع وهذا هو الاصح رواية فقد ذكر في التختة انه اصح الروايات وفي
البدائع بعد ما ذكرنا في الاولى والثانية وهذه الروايات مروي عنها والاصح ان
يجب غسله لان البشرة خرجت من ان يكون وجهها العدم معني المواجهة لاستئثارها
بالشعر وصار ظاهر الشعر الملاقي اياها هو الوجه لان المواجهة تقع اليه والى
هذا اشار بقوله ابو حنيفة رحمه الله فقال وانما مواضع الوضوء ما ظهر منها
والظاهر هو الشعر لا البشرة فيجب غسله وفي المحيط الشعر ظاهر منه وهو الاصح
لانه بمقام البشرة فتجوز فرض البشرة اليه كما في لطاحيدتين جوارم اقل في
وقاسما على السن الثابت يجب غسله في الجنابة لانه قايوم مقام اللثة فكذلك هذا انتهى
فلا جرم ان قال في الفتاوى الظهيرية وعليه الفتوى واما ما الشعر المسترسل من اللحية
فلا يجب غسله عندنا وقال مالك في المشهور والشافعي يجب لانه تابع ما اتصل به
التبع حكم الاصل واحتج مشايخنا بما معناه انه ليس من الوجه ولا يقيم مقام
ما هو منه اما الاول فلان المواجهة انما يكون عادة الى متصل لا الى المسترسل

واما الثاني فلا نه انما يوازي الملقوم ونحوه مما ليس من الوجه ثم ذلك الموازي
ليس بواجب الغسل فكذلك الموازي والله سبحانه اعلم **التحفة الثالثة في**
التحفة والبدائع وعلى هذا الخلاف غسل ما تحت الشارب والمجاويز بينان
لخلاف الحكمي في وجوب اتصال المائي تحت اللحية للتحفة بين اصحابنا وبين
الشافعي وقد قد من الفتاوي الثانية ما يفيد ذلك بما اذا لم يتدلمات
الشعر وهو قياس ما ذكره الحلواني ايضا في التحفة للتحفة كما تقدم وهو حسن
فعلي هذا ما في شرح القندوري للزاهدي وكذا لا يجب اتصال المائي ما تحت شعر
المجاويز والشارب باتفاق الروايات انتهى لعله محمول على ما اذا لم يبه وانما
منابت الشعر وعليه ايضا يجامع النصاب اذا كان شارب المتوضي طويلا
ولا يصل الما تحتته عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل انتهى وهذا
كله بعد ان لا يكون الشارب طويلا يستتر حمرة الشفتين كما سيأتي ما تقتضيه
ومن هنا قال في المقدمة السراجية وتخليل الشارب الساخر حمرة الشفتين واجب
انتهى لانه اذا كان ساخر الها منع ظاهر ووصول المائي جميعها او بعضها ولا سيما
ان كان كثيف او تخليله محقق لوصوله الي جميعها وقد عرفت انما يتوقع عليه حصول
الواجب مما هو داخل تحت قدرة المكلف يكون واجبا ويمكن ايضا ان يكون ما نقله الزاهدي
عن صلاة البقال اذا قص الشارب لا يجب تخليله وان طالك يجب تخليله محمولا
بقصة الثاني على ما اذا كان هكذا وما كان بحيث يتدوم منه منابت الشعر اذا لم
يتيقن بوصول الماء اليها بمجرد غسل وجهه واما الشق الاول فظاهر لان الظاهر في حالة
قصه ولا سيما مع الاستيقاض فيه وصول المائي حمرة الشفتين والي منابت الشعر
بمجرد غسل الوجه وابد شايخنا المحقق رحمه الله معني اطر حسنا فقال وكان
وجهه ان قطعه مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ما تحتته بخلاف اللحية
فان اعفاها هو المسنون بخلاف ما لو ثبتت جلدة لا يجب قشرها ووصول المائي
ما تحتها بل الوصال عليها جاز لانه مخير في قشرها اذ لم ينقل فيه سنة والاصل
العدم فلم يعتبر قيامها ما فقام من الغسل وسياقي الكلام في الشفتين في اخر الكلام
فهذه الطهارة من كلام المصنف **التحفة الرابعة** يجب اتصال المائي اهداب
العينين وموقعها على ما يذكر ايضا ان شاء الله تعالى ثم ولا يجب اتصاله الي داخلها
ولا يسن ايضا لما فيه من طرح المدفوع عنا مشرقا وقد قالوا نعمي ابن عمر بن عباس
بواسطة تكلفها لذلك قلت **وكون الامر كذلك بالنسبة الي ابن عمر رضي الله**
عنه ظاهر سياق ما يعزي الي موطأ مالك وغيره ان ابن عمر كان ينضح في عينيه
الماء في وضوئه ولم يتركه حتي عمي فلم يندج فيه مجرد احتمال ان يكون بسبب كثرة
البكا فانه رضي الله عنه كان كثير البكا كما ذكرنا في مناقبه واما كون ابن عباس
كف بصره فلا كلام في ثبوته لكن الله اعلم في كون ذلك هو السبب بل روى انه
راى ابا جراح النابي صلى الله عليه وسلم فلم يعرفه فسأل عنه رسول الله

بواسطة تكلفها لذلك قلت

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم فقال ارايته قال نعم ذاك جبريل اما انك ستفتد بصرك
فعني بعد ذلك في اخر عمره وفي ذلك يقول **ان ياخذ الله من عيني نورها** ففي لساني وقلبي منها نور
قلبي زكي وعقلي غير ذكي وحلي وفي فمي صارم كالسيف مأثور **صبرا اذا ما جري بالكره مقدور**
وثبوت المطلوب وان كان لا يتوقف على ثبوت كون فقد بصرها كان بسبب ذلك
لكن لما ذكرنا ذلك عنهما ذكرنا ما حضرنا في ذلك زيادة في الفائدة والله تعالى اعلم ونقول
في المقام الثالث وهو حل المراد بالمسح بالرأس جميعه او بعض منه مطلق او معين مقدرا
ذهب اليه احمد في اظهر الروايات عنه الي انه يجب مسح جميع الرأس لان المسح فعل متعد
بنفسه فالباقي مفعوله الذي يقتضي ان يتعدى اليه بنفسه صلاة تفيد التاكيد
كقوله تعالى **ولا تلتقوا بايديكم الي التهلكة** وقال الشافعي يجب ادني ما ينطلق عليه
اسم المسح ولو مقدار شعرة وهو رواية عن احمد لان الباء تفيد التبعيض وهو غير مقد
فيخرج عن العهدة بمسح ادني ما ينطلق عليه اسم المسح عما لا باطلا في النص والرواية
المختارة عن اصحابنا عند غير واحد من مشايخ المذهب منهم ابو الحسن الكرخي والوجه
الطحاوي من تابعهما وجوب مسح ربع الرأس والافضل ان تكون الناصية واجبة
غير واحد من مشايخنا على ذلك بحديث المغيرة بن شعبه على الوجه ذكر المصنف
منهم صاحب الهداية قال والكتاب جمل فالتحقق بيانه وهذا الحديث بهذا
السياق والله اعلم به وكانه منترغ من حديثه عند ابن ماجه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال قائما وعند مسلم ان النبي صلى الله عليه
وسلم توضأ فمسح بناصرته وعلي العمامة وعلي الخفين فان هو محل النزاع كما في الآية
علي ان مسح علي ناصيته لا يلزم منه استيعاب الناصية لجواز اية ذكرها لدفع
توهم انه مسح علي احد جانبي الرأس وهو الغوادان او مؤخره وهو القذال علي
انه لو ثبت انه مسح علي ناصيته كما هو ظاهر رواية ابي داود عن النبي رضي الله
عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فادخل
يده من تحت العمامة ومسح مقدم راسه اذ ظاهر استيعاب تمام مقدم الرأس
وهو المسمى بالناصية فمجرد ذلك لا يستلزم نفي جواز الاقل نعم يستلزم نفي
وجوب مسح الجميع علي ان الآية ايضا ليست بحالة فيه عند التحقيق علي ما
يعرف في علم الاصول فيبقي نفي جواز الاقل محتاجا الي دليل وحيد فيقول
البار هنا انما هي اللصاق فانه المعني الجمع عليه لها بخلاف كون التبعيض
معني مستقلا لها فان المحققين من اهل العربية علي انكاره والفعل الذي
هو المسح قد تعدى الي الالة العائدية له بنفسه وهي اليدون المحل الذي هو
الرأس فيقتضي استيعابه اليدون الرأس كما في مسح يدي بالحائط او
بالمذيل واستيعابه ملصقة بالرأس لا يستغرق غالبا سوى ربه فتعين

مراد من الآية وهو المطلوب فتأمل ثم اعلم انهم قد ذكروا عن الاصل ان المذكور فيه تقدير المفروض من مسح الرأس بثلاث اصابع اليد فلا جرم ان قال غير واحد منهم صاحب المحيط والتحفة انه ظاهر الرواية وزاد في التحفة مطلقا حد ثلاث اصابع اليد وهو غير منافي عند التحقيق لما في شرح لطايع الصغير لقاضي خان وبعضهم بثلاث اصابع من اصغر اصابع اليد وهو الصحيح انتهى لكن كون هذا هو الصحيح فيه نظرا لان وجهه ان يزداد على ما تقدم لان الاصابع اصل اليد ولذا يلزم كمال دية اليد بقطع اصابعها والثلاث اكثرها والاكثر حكم الكل ولا يخفى ان هذا ممنوع كما ذكر شيخنا المحقق رحمه الله تعالى مع الايمان هذا من قبيل المقدس الشرعي بواسطة تقديم النظر الى تمام اليد فان به يتقدر قدرها من الرأس وفيه تغيير عن يديه وقولنا قد رآه لانه لو اصاب المطر قد الغرض سقط ولا يشترط اصابته باليد لان الالة لم تقصد الا لايصاله الى المحل فحيث وصل استغنى عن استعمالها انتهى قلت وكذا المراد بفصل الاعضاء الماضية لنفسها لها ولا يشترط ان يغسلها هو به قالت الشافعية ايضا والله تعالى اعلم **سب** ومحل المسح ما فوق الاذنين فلا جرم ان نقل الزاهدي عن المحيط والظاهر انه البرهاني مسح شعر الرأس فلو وقع على شعر تحته رأس يجوز ولو كان تحته عتق او جملته لا يجوز ولو زاد ذواته على رأسه مسح عليها لا يجوز في الاصح ارسالها ام لا **سرو** مسح بثلاثة اصابع متصورة غير موضوعة ولا محدودة لم يجز لانه لم يأت بالقدر المفروض ولو مدّها حتى بلغ القدر المفروض لم يجز عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجوز ولو وضعها ولم يهدّها لم يجز على قياس رواية الرابع وجاز على قياس رواية الاصل ذكره في التحفة والمحيط والبدائع واقتصر قاضي خان في فتاواه على انه روي هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف وابن رستم عن محمد بن ابي بكر بن جهمر ولو مسح باصبع واحدة بجوانبها الاربع الاصح انه لا يجوز قاله شمس الايئة الشريفة ثم صاحب الخلاصة ومنه المغني ونص في التحفة والبدائع على ان الصحيح انه يجوز والظاهر تقيده بوقوعه في اربعة مواضع كما قيد قاضي خان بوقوعه في ثلاثة مواضع لو وضعها اياها في موضع واحد باصبع واحدة يظهر او بطن او جنباً وعليه ان يقال ان كان المراد جنباً واحداً فينبغي ان لا يجوز ثلاث اصابع وان كان المراد كلي الجانبين فينبغي ان يقيد بكونه في اربعة مواضع كما ذكرنا لما فيه كالاخ من ان اتحاد الموضوع يمنع اعتبار ذلك متعدداً ثم هذا الاختلاف بناء على اختلاف الرواية في مقدار المفروض وقد عرفت ان الوجه لرواية التقدير بالربع فالوجه لما يتفرع عليها والله تعالى اعلم ثم الغيرة بضم الهم وحكي كسرهما والاول المشهور وبكسر الغني المحجة بعد اياتها ثمانية سالكة وراو مفتوحة صحابي مشهور لا سلم وشمس لحد يديته وقص له رسول الله صلى الله عليه وسلم ساربه على لسواك وهذه منقبة لا تعرف لغيره من الصحابة وكان يقال له مغبرة

هذا هو الذي لا يوافق عليه الاكابر

الراي كما عقله وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت الغيرة بن شعبة فنظر اليها ذهبت عينه وقيل اصببت عينه يوم اليرموك احصن في اسلام ثلاثمائة امرأة وقيل الف امرأة وولي عمر رضي الله عنه فتوحا وولاه البصرة ثم عزله وولاه عثمان ثم عزله وولاه معاوية قال ابو عبيد ثوفي وهو احمرها سنة ستع واربعين وقال الخطيب مات سنة خمس بالاجاع وزاد ابن حبان بالطاعون في شعبان وهو ابن سبعين سنة وانه اول من سلم عليه بالامرة وشعبة بضم الشين المعجمة وسكون العين المهيمنة بعد هاتام مفتوحة والسيطرة بضم السين المهيمنة وتخفيف الباء الموحدة وبعد الالف طار مهيمنة قيل هي الجزيرة وفي المغرب الكناسة والمراد بها في الحديث ملقى الكناسات على تسمية المحل باسم المحل عن الخطابي انتهى قلت وفيه نظر فان المعنى لتطيقى ممكن الارادة هنا ولا داعي بصرف اللفظ عنه الى مجازية الدالور وخصوصا ان فيه انه قال ثوبا ومن المعلوم انه صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك اذا كان المحل ليتنا بحيث لا يرجع اليه شيء منه والزبلة من شأنها ذلك عادة بخلاف محلها ونما يؤكد هذا ما في رواية هذا الحديث لحذيفة عند ابن ماجة الى سيطرة قوم فبال عليها قائما قيل والاضافة قوم للاختصاص دون الملك وقيل الملك واباها كان فهو ما خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم لانهم لا يكرهون ذلك منه واما عام له ولغيره لانهم كانوا اذ نوابه لمن اراد قضاء الحاجة اما بصريح الاذن او بما في معناه وقيل كانت للناس عامة اصبغت اليهم لتفريقها منهم وتباح عموما كما ياتي ولعلنا نشير بحكم البول حالة القيام في انشاء الكلام في المذاهب ان ساء الله تعالى **تكميل** ثم المشهور ان الفل هو الاسالة في المسبوط والهداية والبدائع وغيرها قال فيا حسنهما اذ يغسل الدم كلهما واذ هي نزرى دمعها بالانامل والمسح هو الاصابة وذكر غير واحد من المشايخ منهم الناطقي في روضته وصاحب البدائع انه لو غسل اعضاء وضو به ولم يسيل الماء بل استعمله مثل الدهن لم يجز في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف انه يجوز لفظ البدائع ومعناه في التحفة ولفظ الروضة واذ امر الماء على وجهه وعلى مواضع الوضوء في الغسولات ولم يسيل جاز في قول ابي يوسف وقال محمد لا يجوز وذكر الزاهدي ان ابا حنيفة مع محمد قلت والصحيح ظاهر الرواية كما صرح به بعضهم قال في البدائع وعلى هذا قالوا لو توضأ بالقلج ولم يقطر منه شيء لا يجوز ولو قطر قطر ثان أو ثلاث جاز لوجود الاسالة وسيل الفقيه ابو جعفر له الهندواني عن التوضي بالتاج فقال ذلك مسح وليس يغسل فان عاج حتى يسيل بجوز وعن خلف بن ايوب انه قال ينبغي للتوضي في الشتاء ان يسيل اعضاءه بالماء شيعة الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتنجس في الاغصاء في الشتاء قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له ثم بهذا طعن في محل الخلاف

انما هو تفسير الغسل فابو يوسف على هذه الرواية يقول هو مجرد بل المحال
بالما كما صرح به في التخصة واما يقولان الاسالة وحقيقتها اجرا المايح على المحال
الا ان من المعلوم ان التقاطل لازم له عادة اذ لم يعرض له تخفيف فيستلزم
عند عدم التخفيف ليقع اليقين بالاسالة ويزول احتمال انه اصابه ومرتد
بينهما وبين الاسالة الا انهم متفقون على ان الغسل هو الاسالة ثم اختلفوا
في تفسيرها ففسرها بالتقاطل وفسرها باجراء الماء على العضو كما صرح به بعضهم
ليتوابعها رتبته عنده غايته ان ظاهر هذا الروي عن ابي يوسف بعيد وهو كذلك ومن
قصة قال في الزخيرة وغيرها ولكن قيل تاويل ما روي عن ابي يوسف انه سأل من الغسل
قطرة او قطرتان ولم يتدارك انتهى وفي شرح الزاهدي لان الله تعالى امر بالغسل
والغسل هو التسييل ولهذا جعل الاعضاء في الوضوء جنسيين مفسولة ومسروحة
ولو كان المسح بالما غسلا لكان جنسا واحدا وعلى هذا يجب صب الماء على الوجه
من فوق وتسييله على البياض بين العذار والاذن وما تحت الحاجبين
والا لم يجز انتهى قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له لكن هذا مشكل
فانه اذا صب الماء بيده على خديه او امثله ومده على تبيبة الوجه اعلاه
واسفله بحيث جري الماء على ذلك كله وقطع عنه قطرة او قطرات وقطنا
ان الماء مادام مترددا على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال كما صرحوا به كيف
يستقيم ان يقال انه لم يفسد وجهه غسلا يخرج به عن هذه الغرض كما هو
معنى قوله لم يفسد وما المانع من اعتباره ذلك اذا كانت البداية بالجزء الاخفض
قال الرافعي دون العكس فلا فوق مؤخر بينهما فيما يظهر يفيد هذه التفرقة
كما انه لا يضر في ذلك يفيد هاتين ان قيل بان البداية بالصب من فوق ادب
في غسل الوجه لربكن بعيد او لا بعد في ان يحمل على هذا ايضا ما في التفاروق
لخاتمة ثم يغسل وجهه يضع الماء على جنبه حتى ينحدر الماء الى اسفل الذقن
ولا يضع على خده ولا على اذنه ولا يضرب على جنبه ضربا عنيفا انتهى وهذا
المنهي الاجير قرينة على ان حكم القرين السابق حكمه والله سبحانه اعلم
تنبيه فان قلت كيف ينتج اطلاق الغرض على غسل المرفقين
والكعبين ومسح ربع الراس ولم يثبت شئ منها بتطبي ومن ثمة لم يكن المخالف
على ذلك اجماعا والغرض انما يطلق على ما يثبت بقطعي كما تقدم قلت والغرض
كما يقال على هذا يقال ايضا على ما يتوالت لظواهر نقلنا ذكر في الكافي معنى
بالنسبة الى راي المجتهد والقائل بانه فرض والي من يقلد ويسمى فرضا علميا
ومن هنا قال الشيخ حسام الدين السفنا في رحمه الله الغرض نوعان قطعي
وهو كثير معروف وظني وهو الغرض على زعم المجتهد كما يجاب الطهارة ثم
بالقصد والحجامة عند اصحابنا فانهم يقولون يفرض عليه الطهارة عند
ارادة الصلاة او يقول يطلق اسم الغرض على الوجوب كما يطلق اسم الوجوب على

الار

19 على الغرض في قولهم الزكاة واجبة انتساعا لا لتقيدهما في معنى اللزوم على اليد
فيحال الاطلاق المذكور في السؤال على حد هذين والله تعالى اعلم **قائمة**
فان قيل الحكمة في افتراض الغسل والمسح في هذه الاعضاء اجيب بوجه واحد
ان الله تعالى لما امر عباده بالقيام الى الصلاة التي هي مقام المناجاة ومحل
العرب امرهم بتطهير هذه الاعضاء الظاهرة ليذكرهم تطهير باطنهم من الحقد
والخسدة والكبر وسوء الظن ونحو ذلك ثانياً لانه امر بتطهيرها تكفيرا لما ارتكب
بهذه الاعضاء من الاجرام فقد ثبت في صحيح الاخبار كون الوضوء مكملا للذنوب
والخطايا ثانياً لانه امر بتطهيرها لان العبد اذا توجه لخدمة ماله جدد نظافته
وايسرها تنقيه الاطراق التي تنكشف فانه متى ابصرت بنية من الوضوء
نظيفة من الدرن قبلها القلب واستحسنها العقل والله تعالى شرع ناديا
ذكر انه فطرته التي فطر الناس عليها فشرع ما استحسنوه في عقولهم وارتضوه
فيما بينهم قلت وقد صرح متأخرونا رحمهم الله تعالى بان الاقتضار على
هذه الاعضاء غير معقول المعنى وهو المنجى وبه قال امام الحرمين واختاره الشيخ
عز الدين بن عبد السلام وكون كل من هذه التلبيحات ممكنة لا يقتضي تعيينها
على ان القول بان المقصود منه النظافة يشكك عليه ان فيه مسحا وهو لا يفيد
هذا وقد اختلف العلماء في ان الامور التعبدية اعني التي لا يظهر فيها بالنسبة
اليها وجه حكمة هل شرعت لحكمة عند الله ولكنها خفيت علينا اوليتمت كذلك
واما المقصود بها الامتنان للثواب والاكثر على الاول وهو منجى لان استغفر
اعادة الله تعالى في تكليفه للعباد يوقف على كونه سبحانه جالبا للمصلح داريا
للمفاسد ولهذا يوترعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا سمعت ندا الله
تعالى فهو امانة عودك لخبر او بصرك عن شرويقرب لك هذا مثال في الخارج وهو انما
اذا ارانا مكلا عارته بكرم العلماء ويهين لجهالهم اكرم شخصا لم نعرفه غلب على ظننا
انه عاير فانه تعالى اذا شرع حكما حكما بانه شرع الحكمة فان ظهرت لنا قلة فهو
معقول المعنى وان لم تظهر قلنا هو تعبد والله سبحانه العليم الحكيم **حكمة**
حسنة تشمل على معنى بدع تعينه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم
الى الصلاة فمطهروا فغسلوا وهو حكم الالية منتهى بها الكلام في اركان
الوضوء وهي سبعة امور كلها منتهى طهارتان مستوعبة وغير مستوعبة وهما
الوضوء والغسل ومظهران اصل ما يعزى وبدل جامد وهما الماء والقصيد وفعالان
تركبت منهما الطهارة التي ليست بمستوعبة وهما الغسل والمسح وشرطان
لوجوب هاتين الطهارتين وهما الحدث والجنابة ويبيحان للعدول الى البدل
وهما المرض والسقر وكنايتان وهما الفايط والمالسة وكرامتان وهما قتلهم
الذنوب وتام النعمة ولله الحمد والمنه **ش** اي سنن الوضوء وهي
جمع سنة وقد عرفت معناها واصنافها اضافة بيانية بمعنى من كما مر

في فريضة الوضوء ومنهم من قال انها من اضافة الشيء الى محله لان الوضوء محل لهذا السنن
فعلى هذا تكون الاضافة بمعنى في فعل الاول اوي **م** فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء
الي الرسخ **ثلاثا** **ش** ولا يخفى ان الاحسن غسل اليدين الى الرسخ ثلاثا قبل ادخالهما
الاناء والرسخ بضم الراء وسكون السين المهملة بعد هاء غني بمعنى الفصل الذي ينتهي
اليه الكف ثم ان يكون البداة بغسلها اليه ثلاثا سنة اذ الركن عليها نجاسة خفيفة
اما اذا كان عليها نجاسة خفيفة فالبداء بغسلها حتى تزول النجاسة المذكور واجبة
ثم انما قلنا باستئذان البداة بغسلها المذكور في الحالة المذكور لانه ثبت عنه صلى الله
عليه وسلم ما يفيد ذلك منه ما عن جرير بن محمد عن عثمان بن عفان رضي
الله تعالى عنه دعا بانه فافزع على كفيه ثلاث مرات فغسلها ثم ادخل يمينه في
الاناء فغسل يده واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا وبيده الي المرفقين ثلاثا
مرات ثم مسح برأسه ثم غسل رجله ثلاث مرات الي الكعبين ثم قال قال عليه
الصلاة والسلام من توضي نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يجدر فيهما
نفسه غفرله ما تقدم من ذنبه متفق عليه واللفظ للبخاري وما عن عمر بن شعيب
عن ابيه عن جده ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف
الطهور فدعا بانه في اناء فغسل كفيه ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه
ثلاثا ثم مسح برأسه وادخل اصبعيه السباحتين في اذنيه ومسح ابهاميه على
ظاهري اذنيه وبالسباحتين باطن اذنيه ثم غسل رجله ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا
الوضوء فمن زاد علي هذا او نقص فقد اساء وظلم واساء الضمك من الراوي
وهو حديث صحيح عند المحققين اخرجه ابوداود وغيره قال شيخنا الحافظ
والشاذ قوي ثم في هذين الحديثين وغيرها من الاحاد التي حكى فيها
الحاكمون من الصحابة رضي الله عنهم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
مستثناة على تقديم البداة بغسل اليدين من غير تنبيه بكونه ذلك عن نوم
دليل واضح على كون غسلها الي الرسخ في ابتداء الوضوء سنة مطلقا كما هو
ظاهر اطلاق تحيط رضي الدين وتحفة الفقهاء وجمع نجم الائمة البخاري وغيرها
فلا جرم ان يكون هو الصحيح نعم هو مع الاستيفاء اذ توهم النجاسة اكد وقوله
صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فالاغتسل يده في الاناء حتى
يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين كانت يده اخرجه مسلم وغيره وفي رواية
لاني داود وابن كانت تطوف يده لا ينقص الاستئذان على هذه الحالة كما ذهب
اليه بعض العلماء من اهل المذهب وغيرهم ولا على كون ذلك بعد الاستيقاظ
من نوم الليل دون نوم النهار كما ذهب اليه الامام احمد بناء على ان البيت لا يكون
الا بالليل لما ذكرنا ثم كيفية غسلها على ما توارى عليه غير واحد من المشايخ وحكا
في الذخيرة عن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان الاناء صغيرا بحيث يمكن
رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه اليميني ويغسلها ثلاثا

ثم ياخذ

ثم ياخذ الاناء بيمينه ويصب على كفه اليسرى ويغسلها ثلاثا قال في المحيط
لان الجمع بينهما في الغسل كل مرة غير مسنون لانه ربما يؤدي الى تنجيس موضع الاخذ
من الاناء انتهى قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له وفيه نظر فانه انما ينتج اذا
كانت اليد متنجسة وكان الاناء مفتوح الرأس ليس له عروة ياخذ بها واخذ
بشفته وفرض المسألة فيما اذا كانت اليد غير معلوم بتنجسها ثم في سنن ابي
داود عن ابي علقمة ان عثمان رضي الله عنه دعا بما يرفق وتوضي فافزع بيده اليميني
على اليسرى ثم غسلها الي الكوعين فذكره ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
توضأ مثل ما رايتوني توضأت وعن عبد الله بن عمر قال صلى على العذرة ثم دخل الرحبة
فدعي بمار فاتاه الغلام باناء وفيه ماء وطشيت قال فاخذ الاناء بيده اليميني
فافرغ على يده اليسرى فغسل كفيه ثلاثا فذكره وافادنا معناه انه وضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم وظاهر هذين الحديثين ان السنة للجمع بين اليدين معا في
الغسل وانه ايضا لم يقع الصب سوى مرة واحدة وكانت الصابة هي اليميني والمصوب
عليها هي اليسرى وهو خلاف ما تقدم ايضا وفي سنن ابي عيسى عن ابن عباس قال
دخل علي يعني علي بن ابي طالب وقد احرق الما فدعي بوضوء فاتيته بتورفيه ما حقي
وضعتاه بين يديه فقال يا ابن عباس الا اريك كيف كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتوضأ قلت بلى قال فاصبغ الاناء على يده فغسلها ثم ادخل يده اليميني
فافرغ بها على اليسرى ثم غسل كفيه فذكره فظاهر هذا ان الصابة هي اليسرى
وانه غسل اول اليميني وحدها ثم صب على اليسرى وجمع معها اليميني في الغسل فوافق
ما تقدم في تقديم غسل اليميني بمفردها ولا غير نعم قول جرير في كتابه وضوء
عثمان فافزع على كفيه ثلاث مرات فغسلها وفي رواية فافزع على يديه وقول
عبد الله بن زيد في سنة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكفأ على يديه
من التور فغسلها ثلاثا كما في الصحيحين ايضا وقول محمد بن شعيب
في حديثه الماضي فغسل كفيه ثلاثا كما يصدق على غسلها مجموعتين يصدق
على غسلها منفردتين مبتدئيا بالافراع على اليميني ثم على اليسرى لكن مجرد هذا
لا يعينه مسنونا دون غيره من الاحتمالات ثم الذي تعطينه هذه الاحاديث
التي قدمناها من السنن انه اذا غسل اليميني منفردة عن اليسرى يبدأ ولا يصب
الما عليها باليسرى سواء غسل اليسرى منفردة ايضا او جمع اليميني اليها ثانيا فلما
يغسلها وانه اذا قصد الجمع بينهما في الغسل من غير تفرق يصب باليميني على
اليسرى ثم يغسلها معا ولا شك في جواز اكل وانما الشك في ترجيح البعض
على البعض وقد ذكرت المالكية خلافا بين ابي القاسم وذهب ائمة الصحابة في ان
هذا الغسل للتعبد وللنظافة فذهب ابن القاسم انه تعبدي ومذهب الشيب
انه للنظافة قالوا وعلى التعبد يغسلها من كان نظيف اليدين كما لو احدث
في اثره وضوءه مجد يغسلها ويحتاج الى نية ويغسلها منفردتين وعلى انه

للتظافة خلافاً للجميع وهذا الخلاف تباين عندنا أيضاً فان مشايخنا يختلفون
في ان هذا الغسل سنة مطلقاً او لم يستيقظ كما تقدم ومنهم ايضا من فصل
في الاستيقاظ فقال بالاستئذان في حق المستيقظ اذا كان غير مستيقظ او كان
مستيقظاً بالاجاز دون من لم يكن كذلك لكن لا يظهر هذا الخلاف عمرة على مقتضى
اصولنا الا فيما اذا كان تطيف اليدين سواء كانت النظافة لقرب عنده بغسلهما
كما في من احدث في ان الوضوء او لا لقرب عنده بذلك وقد بحث في هذا بعض
المتأخرين من ائمة الكوفة بانه لا يجوز ان يقال ليس لتطيف اليدين الغسل وتوقيت
انه تنظيف كما في غسل الجمعة فانه شرع اولا للتنظيف مع ان اذ امر به من
كان تطيف لجسد فانظر الفرق وهو بحث حسن واما الباقي فلا يتأتى على
قول مشايخنا لا تغاه قههم على عدم اشتراطهم النية في صحة الوضوء مع قولهم
بان الاقتصار عليه تعبد معقول المعنى كما قد مناهم لاشك في ان اليدين بمنزلة
عضو واحد حتى لا يجب الترتيب بينهما في الغسل عند من يقول بوجوب الترتيب
في الوضوء واما يستحب البداة بغسل عند يفريق غسلهما عنه وعند غيره وليس
بالاثر كون غسلهما تعبدان يغسل كلاهما على جهة ثم قد نص غير واحد من
العلماء من غير اهل المذهب على انه لا يستحب تقديم اليمنى على اليسار في غسل الكفين
والخدين والمخارج ومسح الاذنين بل يستحب غسلهما دفعة واحدة الا اذا
تعد ذلك فحينئذ يقدم اليمنى منهما وهو مستحب لا يثبت عن القواعد الشرعية
وبولس بالنية الى مشايخنا ما ذكرنا في صحة المسح على الخدين انه يضع يده
اليمنى على ظهر القدم اليمنى واليد اليسرى على ظهر القدم اليسرى ويدها
الى الساق وسند ذكره مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه اعلم
وان كانا كبيراً بحيث لا يمكن رفعه فان كان معه انا صغيراً رفع من الما
بد لك الانا وغسل يديه كما بينا وان لم يكن معه انا صغيراً دخل معه الا صغيراً
اصابع يده اليسرى مضمومة في الانادون الكف ويرفع الما ويصيب على يده
اليمنى ويد لك الاصابع بعضها ببعض يعقل كذلك ثلاثاً ثم يدخل اليمنى
في الانا بالغام بالغ قالوا فاليمين محمولة على ما اذا كان الانا صغيراً او كبيراً او معه
اتية صغيراً ونياً اذا كان كبيراً وليس معه اتية صغيرة على ادخال الكف
ثم هنا تنبيهات على امور اخر راينا ذكرها مزيداً في الاسعاق
احد ها الظاهر انه لو نقص غسلهما عن الثلاث كان اتياً للنسبة تاركاً
كما لها على انه في رواية عند اصحاب السنن الاربع لحديث المستيقظ انه
صلى الله عليه وسلم قال مرتين او ثلاثاً وقال الترمذي حسن صحيح وسند
عن ميمونة حكاية عن فعله مثله ذلك **ثانيها** اختلف المشايخ في ان
غسلهما قبل الاستنجاء او بعده فقال بعضهم قبله وقال بعضهم بعده وقال
بعضهم قبله وبعضهم تكميلاً للتطهير ذكره في البداية وغيرها قلت لكن
المذكور في

21
المذكور في الاصل هو الاول فان فيه على ما قالوا اذا اراد الرجل ان يتوضأ يبدأ
بغسل يديه ثلاثاً ويستنجي ويغسل وجهه ثم يغسل رجليه ويغسل يديه ثلاثاً
للمسألة عن ميمونة رضي الله عنها وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما يغسل
به فافزع على يديه فغسلهما مرتين او ثلاثاً ثم افزع بيمينه على شأله فغسل مذكوره
ثم ذلك يده بالارض ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه
ثلاثاً ثم افزع على جسده ثم تنجى عن مقامه فغسل قدميه فانها ذكرت غسل اليدين
قبل الاستنجاء ولم تذكره بعده عند الشروع في الوضوء والظاهر انه لو غسلها ثانياً
لذكرته وكان وجه القول الثاني ما توطأ عليه كثير من الصحابة رضي الله عنهم
الحاكمين لوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من تقديم غسل يديه في ابتداء الوضوء
وقد قد مناه ذلك عن عثمان وعلي وعبد الله بن عمرو بن شعيب وعبد الله بن زيد
ولكن هذا لا يفيد تخصيص استثنائه قبل الوضوء لا غير وان قد ثبت قبل الاستنجاء
كما تضمنه حديث ميمونة وعند الشروع في الوضوء كما في الاحاديث المتقدمة كان
دليلاً لاهل القول الثالث ولا يضرهم عدم حكاية ميمونة غسل يديه ثانياً فانها
ايضاً لم تنفقه على انه لا بد في المطالب من ثبوت تركه في بعض الاحيان والا كان
واجباً في حال عدم ذكره اياه في هذه المرة كما هو الظاهر فيتم بذلك المطالب ثم
اذ قد ظهر وجه هذا القول ظهوراً تاماً فلا جرم انه ذهب اليه الاكثر كما ذكره
الفرهاني ونص قاضي خان وغيره على ان الاصح هذا وقد يدي بعض العلماء
حكمة في استئذان غسل اليدين قبل الاستنجاء وهي انه منطمة ملاقاته يده الاذي
وهو اذا لاقته يابسة وبما علق بها فلا يؤمن من بقاء راحة فيها وان اكانت
وطية منعت الرطوبة ذلك للزوجة وحالت دون الاذي وعليه ان يقال فعله هذا
ينبغي الاكتفاء بالاقتصار على غسل اليد اليسرى كما ذكره ابن الحاجب المالكي في
مختصره الفرعي قلت بل ويقتيد ذلك ايضاً بما اذا كان الاستنجاء باليمنى من الغائط
لكن يقال في جواب عنه ان الحكمة تراعى في الجنس ولا يلزم وجودها في كل فرد من
امراة كما عرفت في اصول الفقه والله تعالى اعلم **ثالثها** هل يكفي هذا الغسل لهما
عن الغسل المفروض قال الشافعي الا في الاصح عندي انه يفيد غسل اليدين
ظاهراً وباطناً لان الاول كان سنة افتتاحت الوضوء فلا ينوب عن فرض
الوضوء قال في الذخيرة وانه مشكل لان المقصود هو التطهير فاذا حصل
بابي طريق حصل فقد حصل المقصود فلا معنى لاعادة الغسل انتهى
قلت وظاهر هذا ما شى على ان غسلهما للنظافة لا تعبد وقد اسلفنا ان الا
صح خلافاً لكن على كل حال عدم وجوب اعادة غسلهما اشبه باصول مشايخنا
فلا جرم ان قال غير واحد منهم انه لا يعيد فهو حينئذ فرضي تقديمه سنة
قلت ويشهد لهم ايضاً الاقتصار على ذكر غسل الذراعين فيما تقدم من حديث
عمرو بن شعيب وفي الاصل ايضاً والله سبحانه اعلم **رابعها** ما تقدم من ادخال

اصابع يده اليسرى دون الكف في الانا الكبير اذا لم يكن معه انا صغير مفيد بها
 اذا لم تكن على يده نجاسة لان وضع المسألة في ذلك كما اشترنا اليه فيما تقدم ايضا
 قال في الخلاصة فان كانت تحتال بحيلة اجزي انتهى ولريد كرها وقد افادها
 غيره في نتائج المسائل ومصابيح الدلائل في الدرر الباهي المسافر بعد ما
 قليلا ويزاد نجستان وليس معه شيء يغترف به الماء فانه يامر غيره ان يغترف
 بيده فيصب على يده فيغسلهما وان لم يجد غيره يرسل في الماء متديلا او ثوبا واخذ
 طرفه بيده ثم يخرج من البر فيغسل يده ينقطر منه ثم يغسل اليد الاخرى واخذ
 الثوب باسنانه فيغسل يده بالماء الذي يتقاطر ثلاث مرات فان لم يجد ذلك
 يرفع الما فيه ثم يغسل يده او يرفع الما فيه فيغسل احدي يديه ثم يرفع
 الما باليد الطاهرة فيصب على اليد النجسة ويدلك اصابعه ويغسلهما وان كان
 لا يمكنه ذلك فانه يقيم ويصلي والاعامة عليه والله تعالى اعلم **م** وتسمية الله تعالى
 في ابتداء الوضوء **م** وهذا موافق لما في المبسوط ومحيط رضي الدين والتخفة **م**
 وغيرها واختاره القدوري وقال المرغباني هو الصحيح وبه قال الشافعي
 واحمد في رواية ووجه ما اخرج ابو داود وابن ماجه والطائفة عنه صلى الله
 عليه وسلم لاصلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فانه لا يمكن
 حمل نفي الوضوء بالنسبة الى عدم ذكر اسم الله تعالى على نفي الجواز كما في نفي الصلاة
 بالنسبة الى عدم الوضوء لان ابن عباس لم يذكر في وصفه لوضوء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وصلاته بالليل في قصة معنية عنده حاله ميمونة روج النبي
 صلى الله عليه وسلم انه سمي في وضوئه وكذا لم يذكرها كثير من الصحابة لما كان
 لوضوئه عليه السلام منهم عثمان وعلي وعبد الله بن عمرو بن شعيب وعبد الله
 بن زيد فيحمل نفي الوضوء عند ترك التسمية على نفي الفضيلة والكمال كما في لا
 صلاة لجالار المسجد الا في المسجد وهذا اذا استلزم الحديث المذكور من المقالة لكن
 الاظهر انه وان لم يسم منه لا يترفع عن درجة الحسن لا اعتضاده بكونه الطريق
 والشواهد ثم يعين كون التسمية في ابتداء الوضوء ما روي الدارقطني عن عائشة
 رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مشى ظهوره سمي
 الله تعالى ثم يفرغ الما على يده وهذا وان كان اسناده ضعيفا يشهد له
 ما عن النبي قال طلب بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءا فلم
 يجدوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مع احد منكم ما فوضعه يده
 في الانا وقال توضع باسم الله قال فرأيت الماء يخرج من بين اصابعه حتى توضع
 من يمينه اخرجه وكافوا اخوانا من سبعين اخرجه وابن خزيمة والبيهقي وقال
 انه اصح ما في التسمية وقال النووي اسناده جيد مع ان الوضوء اسم الاركان
 يحتاجه فتشروط في الابتداء التكون للوضوء كلمة لا يعضده ولا خلاف غير
 واحد من مشايخنا لو نسبها في اوله ثم ذكرها بعد غسل اليدين لايكون

مقبول للغة وفي الخلاصة وفي ظاهر الرواية ما يدل على انه ادب وقال صاحب
 الهداية الاصح انها مستحبة ولربيبين وجهه ويمكن ان يكون وجهه انه لم يشهر
 انه صلى الله عليه وسلم واظب عليها مع ترك احيانا ولما نقل عنه من التسمية
 بعد ثبوته على وجه يفيد المواظبة مع ترك احيانا انما هو كون الوضوء فعلا من الا
 فعلا المهتم بها والمستحب فيها البداة بذكر الله تعالى كما افاده قوله صلى الله عليه
 وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو ايترا وبتكر الله وقد تقدم تخريجه
 في الكلام على صدر خطبة الكتاب ثم ابن ذلك الغيد فان حديث عائشة ضعيف
 الاسناد وفي شهادة النبي له على هذا المطلوب نظر غير خاف بتليل تأمل واني المتعجب
 من استدلاله وحده على الاستئذان وكذلك غاية ما يفيد الاستدلال الماضي ولا
 وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه الاستحباب فانه كما يثبت نفي الفضيلة والكمال
 بترك التسمية يثبت بترك المستحب في الجملة فيترجم بهذا البحث القول بالاستحباب
 والله تعالى اعلم بالصواب **م** والاصح ان يسمى مرة قبل كشف العورة ومرة بعد سترها
 عند ابتداء غسل اليدين لا كثر لما في الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان اذا دخل الحلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبيث والخبيث وزاد سعيد بن
 منصور وابو حاتم وابن السكن في صحاحه في اول بسم الله وصحح بن حبان والحاكم
 من حديث زيد بن ارقم انه صلى الله عليه وسلم قال ان هذه الحشوش مختصرة
 فاذا دخل احدكم الحلاء فليقل اعوذ بالله من الخبيث والخبيث ولخبيث بضم طاء
 المعجمة والباء الموحدة ويجوز تسكينها على الاصح جمع خبيث ولخبيث جمع خبيث قيل
 المراد بهما ذكران الشياطين واناثهم ووجه بعضهم لان هذه الاماكن محلها وفيل
 غير ذلك ثم الادوجه ان يكون المراد اذا اراد دخول المكان المعد لفضا الحاجة كالمرأ
 حيص فان ذكر الله تعالى يمان عن التكلم به في المكان المشغول بالنجاسة كادل عليه
 غير ما نزع من فروع الاحكام ويؤكد رواية البخاري تعليقاً كان اذا اراد ان يدخل
 وعلى هذا فقد كان الاول ان يقول المصنف والاصح ان يسمى مرة عند اعادة
 الاستنجاء في غير محل النجاسة قبل كشف العورة ومرة بعد سترها عند ابتداء الوضوء
 وتقدم ما يفيد وقوع التسمية عند ابتداء الوضوء فلا جرم ان يأتي بها في كل
 من الامرين ويبقى بعد هذه الجملة علاوة عليها ما ذكر واني وجه القول بالتسمية
 قبل الاستنجاء لان الاستنجاء من الوضوء والبداة فيه شرعت بالتسمية وفي وجه
 القول بالتسمية بعد لان حال الاستنجاء حال كشف العورة وذكر الله تعالى وقتئذ
 ليس من باب التعظيم ثم يظهر ان فيما سلكناه عملاً بكل من القولين على وجه
 جميل **تنبيه** في شرح الرازي واختلف في لفظ التسمية فقال الطحاوي
 يقول بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله على الاسلام وعن الوبري يتعوذ في ابتداء الوضوء
 ويسمى للتبرك والافضل فيه ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم قلت ان جمع بينهما
 فقال بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله على الاسلام فحسن لو روي الاخر فيهما انتهى

سائر الاعطاء في موازنة الهداية والفتاوى
 للامانة والخلاصة ونسبه الرازي ع

وعزى غير واحد الى المحيط والظاهر انه البرهاني لوقال لا اله الا الله اولمجد الله
او اشهد ان لا اله الا الله يصير مقبلا للسنة قال شيخنا المحقق رحمه الله تعالى وهو
بناء على ان اللفظ بسم اعم مما ذكرنا انتهى قلت بمعنى في حديث لا وضو لمن لم يسلم كما هو
بمعنى اللفظ في الهداية وغيرها والامر كذلك ولو قلنا بالاستحباب على ان اللفظ لم يسلم
لم يخرج المخرجون بل انما وجدوا الحديث بلفظ لا وضو لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه
كما تقدم ويؤيده ايضا رواية كل امرئ ذي بال لا يبدؤ فيه بذكر الله ثم هذا كله في التسمية
عند ابتداء الوضوء اما عند الاستنجاء فقد عرفت المروي الصحيح في ذلك عنه صلى الله
عليه وسلم ثم قد كان الاول ذكرها قبل ذكر غسل اليدين كما لا يخفى ليكون التقديم المذكور
في التعداد مطابقا لما هو الاكمل في الوجود لظن رجي بشرعافان المستحب ان يؤتى
بالنسية قبل غسل اليدين على الوجه الذي ذكرنا والله سبحانه الموافق والمفوضة
والاستنشاق **ش** لان الجمل الغدير من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حكوا
وضوؤه وذكره فيه منهم عبد الله بن زيد بن عاصم كما اخرج به الحفاظ السنية
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا ونفلا في فنادتهما ثم ادخله في النور
فضمض واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث غزفات فيكونان سنة كما هو قولنا وقول
مالك والشافعي لانه وان كان الظاهر من المأثور المواظبة لكنه غير ظاهر في المواظبة
بلا ترك اصلا فقد ذكر حديث عمر بن شعيب كفيضة وضوئه ولم يذكره فيه كما تقدم
وهذا قريبة ايضا على ان الامر فيها عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمضمضة والاستنشاق اخرج به الرقطني وصححه ارساله مراد به السنة
فانتفي القول بوجوبهما او بوجوب الاستنشاق كما في كل رواية عن احمد
تنبيه ثم في شرح الزاهدي نقلا عن الشافعي المضمضة والاستنشاق
سنة مؤكدة من تركها ياشترى قال الزاهدي قلت وبهذا يتبين ان من عنده
ما يكفي للوضوء مرة مع المضمضة والاستنشاق او ثلاثا بحدوثها فانه يتوضؤ
مرة مع المضمضة والاستنشاق انتهى قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له
ويشكل هذا بتركه صلى الله عليه وسلم ايها في حديث عمر بن شعيب الماضي
مع تثليثه للغسل وتكون المقام مقام تعليم واطلاق ما في الشقاوية الشكل
ولعل ما في السلفا محمول على ما اذا جعل تركها عادة له من غير عدل كما قالوا مثله
في تركه التثليث على ما سنده كرهنا ان شا الله تعالى **تكملة** ثم معنى
مضمضة الشيء في اللغة تحريكه ومته مضمض النفس في عينه اذا تحرك
وفي الخلاصة وحد المضمضة استحباب الما جميع الغم انتهى فلم يشترط
فيها الادارة ولا الما وهو الاصح عند الشافعية ولعل من شرط الما جري على
الاغلب فان العادة غالباً عدم ابتلاعه وهو رواية عن ابي يوسف
جاء اليها في الخلاصة في فصل الغسل احتياطاً كما سنذكره ان شا الله تعالى
والاستنشاق مأخوذ من التنشق وهو جذب الماء ونحوه بريح الانف
الى داخله

23 الى داخله وفي الخلاصة وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارت انتهى وهو
ما لان من الانف ثم قال بعض اهل اللغة وغيرهم على ان معنى الاستنشاق
والاستنشاق واحد وهو ما ذكرنا وقيل لها متغايران وهو الاظهر لعطف الاستنشاق
على الاستنشاق والاصل في العطف المتغايرة والاستنشاق على هذا دفع الماء ونحوه
للخروج من الانف ما خوذ من النثرة وهي طرق الانف قلت ويؤيده ما في صحيح البخاري
وسنن ابي داود بسند صحيح عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال اذا توضأ احدكم فليجعل في انفه ماء ثم لينثر وما قيل ان الاستنشاق داخل
في الاستنشاق بحكم التبع والامر الضروري الذي لا يقصد في نفسه اذ لا بد من طرح
الما من الانف ضرورة فصارت الما في المضمضة بلا شد لان ما في الانف لا يمكن اسكاه
بل مسترسل بنفسه بخلاف ما في الغم لا يبقى عند التام لتغايرها في الما والله سبحانه
اعلم **م** بما ثبت حديثي **ش** يعني اذا تمضمض مرة واحدة واستنشق واحدة فانه
ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء انه مضض
واستنشق مرة كما اخرج ابو داود وما يكون كل منهما بما وجد فلا نه الاحتمال الظاهر
من هذا الحديث ومن حديث عبد الله بن زيد الماضي كما سياتي على ان الكلام من
الغم والانف عضو على حدة وما كان كذلك فالاصل في وظيفته انه يقام بما وجد
ثم من النسبة فيهما التثليث كما في سائر الاعضاء المفسولة والنسبة في كونه سنة فيهما
ما ان يأخذ لكل مرة من الثلاث في كل منهما مأجدا كما هو الاحتمال الظاهر في حديث
عبد الله بن زيد المذكور انما قد جاء مضمضا به في حديث كعب بن عمر واليا في كتابه
الطواني يستدل لا يترأى درجة الحسن ونظيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ
فضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا يأخذ لكل واحدة مأجدا وغسل وجهه ثلاثا فاما
مسح رأسه قال هكذا ولو ما بيد من مقدم رأسه حتي بلغ بها الى سفلى عنقه
من قبل فقاه **ثم هنا تنبيهات التنبيه الاول** في شرح الزاهدي ولورفع الما ثلاثا
من كف واحدة للمضمضة جاز ولا استنشاق لا يجوز لصيرورة الما مستملا
انتهى قلت ومن ثمة قال الرغيباني لو اخذ الما بكفه فتمضمض ببعضه واستنشق
بالباقى جاز وعلى العكس لا يجوز انتهى **و** يشهد الاول ما في صحيح البخاري عن
ابن عباس انه اخذ غزفة من ماء فتمضمض بها واستنشق وساقه وقال في اخره
هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وفي سنن ابن ماجه عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم تمضمض واستنشق من غزفة واحدة وفي سنن ابي داود
عن عبد خير قال رايت عليا ابي بكر سي ففقد عليه ثم بكوز من ماء فغسل يديه
ثلاثا ثم تمضمض مع الاستنشاق بما واحد وافاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعلة كذلك وعند الطبراني من حديث ابي راي في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
فحقن حفنة من ماء فتمضمض بها واستنشق واستنثر ثلاثا لكن يشك على هذه
لرواية ان يتم امرها في الطهية وعلى ما اخرج به البراء عن علي رضي الله عنه في وصف

وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر فيه انه تضمن من معرفة ثلاثا ثم استنشق
 باخرى ثلاثا ما ذكره الزاهدي من انه لو استنشق ثلاثا من كف واحدة لا يجوز وما
 ذكره المرعيني من انه لو رفع الماكفة فاستنشق منه ثم غضم لا يجوز ثم امره
 ايضا في الحجية وقد انكره ابن الصلاح وقال بعض المتأخرين وليست منكورة
 والله تعالى اعلم **التنبيه الثاني** لا يكره ترداد التكرار مع الامكان كما في شرح
 خواهر راده ويبدل عليه حديث عمر بن شعيب ثم ظاهر سياق حديث الربيع
 المذكور بعضه انما ينبغي ان يكون هذا مقيدا بما اذا لم يجعل التردد له عادة
 كما اشرفنا اليه من قريب والله سبحانه اعلم ومن السنة في المضمضة والاستنشاق
 ايضا المبالغة وعداها المصنف من اداب الوضوء وسنكلم عليها ثمة ومن السنة فيها
 ايضا تقديم المضمضة على الاستنشاق كما هو ظاهر في غير ما حديث صحيح **قاعدة**
 ثم للملكة في تقديم المضمضة والاستنشاق على فروض الوضوء من غسل الوجه وغیره ان
 الاعتبار في صفات الماء في التطهير لون يدرى بالبصر وطعم يدرى بالذوق وريح يدرى
 بالشم واللون مشاهد فقد ما لاختيار حال الماء من جهته الضيق بين الإختيارين قبل فعل
 الغرض به **الطيفة** وقد مت المضمضة على الاستنشاق لشرق منافع الانف وانه
 محل تلاوة كتاب الله تعالى والاقرار بالشهادتين اللتين بتحقيقهما يتم تحصيل
 السعادتین الی غیر ذلك من الامور الواجبة والمندوبة من الامور المعروفة والنهي
 عن المنكر وذكر الله تعالى ومدخل الطعام والشراب الذين بهما قوام قيام الحياة
 ولحمد لله **م** والسواك **ش** الى الاسياك واستعمال السواك فحذف المضاف
 واعطى ما يستحقه من الاعراب للمضاف اليه لامن الالباس كما في قوله تعالى
 واساك القربة فان السواك بكسر السين المحملة يطلق على الفعل وعلى العود الذي
 يتسواك به وليس على العود المذكور سواكا ايضا وجمع السواك سواك بضم السين
 لكتاب وكتب وذكر صاحب الحكم انه يجوز ايضا سواك بالهمزة انتهى يعني
 بمنزلة مضمضة وقد مة نسكن وقيل هو مشتق من ساك اذا دلك وقبل مشتق
 من تسواك اذا اضطربت اعناقها من الخزال ثم كون الاستياك سنة
 من سنن الوضوء عندنا هو المشهور وصرح ما استدله على ذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم لو ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل وضوء ورواه النسائي
 وابن فرجة في صحيحه وصحة الحكم وذكره البخاري تعليقا وفي رواية للطبراني
 باسناد حسن مع كل وضوء لكن هذا عند التحقيق انما يفيد الاستحباب فلا جرم
 ان قال في خبر مطلوب هو الصحيح وفي الاختيار قالوا والاصح انه مستحب ثم
 هنا تمهيدات لا يستغني عنها **التنبيه الاول** في فتاوى الحنفية قال عبد الله بن المبارك
 لو ان اهل قرية اجتمعوا على ترك سنة السواك فقاتلهم كما قاتل المرتدين لا
 تجزي الناس على ترك سنة السواك وهو من احكام الاسلام انتهى قلت وهذا
 يفيد انه من سنن الدين كما حكاه قولنا في الفيد وليس ببعيد والله اعلم

الغرض منافع
 ٤

24 **التنبيه الثاني** له ان يسأل باي سواك كان ارثا كان او غيره راك او كيف
 كان اخضر او يابس مبلولا بالماء او غير مبلول به وعلي اي حال كان طاهرا او محدثا
 او حنيا او حافضا مغطا كان او صائجا وفي اي وقت اراد من ليل او نهار الا انه يستحب
 في مواضع منها عند الوضوء وعند القيام الى الصلاة وعند تغير راحته الغم وعند اصفرار
 الاسنان وعند القيام من المنام والاول بان يكون من اراد في صحيح ابن حبان عن
 عبد الله بن مسعود كنت اجني لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكا من اراد في صحيح
 الحكم ان سواك صلى الله عليه وسلم من ارادك رطب ثم قال صحيح الاسناد وفي كتاب
 مرج البحرين لابن دحية وكان احب السواك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صرع
 الاراد واحد هاصرع وهو قضيب ينطوي من الاراد حتى يباع التراب فيبقى في
 ظلمها فهو الذي من فروعها وفي الاراد من جهته المعني طيب والرايح والشعيرة
 اللطيفة التي تدخل في الاسنان فان لم يوجد فمن جريد رطبة وقد ذكر ابن دحية
 في كتابه المذكور ان سواك صلى الله عليه وسلم كان من عسيب النخل فيمارواه القائم
 بن الحسني وهو لطيف ما لم يذنب علمه خوض قال العرب تستاك بالعسيب فان لم
 يوجد فمن غيرها من الاشجار المرق قال في الخلاصة والكافي وفي غيرها ويكون في غلط الخضر
 وطول الشبر قال الحكم الترمذي وما زاد عليه ركبت عليه الشيطان والله اعلم ويكون
 راسه لينا ومخا ذكره البيهقي لانه انفي للخلاف مع عدم المضرة وقد ذكر غير
 واحد من العلماء كراهته الرمان والريحان لانه مضر والله تعالى اعلم وكراهته
 بالمبلول بالماء للصائم ابو يوسف واحمد في رواية وجزمت المالكية بكراهته له بالا
 خضر الذي يجده له طعم ونقص الشافعي في التحصير على كراهته مطلقا للصائم بعد
 الزوال وعليه جمهور اصحابه وهو رواية عن احمد وروا قاضي خازن وغيره انه
 لا باس بالاخضر عند الكل يعني في ظاهر الرواية وعند ابى يوسف والشافعي
 وفي بعض نسخ الترمذي عن الشافعي انه لم ير باسا بالسواك للصائم اول النهار
 واخره قال النووي في شرح المذهب وهذا النقل غريب وان كان قويا من جهته
 الدليل ورواه قال المزني واكثر العلماء وهو المختار انتهى وتغيب بانه لا غرابة فيه
 فقد مضى عليه الشافعي في البويطي ايضا فقال في كتاب الصيام لا باس بالسواك
 للصائم في الليل والنهار والله تعالى اعلم **التنبيه الثالث** اذا اراد الاستياك
 ينبغي ان ياخذ السواك بيده اليمنى في سنن ابى داود حدثنا حفص بن عمر ومسلم
 بن ابراهيم قال حدثنا شعبة وسافه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحب اليمنى ما استطاع في سنانة كله في طهوره وترجله وتبغله قال
 مسلم وسواكه ولم يذكر شانه كله قال ابو داود عن شعبة معاذ لم يذكر سواكه
 انتهى قلت ومسلم بن ابراهيم ثقة اخرج له الابه الستة وزيادة الشقة مقولة
 اذا لم يبارضها ما هو اولي منها ولم يوجد هذا ذلك المعارض فيقول بهذا
 على القول باخذه بالشمال مطلقا كما عن احمد واذا كان المقصود به ازالة التغير

بعضه

لا اذا كان المقصود به العبادة كما ذهب اليه بعضهم نعم اذا كان باليمين
علة فلا بأس باخذ اليسار كما في غيره من الامور المستحب فعلها باليمين ثم ذكر
الحكيم الترمذي في كيفية اخذه ان يجعل الخنصر من يمينك اسفل السواك
تحتته والبنصر والوسطى والسبابة فوق السواك واجعل الابهام اسفل راس
السواك تحتته كذلك السنة فيه كما رواه ابن مسعود قال ولا يقبض القبضة
على السواك فان ذلك يورث البواسير والله تعالى علم به ويبدأ بالاسنان
العلياء من الجانب الايمن ثم الايسر ثم بالسفلى من الايمن ثم بالايسر ويستاك
عرضاً وطولاً ذكره القزويني ونقل الرافعي عن امام الحرمين والغزالي انه يستحب
ذلك اقتصر على احدى العرضين او لب وذكره آخرون انه يستاك عرضاً الاسنان
فاما في طولها فتكرهه لانه يخرج لحم الاسنان ويمكن ان يوجه قول الاولين بانه
ورد ما يفيد كمالاً منها ففي مراسيل ابي داود عن عطاء بن ابي رباح رفعه اذا
استلكت فاستاكوا عرضاً وعن بهز بن حكيم كان صلى الله عليه وسلم يستاك
عرضاً الى غير ذلك وفي مسند الامام احمد عن ابي موسى قال دخلت على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو واضع طرف السواك على لسانه ويبسنتن الى فوق فوصف
حماد كانه يرفع سواكه قال حماد ووصفه لنا غيلان قال كانه يستاك طولاً
تفالوا بالجمع بينهما على الحمل المروي في ذلك وقالوا عند الاقتصار على احدى
ان الاقتصار على العرض اولي لاطلاق المروي فيه مع تعدد طريقة لكن
للآخرين ان يقولوا الاستياك طولاً انما ورد في اللسان خاصة والاستياك
عرضاً ورد مطلقاً فيبقى الاول على خصوصه ويحتمل المطلق ما اذا كان في الاسنان
لما ذكرنا من المعنى ولعله اوجه والله سبحانه اعلم الغزويني ولا تقدر فيه
اي في الاستياك فبستاك الى ان يطين قلبه بزوال الخلو والمستحب فيه
ثلاث مرات بثلاث مياه ويستاك بالمدارة خارج الاسنان ودخلها اعلا
واسفلها ورؤس الاصراس وبين كل سنتين انتهى قال الحكيم الترمذي
وابلع ريقك او ما تستاك فانه ينفع للجذام والبرص وكل داء سوى الموت
ولا تبلع بعده شيئاً فانه يورث الوسوسة يرويه زياد بن علقمة وقال ايضا
لا تمس بالسواك شيئاً فان ذلك يورث العمى ولا تضع السواك اذا وضعته
عرضاً ونفسه فضياً فانه يورث عن سعيد بن جبير قال من وضع سواكه
بالارض فحى من ذلك فلا يلوم من الانفسه انتهى والله تعالى علم بذلك
واستحب بعضهم ان يقول في اوله اللهم بفضله استاك في بيته لثاني
ونبت به لثاني وبارك لي فيه بارحم الراحمين قال النواوي ولا بأس به
اذا لم يكن له اصل فهو دعاء حسن **التقديم الرابع** وقت استعماله على
ما في روضه الناطقي والبدائع ونقله الزاهد عن كفاية البيهقي
والوسيلة والسفا قبل الوضوء وربا يشهد له ما في صحيح مسلم عن

ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه شؤك وتوضأ
ثم قال لم نصلي وفي سائر ابي داود عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان لا يرقد من ليل ولا نهار فليست بقطر الا تشؤك قبل ان يتوضأ وفي المحيط
وتحفة وزاد الفقهاء ومبسوط شيخ الاسلام حالة المضمضة تكليلاً للاقتناء
وسنتيهاك علي ما عساه يدل عليه **التقديم الخامس** ولا يقوم الاصبغ مقام السواك
عند وجوده فان لم يوجد يقوم مقامه ذكره في الكافي وغيره يعني ينال ثوابه كما ذكره
في الخلاصة لما روي البيهقي ولما حفظ ضياء الدين المقدسي في احكامه باستناد
قال لا اري به بأساً عن النسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الهجري من السواك
الاصابع واخرج الطبراني عن ابي ايوب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا توضأ استنشق ثلاثاً ومضمض وادخل اصبعه في فمه وهذا ما تقدم
الوعد بالنتيبه عليه رمايد لعل ان وقت الاستياك في الوضوء حالة المضمضة
فان الاستياك بالاصبع يدل على الاستياك بالسواك والاصل الاشتغال باليد
وقت الاشتغال بالاصبع استاك لا بأس والافضل ان يستاك بالسبا
بثني يدي بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك باليمنى والسبابة
اليمنى يبدأ بالابهام من الجانب الايمن يستاك فوقاً وتحتاً ثم بالسبابة من الجانب
الايسر ويستاك فوقاً وتحتاً ويده عند ذلك اللهم طيب قلبي ونور قلبي
وطهر اعضاي ومحض ذنوبي وادخلني برحمتك في عبادة الصالحين ذكره القزويني
ف غريب عن كتاب الاستنجاس من المحيط العلك للثالثة يقوم مقام
السواك لانها تتخاف من السواك سقوط سنهما لان سنهما اضعف من سن الرجال
وهو مما ينقي الاسنهن انتهى **ق** ان قلت من فوايده انه لا يحد اللثة فكيف
يستقيم هذا قلت لا بعد في كون المواظبة عليه قد تفضي الى سقوط الاسنان
من بعض افراد الاسنان ومما يشهد به ما اخرج الطبراني في الاوسط برجال
الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لمرمت السواك حتى خشيت ان يرد في
والدرة سقوط الاسنان لكن الوجه ان يقال لا يستحب لمن هذه حالته المواظبة
عليه بل يستحب له فعله احكاماً وايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين
ش موافق لمختارات النوارل وعده في التجديس من الاداب وقد منافي الثنا
اللام في مروض الوضوء ما يفيد ان هذا اذا كان لا يبد ومنابت الشعر من تحتها
اما اذا كان يبد ويجب ايصال الماء الى ما تحتها وان في صلاة اليقالي ان كان
الشارب مقصوداً لا يجب تحليله وان طال لم يجب تحليله وارد فناه كلام
فيه فراجع له الحاجب معروف قبل سمي به لمنع العين من الاذي ومن شعاع
الشمس والحجب المنع والشارب هو النقع الثابت على الشفة العليا قبل سمي
به لانها سمي في الشارب عند الشرب وكون الشارب واحده الذي عليه
الجمهور ووقع في كلام جماعة ذكره مستفي واول بارادتهم ما على جانبي

الشفة العليا وقيل ارادوا ما على الشفتين وهو بعيد **م** ومسح ما استرسل
من اللحية **ش** اي ما طال منها وخرج عن حد الوجه ولما رقت على فصرح
لهم بذلك فيه خاصة وانما المذكور للبحر الغفير منهم لا يجب اتصال المال الى
الشعر المسترسل من اللحية عندنا خلافا للشافعي ويذكرون الوجه من
الطرفين كما بيناه فيما سلف ومعلوم انه لا يلزم من نفي الوجوب بثبوت الا
ستنان **ف** في الفتاوى الثانية ويستحب ان يمسح ثلث اللحية او
ربعها وفي بعض الروايات يمسح كلها وهو الاصح انتهى وهذا مع المسترسل
وغيره لكن قدمنا ان الصالح وجوب غسل ما ليس بمسترسل وبنا الوجه في ذلك
ثم الذي يظهر استئنان غسل المسترسل كما سيظهر لك مما سنده كره عن قريب
علي ان ابن هبيرة ذكر انه روي عن ابي حنيفة انه لا يجب امرار الماء على ما
استرسل من اللحية وروي عنه وجوبه انتهى لكن العبد الضعيف لم يبق
على الوجوب عنه فيما حضره من الكتب الشهيرة في المذهب والله اعلم واللحية
بكسر اللام وفتحها **م** وجمعها **لحي** ونحو بكسر اللام وضمها **م** وتخليها **ش** اي
وتخليل اللحية وهذا قول ابي يوسف ذكره شمس الامة السرخسي وصاحب
الايضاح وصاحب البديع فقال عن محمد في كتاب الاثار وعند ابي حنيفة
ومحمد هو من الاذاب ذكره في المحيط والبدائع والايضاح وذكر القدوري
في شرح مختصر الكرخي وصاحب الهداية فيها انه جائز عندهما قالوا ومضاه
انه لا يكره ولا يبدع فاعله ما صح لطلبه وذكره في الاسلام في مبسوطه محمدا
مع ابي يوسف قلت والظاهر ان هذا كله انما هو في اللحية الكثة اما
اللطيفة التي تبدا وبشر فيها فيجب اتصال المال الى ما تحتها كما قدمناه ثم
يقول ابي يوسف على ما حصرناه قال ما كان في الظاهر فوالله والشافعي واحمد
ومما يدل عليه حديث عثمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته
اخرجه جماعة منهم الامام احمد وابن حبان في صحيحه والترمذي وقال حسن
صحيح وقال في علة الكبير وقال محمد بن اسماعيل يعني البخاري اصح شيء
عندي حديث عثمان وهو حديث حسن انتهى وحديث انس كان صلى الله
عليه وسلم اذا توفى اخذ كف من مائه فادخله تحت خذه فخلل به لحيته
وقال هكذا امرني ربي اخرجه ابو داود وسكت عليه وصححه للحاكم وصح
حديث من جماعة ان لحيته الكريمة كانت كدرة اي عزيزة الشعر فالجزم
ان قال في المبسوط وغير مطلوب هو الاصح **ت** قالوا والتخليل بعد
التثليث وصفه التخليل ان يدخل اصابع يده اليمنى من اسفلها في خللها ان
بين شعرها ليصل المال الى باطنها قلت ويشهد له ما في سنن ابن ماجه بسنده
هو حجة عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توفى عرك
عارضيه بعض العرك ثم شبك لحيته باصابع من تحتها والله اعلم **م** واستيعاب

جميع الرأس في المسح براء **واحد** لما في حديث عبد الله بن زيد في صفة
وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسح رأسه بيديه فاقبل يدهما وأدبر مرفقه
واحدة متفق عليه الى غيره ذلك **م** وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبله
كفيه واصابعه ثم يلمس الاصابع ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاث
اصابع ويمسك ابهاميه وسبابتيه ويجافي بطن كفيه ويدهما الى قفا
ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما بكفيه ويمسح ظاهرا وذنيه
بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسبختيه ويمسح رقبته بظهر
اصابعه الثلاث كذا ذكره في المحيط **ش** اعلم ان هذه الكيفية المذكورة
في غير موضع مع بعض اختصار وتوارد لها غير واحد من المتأخرين من
غير تعقب بل بعد ان ذكر صاحب الخلاصة فيها هذه الكيفية علمها بقوله
حتى يصير ما يتحاطب لمرير مستعلا نعم اشار قاضي خان اجمالا اليها وانها
ليست بضرية لازمة بالقيام بهذه الوظيفة مع ما فيها من المشقة فقال
في فتاواه والاستيعاب في مسح الرأس سنة وصورة ذلك ان يضع
اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيدهما الى قفا فيجوز
واشار بعضهم الى طريق اخر احرازه عن استعمال الماء الآن ذلك لا يمكن
الابكفة ومشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعلا ضرورة اقامة السنة
انتهى فان الرواية منسوبة في المبسوط على ان الماء لا يعطى له حكم الماء المستعمل
فكان في المسحولات الما في الفصول لا يصير مستعلا فكذلك في حكم اقامة السنة فقال الاثر في المسح
في المسح وقد ذكر الزاهد عن الصورة التي افصح بها القاضي انها مروية
عن ابي حنيفة ومحمد فلا جرم ان نص في الحديث الزيلعي شارح الدرر على
انها الظاهر ثم قال ولا يكون المستعلا بهذا لان الاستيعاب بما واحد
لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه تحرزا عن
الاستعلا لا يغيب لانه لا بد من الوضع والمد فان كان مستعلا بالوضع
الاول فكذلك الثاني فلا يغيب تاخير وهو افقه سبحانه المحقق على ذلك
ونفي ان يكون لهذا القول اصل في السنة ثم قال ولان احدا من حكي وضوء
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوتر عند ذلك فلو كان ذلك من الكيفية
المستنونة ومشارعون في حكميتها لترتكب وهو غير ميتا درة لنصوا عليها
انتهى قلت واما ما في شرح الزاهد في بعد عزوه الكيفية المذكورة في
الكتاب بنحو ما فيه الى البحر المحيط هكذا روت عائشة رضي الله عنها مسح
رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله تعالى اعلم به **ف** ما اشتملت
عليه الكيفية المذكورة من انه يمسح ظاهرا وذنيه بباطن ابهاميه
وباطن اذنيه بباطن مسبختيه وكذا هو ايضا في الخلاصة هو السنة
في مسحه كما تقدم ذكره في حديث عمر بن شعيب واخرجه ابن ماجه

أيضا بسند صحيح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه
تقديم ثم قد كان الأولي بالمصنف أن يذكر بعد استيعاب الرأس
بالمسح ومسح الأذنين وإن تضمن بيان كيفية استيعاب مسح الرأس التوضيح
لمسحها فإنه ليس فيه فرض لكونه سنة والتوضيح له مطلوب ثم كون مسح
الأذنين سنة عليه جمهور أهل العلم لا إجماع الأئمة كما ذكره في الفتاوى
الظهرية فإن الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه وابن مسleme والـ
بصري من المالكية على وجوب مسحهما ثم السنة عندنا وعند أحد مسجها
أن يكون بماء الرأس خلافا لما لك والشافعي وأحمد في رواية اختارها لطرفي
ومن لم يأت ذلك ما أخرج ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي عن ابن عباس
الأصبر ثم يوضو رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه ثم عرف غرة
فمسح بها رأسه وأذنيه وأما ما أخرج الطحاوي في حديث عبد الله
بن زيد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فاخذ لاذنيه
ما خلاص الذي لرأسه وقال لا أسناده صحيح فيحمل على أنه لفقا البلية
قبل مسحها توفيقا بينه وبين ما رويناه وبه نقول لعدم التمكن
حينئذ من الأتيان بهذه السنة بدون أخذ ما جديد كما لو اعدمت
البلية في عضو واحد قيل استيعابه بما هو وظيفته من غسل المسح والله أعلم
ومسح الرقبة بما وجدته وقال بعضهم هو أدب **ش** فإن قلت ليس هذا
تكرارا لقوله ويمسح رقبته بظهور أصابعه الثلاث لأن البلية التي يطاهر
الأصابع لم تستعمل فالمسح بها مسح بما جديد قلت التوضيح لمسحها ورفع
أولاهي سبيل التهمة للنقول مع أنه في بعض النسخ مفقود ثم هو ليس
بتكرارا فإنه لم يذكر مسحها بذلك سنة أم غير سنة وهو مقصود الأئمة
سنة بعطفه على ما تقدم من السنن وهو قول أبي بكر الأعمش ثم أفاد
أنه ما دى عند بعضهم وهو أبو بكر الأسكاف ثم طاهر كلام سوف المصنف
يفيد جنوحه إلى أنه سنة لكن قال قاضي طان في شرح الجامع الصغير
والصحيح أنه ليس بسنة أن شافعا وإن شافعا قد روي البزار من حديث وأيل
على أن كونه أدبا هو صحيح فإن قلت قد روي البزار من حديث وأيل
بن حجر في صفة وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مسح على رأسه ثلاثا
وظاهر أذنيه ثلاثا وظاهر رقبته قلت مجرد هذا غير كاف في اثبات
السنة فإنها إنما تثبت بالمواظبة مع ترك أهيا ناومع انتفايتها انتفى
الاستئذان وليس في هذا المحكي ما يقوم بحملة ذلك على أن ما في سنن
محمد بن جرير بن عبد الجبار قال الذهبي في الميزان له من أكبر وقال البخاري
فيه بعض نظر **فهم** يظهر بهذا وحديث كعب بن الجراح في شرح
ما قوله بآراء بن حديد بن أن قول أنه ليس بأدب ولا سنة غير طاهر ثم كما
قال قاضي

27 فاضي خان في فتاواه وعند اختلاف الأقاويل كان فعله أولى من تركه انتهى
وكيف لا وقد جاء فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد المنع منه بل ورد التزجيب
فيه فروي أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا توضأ
مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ ومسح عنقه لم يغفل
يوم القيامة وقال شيخنا الحافظ قاضي القضاء شهاب الدين بن حجر رحمه الله تعالى
وقرأت جزوا رواه أبو الحسن بن فارس بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ ومسح بيديه على عنقه
وفي الغل يوم القيامة وقال هذا أن شاء الله صحيح انتهى وروي أبو عبيد
في كتاب الظهور عن موسى بن سالم قال من مسح فتاحه مع رأسه وفي الغل يوم
القيامة وهو من سر جديد وله حكم الرفع لأن هذا لا يقال من قبل الراي قلت
ويحصل من هذه الجملة الشهادة لما روي الديلمي في مسند الفردوس عن ابن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مسح الرقبة أمات من الغل انتهى بان
له أصلا فلا يفتوي الحكم عليه بالوضع كما في شرح المهذب ثم ظاهر كل من حديثي
وأيل وكعب المذكورين يصلح شاهدا للشايع أن مسح المحكوم بدعة والله
أعلم **م** وتخليل الأصابع أي أصابع اليدين والرجلين إذا لم تكن ملتصقة بعد
العلم إلى وضو الماء إلى ما بينهما ولا يخالطه ما فاته الزاهدي عن المحيط أنها
إذا كانت مضمومة وتوضأ من الأنا فالخليل فرض ولو كانت مفتوحة أو مضمومة
لكن أدخل جلية في الماء الجاري أو الحوض وترك التخليل جارا انتهى لأن الماء
شئ لطيف لا يمنع ما أصابع الرجل عليه من الاجتماع الطبيعي عادة لها من لوج
الما بينهما وجرياته على ذلك على سبيل الاستيعاب له إذا أدخل جلية في الماء الجاري
أو الحوض ونحوه فلا جرم أن يكون التخليل لها بعد ذلك سنة يعني إذا لم يتكرر إذا
الرجلين فيه والأفكل إذا حال بمنزلة تخليل وأما إذا كانت مفتوحة توضأ من الأنا
فلأن الظاهر أيضا جريان الماء على ما بينهما لما ذكرنا الماء شئ لطيف ولعدم
الماخ بخلاف ما إذا كانت مضمومة وغسل جلية من الأنا فإن الماء وإن كان
بحيث يدخل بينهما في الجملة لكنه لا يقع العلم ظاهر بالاستيعاب لما بينهما فينتعين
التخليل ولا يخرج عن العادة بيقين ثم يقع الزايد عليه إلى الثلاث سنة قال
شيخنا المحقق رحمه الله وأمثل أحاديث التخليل ما في سنن الأربعة من حديث
لقيط بن صبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأت فاسبغ
الموضو وخلل بين الأصابع قال الترمذي حسن صحيح وروي هو ابن
ماجة عن ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم إذا توضأت فخلل أصابع
يديك ورجليك وقال حسن غريب وعندني أنها كلها للوجوب والمراد
الامر بإصالة الماء إلى ما بينهما أفادة لانه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بينهما
كما هو في داخل المحية والتخليل بعد هذا مستحب لعدم ثبوت المواظبة

مع كونها اكما لا في الحال انتهى قلت لكن القول يكون تثليث الغسل سنة
بقتضي كون التخليل سنة كما سذكر وكونه اكما لا في محل الغرض لا يفي السنة
بل يقتضيها والله تعالى اعلم **تكملة** ثم قيل الاول في تخليل اصابع اليدين
ان يكون بالتشبيك واما صفة تخليل اصابع الرجلين فهو ان يخلل بخنصر يده
اليمنى ما بين خنصر رجليه اليمنى والتي تليها من اسفل وتختم بخنصر رجليه
اليسرى قال الرازي في القنية كذا ورد قال شيخنا المحقق والله اعلم ومثله
فيما يظهر امر اتفاقنا في سنة مقصودة انتهى قلت ولفظ في شرح القدوري وروي
انه صلى الله عليه وسلم كان يخلل اصابع رجليه بخنصر يده اليسرى من اسفل وكان
مستحبا انتهى لكن الذي في سنن ابن ماجة عن المستور بن شداد قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم توفض يخلل اصابع رجليه بخنصره واما كونه بخنصر يده اليسرى
وكونه من اسفل فالله تعالى اعلم به ويشكل كونه بخنصر اليد اليسرى ان هذا
من الطهارة المستحب في فعلها ان يكون باليمن ولعل الحكمة في كونها بالخنصر كونها
ارق الاصابع فهي بالتخليل انسب **و** لعل الوجه في استحباب كون التخليل
من اسفل اصابع الرجل انه يبلغ في ايصال الماء الى ما بين يديها والى ما عساه خفي
من بطونها واما البداة بخنصر اليمنى منها ولطمت بخنصر اليسرى فافاد
الشيخ عز الدين بن عبد السلام كونه من المندوبات وعلمه بان خنصر
الرجل اليمنى هي اليمنى اصابعها وابهامها هي بين ابهام الرجل اليسرى وابهام
الرجل اليسرى بين التي تليها وكذلك الى اخرها انتهى يعني واليتا من سنة
او مستحب وروى النووي ايضا هذه الكيفية في الروضة فوافقا صاحب القنية
والله تعالى اعلم **و** تكرر الغسل الى الثلاث **ش** حصى الغسل لان المسح لا يسن فيه
التكرار عند اصحابنا واحمد ومالك في الرواية المشهورة عند بعض غير واحد من
مشاريخنا كصاحب البدائع والمحيط على كراهته وفي الخلاصة والتثليث
بمياه مختلفة بدعة وقال البعض لا بأس به انتهى وقال الشافعي على ما هو
المشهور عنه انه ليس بسن تثليث المسح ايضا لاطلاق وما اخرج مسلم
من حديث عثمان ان النبي صلى الله عليه وسلم توفض ثلاثا ثلاثا وثلاثي سنن
ابن اود باسناد جيد عن عثمان ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ثلاثا
وليس هو وحده بن عمر وابن شبيب المتقدم وما في حديث علي رضي الله تعالى عنه
في السنن الاربع في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جعل يده في الاناء
فمسح مرة واحدة واخرجه ابن ابي شيبة بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يتوفض ثلاثا ثلاثا الا المسح فانه مرة وحديث عثمان المتفق عليه كما تقدم
فانه حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بغير عدد وحكي التثليث في الباقي قال ابوداود
واما حديث عثمان الصحيح كله انه تدلى على مسح الرأس انه مرة فانهم ذكروا الوضوء ثلاثا ثلاثا
وقالوا فيها ومسح رأسه ولم يذكروا عدد كما ذكرنا في غيري انتهى قال البيهقي وقدر

28 اوجه غريبة عن عثمان تكرر المسح الا انه مع خلاف لفظه ليسن يحى عند
اهل المعركة انتهى فلا جرم ان قال ابن عبد البر كلهم يقولون مسح الرأس مرة
واحدة وحكاها ابن بطا عن جمهور العلماء والترمذي عن الشافعي ايضا وقال الترمذي
والعمل عليه عند اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم
ثم قال مشايخنا رحمهم الله وانا واما ما روي عنه صلى الله عليه وسلم من التثليث
فمحتمل عليه بما واحد وهو مشروع عندنا فتدروى الحسن عن ابي حنيفة في
المجرد انه اذا مسح ثلاثا بما واحد كان مسنونا قلت ويشهد له اخرج الطبراني
في مسند الشاميين عن غير بن سعيد النخعي عن علي رضي الله عنه في صفة الوضوء
فتا فيه ومسح رأسه ثلاثا بما واحد **و** ثم هنا تنبيهات بهم المحصل معرفتها
التنبيه الاول في فتاوى الحجة ويلبغى ان يغسل الاعضاء كل مرة غسل اصيل
الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس
ثم في المرة الثانية يقبض الماء فيغسله ثم في المرة الثالثة يقبض الماء موضع الوضوء فهذا
لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات انتهى وهو حسن طاهر يؤخذ منه استئناف
تثليث تخليل الاصابع وقد روي الدارقطني والبيهقي باسناد جيد عن عثمان
رضي الله تعالى عنه انه توفض فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا وقاربت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ففعل كما فعلت والله اعلم **التنبيه الثاني** في الخلاصة
والغسل مرة فوضه عندنا وان توفض مرة ساغفة جاز وتفسير السبوع ان يغسل
الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطرات اما اذا افاض الماء على رأس العضو
فقبل ان يصل الى المرفق او الكعبت مسك الماء يد بكنفه الى اخر العضو لا يكون سبوعا
وان توفض مرة لفرق الماء ان فعل مرة اوله والبرد او الحاجة لا يكره وكذا ان فعله امينا
اما اذا اتخذ ذلك عادة يكره انتهى قلت وتفسير السبوع بما ذكره يفيد نفي
الجواز عن الصورة المذكورة التي نفي فيها كون الوضوء ساغفا كما يفيد مفهوم النجاسة
نقطة لقوله وان توفض مرة ساغفة جاز تكن الظاهر ان ذلك بما اذا لم يتقاطر
من المارئي اصلا مع عدم التخفيف له في صورة المذكورة تفريحا على تفسير
الغسل على قول ابي حنيفة ومحمد فانه حينئذ يكون غسلا لبعض العضو
ومسحا للباقى والا فلو قطر منه شيء في الصورة المذكورة لو كان بحيث يقطر
لولا تخفيفه فالظاهر لجواز بالاتفاق فانه حينئذ لا يترك عن نقل البهارة
من موضع من العضو الواحد الى موضع اخر منه وكل من فيه مجتمعة على الجواز
ومما يشهد ان الظاهر التفسير في الصورة المذكورة بما ذكرنا ما في الظهيرة المرة
الساغفة في الغسل فرض وتفسير السبوع قال هشام عن ابي يوسف هو ان
يجعل الماء على عضائه كما لدهن وقال حلف بن ايوب هو ان يسيل الماء على اعضائه
تسيلا لا يتقطر انتهى فان التقابل بين التفسيرين المذكورين الظاهر في ذلك
والحاصل ان اسباغ الوضوء عبارة عن استيقا فعل الواجب فيه واكماله كما يشيرون

غير ما حديث منه ما ذكرناه من صحيح مسلم وما معه من غسل الرجلين وح فيافي
الظهيرية ولا ما ذكرناه مما لفظه قال الفقيه ابو جعفر هذا في الصيف الاعضاضية رضية
اما في الشتاء فيبيل به الاعضاء ولا تخم يسيل الماء على اعضائه لا منها متسججة في الشتاء
فلا يصل الماء اليها الا بما وصفتها لا انتهي غير لازم بعد فرض وجود جريان الماء عليها
وتحققه ما لتقاطر او في معناه لا وتشبى الاعضاء ونشاشتها لا يترك عن كونها
مدهونة بزيت ونحوه والمسطور في فتاوي اهل سمرقند وغيرها اذا دهن برجليه ثم توضأ
وامر الماء على برجليه ولم تقبل الماء للسومة جاز الوضوء لانه وجد غسلها فعم لعل هذا
الصحيح الذي ذكره الفقيه ابو جعفر قد مناه من البدع ايضا عن خلف بن ايوب
بلطف ينبغي هو الاول في طالة المذكورة ويكون المراد ينبغي ذلك ايضا فان كثيرا
ما يطلق على هذا المعنى فتأمل هذه الجملة متبنيها لما حصرناه من مشكلها فانه مما
قد يخفى ولمد الله على التوقيف **التنبية الثالث** قيل والمرارة الثانية سنة والثالثة
الحال للسنة فعلى هذا القول يجوز ان يكون الغاية في قول المصنف وهي الى الثلاث غير
داخلية في المعيار نظر الى وجود اصل السنة لوجود اصلها بالمرارة الثانية من غير توقيف على
الثالثة ويجوز ان تكون داخلية في المعيار نظر الى وجود السنة على وجه الحال لتوقف
وجودها حينئذ على كمال الثالثة سنة وقيل الثانية سنة والثالثة سنة وظاهر
والثالثة سنة وقيل الثانية والثالثة سنة وعلى هذين القولين الغاية المذكورة
داخلية في المعيار وهو ظاهر ويبحث شيخنا المحقق رحمه الله تعالى في هذا القول
الاخير فقال وعندي ان كان معناه ان الثاني مضافا الى الثالث سنة اي
المجموع فهو الحق ولا يوصف الثاني بالسنة في حد ذاته قلوا اقتصر عليه لا يقال
فعل السنة لان بعض الشيء ليس بالشي ولا بالثالث اذا لم يلاحظ مع ما قبله انتهى
قلت ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا كان معناه ان كلاما من المرة الثانية ومن
المرة الثالثة في حد ذاتها سنة كما هو احتمال هذا القول ايضا بان يكون سنة خيرا
لاحدما وهذا الاخير محذورنا هو سنة ايضا لدلالة المذكور عليه ايضا ولو كان هذا
مراد الصاحب هذا القول لكان منتهجا ايضا فانه يتجه القول بوصف المرة الثانية بالسنة
مع قطع النظر على الثالثة كما هو لو لم يوجد بعد ما ثالثة بعد ملاحظة سقوط
الغرض بالمرة الاولى ويتجه القول بوصف المرة الثالثة بالسنة مع قطع النظر عن
اتصافها بكونها ثالثة مسبقة بثانية بعد ملاحظة وقوعها بعد سقوط الفرض
عبره سابقة سواء لو خط مع ذلك وجود السنة بالثانية او لا كما يد ر عليه غني ما مد
عنه ما عن ابي بن كعب رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من توضأ واحدة فتلك وظيفة الوضوء التي لا بد منها ومن توضأ ثنتين فله كفا
من الاجر ومن توضأ ثلاثا فذلك وضوء الانبياء وقيل رواه احمد وابن ماجه
قال لما لفظه عبد العظيم المنذري وفي اسنادها يذراعي وقد وثق وبقيية
رواه احمد رواة الصحيح وبهذا ينتهي ما عن النبي بكر الاسكافي الثلاث تقع فرضا

وكيف

كا طالة

كا طالة الركوع والقيام ونحوه اللازم منه ان لا يتعد تكرار غسل الاعضاء المفروض 29
غسلها الى الثلاث سنة من سنن الوضوء والله سبحانه اعلم وينبغي حكم الزيادة على
الثلاث وسنذكر عند اشارة المصنف اليه في المهنات **م** والنية **ش** بتشديد
الياء وقد تخفف وهو ان يقصد بقلبه رفع لحدوث او استياحة ما لا يحل الا به ونحو
ذلك واما الذكر باللسان فليس من النية في شيء بل عن طائفة من العلماء ان التلفظ بها
بدعة وخالفهم ائرون فقالوا باستحبابه لكونه اوكد وقال مالك في المشهور عنه
والشافعي واهل النية في الوضوء شرط لصحته وترى لطائف تظهر في الوضوء للتبريد والتعليم فقط
ونحو ذلك وفي وضوء الكافر فعند مشايخنا صحيح وعند الامة الثلاثة لا حروف المسألة
ان الوضوء هل يتوقف كونه شرطا معتبرا للصلاة على كونه عبادة فقالت الامة
الثلاثة نعم فلمنت وقار مشايخنا لا يلزم نلزم النية بل ان انفصلت بالوضوء وقع
عبادة وان لم تتصل به وقع وسيلة الى اقامة الصلاة كالسعي الى الجمعة فاذا
استدل الامة الثلاثة بما في الصحيحين وغيرها من قوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات قاليلين بان المراتب اعتبارا للعبادات وصحتها شرعا انما هو
بالنيات قار مشايخنا بالموجب اعني سلمنا ان كل عبادة انما تعتبر وتصح بالنية
وان الوضوء لا يقع عبادة الا بالنية ولا يفيد هذا ثبوت مطلوب محال فيهم وهو ان
الوضوء لا يقع شرطا مقاما للصلاة الا بالنية فسلم قول مشايخنا انه يقع شرطا وان عر
عن النية لان الشرط مقصود لحصول غيره لا لذاته فكيف حصل يحصل المقصود
وصار كستر العورة ونحوه لا يقتصر اعتباره شرطا الى ان ينوي فمن ادعى ان الشرط
وضوء هو عبادة فعليه البيان وبالله المستعان ثم ما في الصحيحين من تعليم
النبي صلى الله عليه وسلم الاعرابي الوضوء من غير ذكر للنية بقرء ما ذهبوا اليه اذ لو
كانت شرطا لعلمه اياها لان الاعرابي جاهل بالحكم مفتقر الى التعليم وتأخير البيان
عن وقت الحاجة غير جائز ثم بقي بعد هذا بيان الوجه في كونها مستحبا كما ذكر
القعدوري او سنة كما ذكره المصنف موافقه لصاحب الهداية وغيره بل لم يلح الفقيه
فعلى الاول استحباب القرية يقع قرية بالنية كما ذكرنا واستحباب القرية مستحب
وعلى الثاني وهو من نوايد شيخنا رحمه الله بعد ما ذكرناه لاسند القعدوري في
الرواية ولا في الدراية في جعلها مستحبا غير سنة ان الوضوء لا يقع بالنية الا
بالفعل مع الفعل والذهول اذ الفعل الاحتياط لا بد في حصوله من قصد اليه
وهو اذ قصد الوضوء او لم يقع الحديث او استباحة ما لا يحل الا به كان متوبا
او ضرورة لطائف انما تظهر وتتحقق بيننا وبين الشافعي في نحو من دخل الى مدفعا
او محتارا لعصا التبريد او مجرد قصد ازالة الوسخ ووقوع مثل هذا الحالات
له صلى الله عليه وسلم قد لا يتحقق ولو تحقق بعضها لا تبقى النية لانها لو تقرر
بالترك اصلا كان واجبا انتهى وجعل هذا وجه الدراية واما الرواية فمضمون
المشايخ متطابقة على السنة **تنبيه** وهذا كله في الوضوء بالما المطلق الظهور انما في

نفس عليه سبويه في مواضع من كتابه وهو الصحيح كما عرف في موضعه وغسل
المجموع يحصل بتقديم غسل الرجلين من الأعلى الباقي كما يحصل بتقديم غسل
الوجه على الباقي فتعين صورة من ذلك أنه لا يخرج عن العهدة إلا بها لادليل
عليه ونظيره إذا دخلت السوق فاشتري ثيابا أو ثيابا أو ثيابا أو ثيابا أو ثيابا
اعتقاب الدخول بشرائه ما ذكر كيف وقع حق أنه لا يعد بشرائه الثألة قبل ما ذكر معها
مخالفا قطعاً ثم بقي بعد هذا بيان وجه كونه سنة فقال في البداية لأن النبي
صلى الله عليه وسلم وأطب عليه والمواظبة ليلة السنة انتهى يعني مع ترك
أحياناً وقد وجد المخرج الطبراني في مسند الشاميين عن علي رضي الله عنه
أنه قال لا أرىكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا بل يغسل كفيه
وجبه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً بآبار واحد
ومضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً بآبار واحد وغسل رجله ثلاثاً وأخرج
الدارقطني عن عثمان في وصف الوضوء مضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً
ويديه ثلاثاً ورجليه ثلاثاً ثم مسح برأسه وقال النفر من الصحابة الكلد
قالوا نعم وأخرج النسائي عن عبد الله بن زيد الذي أراه الندا قال ما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم توشاً وغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين وغسل
رجليه مرتين ومسح برأسه مرتين انتهى وقد قال علي رضي الله عنه ما بالي
إذا عمدت وصوي بابي أعصابي بدأت وقال ابن عباس بالبدأة بالرجلين قيل
اليدين أخرجهما الدارقطني وهذا صريح منهما في عدم الوجوب أيضاً فلا جرم أن
كان عليه أكثر العلماء حكماء البغوي وإشارته جماعة من الشافعية أيضاً والله تعالى
أعلم **م** والدليل **ش** يعني إمرار اليد وحولها على الأعضاء المغسولة وكون عدم
الدلك سنة عندنا ذكره في الخلاصة وذكره في البداية من الأدب ثم على كل حال لم يور
على عدم الوجوب المشهور عند المالكية وجوبه ومنهم من جعله واجباً لنفسه بل
لتحقق اتصال الماء وتحقيق اتصال أطول مكشاً جزاء بدون ذلك ثم الوجه
للجهل وعدم مقتضي الوجوب مع كون الأصل عدم الوجوب إلا أنه لما كان فيه
مبالغة وتأكيد لما شق الماء للبشرة قلنا يبدئه لأن فيه نوعاً من الكمال للوضوء في محله
والله تعالى أعلم **م** والمؤالة **ش** وهي أن يأتي بالوضوء كله في مرة واحدة من غير تفرق
متفاحش وبه قال الشافعي في الجديد والمشهور عند مالك وأحمد أنها بهذا المعنى
فرض قيل لأن الله تعالى أوجب على الفور غسل الوجه عنه إرادة القيام إلى
الصلاة وعطف باقي الأعضاء عليه فبشركه فيه لأن العطف يقتضي المشاركة
قلنا فأوجب الجملة لأجزائها بعد جزء وبعبئتها فاشتراط ذلك زيادة على
النص من غير دليل وهو مرود فان قلت قد وجد على ذلك وهو ما روي البوداود
بسند رجاله ثقات وصححه **م** عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى الله
عليه وسلم لأي رجلاً يصلي وفي قدميه لعة قدر الدرهم لم يصبه إلا فامره أن
يعيد الوضوء

يعيد الوضوء والصلاة قلت هذا لا يصلح دليلاً لا فائز ولا امتثالا للزيادة على نص
الكتاب ولعله إنما أمره بأعادة الوضوء رجاء له على الشاهل في أسبغ وضوئه فإن
ترك ذلك وهو يبرأ منه ناشئ عن الشاهل فيه ومثله ما في صحيح مسلم عن
عمر رضي الله عنه أن رجلاً توضأ فترك موضع طهر على ظهره فابصره النبي صلى الله
عليه وسلم فقال له ارجع فأحسن وضوءك فرجع فتوضأ ثم صلى ومسح
الاحتمال لا يتم الاستدلال بقي وجه كونه سنة وهو الظاهر فإن الظاهر
أن وضوءه صلى الله عليه وسلم كان كذلك **نفسه** وفي تحفة الفقهاء والبيع
وهو أن لا يشتغل المتوضي بين أفعال الوضوء بعمل ليس منه ثم زاد في البداية وقيل
في تفسير الموالاة أن لا يمكن في أثناء الوضوء مقدار ما يحجب فيه العضو المغسول
فإن مكث تنقطع الموالاة ثم نقلنا عن مالك أنه فرض وظاهره أنه فائزاً بفائزها
بما اتفقا عليه من التفسير المذكور لها ولم يوافق عليه فيما وصل نظري إليه من
كتبهم وغيرها ولا شك في استبعاد أن يذهب إلى افتراضها بهذا المعنى على صراحة
ظاهر عمومها والله أعلم ثم إلى هنا انتهى بالمصنف مقدار السنن وقد بلغها صريحاً
ستبعة عشر كما فصلت لديك وقضت كيفية استيعاب جميع الرأس بالمسح مسح
الاذنين فصارت ثمانية عشر وذكر في تحفة الفقهاء أن سنن الوضوء أحادي
وعشرون فعلا وهي ثلاثه أنواع نوع يكون قبل الوضوء وهو واحد وهو الأ
ستنجاء بالأيدي والأقدام وما يقوم مقامهما ونوع يكون عند ابتداء الوضوء
وهو أربعة النية والتسمية وغسل اليدين إلى الرسغين والاستنجاء بالماء
وهو كان أدباً في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وصار سنة بعده عصره بإجماع في
الصحابة كما تراهم ونوع يكون في خلاله وهو سنة عشر المضمضة والاستنشاق
والترتيب في الوضوء والموالاة فيه وتثليث الغسل والبدأة بالماء من وبروس
الأصابع في غسل اليدين والرجلين وتخليل الأصابع بعد اتصال الماء إلى ما بينهما
واستيعاب مسح الرأس والبدأة فيه من مقدم الرأس وكون مسح مرة واحدة
ومسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما بآبار الرأس لا بآبار جديد موافق صاحب
البدائع شيخه صاحب التحفة على تنويع السنن إلى هذه الأنواع الثلاثة إلا
أنه أمضاها إلى اثنين وعشرين سنة فحاصل أفراد النوع الأول شيئين إلا
ستنجاء بالماء أو ما يقوم مقامه والسواك كما أسفنا ذلك عنه ووافق
في أعداد الباقي من النوعين الآخرين وأضعا موضع السواك كون كل من
المضمضة والاستنشاق ثلاثاً بآبار جديد والامر في ذلك قريب
أن شاء الله تعالى ولعلنا نظير إلى ما هو الوجه فيه **م** وأما أدابه فهو
أن يتأهب للصلاة عند دخول الوقت **ش** كذا في الخلاصة وغيرها
أن يستبعد به للصلاة بفعل الوضوء قبل تلك الصلاة إذا لم يكن صاحب
عذر ثم عند العبد الضعيف غفر الله تعالى له أن جعل هذا من أداب

الصلاة التي تتقدمها أشبه به من جعله من اداب الوضوء فان الاستعداد بالوضوء ليس مقصودا لذاته بل لفعل الصلاة وتوجهه على هذا ظاهر فان الاستعداد به قبل عهدهم وقتها احتفا لا بتحصيلها وهي جديره بذلك فانها من اجل القربات والاعظم العبادات فالاستعداد به لها لا يتعدى الا انحراط في سلك المسارعة الى المغفرة واستباق الطيرات لما في ذلك من تيسر ادائها في اول اوقات الا مكافات قبل الاستئصال بعوارض الحاجات وعن عبد الله بن المبارك من لم يتأهب للصلاة قبل الوقت لم يوفقها وقد ذكر مشايخنا رحمهم الله ان شغل كل وقت الصلاة بها هو الغفلة لان الاصل ان يكون العبد مشغولا بخدمة ربه عن وعلا في جميع الاوقات لتوارد فحوه عليه على التوالي لا سيما في اوقات الصلاة لانها اوقات وجوب للخدمة الا انه تعالى جعل له ولاية طرف هذه الاوقات الى جوارح نفسه رخصة والله المسئول ان يرزقنا حسن التدب في القيام في خدمته وان يغفر لنا ذنوبنا وتقصيرنا ونعمه وكرمه ورحمته **م** وان يجلس للاستنجاء الى يمين القبلة او الى يسارها متفرجا الا ان يكون صائما وان يغسل مخرج النجاسة اذا المرنجاء ومخرجها واما اذا اجاوزت مخرجها ولم تكن قد الدرهم فغسله سنة واذا كانت قدر الدرهم فغسله واجب واذا اذنت على قدر الدرهم فغسله فرض وان يغسله حتى ينقيه وليس فيه عدد مسنون وكذا في الاستنجاء بالاحجار وسبحه حتى ينقيه **ش** ظاهر هذا السوق يفيد ان هذه الجملة مشتملة على ثلاثة اداب للوضوء الاول جلوسه حالة الاستنجاء على الوجه الذي ذكره الثاني غسله مخرج النجاسة اذا المرنجاء ومخرجها الثالث غسله مخرج النجاسة حتى ينقيه وان ما عدا هذه الامور الثلاثة فهو استطراد ولا شك في ان ما عداها استطراد لكن في جعل كل من هذه الامور الثلاثة ادا من اداب الوضوء اما الثالث فلانه عطف تفسير لقوله وان يغسل مخرج النجاسة اذا المرنجاء ومخرجها الذي هو الثاني كما هو غير خاف واما الثاني فلا يستغن عنه واما الاول فلا يرد من اداب الاستنجاء في الحقيقة لامن ادا الوضوء كما ذكره وسيصرح به والذ شجعة على هذا **كون** الاستنجاء من سنن الوضوء كما ذكره غير واحد على ما قدمنا وفيه ما فيه **م** ثم اعلم ان الكلام في الاستنجاء في مواضع في بيان حقيقة الاستنجاء وفي بيان ما يكون منه الاستنجاء وفي بيان ما يكون به الاستنجاء وفي بيان كيفية الاستنجاء وفي بيان ماله من الحكم الشرعي والمصنف اشار الى الثلاثة الاول بعض الاشارة بالعرض وأشار الى الموضوعين الاخيرين بالذات وكلامها محتاج الى الشرح ومزيد البيان فالاغنيا ان تأتي به على وجه الابتناء والاتقان فنقول اما الكلام في حقيقة الاستنجاء فالاستنجاء ازالة ما على السبيل من نجاسة بما يع طاهر او تقليلها بمسح بحجر او ما يقوم مقامه وهو اما ما يؤخذ من النجوة وهو ما يخرج من البطن

فان

فان المستنجي يطلب باستئصال الماء والجبر او ما يقوم مقامه طهارة المحل من ذلك الخارج او من النجوة وهي المكان المرتفع فان المستنجي يطلب عادة الا سنتا وبها عند ارادة هذا الفعل او من نجوة الشيعة وانجيتها اذا قطعها او من نجى الجبل اذا اقتصر او من النجاء وهو الخلاء فان المستنجي يقطع الاذي ويقصر عن ذلك المحل بالمسح او الغسل واذا زال عنه فقد خلع منه ثم هذه التسمية للتقديري ومن واقفه وسماه الكرخي استنجاء وهو طلب الجبر وهي الحجر الصغير الذي يزال به ذلك وقيل ما يؤخذ من الاستنجاء بالنجوة والجبر لانه يطيب الموضع من ذلك الاذي كما يطيبه النجوة وسماه الطحاوي استطابة وهو طلب الطيب وهو الطهارة قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له والكل ورد في السنة اما الاستنجاء فكثير يشير منه ما في الصحاحين عن النبي صلى الله عليه وآله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الخلاء فاحل انا وغلامه نجوى اداة من ماء او عترة فيستنجي بالماء وما في سنن ابي داود عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ولا يستنج بثلاثة احجار واما الاستنجاء ففي سنن ابي داود وصحيح ابن حبان ومن استنج فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا ملاحرج واما الاستطابة فاحرج الدارقطني باسناد ذكر انه صحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم اذا ذهب احدكم الى الغائط فليستطب بثلاثة احجار نعم ذكر بعضهم ان الاستنجاء يختص بالمسح المذكور بالاحجار والاستنجاء والاستطابة يكونان بالماء والاحجار واما الكلام في بيان ما يكون منه الاستنجاء فهو يكون من كل نجس خارج من احد السبيلين له عين مريئة كالغائط والبول والمني والودي والمذي والدم لان الاستنجاء للتطهير بتقليل النجاسة اوارالتها واذا كان النجس الخارج عينا مريئة تقطع الحاجة الى التطهير فلا يستنجى من مجرد الريح لانها ليست بعين مريئة واما الكلام في بيان ما يستنجي به فهو الماء المطلق الطاهر ويلحق به المايح الطاهر المنزل للعين عند ابي حنيفة وابي يوسف وعليه جرينا في تعريف الاستنجاء المرجحانه على قول محمد والائمة الثلاثة بعدم الجواز فان استعمل الماء ليس بمعين لذات المايح لافادته التطهير بقلع النجاسة وزوالها عن المحل والمايح الطاهر المنزل مشارك للماء في هذه العلة فيشاركه في هذا الحكم غاية ما يخص المايح الطاهر مافيه من اضاعة المايح ونحن قائلون بالكرهية عند عدم الضرورة لهذا المعنى والاعيان الطاهر من الاحجار والامدار والتراب والحرق البوالي كذا في كثير من الكتب وفي المنية وكل شئ طاهر غير متقوم بعمل الحجر لان القصور الالة الحنك فاصح لذلك جاز وفي شرح الذاهدى نقلا عن النظر يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد فبالاحجار فان لم يجد فبثلاثة اكم من تراب ولا يستنجي

نظري

معلم

باسواها من الخرقه والقطن ونحوها لانه روي في الحديث انه يورث الفقر انتهى
قلت وهذا الترتيب غير با دي الوجه مع مخالفة العامة الكتب وكذا قوله ولا
يستنجى باسواها من الخرقه والقطن ونحوها نعم الوجه يقتضي كراهة الاستنجاء بالخرقة
والقطن والكفان واللبد ونحوها اذا كانت متقومة عند عدم الضرورة لما
فيه من اماعة المال من غير ضرورة كما فسوا على انه يكره بالحنطة والشعير وعلف
الدواب لهذا المعنى وعمل العبادة المذكورة على ارادة هذا بعيد منها لفظا
وسياقا لكن لا بأس في الجملة بحملها عليها بتقرينة قوله لانه روي في الحديث
انه يورث الفقر عما من كلام المشايخ على وجه الصواب لكن الله اعلم بما
ذكره المروي ثم يناسب هذا المقام امورا اخر تعرض للمصنف لها في الشاي
فراينا تأخير الكلام فيها الى هناك اولي طلبا للوافقة في ذلك واما الكلام
في كيفية فعل الاستنجاء فاعلم اولاً انهم ذكروا انه ينبغي للمتوضي ان
يستنجي بعد ما يخطو خطوات لانه عسي ان يخرج من قبله ثوبي فيحتاج
الى عادة الطهارة واختلفوا في عدد الخطوات فقيل اربع مائة وقيل
ثلاثة مائة وقيل اربعون وقيل عشرين وقيل بكل سنة من عمره خطوه وقال
بعض المشايخ يركض برجله على الارض ويتنحى ويلف رجله القطن على
اليسرى وينزل من الصعود الى الجيوب ثم الصالح ان طباع الناس وعاداتهم
مختلفة فمضى وقع في قلبه انه ثم استفرغ ما في السيل وامس من خروج شيء
غير ذلك يستنجي ح لان كل واحد اعلم بحاله اذا اجلس للاستنجاء فيجلس متوجها
الى بين القبلة او يسارها كما ذكر المصنف وانما عبر بهذه العبارة دون ان يقول
الى المشرق او المغرب لان التوجه في بعض البلاد الى المشرق يكون استقبالا
للقبلة والاستدبارها للمشرق فيها استدبار للقبلة ومن ثمة قاله غير
واحد من مشايخنا وغيرهم منهم ابو الليث والسمري قندي وغير الاسلام
اليزدي وخرقوا بعضهم في قول من مشايخنا بعض ان قول النبي
صلى الله عليه وسلم ولكن شرقوا او غربوا في حديث الصحيحين وغيرها
اذا انتم الغايظ فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بول ولا غايظ
ولكن شرقوا او غربوا هذا خطاب لاهل المدينة ومن في معناهم كما هار
الشام واليمن ممن قبلته على هذا السمت فاما من كانت قبلته من جهته
المشرق او المغرب فانه يبتيا من اوليتشام لانه اذا شرق او غرب
مستقبلا للقبلة او مستدبرا انتهى وهو حسن وانما كان هذا ادنا
كافية من التعظيم والاحترام للقبلة وقد روي عن سراقه مرفوعا
اذا اتى احدكم الغايظ فليكرم قبلة الله فلا تستقبلوا القبلة احزجه
الطبري في نهديه ثم اذا اجلس كما ذكرنا وكان مقفلا وكان الاستنجاء الى
من الغايظ فليجلس كما فرج ما يكون من خيا نفسه كل الاخر ليظهر ما بداخله

من النجاسة

من النجاسة فيزيله وان كان صائما ترك تكلف الارزاء مخالفة فساد صومده يور
صول الماء الى باطنه حتى قالوا لا ينتفسس شدة بداحالة الاستنجاء به واذا خرج دبره
يلبغى ان لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقة ويجترز من دخول
الاصبع المبثلة فان ذلك يفسد الصوم بواسطة ما يدخل من البهل في جوفه لكن
كما في الخلاصة انما يفسد بدخول الاصبع المبثلة اذا وصلت الى موضع المحقنة
وقلا يكون ذلك انتهى وقد ظهر من هذا ان قول المصنف منجرا الا ان يكون صائما سهو
بالصواب من خيا نفسه الا ان يكون صائما ثم كما في الفتاوى لطانية وغيرها
ويستنجي باصبع او باصبعين او ثلاث ببطون الاصابع لبرؤسها احترام اعيان
الاستنجاء بالاصبع وفي محيط رضي الدين والاختيار غيرها ولا سفهل في الا
ستنجاء اكثر من ثلاث اصابع لان الضرورة تندفع بها ولا يجوز تنجيس
الظاهر من غير ضرورة وفي المقدمة الغزنوية ويغسله بالكف والاصابع
ان كانت النجاسة فاحشة او بالاصابع ان كانت النجاسة مقدرا المقعد
او اقل يغسله بيلاثة اصابع بالحنصر والبصر والوسطي ويجعل البصر
فوق الحنصر والوسطي ويعتد على باطن البصر وفي شرح الزاهدي نقلا
عن النظم يستنجي بيساده فيصعد اصبعه الوسطي على غير هافقلا او يصل
موضعه ثم خضر سبائته ويغسل حتى يطهر قلبه انه طهر وقيل حتى يحسن
ولا يبتدي باصبعه كلها هذا في المحيط وعن محمد في المنتقى ومن استنجى ولم
يدخل اصبعه فليس بتنظيف انتهى قلت وكانه لما كان المتبادر من
هذا ولم يدخل اصبعه في داخل دبره وقال في الخلاصة المتوضي اذا
استنجى يجب عليه الوضوء اذا استنجى على وجه السنة انتهى فان الاصبع
اذا خرجت منه لا تخلو عن استنجاء بيلة نجسة وهذا القدر ناقض للوضوء
في السيل والانس حلقة الدبر غير ناقض عندنا لكن في الذخيرة بعد حكاية
ما في المنتقى قال ابو العباس يراد به في الشرح الظاهر فانه متى جاوز الشرج
كان ذلك تفتيئا للنجاسة لا تنظيفا انتهى وهو حسن في حد ذاته انه لكن
تقدمه على ما لا يساعد على ذلك في الظاهر كما عرف هناك وقد نص غير
واحد من اعيان المشايخ انه لا يدخل اصبعه معلا بعضهم ذلك بالاعتزاز
من الاستنجاء بالاصبع كما اشار اليه قاضي خان وبعضهم بان ادخال الاصبع
في الدبر يورث البواسور كما ذكره صاحب الهداية في مختارات النوازل وعلي
هذا الاجرم ان قال في منية المعنى توضا ثم استنجى لا يفسد وضوءه
انتهى جريا على ما هو المقرر فيه سرعا من عدم ادخال الاصبع داخل
الدبر في الاستنجاء ثم ان الم يظهر للقول بانتقاض الوضوء بالاستنجاء
على وجه السنة وجهه سوي كون ادخال الاصبع بالاستنجاء في الدبر شرطا
فيه كما خلفه القايله فهذا الظن غير صحيح واقع وان ادعي مدعي

الاقتراض بالاستحجام المسنون بغير هذا المظنون مما لا يكون مستحجا علي وجه الستة
الابه وذلك ناقص فعليه البيان لتتظرفيه والله المستعان. ثم في فتاوي محمد بن
الوليد والحانية والحلاصة من استحجام في الصيف ببالغ والبالغ في الشتاء وابلغ
ان كان المأبارك اذ كان سحينا فهو كاستحجام في الصيف ولكن ثوابه دون ثواب
المستحجي بالماء بارد وهذا لا يعري عن بحث وان كان الاستحجام من البول ونحوه
فان كان ذكر افطاره وان كان انثى ففي فرج الزاهدي في سياق نقله عن النظم تصعد
ببصرها ووسطها معا ولي دون الواحد كليا يقع في قبلها فتزل فيحب القسود في
لجامع الاصغر المرتب ويكفيها ان تفصل ما وقع من فرجها علي راحتها قال ابو مطيع
وعصام واختاره محمد بن سلمة وعليه مشي صاحب الهداية وقاضي خان وغيرهما
وقالوا ولا تدخل اصبعها في فرجها لما قلنا وفي البديع اما المرأة فقال بعضهم تفعل
مثل ما يفعل الرجل وقال بعضهم ينبغي ان تستنجي برؤس الاصابع لان تطهر فرجها
لخارج في باب لطيف والنفاث واللبانة واجب وفي باب الوضوء سنة ولا يحصل
ذلك الا برؤس الاصابع انتهى وظاهر اختيار هذا القول وعليه ايضا استنبى
رضي الدين السرخسي في محيطه مقتصرًا عليه من غير عز والى احد وذكره
قاضي خان في شرح الجامع الصغير بلفظ لا يابس لكن لا يابس بالقول بانه اوجب
وكونها اذا فعلت ذلك قد تستمتع بالاصبع امر موهوم علي ان الاستمتاع فيما
يظهر انما يكون بالادخال في الفرج الدال علي هذا مشي في المقدمة الغزنوية ايضا
فان فيها ثم تبدي بفعل فرجها فتفسد بيده اليسرى ظاهرا لا سكتين وباطنها
ولا تدخل اصبعها في الحلقوم انتهى ايضا لما يرفق ولا تضرب بعنف ثم في الحلاصة
وهل تشترط عدد صبغات الماشي من شرط الثلاث ومنهم من شرط السبع ومنهم من
شرط العشر ومنهم من شرط وقت في الاحليل وفي المقدمة الخامسة والصحيح انه مفوض
اليه فيفسد حتي يقع في قلبه انه قد طهر ويصعب الما قليلا ثم يزيد ليكون اطهر
انتهى وعلي هذا مشي غير واحد منهم صاحب النظم كما قدمناه عنه ومنهم صاحب
المحيط وعلله بان العيرة بانها اما بيقين واما بظن وهو محتمل نعم ان كان
موسوسا فيقدر بالثلاث او بالسبع قطعاً للوسوسة هذا وقال شيخنا رحمه
الله وكان المراد بالاستراط الاستراط في حصول السنة والافتراء الكل لا يضر
عندهم انتهى قلت. يعني عند اهل المذهب الملة الا في بعض الصور علي قول
محمد حيث يكون في ذلك واجبا علي قوله كما سيأتي فانه ينبغي ان يكون المراد بال
ستراط المذكور بالنسبة اليه الاستراط في حصول الواجب والله تعالى اعلم
تكلي ثم لو احتاج الي الاستحجام قبل او ديرا فبايها يبدأ فنقل سارحي
القدوري عن فتاوي الحجة ان عند النبي حليفة يفسد برة اولاهم قبله
لان غسل الدبر اعم لانه سنة وذلك مستحب وعندهما يفسد القبل والا لانه
سبق انتهى قلت. وعلي قولها مشي الغزنوي في مقدمته في حق الرجل والمرأة

من غير

34 من غير غير واليهما ولا حكاية خلاف وكذا المالكية وبعض الشافعية وهو اشبه
لان في البداية به انما من ان يصيب يد شي من نجاسة القبل اذا غسل الدبر
فيسلم من استعماله ما نجس بخلاف العكس وقد بقي بعض كلام يناسب هذا
المقام سيشرح المصنف اليه في المناهي فيما في به ثمة ان شاء الله تعالى هذا كله
في الاستحجام بالماء وما في معناه واما بالبحر ونحوه فكيفيته في حق قبل الرجل ان يأخذ
الذكر بشماله ويمينه علي حمارا وحجر او مدرنا في من الاذن ولا يأخذ الحجر بيمينه
لان صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستحجام كما سيأتي بيانه ولا الذكر بيمينه ولا
بشماله لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن مس الذكر باليمين ايضا كما استسمعه وان
اضطر بمسك مدرابن عقبيه ويمر الذكر بشماله عليه فان تعذر ذلك امسك
الحجر بيمينه ويمر العضو عليه بشماله لانه اهلون من العكس. وتغيب الزاهدي
هذا بعد كونه بان في امساك الحجر بين عقبيه حرجا وتكلفا بل يستنجي بحمار ونحوه
والا فليأخذ الحجر بيمينه ويستنجي بيساره. يريد الله بكم اليسري ولا يريد بكم
العسر. انتهى ولم ار مشايخنا رحمهم الله في حق القبل للمرأة كيفية معينة بالا
ستحجام بالبحر واما في حق الدبر للرجل ففي المقدمة الغزنوية ثم ينبغي فرجه بيده
اليسرى بثلاثة احوال يبدأ بالحجر او لاول من خلفه الي قدماه ثم بالثاني من
قدماه الي خلفه ثم بالثالث يمسه للجواب يبدأ بالجانب الايمن ثم باليسر
وقال. ابو نصير يدير بالحجر الاول ويقبل بالثاني انتهى ويد يدير بالثالث واذا
في فصل استحجام المرأة انها في هذا كالرجل يعلى الاجمال وذكر غير واحد منهم
قاضي خان ان الرجل في الصيف يدير بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويد يدير
بالثالث لان الخصى في الصيف مدلاة فلا يقبل او لا احتراز عن تلويثها
ثم يقبل ثم يدير ثم يمسك بمبالغة في التنظيف وفي الشتاء يقبل بالاول لان
الخصية في الشتاء غير مدلاة ثم يدير ثم يقبل بمبالغة قال قاضي خان
والمرأة تفعل ما يفعله الرجل في الشتاء في الاوقات كلها. وفي شرح الوقاية
لصدر السريعة واما المرأة فتدبر بالاول ابدا لئلا يتلوث فرجها والصيف
والشتا في ذلك سواء انتهى. قلت. وهذا انما يتم في حق من لها فرج نافر ثم ينبغي
علي هذا التفصيل ان يستنجي من الرجل الجيوب والخصي المسلول
لخصيتين ويروجها اذا كانت متقلبتين فيكون حكمه في هذا حكم المرأة علي الرجل
الذي ذكره قاضي خان وينبغي علي هذا ايضا ان يكون حكم لخصتي حكم الرجل هذا
ولو يقيد غير واحد من المشايخ الاستحجام بالبحر للرجال والنساء بكيفية خاصة
وقالوا المقصود الانقاف فختار ما هو الابلغ والاسلم من زيارة التلويث وهذا
هو الاوجه في حق الكمال والله سبحانه اعلم واما الكلام في بيان ما للاستحجام
من الحكم الشرعي فالمذكور في عامة كتب المذهب انه عند ناسه وهو رواية
عن مالك وعنه انه واجب وبه قال الشافعي واحمد وقرة لخلاف تظهر في التلويث

الاستنجاء اصلا وصلي فعندنا جازت صلاته مع الكراهة كما سذكر وعندهم لا
 ونصب الخلاف في هذا المسألة في البدائع بيننا وبين الشافعي لا غير ثم قال
 والكلام فيه راجع الى اصل وهو ان قليل النجاسة الحقيقية على الثوب والبدن
 عفو في حق جواز الصلاة عندهنا وعندك ليس بجواب فاقضى في الاستنجاء حيث قال
 واذا استنجأ بالاحجار ولم يغسل موضع الاستنجاء جازت صلاته وان اتقنا ابتداء
 شيء من النجاسة اذا لم يجز الاستنجاء بالنجاسة وانما يقللها ثم ابتداء الدليل على ان
 الاستنجاء ليس بفرض قوله صلى الله عليه وسلم من استنجأ فليوتر من فعل فقد
 احسن ومن لا فلا حرج وهو حديث حسن تقدم انه اخبر به ابو داود وفي سنة
 وابن حبان في صحيحه وقال في البدائع والاستدلال به من وجهين احدهما انه
 نفى الحرج في تركه ولو كان فرضا لكان في تركه حرج والثاني انه قال فمن فعل فقد احسن
 ومثله لا يقال في المفروض وانما يقال في المندوب اليه والمستحب الا انه
 اذا ترك الاستنجاء اصلا وصلي يكره لان قليل النجاسة جعل عفو في حق جواز
 الصلاة دون الكراهة واذا استنجى نزلت الكراهة لان الاستنجاء بالاحجار
 اقيم مقام الغسل بالما شرعا للضرورة اذا لا انسان قد لا يجد ستره او مكانا
 خاليا للغسل وكشف العورة حرام فاقيم الاستنجاء مقام الغسل فتزول به
 الكراهة كما تزول بالغسل وقد روي ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يستنجى بالاحجار ولا يظن به اذا الصلاة مع الكراهة انتهى وسنذكر
 من خرج هذا الحديث وفي الاختيار الاستنجاء على خمسة اوجه الثمان واجبان
 احدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس كمالا
 تشيع في بدنه والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد قتل اكثر وهو
 الا حوط لانه يزيد على قدر الدرهم يجب اذا تجاوزت قدر الدرهم لان
 ما على المخرج سقط اعتباره بجواز الاستنجاء فيه فيبقى معتبرا ما وراءه
 والثاني في سنة وهو اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها فغسلها سنة والرابع
 مستحب وهو اذا ابال ولم يتغوط يغسل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء
 من الريح اذا لم يظهر حدث من السيلين انتهى وكذلك نص في البدائع وغيرها
 على كون الاستنجاء من النجاسة التي على المخرج سنة سواء كانت قدر الدرهم
 او اقل منه ووافق الغزنوي صاحب الاختيار على هذا العدد الا انه جعل
 اربعة منها فريضة وواحد سنة ثم قال اما الفريضة فهي في حال الجنابة
 والحيض والنفاس وفيما اذا تجاوزت النجاسة مخرجها واما السنة فهي
 فيما اذا كانت النجاسة مقدار المعتد او دون ذلك او بال ولم يتغوط انتهى
 وجعله في خزنة الفقه على ثمانية اوجه اربعة فريضة غا غسل المخرج في الغسل
 من الجنابة والحيض والنفاس وفيما اذا تعدت النجاسة مخرجها اكثر من
 قدر الدرهم وواحد واجب وهو ما اذا كانت النجاسة متعددة قدر الدرهم

وواحد سنة

35 وواحد سنة وهو ما اذا كانت النجاسة للتعددية دون الدرهم وواحد مستحب
 وواحد بدعة ونسرها كما في الاختيار وفي شرح الزاودي قيل الاستنجاء بالما على
 سبعة اوجه في وجهين فرض في الغسل عن الجنابة وفيما زاد على قدر الدرهم وفي
 قدر الدرهم واجب وفيما دونه سنة وفيما لم يجاوز مخرج الاحليل مستحب
 وفي المبراد وفي الريح بدعة انتهى وفي لطاوي القدسي والاستنجاء بالما
 انواع فريضة وواجب وسنة ومستحب واحتياط وبدعة فالفريضة فيما اذا
 كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم اي قدر المخرج بان تعدت والواجب
 فيما لم يتعد والسنة فيما اذا كانت اقل منه والمستحب في البول وحده اذا لم تنكث
 لطيفة واحتياط فيما اذا احسن ندوة قليلة والبدعة عند الريح المجرد
 او حدث من غير السيلين انتهى والذي تحرر للعبد الضعيف غفر الله تعالى له ان
 الاستنجاء بالما المطلق الطهور فرض في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس
 لاقتضا الدليل القطعي غسل المخرجين بالما المطلق الطهور عند القدرة على
 استعماله وليس هذا محل الخلاف وانما محل الاستنجاء من النجاسة لطيفية
 وهذا على ما يفيد كتب اهل المذهب ما بين منطوق ومفهوم انه سنة عند
 ابي حنيفة وابي يوسف مطلقا من غير تقييد بشيء فيدخل في اطلاقه
 ما اذا كانت النجاسة التي على المخرج دون الدرهم او قدره او اكثر منه
 وسوي قدر المخرج مع ذلك شيء اخر منها قتل او كثر او لا فيجوز الاستنجاء
 ستنجاءه ما في هذه الصورة بالمايع الطاهر وبالمخرج وما يقوم مقامه **نفس**
 في الخلاصة في الاكتفاء بالمخرج فيما اذا كانت التي على المخرج اكثر من قدر الدرهم عن
 ابي يوسف روايتان وعن ابي حنيفة اية يكفيه وفي البدائع لم يذكر في ظاهر
 الروايات واختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تزول الا بالغسل وقال بعضهم
 تزول بالا حار وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو الصحيح لان الشرع ورد بالاستنجاء
 بالا حار مطلقا من غير فصل انتهى وسوف يذكره المصنف عنه نقلا من
 الذخيرة ايضا في الشرط الثاني من شروط الصلاة وكذا ذكر صاحب الفتاوى
 الكبرى فيها والاولو لمح في فتاواه انه المختار وقال لانه ليس في الحدوث المروي
 فصل فصار في هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع البدن حيث كما يظهر من
 غير غسل وسائر مواضع البدن لا يظهر من غير غسل ونص في البيان ببيع
 ايضا على انه الامع واما محمد فذكر عنه في الخلاصة انه لا يكفيه المخرج فيما اذا
 كانت النجاسة على موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فيظهر من هذا ان
 الاستنجاء عنده في هذه الصورة بالما المطلق الطاهر واجب كما تقدم ان عنده
 الطاهر المايع غير الماي لا يزال النجاسة لطيفية ايضا وقد اجمعنا ان ما في
 الاختيار فرضا هو بعيد كونه الاستنجاء عنده بالما المطلق الطاهر واجبا ايضا
 فيما اذا تعدت النجاسة المخرج قليلا كانت وكثيرا بعد ان يكون ما على

المخرج مقدار الدرهم ونصف غير واحد من المسايخ علي أنه يجب غسل النجاسة للتعدي
 وسكت عن حكم ما علي المخرج ولا يخفى ما بين مؤدي العبادتين ويمكن الجمع بينهما بان
 المراد ان كلاهما علي المخرج وما تعداه واجب الزلة وهو باختياره بين ما علي
 المخرج وبين الاخر المتعلق اليه يعني انه يستقط وجوب ازالة احدهما بزوال الاخر
 كما يظهر انه الحكم لهما في الواقع عنده ونحو ملخصه ان الواجب غسل احدهما لا يعينه
 فالنصب على احدهما يعينه لكونه سببا لسقوط الوجوب عن الاخر والسكوت
 عن الاخر لا يجل هذا المعنى وما في الخلاصة وعلاقتها فصلوا بين النجاسة التي
 علي موضع لحدث وبين النجاسة التي علي غير موضع لحدث اذا اتركها بكرة ولو ترك
 في موضع لحدث لا يتركه انتهى لا يتأفيه فان الكراهة قد تكون بغير ترك الواجب
 ايضا وقصاري ما في هذا انهما جدران تساوي في وجوب الغسل علي سبيل البديل امتياز
 كل منهما يعني علي تقدير عدم غسله لا مفرقتي ذلك وهو المخرج وعدمه ولا يدع
 في ذلك وذكر قاضي خان في فتاواه المجاوز من النجاسة ان كان درهما وانه
 لا يفترض غسلها بالما في قول ابي حنيفة وابي يوسف **ولا** لم يغسل النجاسة
 وصلي جاز وعبارة البياج وان كان اقل من قدر الدرهم لا يجب غسله عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يجب ثم قال محمد ان الكثير من النجاسة
 ليس يعفو وهذا كثير ولها ان القدر الذي علي المخرج قليل وانما يصير كثيرا
 بمحض المتعدي اليه وهما نجاستان مختلفتان في الحكم فلا يجتمعان الا
 بتركي ان احدهما تزول بالايجاب والاخر لا تزول الا بالما فاذا اختلفتا
 في الحكم يعطي لكل واحدة منهما حكم نفسها وهي في نفسها قليلة وكانت
 عفوا انتهت فوضع المسألة فيما اذا كانت المتعدي دون الدرهم لكن
 الدليل المذكور لهما فيه يفيد ان حكم ما اذا كان المتعدي قدر الدرهم
 حكم ما اذا كان المتعدي دونه لا شتر لهما في كون كل منهما قليلا فلا
 يوافق ما ذكره المصنف وغيره من ان غسل قدر الدرهم واجب بخلاف ما
 ذكره قاضي خان وانه لا يلزم من في افتراض غسل قدر الدرهم وما دونه
 وجوب غسل الدرهم واستثنان ما دونه اللهم الا ان يعني صاحب البياج
 بالوجوب الافتراض وبديل له ما في الخلاصة فتلا عن نسخة الامام فواف
 زاده النجاسة اذا اجاوزت موضع السج ان كانت اكثر من قدر
 الدرهم يفترض ازالتهما بالما لا جماع وان كانت قدر الدرهم او اقل فذلك
 كما اذا كانت النجاسة علي اقل من قدر الدرهم ثم مراد علي قدر الدرهم
 فانه لا يكون الاقل عفوا بل تعتبر الزيادة وتجمع اكل كذا هذا وعند
 نجاسة موضع المخرج عفوا ولم يبق الا الاقل ولا ينتزعا لزالتهما انتهى
 قيل انما كان غسل ما دون الدرهم من النجاسة المجاوزة للدرهم
 سنة وغسل قدر الدرهم منها واجب لانهم جعلوا غسل ما زاد علي قدر الدرهم

فرضا

36 فرضا لما استسبح من توجيهه عندهم جعلوا بالما في ما قرب الي الفرض واجبا وما
 قرب الي الواجب سنة انتهى ولا يخفى ما فيه فان الحكم الشرعي لا يثبت بمجرد
 الرأي والظاهر ان هذا المصنف غير متأثر عن اصحاب المذهب اصالة بل لعله
 من تصرفات بعض المسايخ وسند كراما هو اقرب من هذا في شرح مسائل
 ذكرها المصنف في فصل الاثار ان الله تعالى **تدبير** وفي شرح الزاهد
 قالوا و اراد بالمخرج نفس المخرج وما حوله من موضع الشرح فاما يجب الغسل
 بالما عندها اذا تجاوزت موضع الشرح اكثر من قدر الدرهم انتهى ثم قد بحث
 شيخنا المحقق رحمه الله بحث يفيد ترجيح ما ذهب اليه محمد وهو ان كون قدر
 الدرهم ليس ما في ما خوز من سقوط غسل اخذ السبيلين ومعنى هذا ليس الا
 انه سقط شرعا بدليله فرفنا ذلك الدليل ان قدره وهو الدرهم معفو عنه شرعا
 واذا كان هو المعرف فستقوطه ايضا هو لانه قدره فيلزم الغسل اذا اراد بالما
 صلغاية ما فيه انه اول محل عرفنا ذلك وهو لا يقتضي ان يعتبر فيه درهم
 اخر معه ولا تصليل في غيره ايضا مقدار الدرهم ساقط فيعتبر فيه درهم
 القدر المايع وراه وهو باطل واذا لم يستقط بينهما الرايد لا بخري فيه
 لمجا انتهى ويمكن لطواب عما ذكره في البياج لها بان الافتراق المذكور بينهما
 وبين التي علي غير المخرج اعتبار تلك الخصوصية التي علي المخرج **فصل**
 ولما اصل ان تلك الخصوصية التي علي المخرج وصف طوي فيها فلا يوترعدها
 علي غيره في ضم احدهما الي الاخرى وما ينبغي التنبيه له ان في الخلاصة فان
 خرج الدم او القيح من ذلك الموضع يعني موضع الاستنجاء لا يكفي لمجا وحي
 القنية اذا اصاب المخرج نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح
 انه لا يطهر الا بالغسل فهذا يفيد ان الخصوصية المذكورة انما هي للخارج
 من داخل المخرج لا غير وهو حسن لما ذكرنا انها ثابتة للخارج المذكور علي
 خلاف القياس وما كان كذلك يقتصر فيه علي مورد النص وعلى قاضي خان
 في شرح الجامع الصغير قولها المذكور بان الشرع اسقط اعتبار هذه النجاسة
 القليلة في غير هذا الموضع انتهى وقد عرفت ان هذا ليس علي اطلاق فانه انما لا
 يكره ترك غسل الباقي منها علي المخرج بعد الاستنجاء لا علي ترك غسل ما عليه
 من غير استنجاء ورجحان يكون الدليل اخص من المدعي ان النجاسة التعدية اذا
 لم يتجاوز الدرهم وكانت بما علي المخرج منه تزيد عليه لا يعتبر ما علي المخرج
 معها سوا كان ما علي المخرج ما بقي بعد الاستنجاء او لا والدليل المذكور انما يفيد
 عدم اعتبار ما بقي علي المخرج بعد الاستنجاء فقط علي انه ايضا عدم اعتبار
 ما بقي علي المخرج بعد الاستنجاء اذ هو بالنسبة الي ثوب المصلي وبدنه علي
 في اطلاق ذلك ايضا من ثاملا مطلقا فقد ذكر نفس قاضي خان في شرح
 الجامع الصغير ايضا وان قصد في الما القليل يغسل الما عند الكمال

بخصوصية في التي علي
 المخرج ورد علي الشرع
 بها في علي خلاف
 القياس فلا يلزم من اعتبار
 الجمع بينهما في صرح

وان اصابه العرق فابتدأ به التوب او لبدن لا يمنع جواز الصلاة وفي التوفيق
 التوفيق استجابنا من استجواب الاجابة وانقاه ان له ان يصلي من غير استجواب
 غير استجواب الماء وانفق المتاح فمن علي سقوط اعتبار ما بقي من الخجاسة
 في حق العرق حتي لو عرق وسال عرقه لا يمنع جواز الصلاة وان كان اكثر
 من قدر الدرهم ولم يرو عنه فيما اذا جلس هذا المستبني في ماء قليل
 هل ينحس حكمه في الفقيه اني جعفر رحمه الله انه قال ان قيل له لا يتنجس فله وجه
 وهو الصحاح انتهى وفي الفتاوى الصغرى ذكر الفقيه اني جعفر في غريب الرواية
 في مسألة ارالة الخجاسة بغير الماء اذا استنجى الرجل بالاجار ثم ابتاد ذلك الموضع
 من الماء ثم اصاب ذلك الماء بدنه او ثوبه فلقايل ان يقول لا يتنجس ويحوز الصلاة
 معه ولقايل ان يقول ينجس وهو المختار عندي ولا يجوز الصلاة معه
 اذا كان المصاب اكثر من قدر الدرهم ووافقه صاحب خلاصة علي هذا المظهر
 فيظهر من هذا ان الرايح علي المخرج بعد الاستنجار بقاؤه علي وصف الخجاسة
 الا ان الشارع حض في جواز الصلاة به من غير كراهة ثقل المحال ورح يلزم
 في العرق اذا اصاب ذلك وبلغ اكثر من قدر الدرهم ما اصاب البدن او الثوب
 منه عدم جواز الصلاة كما في الماء اذا اصابه كذلك الا ان ثبت جواز
 الصلاة في فصل العرق خصه من الشارع ايضا ما يخلص فيه بعينه
 او بالحق له بما علي المخرج حالة كونه لم يصبه بل من ماء او غيره بجامع المخرج
 فيهما بخلاف ما اذا اصاب ما فانه لا يخرج في اصابه الماء له هذا ولقايل
 ان يقول ايضا لا يلزم من كون الشيء غير مقيد حكم معين من الاحكام في
 حالة انفرادها الا ان يكون له دخل في افادة ذلك الحكم في حالة انضمامه
 اليه لا عقلا ولا شرعا كما يد له عليه ما لا يحصى من موارد شتى منها
 ان كمال طاقة من طاقات الجبال دخلا في افادة الجبال قوة الجبال فطوار
 مثلا وليس كل من طاقاته حالة الانفراد هذه القوة ومنها ان كل من
 شهادة لا اربعة خلا في ثبوت زنا المشهود عليه به شرعا وليس
 لكل من شيئا وانهم حالة الانفراد هذا الحكم ومنها ان كل جزء يسير لا حدا
 من الخجاسة الكثيرة التي هي اول من ايت اكثره خلا في منع صحة
 الصلاة بها حالة الانضمام وليس لكل من اجزئها حالة الانفراد وهذا
 الحكم فلا يبعد ما ذهب اليه محمد بن الظاهر انه الاظهر وقد قال
 في البدرج وذكر التدوير في شرحه مختصر الكرخي ان الخجاسة اذا اجاوزت
 مخرجها وجب غسلها ولم يذكر اصحابنا انتهى وقال الغزنوي في مقدمته
 قال اصحابنا ان من استعمل بالاجار وصابته الخجاسة يسيرة لم يخرج صلاته
 لانه اذا اجمع زاد علي قدر الدرهم والعفو قدر الدرهم لا الزيادة انتهى فانصح
 بما ظاهره ان هذا قول اصحابنا جميعا لانه قول صحيح خاصه وهذا احتياط
 ايضا في عدم

فيما

37 ايضا في عدم نسبة التدوير ما ذكره الي احد منهم بخصوصه وعلي كل حال فقد
 ظهر ان الاوجه هذا القول ان شاء الله تعالى فليكن التعويل عليه واما كون الاستنجاء
 من الزج المجرد عن الخجاسة بدقة فظاهر وقد ذكر بعض الثقات ان الحفاظ اني
 بكر الخطيب روي في ترجمة محمد بن زياد الحلبي في كتاب والمفتوق له عند صلي الله
 عليه وسلم ليس منا من استنجى من الزج اي من سنتنا والله اعلم واذا عرف
 هذا فجعل المصنف غسل ما علي المخرج من الخجاسة اذا لم ينحس وزججهما
 ادبا خلافا ما اقتضاه الدليل بل اطلاق ما تقدم من حديث النسي في الصبيحين
 وما اخرج الطبراني عن عائشة انه صلي الله عليه وسلم كان اذا خرج من الخلاء
 غسل مقعدته ثلاثا وما عنهما ايضا انها قالت لنسوة من ازواجهن ان يستنجوا
 بالماء فاني استنجيهم وكان رسول الله صلي عليه وسلم يفعل رواه احمد والنسائي
 والترمذي وقال حديث حسن صحيح وصححه ابن حبان ايضا وما عن اني هريرة
 رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلي الله عليه وسلم اذا اتي لظلا
 اثنته بمار في ثورا وركوة فاستنجى به ثم مسح يده علي الارض ثم اتيه باناء اخر
 فتوضا اخرجته ابوداود يعقيد المواظبة واذا سلمنا وجود مانع من الوجوب فلا سلم
 وجود مانع من كونه سنة فان قلت فما قصع بما في سنن اني داود ومن
 غيره وابن ماجة عن عائشة قالت يا رسول الله صلي الله عليه وسلم فقام بمخلفه
 يكوز من ماء فقال ما هذا يا عمر قال ماء توضا به قال ما امرت كل ما بليت ان
 اتوضا ولو فعلت كانت سنة فان المراد بالوضوء هنا الاستنجاء بالماء كما ذكر
 النووي قلت ليس فيه دلالة علي نفي كونه سنة بالمعنى المصطلح عليه بل فيه
 نفي الوجوب وبه نقول اي لو اظمت علي الاستنجاء بالما كان طريقة في نجيب
 اتباعها وكذا هو ايضا خلافا ما ظاهره عليه كلام المشايخ من ان الاستنجاء
 بالاجار سنة مؤلفة وهو الما افضل فانه يفيد استنائه بالماء بطل نفي
 اولى نعم اختلف المشايخ في ان اتباع الما ادب اكالا للسنة ام هو سنة
 مع ذلك فقيل ادب وقيل سنة في زماننا ويؤيد ما عن علي رضي الله عنه
 قال ان من كان قبلكم كانوا يبعرون جعرا وانتم تسلطون ثلطا فاتبعوا
 الحجارة الما اخرج ابن ابي شيبة والبيهقي باسناد حسن ثم ظهر ما قدمناه
 من ان قوله وان يغسله حتي ينقيه خرج مخرج التفسير لقوله وان يغسل
 مخرج الخجاسة وكأنه انما ذكره لينصلي به قوله حتي ينقيه فيشير به الي
 ما هو الاصح في ذلك ثم يردنه بقوله وليس فيه عدد مسنون فيصح بنفي
 قول من شرط فيه عدد اي وليس في غسل الخجاسة الكافية علي المخرج ثم
 عدد مسنون يتوقف حصول السنة عليه وقد بيناه وما فيه من اختلاف
 وبيان الوجه الاصح ثم استطرديان وجه المذهب في الاستنجاء بالما ايضا
 فقال وكذا في الاستنجاء بالاجار يسمى حتي ينقيه يعني فالانقاء هو الشرط

دون العدد حتى لو انفي بواحد لا يحتاج الى ثلث ولو انفي باثنين لا يحتاج الى ثالث
ولو لم ينفي ثالثا لانه زاد عليها حتى ينفي ويقولنا قال مالك وقال الشافعي والحمد
لثلاثة مع الاشارة فلو انفي بواحد واثنين استعمل الثالث ايضا لم يثبت ثلثا وعليها
حتى ينفي ما روى جابر عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا استجرح احدكم فليستخثر ثلثا
رواه احمد واما ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم من استجرح فليؤثر من فعل فقد احسن
ومن لا فلا يخرج وما في صحيح البخاري والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود انه
اتى النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثه فاخذ الحجرين ورما بالروثه
وقال هذا ركن وفي رواية ابن ماجه ركن ولهم ليلته ثلثا ولو كان شرطا
لسأله وتعقب ابن الجوزي هذا بانه يحتمل انه يكون اخذ ثلثا والاحتمال
لا يتم الاستدلال قلت وهو احتمال بعيد لا يقدح في الاستدلال فانه كما
ذكر الطحاوي في هذا الحديث ما يدل النبي صلى الله عليه وسلم قعد للعايط
في مكان ليس فيه احجار لقوله لعبد الله ناولني ثلثا اجار ولو كان بحضرته
من ذلك لما احتاج الي ان يناوله من غير ذلك المكان اتاه عبد الله بحجرين وروثه
فالقي الروثه واخذ الحجرين دل ذلك على استعمال الحجرين وعلى انه قد راي
ان الاستجراح بهما يجري مجرى فيه الاستجراح بالثلاث انتهى فمعه
الي رواية عند احمد والدارقطني فالقي الروثه وقال انه ركن اي ثلثي الحجر
لكن الشان في نبوتها على وجه يقوم به الحجة ليجتاج الي الجواب عنها
وقد ذكر ابن القصار وقد روي في بعض الاثار التي لا تصح انه اتاه بثلاث
انتهى على انها لو صحت لم يصرف في ثبوت المطلوب فانه يحتمل ذلك على فعل
الاستجراح كما هو ظاهر الاحاديث الواردة فيها هذا العدد جمع بينهما وبين
ما ذكرناه من الحديث الاخر على انه ليس في حديث ابن مسعود على تقدير
ثبوت هذه الرواية انه استنجى بالثلاثة في احد السبيلين فلا يكن فيه
دليل على اشتراطها في كل منها باحتمال وخصوصا معنا من النظر ان من الظاهر ان
الغرض من الاستنجاء هو تقليل النجاسة بالقدر الممكن وحيث يحصل ذلك
بواحد او اثنين بحيث لا يفيد استعمال حجر اخر شيئا من هذا المعنى لا موجب
لاستعماله مع ان ما استدلو به متروك الظاهر فانه لو استنجى بحجره لثلاثة
احرف ففسح بكل حرف في مسحة وحصلت التنقية جاز بالاجماع الا ان في
حكاية الاجماع نظر ان صرح عن احمد عدم الاجز او قد اختاره ابن المنذر ايضا
غير انه لا يضر على تقديره فانه علاوه والله سبحانه اعلم واما اظنت
الكلام في هذه الجملة لاني لم اقف على ما تشقابه الثلاثة والحمد لله على نعمه
وان يسمع موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل ان يقوم وان لم يكن
معه خرقة يخففه بيده ثم يعني اليسرى مرة بعد اخرى حتى لا يبقى
الببل على ذلك الحال ومنهم من فسر الاستنجاء بهذا وفي جعل هذا من ادب

الوضوء فظاهر

38 الوضوء فظاهر بل هو من ادب الاستنجاء بالامام وان يستعوزه حين فرغ ش والا
حسن حين يفرغ من الاستنجاء يعني يبادر الي استعوضته عقيب الفراغ من
من الاستنجاء وهو مكشوفها في موضع يجوز له كشفها اذا مطلقا ولا جمل هذا الفرض
وسياقي في كلام المصنف ماله نوع انعطاف الي هذا ويأتي فيه ان شاء الله تعالى
بجمله من الفوايد على العادة ثم في جعل هذا من ادب الوضوء نظر بل لعله من ادب
الاستنجاء ايضا وان يتولى امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره ش يعني بالقيام بامر
الوضوء وهذا في المعنى تأكيد لقوله الاول فان المتبادر منه ان يباشره بنفسه
ثم هذا يشمل مباشرته لاحضار ما الوضوء بنفسه باستقرا وبغيره وصبا لما بنفسه
على نفسه في الايمان بركان الوضوء وغيرها ومباشرته لغسل اعضائه وسمع
المسوح فيها بنفسه ولا بعد في كون الاولين من الادب في الجملة وانه لا يكره
قولي غيره باحضار ماله بامر او بغير امره ولا يصح عليه لبيبا ش المتوضي بنفسه
افعال الوضوء سواء كان بامر المغير امره ايضا في الصحيحين واللفظ لمسلم عن
المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال يا مغيرة
خذ الادوة فاخذتها خرجت معه فاخبط رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
توارى عني فقضي حاجته ثم جاء وعليه جبة مثامية الكمين فذهب يخرج يده
من كمها فضاقت فاخرج يده من اسفلها فصبت عليه فتوضا وضوء للصلاة ثم
مسح عليه خفيه وصلي وثبت في الصحيحين ايضا صاب اسامة بن زيد عليه
صلى الله عليه وسلم وفي مسند ابي داود بسند حسن عن الربيع بنت معوذ قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتينا فخذ لنا انه قال اسكبي لي وضوءا فذكرت
وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم بميضاة فقال اسكبي فسكنت فغسل
وجهه وذراعيه واخذ ما حيد يد فمسح راسه مقدمه ومؤخره وغسل قدميه
ثلاثا ثلاثا واخرج ابن ماجه والبراز عن صفوان بن عسال قال صبت على النبي
صلى الله عليه وسلم الماء في السفر وطهر في الوضوء واخرج ابن ماجه عن ام عياش وكانت
امة لرقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كنت اوضي رسول الله صلى الله
عليه وسلم انقائمة وهو قاعد وذكر ابن ابي خيثمة عن امية مولاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم كنت اوضي رسول الله صلى الله عليه وسلم افوض على يده المار في صحيح
البخاري عن حذيفة قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم قبال قارئا
ثم دعا بماء فحيت به ماء فتوضا وفعل النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا المحمول
على لجواز الذي لا يخاف الكراهة لان الجرم بعدم ارتكابه المكروه من غير معارض
واقع في صفة نعم قد يكون الفعل منه بيان للجواز لكن بعد قيام الدليل القضي
للكراهة فاذا لم يقم لم يصح ان يقال بالكراهة ثم على ما ورد من الفعل انه بيان للجواز
ولم يوجد دليل معتبر يفيد الكراهة هنا فان قلت قد اخرج البراز في سننه عن
النضر بن منصور عن ابي الجنوب قال رايت عليا رضي الله عنه يستقي لوضوءه فقلت

شقة مع

الا اعينك عليه فقال اني رايت عمر بن الخطاب يستنفي ما فقلت الا اعينك
عليه فقال اني الاحب ان يعينني علي وضوءي احدث واخرج الدار فطني في
سنه عن مطهر بن الهيثم حدثنا علقمة عن ابيه اني حمزة الضبي عن ابن
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكل طهوره الي احد ولا صدقته
التي يتصدق بها حتي يكون هو الذي يتولاها بنفسه. قلت لحديث الاول
قال البراز فيه بعد روايته له وهذا القول لانعله يروي عن النبي صلى الله
عليه وسلم الامن هذا الوجه بهذا الاسناد والوجوب لانعلم حدث عنه
الا النضر بن منصور والنضر حدث عنه غيره واحد وهذا الحديث انما ذكرناه
لانه لا يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن هذا الوجه كذا ذكره
ابن دقيق العيد والنضر بن منصور قال البخاري منكر الحديث وقال النسائي
ضعيف. وهو الذي اعتمد شيخنا الحافظ في التتريب وابو الجيوب ضعفه
الدارقطني وهو الذي اعتمد شيخنا الحافظ في التتريب ايضا. وقال ابوتام
ضعيف بين الضعف لا يشتغل به ثقل ابن دقيق العيد عن ابن عدي عن
عمار بن سعيد قلت ليحيى بن معين والنضر بن منصور الغنوي تعرفه
روي عنه ابن ابي معشر عن ابي الجيوب عن علي من هو لا فقال هو لا
حالة للطيب والحديث الثاني ضعيف ايضا بالمطهر فقد قال سعيد بن
يونس متروك الحديث وهو الذي اعتمد شيخنا الحافظ في التتريب
وقال ابن حبان ياتي بما لا يتابع عليه وعلقمة ابن حمزة قال شيخنا
في التتريب محمول على ان هذا لو ثبت على معارضة ما تقدم مع احتمال ان
يكون معناه لا يكل نفس فعل طهوره الي احد هو الذي يباشر ذلك بنفسه
وتحتمل قائلون بانه يكره للمختص بالشخص ان يقوم غيره بغسل اعضائه
ومسح المسوح منها من غير عذر من مرض او غيره ومن ثمة نذكر صدر هذا
البحث مباشرة الرجل لهذا في الاداب فان الظاهر ان السنن المؤكدة ولعل
ما في الاختيار ويكره ان يستعين في وضوئه بغيره الا عند العجز ليكون اعظم
لثوابه واخلص لعبادته انما مراد به هذا والله سبحانه اعلم. وان
يجلس مستقبل القبلة عند غسل ساير الاعضاء **ش** قلت لعالم لما روي
ابوداود وطائفة وغيرهما عن ابن عباس ان لكل شئ شرفا وشرف المجلس ما
ما استقبلت به القبلة وروي ابو يعلى والطبراني وغيرهما عن ابن عمر مرفوعا
الكرم المجلس ما استقبل به القبلة واخرجه ابو نعيم في تاريخ اصبهات
بلفظ بخبر المجلس والوضوء على شرف وكيف لا وهو شرط الايمان وكيف شرط
للايمان ومفتاح الصلاة تحقيق ان يكون من الادب استقبال صاحبه
القبلة الشريفه **م** وان لا يتكلم بكلام الدنيا **ش** يعني حالة الاشتغال
باعماله قيل لانه شبيه بالصلاة انتهى. قلت وقد روي عن عثمان

رضي الله عنه

رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من توضأ فغسل
يديه ثم مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وبيده الي للرفقين
ومسح راسه ثم غسل رجله ثم لم يتكلم حتي يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا
شريك له وان محمدا عبده ورسوله غفر له ما بين الوضوءين رواه ابو يعلى والطبراني
ثم هذا اذا مرتدع حاجة الي ذلك فان دعت فائت اليه حاجة يخاف قوتها بتركه
لم يكن في الكلام ترك الادب وقيد بكلام الدين لان بعض ما ليس من كلام الدنيا
لا يكره بل هو معدود من الاداب كما اشار اليه بقوله **م** وان يغسل يديه يتشهد عند
غسل كل عضو **س** يعني يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
ان محمدا عبده ورسوله ورد به الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
عزي الي المحيط في شرح لطامع الصغير لغاضي خان ومنها اي من سنن الوضوء
التسمية عند غسل كل عضو وان يتشهد عند غسل كل عضو فيقول اشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله لما روي ابوامامه
الباهي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عند غسل كل عضو
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله فتحت له ثمانية
ابواب الجنة وفي رواية من قال ذلك بعد الفراغ من الوضوء فتحت له ابواب
الجنة انما وكونه ادبا اقعد باصول المذهب من كونه سنة ثم الله تعالى اعلم
بالرواية الاولى المفيدة لذلك والذي في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم
انه قال ما منكم احد يتوضأ يبلغ او يسبغ الوضوء ثم يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله الا فتحت له ثمانية ابواب الجنة يدخل من ايها
شاوحي رواية اني داود ثم يقول حين يفرغ من وضوئه اشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله وفي رواية لمسلم والنسائي
من توضأ فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله وفي لفظ لابي داود والنسائي فاحسن الوضوء ثم رفع نظره الي السماء
فقال لحديث فلهذه الروايات تفيد ان الندوب ذكرها بين الشهادتين بعد الفراغ
من الوضوء على اثره **نعم** في سلاح المؤمن عن ابي موسى رضي الله عنه قال انيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ فسمعتة يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي
في داري وبارك لي في رزقي قال قلت يا نبي الله لقد سمعتك تدعو بكذا وكذا
قال وهل تراهن تركن من شئ رواه انس بسند رجاله رجال الصحيح الا بحد
بن عباد بن علقمة وقد وثقه ابو داود ويحيى بن معين وذكره ابن حبان في الثقات
انما في هذا تفيد انه دعا بهذا في حال الوضوء ولكن في زاد المعاد وقال النسائي
باب ما يقول بعد فراغه من وضوئه فاذا كر بعض ما تقدم ثم ذكرنا سناد صحيح
من حديث ابي موسى الاشعري قال انيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ
فسمعتة يقول ويدعو اللهم اغفر ذنبي لحديث قال هذا السياق في افادة كونه

قال هذه الكلمات في اثنا عشر الوضوء ليس باولي من كونه قاهاني اثنا عشر مع احتمال كونه قلما
بعد الفراغ احتمالاً هو من جوفاً ثم زاد المعاد أيضاً. وقال ابن النسي باب ما يقول
بين ظمرائي وضوئه فذكره انتهى ولم يذكر سياقه وهذا يوافق ما ذكرناه والله اعلم
وكذا السار المصنف ثانياً في ذكر بعض ما اشتغل على ذكر الله تعالى ما ذكره أولاً
في خلال الوضوء من الادب لقوله **م** ويدعو باجاني الاثنا عشر وفي ذلك الفاظ
منها ما عن النبي صلى الله عليه وآله قال دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين
يديه انا من ما فقال يا انس ادن مني اعلمك مقادير الوضوء فدنوت من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فلما ان غسل يديه قال بسم الله ولحمد لله ولا حول ولا قوة
الا بالله فلما ان تمضمض واستنشق قال اللهم لغني حجتي ولا تخرمني براحة طينة
فلما ان غسل وجهه قال اللهم بيض وجهي يوم تبيض الوضوء فلما ان
غسل ذراعيه قال اللهم اعطني كتابي بيمينتي فلما ان مسح يده على راسه
قال اللهم غشني برحمتك وجنبتنا عذابك فلما ان غسل قدميه قال اللهم
ثبت قدمي يوم تزول فيه الاقدام قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي
بعثني بالحق نبياً ما من عبد قاه الله وضوئه لم يقطر منه خلال اصابعه
قطرة الا خلق الله تعالى منها ملكا يسبح الله تعالى بسبعين لساناً يكون ثواب
ذلك التسبيح له الى يوم القيامة رواه ابو حاتم وابن حبان في تاريخه
في ترجمة عباد بن صهيب وهو ممن اختلف القول فيه من قائل كالبخاري
والنسائي متروك وعلي هذا والله اعلم قهي الذهبي على هذا الحديث بانه
باطل لكن قال ابوداود وصمدوق قد روي وقال احمد ما كان بصاحب
كذاب وكان عنده من الحديث امر عظيم وذكر ابن ابي داود عن يحيى بن
عبد الرحمن سمعت يحيى بن معين يقول عباد بن بن صهيب انك من ابي
عاصم النبيل وقال ابن عدي لعباد بن صهيب تصانيف كثيرة ومع ضعفه
يكتب حديثه انتهى وقد روي من طريق غير هذا ايضا وهو من فضائل
الاعمال فلعل القول بالعدل به ارجح والله اعلم وفي مقدمة الفتية الى اللبث
ومقدمة الغز نوي ثم يتمضمض ويقول اللهم اعطني علي تالوة ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك ثم يستنشق ويقول اللهم ارحمني من رايحه
لطينة وارزقني من نعيمها ولفظ الغز نوية وروحي ثم يغسل وجهه
ويقول اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود
وجهي يوم تسود وجوه اعدائك وفي مقدمة ابي الليث وفي رواية
اخرى اللهم بيض وجهي وطهر قلبي وفي المحرر للرافعي اللهم بيض وجهي
يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ثم يغسل يده ويقول اللهم اعطني كتابي
بيمينتي وحاسبني حساباً يسيراً ثم يغسل يده اليسرى ويقول اللهم
لا تعطيني كتابي بشيئالي ولا من وراء ظمري ثم مسح راسه ويقول اللهم

غشني

غشني برحمتك وانزل علي من بركاتك وفي المحرر للرافعي اللهم حرم شعري وشري
علي النار ثم مسح اذنيه ويقول اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه
ثم رقبته ويقول اللهم اعتق رقبتني من النار واحفظني من السلاسل والاغلال وفي
الغز نوية اللهم اعتق رقبتني من السلاسل والاغلال والاغلال ثم يغسل عليه
ونورا اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام زاد ابو الليث وفي
رواية اخرى يوم تزل فيه الاقدام ثم يغسل رجليه اليسرى ويقول اللهم اجعل لي
سعيّاً مستكوراً وذنباً مغفوراً وعملاً مقبولاً وتجارةً لن يتورب عنها يا غفر
يا غفور واقصر الرافعي على انه يقول عند غسل الرجلين ما ذكرناه اولاً وضبطه
بعضهم قدحى بتشديد الباء على التثنية وهو حسن ومما يحسن التثنية عليه
للبتدي ان همزة اعطيت همزة قطع ولا وصل وهل جميع المؤمنين من الامم ياخذون
بيمينه الناجون من النار خاصة قولاً للعالم قلت. والظاهر الثاني لقوله تعالى
فاما من اوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً او يقلب الى اهل سروراً
وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حوسب يوم القيامة عذب فقلت اليس قد
قهر قال الله تعالى فسوف يحاسب حساباً يسيراً قال ليس ذلك للحساب
انما ذلك العرض من نوقش للحساب يوم القيامة عذب واخرج الحاكم عن
عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في بعض صلواته اللهم
حاسبني حساباً يسيراً فلما انصرف قلت يا رسول الله ما الحساب اليسير قال ينظر
في كتابه ويتجاوز عنه انه من نوقش الحساب يومئذ يا عائشة هلك
وكما يصيب المؤمن يكفر الله عنه حتي الشوكه تشوكة ثم قال لهما صحاح علي
شرط مسلم بخانا الله من عذابه وادخلنا بسلام دار ثوابه في زمرة اوليائه
وفي مختارات النوارز ويسمي عند كل عضو ويدعو الدعاء المأثور فيه او يذكر
كلمة الشهادة او يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يتمضمض بيده اليمنى
ويستنشق بيده اليسرى **ش** موافق للفتاوى الظهيرية ومنية المفتي وبه قالت
السافعية مخالف في كثير من كتب المذهب من تعرضهم من كونها باليمنى علي وجه
يفيد انه المذهب ومنهم من يحكي كون الاستنشاق باليسار عن بعضهم
ثم يعقبه بالرد كصاحب البدايع حيث قال مسيراً الى السنن الوضوء ومنها المضضة
والاستنشاق باليسار لان الغم مطهرة والانبث مقذرة واليمنى للاطهار واليسرى
للاقدار ولنا ما روي عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما انه استنثر بيمينه
فقال له معاوية جهلت السنة فقال له الحسن رضي الله تعالى عنه ففعل
كيف اجهل السنة خربت بيتنا اعلمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اليمنى للوجه
واليسار للمقعدا انتهى قلت والظاهر ان الاوجه كون الاستنشاق باليمنى
هو الاولي وان الاستنثار باليسرى هو الاولي لما روي احمد وابوداود عن عائشة

قالت كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه وكانت
اليسرى لخلأيه وما كان من اذني ولا يشك ما رواه الحسن ان صح او حسن
علي ان في شرح الامام لابن دقيق العيد وقد ورد في الاستئناس في الوضوء استعمال
اليسا ذكره النسائي وترجم عليه **م** وان يستاك بالمسواك ان كان والا فلا
صبيغ **ش** يعني في حالة المضمضة فالادب راجع الي وقت فعله لا الي نفس فعله
فلا يناقض عدل فيما تقدم من السنن ثم كون الادب في فعله ان يكون في حالة كمال
المضمضة على قول بعض المشايخ وقد استوفينا الكلام في السواك وما يتعلق به
من هذا وغيره فراجع ان اردت مزيد الزكوار والاصبع يكسر الهزة وفتح الباب
افصح لغاتها ذكره ابن السيد وهي عن جعفر بن محمد بن عمار في فقهه
من غير قيد مع الاصبوع قد كمالا **ش** ثلث باصبع مع شكله **ش**
وان يبالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون صائما وقد مر انه من السنة
فيها **و** نص في الجامع الصغير لقاضي خان والبدائع والفتاوي الظهيرية فيها
علي ان المبالغة فيها من سنن الوضوء والامر في ذلك قريب والمنع فيه قوله
صلى الله عليه وسلم للقيط بن صيرة اذا اغتسل فاباغ في المضمضة والاستنشاق
ما لم تكن صائما اخرج هذه الرواية لفاظ ابو بشر الدواني في جمعه حديث
الثوري قال ابن القطان اسنادها صحيح قال في البدائع ولان المبالغة فيها من
باب التكميل في التطهير فكانت مسنونة الا في الوضوء الصوم لما فيها من تعريض
الصوم للفساد انتهى يعني والصائم ما مور به حفظ صيامه عن الفسار بحسب
الامكان ولا فرق في الصوم بان يكون فرضا او غيره بعد ان يكون غير ممنوع منه
شرعا فبما يظهر والله تعالى اعلم **م** والمبالغة في المضمضة قال بعضهم هي المنعقة
ش وهي تزيد الماء في الخلق وهذا البعض هو حواهر رادة مشي قاضي خان
في شرح الجامع الصغير والظاهر انه المراد ايضا بما في الخلاصة والمبالغة فيها
ان يصل الماء الى راس حلقه **م** وقال الصدر الشهيد رحمه يكثر الماشي يبال
الغم **ش** وفي شرح الزاهدي وقيل تحريك الماء يصل الى جوانب الغم انتهى وغره
بعض شارحي الهداية الى شمس الائمة لطلواني وعند العبد الضعيف غفر الله
تعالى له ان تكلام من الاقوال الاول اولى من هذا نظر الى اشارة الحديث والاول
ابليغ **م** وفي الاستئناس حذب الماشي يصعد الى مخزبة **ش** اي والمبالغة
في الاستنشاق هذا وفيه نظر فانه يصدق على الاستنشاق من غير مبالغة
لان المخزبة تعقب الانف والاولي قول قاضي خان في شرح الجامع الصغير
ان ياخذ الماء بمخزبه حتي يصعد الى ما يشاء من الانف وهذا مراد
صاحب الخلاصة بقوله ان يجاوز المارد والمخزبة بفتح الميم وكسر طاء المعجمة
وكسرها جميعا لغتان مفتوحتان والاولي منهما افصح **م** وان يدخل اصبعه في
صماخ اذنيه **ش** يكسر الصاد المهملة وقد تبدل سينا مهملة وباء المعجمة

خرقها

41 خرقتها وعد هذا من الاداب موافق للمحيط ويشهد له ما في اسنن ابن ماجه عن
الربيع بنت معوذ بن عفرا ان النبي صلى الله عليه وسلم توفاد دخل اصبعيه في جري
اذنيه وقد ذكروا انه يروي عن ابي يوسف ومن ذكره قاضي خان ولفظه ولم ينقل
عن اصحابنا ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك
انتهى ثم اي اصبع هي في المحيط ويدخل خنصره في صماخ اذنيه ويحركها وهو يروي
عن ابي يوسف يحكي عن ابي هريرة ونعالة الزاهدي عن طلواني وخواهر رادة
وقال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو هريرة انتهى والله اعلم بذلك
م وان يحلل اصابعه بختصره اليسرى وهي بكسر طاء المعجمة والصاد المهملة وفي
الفتاوي اللغة الفصيحة فتح الصاد وعليه مشي في القاموس وهي الاصبع الصغرى
والقول بانها الوسطى غريب ثم مقتضى كلام طلواني ان يكون خنصره زايدة لانه
ذكرها في مادة خنصر فوزنها ففعل لكن صاحب الحكم ذكرها في الرباعي فيكون وزنها
علي هذا فعلا لان قد اسلفنا الكلام علي هذا مستوفي في الكلام علي تحليل الاصابع
فراجع **ث** **م** وان يحرك خاتمه ان كان واسعاً وان ضيقاً ففي طاهر الرواية عن
اصحابنا رحمه الله لا بد من تحريكه او نزعه هكذا ذكره في المحيط **ش** ووافقه في
البدائع علي لفظ ان كان ضيقاً لا بد من تحريكه لكن من غير تقييد بظاهر
الرواية عن اصحابنا وعلمه بقوله ليصل الماء الى ما تحته ويوافقه في المعنى
ما في الخلاصة نقلاً عن مجموع النوازل تحريك الخاتم سنة ان كان واسعاً وفرض
ان كان ضيقاً بحيث لم يصل الماء تحته انتهى واطلاق المحيط علي ما ذكره علي هذا
وقد صرح بهذا القيد صاحب الهداية في مختارات النوازل واقامها في المحيط
رضي الدين السرخسي ولو كان في اصبعه خاتم ضيق ولم ينزعه جاز محمول
علي انه بحيث يصل الماء الى ما تحته ويؤيده ارد اخيه بقوله والاحتياط ان
يحرك الخاتم ليصل الماء تحته بيقين انتهى وفي الذخيرة وعبون المسائل اذا كان
في اصبعه خاتم ضيق فالاحتياط فيه اذا لم ينزعه في الوضوء والغسل ان يحركه
ليصل الماء الى ما تحته ذكر بلفظ الاحتياط وانه واجب ذكره في كثير المواضع انتهى
وهذا في الفتاوي طائفة وان كان ضيقاً ولم يحركه روي الحسن عن ابي
حنيفة وابوسليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز فعل التقييد بظاهر
الرواية احتراز عن هذا لكن ينبغي هل كون الخاتم المذكور مع ضيقه مع انه
بحيث يصل الماء تحته جميعاً بين المرويين وجرياً علي مقتضى الدليل فان ليس الخاتم
الضيق الذي بحيث لا يدخل الماء تحته ليس يعارض بسقط وجوب الغسل عما تحته
شرعاً فتنبه له ثم قد مر انه اسمعناك من الخلاصة ان تحريك الواسع سنة وكذا عد
قاضي خان في شرح الجامع الصغير تحريك الخاتم مطلقاً من السنن والظاهر انه
محمول علي ما يدخل الماء تحته لما ذكرنا ثم وجه كونه ادباً او سنة القياس علي تحليل
الاصابع بعد العلم بوضوئها الي ما بين يديها وقد عرفت ثمة ان الوجه كون التحليل

مستحبا فكذا التحريك هنا ثم بعد احاطة العلم بهذا فمافي المحيط وان لم يضيقا
فلا تحرك ومافي الفثاوي الثانية واليداي وان كان واسعاً فلا حاجة الي التحريك
نفي لوجوب التحريك وقد افصح به في الذخيرة بهذا النص وان لم يكن ضيقاً
لم يجب تحريكه انتهى وهو لا يتا في كون التحريك في هذه الحالة ادراكاً لا يخفى
فتم في شرح لطامع الصغير لقاضي خان ومن محله انه ليس بشي انهي اي واجباً
ومستون اذا كان المباحث يصل الي ما تحتته ان ثبت هذا عنه والله سبحانه اعلم
والخاتم بفتح التاء وكسر هاء كما تقدم في خاتم النبيين وفيه لغات اخرى حيث امر
وخاتم ذكرها الجوهرية وغيره وخاتم كتاب ذكره ابن هشام البستي وغيره
وختم حكاة ابن السيد وغيره ثم قال النعالي وغيره ولا يقال خاتم الاما كان له
قص ولا فهو فتحة وعلى هذا جرى اصحابنا فيما اذا اقر بخاتم واستثنى
عنه النص حيث قالوا لا يقبل **م** وان لا يسرف في **الماش** وان لا يستعمل منه
فوق الحاجة الشرعية **م** وان كان علي شوط نهر جاز **ش** اي جابنه لما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم اوفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت علي صفة
نهر جاز صفة النهر بفتح الضاد وبكسر هاء وتشديد الناء حافته والنهر في
الاصلي بفتح الهاء وهو الاضغ وسكونها المجري الواسع فوق الجداول ودون
البحر وهذا هو الذي اشار اليه المص اخرج به الامام احمد وابو يعلى في مستدركهما
والبيهقي في شعب اليمان وابن ماجة في سننه من غير ذكر صفة وعدم ثبوتها
لا يقدح في المطلوب وسياقه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضا فقال ما هذا السرف قال افي الوضوء
قال نعم وان كنت علي صفة نهر جاز هذا اللفظ ابن ماجة وفي الباب ما في
سنن ابي داود وصحاح ابن ماجة عن عبد الله بن معقل انه سمع ابنه يقول
اللهم القصر الابيض عن يمين الجنة اذا دخلتها فقال اي بني سلا الله الجنة
وتعبدوه من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون
في هذه الامة قوم يعتدون في الدعاء والطهور **م** وان لا يقتصر في المارش **ش**
قال في البدائع والادب فيما بين الاسراف والتقتير اذ الحق بين الغلو والتقصير
قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الامور اوساطها انتهى وذكر خمس الاثمة
الحلواني انها سنة وعليه مشي قاضي خان وهو اوجه كما هو غير خاف فعلي
الاول يكون الاسراف غير مكروه وعلى الثاني يكون مكروهاً كراهة تنزيه
وقد صرح النووي في شرح المذهب بانه الاظهر وحكي حرمه الاسراف عن
بعض اهل مذهبه وبعض المتأخرين منهم والزيادة في الغسل علي الثلاثة
مكروه علي الصحيح وقيل مرام وقيل خلاف الاول وحمل الخلاف ما اذا توضا من نهر
او ما يملوك له فان توضا من ما موقوف علي من يتطهر او يتوضا حرمت الزيادة
والسرف بالاخلاق لان الزيادة غير ما ذوق فيها وما المدارس من هذا القبيل

لانه انما يؤتى

لانه انما يؤتى ويساق لموتوضا الوضوء الشرعي ولم يقصد اباحتها الغير ذلك التهت 42
والله اعلم **م** ثم اعلم انه نقل غير واحد اجماع المسلمين علي ان الما الذي يجري
في الوضوء والغسل غير مقدر بمقدار بعينه بل يكفي فيه القليل والكثير اذ اوجد شرط
الغسل وهو جريان الماء علي الاعضاء وما في ظاهر الرواية من ان ادني ما يكفي في الغسل
صاع وفي الوضوء مد للحديث المتفق عليه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا
بالماء ويغتسل بالصاع الي خمسة امداد ليس لازم لا يجوز التقصان منه ولا الزيادة
عليه بل هو بيان ادني قدر الما المستوفى استعماله في الوضوء والغسل السابقين
والظاهر ان الحديث المذكور اخبر عن القدر الذي كان يكفيه صلى الله عليه وسلم
في كل منهما وبقية الما في العادة مع ما فيه من الاشارة الي فضل الاقتصاد وترك
السرف لانه حد لا تحصل الكفاية الشرعية فيها الا به كما ذهب اليه بعض الناس
كما ذكر القاضي عبد الوهاب من المالكية وحكاة بعضهم عن الشيخ ابي اسحق منهم ايضاً
وقدح بعض المتأخرين به في حكاية اجماع الماضية وكيف لا وقد روي ابو هارون
النسائي وابو داود باسناد حسن عن ام عمارة الانصارية ان النبي صلى الله
عليه وسلم توضا فاتي باناء وفيه ماء وقد رتلني المد وروي الطبراني في معجمه
الكبير عن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضا بنصف مد وهذا
والله اعلم باختلاف الاوقات والاحوال وهو دليل علي عدم التجديد **م**
لا يقتصر في التقصان ولا يسرف في الزيادة والنظر المستقيم المراعي للاحوال والافات
يفيد التمييز بينهما هذا وما في الصحيحين عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسن
بن علي بن ابي طالب انه كان هو وابيه عند جابر بن عبد الله وعنده جماعة
فسالوه عن الغسل فقال يكفيك صاع فقال رجل ما يكفيني فقال جابر كان
يكفي من هو اوفي منك شعراً وخير امنك بريد النبي صلى الله عليه وسلم يشعر
ايضاً بان هذا التقدير ليس بلازم في كل احد ومن ثمة قال الشيخ عن الذين
عبد السلام هذا في حق من جسده يشبه جسده صلى الله عليه وسلم انتهى يعني
في الجوارح ان كان جابرو رده علي القابل للظهور ان جسده القابل كان نحو جسده
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع فهم جابر عند السك في كون ذلك كافياً له
اما بسوسة او غير هاء فاني بردي عفيف ليكون اقلع لذلك السبب من النفس وانج
في الناسي به صلى الله عليه وسلم في ذلك وهذا التوجيه الذي وقفنا له اولي
من قول غير واحد من المشايخ ان ما في ظاهر الرواية بيان لمقدار الكفاية ثم يرد
فونه يقولهم حتى ان من اسبغ الوضوء والغسل بدون ذلك اجزاه وان لم يكن
زاد عليه وكذا الكلام فيما روي الحسن عن ابي حنيفة في الوضوء ان كان الرجل
متخففاً ولا يستنجي كفاه رطل لغسل الوجه واليدين ومسح الراس والحفانين
وان كان يستنجي كفاه رطلان رطل للاستنجاء ورطل للباقي وان لم يكن متخففاً
كفاه ثلاثة رطل رطل للاستنجاء ورطل للتدبير ورطل للباقي ثم في الخلاصة والافضل

ان لا يقتصر على الصاع في الغسل بل يمتد بازيد منه وبعيدان لا يؤدى
الى الوسواس فان ادى لا يستعمل الا قدر الحاجة انما فان قلت بسكال
عليه ما عنه صلى الله عليه وسلم سياتي قوم يستقلون هذا من رغب عن سنتي
وتسلك بها بعثت معي في حفيرة القدس فالجواب ان هذا الحديث قضى عليه
بالغربة والله تعالى اعلم بنسوته نعم لا يعرف اطلاق الافضلية المذكورة
من نظر كما لا يخفى التامل والله تعالى اعلم تنبيه والمد ربع الصاع والصاع
ثمانية ارطال بالبعدي عند اهل العراق وبه اخذ ابو حنيفة فالمد حينئذ
ارطالان وخمسة ارطال وثلاث ارطال به عند اهل الحجاز وبه اخذ الصحابة
والائمة الثلاثة فالمد حينئذ ارطال وثلاث ارطال واربعة ارطال واربعة
وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وثلاثون درهما
احمد وابوداود عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا باناء يسع رطلين
وما اخرج الدارقطني عن انس من حراقتين وعن عائشة من طريق وضعها
بعض من فيها جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من
الجنابة صاع ثمانية ارطال وفي الوضوء رطلان وهذا اللفظ ما عن عائشة
والله سبحانه وتعالى اعلم م وان كانا نائبا ش عدة لوضوء اخر فان في
ذلك اعتنا به وتيسير العقل ولو قيل الظاهر ان هذا اذا كان الوضوء ثمة من
الاناء لا لا يغترف باليد من مخرج وحوض ونحوهما مما الوضوء ليس من الوضوء
من الاناء كان ظاهر الوجه حسنا هذا ويكره للرجل ان يستخلص لنفسه ان يتوضا
منه غيره ذكره في التفرقة السراجية وطحا الاصله ثم في الخلاصة عن حوايد
الاستغنى التوضي من لطوض افضل من التوضي من الشهران اهل الاعتزال لا يرون
التوضي من لطياض جاز ان يفتحن فتوضا رغبناهم وكذا انفرد في الاخير معنى هذا
عنه قال شيخنا المحقق رحمه الله عليه وهذا انما يفيد الافضلية بهذا
العارض في مكان لا يتحقق النهى افضل وهذا التعليل يفيد قصر الحكم المذكور على
من وضوء من نفس النهار والوضوء ونحوها مظنة الاسراف فيه لا مطلقا ولا باس
به وقدر روي ابو القاسم عبيد بن سلام في كتاب الطهور له من حديث ابي الحارث
الدردي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من ينهر فنزل فاخذ منه
ثم تنحي فتوضا ففضل من ذلك الما فضلة قرره الى النهى وقال يبلغه الله انسانا
او دابة واشباه هذه ينفعهم الله به لكن الظاهر ان هذه واقعة حال يتطرق
اليها من الاحتمال انه لعله لم يتمكن من التوضي في نفس الامر من النهى كما كان
يجب او انه قصد الارشاد الى تعليم الاقتصاد في توضي ولو من النهى بطريق الفعل
كما نبه عليه ايضا قولا قويا قد مناه من الحديث والله اعلم م وان يقول عند
تمامه او في خلاله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني
من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ش

43 وكالا لامين حسن غير ان الذي وصل اليه نظري العبد الضعيف غفر الله له وارادا
في السنة هو الترغيب في ذكر الله اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
بعد الفراغ من الوضوء متصلا بما تقدم من ذكر الشهادتين لا اله الا الله وحده لا شريك
له واشهد ان محمدا عبده ورسوله كما هو في رواية الترمذي ولا يخفى ما في هذا الدعاء
الشريف من الفضائل فقد اخبر تعالى خبرا مؤكدا في كتابه المبين بانه يجب التوابين
ويجب المتطهرين وقون الصالحين بالنبيين والصديقين والشهداء في الانعام
عليهم بما لا يعلم كنهه سواه ولا بأس بذكر دار النعيم ونفي الخوف والخزي على اوليائه
المكرمين واهل الاستقامة من الواحدين ولا بأس بذكر نبينا من النوادر المتعلقة
بهذه الدار والارباب اعلم ان التوبة قد تنسب الى الله تعالى وقد تنسب الى
العبد وقد ثبت ايضا اطلاق التواب على الله تعالى وعلى العبد وفسرت توبة الله
على العبد تارة بتوفيقه اياه لها وتارة بقبوله اياها منه توصفه تعالى بالتواب الى
المعني الاول لانه يكثر اعانة عباده على التوبة وتيسير اسباب التوفيق لها وعلى
المعني الثاني لانه يكثر قبولها منهم لتكررها منهم مع كثرة التائبين وكل من المعينين
المذكورين صحاح فان توبة العبد مخوفة بتوبة من الله تعالى سابقة وهي المفسرة
بالمعني الثاني فانه عز وجل تادى على عبده اولا اذا توبت فتاب العبد تاب الله عليه
قبولا وانابة قال اصدف القايلين لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والايضا را الذين
اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فرتق منهم ثم تاب عليهم
انه بهم رؤوف رحيم وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الارض
بما رحيت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم
ليتوبوا ان الله هو التواب الرحيم فاخبر سبحانه ان توبته عليهم سبقت توبتهم
وانها هي التي جعلتهم تائبين فدل على انهم ما تابوا حتى تاب عليهم ولحكم يثنى بانقاذ
عليه ونظير هذا هدايته لعبده قيل الاهتداه في هتديك بهدايته فتوجب له تلك
الهداية هداية اخرى يثيبه الله بها على هدايته فان من تواب الهدي الهدي
بعده كما ان من عقوبة الضلالة بعد هداية قال الله تعالى والذين اهتدوا
زادهم هدي فهداهم اولا فاهتدوا فزادهم هدي ثانيا وقال فلما زاغوا
زاغ الله قلوبهم فهذه الازاغة الثانية عقوبة لم علي نزعهم وهذا من سراسمه
الاول والاخر فهو المعد وهو المهد ومنه السبب ومنه السبب وهو الذي يعيد
من نفسه بنفسه ويحير من نفسه بنفسه كما قال اعطلق به اعوذ بك منك
وفسرت توبة العبد الى الله بالندم على ما مضى من الخالفة وكان والاقلاع عن
التلبس بذلك في الان والعزم على ان لا يعود الى ذلك في مستأنف الزمان فان
كان في ذلك حق الانسان او كانت الخالفة يترك عبادة او يخلل رقع فيها شرعا
للعبد تداركها بالقضاء الكرم المنان فلا بد من امر راجع وهو الخروج عن عبادة
ذلك بوجه مشروع من وجوه الامكان واجناس من ما يثاب منها ولا يستحق

العبد اسم الثابت حتى يخلص منها التي عشر جفنا مذكورا في كتاب الله تعالى
هي اجناس الحماة الكفر والشرك والنفاق والغشوق والعصيان والامتناع والعدا
والخساسة والمنكر والبغى والقول على الله بالا علم واتباع سبيل غير سبيله عافانا الله
منها وجعلنا ممن خلصه فخلص وتابا اليه سبحانه منها فخلص ولا اهل لطلوص
من يد خصوص في الرجوع الى الله تعالى من احوال الى احوال هي احوال من الاولى واحص
وح حاصل معنى التوبة في حق العموم ان الرجوع مما يكرهه الله ظاهرا وباطنا وبزبد
في حق اهل الخصوص بالترقي من محبوب لله تعالى الى ما هو اصيل من كمال الى ما هو اكمل
ومن ثمة احير الله تعالى بحبته للتوابع وقال سيد السائقين واللاحقين يا ايها الناس
توبوا الى الله فوالله اني لا اتوب الى الله في اليوم اكثر من سبعين مرة وكان اصحابه
مرضى الله تعالى عنهم اجمعين يحدون له في المجلس الواحد قبل ان يقوم رب اغفر لي
وتب علي انك انت التواب الرحيم مائة مرة واذا عرف هذا فلا جرم ان من تكرمه
هذا المعنى ولا زال ديدنه هو باطلاق التواب عليه اولى فزيد المحبة اخبري هذا وليا
كانت هاتان الحليتان اعني قوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين متقد
من الامة الشريفة وقع فسيما على الوجه المذكور فيها وقد تكلموا في متعلما فيها فقل
اي يوجب التوابين عن اتیانهم النسائي حالة الخيف وفي الديرو يجب التزهن عنهما
الذين لم يأتوا قط وهذا موافق للسياق وقيل يجب التوابين من كل الجنائيات
والمتطهرين من كل النجاسات وقال ابو القاسم الحكيم يجب التوابين من الذنوب ويجب
المتطهرين من العيوب فالذنوب ظاهرة كالسرقة والزنا وشرب الخمر والعيوب
باطنة كالفال والحقد والحسد وسوء الظن وقدم التوابين على المتطهرين تشكيئا
للعصاة حتى لا يقنطوا كما قيل في تقديم الظالم على المتقصد والسابق في قوله
تعالى فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات وقيل لان
التوابين اكثر من المتطهرين الذين يبنون على الظهارة فلا يتلوون بذب ولا
كرب يدايه كما في قوله تعالى فبكم كافر ومنكم مؤمن وفي قوله فمنهم ظالم لنفسه الآية
والله اعلم والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وطلوع غم بلقي الاشيا
لتوقع مكروه وطرز غم بخفه لغوات منافع وحصول ضار فاحوف على المتوقع
وطرزن على التواقع ولا شك ان من عوفي من الامر من جعلنا الله من الناجين
من كل صير الفارزين كمال خير يحيى دواله صلى الله عليه وسلم وان يقول بعد فراغه
سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك واشهد
ان محمدا عبدك ورسولك ناظر الى السماء وشهدا حسن ايضا وصل اليه فطر
العبد القاهر غفر الله تعالى له واراد اني السنة من هذا ما عن ابي سعيد الخدري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توبوا فقل سبحانك اللهم وبحمدك
اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك كتب في رقة وجعل في طابع فلم
يكسر الى يوم القيامة رواه الطبراني في الاوسط ورواه رواة الصحيح وقال

في اوله

في اوله

44 في اوله من توبوا ففرغ من وضوئه ثم قال فساق طلديت قال في اخر طبع عليها بطابع
ثم رفعت تحت العرش فلم تكسر الى يوم القيامة وقفه علي ابي سعيد والطابع
بالفتح الخاتم والكسر لغة فيه ومعنى لا يكسر انه لا يتطرق اليها ابطال ففهم
ورد الترغيب في ذكر الشهادتين ناظرا الى السماع الفراع من الوضوء غير مرتب
علي تقديم هذا الذكر كما تقدم وسياتي الكلام على سبحانك اللهم ومحمدك في شرح
صفة الصلاة ان شاء الله تعالى ومعنى اشهد ان لا اله الا الله انت ومعنى استغفر
في الاصل اخبر عن طلب المغفرة ولكنه غير مراد في الاستعمال بل المراد اما انشا الدعاء
اللهم اغفر لي وعلي هذا فالاستغفار غير التوبة ووقع والله اعلم عطف التوبة في الكتاب
والسنة وقد نظر بعض العلماء الى ذلك فقال لا بد مع التوبة من الاستغفار والمشهور ان
ذلك ليس بشرط او انشا التوبة حتى كانه قال ندمت على ما صدر مني يا ايها الله
واقطعت عن الخالفة وعن مت علي عدم العود والظاهر ان منه قوله تعالى اخبر اعني
نوح عليه الصلاة والسلام فقلت استغفر واربع ان كان غفارا ثم كما قال بعض
العلماء وقد غلب عند كثير من الناس ان استغفر الله معناه التوبة ولا يمنع نقله
وصفه لها في راديه ح التوبة انما هي وابا ما كان فلعل النكته في ذكره في صورة
لحذر الاشعار بمزيد الرغبة في حصوله لا خراجة في صورة المحقق الذي له خارج
ثم الاسلام كما يتوقف على التصديق لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة
وقد تقدم ان الرسول اخف من النبي كما هو قول الجمهور وانما وقع من التصديق لله
وعلا عن وعلا بالافراد بالالوهية يتوقف على التصديق له صلى الله عليه وسلم
بالعبودية لانه كما قال ابو علي الدقاق لا شيء اشرف من العبودية ومن ثمة ساء الله
تعالى عبدا في مواطن كريمة من القرآن ثم المذكور في مقدمة ابي الليث اذ افرغ
من الوضوء ينظر الى السماء ويقول سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك
لا شريك لك استغفر لك واتوب اليك ثم ينظر الى الارض ويقول واشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ووافقه الغزنوي
في مقدمته على هذا التفصيل الآية قال وينظر الى السماء وينشئ سبابته ويركب
وحده لا شريك لك وزاد بعد ورسولك من فعل هذا غفر له كل صغيرة وكبيرة انما
والله سبحانه اعلم بذلك ثم هذا التفصيل خلاف ظاهر ما قدمناه من سنن
ابي داود وغيره من قوله ثم رفع راسه الى السماء فقال طلديت وهو بالاعتبار
اولي من هذا ولعل السري كونه ناظرا الى السما حال ذكره لهذا الذكر الشريف وما
تقدم من الشهادتين ما افاده بعض العلماء وهو شغل نظم باعظم المحلوقات
المرمية لنا في الدنيا وهو السموات العلي والاعراض بقليه وقالبه عن كون الدنيا
فيكون ذلك الذكر بحضور قلبه ومواطاة له لسانه لما يشاهده ويستفرضه من
قدرة خالق البريات وبدع السموات وانظر الى ابتداء ذكر السموات يدور غيرها
من المحلوقات في قوله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار

لايات لاوي الاباب والله سبحانه وتعالى اعلم **م** وان يقرأ سورة انا انزلناه مرتين
او ثلاثا **ش** وفي غير ما نسخة لم يذكر وامرتهن وكانه منقطع من قلم الناسخ ثم في
مقدمة ابي الليث ثم يقرأ انا انزلناه في ليلة القدر الى اخره علي اثر الوضوء لان النبي
صلي الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وروي عن النبي صلي الله عليه وسلم انه قال
من قرأ انا انزلناه في ليلة القدر علي اثر الوضوء مرة واحدة اعطاه الله تعالى ثواب
خمس مئة سنة صيام فها رها ويقام ليها من قراها مرتين اعطاه الله ما اعطا
لطليل والكليم والرفيع والطبيب ومن قراها ثلاث مرات يغفر الله له ثمانية اجواب
الجنة فيدخلها من اي باب شاء بالاحساب ولا عذاب وروي ابو هريرة عن
صلي الله عليه وسلم انه قال من قرأ انا انزلناه في ليلة القدر علي اثر الوضوء مرة واحدة
كتبه الله من الصديقين ومن قرأ مرتين كتبه الله من الشهداء والصالحين **م** ومن
قرأ ثلاث مرات يحشره الله تعالى يوم القيامة في محشر الانبياء عليهم الصلاة والسلام
انفي وذكر الغزالي في مقدمته لطيرنا ايضا نحو ما ذكر ابو الليث وقد سئل
شيخنا حافظ عصره قاضي القضاة شهاب الدين السمرقاني عن المسئلة في
مرحمة الله على هذه الجملة فاجاب بما نصه الاحاديث التي ذكرها الشيخ
ابو الليث نفع الله ببركته ضعيفه والعلماء ينسأهلون في ذكر الحديث
الضعيف والعمال به في فضائل الاعمال ولم يثبت منها شيء عن النبي صلي الله
عليه وسلم لامن قوله ولا من فعله انتهى **قال** العبد الضعيف غفر الله
تعالى له مع انه لا يخفي ما في قوله ومن قرأ مرتين اعطاه الله ما اعطا لطليل
والكليم والرفيع والطبيب يعني ابراهيم وموسى وعيسى وصلي الله
عليهم وسلم اجمعين وقد تحال بعض الفضلاء من السارحين لمقدمة الفقيه
ابي الليث توجه له ذارجهين احببت الاسعا ويذكره ويذكر ما ظهر لي فيه
قال رحمه الله اعلم ان ظاهر هذا الحديث يقتضي المساواة بين النبي صلي الله
عليه وسلم وبين غير النبي يقرأ انا انزلناه في مرتين علي اثر الوضوء ونظرا الي العموم
المستفاد من كلمة من وما هو ممتنع لها قلنا فلا بد من تاويله وهو بوجهين احدهما
ان معناه ان من قراها مرتين اعطاه الله من الثواب مثل ما اعطي الانبياء عليهم
الصلاة والسلام بسبب قراتهم اياها فيكون الثواب في مقدار انا انزلناه لا في
مطلق ما اعطاه الله من المنازل حتي يلزم المساواة ويجوز ان يتساوي المؤمنون
مع الانبياء في امر خاص وخصي هؤلاء الانبياء بالذكر والله اعلم لامنه من افاضل
الانبياء فاذا حصل للمساواة بينه وبينهم فلا بد بحصول المساواة بينه وبين غيرهم
بالطريق الاول والوجه الثاني في محمول علي حيث المؤمنين وترغيبهم في الطاعة
الا انه من باب التثنية والتحقيق هذا ما وقع في خاطري بالاهام الرباني في
هذا المقام ولم اجد عليه شيء من كلام العلماء لاحيائه الا ان النبي عليه ان يقال
ان التاويل انما تركب بعد ثبوت المول والنبوت لهذا الحديث منثف كما ذكرنا

45 سلمنا ان التاويل قد يركب علي تقدير النبوت وان لم يتحقق النبوت لكن لا بد
من صحة التاويل في نفسه والوجه الاول من التاويل ليس كذلك فانه لم يوجه في الواقع
قراءة الكليم ولطليل مجله السورة اصلا لا علي اثر الوضوء لا علي غير اثره فان هذه
السورة انما نزلت علي لطيب الاعظم ولطليل الاكرم سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم
بعد عدة سنين سبقت من انتقال هذين النبيين الكرمين عليهما وعلي نبينا افضل
الصلاة والسلام الي الدار الاخرة وبطرق الوجه الثاني انه لم يعمد في مثل هذه الفضيلة
من الفضائل الثابت منه وبينها سرقة الترغيب بمثل هذا الترغيب مراد انه غير ما هو
الظاهر مما جعله ثوابا علي فعل ذلك الامر الذي رغب فيه **وقد اخرج** الامام احمد
في مسنده وابن حبان في صحيحه وابو يعلى عن علي ابي حميد وغيره ان النبي صلي الله
عليه وسلم قال اذ اسمعتم لطديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له اشعاركم وابشاركم
وتبرون انه منكم قريب فانا اولاكم به واذا اسمعتم لطديث عني تنكرو قلوبكم وتنفر منه
اشعاركم وابشاركم وتبرون انه منكم بعيد فانا بعدكم منه والله سبحانه اعلم **وان**
يشرب فضل وضوءه قارئاً يقول اللهم اسفني بسفائيك وداوني بدوائيك واعصمني
واعصمني من الوهل والامراض والادجاع وتكره الشرب قائماً الا هذا وشرب ماء زمزم
ش اعلم ان في الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم لا يشرب احد
وسلم انه ينبغي ان يشرب الرجل قائماً قال قتادة قلت لانس قال لا كل ذلك اشرب
واخبرتك فكل من هذين طه يمين يغيد النبي مطلقاً عن الشرب قائماً لكن يعارضه
ما اخرج البخاري ومسلم والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سقت النبي
صلي الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم واخرج البخاري عن النزال بن سيرة
ان علياً رضي الله عنه صلي القم ثم قعد في مواج الناس في رحبه الكوفة حتي حضرة
صلاة العصر ثم اتي بما فشرب وغسل وجهه ويديه وذكر راسه ورجليه ثم قام فشرب
فضله وهو قائم ثم قال ان ناساً يكرهون الشرب قائماً وان النبي صلي الله عليه وسلم
صنع مثلاً ما صنعت وفي لفظ قال ابي علي باب الرحبة فشرب قائماً فقال ان ناساً
يكروه احدهم ان يشرب وهو قائم واخي رايت رسول الله صلي الله عليه وسلم فعل كما
رايتهم في فعلت **واخرج** ابن ماجة والترمذي عن عبد الرحمن بن ابي حمزة عن
جدة له وقال لها كبشة الانصارية ان رسول الله صلي الله عليه وسلم دخل عليها
وعندها قربة معلقة فشرب منها وهو قائم فقطعت فم القربة تبتغي بركة
موضع فبر رسول الله صلي الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن صحيح غريب وعن ام سليم
قالت دخل رسول الله صلي الله عليه وسلم وفي البيت قربة معلقة فشرب منها وهو قائم
فقطعت فاها وانه لعندي اخرجه احمد وغيره وعن عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده قال رايت رسول الله صلي الله عليه وسلم يشرب قائماً وقاعاً اخرجه
الترمذي وقال حسن غريب وعن ابن عمر قال كنا ناكل في عهد رسول الله صلي الله
عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام اخرجه الطحاوي واحمد وابن ماجة

والترمذي وصححه فلا جرم ان اختلف العلماء في وجه المخلص من هذا التعارض
فمن قائل بان النبي ناسخ للفعل ومن قائل بان النبي ليس للقوم بل للتنزيه وشربه
بيان لجواز ولا يكون مكرها في حقه لان البيان واجب عليه والنبي صلى الله عليه
عليه علي جواز النبي مرة ومراحت وبواظلب علي الافضل وذكر النووي انه الصواب
قلت وهو حسن ولو لم يحكم عليه حديث علي فان ظاهر هذا القول وجود الكراهة في
التنزيهية الشرعية للشرب قايما وبعبارة ان يخفي ذلك علي رضي الله عنه
او يعلم ذلك شرعا مستحرا علي سبيل العموم ثم يفعله ويبقى ذلك عنه راداعلي
القائلين به وينقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم سند الفعل وانكاره عليهم
ويؤيده ايضا حديث ابن عمر المذكور كالمثله حكم الرفع والتقدير من رسول الله صلى الله عليه
اد المراد كونه ههنا عن ذلك ولو بطريق التنزيه الشرعي مع ان هذا مما تميم به البلوي
واحتاج اليه لطامس والعام والذي جنى اليه الطحاوي اياه لا باس به واسند عن
بشير بن غالب قال دخلت علي حبان بن دارة فقام الي بخيتية له فمسح ضرعها حتى
اذا رارت دعا باناء فحلب ثم شرب وهو قائم قال يا بشير انما فعلت ذلك لتعلم
انا لشرب ونحو قيام وعن عبدالله بن عامر بن الزبير قال رايت ابي شرب وهو قائم
وعن عبد البارقي قال ناولت ابن عمر اداة فشرب منها قايما من فيها وعن الشعبي
قال انما يكره الشرب قايما لانه يؤذي فاحذر الشعبي في هذا المعنى الذي من اجله
كان النبي وانه لما يخاف منه من الضرر وحدوث الاء لا غير ذلك فازاد رسول الله
صلى الله عليه وسلم بذلك النبي الاشتفاق علي امته وامره اياهم بما فيه صلاحهم
في دينهم ودنياهم قال فاذا ذهب الخوف ارفع النهي فهذا عندنا معني هذه
الانار انتهى والفرق بين الكراهة علي القول الذي صوبه النووي وبينها علي هذا
القول انها علي ما صوبه النووي شرعية يثاب علي تركها وعلي هذا القول او شذوذه
لا يثاب علي تركها ثم نفي الكلام الكلام بالاستقاف قال النووي بناء علي ما صوبه من
القول المذكور وهو محمول علي البند والاستحباب قال ويستحب لمن شربه قايما
يا سبيا او متعمدا وذكر الناسي في الحديث ليس لبيان ان العامد بخالفه بالتنبيه
علي غيره بطريق الاولى لانه اذا امر الناسي وهو غير مخاطب بالعامد المخاطب
التكليف اولي انتمى وتعقب بانه لم يبرر وعنه صلى الله عليه وسلم ولا عن علي ولا غيره
من الصحابة الشاربين قياما رضي الله عنهم الاستسقاء ولو كان مستحبا لنقل عنهم
وبواحيانا فانه ليس من شأنهم الاعراض عن فعل ما ندب اليه صلى الله عليه وسلم
بالكلية قلت وما ذكرناه عن الطحاوي يمكن ان يقال هو محمول في حق من يخاف
ان يضره ذلك فنقل ناسيا اسند را كما لدفع الفعل الضرر بحسب الامكان
ثم يثبت هذا الحكم في العامد بطريق الدلالة ولعله انما ذكر الحديث الناسي لان
الظاهر من شأن من كان يضره ذلك ان لا يتعمده ولا يؤد هذا علي التعقب المذكور
فان الظاهر انه صلى الله عليه وسلم ومن نقل عنه الشرب قايما من الصحابة رضي الله

46 عنهم اجمعين كانوا امنين من حقوق الضرر منهم من ذلك اما النذرته منهم او لاعتبار
بعضهم به والعوايد الطبايع نوان وهي بمنزلة الخارج عن القياس عند الفقهاء والله
اعلم اذا فتور هذا فلما قيل ان يقول ما ذكره المصنف لا يتشبه علي قول من هذه الاقوال
اما علي قول من قال النبي ناسخ للفعل فظاهر فانه عند يحرم او يكره الشرب قايما مطلقا
واما علي بقية الاقوال فلان شربه قايما فضلا وضوياه ومن زعم من جملة ما عرف به
من جواز الفعل اما علي كونه خلاف الاول مطلقا كما هو مقتضى القول الذي صوبه
للنوي وحينئذ فظاهر انه لا يندب لان الندبية امر لا يدعي بيان لجواز او لا
مع كونه خلاف الاول في حق من لا يتضرر به كما هو مقتضى كلام الطحاوي وينبغي
ان يحال عليه القول الثاني ايضا وح كرهه من جهة الطب لمن يخاف ولا يكره مطلقا
لما لا يخاف الضرر به ثم لا يثبت الندب له في حق من لا يتضرر به مطلقا بحج هذا
ايضا لان الندبية امر لا يدعي الاجابة كما ذكرنا انفا اللهم الا ان يقال يفيد
ما اخرجه الترمذي عن ابي حبة قال رايت عليا رضي الله تعالى عنه توصف ففضل
كفيه حتي انفاهما ثم مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وذا راحيه ثلاثا
ومسح راسه مرة ثم غسل قدميه ثم قام فاخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال
احببت ان اريكم كيف طهروا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احد لنا قتيبة وهذا قال
حديثنا ابو الاخص عن ابي اسحاق عن عبد خيرة ذكر عن علي مثل حديث ابي حبة الا ان
عبد خيرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من طهوره اخذ من فضل طهوره
فشربه ثم اخذ ان الحديث المذكور عن علي من طرق منها الطريقان المذكوران
حديث حسن صحيح انتهى وفيه حديث ان فيه شفا من سبعين دا ادانه اللهم
لكن قال الحافظ انه رواه ومن هنا والله اعلم خيرة شمس الائمة الخلوافي بين الشرب
قايما وبين الشرب قاعدا وعليه مبني في الخلاصة مفيد ان يكونه مستقبل القبلة
فمن نقل فيها من فوا هو زيادة انه يشرب قايما كما في الكتاب وعليه مبني
قاضي خان وصاحب المبداء وغيرهما وليس بعيد ولا باس ان يكون مقبلا يمين
لا يخاف الضرر من ذلك كما حرراه انما في بعض نسخ المتن متوجها الي القبلة
بعد قوله وهو كذلك في شرح لطامع الصغير لقاضي خان وشرح الزاهدي وظاهر
المبداء يفيد ان يفعل ذلك غير مستقبل القبلة فان لفظها في سياق ذكر الاداء وان
يشرب فضل وضوياه قايما ما لم يكن صائما ثم يستقبل القبلة وتقول شهد ان لا اله
الا الله وشهد ان محمدا رسول الله انتهى والظاهر ان الاستقبال احسن ثم الدعا الذي
ذكره المصنف عند شربه فضلا الوضوء لما وقف عليه ما ثور وهو حسن والظاهر ان
الوجه هنا بالتحريك وهو المصنف والفرع في نهاية ابن الاثير الوجه بالتحريك
الفرع وقد وهل يو هل وفي القاموس وهل كفتح ضعف وفرع فهو وهل كفتح
ومنوهل فرع روي ابن ملحة والدارقطني وحكم عن ابن عباس انه كان يقول اذا شرب
متار مزم اللهم اني اسالك علما نافعا ورزقا واسعا وسفاه من كل داء والله اعلم وان

يصلي سبحة اي نافلة الا في وقت مكروه **ففي** الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
قال لبالأرئيد شئ بارحى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت ذق فعلتك بين يدي
في الجنة قال ما علمت من عمل رجب من اني لم اقطر طهورا في ساعة ليل او نهار الا صليت
بذلك الطهور ما كتب لي ان اصلي الدق بضم الدال المهملة صوت النعال حال المشي وعن عقبة
ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء
ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الجنة رواه مسلم وابوداود
وغیرهما الى غير ذلك واما استثناء الوقت المكروه فليثبت **المنهي** عن الصلاة
فيه وسيا في الكلام في بيانه مستوفي ان شاء الله تعالى **ثم** ان قيل ما الحكمة في
تخصيص النافلة باسم السبحة بضم السين المهملة وسكون الباء مع ان الغزقة
تسار كها في جود المعنى المناسب الاشتقاق هذا الاسم لها وهو التسبيح
قيل لان التسبيح في الغزاة بضم نوا فلنقبل للصلاة النافلة سبحة لانها نافلة
كالتسبيح فلعل المنع انما قوله سبحة يقوله اي نافلة مع ظهور كونها المراد بها
هنا زيادة في الايضاح مع تخصيص علي دفع ان يتوهم كون المراد بها غيرها
ما تطلق عليه كالحز المضموم في سلك اضبط عدد التسبيح ونحوه وان كان ذلك
التوهم في غاية البعد هنا والله اعلم **م** وان يتوضأ علي الوضوء **ففي** عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من توضأ علي طهر كتب الله
له عشر حسنات رواه ابوداود وابن ماجه والترمذي وسكت عنه ابوداود
وضعف اسناده الترمذي وهو لا يضر في باب فضائل الاعمال واما ما يروي عن
النبي صلى الله عليه وسلم **انه** قال الوضوء نور علي نور فقال لفظا تركي الدين
عبد العظيم المندري رحمه الله لا يحضرني له اصل من حديث النبي صلى الله عليه
وله من كلام بعض السلف انني وقال الشيخ زكي الدين العراقي شيخنا
رحمه الله لم اجد له اصلا انني والله اعلم **تكميل** ومن ادا اب الوضوء ايضا ان لا
يتوضأ في المواضع الخمسة فان للوضوء حرمة ومنها جلوسه علي وجهه لا يناله فيه
رساش من الماء الواقع علي الارض ومنها غسل عرق الا ان كان ذا عروقة
ووضعه علي يساره ووضع يده علي عروته في حالة الغسل لا علي راسه فان
كان انا يفرق منه وضعه عنه يمينه قبل ومنها ان يكون الا نام من صفر ونحوه ونزل الفرائد
في الاحياء على كراهة ورواه عن ابن عمر وابي هريرة وشعبة وروى ابن ابي شعبة عن معاوية
نهيتان **اي** يتوضأ في الجاس والاضطرار عدم الكراهة وفي مستند احمد بسند صحيح
انه كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ في مخضب من صفر ويغتسل في الصحن وغيرها من
عبد ابن زائد انه صلى الله عليه وسلم توضأ من ماء في تور من صفر وفي سنن ابي داود
عن عايضة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في تور من شبة
ولا يضر في ثبوت المطلوب ما في اسناده هذا من المضعف فانه علاوة وفي كتاب
الطهور لا يبي عبید القاسم بن سلام كانت لطفاء تتوضأ في الطست وتغسل

مرات عثمان

مرات عثمان يصب عليه من ابريق يعني نحاسا قال ابو عبید وعلي هذا امر
الناس في الرخصة والتوسعة في الوضوء في البية النحاس واشباهه من الجواهر
الاما يروي عن ابن عمر في الكراهة **وقال** المندري رخص كثير من اهل العلم في
ذلك وبه قال النووي وابن المبارك والشافعي وابوداود ما علمت اني رايت احدا كره
الوضوء في انية الصفر والنحاس والرصاص وشبهه والاشياء علي الاباحة وليس يحرم
ما هو مباح موقوف ابن عمر قال اني بطال وقد وجدت عن ابن عمر انه توضأ فيه وهذه
الرواية اشبه بالصواب انتهى قال القيد الضعيف غفر الله تعالى له علي انه يمكن ان يكون
محملا ما يروي عنه من الكراهة اثناء من صفر ونحوه استعمال مظنة السرف او لطيلة
لنفاسة فيه وح فلا شك في ان تركه اولى عند عدم الحاجة اليه وبه يحصل الجمع
بين كراهته ووضوئه فيه والله تعالى اعلم **ثم** التور بالتاء فوق معرب قاله ابو عبید
وقال ابن سيرة عنني وهو اما يشبه الاجانة تكون من مجارة ومن نحاس والصفر
بضم الصاد علي الاظهر الاصح النحاس زعم ابن رستوية انه سمي صفر الصفرته وهو
الشبه ايضا بفتح الشين والباء وبكسر السين واسكان الباء سمي به لانه يشبه الذهب
ومنها ان لا يتوضأ بالي الشمس **وقد** روي الدارقطني باسناد صحيح عن
عن ابن لفظا بصرني الله عنه انه قال لا تغتسلوا بالي الشمس فانه يورث
البرص ومنها استصحاب النية في جميع افعاله ومنها تجاوز حدود الوجه واليدين
والرجلين ليستنقي غسلهما ويطيل المقرة والتجمل في الصحيحين عن النبي
هريفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان امي يدعون يوم
القيامة غرامجلين من اثار الوضوء فمن استطاع منكم ان يطيل عرقه فليطيل
وفي رواية فمن استطاع منكم فليطيل عرقه وتجمل لفظ مسلم والغرق في الوجه
والتجمل في اليدين والرجلين علي ما هو الصحيح وهل للتدبير المستحب من
ذلك حد ذكره ان شاء الله تعالى في شرح قوله وان لا يتعد في الزيادة والنقصان
في المرات والمواضع ومنها غير ذلك مما يقف عليه من يتبعه **والله** المسئول في
التوفيق لذلك كله محمد والله متخ الله من التعظيم اقصى كماله **واما** المناهي
فهو ان لا يستقبل القبلة وقت الاستنجا **والصواب** حذف لان المنهي
هو الاستقبال لا عدمه فيتنبه له من الكلام بعد هذا في كون استقبال القبلة
وقت الاستنجا منه مباحته مطلقا والذكر في روضة الناطقي ان هذا
يعني حال من هو قصد هذا الفعل علي خمسة اوجه احدها ان يقعد
مستقبل القبلة بخايط او يور مع ذكره لذلك في هذا لا يحل سوا كان في الصحاي
او في البيوت قلت وهو رواية عن احمد وقال مالك والشافعي واحمد في الرواية
المشهوره عنه لا يجوز في الصحاري ويجوز في البنيان واليه جامع الطحاوي
في شرح الاثار وجه قولهم ما اخرج ابوداود وغيره عن مروان الاصغر قال رايت
ابن عمر اناخ راحلته مستقبلا القبلة وجلس يقول اليها فقلت ابا عبد الرحمن

ليس قدمني عن هذا فقال علي انما عني عن ذلك في القضا فاذا كان بينك وبين
 القبلة فليست يشارك فلا باس ثم الذي ذكره غير واحد من متأجري الشافعية
 عن اصحابه انه كان بين يديه ساتر منفع قدر ثلثي ذراع فصاعدا وقرب
 منه على الالة اذرع فنادوا فيها جاز الاستقبال والاستدبار في الصلوات والبيان
 ولا فرق في الجواز بين ان يكون الساتر هذه او اداة او جدارا او كتيبا من الارض
 حصول الساتر ايضا بارها الذي فان فقد احد هذين الشرطين فحرام الا اذا كان
 في بيت بني لذلك ووجه قول اصحابنا عموم ما في الصحيحين وغيرها عن
 صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الغايط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بول
 ولا غايط ولكن شرفوا او غنوا كما قدمناه ولا يخفى ان المذكور عن ابن عمر لا يوافق
 هذا **تنبيه** ثم كما يكره هذا على الكلف يكره له ان يسلك الصغير ليسبول نحو القبلة
 قال الناطقي الثاني حالة الازالة والتطير لا باس بذلك **قلت** وفي النهاية
 واختلف في الاستقبال للتطير والازالة وفي الاجناس لا يكره الاستقبال حالة
 الاستنجاء والظهور كذا ذكره الامام الترمذي الثاني والظاهر ان الاختلاف المذكور
 على القولين احدهما هذا وظاهر اقتضاي صاحب النهاية على هذا القدر عدم الكراهة
 وبه قالت الشافعية ووجهه والله اعلم ان النهي انما وقع عن استقبال القبلة
 ببول او غايط كما ذكرنا فيبقى استقبالها للتطير على الاباحة على ما هو والاصل
 ناضيا انها لا يكره وعليه يتخرج كلام المصنف وهو ظاهر ما في الجامع الصغير
 عن يعقوب عن ابي حنيفة انه كان يكره ان القبلة بالفرج في الحلال ولعل وجهه
 وهو ظاهر ما في رواية البخاري عن ابي ايوب الانصاري عنه صلى الله عليه وسلم
 اذا اتى احدكم الغايط فلا يستقبل القبلة ولا يؤذيها ظهره وشرقوا وغربوا اللهم
 الا ان الغايط يقال المراد بما في الجامع الصغير ويكره استقبال القبلة بالفرج
 في الحلال حالة البول والغايط ولم يذكر هذا في الرواية العلم به فان لم لا انسا
 يتكشف فيه العورة لاجل الفرض غالبا لكن على هذا ان يقال الاصل في العاطل
 ان يجري على عموم ولا يخص الا بما يقوم الدليل على تخصيصه منه وهذا القدر
 وحده لا ينهض بهذا المدعي وخصوصا على وفق رواية صحيحة في ذلك
 وفيه المعنى المعقول من منع استقبالها بالبول والغايط وهو المحافظة على
 التعظيم والاحترام لهذه الجهة وان كان ترك الاحترام والتعظيم في استقبالها
 باجدها اسد ومن هذا قالوا يكره مد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره عمن
 وفي شرح الجامع الصغير لشيخ الاسلام وكذلك في حالة موقعة الاهل لكن
 في شرح مسلم للنووي يجوز للجامع مستقبل القبلة في الصلوات والبيئات هذا
 ومذهب ابي حنيفة واحمد وداود واختلف فيه اصحاب مالك فجوزه ابن
 القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب للجواز فان التحريم انما يثبت بالشرع ولم
 يرد فيه نهى انما **قلت** اطلاق الرواية المذكورة للبخاري مقيد بما جاني

في رواية

في رواية اخرى له ولغيره ايضا من التقييد ببول او غايط **قلت** ليس هذا
 من هذا القبيل بل من باب افراد من العام يحكم العام وهو لا يفيد تخصيص العام
 على ما هو الاصح سلمنا انه من باب المطلق والمقيد لكن الذي عليه عامة اصحابنا
 في مثله عدم تقييد المطلق والمقيد وانما هذا من مذهب الشافعية ح بعض
 اصحابنا **ف** يفتي هذا كله على اصحاب هذا القول ما في سنن ابن ماجه بسند
 صحيح عن عراك عن عائشة قال ذكر عنه النبي صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون ان
 ان يستقبلوا بوجههم القبلة اراهم قد فعلوا استقبلوا بمقعدتي القبلة فانه
 ان لم يدل على جواز استقبالها مطلقا ببول او غايط او بد ونها فلا اقل من ان يدل
 على جواز استقبالها بد ونها قال الناطقي اذا ذكر جواز استقبال القبلة بغايط او بول
 ثم انحرط لا امر عليه **قلت** بل اخرج الطبري في تهذيب الاثار عن عبد الله
 بن الحسن عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس
 ببول قبالة القبلة فتذكر فتخوف عنها اخلا لاله لم يقم من مجلسه حتى يغفر الله
 له ثم المفهوم المخالف لما ذكره الناطقي انه لو لم ينحرط بعد التذكير لم يكن في النهاية
 ولو غفل عن ذلك وجلس يقضي حاجته ثم وجد نفسه كذلك فلا باس ان امكنه
 الانحراف ينحرط فانه عد ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل لم يكن به باس انما
 قال الناطقي الرابع ان يقعد مستدبرا لها عامدا او ناسيا لا يكره ذكره ابن شجاع
 عن ابي حنيفة في سننه وابن سبابة عن محمد في نوادره **قلت** يعني في الصلوات
 او البيئات وهي رواية اخرى عن ابي حنيفة انه يكره وجها الاول ما عن ابن
 عمر قال رقيت يوما على بيت حقه فرايت الله النبي صلى الله عليه وسلم
 يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبرا للكعبة اخرجته البخاري ومسلم وان
 المستدبر فرجة عري موازتها وما يخط منه يخط الى الارض بخلاف المستقبل
 فان فرجة موازها يخط منه يخط الى الارض بخلاف المستقبل
 الصحيحين ولا يعارضه حديث ابن عمر لاحتمال الخصوصية فيه ظاهر
 فان جلوسه صلى الله عليه وسلم فيما يظهر من القصة كان من غير قصد لبيات
 الحكم للامة وفطر ابن عمر له كذلك انما كان اتفاه قيا ولو كان ذلك حكما عاما
 لبيته صلى الله عليه وسلم بالقول وغيره من الاحكام فلما لم يقع ذلك دل على
 الخصوصية ويمكن ان يقال مثله من حديث جابر قال نهانا رسول الله صلى الله عليه
 ان نستقبل القبلة او نستدبرها ببول ثم رايته قيل ان يقضي بعام يستقبلها
 رواه ابو داود والترمذي وحسنه مع الغرابة ونقل عن البخاري نصيحة كما نقله
 البيهقي في خالقياته عنه وصححه ايضا ابن حبان وشيخه ابن خزيمة وصححه
 الحاكم على شرط مسلم وبهذا ايضا ما ذكره من وجه التفرقة بين الاستقبال
 والاستدبار ولا جرم ان قال في الاسلام والاحوط نزلها وعلى ذلك عمل المسلمين
 مراحيصهم وكراسيهم هذا وفي النهاية عن صمد الاسلام اما الاستدبار

للقبلة مح

فلا يباس به وبعضهم قالوا اذا كان ذيله سبالا على الارض فلا يباس بالاستدبار
واما اذا كان رافعا ذيله فهو لا ينبغي ان يكون مكروها لان عورته تكون الى
القبلة وامامي النبي صلى الله عليه وسلم عن استدبارها مطلقا عند الخل
كانه قال ذلك في حق اهل المدينة لانهم اذا استدبروا صاروا متوجهين الى بيت
المقدس فيكره الاستدبار فحظوا او اراد به ان يكون رافعا ذيله انتهى قلت
والناظر الاول يقيد كراهة استقبال القبلة في كل مكان يكون باستدبارها
مستقبلا لبيت المقدس وعدم الكراهة في استدبارها فيما لا يكون به
مستقبلا لبيت المقدس ما في مسند احمد وسنن ابى داود وابن ماجة عن معقل
ابن ابى معقل الاسدي وقد صحب النبي صلى الله عليه وسلم قال لقي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلتين بغايط او بول لكن نزع ابن حزم انه لا
يصح انتهى قلت ويعارضه ويقدم عليه ما في رواية لابن عمر في الصحاحين
مستقبل بيت المقدس لو لم يصطرق هذه الرواية ما قدمناه من ظهور احتمال
اختصاص من ذلك به بنا على ترجيح رواية كراهة استدبار القبلة
مطلقا وما على ترجيح رواية كراهة استدبارها فيما تكون هذه الرواية
مقدمة على الحديث المذكور لعدم مكافاته لها في البيوت مع القول بان هذا
الصنيع لم يكون مخصوصا به صلى الله عليه وسلم واما التاويل الثاني
فيقال عليه ان مثل هذا يتألف في غير رافع لذيله فلا يكره بل كلامهم
اطلاقا واحتجاجا يفيد الكراهة في الوجهين فان ارعاه هذا القايل بآله
كما نقلناه عن بعض المتأخرين من الشافعية نقلا عن اصحابهم قال لام ح
في صحته في نفسه والله سبحانه اعلم قال الناطفي الحامسي ان لا يكون
مستقبل القبلة ولا يستدبره فلا يباس وهذا هو المباح قلت لاشك في ذلك
غير ان تخصيص هذا يكونه مباحا موافقا لانه خاص من بين سائر الاقسام التي
ذكرها وليس كذلك بل يشترك في الاياحة الاقسام الثلاثة التي قبله
ايضا على ما ذكره لها من الحكم فتنبه لذلك فصل في بيان هذا ما روي
الطبراني برواية الصحاح عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من لم يستقبل القبلة ولا يستدبرها في الخابط كتب له حسنة ومحى
عنه سيئة والله اعلم م ولا يكشف عورته عند احد الاستنجاش صوابه
حذف لا كما بينهما ك عليه فيما قبله ثم يد على هذا عموم ما في صحاح
مسلم وسنن ابى داود عن المسور قال اقبلت بحجر احمله ثقيل وعلى اذ ضعيف
قال فاخل اذاري ومع الحجر فلم استطع ان اضعه حتى بلغت به الى موضعه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع الى ثوبك فخذ ولا تمشي عراة
ومنها ما رواه احمد وابو داود وابن ماجة والترمذي وحسنه عن بهز بن
الحكيم عن ابيه عن جده قلت يا رسول الله عوراتنا ما ياتي منها او ما اندراك
اخفط عورتك

49 اخفط عورتك الامن زوجتك او ما ملكك عيبك قلت فاذا كان القوم بعضهم
في بعض فقال ان استطعت ان لا يراها احد فلا يرميها قلت فاذا كان احدا خاليا
قال فالله تبارك وتعالى ان ينبغي منه وقد حكى غير واحد الاجماع على وجوب
ستر العورة بحضرة الناس واستثنوا من حرمة كشفها والنظر اليها بالنسبة الى الاجنب
من المراء في مواضع بالنسبة الى خصوص من الناس تعرف من مظاهرها والذي يناسب
ذكره هنا ان لقائل ان يقول عموم النهي بالنسبة الى كل احد في هذه الصورة التي في الكتاب
ليس على صرافته اذ قصد بالنيهي التحريم فان الظاهر ان كشفها لغيره من احد
الزوجين بحضرة الاخر من كل من المولي وامته التي يحل له ككشافها بحضرة الاخر
لا يحرم بسبب انه ح عورة لروية احد عاها فانه يباح لكل منهما مطلقا النظر الى سائر
بدن الاخر عند انكاحها هو ظاهر حديث بهذا المذكور وغيره اللهم الا حلة الدبر لان
ذلك ليس محل الاستمتاع شرعا وانما يكره كشفها لهذا الغرض من احد عاها بحضرة
الاخر اذ المرئى عن ضرورة تنزهها لانه ح خلاف الادب وان كشفها
لهذا الغرض بحضرة من لا يميز له بدرك به العورة من غيرها لا يحرم بل ولا يكره
ايضا وانما يكره تخريا في هذين الفصلين اذ لم يكن لغرض صحيح كما ذكره حالة
الحلوة كذلك على الاصح ثم بعد احاطة العلم بهذا فاعلم ان ارادة الاستنجاش
هنا هو عذر مباح لكشف العورة بحضرة غيره الذي لا يباح له كشف العورة
بحضرة بدون هذا العذر فوفقت من المص اشارة اجمالية الى ذلك
في ثنا قوله م والاستنجاش بالما افضل ان امكنه من غير كشف وان لم يمكنه يكتفي
بالاستنجاش بالاجار ولا يكشف عورته ان لم تكن النجاسة اكبر من قدره الدرهم
ش ونحن ان سأل الله تعالى بتوفيقه ثاني على شرح هذه الجملة مفصلا
بما يودي اليه النظر في ذلك فنقول حاصل هذا انه اذا اراد الاستنجاش وكان
في الخلوة او في حكمها استنجاشا بما ينقاد مما يجوز به الاستنجاش من حجر وما في
معناه ومن الماء واحدة افضل من الحجر وحده كما ذهب اليه الاثمة الاربعة
رحمهم الله تعالى لان الماء من مزيل بالكلية والحجر ونحوه مزيل معتل وقد اسلفنا
جملة من الاحاديث تفيد مواظبة صلى الله عليه وسلم على الماء ولا كذلك الحجر
واخرج ابن ماجة بسنده حسن حديثي طلحة بن نافع اخبرني ابو ايوب
الانصاري وجابر بن عبد الله وابو بن مالك لما نزلت فيه رجال يحبون
ان يتطهروا والله يحب المتطهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار
ان الله قد اثنى عليكم في الطهور فما طهروكم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل
من الجنابة ونستنجي بالما قال فلهذا فعلكموه بين الحجر والماء افضل كما ذهب
اليه الاثمة الاربعة ايضا فيقدم الحجر ولا ثم يستعمل الماء تحت النجاسة وتقل
مباشرتها باليد ويكون ابلغ في النظافة وعن ابن عباس رضي الله عنه قال
لنزلت هذه الآية في اهلنا فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين

فسالم النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا انت تبع المجارة المارواه البرازوقالوا لا نعم
احد رواه عن الزهري الامجد بن عبد العزيز ولا نعلم احدا رواه عنه الا ابنته
انتهى ومحمد هذا وان ضعفوه فالحديث في فضائل الاعمال وان كان بحضرة ناس
لا يباح له كشف العورة بحضورهم فان كان يمكنه الاستنجاء بكل من الماء والخرصا
وافراد مع ستر عورته عنهم تخبر كما ذكرنا وان كان لا يمكنه بالماء الا مع كشف
عورته استنجأ بالخرصا دون الماء فان كشفها واستنجأ بالماء قالوا يفسق وقيد
المصنف الاكتفاء بالخرصا في هذه الصورة با اذا لم تكن الخجاسة اكثر من قدر
الدرهم فيفيد مفهوم مخالف لما اذا كانت اكثر من قدر الدرهم لا يجوز
فيها الا ما وقد عرفت في بسط الكلام فيما للاستنجاء من حكم الشرع
ان هذا ذكره في الخلاصة عن محمد وانه ذكر فيها عن ابي حنيفة انه يكفي
وترجيح غير واحد من المشايخ له وهو كما رجحوا واثبتوا ان الاستنجاء في هذه
الحالة يكون واجبا وقد عرفت ايضا انه ان هذه طاهر قول محمد لكن هذا حسن
متجه كما اسرنا اليه هناك ثم في النهاية نقلا عن الجامع الصغير الامام الترمذي
تأشبه قال الامام الباقلي فان كان علي بدن المصلي نجاسة لا يمكن غسلها
بالاظهار عورته يصلي مع النجاسة لان اظهار العورة منهي عنه والغسل
ما موريه والامر والنهي اذا اجتمعا كان النهي اولى انتهى ونقله الزاهدي
عنه بلفظ لو وجب الاستنجاء على رجل ولم يجد مكانا خاليا فانه يتركه وعنده
بالعلة المذكورة فلعلة اما مشي على قول محمد او يكون مؤذرا بان تجاوزت
النجاسة الخج و كان الجواز اكثر من قدر الدرهم ففيه هذا بخلاف ما افاده
المص ولعل المص مشي على ما ذكره الزاهدي عن الوبري عليه الغسل برجال
لا يدعه وان راوه ويختار ما هو اسهل لكن ذكر الفاضل ابن وهبان في شرح
منظومته في الفرق بينهما وجوها اقواها ان النجاسة الحكيمة اقوى من
لحقيقية بدليل عدم جواز الصلاة معها وان كانت دون قدر الدرهم
وعدم ازالتهما بدون المايعة فالاي لم ان يكون للادني من الحكم ما هو للا
قوي فالايتم ما ذكره المصنف تعميم ليس كذلك الذي ذكره الوبري بان
مقتضي ما ذكرتم من تقديم النهي على الامر عند التعارض ان يدع الاعتقال
ويميل الى البقاء على ستر العورة لان التطهر من نجاسة وما في معناه ما موريه
وكشف العورة منهي ولا يندفع اسكاله الا ان يتم اسكاله ان يقال ان هذا
انما هو بعد تساوي الامر والنهي في قوة الثبوت والامر والنهي هنا ليسا
كذلك فان الامر بالتطهر من نجاسة اقوى ثبوتاً من النهي عن كشف العورة
وح يبق على الوبري ما ذكره هو ايضا من ان المرأة اذا كانت بين الرجال
توضأ الغسل بخلاف ما اذا كانت بين النساء وما يتفرع عليه من انه لو كان
الرجل بين النساء فقياسه ان يؤخر الغسل ايضا كما ذكره بن وهبان ولا يتجه له
الكثر من

اكثر من انه يعتق في الجنب ما لا يغتفر فيه مع غيره فلا يتفاج قبحه فانه ثم هذا
مقتضيا للتفرقة بينهما في هذا الحكم فيها ونعت والا فهو مشكك عليه والله سبحانه
اعلم **تنبيه** ثم لم يذكرنا هل يصلي وهو غير متطهر مما ذكره به في هذه الصور ام لا
ولو صلي فهل عليه الاعادة عند القدرة على ازالة المانع ام لا والذي ظهر للعبد
الضعيف غفر الله تعالى له حسب ما تقتضيه القواعد الذهبية وما لها من النوازل
والبرعية ان المبني بمانع من هذه الموانع في هذه الصور اذا عجز عن ستره بستره
عورته عنهم في حالة ازالة ذلك عنه يلتمس من حاضره ان يكفوا بصرهم عنه بيزيل
ما به من ذلك ويحب عليهم اجابته الى هذا فاذا اجابوه با دراني ذلك وان ابوا عليه
فان كان المانع نجاسة حقيقية قل لها بالخرصا ونحوه بحسب الامكان فاذا صادت
الي حد يعفي عنها شرعا فلا اشكال وان لم يصرك ذلك وقلنا بتقديم ستر العورة
على ازالتهما صلي معها وهذا يفيد فيه والاشبه الاعادة تفرجاً على ما هو ظاهر المذهب
في مسألة المهنوع من ازالة الحديث بالماء فيصنع من العباد اذا اتيتم وصلي على
ما نحرهم في التيمم ان شاء الله تعالى وان كان المانع نجاسة حكمية قلنا بتقديم
ستره العورة على التطهر منها فان لم تكن هي المسألة المذكورة بعينها وقد ذكرنا
فيها كما سيأتي في التيمم ان كان في السفر يقيم ولا اعادة عليه وان كان في المصر
تيمم وصلي وعليه الاعادة عند ابي حنيفة ومحمد ولا اعادة عليه عند ابي
يوسف الا ان للعبد الضعيف غفر الله له بحيث في حكم المذكور لها فيما اذا
كان في السفر تفرجاً على ما توارده غير واحد من المشايخ مع ان العذر في
التيمم اذا كان من قبل العباد لا تسقط الاعادة وان اباح التيمم اذ كرهه في التيمم
ان شاء الله تعالى وهو يفيد في مسائلنا هذه ان يكون عليه الاعادة والله
تعالى اعلم بالصواب ثم في بعض نسخ الكتاب بعد ما ذكرناه ما نصه
والاستنجاء على نوعين لغوي وشرعي اما اللغوي فهو طلب البخار وفي
بعض اقوال الناس اراد به قلع النجاسة واما الشرعي فهو ازالة النجاسة
عن عضو مخصوص بالماء او بالتراب او بالخرصا او بالماء والظاهر انها
حاشية لطقنها ببعض النساخ لا اصل وعلي تقدير ان يكون من الاصل
تقدم لنا شرحه على الوجه الاول في الجمل بله ولا يخفى ان الجرح ونحوه لا يزيل النجاسة
بالكلية كما ما ذكرناه نحن من التعريف له شرعاً **اؤحي** وان لا يستنجي
بيد اليمن **ش** وصوابه حذف لا ايضا كما في ما تقدم والدليل على كون الاستنجاء
استنجاء باليمن منها ما في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم اذا ابال احدكم
فلا ياخذن ذكره بيمينه ولا يستنجي بيمينه ولا يتنفس في الاناول **ط**
في هذا النبي احترام اليمن وصيانتها فانه اذا باشر بها النجاسة بما يدرك عند
الطعام والشرب ذلك فينفس طبعه من تناوله ثم الجرح وعلى ان النبي هنا
للكراهة وانه لا فرق ذلك قبلا ودبر بين الرجل والمرأة ثم هذا في غير حالة

الضرورة اما في حالتها فلا يكره لما عرفت من ان الضرورات تبيح المحظورات فضلا
عن غيرها **وعنه** شلت يد اليسرى ولم يجد من يصب عليه الماء عند الاستنجا
لا يستنجي ولو قدر على الماء الجاري استنجى بيمينه ذكره في فتاوي ماوراء النهر
ومشي عليه قاضي خان وغيره ثم لا يخفى ان هذا النهي من مناهي الاستنجا لا الوضوء
لما كان الاستنجا من سنن الوضوء عدة من مهمياتهم ولا بطعام ولا بروت
ولا بعظم ولا بعلف الدواب ولا بحق الغير **ش** اما العظم والروت فلما في صحيح
البخاري عن ابي هريرة قال اتبع النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لحاجته
ولا كان لا يلتفت فدنوت فقال ابني اجبارا استنقض بها او نحوه ولانا تني
بعظم ولا روث وفي رواية له فقلت له ما بال العظم والروت قال هما طعام الجن
وانه لم ين اتاني وقد جن يصبين ونعم الجن فسالوا في الراد فدعوت الله ان لا
يمروا بعظم ولا بروثة الا وحدها عليها طعاما وفي سنن ابن ماجة من حديث
ابي هريرة ايضا ونهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الروث والروثة وفي
صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اتاني داعي الجن فذهبت
معه فقرات عليهم القرآن قال فانطلق بنا فارانا النارهم وانارناهم وسألوه
في الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في ايديكم او في مكان ما كان
لحماء وكل جرة علف لدواكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا بها
فابضا طعام اخوانكم وفي سنن ابي داود وعن عبد الله بن مسعود قال قدم
وقد لطن علي النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه امنك ان يستنجوا
بعظم او بروثة او حمية فان الله جعل لنا فيها رزقا قال فمضى النبي صلى الله
عليه وسلم عن ذلك قال ابو عبيد والحكم الفخر وفيها ايضا بسند جيد عن
رويع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ربيع لعل لحياة تقطوع
بك بعددي فاحذر الناس ان لا من عقد لحية او تقلد ونرا او استنجى برجيع
دابة او بعظم فان محي اصابي الله عليه وسلم منه بري الى غير ذلك من الاحا
ديث واذا ثبت النهي في طعام الجن وعلف دوابهم ففي مطعوم الانس
وعلف دوابهم اولى فيكون وارد معني في لطوب المأكولة وما يتخذ منها
على اختلاف انواعها وفي الفواكه والثمار المأكولة عن اختلاف اصنافها واما
الاستنجا بحق الغير فيجوز ان يعني به ما يغتصبه من الاشياء التي يجري فيها
الغصب من مالك لها من ما او حجر او حبة او غير ذلك فقد اخرج الترمذي
وعنه من الحفاظ واللفظ للترمذي عنه صلى الله عليه وسلم لا ياخذ من
احدكم مناع اخيه جاذ او لا لعبا اذا اخذ احدكم عصا اخيه فليردها عليه
قال الترمذي حسن غريب لا يعرفه الا من حديث ابن ابي ذيب وهو ثقة
فقيه فاضل اخرج له السنن كذا قال شيخنا الحافظ رحمه الله تعالى في
التقريب وفي الاستنجا بمناع غيره فوق الاخذ عند وانا اتلاف له ارتجيس
فيتعلق به

في مطعوم

ورقة

51 فيتعلق به النهي بطريق اولي ويجوز ان يعني ما يتعلق به حق الغير اعم من
ان يكون ذلك لخلق الله سبحانه وتعالى او لغيره من انس وجن فيدخل في ذلك
طعامه المملوك والمباح له وطعام غيره من انس وجن كذلك ولطبلد المحترم المملوك
لله تعالى على الخصوص جدار المسجد والمملوك لادبي معصوم المال فان النهي بالمعني
ما يتعلق باستعمال هذه الاشياء في الاستنجا على اختلاف موارده وما بين واحد وتعد
باغتيارات ففي العظم يني واحد كما قدمناه وفي طعام نفسه نهيان احدها
ما افادته علة هذا النهي المنصوص عليها وهي كونها زاد اخواننا من الجن وايضا
ما افاده ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم وانهم امتي عن قبل وقالوا كثر
السؤال واضاعة المال فان في الاستنجا به اضاعة للمال وفي طعام غيره المملوك
له نهيان هاهنا ونهيا ثاثة وهو ما يفيد النهي عن غصب متاع الغير كما
قدمناه وعلى هذا فقول ولا بحق الغير من باب عطف العام على الخاص والله
سبحانه واعلم **تكميل** ثم في الهداية ولا يستنجى بعظم ولا بروت لان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولو فعل نحويه لحصول المقصود ومعني النهي
في الروث للنجاسة وفي العظم كونه زاد للجن انتهى. ولما اصل ان النص على الا
استنجا بالاجار ونحوها معلول بجللة تقليل النجاسة وهذا حاصل بهذه الاشياء
كما بالاجار فكما كان النهي عن الاستنجا بالعظم والروت لتعلق حق الغير بهما وكونهما
طعاما للجن وهو لا يمنع حصول المقصود وهو التنقية كما لاستنجا بما غيره
اولوه ويزيد الروث بنجاسة في نفسه الا ان هذا غير مانع في حصول المقصود
ايضا لانه لا يخلف النجاسة الكائنة على المحل اذ الكلام ليس الا في الروث الياس
فقلنا بالكرهية الشرعية اعمالا للنهي بقدر الامكان ومن هذا اجيب عما
اخرجه الدارقطني وابن عثري باسناد حسن عن ابي هريرة نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يستنجى بعظم او روث وقال انهما لا يطهران بالقول
بموجبه فانه لا نزاع في انهما لا يطهران وانما يقول انهما لا يطهران بالنجاسة
وطردت لا تعرض للتنقية فان قلت لا يسكل علي تعيين صاحب الهداية كون
المعني في النهي عن الروث هو النجاسة ما تقدم في رواية البخاري فقلت
ما بال الله الروث والعظم قال هما من طعام الجن فان هذا يفيد كون العلة في
النهي عنه كون من طعامهم قلت لا يسكل عليه في قول علمائنا الثلاثة رحمهم
الله فانه قد وقع ايضا كما يفيد تقليل النهي عن الروث بكونه نجسا كما
في حديث ابن مسعود عند البخاري والترمذي وابن ماجة كما تقدم في
بيان ما ذكره المص فيما يكفي به في الاستنجا بالاجار واستطراذ فان قلنا
بان كلاما من كونه من طعامهم وكونه نجسا علة مستقلة للنهي بنا على
ظاهر الوارد فيه من طردتين كما مستبنا عليه في هذا التقرير فظاهر ولا
فحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه هذا محكم في كون العلة في النجاسة

بجلافة كونه طعاما لهم فان فيه احتمال انه طعام لدوابهم وانما اضمنا الى نفس
لطن مجازا لما بينهم وبين دوابهم من الملايسة ويشهد لهذا ما في دلائل النبوة
لا في نعيم ان لطن قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم اعطنا هدية فقال اعطينكم
العظم والروث فاذا وجد لطني عظما كان كانه لم يركل منه لحم فتاكله لطن
وجعل روث الدواب كهية يوم اكلوه كانه لم يركل منه لحم فتاكله لطن
وبوافقه ايضا ما قدمناه عن ابن مسعود من صحيح مسلم والحكم مقدم على الحقل الا ان
على هذا القول ان يكون معنى النهي في الروث كونه علف دوابهم فلا بأس
بذلك ويكون كل من هذا ومن كونه نجاسة علة للنهي عن الاستنجاء عن الحيالها والله
اعلم بهذا وفي بعض نسخ هذا الكتاب بعد حكاية ما ذكرناه مالفظة ولا يخرق
ولا يجرى ولا يخرق انتهى وكما اقتضى على نفي نهي النهي عن الاستنجاء بهذه الاشياء
الا في الخ بناء على ما تقدم من تفسير ابي عبيد الحمزة المذكورة في حديث السابق
بالفم نفي نفي على كراهة الاستنجاء بهذه الاشياء غير واحد من النسخ وعلمه بعض
كون النكاح مست هذه الاشياء وليس بمحتج وقيل لان هذه الاشياء ذات قبه في
الاستنجاء بها نوع من الاسراف فكره وعلى هذا ايضا لانه لو كان ما يستنجى به
من هذه الاشياء لا يفتنه له لتعاضده بخروجه عن حد الانتفاع المعتاد منه بكسر الخاء
لا كره ولا بأس به في غير الفم لما سمعت فيه من النص مطلقا كما بيناه من قريب
مع ما فيه من تشويذ الحلال به ثم هذا كله مذهب اصحابنا زعمهم الله تعالى وقال
الائمة الثلاثة لا يجوز الاستنجاء بالروث والعظم حتي لا يجوز صلاته اذا لم يستنج
بعد ذلك بما يباح به الاستنجاء عند السافعي والحمد وعند المالكية في اعادة
تلك الصلاة في الوقت فolan احدها عادته في الوقت وهو لا يصيب والثاني
الاعادة وهو لابن حبيب وثم فروع اخر لاهل المذهب وغيرهم كذا ذكرها
ها هنا مناسبة لكننا اضربنا عنها مجانبية للتطويل وحسبنا الله ونعم الوكيل
ثم الامر في كون هذه من منهيات الوضوء مع ظهور انها انما هي من منهيات
الاستنجاء على ان الاستنجاء من سنن الوضوء فعدت من منهياته بهذه الوسيلة
كما تقدم غير مرة في مثله ثم المراد بالطعام هنا ما يكون مطعوما في العادة
من اي جنس كان مما يطعمه الانسان والروث كذا ذات حافر والبعير ذات الا
حقاف والاطلاف والخرف بفتح الخاء المعجمة والزاي بعد هاء فاء قال
في القاموس الخرف كل ما جعل من طين حتي يكون فجرا وطيروا جمع الطيرة
من الخرف انتهى والاجري مد الهزة وضم الجيم وتشد يد الزا فارسي معرب ويسمى
الطوب في عرف اهل الديار المصرية حرسها الله تعالى م وان لا يتنخم ولا يمتخط
في الاشي وفي بعض النسخ ولا يمتخط وكلاهما صحيح ففي القاموس كوا يمتخط
استنخره كتمخط انتهى ثم قال النووي قال اهل اللغة الخاط من الانث
والبصاق من الفم والنجاسة وهي النجاسة ايضا من الصدر يقال تنخم وتنخم انتهى
وبوافقه

52 وبوافقه ما في المغرب تنخم وتنخم رمي بالنجاسة والنجاسة وهو ما يخرج
من الخيشوم عند النخ لكن في القاموس النخمة والنجاسة باضم النجاسة ثم قال
وتنخم دفع بشي من صدره او انفه ثم الصواب حذف لامن قوله لا يتنخم ولا يمتخط
كما قلنا فيما مضى هذا ولم اقف على نهي صريح خاص في ذلك السنة ويمكن ان يقال
ان ثبت النهي عن التنفس في الاما وقد ذكرنا في وجه الحكمة فيه صوابا لما
عما غناه يخرج من مزج متغيرة من الفم تصيب اما فتور فيه للطافته او عن
انفصال شي من ريقه فيه بواسطة التنفس فتعاف النفس ذلك اما
وثبت ايضا في جامع الترمذي وغيره من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن التنخم في الشراب فقال رجل القذا
اراهني الانا اهرقتها فقال فاني لا اروي من نفس واحدة قال فابن القرح
من نيك قال الترمذي حديث صحيح وما هذا والله اعلم الا ما ذكرنا
من العلة فلان ثبت النهي بطريق اولي عن طرح الخاط والبصاق والنجاسة
في الماء القليل لولي فان عيافه الطبع لا تتفاد بذلك الماح ظهورا وشرا ما شد
لكن على هذا ان يقلل ان هذا ليس من مناهي الوضوء خاصة بل هو من المناهي مطلقا
نفس في الذخيرة وغيره انما هي الاثم الشهيد في المنتقى عن ابي يوسف
في البزاق والنجاسة والخاط يقع انا الوضوء يجوز التوضي ويكره له ذلك وسعى على
هذا قاضي خان وغيره م وان لا يتعدى في الزيادة والنقصان في المرات والمواضع
ش وهذا العبارة احتمالات احدها ان يكون قوله في المرات والمواضع يتعلق
بكل من قوله في الزيادة والنقصان يعني لا يزيد على ثلاث مرات في غسل
الاعضاء في الغسولات ولا ينقص غسلها عن ثلاث مرات ولا يزيد على غسل
المقدار المحدود من محال الغسل فيه ولا ينقص عنه وليست هذه الجملة على
اطلاقها بصحاحة فان الزيادة على ثلاث مرات في غسل الاعضاء الغسولة
والنقصان عن ثلاث فيه بمنهي عنهما مطلقا بل ان كانت الزيادة منه على ثلاث
بني على عدم رويته ان السنة تحصل بالثلاث بل انما تحصل بما فوق الثلاث
والنقصان عنها منه بناء على رويته ان كمال السنة يحصل بدون الثلاث
فقد لحقه الوعيد المذكور في حديث وعمر بن شعيب الذي تقدمت روايته
في الكلام على غسل اليدين فان هذا محمل قوله صلى الله عليه وسلم فيه فمن زاد
على هذا او نقص فقد اساء وظلم وللنساء شي اساء وتعدي وظلم وحاصل
هذا ان الوعيد على الاختقاد المذكور دون نفس الغسل وعلى هذا مشي
في الهداية والمحيط لروضي الدين والبدائع ونص في البدائع على انه الصحيح لان
من لم ير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ابتدع فيلتحقه الوعيد
وان كانت الزيادة منه على الثلاث لقصد الوضوء على الوضوء اولها نية القلب
عند الشك فلا يلحقه الوعيد وهو الظاهر وهل لو زار على الثلاث من غير

قصد لشي مما ذكرنا ولا ثانياً بذكره الظاهر نعم لانه اسراف ولو كان النقصان
 علي الثلاث الي المرة الواحدة لقلة الماء وللدوام الحاجة اخري لا يكره كما صرحوا به وكيف
 لا وقد توضح رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ومرة ومرتين مرتين محذورين فبما تقدم
 وان كانت الزيادة علي المقدار المحدود من مواضع من الاعضاء في الوضوء بناء منه علي ان
 الغرض تلك الزيادة مع المقدار والنقصان منه بناء علي ان ذلك المقدار المنقوص
 ليس بواجب للغسل في الغسل والمسح في المسح ولو يكن ذلك فيما وقع فيه تكرار
 تجادب را المجتهد بن وساع فيه اجتهدا هم فاعتقدا ذلك ضالال وخيف علي
 معتقده عظيم من الامر وكان ذلك داخل في باب النهي عن المتعدي لحدود الله
 الثاني كتابا وسنة واجماعا وان كانت الزيادة علي القدر المحدود مما يدخل في باب
 لحالة الفرغ والتحجيل فقد عرفت انه مندوب ومجتوب كما نطق به السنة
 الصحيحة وهل لذلك حد لم اقف فيه علي شيء لاصحابنا ونقل النووي في شرح
 مسلم اختلاف الشافعية في القدر المستحب من ذلك علي ثلاثة اقوال احدها
 انه تستحب الزيادة فوق الرفقين والكعبين من غير توقفت وثانيها الي نصف
 العصد والساق وثالثها الي المنكب والركبتين قال والاحاديث تقتضي ذلك
 كله انتهى. وقالوا المراد بالغرة غسل شيء من مقدم الرأس وما تجاوز الوجه
 زائد علي الجزء الذي تجب غسله الاستيعاب كمال الوجه وقد ثبت في لفظ مسلم
 عن نعيم بن عبد الله المجراني راي ابا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتي
 كما يبلغ المنكبين ثم غسل رجليه حتي رفع الي الساقين وفي مصنف ابن ابي
 شيبة حديثنا وكيع عن المعمر بن نافع عن ابن عمر انه كان ربما بلغ بالوضوء ابطه في الميند
 وقد انتفي بهذا ما اتخذه ادعاء ابن بطال ثم القاضي عياض من اتفاق العلماء
 علي انه لا تستحب الزيادة فوق الرفق والكعب احتجاجا منهما بما ذكرناه من حديث
 عمرو بن شعيب ولعله الذي اوعاه المصنف الي ما قال من العبارة المذكور في
 النقصان من القدر المحدود من مواضع الغسل والمسح ممنوع منه سرعا بخلاف
 الاحتمال الثاني ان تكون العبارة المذكورة واردة علي سبيل اللغ والنشر المرتب
 يعني لا تزيد علي ثلاث مرات ولا ينقص عن مواضع الوضوء وهو في النقصان صحيح
 واما في الزيادة فقد عرفت ما فيها من التفصيل الاحتمال الثالث ان يكون العبارة
 واردة علي سبيل اللغ والنشر المشوش يعني لا تزيد علي مواضع الوضوء ولا ينقص
 عن ثلاث مرات وقد عرفت ما في كليهما من التفصيل ايضا ثم بعد العناية بحمل كل
 من التعدي في الزيادة والنقصان علي ما يقتضي الدليل المنع منه شرعا عاقل الصواب
 حذف لامن لا يتعدي كما تقدم مثله فيما مضى غير مرة والمفيد للنوع من ذلك في كل
 بحسبه كما اشرنا اليه مفصلا ويدخل كل من ذلك تحت ما اشتمل عليه لطيف الحسن
 الذي رواه الدارقطني وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم اخيارا عن الله وحدوده
 فلا تعتدوها اذا ضرا الاعتد ابما يشمل الزيادة علي الحدود والنقصان عنه
 وربنا

وربنا العليم اعلم بالصواب **م** وان لا يسمح اعضائه بالخرقة التي يسمح بها موضع 53
 الاستنجاء **ش** وهذا ايضا صوابه حذف لا كما افهمنا تقدم من الظاهر ان الهي
 عن هذا علي تقدير بنوته في ادب فان في ذلك اخلا لا يكره اكرام اعضاء ومن
 ثمة ذكره غير واحد من مشايخنا منهم صاحب الخلاصة من الاداب لكن لا
 لا اعلم في خصوصية نهيا عن خاصا به والظاهر ايضا ان المراد بالخرقة المذكورة
 التي نشف بها موضع الاستنجاء بعد تطهيره بالماء واما مسح اعضاء الوضوء
 بالخرقة التي مسح بها موضع ما علي الخرج من نجاسة او غيره فكرهته اشده
 وهل مسح بغيرها من الخرق الطاهرة بذكره ان شاء الله تعالى في شرح ما
 سيأتي من قوله ويستحب ان يمسح بمنديل بعد الغسل **م** وان لا يصرب وجهه
 بالماء عند الغسل **ش** قيل لان لطة به يوجب انتفاح الماء المستعمل علي يابه
 والاحتراز عنه اولى وايضا هو خلاف التودة والوقار فاد النهي عنه في ادب
 والله تعالى اعلم به ثم قد عرفت مما تقدم ان صوابه هذا ايضا حذف **م**
 وان لا ينفخ **ش** وهذا المراقف عليه الا في هذا الكتاب وكأنه يريد النفخ في الا
 القليل في الاثنا الذي هو يصدد الرضومنه لما قدمناه من حديث ابي سعيد
 لكن علي هذا هو من المناهي مطلقا لامن مناهي الوضوء خاصة وهذا النهي
 لكرهية عند الجمهور والظاهر انها تنزيهية من الصواب حذف لا كما تقدم
 في مثله مرارا **م** ولا يفيض فاه ولا عينيه تعضاضا شديدا حتي لو بقيت علي
 شفثيه او علي جفنه لمعة لا يجوز وضوءه **ش** اللعة بالضم موضع لم يصبه الماء
 في الوضوء وكذا يقال في الغسل والطفن بفتح الجيم غطا العين من اعلى واسفل. وحاصل
 هذا انه يجب ايضا الماء الي ظاهر الشفتين وظاهر الجفنين من العينين ولا
 يطبق فاه ولا عينيه تعضضا بليغا يلزم منه عدم غسل شيء من ظاهر الشفتين
 وظاهر الجفنين لكن في وجوب ايضا الماء الي ظاهر جميع الشفتين كالام في هذا فظاهر
 صلاة البقالي الوجوب وعليه يتفرع هذا وفي شرح الزاهد في وتكلموا في
 في الشفة فقبل تبع الفم وقال الفقيه ابو جعفر ما انكم عند انضمام الفم
 فتبع الفم وما ظاهره ظهر فالوجه يجب ايضا الماء اليه انما وفي في الخلاصة
 علي انه المباح وعليه فلا فائما لا يجوز الوضوء بسبب ترك لمعة علي الشفة
 لم يصبها الماء اذا كانت اللعة علي ما يظهر من الشفة بعد الانضمام والله
 تعالى اعلم واما وجوب ايضا الماء الي ظاهر جميع الجفنين من العينين فلا
 خلاف فيه **تنبيه** ويجب ايضا الماء الي الماء في ذكره في الذخيرة وللخلاصة
 وغيرها في الذخيرة وشرح الزاهد في وعن الفقيه احمد بن ابراهيم ان من
 وجهه وغمض عينيه تعضضا شديدا انه لا يجوز ان يتي كانه التخميض
 الشديد لا يعري عن انكثام شيء يجب ايضا الماء اليه ومن هنا
 قال في التباوي الظاهرية وغيرها ولا يتكلف بالاغراض والفتح حتي يصل

ابطا قاصم

المالي الاستنفار وجوانب العيينين وعلى هذا ايضا ما في الشامل للبيهقي وشرح
الزاهدي ولور مدت عينه فرمست يجب ان ايضا المالي ما تحت الرمي ان
بقي خارجا بتخفيض العين والافلا الخفي والظاهر ان المراد التخفيض المعتدل لا
التخفيض الشديد كما تقدمت الاشارة اليه وسينقل المص هذا الفرع من
الدخيرة ايضا لكن ببعض اختصار لما الاولي عدم اختصاره كما به عليه عند
ذكره له قيل الشرط الثاني من شروط الصلاة بمسائل وقد كان المناسب ذكره
هنا والله الموفق هذا ولو ثبت ما عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
صلي الله عليه وسلم قال اذا توضأتم فاشربوا اعينكم من الماء كان كافيًا بمفرده
في نبوت المطلوب هنا لكن قال المخرجون انه حديث واخي الانسا دمر اذا عني
هذا فكون فعل ما يقتضي عدم احصائه الماشي بما ذكر من الشفة والظفن ونحوها
منها عنه داخل تحت اطلاق كون النقصان عن القدر المحذور في مواضع الوضوء
منها عنه فالنهي الوارد مستحب على هذا ايضا وانما اخذه بالذكر لما في بعضه
من خلاف واعتنا بالتنبيه عليه فانه ما يقع اغفاله والشاهد فيه ولا سيما من
المساهلين ثم قد كان في العبارة على ما تقتضيه الترجمة السابقة هذه الجملة وان يخص فاه
وعنه تخفيض شديد كما تقدم من التلبية على مثله في صوابها والرمض فخر الرازي والصادق
لهما في نسخ ابي في الوقوف والفعل منه رمض كرمض يعلم ونحوه في الغريب رجل ارمض في عينيه
رمض وهو ما جرد من الوسخ في الوقوف والاعص الذي في عينيه غمض وهو ما سال من الوسخ في الوقوف
والمون مؤخر العين والمون قد مرها وعليها ما روي عنه صلى الله عليه وسلم كان يتكلم قبل
من قبل موقفة مرة ومن قبل ما قد اخبرني لكن قال الازهري هذا الحديث غير معروف
واجماع اهل اللغة انها الموقوفة وكذا الماقي قال ابن سيدة في الحكم وموق العين ونوقها
موقها وقيل مقدمها وقال في كتابه المخصص وفي العين الموق وهو طرف العين
الذي يلي الانف وهو مخرج الدمع وكل عيني موقان والله اعلم هذه الطهارة
الصغرى **ش** اي هذه الامور الذي تقدم ذكرها هي الطهارة الصغرى
بغرضها وسننمها وادابها ومنهياتها وانما سمي الوضوء طهارة صغرى لانه
يحصل به عمل اقل مما يحصل به الاغتسال الذي هو الطهارة من الجنابة وما في
معناها فان الوضوء يوجب غسل الوجه وغسل اليدين مع المرفقين ومسح راس
الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين كما علمت والاغتسال يتوقف وجوده
على غسل جميع اليدين مع المصطنعة والاستنشاق كما ستعلم وايضا لحدوث
الزال بالوضوء دون الحدث المزال بالاغتسال فان كالا من جنب ولطابيض
والنفاس ممنوع من جميع منه لحدث دون العكس فان كالا منهم ممنوع من قراءة
القرآن دخول المسجد دون المحدث وقد طهر من هذين التوجهين جميعا ايضا
وجه تسمية الاغتسال طهارة كبرى كما سيأتي ان شاء الله تعالى وكذا وجه
تسمية الوضوء طهارة خفيفة والاغتسال طهارة غليظة كما وقع في الكلام
الفقيه

54 الفقيه ابي الليث والامر في ذلك قريب **تنبيه** مهم يحتمل به الكلام في الطهارة
الصغرى وهو بيان شرائطها لراقتف على استيفاء الكلام فيها لا خدمت
منا يخارحهم الله تعالى فيما يسري الوقوف عليه من كتبهم الشريعة المتداولة
والذي ظهر للعبد الضعيف غفر الله له حسب ما تقتضيه اصول اهل المذهب
وقرعوهم انها تنقسم الى شروط **محكمة** وجوب وشروط صحة فالاولى تسعة
الاسلام والبلوغ والعقل ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدر
على استعماله وعدم لطيفي وعدم النفاس ونحو خطاب المكلف بفعل الماء
الوضوء شرط حل لا يستلزم كضيق الوقت في حق المكتوبة ولكن ان تعتبرها
ثانية باسقاط وجود الماء المطلق الطهور الكافي له مكنتها عنه بقولك
والقدرة على استعماله الماء المطلق الطهور الكافي له مريدا بالقدرة ما يشمل القدرة
الحسية والحكمية والثانية خمسة مباشرة الماء المطلق الطهور وجميع الاعضاء
المخصوصة غسلا في الغسل حقيقة في حال عدم الضرورة الشرعية
المسقطه لاشتراط حقيقة الباء شرة وحكما وجود الضرورة المذكورة ونحوها
في المسوح كذلك وانقطاع لطيفي وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة
فقد هذا التطهير بما ينقضه في حق غير المحدث وبذلك ودخل وقت المكتوبة
لدايم لحدث بالنسبة اليها على قول ابي يوسف وزفر وعلي ما قدمناه في الكلام
على النية فتكون تسعة وقد اسلفنا ما في ذلك والله اعلم اما الطهارة الكبرى
في الاغتسال **ش** وقد بينا انفا وجه تسميته بهام **ش** وسببه خروج
المني بشهوة بالاجماع **ش** اي وسبب الاغتسال يعني سبب وجوبه هذا
القول المذكور وهذا على قول بعض المشايخ بمعنى ان معناه انه موجب
للفعل بواسطة لطابة كقولنا شرا القريب اعتقاد وفي ميسوط الشيخ
شيخ الاسلام سبب وجوب الغسل ارادة ما لا يحل فعله بالجنابة عند
عامة المشايخ ونظيره صاحب فاية البيان بان المستب ما يتوقف وجوده
على وجود السبب والارادة هنا وجدت او لم توجد يجب الغسل اذا وجدت
لجنابة فكيف تكون الارادة سببا موقوفا وجوب الغسل عليه واختار شيخنا
المحقق رحمه الله تعالى ان الاولى ان يقال سببه وجوب ما لا يحل مع الجنابة
وهو التحقيق ثم المني منه دالبا سمي منيا لانه يعني اي يصب وسمع
تخفيفها عن ابن الاعرابي واخسن ما يقال في تعريفه انه الماء
النافق يكون منه الولد كما ذكره في الاجناس نقلا عن الجرد لعدم صدقه
على غير المني الرجل والمرأة ولا يخفى ان قوله شهوة متعلق بخروج المني
وقوله بالاجماع متعلق بسببه اي السبب الاجماعي للاغتسال هذا
فان قلت قد وقع في غير ما في كتابه المعتبرة تقييده بالدفع ايضا فلم يقيده
المص به ايضا قلت كنت اكتفا بتقييده بالشهوة فان وجودها في خروجها

يستلزم الدفق كما بالعكس وإنما خصها بالذكر دونه وأنه أعلم لأنه قد يكون في المني
لخارج ضعف لقلته فيتوهم عدم الدفق فيه بسبب ذلك وأنه لا يطرأ لاشهر الشهوة
فينبغي عليه عدم وجوب الغتسال مع ان الواقع الوجوب ولا كذلك الشهوة
ومن جمع بين الدفق والشهوة صرح بالارم هذا وليس المراد حصر السبب الاجماعي
للاغتسال في هذا النوع ليرد عليه ان غيبوبة الحشفة في قبل او دبر من ادعي
حي ممن يشتهي وطيفض والنفس كذلك بل المراد ذكر سبب له من اسبابه المجمع
عليها كما يرشد اليها تعداد باقيها ثم لافرق وجوب الغسل بين الرجل والمرأة
بقضية أو سنا ما يابى سبب كان **تكميل** وظهور في الرجل بزوج من الاحليل
حتى لو كان اقلقت فنزل الي قلغته وجب عليه الغسل واماني المرأة فيخروجه
من الفرج الداخل الى الفرج الخارج كما سياتي **ثم هنا تنبيهات** احدها ان هذا
للخروج تارة يثبت حسا حقيقة وهو ظاهر وتارة يثبت حكما فقد ذكر وان
المرأة اذا جمعت فيمادون الفرج ووصل المني الي رحمها وهو كبر او ثيب لا يغسل
عليها لفقد السبب وهو المني وهو الانزال وموارد الحشفة فان حبلت
كان عليها الغسل من وقت المحامعة حتى يجب اعادة الصلاة الصلوات من
ذلك الوقت لوجود الانزال لانه لا حبل بدونه قالت المالكية **ثانيها** انه اذا
بالمني لخارج مني نفسه فقد ذكرنا ايضا ان المرأة اذا اغتسلت بعد الجماع فخرج
منها بقية مني الزوج لا يلزمها اعادة الغسل في قولهم لان لخارج اذا لم يكن مني
كان بمنزلة طلث ومني الرجل غليظ ابيض ومنيها رقيق اصفر والله اعلم **ثالثا**
انفصاله عن موضعه بشهوة فختلف فيه حتى ان المختلم لو اخذ ذكره وخرج
المني بعد سكون الشهوة يجب الغسل عند ما خلا لا يوسف **نقل** اي
اما انفصال المني عن الصلب بشهوة ثم خروجه بعد ذلك من غير شهوة فقد
اختلف في كونه منيا موجبا للغسل فقال ابو يوسف لا يكون سببا موجبا
للفعل لا شراطه مقارنة الشهوة للانفصال عن رأس الذكر ايضا في كونه
سببا موجبا للغسل وهي هنا منتفية وفي بقية الفتاوي الصغرى والذخيرة
ويقول ابي يوسف اخذ الفقيه ابو الليث وخلف بن ايوب وقال ابو حنيفة
محمد يكون سببا موجبا للغسل لعدم اشتراط هذا الشرط فيه بل انما الشرط
وجود الشهوة عند الانفصال من الصلب وقد وجدت وجه قول ابي يوسف
وهو القياس ان جانب الانفصال عن مكانه بوجوب الغسل وجانب الخروج
عن رأس الذكر ينفيه فالاجب بالسك ووجه قولها الاستحسان ان
للجنة قضاء الشهوة بالانزال فاذا وجدت مع الانفصال صدق اسمها
وكان مقتضى هذا ثبوت حكمها وان لم يخرج كذا اتفقنا على عدم ثبوت
الحكم قبل الخروج فنثبت الانفصال من وجه هو قوما ياتي وهو الانفصال عن رأس
الذكر والاحتياط واجب وهو العمل باقوي الدليلين فوجب الغسل احتياطا
ترجيحا

55 ترجيحا الجانب الاقوي وهو المطلوب قالوا وعرة لخالق قطره في خمس سائل
احداها المسألة التي ذكرها المص ومما ينبغي التنبيه له فيها انه لو قوضا
وصلي بعد الانفصال بشهوة قبل الخروج فتم خروج لاعت شهوة انه لا يعيد ذلك
تلك الصلاة باقفا فهم والمراد بالمختلم من ربي في منامه انه يجمع غيره ثابتهما
ما اذا استيقظ من نومه فوجد بلالا ولم يترك ذكر احتلاما وركب في انه مني او مذي
فعند ما يغسل خلافا له وسبب المني الى هذا ايضا ما شافها على قولها
ونتكلم بعد ما عليها بما يخصها **ثالثها** ما اذا اغتسل بعد الجماع قبل النوم
والبول والمشي الكثير ثم خرج منه المني بالاشهوة يعيد الغتسال عند ما
لا عند وسبب المني الى هذه ايضا مقتصر على تحصيلها بالذكر دونه
ونذكر هناك بعد فوايد تتعلق بها راجعتها وحامستها ما اذا استغنى بكفه
ارجاع امراته فيمادون الفرج فلما انفصل عن مكانه اخذ باحليله حتى سكنت
شهوته ثم اطلقه فخرج المني بالاشهوة فعليه الغسل عند ما خلافا له
ثم هنا امور يحسن التنبيه عليها الاول انه لو انفصل عن موضعه بشهوة
ثم خرج بغير شهوة لكن لا من رأس الذكر بل من جرح في لطفية ونحو ذلك فهل
يكون من محل لخالق بين ابي يوسف وبينهما حتى انه يجب عليه الغسل
عند ما خلا فانه لمراره ولوقال قائل بانه من محل لخالق المذكور لم يكن
يعيد الثاني لو انفصل عن مكانه بغير شهوة ايضا لا يجب عليه الغسل
ولو خرج كذا ذكره غير واحد من المشايخ من غير حكاية خلافا في المذهب
وبه قال مالك واحمد وقال الشافعي يجب عليه الغسل وفي الذخيرة فلو
خرج المني من غير شهوة بان حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج منه المني لم
يسبب ذلك قالوا لم يرد في هذا المسألة في الكتب وعن ابي يوسف لا
غسل عليه وهكذا ذكر القدوري في كتابه وبعض المتأخرين من مشايخنا
نحو شاذان بن ابراهيم وابي عبد الله الفلاس قالوا يجب عليه الغسل
الثالث لو انفصل عن مقرة بشهوة ثم لم يخرج لم يجب عليه الغسل بالاتفاق
لعدم انتقاله الي موضع يحق له حكم التمار حتى يصطلي يعطى له حكم الطهر
وقال احمد في المشهور عنه يجب الرابع الظاهر ان حكم المرأة في هذه الجملة حكم
الرجل خلافا وفاقا والله تعالى اعلم **وكذا** الايلاج في السبيلين في الرجل
والمرأة اذا توارت الحشفة انزال ام لم ينزل وجب الغسل على الفاعل
والمفعول **نقل** اي وكذا سبب وجوب الغتسال بالاجماع في حق الرجل
والمرأة الحيين او حال الحشفة وهو ما فوق لظن ان في الذكر في القبل
منهما والذكر منهما سوا وجدا لانزال منهما او لم يوجد ويخفى ما في عبارة
المص رحمه الله تعالى من الوكالة وظاهرها غير صحيح التركيب وقد كان
حقها بالنسبة الي ما تقدم ان يقول مكان وجب الي اخره بوجوب الغسل

غلام ابن عشر سنين جماع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود السبب
وهو مواراة لطشفة بعد توجه لططاب ولا غسل علي الغلام لانعدام
لططاب الا انه يؤمر بالغسل اعتياداً او تخلط كما يؤمر بالطهارة والصلاة
ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة فالجواب على العكس . خامسها قالت
امراة معي جني يأتي بي فاحد في نفسي ما احب اذ اجامعني زوجي
لاغسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاج او الاحتلام ذكره في المحيط رضى
الدين وغيره وكان العبد الضعيف غفر الله تعالى له ظهر له في المنام هذا
الموقف عليه في عنوان الشباب ان هذا انما يستقيم اذا كان المراد من
قولها المذكور مجرد اللذة من غير ازال الفرج طارح اما اذا كان المقصود منه
اللذة وانزال المافان به يجب عليها الغسل كما في الاحتلام ثم لما رجلت الي
شيخنا المحقق الشيخ كمال الدين رحمه الله الرحلة الاولى الي الديار المصرية
في سنة ثمان واربعين وثمانين رايته قد اشار في شرحه علي
الهداية الي معنى ما ذكرته فتواردنا عليه ثم انه يظهر الي الان بحث
يحيط بالاحزة علي هذا احببت ان اذكره لما فيه من الفوائد وهو انه
لغايلاً ان يقول ينبغي ان يكون هذا اذا لم يظهر لها في صورة ادعي اما اذا
ظهر لها في صورة رجل من بني ادم فانه يجب عليها الغسل بمجرد ايلاج
قدر لطشفة من ذكره وكذا اذا ظهر لرجل من الانس جنبه في صورة
ادميه فواطيها فانه يجب عليه الغسل بمجرد ايلاج حشفة فيها طاقا
هذا الايلاج بايلاج ادعي لادمية في هذا الحكم لوجود المجانسة الصورية
ظاهر المفيدة كمال السببية المقتضى ذلك لفهم الايلاج مقام حقيقة
الانزال اللهم الا ان هذا انما يتم لو لم يوجد بينهما مبانية معنوية في الحقيقة
لكنها بينهما محققة من ثمة هلل به بعضهم في حرمة التناكح بينهما فينبغي
ح ان لا يجب عليه الغسل ولا عليها ما لم يزل كما في وطى البهيمة
والهيئة في حقه وادخال ذكر البهيمة في حقها . فان قلت يمكن ان يقال
الظاهر الغاء هذا القدر في دعوي قصور كمال السببية في الايلاج
المذكور بالاجماع علي ثبوت هذا الحكم لايلاج لطشفة من مباني بني ادم
في فرج مبانية منهم بحيث لا يجب ان يري شخصه فضلاً عن مخالطته
بجماع . قلت ويمكن ان يقال في الجواب عن هذان الاجماع المذكور
انما يفيد الغاء تأثيره المبانية العرضية في كمال السببية المذكورة
والمبانية الكانية بين طين والانس طبعية ذاتية وعلي فوق الغرض
في قصور الشهوة ولا يلزم من الغاء الادني الغاء الاعلى الا انه يشكك
علي هذا توقف وجوب الغسل في الايلاج في الادمية الهيئة علي
الانزال ان قلت بان المبانية بينهما عرضية اللهم الا ان يقال ان هذا

القول

57 القول من المبانية العرضية له حكم المبانية الذاتية لفقد المحل الحسن
والطهارة والحياة فصار كما دمن الجمادات والله اعلم **نفس** لو ظهر لها
في صورة ادعي فواطيها وهي غير عاتلة بانه جني او ظهر له جنبه في صورة ادمية
فواطيها غير عالم بانها جنبية ثم تفارقا في صورتين بعد ايلاج الحشفة او
قدرها في الفرج من غير انزال ثم علما بما كان في نفس الامر وجب الغسل
عليها يظهر الانتفا ما يفيد قصور السببية ح هذا واستبعاد وطى الانسي
للجنبية ولطبي للانشية مع الشك في صورته بني ادم بعيد من المستبعد
وقد استتهر الوقوع ولا شك في الامكان ثم لا ينبغي ان هذا كله فيما اذا كانت
واقعا في القبيظة اما لو كان هذا مريباً في المنام فلا شك ان له من التفصيل
ما للاحتلام وسند كره عن قريب يتوَقَّفُ الملك العلام . وكذا لطيف والناس
ش اي وسبب وجوب الغسل بالاجماع في حق المرأة لطيف والناس يعني
يتشترط انقطاعها لانه مع قيامها لا يفيد فلا حاجة الي تأويلها بانقطاعها
كما فعله بعضهم قال شيخنا المحقق رحمه الله والاولي منها وزان صافيه
ما قدمناه انما يعني وجوب ما لا يحل مع عدم ثبوتها ثم لطيف دم خارج من
الرحم لا عقب الولادة بقدر معلوم من سن معلوم وقيل دم ينفضه رحم
امراة سليمة عن الداو والصغر والنفس دم يخرج من الرحم عقب ولادة واقل
لطيف عند اني حنيفة ومحمد واني يوسف في المشهور عنه فلاته ايام
بليا ليها واكثر عشرة ايام عندهم باتفاق الروايات واقل سن يحكم
فيه للانشي يكون ما نراه من الدم المذكور حيضاً صحه تسع سنين علي
القول المختار وفي خلاصة الاياس مقدس خمس وخمسين هو المختار
واقل النفاس غير مقدس واكثر مدته اربعون يوماً واستيفاء مباحث
لطيف والنفس له موضع غير هذا الكتاب . ومن استيقظ فوجد علي فراشه
او فخذ به بالاد وهو يتذكر الاحتلام فان تيقن انه مني او مذي او شك
فعليه الغسل واما اذا لم يتذكر الاحتلام وتيقن انه مني او شك فذلك
وان تيقن انه مذي فلا غسل عليه **ش** والفخذ مؤنث وسماه معروف
وهو ما بين الساق والورك وفي لفظه ما في امثاله مما هو اسم او فعل علي
وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وثانيه حرف خلق من اللغات الاربع
الاولي فخذ علي الوزن المذكور الثانية فخذ بفتح الفاء وسكون الحاء الثالثة
فخذ بفتح الفاء وكسر الحاء الرابع بكسر الفاء والطاء والحلم بالضم والاحتلام الجماع
في النوم وتقدم ذكر المني لغة ومعني وصفة والمذي بالذال المعجمة الثا
لثة هي اللغة والفصحى وبكسرهما مع تشديد الياء لغة مشهورة وصوبها
ابوعبيد وبكسر الدال المهملة وتخفيف الياء وتشدها لغتان وهو
مارقيق لرج يضرب الي البياض يخرج عند الشهوة بالاشهوة ولا يحس

بخروجه وهو في النساء اغلب منهم في الروي يسمى منهن القذي يقال كل ذكر
يمذي وكل انثى تقذي يقال وقد تفتت الشاة القن بياضها من رجها ثم
وجوب الاعتسال فيها اذا اتيقن كون البلال منيا تذكر الاحتلام او لم يتذكره
او مذي او هو متذكر الاحتلام باجماع اصحابنا ووجهه فيها اذا اتيقن كونه
منيا ظاهرا وسنوي فيه ما يقتضيه واما اذا اتيقن كونه مذي فلا ت
الظاهر كونه ليس كذلك لوجود سبب المني ظاهر وهو الاحتلام وكون المني
مما تعرض له الرقة معارض من العوارض واذا كان الاجتماع على وجوب الغسل
فيها اذا اتيقن كون البلال مذي في الصورة فهو حينئذ على وجوب الغسل
فيها اذا شك في كونه منيا او مذي بطريق اولي فمن ثم لم يذكر في الخلاصة
ولا حكمي فيه الاجماع كما حكاه فيها اذا اتيقن كونه منيا او مذي لان حكمه خلا
حكمها هذا على ما في كثير من الكتب المعتمدة وفي المصنف وذكر في المحرر والاختلاف
والفتاوي الظهري انه اذا استيقظ فرأى مذي او قد تذكر الاحتلام او لم
تذكر الاحتلام او لم يتذكره ولا غسل عليه عند اني يوسف وقال عليه الغسل
فيحتمل ان يكون عند اني يوسف روايتان وذكر في المختلفات اذا
تيقن بالاحتلام وتيقن انه مذي فانه لا يجب الغسل عندهم جميعا
واما وجوب الغسل اذا لم يتذكره حلا وتيقن انه مذي او شك في انه
مني او مذي فقد عرفنا انه قول اني حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
وان هذه المسئلة عدت من المسائل التي تظهر فيها ثمة لطائف الذي
بليتها وبينه في ان الشرط انفصاله عن محله بشهوة ليس الاتحاض هو
قولها او عن رأس الذكر ايضا كما هو قوله لكن ذكر غير واحد في وجه قولها
في هذه المسئلة لاحتمال انفصاله عن شهوة ثم نسي ورق هو باهوا قال
شيخنا المحقق رحمه الله وفيه نظر فان هذا الاحتمال ثابت في المخرج
كذلك كما هو ثابت في الانفصال كذلك فالحق انها ليست منيا عليه
بل نقول لا يثبت وجوب الغسل بالشك في وجوب الموجب وهما احتياطا
لقيام ذلك الاحتمال وقياسا على ما لو تذكر الاحتلام ورأى مذي رقيق
حيث يجب الغسل اتفاقا حلا للرقعة على ما ذكرنا انما هذا
وما في المصنف مما لفظه وان راي بلالا ولم يتذكر الاحتلام ان تيقن
انه مذي او مذي لا يجب الغسل وان تذكر انه مني يجب وان شك
انه مني او مذي قال ابو يوسف لا يجب حتى تيقن بالاحتلام وقال
لا يجب كذا في المحيط والمغني وميسوط شيخ الاسلام وفتاوي قاضي
خان ولطفا لاصلة انما يفيد عدم الوجوب بالاجماع كما في الوذي وليس كذلك
بل هو على خلاف كما صرح به نفس صاحب المصنف في الكافي وقاضي خان
في فتاويه وغيرها من المشايخ وليس في نسخة الفتاوي الحاشية

ولا لطفا لاصلة

ولا لطفا لاصلة ذلك كما ذكره مطلقا وكذا ليس في المحيط رضي الدين واما المغني 58
وميسوط شيخ الاسلام فلم اقف عليها **تنبيهات** يتعلقان بهذا المحل
التنبيه الاول قد ظهر انما حيث قلنا يجب الغسل اذا اتيقن كون البلال مذي
فكذا في لطفا لاصلة وغيرها النساء وجب الغسل بالمذي لكن المني الذي سرق
بالطالة المدة وكما المراد يكون صورته الذي لاحقيقه المذي انما ولكن لا يخفى
ان هذا التعليل قاصر بل الاعلى ما ذكرناه انما من انه قد يرق لعارض فيشغل
الرطب واليا يسمى ثم من ثمة ذكر في لطفا لاصلة لوراي في منامه مباشرة امرأة
ولم ير بلالا على فراشه فحلت ساعة فخرج منه مذي لا يلزم الغسل انما وغراه
في مجموع النوازل الى النجم الدين مسعودي في ذلك الى قوله صلى الله عليه وسلم
من احتلم ولم ير بلالا فلا شيء عليه ثم قال فقل له قد ذكر في خيرة الفقهاء رجلا احتلم
ليلا توشا وصلى صلاة الفجر ثم نزل المني قال يجب عليه الغسل فعلى قياس
هذه المسئلة ينبغي ان يقال بخروج المذي بعد ما استيقظ يجب
الغسل قال رحمه الله ما روينا من الحديث يقتضي ان لا يجب الغسل
في المسائلتين ثم اشار الى الفرق فقال اذا نزل المني بعد ما استيقظ
فان الغسل لا يجب بالاحتلام وهذا لا يعيد الفجر ولكن بخروج المني
وقد زال عن موضعه بالشهوة واذا اخرج المذي وهو يراه لم يلزمه
الغسل لانه مذي وفيه احتمال انه كان منيا وتغير لان التغير في الباطن
لا يكون اما في الظاهر قد يكون انما ولا يخفى ان القول بوجوب الغسل
مطلقا في المسئلة لظهور انما هو على قولها اما على قول ابي يوسف فاما يجب
اذا اخرج عن شهوة ايضا كما تقدم والله تعالى اعلم **التنبيه الثاني** لو تيقن
كون البلال المذكور ديا لا يجب الغسل باختلاف ذكره من لطفا لاصلة وغيرها
سواء تذكر الاحتلام او لم يتذكر لان الوذي بفتح الواو وسكون الدال المملة
مارقيق يخرج بعد البول تبعاله وان استيقظ فوجد في احليله بلالا ولم
يتفكر حلا ان كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا
فعليه الغسل هذا اذا نام قايما او قاعدا اما اذا نام مضطجعا او تيقن
انه مذي فعليه الغسل مذكور في المحيط والذخيرة هذه مسئلة يكثر
وقوعها والناس عنها غافلون اسلفت في شرح خطبة هذا الكتاب ان
الظاهر من مراد المصنف بالمحيط المحيط لصاحب الذخيرة واني لم اقف عليه
نفسه وراجعت محيط الامام رضي الدين السرخسي فلم ار هذه المسئلة ذكرا
وانما فيه رجل بال فخرج من ذكره مني ان كان منتشرا فعليه الغسل لان ذلك
دلالة خروجه عن شهوة وان كان منكسرا عليه الوضوء ووجهه ظاهر واما
الذخيرة فراجعها فرأيت قد اشار اليها في الفصل الثالث في مسائل الاعتسال
بما لفظه قال القاضي الامام ابو علي النسفي ذكره سام في نوادره عن محمد

إذا استيقظ فوجد البلال في أحليله ولم يبد كرحلما إذا كان قبل النوم منتشرا
الاعتسار عليه وإن كان قبل النوم ساكنا حتى كان عليه الغسل قال وينبغي
أن يحفظ هذا فإن البلوي كثير فيها والناس عنها غافلون انتهى وانت عليم
بهذا الإطلاق فإنه يشهد المني والمذي والاسك ان المني غير مراد منه
بالإتفاق فالاجرم ان ذكر المصنف انه لو يتيقن انه مني فعليه الغسل
لكن هذا من المصنف بعيد بمفهوم المخالفة انه لو لم يتيقن انه مني لا يغسل
عليه فيفيد بهذا الطريق ان لو كان أكبر رايه انه مني لا يجب عليه الغسل
لكنه يجب كما صرح به قاضي خان في فتاواه وقد رأت ان اذكر عبارته
لهذا الغرض وغيره قال فيها اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف أحليله
بللة لا يدري انهامني او مذي فانه يغتسل الما ان يكون ذكره قد انتشر قبل النوم
فما استيقظ وجد البللة فهنا لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشرا قبل
النوم فما وجد من البللة بعد الانتباه يكون من اثار ذلك الانتشار فلا
يلزمه الاغتسال الا ان يكون أكبر رايه انه مني فحينئذ يلزمه الغسل اما
اذا كان ساكنا حين نام فيجعل البللة تلك البللة منيا فيلزمه الغسل قال
شمس الاية طلوا في هذه مسألة بكثرت وقوعها والناس عنها غافلون فالابد
من حفظها انتهى فصرح بما ذكرناه واسأله وجه الفرق بما اذا كان
منتشرا قبل النوم وغير منتشرا في الحكم المذكور وحاصله محقق دعوى كون
الانتشار قبيل النوم مظنة للمذي لما عرف من ان المذي يخرج عند الشهوة
لا بها ولا يحس بخروجه كما ان للنوم مظنة خروج المني بواسطة
الاحتلام فالبلال المذكور يصلح ان يكون من اثار المظنة الثانية لكنه
رق بعارضي كما يصلح ان يكون من اثار المظنة الاولى فيجعل في صورة ما اذا
كان منتشرا اي منبسطا من الانفاض من المظنة الاولى لوجودها
سابقا على المظنة الثانية لان السبق من اسباب الترجيح عند
التعارض مع ما جعده من ان الاصل في المني عدم التغير والاصل
برأه الذمة فلا يثبت سفلها بالسك فلا يجب الغسل وجعل في صورة
ما اذا لم يكن منتشرا من اثار مظنة الاحتلام التي هي للنوم لانفرادها
من غير معارض فيجب الغسل احتياطا وهذا بعيد ما اطلقه لجم الفقهاء
ووجد مذيا يعني ما صورته صورة المذي ولم يترك الاحتلام ما يجب
عليه الغسل عند اني حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف بما اذا لم
يكن منه انتشار قبيل النوم ولا بدفعه ما عن عائشة رضي الله
فعالي عنها قال سيال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد
البلال ولم يذكر الاحتلام احتمالا قال يغتسل وعن الرجل يرى انه قد
احتلم ولم يجد بلالا قال لا يغسل عليه رواه الترمذي وغيره فان الظاهر

ان المراد

59 ان المراد بالبلال المذكور المني بالإجماع علي ان في مسنده عن عبد الله
بن عمر ومن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب مختلف فيه وذكر الترمذي
الترمذي انه ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه والذي اعتمد
شيخنا الحافظ في التريب مقتصر عليه انه ضعيف والله تعالى اعلم
فعم لوقال قائل لا نسلم ان الذكر اذا كان منتشرا قبل النوم لا يجب
الغسل مطلقا علي قول ابي حنيفة ومحمد بنا علي ما ذكرتم من التوجيه
بل انما يتم هذا فيما اذا كان الرجل مذا لان الانتشار المذكور حينئذ
يكون مظنة كذلك البلال فيأتي ح ما ذكرتم اما اذا كان لم يكن مذا فلا
لان الانتشار محجوب والله تعالى اعلم بالصواب لا يكون مظنة لتلك
البللة فينفرد النوم مظنة لها فيجب الغسل احتياطا بنا علي ذلك
الاحتجاج لجواب والله تعالى اعلم بالصواب ثم بعد احاطة العلم بهذه
الجملة فالتفرقة المذكورة في الكتاب بين كون النوم حاصل له قاعدا
او قائما فيكون عليه الغسل اذا وجد البللة التي هي مذي بطريق
الشك او في غالب الراي واليقين بشرط كونه غير ذكر للاحتلام
ولا منتشرا الذكر قبل النوم وبين كون النوم حاصل له مضطجعا علي جنبه
فيكون عليه الغسل بوجد انه للبللة المذكورة مع كونه غير ذكر للاختلام
سوا كان قبل النوم منتشرا الذكر ام لا لتفرقة غير طاهرة الوجه فلا جرم
ان في الفتاوي الحائية اذا نام الرجل قائما او قاعدا او ماشيا فوجد
مذيا كماه ن عليه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد بمنزلة ما لو نام
مضطجعا انتهى فاطلق في الكل فان تم تقييده وجوب الغسل بالانتشار
لا حدي الاحوال المذكورة فكذا في باقيها والافا كل علي الاطلاق طلاق
لا يظهر بينها في ذلك افتراق والله تعالى اعلم وان احتمل ولم يخرج
منه شي فالاعتسار عليه **ش** لان مجرد الاحتلام لم يثبت شرعا كونه
موجبا للغسل ثم تبقي بعد هذا علاوة حديث عائشة المذكورة
فلا يضره التضعيف ان ثبت لقائله وقد حكى الترمذي في الغسل
عليه في هذه الصورة عن عامة اهل العلم ايضا فاجماع **م** وكذلك
المرأة **ش** يعني اذا احتلمت ولم تخرج منها المني الي فرجها لم يخرج
علا غسل عليها **م** وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطا **ش**
وفي بعض النسخ وبه يفتي بعض المشايخ انتهى والاول ظاهر الرواية
وما عن محمد عن الظاهر عن محمد في الذخيرة والمرأة في الاحتلام
بمنزلة الرجل والمذكور في الاصل اذا احتلمت المرأة لا يجب عليها
الغسل حتي تروي مثل ما يروي الرجل وروي عن محمد في غير رواية
الاصول اذا تذكرت الاحتلام والانزال والتلذذ وتشرى بالاكات

عليها الاغتسال. وقال شمس الاية المأثورة ولا يؤخذ بهذه الرواية فان النساء قلن ان معنى المرأة يخرج من الداخل كني الرجل وهو جواب ظاهر الرواية وكذا نقل قاضي خان الاخذ بهذا عنده وعن الحلواني وزاد رايه اشار الحكيم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل لا بد من خروج المني فكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الاثنين فيعتبر لخروج من الفرج الخارج. قلت وبوافقه ما في البدايع وذكر ابن سبويه في نوادره اذا احتلم الرجل ولم يخرج المني من اقبله لا يغسل عليه والمرأة اذا احتلمت ولم يخرج المني الى ظاهر فخرجها اغتسلت لانها فرجين والخارج منها حكم الظاهر حتى يفرض ايصال المني الى في طانة والحيض من طائر ان المبلغ ذلك الموضع ولم يخرج حتى لو كان الرجل اقل فبلغ المني اقل فغسلته وجب عليه الاغتسال انتهى ثم يشهد لظاهر الرواية ما في الصحيحين عن ام سلمة قالت يا رسول الله ان لا يستنجي من الحيض فغسل على المرأة من غسل اذا احتلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأت الماء فلا حرم ان قال بعضهم انه الاصح وقال في سائر شرح الزاهدي وعليه المعنى الفتوي هذا وقال شيخنا المحقق رحمه الله والحق ان الاتفاق على تعلق وجوب الغسل بوجود المني في احتلامها والقائل بوجوبه في هذه الظرفية يشير الى ما لو احتلمت ووجدت لذة الانزال لكن لم يخرج ماؤها الى فرجها الظاهر انما يوجبها بناء على وجوده وان لم تره يدل على ذلك تعليله في التنجيس احتلمت ولم يخرج منها المني ان وجدت شهوة الانزال كان عليها الغسل والا لان ماؤها لا يكون دافعا كما الرجل وانما ينزل من صدرها فهذا التعليل ينهك ان المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج منها شيء لم تره خرج فعلى هذا الوجه وجوب الغسل في الخلافية والاحتلام يصدق برؤيتها صورة الجماع في نومها وهو يصدق بصورة وجود لذة الانزال فكذلك المني اطلقت ام سلمة السؤال عن احتلام المرأة قيدا صلى الله عليه وسلم جوابها يا ابي عبد الله الصوريين فقال اذا رأت الماء معلوم ان المراد بالرؤية العلم مطلعا فانها لو تيقنت الانزال بان استيقظت في فور الاحتلام فاحسست بيدها الليل ثم نامت فما استيقظت حتى جف قلم تر بعينها شيئا لا يسع القول بان لا يغسل عليها مع انه لا رؤية بصري بل رويت علم وراي تستعمل حقيقة في معني علم باتفاق اللغة قال رايته الله اكبر كل شيء انتهى قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له لكن بقي شيء وهو انه لا شك في الاتفاق على وجوب الغسل بوجود المني في احتلامها وفي ان المراد بالرؤية للمني العلم بوجوده في نفس الامر لا رؤية البصر ولا بد مما يوافق

في رواية

هذه

هذه الارادة من الرواية ما في رواية عند احمد عليها الغسل اذا وجدت المني وعلى انه لا خلاف في وجوب الغسل فيها ذكره من انها لو استيقظت في فور احتلامها واحسنته بيدها ولم تره بعينها كما لو كان المختلم اعني رجلا كان او امرأة فعليه باللس لكن لدعوى وجود المني شرعا في من احتلمت ثم استيقظت وتذكرت وقوع ذلك لها بلذة وانزال منام او لم تجد بل لا للمسا ولا لرؤية كما ممنوعة لان ما يتذكر وقوعه في نفس الامر في حالة النوم انما يكون محقق الوجود شرعا اذا وجد في اليقظة ما يشهد له وليس الشاهد للمحقق وجود المني متما في نفس الامر مناما الا علمها بوجوده في الفرج الخارج يقظة اما باحساس لمس او بصرفاذا كان الغرض فقد هذا فقد ظهر عدم وجوده وان المني لها من ذلك في المنام انما كان خيالا وهذه الصورة فيها يظهر هي محل الخلاف كما يفيد ما ذكرناه من الذخيرة فظاهر الرواية لا يجب الغسل وغير ظاهر الرواية عن محمد نعم ولا شك في ضعفها وكيف لا وهي مخالفة لظاهر النص وكذا للقياس الصحيح على امثال ذلك من البول والحيض ونحوهما فان الشارع لم يعتبر هذه الاشياء موجودة في الخارج ليرتب عليها احكامها الا اذا برزت من الفرج الدخلى الى الفرج الخارج واما قبل ذلك فلا فكذلك هذا ايضا ثم غاية ما عسى ان يقال في توجيه هذه الرواية احتياط كما افصح به المص وشرحه صاحب الاختيار بما افاد تقييده بحالة واحدة من حالات نومها فتعال المراد اذا احتلمت ولم تر بل لا ان استيقظت وهي على قفاها يجب الغسل لا احتمال خروجها ثم عوده لان الظاهر في الاحتلام لخروج بخلاف الرجل فانه لا يعود المحل وان استيقظت وهي على جهة اخرى لا يجب انتمى وبطريقه ان الاحتياط العمل باقوى الدليلين وهو هنا مفقود وكون الظاهر في الاحتلام لخروج ممنوع بل قد وقدم لم يظهر من الشارع اعتبار هذا الاحتمال بل قيد الشارع في وجود الغسل عليها بوجوده ولم يطلق لها في الجواب كما اطلقت في السؤال فانهم النظر تحققيقا لا غبار عليه ان شاء الله تعالى والله اعلم. ولو جامع او احتلم واغتسل قبل ان يبول ثم خرج بنية المني وجب عليه الغسل ثانيا عند اي حنيفة ومحمد راعى الله ش وقد عرفت وجه تقييد وجوب الغسل بقولها فان عند ابي يوسف لا يجب الغسل في هذه الصورة وقد عرفت المبني لهذا الخلاف وزدناك على كون الاغتسال قبل البول او كونه قبل النوم او المني الكثير لان في شرح الزاهدي امني بعد البول او النوم او المني الكثير لا يغسل عليه عليه بالاجماع انتهى ونحوه في الصحاح الفتاوي الظهيرية والمبني لكن من غير وصف الشيء بالكثير واقصر

في المحيط والذخيرة والحلاصة على ما اذا خرج منه المني بعد البول او النوم
 معلا في المحيط ذلك بان النوم والبول يقطعان مادة المني الزايل من مكانه
 بشهوة فيكون الثاني زائلا عن مكانه بالاشهوة فلا يوجب الغسل وصرح في
 الفتاوى الظهيرية بان المني يقطع مادة الشهوة كالنوم ايضا فلا يجرم ان يزيد
 عليها ولعل تقييد بالكثير اوجه لان الخطوة والحطونين لا يكون منيها ذلك
تنبيه فان كان صلي مكتوبة او غيرها بعد الغسل الاول قبل خروج
 المني ما تاخر من المني لا بعيدا بالاجماع والوجه ظاهر وفي التثني
 بخلاف المرأة يعني بعيد تلك الصلاة اذا كانت مكتوبة اذا اغتسلت
 ثانيا بخرج بقية منيها وفيه نظر ظاهر بل الذي يظهر انها كالرجل
فخرج في الحلاصة وعلي هذا لو اغتسل في قبل ان يبول ثم خرج من
 ذكره مذي يغتسل ثانيا وعند ابي يوسف لا يغتسل انما يريد خرج
 منه ما هو علي صورة المذي كما صرح به هو وغيره وقد مناه فكن منه
 علي ذكره ولو افاق السكران فوجد منيا فعليه الغسل **ش** وهذا ما خلا
 فيه ووجه واضح **م** وان كان مذي لا يغسل عليه وكذا المني عليه **ش** يعني
 اذا ارجد منيا كان عليه الغسل وان كان مذي لا يغسل عليه ذكره في المحيط
 والفتاوى لطانية والحلاصة وغيرها الا انه في المحيط مغروحه الي النوادر
 معلل بانه سبب خروج المذي وهو السكر والاعمال في حال الخرج عليه
 انما قالوا ولا نسبة النائم اذا استيقظ فوجد علي فراشه مذي بحيث
 يجب عليه الغسل ان تذكر الاحتلام بالاجماع وان لم يتذكر فغسل في حقيقة
 ومحمد يجب لان المني او المذي لا بد له من سبب وقد ظهر في النوم تذكر
 او لان النوم مظنة الاحتلام في حال عليه ثم يحتمل انه مني رقيق يالهوا
 او العذافا اعتبرناه منيا احتياطا ولا كذلك السكران والمغشي عليه
 لانه لم يظهر فيها هذا السبب بوضوح ما في الفتاوى لطانية لان ما يراه النائم
 سببه ما يجده من اللذة والراحة التي تهيج منها الشهوة واما الاعمال والسكر
 فليس من اسباب الراحة والله اعلم **م** وان استيقظ الرجل والمرأة فوجدا
 منيا علي الفراش وكل منهما يذكر الاحتلام وجب الغسل عليهما احتياطا **ش**
قوله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وعليه مثنى في المحيط والحلاصة **ش**
م وقال بعضهم ان كان المني طويلا فعلى الرجل ان كان مذي او فعلى المرأة **ش**
 والمراد بكونه طويلا ان يكون وقع طويلا كما ذكره في الفتاوى لطانية ويكون مذي
 ان لا يقع طويلا ومن ثمة غير عن هذا القول في شرح الزاهدي يلفظ وقيل
 ان وقع طويلا فمن الرجل والا فمهما **م** وقال بعضهم ان كان المني اصغر من
 المرأة **ش** وان كان ابيض فمن الرجل **ش** وفي الفتاوى لطانية وقال غيره
 ان كان المني غليظا ابيض فهو من الرجل وان كان رقيقا اصغر فهو من المرأة

انما ويشهد لهذا ما في صحيح مسلم من رواية النبي انه صلى الله عليه وسلم
 قال انما الرجل ابيض غليظ ومما المرأة اصفر رقيق هذا وعبارة شيخنا له
 المحقق في فتح القدير ولو وجد الزوجان بينهما ما دون تذكر ولا ميزان لمر
 يظهر غليظته ورقته ولا بياضه وصفته بحجب عليهما الغسل **ش**
 في الظهيرية ولم يذكروا التقييد فقالوا يجب عليهما الغسل وقيل اذا كان
 غليظا ابيض فعليه او رقيقا اصفر فعليها فيقيد ونه بصورة تغل
 لخلاف والذي يظهر تقييد الوجوب عليهما بما ذكرنا فالخلاف اذن
 انما كلامه وهو حسن متجه الا انه اعرض عن حكاية وقوعه طويلا
 او غير طول في انواع ما به التمييز ويبني علي ذلك نفي لخلاف في وجوب
 الغسل فيه وان وجد فيه هذا القدر لهذا الوصف ولعله لضعف هذا
 النوع من التمييز عنده وما ذلك ببعيد واقول ايضا وهذا كله اذا لم يكن
 الفراش قد نام عليه غيرهما من قبلها اما اذا كان قد نام عليه غيرهما
 قبلها وكان المني المرمي عليه يابسا فيظهر انه لا يجب الغسل عليهما ولا
 علي احدهما ثم اتنا وصفت المسألة فيما اذا كان كل منهما ينكر الاحتلام
 اذا لو كان احدهما يتذكر احتلاما دون صاحبه فالظاهر انه من المحتمل
 ولم تذكر كل منهما احتلاما فلا يعد ان يكون الجواب فيه ما هو الجواب
 فيما اذا لم يتذكر احدهما احتلاما الا ان الجواب عليهما بطريق الاحتياط
 يكون هنا اولي بطريق اولى منه فيما تقدم والله سبحانه اعلم **م** واما
 فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وايضا الى
 الي مناجاة الشعر وان كلف بالاجماع وكذا امتثال الما الي اثنى اللحية
 والشعر **ش** لما فرغ من اسباب الغسل شرع في بيان فرائضه وما يتبع
 ذلك والمراد بالفرض هنا المفروض فذكر المصدر وارويه المفعول كما
 يقال هذا الدرهم ضرب الاميراي الضرورية ويجوز هنا في الغسل
 الضم والفتح والضم هو المشهور عند الفقهاء والمراد به شرعا عندنا اسالة
 الما الطهور علي جميع ما يكن غسالة من البدن وهو متصل به من غير خرج
 مرة وقد فصله المصنف الي اربعة امور الاول والثاني المضمضة والا
 ستنشاق وقد عرفت معناها والثالث غسل سائر البدن اي باقيه
 بعد المضمضة فدخل فيه داخل العينين لولا ما علم من سقوطه المخرج
 كما ذكره منابت الشعر بفتح العين من الشعر علي الاصح سوا كان شعرا
 او حاجبا وغيرها اخف الشعر او كلف بفتح الكاف وضم الباء المثلثة اي
 تراكب وغلظ فحطف الله ايصال الما الي منابت الشعر علي غسل سائر البدن
 من باب عطف الخاص علي العام للتنبيه علي الاعتناء به في ذلك اذا خفا
 فان منابت الشعر من البدن والرابع غسل اثنى اللحية والشعر علي تفصيل

في بعضه سند ذكره اي غسل قضا عفيف الشعر الواحد ثني بكسر الشا
المثلاثة وسكون النون كما ذكره الجوهري وعزير في الحجة علي فرضية المضمضة
والاستنشاق كما هو قولنا وقول احمد وفرضية غسل سائر البدن بالكتاب
والسنة اما الكتاب فنقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا فامر بظاهر جميع
البدن اذ المعني والله اعلم فظهر وانما البدن يتناول الظاهر والباطن
الا ان ما لا يمكن اتصاله من الباطن وما يمكن اتصاله من الظاهر
مع الخارج كداخل العين سقط للبعد من الاول وللنقص الثاني للخروج فيها
وتقي ما عداها متعلقا للفصل الواجب فدخل مع ظاهر البدن داخل الغم والاف
نصف لانه مما يمكن اتصاله من غير خروج ومما ثبت الشعر مطلقا وانما
السنة فاعز علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من ترك موضع شعرة من جنبه لم يغسله بفعل به كذا وكذا من النار
قال علي رضي الله تعالى عنه فمن ثمة عادت شعرة راسي وكان يجرب شعرة
اخرجه جماعة منهم احمد وابوداود وحسنه النووي وصححه القرطبي وفي
داخل الانف شعر وما عنه ايضا رضي الله عنه قال كان رسول الله
صلي الله عليه وسلم يقرن القرآن على كل حال ما لم يكن جنبا رواه
الترمذي وصححه فلولوا ان الجنابة حلت الغم لما امتنع من القراءة الا ترى ان
لحدث لما لم يحل الغم جاز للحدث قراءة القرآن فاذا حله لحدث احتاج الي
رفعه عنه بالغسل لبقية البدن وما عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي
صلي الله عليه وسلم قال تحت كل شعرة جنبية فاغسلوا الشعر وانقصوا
البشرة اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجة فيدخل داخل الغم والات
لان البشرة هي الجلدة الرقيقة التي تقي اللحم من الذي كما قاله الشعب
وعبارة المغرب ظاهر للبلد وما روي الكدارقطني عن ابن عباس في من
سني المضمضة والاستنشاق قال لا يعيد الا ان يكون جنبا ولو قم في هذا
انه بعد تسليم نبوته عن ابن عباس فهو موقوف علي ابن عباس وليس
مثله حكم الرفع فانه مما للراي فيه مجال وفيما قبله انه ضعيف بالجرم
بن رحية الذي في سنده وفيما قبل هذا ما في دلالة علي المطلوب من
النظر فيما تلونتا من الكتاب كفاية واما الاحتجاج لما لك والسافعي علي
كون المضمضة والاستنشاق سنة في الغسل كما في الموضوع بما في صحيح
مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عشرة من الفطرة قص السارب واعفاء اللحية والسواد واستنشاق
الماوقص الاظفار وغسل البيراجم وتنف الابط وحلق العانة وانتفاض
الما قال نكريا قال مصعب ونسيت العاشرة الا ان يكون المضمضة
واقبنته قال وكيع انتفاض الماي يعني الاستنجا فاجيب بان يكون

المضمضة والاستنشاق من الفطرة لا ينبغي الوجوب لانها الدين وهو ام 62
منه وقد قال مالك في رواية والسافعي بفرضية الاستنجا وهو من
العسيرة واما وجوب غسل شعر اللحية وغيرها ظاهرا وباطنا فلدلالة
حديث علي رضي الله عنه عليه مع ماله من الاتصال بالبدن وعدم
الخروج في اتصال الماي اليه ففرض في غسل الشعر المسترسل عن الرأس
من الرجل والمرأة كلام نذكره علي اثر من هذا **م** والمرأة في الاعتسال كالرجل
ش فيما ذكرنا من الغرض بالاخلاق نعم كما اقال **م** والشعر المسترسل من
ذوايبها موضوع في الغسل اذ يبلغ الماي اصول شعرها يجزي بخلاف الرجل كذا
ذكره في عينية الفقهاء **ش** اي غسل الشعر المسترسل بكسر السين الثانية
اي المتدلي من راسها ساقط عنها وكأنه اخرج قوله بجزي مخرج التفسير
لكن غسله موضوع عنها وهو مفقود في نسخة ثم في مختارات النوار مثل
ما ذكره المص عن الغنية ونحوه في غير ما كتاب منه لطامح الحسامي والحالا
ولفظها المرأة اذا اغتسلت من الجنابة او الحيض ولم تنقص رأسها الا ان
المالغ اصول شعرها اخراها فان بلغ اصول الشعر وطربلغ اثناها اختلف
المسايخ وكذا هذا الاختلاف في بل الذوايب والمختار انه ليس بشرط
وفي شعر الرجل يفترض اتصال الماي الي المسترسل النقي ومن نص ايضا علي ان
ان غسل ظاهر المسترسل من ذوايبها موضوع الامام البيهقي والصدقة الشهد
وعنه بالصح في المحيط البرهاني علي ما عراه اليه بعض شارحي الفتاوى
وشي عليه في الكافي وفي الذخيرة اذا اغتسلت المرأة ولم تنقص شعرها
الا ان الماي يبلغ اصول شعرها يجزيها هكذا في الاصل وليستوي فيه ان
بلغ الماي اثنا شعرها او لم يبلغ ومن الناس من قال اذا لم يبلغ الماي اثنا شعرها
لا يجزيها وان بلغ اصول شعرها وهذا القابل يقيس شعر رأسها علي اللحية
فانه يجب اتصال الماي الي اثنايها في الاعتسال ولا يكفي الوصول الي اصول
الشعر فكذا شعر الرأس وانا اخبر بحدث جابر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يضر الحايض ولا الحيث ان لا ينقص الشعر اذا اغتسل بعد
ان يصل الماي شئ من الشعر اي اصول الشعر ولا يضر اذا انقصت شعرها
احتاجت الي التطهر بانها في حقها بذلك خرج وروى يثنا شعرها
بسبب ذلك وفيه فساد بخلاف اللحية لانه لا يخرج في اتصال الماي
الي اثنايها قال الفقيه ابو جعفر لو كانت المرأة منقوصة الشعر
يجب اتصال الماي الي اثنا الشعر قصا لطواب في شعر الرأس في هذه الصورة
نظير الجواب في اللحية وفي متفرقات الفقيه اي جعفر رحمه الله
سبل الفقيه احمد بن ابراهيم عن امرأة شددت ظفرها وكانت تسبح
القتل فاجتبت واغتسلت واقاضت الماي علي رأسها الا ان الماي يبلغ شعرها

هل يجوز بها قال لا ذكر هذا المسألة في الكتب ولكن ورد فيها الخبر بان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حين علم ام سليم لاغتسل قال صبي على راسك ثلاث
 صبوات او حينيات من مامع كل صبوة عصرة وفائدة اشتراط العصر ان يبلغ
 الماشوب قرونها قالوا ومن الفقه على اهل المجلس يذكر هذه المسألة انتمي
 ويتلخص ان هذا اقوالا اقوالا الاولى الاكتفاء بوصول المائي الى اصول الشعر
 منقوصا كان او معقوصا ولا يجب ايصاله الى اثنائها الشعر وهذا فيما يظهر من
 الذخيرة انه ظاهر المذهب الثاني الاكتفاء بوصوله الى اصول الشعر لا غير
 اذا كان منقوصا وجوب ايصاله الى اثنائها ايضا اذا كان منقوصا وهو قول
 الفقيه ابو جعفر الهندي واني وعليه مشي في المحيط والبدائع والكافي وكلام المص
 بشر اليه فان الذواية هي الظهيرة الثالث ما في شرح الزاهد وروى
 الحسن بن ابي حنيفة انها تلبس ثلاثا مع كل بركة عصرة لبلاغ الماشوب
 قرونها كذا ورد في حديث ام سليم انتمي وهذا هو الذي ذكره الفقيه احمد
 بن ابراهيم تنقيها ومن به على اهل المجلس ويستفاد منه وجوب غسل الذوايب
 فلا جرم انه في صلاة البقاء الى الصحيح انه يجب غسل الذوايب وان جاوزت
 القدمين . وظاهر الاحاديث الواردة في هذا الباب تشهد للقول الاول
 منها حديث جابر الذي اشار اليه في الذخيرة اخبرني الطبراني بلفظ لا يضر
 الحائض ولا جنب ان لا ينقض شعرها اذا بلغ الماشون الرأس ومنها حديث
 عائشة رضي الله عنها اناسا وهي بنت شكل الانصارية سالت من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غسل الخيط قال تاخذ احدى ارجلها
 وسدرها فتتطهر فتحسن الطهور ثم تصب المائي على راسها فتدلكه
 دلكا شديدا حتى تبلغ شون شعرها ثم تصب المائي عليها المارواه مسلم
 والسنون بضم السين المعجمة بعد هاء حمزة في الاصل المخطوط الذي في عظم
 الجمجمة وهو مجتمع شعب عظامها الواحدة شان والمراد بها هنا اصول
 شعر راسها وبهذا يظهر ان الامر يحكي المائي على راسها ثلاث مرات
 فيما اخبره الجماعة الا البخاري عن ام سلمة انها قالت يا رسول الله اني
 امرأة اسد ضفر رأسي افاقتضه في غسل الجنابة وفي رواية لمسلم
 افاقتضه للحبضة قال لا انما يكفيك تحني على راسك ثلاث حينيات
 ثم تغتضي عليك الما فتطهرين زاد الترمذي وابن ماجه او قال فاذا
 انت قد طهرت ولفظ ابي داود ثم تغتضي على سائر جسدي فاذا
 انت قد طهرت لعلة خرج مخرج الغالب في كون هذا التدرج سببا لوصول
 المائي الى اصول الشعر نضا وبعضها ظاهرا وليس فيها ما يفيد اجاب
 ايصاله الى اثنائها لابل الذوايب وعصرها ثلاثا بل ربما افادت نفى ذلك
 ولحديث المذكور في الذخيرة عن ام سليم الله اعلم به فيترجى القول الاول

اللهم

اللهم الا ان يتم ان يقال ظاهر النص المتلوة تدينا ولا يغسل شعرها مطلقا لكن
 ظهر من الشارع اسقاط ذلك عمادا اصول شعر راسها فيما اذا كان الشعر
 صغيرا لما فيه من الطرح كما اشار اليه ما في صحيح مسلم عن عبيد ابن عمير
 قال بلغ عائشة ان عبد الله بن عمر ويا من النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن
 سهن فقالت يا عبيد الله بن عمر وهذا يا من النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن
 افلا يامرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت اغتسلن انا ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم من انا واحد وما اريد علي ان افزع على رأسي ثلاث افرعات
 فكانت التمسك الستة مخرجة لما عدا اصوله من حكم البدن لهذا المعنى وجاز
 هذا التخصيص للنص بالنسبة لانه قد خص منه مواضع الضرورة بالاجماع
 لعملة الطرح فيختص هذا ايضا منه بالنسبة لهذا المعنى ايضا اعني الطرح
 وهو مفقود فيما اذا كانت غير صغيرا لانه لا يخرج في ايصال المائي اثنائه
 وحديث ام سلمة سالت في هذه الحالة فان السؤال فيه انما كان عن الحكم
 اذا كان صغيرا والجواب طائفة لا غير فيستمر تحت تناول النص له
 لعدم الخرج له عنه وعلة في الكافي بان شعرها من بدنها نظر الى اصولها
 وليس منها نظر الى رؤسها فيعمل بالمعنى بالشبه في حق من يلحقه المرجع ومن
 لا يلحقه ولا يخالف الخبر النص لانه تناول ما هو من البدن من كل وجه
 فتح يترجى القول الثاني وما هو بسبب فيقول عليه احتياطا والله تعالى
 اعلم وذكر في المحيط ان الرجل اذا اضفر شعره كما يفعل الملوك والأتراك
 هل يجب ايصال المائي الى اثنائها الشعر عن ابي حنيفة روايتان وذكر
 الصدر الشهيد انه يجب ايصال المائي الى اثنائها الشعر **ش** كما هو احد الروايتين
 المذكورتين والرواية الاخري لا يجب كما في المرأة ويشهد الموجب ما في
 سنن ابي داود وسكت عليه عن شرح ابن عبيد قال افتاني جبير
 بن نفير عن الفضل من الجنابة ان ثوبان حدثهم انهم استفتوا النبي
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال اما الرجل فليشعر رأسه فليغسله
 حتى يبلغ اصول الشعر واما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه لتغرق على
 راسها ثلاث غرفات يكفيها فلا جرم ان في الكافي والرجل ان ضفر
 كالملوك والتركيب يجب ايصال المائي اليه احتياطا وقد ذكر ايضا بعض
 شارحي القندوري في سياق نقله عن المحيط بعد نقله عنه ما نقله
 المص فلي هذا قد كان الاولي بالمصنف ان يذكر ذلك ايضا لكونه مذكور
 فيه مع الصحيح كما نص عليه بعض المتأخرين ومقتضي اطلاق الجم
 الغفير **ش** امرأة اغتسلت هل يتكلف في ايصال المائي ثقب القرب قال
 تتكلف كما في تحريك الحائض **ش** القرب بضم القاف المعلق في شجرة
 الاذن كذا في القاموس والكلام المستوفي في هذه المسألة في الذخيرة

انه مع

فلنستفهم منها قال فيها سيل نجم الدين النيسابوري عن امرأة تغتسل من
لحنا أو الصبر أو الصباغ قال كل ذلك سواء ويجزئهم وضوءهم اذا استطاع
الامتثال منه الا بخروج وحكذا روي عن محمد بن سائلة عن ابي نصر
الدبوسي والفتوي على الجواز من غير فصل بين المدي والقروي انتهى
وسيتقل هذا بعناه عنهما فيما بعد كما وقد كان ذكره هذا النسب
ثم انه قد عرف من هذا فائدة تنصيص المصنف على القروي والمدي
في ذلك نفي ما قيل من الفرق بينهما **الاقلف** اذا اغتسل ولم يدخل
الماء داخل الجلاء قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز وان خرج بوله
حتى صار في قلفته فعليه الوضوء بالاجماع **ن** في المغرب القلفة والقلفة
الجلدة التي تقطعها الختان من غلاف رأس الذكر ومن ذلك الاغلف
والاقلف الذي لم يختن انتهى ويجوز في القلفة فتح القاف وضمتها
وذاد الاصعي فتح القاف واللام وهي المراد بالجلدة في قوله داخل الجلدة ثم من
القايلين بالجواز الامام الاسبيجاني وعليه مني صاحب البيضاوي وصاحب
الكافي وصاحب خزائن الفتاوى وصاحب المستغني ومن القايلين بان الاصح
انه لا يجوز صاحب الهداية في مختارات النوازل وصاحب البدايع وغيرها
ووجه قول هؤلاء الاتفاق كما ذكره المصنف على ان البول لو نزل الى قلفته
انتقض وضوءه وان لم يخرج من القلفة واسار الاسبيجاني الى الفرق فقال
الثلاثة ظاهرة من وجه فانك اذا انزعت الجلدة كانت ظاهرة واذا تركت باطنه
فصار كالفم فان الفم اذا فتح كان ظاهرا واذا سد كان باطنا ثم في الفم لم يجعل
ظاهرا من كل وجه ولا باطنا من كل وجه بل عمل بدليلين كذا هنا انتهى قال
العبد الطعيف غفر الله تعالى له وهو محتاج الى تنقيح فوفرناعلي الوجهين
حظهما فقلنا ينتقض الوضوء بنزول البول اليها نظر الى جانب الظهور المقدر
احتياط ولا يجب اتصال المائي داخلها نظر الى جانب الباطن المحقق لان
لان الاصل عدم الوجوب فلا يثبت بالشك ثم عليه بعد هذا ان يقال كان
ينبغي العكس كما في الفم فاننا لا نخطئ الظهور في حق الفم والباطن في حق
انتقاض الوضوء في الجملة حتى قلنا انه لا ينتقض الوضوء بالقياس الى الفم ويمكن
الجواب عنه بانه انما لا نخطئ الظهور في الفم في حق الفم لعدم طرح وهذا لولا
خطئ الظهور في القلفة في حق الفم كان ذلك موديا الى طرح فان في ايجاب
الاتصال اليها حرجا كما علل به بعض الذاهين الى عدم ايجاب كنهه معارض
بما في البدايع من تعليل ايجاب الاتصال اليها بكونه من غير حرج وبطريقا بانه
لو كان فيه حرج لطرفه انه حرج بيد الله بالختان وكان غير معذور
الله الا اذا كان لا يطبق لختان بان اسلم وهو شبه ضعيف فقد نص غير
واحد من المشايخ على ان اهل البصر اذا قالوا لا يطبق يترك لان ترك الواجب
بالعذر حايث ترك السنة اولى واسما في الذخيرة وكان الشيخ نجم الدين

بالحنا

فلنستفهم منها قال فيها سيل نجم الدين النيسابوري عن امرأة تغتسل من
لحنا أو الصبر أو الصباغ قال كل ذلك سواء ويجزئهم وضوءهم اذا استطاع
الامتثال منه الا بخروج وحكذا روي عن محمد بن سائلة عن ابي نصر
الدبوسي والفتوي على الجواز من غير فصل بين المدي والقروي انتهى
وسيتقل هذا بعناه عنهما فيما بعد كما وقد كان ذكره هذا النسب
ثم انه قد عرف من هذا فائدة تنصيص المصنف على القروي والمدي
في ذلك نفي ما قيل من الفرق بينهما **الاقلف** اذا اغتسل ولم يدخل
الماء داخل الجلاء قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز وان خرج بوله
حتى صار في قلفته فعليه الوضوء بالاجماع **ن** في المغرب القلفة والقلفة
الجلدة التي تقطعها الختان من غلاف رأس الذكر ومن ذلك الاغلف
والاقلف الذي لم يختن انتهى ويجوز في القلفة فتح القاف وضمتها
وذاد الاصعي فتح القاف واللام وهي المراد بالجلدة في قوله داخل الجلدة ثم من
القايلين بالجواز الامام الاسبيجاني وعليه مني صاحب البيضاوي وصاحب
الكافي وصاحب خزائن الفتاوى وصاحب المستغني ومن القايلين بان الاصح
انه لا يجوز صاحب الهداية في مختارات النوازل وصاحب البدايع وغيرها
ووجه قول هؤلاء الاتفاق كما ذكره المصنف على ان البول لو نزل الى قلفته
انتقض وضوءه وان لم يخرج من القلفة واسار الاسبيجاني الى الفرق فقال
الثلاثة ظاهرة من وجه فانك اذا انزعت الجلدة كانت ظاهرة واذا تركت باطنه
فصار كالفم فان الفم اذا فتح كان ظاهرا واذا سد كان باطنا ثم في الفم لم يجعل
ظاهرا من كل وجه ولا باطنا من كل وجه بل عمل بدليلين كذا هنا انتهى قال
العبد الطعيف غفر الله تعالى له وهو محتاج الى تنقيح فوفرناعلي الوجهين
حظهما فقلنا ينتقض الوضوء بنزول البول اليها نظر الى جانب الظهور المقدر
احتياط ولا يجب اتصال المائي داخلها نظر الى جانب الباطن المحقق لان
لان الاصل عدم الوجوب فلا يثبت بالشك ثم عليه بعد هذا ان يقال كان
ينبغي العكس كما في الفم فاننا لا نخطئ الظهور في حق الفم والباطن في حق
انتقاض الوضوء في الجملة حتى قلنا انه لا ينتقض الوضوء بالقياس الى الفم ويمكن
الجواب عنه بانه انما لا نخطئ الظهور في الفم في حق الفم لعدم طرح وهذا لولا
خطئ الظهور في القلفة في حق الفم كان ذلك موديا الى طرح فان في ايجاب
الاتصال اليها حرجا كما علل به بعض الذاهين الى عدم ايجاب كنهه معارض
بما في البدايع من تعليل ايجاب الاتصال اليها بكونه من غير حرج وبطريقا بانه
لو كان فيه حرج لطرفه انه حرج بيد الله بالختان وكان غير معذور
الله الا اذا كان لا يطبق لختان بان اسلم وهو شبه ضعيف فقد نص غير
واحد من المشايخ على ان اهل البصر اذا قالوا لا يطبق يترك لان ترك الواجب
بالعذر حايث ترك السنة اولى واسما في الذخيرة وكان الشيخ نجم الدين

النفس يقول القلفة لها حكم الظاهر من كل وجه ومن قاسها بالغم فقد أفسد
لأنه إذا أعطى لها حكم الباطن ينبغي أن يقال لا ينتقض الوضوء بخروج البول
إلى القلفة ما لم يعلل القلفة كما في الغم إذا قال لا ينتقض وضوءه ما لم يكن ملا
الغم انتهى فليس بالأمر للاسباب كما في الأسس كما في لم يلحقها بالغم في ملا
خطة هاتين الجهتين بالنسبة إلى الانتقاض بما لا الغم وعدمه بعد مده بل
نظر به تلبيها على أنه توفر أيضا على ما لها من هذين الاعتبارين حقهما كما أنه
وفر على ما لغم من هذين الاعتبارين حقهما وإن كان الحقان اللذان لا يحصيا
للاعتبارين اللذين غير الحقيين اللذين للاعتبارين حقهما ثم الذي يقتضيه
الحال بالنسبة إلى القلفة إنما هو التفرقة بين الانتقاض وعدم وجوب اتصال
المال بها اللذين يتراعى دفعهما ومقتضي هذا الحال يحتمل أن يكون الجمع بين هذين
الحكمين لها مراد من ملاحظة التوفر على جهتيهما المذكورتين حقهما على
النسبة الذي ذكرناه من التوجيه كما نسخ لنا وتبرعنا ببيان ثم بيان فتامله هذا
وفي الفتاوى الجانبية الأقلف إذا اغتسل من الجنابة ولم يصل الماتحت للجلدة
وغسل ما فضل من الجلدة على رأس الحشفة وما يخرج منه البول عن رأس
الحشفة يخرج من الجنابة لأن ذلك خلقي وهذا كما نرى قول مالك والله أعلم
م رجل اغتسل وبقي بين أسنانه طعام قال بعضهم إن زاد على قد لم يمسح
لا يجوز وقال بعضهم إن كان ضلعا بمضغ غامتا كذا لا يجوز **ش** يعني وال
جاز وكذا في القول الأول وكأنه حذف منهما للعلم به والخصصة واحدة
للمصطلح المعروف وهو بكسر ط المهملة بالأخلاف ثم في الصحيح قال
تعلب والمختار فيه فتح الميم وقال المبرد والخميس بكسر الميم وقال النووي فيه
لغتان الفتح والكسر اللوفيون بالفتح والبصريون بالكسر والصلب بضم الصاد
المهملة وسكون اللام الشديد ويقال منه صلب كرم وسمع صلابية والمتا
لذا المخصوص من كذا الخطة إذا داسها ثم لعل وجه القول الأول أنه لما كان
في الاحتراز عن القليل حرج وهو مدفوع شرعا بخلاف الكثير ظهر لصاحب
هذا القول أن ما زاد على الخصصة يكون كثيرا أو ما ليس كذلك يكون قليلا
وقد يستأيسر له بما ذكره وإما لو أكل الصائم ما بين أسنانه إن كان قليلا
لا يفسد وإن كان كثيرا يفسد وإن الكثير ما زاد على الخصصة والقليل
مادون ذلك على ما في خزنة الأكل وهو الذي ذكره المصنف في آخر فصل
وإذا تكلم بكلام الناس ناسيا أو عامدا تفسد نعم الأكثر على أن قدر
الخصصة كثيرا أيضا كما ذكره ثم إن شاء الله تعالى فإذا ألحق هذا هنا فالوجه
هذا أن يقال إن قدر الخصصة لم يجز وإن كان أقل يجوز ثم قريب من هذا وهو
هو ما في الحلاصة فإن كان بين أسنانه شيء من الطعام هل يجب اتصال المال
إلى ما تحته إن كان كثيرا يتبين للنظر كما في سقوط السن يجب اتصال المال
ما تحته

ما تحته وإن كان قليلا يكون عفوا ولعل وجه القول الثاني أن ما بين الأسنان إذا
كان بالحالة التي ذكرها لا يصل المال إلى ما تحته فلا يجوز كما لو بقي على بدنه لمعة لم
يصبها الماء ولا كذلك إذا كان بالحالة التي ذكرها المائي لطيف له قوة الدخول فالظاهر
وصوله إليه ثم لا يخفى هذا أولى مما في الحلاصة فتلاعن الفتاوى في باب النون
أن كان بين أسنانه طعام ولم يصل المال تحته في الغسل من الجنابة جاز لأن المائي
لطيف يصل تحته قال رحمه الله وبه يفتي انتهى ويوافق هذا التفصيل في المعنى
ما في الملتقط اغتسل وبين أسنانه فرجة أو تاكل فيه طعام لا يصل الماء إليه لا يجوز
ما لم يخرج ويجري عليه الماء وما في شرح الزاهدي ولو كان سنة مجوفاً يفتي فيه وبين
أسنانه طعام أو درن رطب في أفه ثم غسله على الأصح والدرن اليابس في الأنف
والجفن المضغ والعجين وجلد السمك يمنع تمام الغسل انتهى هذا وفي الذخيرة نقل
عن الفتاوى سبل نصير عن اغتسل من الجنابة وبين أسنانه طعام فلم يصل إلى
تحته قال أرجو أن لا بأس به ووافقه في ذلك أبو بكر الأسكاف وهكذا ذكره في
فتاوى الفضيل ونقله في خزنة الفتاوى أيضا عن فتاوى الفقيه أبي الليث
وعن التنجيس لكن ظاهر نقل شيخنا عنه في فتح القدير عدم بطوإ إذا علم
أنه لا يصل الماء تحته وهو أثبت ثم هذا المذكور عن نصير ومن وافقه أن لم يحمل
على التقليل فهو قول ثالث ثم لعل القول الأول أولى بعد أن يقال في القدر الكثير
أنه إن كان بحال يغلب على الظن وصول الماء إلى ما تحته فيجوز والإفلا
والله تعالى أعلم هذا وقد ذكر شيخنا رحمه الله التجنيس أنه ذكر الصدر
الشهيد حسام الدين في موضع آخر إذا كان في أسنانه كرات يبقى فيها الطعام
لا يجز به ما لم يخرج به ويجري الماء عليها وفي فتاوى الفضلي والفقيه أبي الليث
خلاف هذا فالاحتياط أن يفعل انتهى وكذا في تنمة الفتاوى الصغرى وعليه
مشي في الحلاصة وجعله في أمسية المفتي الأصح ولو قيل بأنه مقيد بما إذا
كان قدر الخصصة وكان مرسوما لا يصل الماء تحته تفريعا على القول بأن القليل
عفوا بخلاف الكثير وتقدير الكثير بالخصصة فاقومها وبما إذا لم يصل الماء تحته كما
افصح به في الملتقط تفريعا على القول بوجوب غسل ما تحته مطلقا كان قولا
وجها ثم أعلم أنه وقع في بعض النسخ بعد ما ذكرناه من الماتن ما لفظه كذا
في الذخيرة وهو غلط عليها فإنه لا ذكر له فيها **م** وذكر في المحيط إذا كان على
ظاهر بدنه جلد السمك أو خبز مضغ قد جف وأغتسل أو توضأ ولم يصل
الماتح إلى ما تحته لم يجز **ش** تقدم أن الظاهر إطلاق المحيط رادته المحيط
البرهاني وإني لما ائتمت عليه وقد راجعت محيط الإمام رضي الدين السرخسي
فلما رآه هذا فيه غم وصحة قفت عليه في شرح الزاهدي كما أسلفته وفي
الذخيرة مع زيادة ولو كان على بدنه أو أعضا وضو به خزايا والبرهاني
فاغتسل أو توضأ ولم يصل المال إلى ما تحته يجوز ذكره الإمام القاضي أبو علي السبكي

غالبهم

في فوائده والفرق ان في المسألة الثانية الاحتراز عنه غير ممكن وفي الفصل الاول
 الاحتراز ممكن **م** وفي الذخيرة في مسألة الحنا والدرن والطين بجري وضوء
 للضرورة وعليه الفتوى **ش** يعني اذا بقي تحت اظفارهم شي من هذا وقد
 ذكرنا عبارتها في ذلك وان الاشارة الى هذا هناك انساب في شرح مسألة امرأة
 اغتسلت وقد بقي اظفارها عجيبي قد جف لم يجز غسلها **م** واذا كان برجله
 سقاق فيه الشحم ان كان لا يضره ايصال الماء لا يجوز وان كان يضره يجوز **ش**
 اي ان كان لا يضره ايصال الماء الى الشقاق فاجري الماء على الشحم ثم وضوء وغسله
 ثم هذا التفصيل المذكور في غير ما كتاب من الكتب المعتمدة في المذهب ونرا
 في المطالعة في سياق نقله عن مجموع النوازل فاخره جاز بك وبنيه الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل البخاري على ان ما في الكتاب اذ لم يزد على رأس الشقاق فاما اذا
 جاوز لا يجز به الوضوء على ازالته وغسل ذلك الموضع **قلت** وانما يجوز ابر الماء
 على ظاهر الشحم اذا كان يضره بالماء البارد ولطارد ايضا وكذا المسح عليه
 حتي لو كان يضره البارد دون لطارد وكان قادرا عليه او كان يضره كل منهما ولا
 يضره المسح عليه لا يجوز له ابر الماء على الشحم بل يتعين عليه غسله بالماء عند
 قدرته عليه وعدم ضرره بكل منهما ارسيا في التعرض لهذا في فصل المسح
 وبيان الوجه في كل ظاهر بتفصيل نامل ثم في المغرب الشقاق بضم السين تشقق
 الجلد ثم نقل تقسيمه من التمهيد عن الليث بما اذا كان من برد او غيره في
 اليدين والوجه وعن الاصمعي في اليد والرجل من بدن الانسان والحيوان
 والله تعالى اعلم **م** وكذا ايصال الماء اليه ويجسن حال الولادة **ش**
 وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض وان لم يكن عليه نجاسة حقيقية سواء
 رجل او امرأة في الغسل المفروض لان ذلك المحل من البدن ولا يخرج في ايصاله
 اليه وقد تقدم ما في ايصاله الى داخل القلفة من الخلاف واما ايصاله الى فرج
 المرأة الظاهر فلم اقف على خلاف في جوبه **م** وكذا تحليل الاصابع في الاغتسال
 والوضوء فرض ان كانت الاصابع منضفة غير مفتوحة وان كانت مفتوحة فهو سنة
ش اي وكذا ايصال المأمرة واحدة الى ما بين الاصابع الغير المتجهة فرض
 وتكراره الى الثلاث سنة **م** وكذا انقا البسرة وبل الشعر لقوله عليه الصلاة
 والسلام **لَا قُبُولَ الشَّعْرِ وَأَنْقُوا الْبُسْرَةَ** ولقوله عليه الصلاة والسلام
تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ وفي رواية نجاسة **ش** اي وكذا تنظيف ظاهر الجلد
 بالغسل بالماء وغسل الشعر به فرض لما تكون من الآية الشريفة **رَوَيْنَا** من السنة
 وقد قدمنا هذا الحديث الذي ذكره المصنف بما علمناه من اللفظ المروي
 فيه وسيأتي انه قد ضعف بالجرث بن وحيه من رجال سنده نعم لفظ
 الترمذي فيه حديث الحرف بن وحيه حديث غريب لا نعرفه الا من حديث
 وهو شيخ ليس بذلك وقد روي عنه غير الائمة من اهل العلم وقد تردد بهذا
 الحديث

منه سر الكولود وهو ما تقطعه القابلة **ع**
 أصبعها فيها مبالغة والسرة الموضع

66 الحديث عن مالك بن دينار انتهى وحديث علي رضي الله عنه الماضي مما يشهد ان
 هذا الراوي عن اجاد في هذا المروي وكذا ما اخرج ابن ماجة بسند لا بأس به
 عن ابي ايوب الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال **الْقُلُوبُ لِحْشٌ وَلِلْجَنَّةِ**
إِلَى الْجَنَّةِ واداء الامانة كفارة عما بينهما انتهى قلت وما اذا الامانة قال غسل
 الجنابة فان تحت كل شعرة جنابة على ان المطلوب يتم بدون هذا الحديث كما ذكرنا
 ثم قد كان الاولي بالمصنف اذا كان ذكر الحديث جميعه ان يذكره بسياقه
 المعروف فيه غير مقدم لمؤخره على مقدمه علي وجه يوم انه حديثان ثم لم يرافق
 علي رواية ذكر نجاسة مكان جنابة والله تعالى اعلم **م** ولو بقي من بدنه لم يصبه
 الماء لم يخرج من جنابة وان قل **ش** وبعد حمل هذا الاطلاق على غير حالة الضرورة
 المسوغة لترك اصابة الماء لبعض البدن بجملة ما تضرها اصابة الماء بخلاف ذلك
 يرد عليه ما تقدم من انه اذا لم يصل الماء الى ما تحت اظفاره لدرن ونحوه وفي الفتاوي للجنة
 يجوز وكذا اذا لم يصل الماء الى ما تحت اظفاره لدرن ونحوه وفي الفتاوي للجنة
 وغيرها وكذا ما يكون على البدن يقال بالفارسية قلنكاج لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد
 من البدن بمنزلة الدرن الخفي ويمكن لطواب يانه لما تقدم انه لو بقي درن تحت اظفاره
 جاز وكان في المعنى معلولا بدفع المخرج الا ان لم يضر عدم الجواز وكان سوا الدرن
 من هذه الامور مستعار كاله في الجواز لهذا المعنى كانت هذه الجملة غير مرادة من
 هذا الاطلاق مستثنى منه في المعنى وما تقدم قرينة دالة على ذلك للتأمل والله
 اعلم **م** وشرب الماء يقوم المضمضة اذا بلغ الماء الفم كله **ش** والافلا نقله الامام الشريفي
 في محيطه عن محمد وصاحب الذخيرة فيهما عنه في المنتقى وهذا معنى ما في الخلاصة
 رجل اغتسل ونسي المضمضة لكنه شرب الماء ان شرب على وجه السنة لا يخرج
 عن الجنابة وان شرب على غير وجه السنة يخرج الخفي ولا يخفى ان ما ذكره محمد
 نص على المراد ثم هو اولى مما قيل ان كان جاهلا جاز وان كاعلم لا يجوز وما قيل
 ان كان بدويا يجوز وان كان مصريا لا يجوز لتعليقهم بان كالا العالم والمصري
 عص الماء فلا ياتي على جميعه وكلام من الجاهل والبدوي **يَتَّبِعُ عِبَادِي** بلغ نواحي
 الفم على حسب ما يبلغ لو تمضمض وهذا غير ما ذكره محمد رحمه الله تعالى وح قدّم
 الاقتصار على بعض الافراد فغالوا الاختصاص على تقدير الاقتصار لولي
 وما في الذخيرة ونقمة الفتاوي الصريح سبل الفقيه احمد بن ابراهيم عن
 رجل اجنب ولم يتمضمض الا انه شرب الماء فيقوم شرب الماء مقام المضمضة
 قال نعم وهكذا اجاب الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انني لعلمه محمول على
 ما هو الظاهر عادة في شرب الماء من بلوغه نواحي الفم وروح لا خلاف في المعنى نعم
 عن ابي يوسف لا يجز به ما لم يجبه ذكره الداهدي رحمه الله تعالى يقال مع الماء
 من فيه رجي به من باب طلب وعليه ما في الخلاصة عن واقعات الناطفي لا يخرج
 عن الجنابة الشرب على وجه السنة او غير السنة ما لم يجبه وهذا احوط

انتهى يعني من جهة الخروج عن الخلاف في ان الحج من شرط المصنعة فان هذا المروي
عن ابي يوسف يفيد كما قال به غيره من العلماء ايضا والافليس اقوي الدليلين
استراط ذلك فيها بل عدم استراطه فيها وعليه فقد تحولت جنابة الغم الح
المطر فظهر الغم غايته ان بلغه اياه مكره كما سنده ان شاء الله تعالى **م**
وان تركها ناسيا وصلي ثم تذكر غرض ويصلي ما صلي **ش** اما في الوقت وقضاء
خارج الوقت وهذا في المكتوبة والوتر باتفاق فيه بين اهل المذهب وفي بعض
السنن علي خلاف في ذلك كما سنقف عليه في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى واما
لوصلي نفا لا محض ثم تذكر ذلك فلا احادة عليه بخلاف وانما كان عليه الا
عادة او القضاء فيها شرع فيه القضاء لعدم الخروج عن العهدة فانه صلي وهو جنب
وانما لم يجب عليه الاعادة في الغسل المحض لانها مقتضى لذلك فتنبه له **م**
وسنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه **ش** اي علي الغسل **م** الاغسل الرجلين **ش**
وسنقيه بما يفيد اختصاصه بما اذا كانت في مجتمع الما المستعمل **م** وان ينزل
النجاسة عن يده ان كانت **ش** وهذه عبارة القدوري وتعتقت بان الاصح
وينزل نجاسة بدون الالف واللام لان النجاسة عسي ان تكون وعسي ان يكون
فذكرها متكررة اولى ولهذا قال ان كانت علي يده ولم يقل اذا كانت وانما كان
هذا اولى اوضح لانها اذا كانت معرفة فحرف التعريف اما للعمد ولا عهد هنا
او الجنب وادني الجنب غير مراد لان الذرة غير مرادة واعلا غير ممكن لعدم
قصور جميع النجاسات علي بدن الانسان واجيب عنه باختصار اداة التعريف
فيها التعريف المعهود الذهني وهو المعني بقربينة كون الكلام في غسل الجنابة
وهي انما يكون عنه يعني غالبا وح يندرج تحته القليل من النجاسة والكثير منها
وحكم الازالة لا يختلف فيها فيكون المعروف هو بالمقام ثم يصب الما علي راسه
وساير جسده ثلاثا وان يتنجس عن ذلك المكان فيغسل قدميه والاصابع في هذا حديث
ميمونة الذي اسلفنا تحريجه في التنبيه الثاني من التنبهات التي اسعفنا
بذكرها في ذيل الكلام علي استئنا وغسل اليدين الي الرسعين في ابتداء الوضوء
فراجعه ومنه يعرف انه قد كان الاحسن ان يقدم ذكر ازالة النجاسة علي
الوضوء ثم الباقي كما فصل ذلك غيره وان كانت الواو غير متعينة للترتيب
علي ما هو الصحيح **ثم هنا يتيقن التتميم الاول** مسح راسه في هذا الوضوء مروي
لحسن عن ابي حنيفة لا يمسح لان وجود الاسالة بعد ذلك عليه بعد م
معنى المسح ولم تحكه ميمونة في الحديث الذي قدمناه ولا عايشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ يغسل يديه
ثم تيمم وضوءا كما يتوضأ للصلاة وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
حدثتني خالتي ميمونة قالت ادنيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسلا
من الجنابة فساقه الي ان قال ثم توضأ وضوءه للصلاة والوضوء شرعا يفيد ذلك
والناطق

67 والناطق قاضي علي الساكت مع ما فيه من احتمال التقصد الي بيان الجواز وذلك المطنون
ما نفا متضايلا معه والله اعلم **التتميم الثاني** لم يذكر لبثية الصب وفي شرح
الزاهدي قال الطحاوي في النوادر ريفد الما علي منكبه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا
ثم علي راسه وساير جسده ثلاثا وفي بعض ما يبدا بالايمن ثلاثا ثم بالراس
ثلاثا ثم بالايسر ثلاثا وقيل يبدا بالراس كما اشار اليه في المتن والاول اصح انتهى وعليه
مشي في خلاصة قلت لكن في روايات متعددة حكاية ميمونة وعايشة كيفية غسل
النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاحين وغيرها يشهد لمن قال يبدا بالراس وكذلك
ما في الصحيح عن جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم ياخذ ثلث آف فيغيبها علي
راسه ثم يفيض علي ساير جسده وح فالذي ينبغي ان يكون الاصح هو هذا القول
واشار اليه المصنف كما اشار اليه القدوري فانه اول نص عليه ثم عطف ساير جسده
عليه كما فعل القدوري في مختصره وهذا هو مراد الزاهدي باشارة القدوري
في المتن واليه والله تعالى اعلم **التتميم الثالث** قالوا انما يخر غسل جلده الي
ان يتم غسل ساير بدنه فييتخي عن ذلك المكان ويغسلها اذا كانتا في مستنقع الما
فلا يخر غسلها بل يغسلها اتر مسح راسه والي هذا اشار اليه المصنف بقوله **م**
الا ان يكون علي حجر او خشبة او غيره **ش** يعني مما يذهب الما المنفصل عنه
شيئا فشيئا ولا يصيب رجليه المجتمع من ذلك ثانيا قيل لان المعني الذي اقتضي التا
خير وهو يتجسس رجليه بالماء المستعمل بعد تطهيرها حتي يحتاج الي غسلها
ثانيا مستنقع في هذه الحالة المستثناة وبطريقه ان هذا بناء علي نجاسة الما المستعمل
وسياقي ان الاصح انه طاهر وعمله في البدايع بعد الغاية في تقديم غسلها اذا كانتا
في مجتمع الما المستعمل لانها يتلوثان بالنجاسات من بعد ولا كذلك وهذا قالوا في غسل
الميت انه يغسل رجليه عند التوضيئة ولا يخر غسلها لان الغسالة لا تجتمع علي
التحت ثم اشار الي ان تاخير النبي صلى الله عليه وسلم رجليه محمول علي ذلك
معدلا بان الانسان كما يخرج عن النجس يخرج عن القدر خصوصا الانبياء صلوات
الله وسلامه عليهم اجمعين واما المستعمل قد ازيل به قد لحظ حتي تفاد
الطباع السليمة انتهى قلت ولقايل ان يقول الاخر وغسل الرجلين في الوضوء مطلقا
سواء كانتا في مستنقع الما المستعمل الطاهر او كانتا علي حجر ونحوه كما لا للوضوء ونظرا
الي حديث عايشة الماضي فان ظاهره انه اكمل الوضوء قبل فاضة الما عليه كما قلنا
في مسح الراس ثم قد ثبت انه كان يختم الغسل بغسل الرجلين ايضا كما في حديث
عايشة في الصحاحين فلعله اما الما ذكره في البدايع او لالة الطين عنهما كما في شرح
مسلم لا لاجل الجنابة قال فتكون الرجل مغسولة من مرتين وهذا هو الاكمل لا افضل
وكان النبي صلى الله عليه وسلم يواظب عليه واما رواية البخاري عن ميمونة ذلك
او نحوها بيان الجواز انتهى وعلي هذا يستحب غسلها بعد الفراغ من الغسل ان غسلها
اكما لا لوضوءه وانتهى كل من هذين العيين ومنهم من علل تاخير رجليه بقصد ان يكون

الغسل على موضع لا يتنجس منه الما قدسية
كما في نسخة لانه ام معني الطهور في الاثر في شذوذه

الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء كما ينبغي عليه القربط وعلى هذا يغتسلها بعد الفراغ
من الغسل مطلقا اعني سواء غتسلها او لا كما لا للوضوء ام لم يغتسلها وسواء أصابها
طين او كانت في مستنقع الماء المستعمل او لم يكن شيء من ذلك ثم لا ينبغي تعيين غسلها في حق
الواحد من بعد الفراغ من الغسل كما اذا كانت في مستنقع الماء وكان على البدن نجاسة
من مني او غير والله تعالى اعلم **م** وان لا يسرف في الماء ولا يقتصر **ش** قد مرنا الكلام
على هذا منسجعا في اداء الوضوء ونبينا ان كونه سنة قول سمس الآية الجلواني وعليه
سني قاضي خان وقد عد المصنف هناك من الاداب وهذا من السنن والفرق
غير واضح بل الظاهر انما حكمه في الطهارة بين والاولي كونه سنة فيهما ثم ما يناسب هذا
المقام ان يذكر الصاع في الغسل والمدة في الوضوء مطلقا عن الاول فقال بعض
مشايخنا هذا في الغسل اذا لم يجمع بينه وبين الوضوء اما اذا جمع بينهما يتوضأ بالماء
من غير الصاع ويغتسل بالصاع وقال عامة مشايخنا الصاع كافهما جميعا قال
الامام رضي الدين السرخسي في المحيط وهو الاصح والاول خلاف الرواية والاثار
فانه روي انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع والاعتسال اسم يجمع فرايضه
وسننه والوضوء من سننه فيجب ان يكون كافيا لها انهي وهو كما قال وقد عرفت ايضا
ثمة ان هذا بيان مقدار راد في وانه ليس بتقدير لازم وان في الخلاصة والافضل
ان لا يقتصر على الصاع في الغسل بل يغتسل بازيد منه بعد ان لا يودي الى الوسواس
وان في هذا الاطلاق نظرا فكريه تاملا ونظرا **م** وان لا يستقبل القبلة وقت
الغسل **ش** كانه لاية يكون غالبا مع كشف العورة فيلزم من استقبالها استقبالها
بالعورة مكشوفة وهو محل التعظيم في الجملة بخلاف الوضوء فانه يكون بعد سترها
ثم لعل هذه بالادب اسبه وقد عسكر هذا بعض الشافعية فنص على ان السنة
استقبال القبلة بده والله اعلم **م** وان يدلك كل اعضاياه في المرة الاولى **ش**
والمشهور عند المالكية وجوبه عن ابي يوسف وجواب ذلك هنا قال شيخنا
المحقق رحمه الله تعالى وكان هذا وجهه خصوص صيغة اطهر وان تفعل
للبالغة وهو اصله وذلك بالذلك انهي ولم يجب عنه وقد يلجأ بيان الوجه
للمجهور في كونه سنة في سنن الوضوء ونقله الى هنا فيحتاج للطلب في حد ذاته كنه لا يدفع
هذا الوجه الذي يلجأ به شيخنا لا يي يوسف فان لقائل ان يقول وجه مقتضي هذا للوجوب
وهو هذا ولا يخلص الابان يتم منع كونه للبالغة هنا او منع كون البالغة فيه بالذلك
ويؤيد عدم نقل الحاكم لكيفية غسله صلى الله عليه وسلم ذلك في دفع انه مما
تنوفر الدواعي على نكته عنه ومنهم من استدلل بعدم وجوبه بما عن ابي ذر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصعبي الطيب وضوء المسلم وان لم يجد
الماء عشر سنين فاذا وجد الماء لمسه بشرته فان ذلك خير من رواه الترمذي
وقال حديث حسن صحيح فلم يامر بزيادة وفيه تامل وما ذكرنا اولي ثم لعل
تعيينه استثنان فعلة بالمرح الاولى اتفاق مع انها سائقة في الوجود على ما بها
فهي به اولي

68 فهي به اولي لان السبق من باب الترجيح وذكر بعض الشافعية استثنائه في كل مرة
من الثلاث معلل بان به يحصل انقا البسرة وفيه نظر فان انقا البسرة يحصل
مرة واحدة سابقة كما يشهد به الواحد **م** فان يغتسل بموضع لا يراه احد
ش كانه لانه ابلغ في الادب والستر وعن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
راي رجلا يغتسل بالبرار فصعد المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال بني الله
صلي الله عليه وسلم ان الله حي ستر يحب لطيا والستر فاذا اغتسل احدكم
فليستر اخرجه ابوداود وسكت عليه ولقائل ان يقول يشكك اجرا كلام المصنف
على عمومته ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين وغيرهما من انه كان
يغتسل مع غيره واحدة من أزواجه امهات المؤمنين فان ظاهره انه العادة
الخالية له ولا يندفع بان ذلك منه كان بيانا للجواز فان ما يكون فعله اقل من
ما هو الافضل الاكثر منه يمكن ان يقال محل القول بالسنة هو اغتساله منفردا
عن غير أزواجه وما في معناهن من الاما المحلات اعني بان لا يكون بحضرة
غيرهن من الرجال والنساء والظاهر انه صلى الله عليه وسلم لم يغتسل بحضرة
احد من غير ستر بينه وبينه اللهم الا لزوجته ويكون الكلام المصنوع على هذا
وح لا يسلك بما ذكرنا والله اعلم ثم هذا كله اذا كان مع الحافظة على ستر العورة
كما هو في ظاهر الحالة المستمرة النبي صلى الله عليه وسلم في سائر احواله حتى
قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما فطرت او ما رايت فرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم قط اخرجه ابن ماجه اما مع كسها فيفترض عليه ان يغتسل في
موضع لا يراه من لا يحل له النظر الى عورته ولا يترخص بفعل ذلك الا عند
الضرورة على ما في ذلك من بحث وتفصيل تقدم ذكرها فليتنبه لذلك **م** وان
لا يتكلم بكلام قط **ش** ويشكك اجراؤه على صرافة عمومته ايضا بما اخرج مسلم
والنسائي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت اغتسل انا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم من انابني وبيته فيبادرني حتى اقول دع لي ودعي وفي رواية
النسائي يبادرني وايا دره حتى يقول دع لي واقول انا دع لي ويمكن للجواب
بحاله على بيان الجواز وشكك الكلام المسنون تركه على ما لا مصلحة فيه ظاهرة
بترجيح التنبيه بالكلام عليها في الحال على الترك وعلى هذا الا ان في تاويل الكلام
المصنف به نوع خوازيه **م** ويستحب ان يمسح بمنديل بعد الغسل **ش**
المنديل بكسر الميم ماخوذ من المنديل وهو القفل وقيل الوسخ لانه يندل به
يقال تتدللت بالمنديل قال الجوهري ويقال ايضا تمندلت به وانكرها الكسائي
ثم اني لم اقف فيما وصل اليه نظري القاصر من كتب المذهب على استحباب
التنشيف من الوضوء وغسل الايدي الى **م** ذكر بعض المتأخرين من فضلا
الشافعية انه وجد عندهم قال به استحبابهم وتغيب به من قال منهم الا اننا لانظم
احد من العلماء قال باستحبابه موافقا لقول المارزي لا خلاف ان التنشيف

لا يستحب وانما وقع الخلاف في الكراهية ولفظ قاضي خان في فتاواه ولا يابس المتوضئ
والمغتسل ان يتيمم بالماء يروي رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك
ومنهم من فكره ذلك ومنهم من كرهه للمتوضئ دون المغتسل والصحيح ما قلنا الا
انه لم يمتنع ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقتضي فيبقى اثر الوضوء على اعضائه انتهى وكذا
وقع ذكر التنشيف بلفظ لا يابس في خزائنه الاحتمل وغيرها وعلاها في الخلاصة
الى الاصل بهذا اللفظ ايضا ولا يابس ببيان من ذهب الى كل من هذه الاقوال وما
ذكر في وجهه فاما القول بالكراهة سواء بعد الغسل او الوضوء فقد نقله بعضهم عن ابن
عمر وحكاها ابن المنذر عن جابر بن عبد الله وعبد الرحمن بن ابي ليلى وسعيد
بن المسيب والنخعي ومجاهد واني العالية واستدل بعضهم بهذا القول بما في الصحيحين
عن ميمونة انها انت النبي صلى الله عليه وسلم بخرقه بعد الغسل فلم يردّها وحمل
ينفض الماييد واقتصر بعضهم عليه ويحتاج الى ان يقال وان ثبت كراهته بعد الغسل
فكذلك بعد الوضوء ساعليه وفي جامع الترمذي ومن كرهه انما كرهه من قبل انه قيل
ان الوضوء بعد الوضوء لان الوضوء يوزن وروي عن سعيد بن المسيب والزهرى ثم استدل
الزهرى قال انما كره المنديل بعد الوضوء لان الوضوء يوزن واما القول بكراهته بعد الوضوء
لا الغسل فروي عن ابن عباس واستدل به بحديث قيس بن سعد بن عباد قال اتانا
النبي صلى الله عليه وسلم فوضعا له ماء فاغتسل ثم اتيت به لحفة ورسية فاشتمل بها
فكان في انظر الى اثر الورس على عكته رواه ابن ماجه وغيره واقتصر المستدل على هذا
ولا يخفى انه ليس فيه ما يدل على كراهته بعد الوضوء ولعل وجه ما ذكرنا عن الزهرى
فيذكره وتيمم بان يقال ولم ينقل في الغسل انه يوزن واما القول بانه يباح من غير كراهة
بعد الغسل والوضوء فقد حكاه الترمذي عن القائلين به بلفظ وقد رخص قوم من اهل العلم
من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم في القنديل بعد الوضوء وحكاها ابن
المنذر عن عثمان بن عفان والحسن بن علي وانشى البشير بن ابي مسعود والحسن البصري
ومحمد بن سيرين وعلقمة والاسود ومسروق والفخاك ومالك والنوري واصحابنا
واحمد واسحاق ويشهد له بالنسبة لاصحابنا ما في الآثار لمحمد بن الحسن اخبرنا
ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه باليؤب قال لا يابس
ثم قال ارايت لو اغتسل في ليلة باردة ايقوم حتى يحجف قال محمد وربه ناخذ ولا نري
بذلك باسا وهو قول ابي حنيفة انتهى وقال النووي في شرح المذهب وهذا هو
الذي نختاره ونعالم به فان المنع والاستحباب يحتاج الى دليل وهو كما قال
ولم يوجد دليل المنع وحديث ميمونة لا يفيد بل ما فيه نقضه الماييد يفيد
الجواز من غير كراهة الرد علي من احتج بان الوضوء يوزن او انه اثر عبادة فيكره
اذا لم يدم الشرب والحلوف ثم الصائم اذ لو كان الامر على من احتج به كل من هذين
القائلين لما نقضه عنه لان النقص كالمسح في اتلاف الماعلي ان الظاهر ان رده
الخرقة كان واقعة حال لا عموم لها يحتمل ان يكون ليسى راء بهما من وسخ او غيره
اولا

مع

اولا استحياله للصلاة او تواضعا لله وبوافق هذا ما في سنن ابي داود بعد روايته
لحديث ميمونة فذكرت ذلك لابراهيم فقال كانوا لا يرون بالمنديل باسا ولكن
كانوا يكرهون العادة قال مسدد فقلت لعبد الله بن داود كانوا يكرهون العادة
فقال هكذا ولكن وجدته في كتابي هكذا والذاكر لابراهيم ولعله النخعي والاعمش سليمان
بن مهران احدهما رواه كما صرح به الطبري في روايته لهذا الحديث بلفظ قال الاعمش
فذكرت ذلك لابراهيم فقال انما كانوا يكرهون المنديل بعد الوضوء خافة العادة
اخفى بعني الناشية عن الترفة فانه اذا اجري عليها الادمي استهوته واستبعدته
ولحزم قطعها والاعراض عنها والنفذ قرينة لحمل الرد على احد هذه المحال مل
ثم مع الاحتمال يسقط الاستدلال وفي كتاب الاحكام في ادب دخول الحمام
وما يتعلق به من الاحكام للامام الشريف ابي الحاسن محمد بن علي رحمه الله
اخبرنا محمد بن اسماعيل اخبرنا ابو اسحق الاموي اخبرنا كريمة القرشية انبانا
ابو علي بن الحسين انبانا ابو العباس المصيصي انبانا ابو عبد الرحمن بن عثمان انبانا
ابراهيم بن محمد بن احمد بن ابي ثابت حدثنا بن بكير لنا يعلى لنا سفيان عن
ليث عن زريق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يابس بالمندبل بعد الوضوء
وهذا الاسناد لا يابس به انما في قول الترمذي ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم
في هذا الباب شي انما لا ينبغي وجود الحسن ونحوه والمطلوب لا يتوقف بثبوته
على الصحيح يثبت به يثبت بالحسن ايضا ثم بعد هذا علاوة حديث قيس
بن سعد المذكور اتفاما اخبرني بن سعد عن سليمان بن الفارسي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبهة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه وما
اخرج الترمذي عن معاذ بن جبل قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا
توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه وعن عائشة قالت كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم
خرقة يتنشف بها بعد الوضوء فلا يضر تضعيف كل من هذه الاحاديث
بثبوت المطلوب وهو اباحة التنشيف من غير كراهة علي ان المجهور على العمل
بالحديث الضعيف الذي ليس بموضوع في فضل بل الاعمال فهو في ابقا الابهة
التي لم يعم دليل على انتفاها كما فيما نحن فيه اجد رح ثم لا يخفى حسن ما اسأله
قاضي خان من الاولوية والاستقصاء في التنشيف **تنبيه** ثم هذا
كله اذا لم تكن حاجة الى التنشيف فان كان في الظاهر انه لا ينبغي ان
يختلف في جوازه من غير كراهة بل في استحبابه او وجوبه بحسب تلك
الحاجة العارضة المندفعة به وانما التنشيف الميت بعد غسله فقال
الرافعي من الساجي فعبة مستحب لئلا يفسد الكفن انتهى وهو مقتضى
كلام مشايخنا رحمهم الله فانهم نصوا على تنشيفه لئلا يتبل الكفانة را وغير
واحد فيصير مثله والله اعلم **م** وان يغسل جليده بعد اللبس **ش** لمرارا
حد اذ كره هذا من السنن ثم لا دليل فيما يطره يفيد نعم في الذخيرة عن العيون

خاص الرجل في ما الحمام بعد ما غسل قدميه فان لم يعلم ان في الحمام جنباً اجزاء
لا يغسل قدميه وان علم ان في الحمام جنباً قد اغتسل بزمه ان يغسل قدميه
اذا خرج قال محمد في واقعاته وعلي ما اخترناه في الماء المستعمل ينتهي ان لا يلزمه
غسل القدمين لكن استثنى الجنب في الكتاب لان الجنب يكون على يده قدز
ظاهر او غالياً حتى لو لم يكن كان الماء المستعمل للجنب والمحدث سواء كان ويكون ظاهر
ظاهر على رواية محمد ولا يلزمه غسل الرجلين وهو الظاهر نعمي فكان المصنف مشي
على هذا الا انه ذهب الى استئذان الغسل بالخروج عن الخلاف ويحصل النظافة
للمغتسل بيقين ثم قصد الاشارة الى هذا فتساهل في ادا العبارة المفيدة
للراد والله تعالى يخفر لنا وله والصلوات على النبي وآله
في عقبة الا في وقت مكروه استثناه عنه هذه ادا ب الوضوء كما سنده
ان شاء الله تعالى ولعله انما لم يستثنه هذا ايضا ايكتفا باستثنائه له فيما تقدم
وعنه من ادا ب الوضوء اوجه ثم الوجه فيه اطلاق حديث بلال وفي الصحيحين
كما سقناه ثمة والقياس على الوضوء واما النية فليست بشرط في الوضوء والا
غسل **ش** وقد تقدم بيان نفي اشتراطها لصحة الوضوء في عدها من سنن
الوضوء وان الاية الثلاثة على انها شرط لصحته والوجه من الطرفين والكلام فيها
في الاغتسال **ش** خلافاً ودليلاً فلاحاجة الى عاداته وقد كان الاول ان يقول
والنية كما قال هكذا في اثنايه عدة سنن الوضوء حتى ان الجنب اذا اغتسل في الماء
الجاري او في الحوض الكبير المتبرد او قام في المطر الشديد وتقصض واستنشق
يخرج من الجنابة **ش** عند اصحابنا في المسائل الثلاث غير انهم قالوا ان مكث
في الماء الجاري قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والافلا **ش** وانما قيد الماء الجاري
والحوض بالكبير وهو ما لا يتحرك طرفه يتحرك الطرف الاخر كما سياتي لان
في انغماسه في الماء القليل الذي ليس بجارحوضاً صغيراً كان او غيره حوضاً مع
المضغضة والاستنشاق خلافاً في نزول الجنابة عنه مع تفصيل في ذلك نذكره
ان شاء الله تعالى في مسألة ما اذا وقع او دخل جنب في البئر لطيب الدلو لم لا يغني
ان قوله وتقصض واستنشق قيد في كل من المسائل الثلاث وان المراد في المسألة
الاحيرة ولم ينبو ما يرفعها وقد كان الاول التصريح بما يقيد هذا المراد ليكون
نصاً في كونها من ثمرات الخلاف ولولا ان القيام في المطر الشديد لا يكون للتبرد عادة
لقلنا بتقديره فيها ايضا ثم القول بكونه يخرج من الجنابة بكل من هذه الامور
تخرجنا على القول باستئذان السنة في الغسل دون اشتراطها لصحته طاهراً
والاغتسال على احد عشر وجهاً خمسة منها فريضة من الحيض والنفاس والتقاء
الختانين مع غيبوبة الحشفة وخروج المني على وجه الدفق والشهوة والاحتلام
اذا خرج معه المني او المذي واربعاً منها سنة غسل يوم الجمعة والعيد بن
ويوم عرفة وعند الحرام الاحرام واواحد منها واجب وهو غسل الميت حتى لا يجوز
الصلاة

70
الصلاة عليه قبل الغسل وقبل التيمم عند عدم الماء واواحد منها مستحب وهو
الكافر اذا اسلم هكذا ذكر شمس الاية السرخسي رحمه الله في شرحه وذكر
في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل **ش** هكذا
في الخلاصة وشرح الزاهدي الا انه لم يذكر في الخلاصة في التعليل الثاني لفظ
مع غيبوبة الحشفة كانه بناء على ما في خبر مطلوب ذكر توارى الحشفة مع التعليلات
بين التاكيد لان التعليل لا يحصل الا بعد توارى الحشفة مع التعليل الثاني لاني
مع ختان الرجل في اخر الحشفة فاذا انتهى الى موضع ختان المرأة توارى الحشفة
والص ذكر ذلك كما ذكر غيره ايضا تبركاً بما وقع في الحديث كما قد مناه عن مصنف
ابن ابي شيبة وسنن ابن ماجه في شرح قوله وكذا الابلاج في السبيلين على
انه قد قيل انا ذكر ذلك الحديث لئلا يتوهم متوهم ان المراد مما ساء الفرجين
من غير توارى الحشفة من باب اطلاق اسم السبي على ما يقرب من ذلك الشيء
ولكن مجر هذا لا يوجب الغسل بل الوضوء بعد اني خيفة واني يوسف خلافاً
لمحمد وفي شرح الزاهدي مكان الختانين لفظ توارى الحشفة يعني في قبل
او دبر من ادحي حي ما يستهي فحذفه للعلم به فخرج اولى لسؤله بخلاف
التعليل الثاني فانه قاصر على ابلاج الذكر في الغسل والمرأة واقتصر في الخلاصة
ايضاً على انزال المني في الاحتلام مكان قول المصنف وخروج المني الى اخر
العلم بهذه القيود ووافق الزاهدي المصنف على الاول والخلاصة على
الاقتضا وعلى الاحتلام ثم غير خاف ان المراد من افتراض الغسل اذا وجد
المحتمل المذي ان يجد ما صورته ظهوره المذي كما قد مناه في شرح قوله
ومن استيقظ فوجد على فراشه او فخذ بللاً ثم ذكر مكان والتقاء الختانين
الى اخره والجنابة كما ذكره في المحيط والبدخ ان كان من مجروح يكون الاغتسال
المذكور تسعة فان قلت لكن اذا لم يكتف المصنف بذلك وعدمه بل عده
من الاسباب لها كما ينبغي ان يذكر غسلاً اخر عما اذا وجد مذي في فراشه
ولم يبد كرحل كما هو قول أبي يوسف ومحمد ومن ثمة ذكره في البدخ سبباً
مستقلاً من اسباب الجنابة المختلف فيها **قلت** وهو كذلك الا انه انما
لم يذكره المصنف والله اعلم لانه يسكال عليه اطلاق الفرض بالمعنى
المصطلح وهو ما ثبت بدليل لا شبهة فيه فانه طاهران وجوب الغسل
في هذه الصورة لم يثبت بدليل لا شبهة فيه لثبوت الشبهة في كونه جنباً
فلم يتناول له دليل وجوبه قطعاً وتقييداً ولعل العذر عن صاحب البدخ انه
قصد بالغسل المذكور ما يعم الفرض العملي والعلمي بغزينة تقيم بعض
افراده وهو الغسل من الجنابة الى مجمع عليه ومختلف فيه وقد كان المصنف
ان يذكره بناء على هذا ايضا يوضح وانه من قبيل الغسل الواجب بالمعنى المصطلح
عليه والله تعالى اعلم وتعقب في الخلاصة كون غسل الكافر اذا اسلم صحيحاً

مستحباً بقوله هذا اذ لم يكن جنباً فان اجنب ولم يغتسل حتى اسلم اختلف
 المشايخ فيه انتهى ومثله في البداية مع زيادة قال بعضهم لا يلزمه الاغتسال ايضاً
 غير مخاطبين بسراج هي من القربان والغسل بصير قرية فلا يلزمه قال بعضهم
 لان الاسلام لا ينافي بقاء الجنابة بل لانه لا ينافي لحدوث حتى يلزمه الوضوء
 بعد الاسلام فكذلك الجنابة وعلي هذا غسل الصبي والمجنون عند البلوغ
 والافاقه انتهى ولا يخفى صفة هذه البشعة المذكورة للقال بانه لا يلزمه الغسل فان
 النية ليست بشرط لصحة عند اصحابنا وسنف على ان الوجه هو القول بالوجوب
 وزيدك وجهه حسناً اذ اما زوده نظراً ونذكر ان الاصح والاحوط غسل الصبي
 اذ ابلغ بالاختلاف فكذلك ينبغي ان يكون الامر في الجنون اذا افاق والوجه في ذلك
 ظاهر لمن انصف والله اعلم ثم في الفتاوى الجنانية الكافر اذا اجنب ثم اسلم قال
 شمس الأئمة السرخسي يجب عليه الغسل انتهى فهذا يفيد ان ما انما نقله المصنف
 عنه محله اذا اسلم غير جنب وحي لا يخالفه ما نقله عن المحيط كما هو ظاهر سوجه وقد نقل
 الزاهدي عن البحر المحيط ان هذا اعني الوجوب ظاهر الرواية وبوافقه ما في الخلاصة
 في سياق نقله عن الاصل وكذا الكافر اذا اسلم اجنب ثم اسلم واراد الصلاة او قراءة
 القرآن يمنع حتى يغتسل ولعله تقدم ذكر هذا في ما ذكرناه منها انما محله اذ اقبه
 بالتخصيص يعني ان الصحيح الوجوب ولا شك انه المتجه فلا جرم ان مني عليه في
 الميتني بالعين المجبة وقال وندب لمن اسلم ولم يكن جنباً والارزوم ونص في المحيط
 الامام السرخسي والزاو والنصاب على انه الاصح وقد رايته ان اذكر لفظ المحيط
 والاصح انه يلزمه وعليه نص محمد في السير الكبير فقال وينبغي للكافر اذا اسلم ان
 يغتسل غسل الجنابة لان المسلمين لا يغتسلون من الجنابة مستحداً ائمة ولا يدرون
 كيف الغسل معناه انما لا يؤتون بالمضضة والاستنشاق وهما فرضان في الجنابة
 وفيه بيان ان صفة الجنابة يتحقق في حق الكافر بمنزلة لحدوث اذا وجد سببه
 ولجنابة مستدامة فاستدامة بعد الجنابة كاستدامة ولو اغتسل الكافر بعد
 اسلامه به صح لوجود سببه وهو اتصال الما الي جميع يده وفي الذخيرة بعد نقله
 عن السير مثال ما نقله في المحيط قال وانا اراد بما قال والله اعلم ان من المسلمين
 من لا يدب الغتسال من الجنابة ومنهم من يدب كقريش بنواها سم فافهم لو ار
 لو اذ لك من اسمعيل عليه الصلاة والسلام الا انهم لا يدرون كيفيته وكالوا
 لا يقرضون ولا يستنشقون وهما فرضان الاتري ان فرضية المضضة
 والاستنشاق خضت كثير من العلماء فكيف على الكفار حال الكفار ما اشار اليه
 الكتاب اما ان يغتسلون عن الجنابة او يغتسلون عنها ولا يدرون كيفيتها
 واي ذلك كانوا يومرون بالغتسال بعد الاسلام كيف حكم الجنابة في
 ذكر محمد بيان ان صفة الجنابة تتحقق في حق الكافر عند وجوب سبب
 وجوبها وبه تبين انما ذكر بعض مشايخنا ان الغسل بعد الاسلام مستحب
 فذلك

و اراد به ما في الذخيرة في هذه المسألة
 في خصوص ذلك من الفاية فقال في المحيط

علم

الكفار

فذلك في حق من لم يكن قبل ذلك اجنب وبه تبين بان من قال ان الجنابة في حق
 الكافر الكفر لا يوجب الاغتسال بعد الاسلام لان الكفار غير مخاطبين
 بالسراج غير سديد وهذا فعل اختلف فيه المشايخ فمن قال بمخاطبتهم بها
 يقول الغسل يجب عليه في حال كفره وهذا لو اتى به يصح وهذا ظاهر ومن قال
 لا مخاطبتهم بها ينبغي ان يقول بوجوب الغسل بعد الاسلام لوجهين احدهما
 ان الاغتسال لا يجب بالجنابة وهو يجب ليقال انه وقت وجوب الاغتسال غير
 مخاطب بالسراج وانما وجوبه بارادة الصلاة وهو جنب كما ان الوضوء لا يجب
 بالحدث وانما يجب بارادة الصلاة وهو محدث قلنا وهو عند ارادة الصلاة
 جنب مسلم فالذلك يلزمه الاغتسال والثاني ان صفة الجنابة تستدام
 فاستدامتها بعد الاسلام كما نشأ بها ولهذا قلنا لو انقطع دم لطيف قبل ان تسلم
 ثم اسلمت لا يلزمها الاغتسال لانه لا استدامة للانقطاع حتى يحصل دوامه
 كما بتدبيره فلم يوجد سبب وجوب الاغتسال في حقها بعد الاسلام لا حقيقة
 ولا حكماً فلا يلزمها الاغتسال انتهى فظهر بما ذكرناه من اتجاها وجوب الغسل في
 الكافر اذا اجنب ثم اسلم قبل ان يغتسل بل هو الامر الذي لا محيد عنه واقول
 وكذلك ينبغي ان يكون لطال فحين انقطع دم لطيف عنها قبل اسلامها ثم اسلمت
 والفرق المذكور بينهما وبينه ليس بمحمّد اما اولاً فانه اذا كان السبب في الغسل
 من الجنابة لجنابة مراداً بها الحدث الذي اعتبره الشارع قايماً باعضاء الانسان
 عن خروج المني على سبيل الشهوة محرماً للتلاوة القرآن ومس المصحف وملازمة الصلاة فليكن
 السبب في الغسل من الحيض الذي اعتبره الشارع قايماً باعضاء المباشرة من نبات ادم عن خروج الدم الخارج
 منها في زمن معلوم ومن معلوم وسما الحيض محرماً لما حرمه الحديث السعي بالجنابة وكانها ما يستدل
 والا فاما الموجب لكونه في الغسل من الجنابة بالمعنى المذكور في الغسل من الحيض
 انقطاع الدم ولا يقال الموجب عدم الخطاب المتجر للبراءة بالغسل في حالة جريان
 دم الحيض منها وعدم الاعتداد به حينئذ وتنجس خطاها فيه عند الانقاع
 والاعتداد به ح لانا نقول ومثل هذا جار فيها هو سبب الجنابة فان الرجل
 غير مخاطب خطايا متجر بالغسل من الجنابة حال وجود سببها من انزال المني
 على وجهه وجه الدفق او غيبوبة الحشفة في الحال الموجب لها وليس بمعتد
 بالغسل منها ح لو فعله وهو مخاطب به في حالة انقضائه ومعتد به ح فكما ان
 هذا لا يجعل موجباً لكون الغسل من الجنابة هو انقطاع سببها المذكور فكذلك
 لا يجعل موجباً لكون السبب في الغسل من الحيض هو انقطاعه واما ثانياً فلان
 القول بكون صفة الجنابة فانه امر اعتباري اعتبره الشارع قايماً باعضاء الانسان
 فليس يعلم كونها صفة مستدامة الا بقيام الدليل الشرعي على كونها معتبرة
 الاستقرار مطلقاً او الي عموماً معلوم فطاح الفرق المبني دعوي ان الجنابة
 ما يستدام بخلاف الانقطاع ع واما ثالث فظاهر وجوب الاغتسال على

فمن انقطع دم الحيض
 عنها قبل اسلامها

من انقطع حيضها قبل الاسلام ولم يغتسل حتى اسلمت على قول عامة
 المشايخ اما على قول القائلين منهم بان الكفار مخاطبون بالشرايع فظاهر واما
 على قول القائلين منهم بان الكفار غير مخاطبين بالشرايع فان لم يرض بوجوب حدثا
 مستد اما الى غاية ترفعه وهو الاغتسال بعد الانقطاع كالحاج الغنص من
 اسبيلين او غيرها عندنا في حق الحدث الحدث الاصغر الى غاية ترفعه وهو
 الوصول عند عدم ملاسته لما ينقضه وايضا علي وزان ما تقدم من الذخيرة
 في حق الجنب فان الاغتسال لا يجب بالحض يقال انها وقت وجوب الاغتسال
 غير مخاطبة بالشرايع وانما وجوبه بارادة الصلاة مثلا كما قال بعضهم وهي عند الصلاة
 مسلمة غير متطهرة من الحيض فيجب عليها الغسل كما حاضت بعد الاسلام وانقطع
 دمها ولم تغتسل هذا في التحقيق ما تقدم من انه وجوب ما لا يحال مع الحدث الحيض
 ولا شك في انه قد ثبت انقضائها ولم تثبت كون الاسلام رافعا له فيجب القول بتبنايه
 اذا اصل بقا ما كان حتى يثبت خلافه ولم يثبت هنا واذا كان باقيا وقد توجه الخطأ
 بوجوب امور لا تخل معه فوجب ان الله سبحانه وتعالى وجبها على انا قدرنا الشرايع اعتبارا بها
 جنس هذا الوصف وهو حدث الجنابة في غير هذا الحكم وهو الاغتسال في حق كافر
 اجنب ثم اسلم قبل الاغتسال على ما هو الصواب واعتبر ايضا جنس هذا الوصف
 وهو حدث الاصغر في جنس هذا الحكم وهو الطهارة الصغرى بالاجماع وكل منهما
 اذا تجرد كفي في اثبات المطلوب وهو وجوب الاغتسال في حقها فكيف وقد
 اجتماع ما تقدم والامر في النفساني يظهر كالا مرنها هذا مع ما نسخ للعبد الضعيف
 وهو يحمد الله تحقيق دقيق شريف فلا جرم ان ذكر في النصاب ان الاصم ان يجيب عليها
 اذا طهرت من الحيض ثم اسلمت وكذا اذا بلغ الصبي بالاحتلام وقال قاضي خان
 في فتاواه بعد ان ذكر من الكلام في الكافر اذا اجنب ثم اسلم والكافرة اذا حاضت
 ثم طهرت من حيضها ثم اسلمت والصبي اذا بلغ بالاحتلام والمرأة اذا بلغت
 الحيض ما ذكره الا حوط وجوب الغسل في الوجوه كلها انتهى ثم الدليل على افتراض
 هذه الاغتسال تقدم مفصلا فلا حاجة الى اعادته هذا وعد بعضهم
 من الاغتسال المفروضة اذا اصاب جميع بدنه النجاسة الحقيقية او بعضه قدرتها
 مانع صحة الصلاة وخفي مكانه ولا يخفى ان كلامهم ليس مما يخوفه فعد من ذلك
 سهو ثم اعلم ان قول المصنف وغيره وواحد منها واجب وهو غسل الميت
 موافق لغير ما كتاب من الكتب المعتمدة في المذهب ومنهم من عد من فروع
 الكفائيات وحكي غير واحد الاجماع عليه ووقع في تيميم الفتاوى انه سنة وفي خزانة
 الفتاوى مؤكدة انتهى وفيه نظر ثم هو مفيد بامور منها ان يكون ميتا مات بعد
 الولادة على خلاف في ذلك قال كروي عن ابي حنيفة ومحمد ان المولود اذا لم يستعمل
 له اسم ولم يغسل ولم يصل عليه وهكذا ذكر الكرخي وعن ابي يوسف انه يغسل
 ويسمي ولا يصلي عليه وهكذا ذكر الطحاوي والاول ظاهر الرواية الا انه نص غير
 واحد

فقد غسل الميت واجب
 ام فرض كتابية

واحد من المتأخرين ان الثاني هو المختار منهم صاحب الهداية ومنها ان يكون 72
 مسلما لان الغسل وجب كرامت لليت والكافر ليس من اهلها **م** اذا كان
 للمسلم دوسم محرم منه كافر لا بأس بان يغسله وكيفه ويتيمم جنازته ويديه منه
 كذا في البدايع لاني لا يغسله كغسل المسلم بل كغسل الثوب النجس كما صرح به
 صاحب المختار لم يبلغه في خرقة تستره ثم يلقيه في حفرة تخفيه ومنها ان لا
 يكون قد قتل بالسبي في الارض بالفساد كما حال البني وقطاع الطريق والمكابرين
 والحقاق الذي حنق غير مرة اهانة لم رزخ الامثالهم قالوا وحكم المقتولين بالمعمية
 حكم اهل البني ومنها ان لا يكون شهيدا على ما فيه من تفصيل وشرط علي ما يعرف في
 غير هذا الكتاب شرفا ومزيدا كرام لمن بهذه المثابة **هـ** ومنها ان لا يكون خنثي مثالا
 علي ما فيه من خلاف في تيمم الفتاوى الصغرى ظاهر الرواية يتيمم ولا يغسل
 اذا بلغ بالسن او كان مرا هقا انتهى قلت وكان هذا التقييد بناء على حمل ما ذكره الطحاوي
 عن محمد ان الخنثي اذا بلغ فلا اشكال علي ما اذا كان بوعته غير السن ثم علي ما ذكرنا
 من ان الاشكال قد يستمر بعدم طهوره من امارات الرجال او النساء او متعا
 رضها فلا يحتاج الى هذا التقييد في هذا الحكم فان هذا الحكم كما هو ثابت للخنثي
 اذا كان مثكلا باحد الطرفين المذكورين او لا هو فهو ثابت له ايضا اذا كان
 مثكلا يا حد الطرفين المذكورين ثانيا وقيل يغسل في ثيابه وقيل في كواره
 ومنها وجود المالان وجود الفعل مقيد بالوسع ولاوسع مع عدم المماقظ
 الغسل وح ييم كما اشار اليه المصنف لان التيمم صلح بدلا عن الغسل في حال
 الحياة فكذا بعد المات غير ان الجنس ييم للجنس كيد واما غير الجنس فان كان
 ذوي رحم محرم فكذلك وان كانا جنبيين فان لم يكونا زوجين ييمه بخرقه يستريه
 لان حرمة المس ثابتة بينهما كما في حالة الحياة الا اذا كان احدهما امالا
 يشتمى كالصغير والصغيرة فيمه من خرقة وان كان زوجين فتيمم الزوجة
 بالخرقة وتيممها الزوج بخرقه ثم يقصر علي عدم جواز الصلاة قبل الغسل
 عند القدرة عليه انهم لو ذكروا بعد الصلاة عليه ودفته انهم لم يغسلوه
 ولم يمسسوه لان النجس حرام حق الله تعالى فيسقط الغسل ولا تقاد
 الصلاة عليه لان طهارته شرط جوازها وعن محمد انه يخرج ما لم يهيلو لم
 عليه التراب وان ذلك ليس يندب فان اهل التراب لم يخرج وتعاد عليه
 لان تلك الصلاة لم تعتبر لترحم الطهارة مع الامكان والافات الامكان
 فسقطت الطهارة فيصل على عليه والله تعالى اعلم واما الدليل على استينان الاغتسال
 المذكورة في الكتاب فقالوا قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها
 وضعت ومن اغتسل فغسل افضل رواه احمد والبوداود والنسائي والترمذي
 وصححه بعض الحفاظ وماروي ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن عقيب
 بن الفاكة عن جده وكانت له صحبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل

فقد غسل الخنثي المشكل
 ادامات

يوم الفطر ويوم الاضحي يوم عرفة ما روي ايضا عن ابن عباس قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للعديد من غير ان في اسبند هين ~~في اسبند هين~~
 ضعفا وما روي للترمذي عن زيد بن ثابت انه راي النبي صلى الله عليه وسلم
 يجرد لاهلاله واغتسل واخرجه الدارقطني والطبراني والحقيلي وفي روايتهم
 اغتسل لاحرامه هذا وفي الهداية وقيل هذه الاربعة مستحبة قال شيخنا رحمه
 الله تعالى وهو النظر وقدر بما يرد ادها الحل طولا لا يذكره قال العبد الضعيف
 غفر الله تعالى له والذي يظهر استئذان غسل الجمعة لما عن عابسة رضي الله
 عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربع من الجنابة ويوم الجمعة
 وغسل الميت ومن الحجامة رواه ابوداود وصححه بن خزيمة وطحاكم وقال في شرط
 الشيخين وقال البيهقي مرواته كلهم ثقات مع ما تقدم فان هذا الحديث ظاهر بنيد
 المواظبة وما تقدم جواز الترك من غير يوم عليه اذ معني فيها وضحت فيما لست
 اوارخصه اخذ وضحت الفعلة هذه وبهذا القدر تلتب الستة واستئذان
 غسل الاحرام نظر الما اخرج غير واحد من الحفاظ منهم طحاكم وصححه علي بن
 من الستة قال اذا اراد ان يحرم فان قول الصحابي من الستة حكمه الرفع الى رسول الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند جمهم وراهم العلم يعضده لطديث المتقدم ولا
 سيما ان قلنا ان اهلال الاسر جنس مصنف في كل اهلال صدر مته وهذا ما جامع
 اليه شيخنا رحمه الله تعالى واستئذان غسل العيدين ان قد ابان قد والظن
 الواردة فيه تبلغ درجة الحسن والافالندب وفي ذلك تأمل ثم هل المضاف المقدم
 في قولهم غسل الجمعة لفظ صلاة او لفظ يوم فعلي قول ابي يوسف رحمه الله صلاة
 وعلى قول الحسن بن زياد يوم بنا على انه عند ابي يوسف للصلاة وعند
 الحسن لليوم وهذا هو الواقع في لفظ المصنف كما رايته قالوا وثمره لطائف
 ظهر في من اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضا وصلى الجمعة وفي من اغتسل
 بعد صلاة الجمعة قبل غروب شمس يوم الجمعة فانه لا ينافي افضل غسل
 يوم الجمعة عند ابي يوسف وعند الحسن بن زياد وفي من لا يحب عليه
 صلاة الجمعة كاهل البر والمساقر والعبد والمرأة يعني اذا لم يحضروا
 صلاة الجمعة لاجل فعلها فان علي قول ابي يوسف لا يستل الاغتسال
 في حق هؤلاء وعلى قول الحسن يستل وفي الحلاصة والكافي لو اغتسل
 قبل الصبح ومبلي به الجمعة نال فضل الغسل عند ابي يوسف وعند الحسن
 لا واستشكله غير واحد منهم فخر الدين الذي يلي سارح الكثر فقال وهو مشكل
 جدا لانه لا يشترط وجود الاغتسال فيما سن الاغتسال لاجله انما يشترط
 ان يكون فيه وهو متطهر بطهارة الاغتسال الا ترى ان ابا يوسف لا يشترط
 الاغتسال في الصلاة وانما يشترط ان يصليها بطهارة الاغتسال فكذا ينبغي
 ان يكون متطهر بطهارة في ساعة من اليوم عند الحسن لا ان ينسب الغسل

في يوم الفطر ويوم الاضحي
 في يوم الفطر ويوم الاضحي
 في يوم الفطر ويوم الاضحي

فقد
 لو اغتسل يوم الجمعة
 قبل الصبح وصلي به
 الجمعة

فيه

فيه انني قال شيخنا فلا يحسن نبي الحسن انني قال العبد الضعيف 73
 غفر الله تعالى له ولعل مستند الحسن في ذلك كون الاختيار غلقته باليوم
 كما في حديث الصحابي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما
 قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في
 الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة
 فكأنما قرب دهاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة
 فاذا خرج الامام حضرت الملايكة تبعه يستمعون الذكر وقد تمسكت
 بذلك السابعة علي ان مرقته من النقي ومن هذا يظهر سقوط عدم
 اشتراط في الصلاة على القول بكونه لها على ان هذا قام الدليل على
 عدم ارادة ذلك وهو منافاة فعله لها ولم يوجد على القول بانه لليوم
 لم لحل الجواب عن هذا وروده في الاخبار معلوم بكونه في اليوم خرج مخرج
 بيان الافضل فيه لما في وقوعه فيه من البغية حصول المقصود من شرعيته
 وهو قطع الرخصة الكريمة بواسطة قرب فعله من فعلها لان ذلك شرط
 وقوعه سنة لها ومن ثمة قالت لسافعية ان الافضل تقرب به من ذهابه ولو
 اغتسل بعد الفجر قبل طلوع الشمس فقد اتى بالسنة ومن هنا ايضا ذكره
 في صلاة الجلاذي لو اغتسل يوم الخميس او ليلة الجمعة استأن بالسنة لحصول
 المقصود وهو قطع الرخصة انما لا ان اجزاء هذا على اطلاقه في كل اشان
 وزمان ومكان اظهر نظرا هذا وذكر في الفتاوي الظهرية محمدا فكان الحسن
 وذكر الامام رضي الدين السرخسي في المحيط محمد مع الحسن وفي شرح
 الطحاوي عن ابي يوسف ان الغسل للصلاة واليوم معام فصوا على
 ان الاصح انه للصلاة لليوم لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة
 بما قلت ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم من جاء منكم الجمعة فليغتسل
 لفظ الصحابي وفي رواية لابن حبان في صحيحه من اتى الجمعة من الرجال
 والنساء فليغتسل وفي رواية للبيهقي ومن لم يأتها فليس عليه غسل
ف اتفق يوم الجمعة يوم العيد فجامع ثم اغتسل فيه وصلي العيد
 والجمعة فقد اتى بالغسل المفروض والمسنون كمال منهما والوجه ظاهر ثم
 في البدايع يجوز ان يكون غسل عرفة على هذا الاختلاف ايضا يعني
 ان يكون للقوف او لليوم كما في الجمعة انما قلت والظاهر انه للقوف
 وما اظن ان احدا ذهب الى استثنائه ليوم عرفة من حضور جرفات
 وفي المنبع هو شرح الجمع فان قلت هل يتاخر هذا الاختلاف في غسل
 العيد ايضا قلت ذلك ولكفي ما طهرت به انما قلت والظاهر انه
 للصلاة ايضا ويشهد له ما مع في مؤلفا ما لك عن نافع ان عيد الله بن

فقد
 غسل يوم العيد

عن كان يغتسل يوم الفطر قبل ان يغدو للصلاة **تفسيره** فان قلت
فليست ان يغتسل غسل كل من العيدين غسلًا مستوفيًا على حدة لكنهم عن اخرهم
اعتبروه لها واحدا لما وجهه قلت لقوله اتحاد ما سن الاغتساله فكما لم يعتبر
الغسل لكل من كرات كرات الشئ الواحد غسلًا مستوفيًا غير الاول كذلك لم يعتبر
الاغتسال هكذا الكمال من العيدين وهذا على انه للصلاة ظاهر فان الصلاة
في العيدين ذاتا وشروطا واماعلي انه لليوم فعل وجهه اشتراك اليومين
فيما يناسب المعنى المعصود من الاغتسال فيهما وهو النظافة اعني اظهار
السرور مع التزيين المباح بما يباح وحرمة الصيام مع الاتحاد في الاسم
عند الاطلاق عن قيد الاضافة ولكن هنا لا يجري عن شي للمماثل قالوا
ومن الاغتسال المندوبة الغسل لدخول مكة قلت بل ينبغي ان يغتسل من
من المسبوبات فعن عمر رضي الله تعالى عنه انه كان اذا لا يتقدم مكة
الايات بذي طوي حتي يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ويدكر عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه فعله متفق عليه ومنها الغسل للاستسقاء ومنها الغسل
لصلاة الكسوف ومنها غسل الصبي اذا بلغ بالسن دون الاهتلام قلت
وعلى قياسه غسل الصبية اذا بلغت بالسن ايضا دون غيره وبلوغها
بالسن يبلوغ ثمان عشرة عند زفر واذا فتم له ثمان عشرة ولها سبع عشرة
سنة عند ابي حنيفة وبلوغها خمس عشرة عند صاحبين وهو رواية
عن ابي حنيفة ايضا واحتبرت للفتوي منها غسل المجنون اذا افاق
ومنها الغسل من غسل الميت ومنها الغسل من الجمامة ومقتضي حديث
عائشة المتقدم من قريب ان يكون سنة ومنها الغسل لليلة القدر اذا
داها ومنها الغسل للتائب ومنها الغسل للقادم من سفره ومنها
الغسل لمن براد قتاله ومنها الغسل للمساخنة اذا انقطع دمها ذكر
هذه الاربعة في خزنة الاحكام والله تعالى اعلم **تفسيره** في البدن ايج
ثم ان ما وجب غسل جميع البدن وهو اللذة فامر بغسل جميع البدن
بخروج المني ولم يجب بخروج البول والغايط فانما وجب غسل الاعضا
المخصوصة لا غير لوجود احدها ان فضا الشهوة بانزال المني استمتاع
بنعمة يظهر اثرها في جميع البدن وهو اللذة فامر بغسل جميع البدن
شكر هذه النعمة وهذا لا يتقدم في البول والغايط والثاني ان
لجناية تاخذ جميع ما في البدن من القوة حتي يضعف الانسان
بالاكثار منه ويقوي بالامتناع فاذا اخذت لجناية جميع البدن
الظاهر والباطن بقدر الامكان ولا كذلك لحدوث فانه لا ياخذ
الا الظاهر من الاطراف ولان سببه يكون بطواهر الاطراف من الا
كل والشرب ولا يكون بجميع البدن فوجب غسل ظواهر الاطراف

لاجميع

74 لاجميع البدن والثالث ان يغسل الكمال او البعض وجب وسيلة الى الصلاة
التي هي خدمة الرب سبحانه وتعالى والقيام بين يديه وتخطيته فيجب
ان يكون المصلي على الطهر الاحوال وانظفها ليكون اقرب الى التعظيم واكمل
في لطفه ممة وكمال النظافة يحصل بغسل جميع البدن وهذا هو الغزمية في
الطهارة ايضا الا ان ذلك مما يظهر وجوده فالتقي منه بآثار النظافة وهي
تنقية الاطراف التي تنكشف كثيرا وتقع عليها الايصار ابدأ واقم ذلك مقام
غسل كل البدن دفعا للحرج فضلا من الله ورحمة ولا يخرج في الجناية لانها
لا تكثر فيبقى الامر فيها على الغزمية انما ولما رآهم في تعمم غسل البدن عن
الحض والنفاس شيئا بخصوصه ووجد من هذا الامر الاخير وجه ذلك ففهمها
فيقال وجه ذلك ان يغسل الكمال او البعض وجب وسيلة الى الصلاة الي
اخر ثم يقال في موضع ولا يخرج في الجناية الي اخره ولا يخرج في حديث من
الحض والنفاس لانها لا يكثر ان فيبقى الامر فيه على الغزمية والله اعلم
ولا يجوز للجنب ولطياض والنفساء آة القرآن لقوله عليه الصلاة
والسلام لا تقربا لطايبض ولا لجنب شيئا من القرآن رواه الترمذي وابن
ماجة وحسنه المنذري وصححه النووي ولما عن علي رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الحائض فيقرأ القرآن ويأكل
معنا اللحم ولم يكن يحجبه او قال يحجبه من القرآن شيئا ليس للجناية اخرجه
اصحاب السنن واللفظ لابي داود وحسنه الترمذي وصححه هو ايضا
وابن حبان والطائفة والنفساء في ههني لطايبض ثم كل من هذين لحد يمين
يصلح فخصما لما في صحيح مسلم عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يذكر الله على كل احيائه بعد القول لتناول لقراءة القرآن فقط
تعلق ابن المنذري به على اختياره جواز قراءة القرآن للجنب ثم في جامع
الترمذي بعد روايته للحديث الاول وهو قول اكثر اهل العلم من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين من بعدهم مثل سفیان الثوري وابن
المبارك والشافعي واحمد واسحق لا تقربا لطايبض ولا لجنب من القرآن شيئا
الا طريق الآية والحرف ونحو ذلك ورحضو لجنب ولطايض التسبيح والتحليل
انما في ذكره غير واحد من مسانخا عن الطحاوي وقوله في شرح الانوار وكبره
لجنب ولطايض من قراءة القرآن الآية السابعة يسير الي ذلك كما يسير ايضا
قول المصنف **م** يعني اية تامة **ش** قال نجم الدين الزاهدي وهو رواية
ابن سماعة عن ابي حنيفة وعليه الاكثر انما في مسني عليه صاحب الخلاصة
وصححه في الفصل لطايبض في القراءة من الخلاصة وسأذكر لفظها
في ذلك عن قريب ان شاء الله تعالى ووجهه على ما في محيط رضي الدين الرضوي
ان النظم والمعنى يقتصر فيما دون الآية وبمحمي مثله في محاورات الناس

وكلامهم فتكنت فيه عدم شبهته القرآن ولهذا لا تجوز الصلاة به انتهى ونحوه
في شرح الجامع لنحو الاسلام ثم قال فيحل عند العذر ونقص على كون العذر احتياج
الحايض والنفساء والجنب الى تعليم القرآن ولا يخفى ما فيه بالنسبة الى الجنب
ثم كون ما في هذا الاحتياج مبني على ان لا يقال ان يقول الضرورة مندفة
بالعلم حرفا حرفا كما سنقله على الذخيرة وما يثبت للضرورة يتقدر بقدرها
وايضا ينبغي ان يشترط فيه ايضا عدم نية القرآن كما سنده عن قريب معني
انرا وذهب الكرخي الى قراءة مادون الآية ايضا على قصد القرآن وهو المراد
بقول صاحب الهداية والتجنيس ويستوي في القراءة الآية ومادونها وهو
الصحيح انتهى ومنه عليه في الخلاصة في ذكر احكام الحيض حيث قال وحرمة
قراءة القرآن الا اذا كانت آية قصيرة تجوي على اللسان عند الكلام ثم نظر
او وروى ما قبله واما قراءة مادون الآية كقوله بسم الله والحمد لله ان كانت
قصيرة فاصد قراءة القرآن بركه وان كانت قاصدة شكر النعمة لا يكره انتهى
ونسب هذا القول في البدائع والتحفة الى عامة مشايخنا ونسب في البدائع
ايضا على انه الصحيح معذرا بقوله لما روينا في الحد يثن من غير فصل بين
القليل والكثير ولان المنع من القراءة التعظيم للقرآن ومحافظة على حرمة هذه
لا يوجب الفصل بين القليل والكثير فيكره ذلك كله لكن اذا قصد التلاوة فاما
اذا لم يقصد **ما قال** بسم الله لافتتاح الحمد تبركا وقال الحمد لله للشكر
فلا باس به لانه من باب ذكر اسم الله وطلب غير ممنوع من ذلك انتهى وقد
قد من الحديين مخرجين وبهما يندفع التحليل المذكور في المحيط وما قبل
بعبارة اخرى وهو ان المتعلق بالقرآن حكما جواز الصلاة ومنع الحايض والجنب
عن قراته وقد فصل في جواز الصلاة بين الآية ومادونها كما في الحكم الاخر
لان في هذا كما في التحليل في مقابلة النص فيرد لان شيئا نكره في موضع
النفي فتعم مادون الآية قرآن ممتنع كالاية التي مع انه قد اجيب
ايضا بالاحتياط فصحما وهو عدم الجواز في الصلاة والمنع للجنب
ومن بمعناه في هذا نعم على هذا ان يقال فينبغي ان يمنع مما دون الآية
مطلقا اعني سواء كان لقصد القرآن او لا لكنكم ذكرتم ان مادون الآية اذا لم
يكن لقصد القرآن فلا باس به وسخرج الجواب عن هذا ما سنده عن
قريب من التحقيق في وجه الفرق بين عدم كراهة ذكر مادون الآية
اذا لم يكن لقصد القرآن وبين كراهة قراءة الفاتحة ونحوها اذا لم يكن لهذا
القصد ايضا ثم يورد هذا القول ما روي الدارقطني عن علي قال اقرأوا
القرآن ما لم يصب احدكم جنابة فان اصابه فلا ولا حرفا واحدا ثم قال
هو الصحيح عن علي رضي الله تعالى عنه ويعلم من هذا اللفظ انه لو ثبت
القال بعدم كراهة مادون الآية فما اخرج احمد عن علي رضي الله تعالى عنه
انه نوصا

75 انه نوصا ثم قرأ شيئا من القرآن وقال هذا لمن ليس بمجنب فاما الجنب فلا ولا آية
لم يكن له قول في ذلك حجة هذا قول المصنف **م** وان قرأ مادون الآية او قرأ النافحة
تحت على قصد الدعاء او الايات التي تتبسمه الدعاء على نية الدعاء يجوز قبل بركه
وقيل لا يكره **ن** يعني ان من محل الخلاف قراءة مادون الآية بقصد الدعاء وربما
يشهد له ما في الخلاصة ولا تقرأ القرآن وانما يمنع من قراءة آية تامة ومادونها لا يمنع
هو الصحيح وهذا اذا قرأ القرآن على قصد القرآن اما لو قرأ على قصد الشا أو الحاشا
او افتتاح امر لا يمنع في اصح الروايات التي فان في هذا إشارة الى ان نية رواية
اخرى ليست يا صبح في هذه بقصد المنع لكن الظاهر من كلام غير واحد من اهل
المذهب ان مادون الآية لا على قصد القرآن بل على قصد الشكر ونحوه لا
يكره بالاتفاق كما هو ظاهر مما قدمنا من عبارة البدائع ومن عبارة الخلاصة في
احكام الجنب وقد صرح فيها في فضل القراءة بذلك لكن في التسمية خاصة فقال
وفي التسمية اتفاق انه لا يمنع اذا كان على قصد الشا وافتتاح امر انتهى ثم المذكور
في استحسان العيون للفقهاء ابي الليث ولوانه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء
او شيئا من الايات التي فيها معنى الدعاء ويرد به القرافي لا باس به وفي النهاية
وذكر الخواص عن ابي حنيفة لا باس للجنب ان يقرأ الفاتحة على قصد الدعاء
التمتاضي وفي هذا اشار الى انه يتغير بقصد حكمها انتهى واليه ذهب
بعض الشافعية ايضا وعلمه امام الحرمين بهذا المعنى فقال لان المحرم القرآن
وعند عدم القصد لا يسي قرانا لكن الذي ذهب اليه العبد الضعيف
غفر الله تعالى له اختيار كراهة قراءة الفاتحة للجنب ومن بمعناه واكان قد
ذكر في الهداية وغيرها ومن قبل ابي حنيفة ومحمد في الجواب عن قول ابي يوسف
بعد فصار صلاة من قال لا اله الا الله جوابا لمن قال مثلامع الله الله اخر لانه
ثنا بصيغته فلا يتغير بعزمته ممنوع انتهى فان كون هذا القدر يتغير
بعزمته حتى يتغير عن كونه قرانا مسكلا جدا ولا لا يفيد اذا المباح انما هو ما
ليس بقرآن وهذا قرآن حقيقة وحكا لفظا ومعنى فكيف لا وهو معجز بعب
التحدي عند المعارضة والعجز عن الاتيان بمثاله منقطع به وتغييره المشروع
في مثله بالقصد المحرم مردود على فاعله فالاجرم ان قال الفقيه ابو جعفر
او المحدث واخي لا فتي بهذا وان روي عن ابي حنيفة واسار العراقيون من
الشافعية الى تخريم ذلك كما قال النووي وفي شرح المذهب المذهب
وقال ابن الرفعة منهم وهو الظاهر وقال الحب الطبري في شرح التنبيه ولوجه
القطع بالتحريم لوضع اللفظ للتلاوة انتهى واقول لا يرد علينا تجوز الحمد
بلية الشافعيان قيل هذا المركب ليس مما يتعين ان يكون قرانا البته في عامة
موارد استعماله بل هو في نفسه يجوز ان يكون ما وافق لفظه ما في القرآن كما يجوز
ان يكون من القرآن فما لم يقصد به القرآن لا يتعين ان يكون قرانا ويتعين

ان يكون غير قرآن عن قصد عنه وح لا يكره له ذكره كما يتعين ان يكون جزءا من القرآن
عند بنية لذلك وح يكره ذكره وكشف الفتاح عند ان الخصوصية القرآنية فيه غير
لازمة والا لا تنفي جواز التلفظ به بشي من الكلمات العربية لاستمالها على ظروف
الواقعة في القرآن وليس الامر كذلك اجماعا بخلاف نحو الفاتحة فان الخصوصية
القرآنية فيه لازمة قطعاً وليس في قدر المتكلم استقامتها عنه مع ما هو عليه من
النظم الخاص كما هو المفروض وقد انكشف بهذا ما قد مناه عن الخلاصة من عدم
حرمة ما يجري على اللسان عند الكلام من اية قصيرة ومن نحو ثم نظر ولم يولد
وهذا ما وعدنا به فاغتنامه فانه مما هو يهدي العبد الى تحقيقه من فضل
وتوفيقه **تنبيه** فان قلت قد جعل المصنف الجواز الى مكروه وغير مكروه
وهذا لا تقسيم النبي الى نفسه والى غيره قلت لان المراد بالجواز هنا ما
هو اعم من المكروه فانه قد يطلق ويراد به ما يمنع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه
والمندوب والواجب كما ذكره الامام ابن الحاجب في اصوله **نفس** ارادته بهذا
المعنى ليس بالكثير الخالب في الكتب الفرعية حتى لا يكاد يعرف المتفقه الصريح
وقد كان في الاقتصار على قوله قيل يكره وقيل لا يكره كفاية **م** واما قراءة دعا القنوت
فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا وعن محمد يكره انتهى **ش** قال رضي الدين الشافعي
في المحیط لان له شبهة القرآن باختلاف الصحابة في قوله اللهم اننا نستعينك
انه من القرآن احد لا فاورث شبهة انتهى يعني والجنب لا يقرأ حقيقة القرآن
فكذا ماله شبهة القرآن احتياطاً كما ينبغي على هذا ان مقتدي بمن صلى
الوتر في رمضان لا يقرأ القنوت بل يؤمن وقال مقتدي لا يقرأ حقيقة القرآن
فكذا ماله شبهة القرآن احتياطاً وفي الفتاوي الظاهرة يكره لها يعني للجنب
ولها ايضا دعا القنوت لان ابياً جعل دعا القنوت سورتين من اوله الى
اللهم اياك نعبد سورته ومن هنا الى اخره اخري انتهى واخرج الطحاوي
عن ابن عباس عن عمر انه كما يقنت في صلاة الصبح بسورتين اللهم ان
نستعينك الي اياك نعبد وعن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه ان عمر
قنت في صلاة الغداة قبل الركوع بسورتين انمئي والسورة اذا اطلقت
انما يراد من القرآن لكن الفتوي على ظاهر المذهب كما في الفتاوي الكبرى كقول
والفتاوي الظهرية قلت قطعاً وتيقناً بالاجماع ومعه لا شبهة لتوجب الاحتيا
المذكور نعم فاذا في الهداية وغيرها في باب الاذان استحباب الوضوء لذكر الله
تعالى ويشهد له ما روي احمد في كتاب الزهد عن الحسن البصري قال
كانوا يستحبون ان يذكر الله عز وجل على طهراته والله اعلم **تنبيه**
وقد عرفت من هذا ان المراد بدعا القنوت هو اللهم اننا نستعينك الى اخره واما اللهم
اهدني فبين هديت الى اخره فلم يحك عن اباحتها للجنب ومن بمعناه خلافت
في المذهب فيما اعلم فلا يكره كغيره من الاذكار التي ليست بقرآن وسند كذا

منقسام

ان شاء الله

76 ان شاء الله تعالى لفظ الدعاءين **ش** مخرجا في الكلام في الوتر **م** ولا يكره التمسح بالقرآن
والتعليم للصبيان حرفا حرفا **ش** يعني القرآن تعدا دحروف كلماته حرفا حرفا
فحفظ التعليم للصبيان حرفا حرفا عليه من باب عطف الخاص على العام ثم هذا
فيما يظهر اذ المرينوية القرآن اما اذا ابواه فانه يكره وعليه يحمل ما قد مناه عن
قول علي رضي الله عنه ولا حرفا واحدا وعلل في المحيط لرضي الدين الشافعي عدم كراهة له
التمسح بقوله لاجل العذر والضرورة وهو يفيد انه يكره عند عدمها وهو كذلك اذا
نوي به القرآن اما اذ المرينوية لا يظهر وكأنه يعني بالعذر والتعليم والاستدكار والترنم
في ذلك للحجاج اليه وهذا لا يكاد يتم في الجنب كما اشرنا اليه سابقا بل انما يظهر في حق
لحايط والنفسا وهذا المذكور في النهاية وغيره ما اذا احاضت المعلة فينبغي لها
ان تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين على قول الكرخي وعلي قول الطحاوي تعلم
نصف اية انتهى قلت وفي موضع تفريع المذكور علي قول الكرخي نظر فانه قابل
باستواء الآية وما دونها في المنع اذ كان ذلك بقصد قراءة القرآن كما تقدم في ح
عنه ممنوعة من ذكر الكلمة يقصد القرآن لصدق ما دون الآية عليها كما هي ممنوعة
من تلاوة الآية بهذا القصد وهذا اذ لم تكن الكلمة اية فان كانت اية كدعاهما
فالمع انظر فان قلت لعل مراد هذا القابل التعليم المذكور بنية غير قراءة القرآن قلت
ظاهر ان الكرخي ح ليس بمشروط ان يكون ذلك كلمة بل هو حينئذ يحظر ولو اكر من
نصف اية بعد ان لا تكون اية نعم لعل التقييد بكلمة على قوله لكونه الخالب في التعليم
اولان الضرورة تندفع فلا حاجة تدعو الى فتح باب المرند عليه ثم يكون اطلاق هذا
على كونه مقيدا بما اذ لم تكن الكلمة اية وفي الخلاصة واختلف المتأخرون في تعليم
لحايط ولطيف والاصح انه لا بأس به اذ كان يلحق كلمة كلمة ولم يكن من قصده
ان يقول اية قامة انتهى والاولي ان لا يكون من قصده قراءة القرآن فليست امله على
ان الذي في الدجيرة المعاله في حال الحيض تعلم الصبيان حرفا حرفا ولا تعلم اية كاملة
لان الضرورة تندفع بالاولي لانمئي وفي المبتغي المعلة حال الحيض تعلم حرفا حرفا
الاية وفيما دون الاية خلاف ثم في شرح الجامع الصغير لفي الاسيلاء وانما تستقط
الكراهة في نصف الاية اذ لم تكن طويلة فاما اذا كانت طويلة كان بعضها كاية لانها
تعد بثلاث ايات ثم عن مالك تحريم قراءة لحايط القرآن وعنه وهو المشهور
قوله والقول القديم للشافعي جوازها وعليه مني صاحب المنظومة ثم صاحب
الجمع وعلل بوجوه من احدها خوف النسيان لطول الزمان وثانيها انها قد تكون
معلة فتقطع عن حرفتها ولا يخفى ما فيها ثم اطلاق ما روي من قوله صلى الله
عليه وسلم لا تقرأ لحايط ولا لجنب شيئا من القرآن يرد ذلك والله تعالى اعلم
م ولا يجوز كتابة القرآن **ش** للجنب ولحايط والنفسا طوي
ذكرهم يكون المقام والاعليهم وكان التصريح بهم اولي وهو موجود في نسخة وانما
لم تجز الكتابة لهم لانهم منهيون عن مس القرآن كما سذكر وفي الكتابة مس لانه

يكتب بقلبه وهو في يده وهو صورة المس ذكره في فتاوي اهل سمرقند وذكر في
الجامع المنسوب الي قاضي خان **ش** لا بأس بالكتب للقران والصحيفة
على الارض عند ابي يوسف لانه ليس بمحل يصل للصنف وانما يكتب حرفا وذلك
ليس بقران ومحمد ذكره ذلك ومشاينا اخذوا بقول محمد لانه احوط المهيبة
لفظ قاضي خان في شرح الجامع الصغير الذي عبر عنه المص بالجامع الصغير له ويا
غيره عن محمد كرضي الدين السرخسي في المحيط وقال محمد احب الي اذ لا يكتب لانه
في حكم الناس للقران وهي بكتبتها قران وفي البدايع لان كتابة الحروف بحري مجرى
القراءة وعلي هذا مسمى في الفتاوي الكبرى حيث قال لا يكتب القران وان وقع
الصحيفة على الارض ولا يضع يده على ذلك وان كان مادون الآية لان كتابته
بجزله القران ويسوي في قرأته الآية وما دونها على الصحيح فكذلك الكتابة
انتهى ثم الظاهر ان مراد القاضي بمشاينا مشايخ بخاري فيوافق ما في المذخبة
ومشاينا بخاري اخذوا بقول محمد وكان المص مال الي قول ابي يوسف فمن ثمة
افتصر عليه وقد مسمى عليه في الخلاصة من غير بيان خلاف حيث قال
فان كان اللوح موضوعا على وسادة او رحل لا بأس ان يكتب عليه حرفا
حرفا انتهى وقال شيخنا رحمه الله وهو اقيس لان الصحيفة اذا كانت على
الارض كان مسما بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان ككوب منفصل الا
ان يكون يسه بيده انتهى قلت ويترك دعوى جريان الكتابة بحري القواة
حوازا للكتابة للحدث لانه يجوز له القراءة لكن المنع منها على القول به يعني
المطهر شيئا له ايضا واما ان كانت له في حكم الناس فهو محل النزاع ثم ما قاله
محمد ابلغ في التعظيم والله بكل شيء عليم ثم عبارة شرح الزاهدي ولا بأس
بكتابة القران اذا كانت الصحيفة او اللوح على الارض او الوسادة عند
انتهت ولم يذكر عند احد فيه خلافا **م** ولا يجوز لهم اي للجنب والمطايض
والنفساء **ش** من المصحف الاختلاف ولا اخذ درهم فيه سورة من القران
الا بصيرته **م** وكذا لو كان عليه شيء من القران غير سورة **ش** لان حرمة
مس المصحف لما كتب فيه فيستوي في ذلك المصحف وغيره كالدراهم مما كتب
فيه شيء من القران وانما قال سورة لانهم كانوا يكتبوا على الدراهم سورة الا
خلاص وسموها الاصلانية فكرهها الفقهاء ولم يزلوا يأمرونهم حتى
تركوا كيلا يتبدل القران ذكره خمس الآية الحلواني قلت ومن ثمة قال
الامام رضي الدين في المحيط ويكره كتابة سورة الاصلانية على الدراهم
حين ضربها حتى لا يسه من ليس باهل لذلك وحتى لا تنكسر فتتأثر
وقد نفى صلى الله عليه وسلم عن كس السكة اي الدراهم المضروبة
الصالح لما عليها من القران واسما الله تعالى فيتنثر عند الكسر انتهى
ثم هذا يعني ان لا فرق بين ان يكون الكتاب بهذا او نحوه او غيره ذلك

وهو حسن

وهو حسن **م** وكذا للحدث من المصحف **ش** اي وكذا لا يجوز للحدث مس
المصحف الاختلاف ولا اخذ درهم عليه شيء من القران الا بصيرته والاصل
في الجمع قوله تعالى لا يسه الا المطهرون وما في صحيح ابن حبان والحاكم
 وغيرهما عن ابي بكر محمد بن عمر بن حزم عن ابيه عن جده رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كتب الي اهل اليمن بكتاب فيه الفرابض والسنن وفيه ولايس
 القران الا طاهر وبوده ما عن عبد الرحمن بن زيد عن سلمان انه قضى
 حاجة فخرج ثم جافقت لوتوضات لعننا سائل عن ايات فقال اني
 لم امسه لا يسه الا المطهرون فقرا علينا ما سئنا اخرجه الدارقطني **هـ**
 وصححه ثم المصحف المصحف مثلت الميم والضم فيه اشهر علم على جملة الكلام
 اللفظي الثابت بالوجه على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المتوالد على
 كتاب الله تعالى النفسي القايم بذاته وانما سمي به لانه اصنف لانه جمع
 الصحايف وروي ابن وهب في الجامع ان اول من سمي المصحف مصحف
 عقبة بن مسعود اخو عبيد الله بن مسعود **م** والخزمية احسق هذا اذا
 كان الخلاف غير مشرذ فان كان مشرذا لا يجوز **ش** في العربي **م** مصحف
 مشرذ اجزائه مشدود بعضها الي بعض في السرازة وليست بعربية
 اي جوار من هولاء للمصحف بقلافة مشروط بما ان كان الخلاف للحايل بين
 الناس وبين المصحف شيئا غير متصل بالمصحف بخاطئه او غيرها بل كان شيئا
 منفصلا عن المصحف جلا كان او غيره فلو كان متصلا به قال قاضي خان
 اختلافوا فيه الصحيح انه لا يجعل عنه غير واحد من مشايخ المذهب منهم
 صاحب الهداية وصاحب التحفة وصاحب البدايع **م** ثم ذكر ان لا يكون لطايل
 تابعا للناس كالكم من الثوب حال كونه لا يسه وهذه عبارة البدايع ثم ذكر
 الخلاف وله بدكر تغييره واختلف المشايخ في تفسيره قال بعضهم هو جلد
 المتصل بالمصحف وقال بعضهم هو الكم والصحيح انه الخلاف المنفصل عن
 المصحف وهو الذي يجعل فيه المصحف وقد يكون من الجلد وقد يكون
 من الثوب وهي الخريطة لان المتصل به تبع له فكان مسه مسا للقران
 وهذا الوبيع المصحف بلا شرط دخل المتصل به في البيع والكم تبع للحايل
 فاما المنفصل فليس يبيع له حتى يدخل في بيع المصحف بلا شرط وعلي هذا نقول
 المصحف **م** والخريطة احق من الخلاف في ان لا يكره **ش** غير طاهر
 فان الخريطة هي الخلاف بعينه على ما هو التفسير الصحيح له كما ذكره
 في البدايع وبواقفه ما في القاموس الخريطة وغا من ادم وغيره يشرح على
 ما فيه لائن هذا الذي ذكره المص هو لفظ قاضي خان فان في شرح الجامع
 الصغير عقب ما قد مناه عنه انفا فلعلة تفريع على تفسير الخلاف بالجلد
 المشرذ بالمصحف المحم المستفاد بالمعني من جملة سياقة وقد نقل الزاهدي

وهو

مطلوب من غني المصحف
اول من غني المصحف

عن المحيط انه اصح القولين ولكن قد كان الاول بالمص عدم ذكره لعدم ذكره
لما يقع تنزيهه عليه فتبينه لذلك **م** فان يكومه فلا باس به اعند محمد **ش**
كذا ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير وعزاه رضي الدين في المحيط الى النوادر
فقال وذكر في النوادر انه لا باس به لان المحرم هو المس وان اسم الباسرة باليد
بغير حائل الا ترى ان المرأة اذا وقعت في بردغة حل الاجنبى ان ياخذ يدها
بحائل ثوب وكذا حرمة المصاهرة لا تثبت بالمس بحائل وفي شرح الزاهدي
على ان عامة مشايخنا قالوا لا باس بمس الحايض المصحف بكها او ذيلها
هو ونقل في النهاية مثله عن المحيط وعن الجامع الصغير للمتمرتاني وعن محمد
فيه روايتان **م** وكره بعض مشايخنا لان الثوب تبع له **ش** ما دام ملبوسا
ذكره قاضي خان ايضا في شرح الجامع الصغير ثم قال ولهذا لو فرس كره علي
موضع النجاسة وسجد للصلاة لا يجوز ان يثني وغراها في الخلاصة الى عامة
مشايخنا وقد اوجدنا في نصحنا في المعنى عن صاحب الهداية وغيره من
قريب **ثم هنا تنبيهات** احدها قال بعض مشايخنا انما يكروه له مس
موضع المكنوب دون الخواشي لانه لم يمس القرآن حقيقة وفي البداه ان
يكروه مس كله لان الخواشي تابعة للمكتوب وفي محيط رضي الدين وهذا اقرب
الى التعظيم والاول اقرب الى القياس **ثانيها** لا فرق بين ان يكون المس
باليد او غيرها من البدن حتي انه يكره للجنب والمحدث ان يمسك بيدها ما عليه
ايه من القرآن لانه يكون حاله وفي شرح الزاهدي واختلفوا في مس المصحف
ما عدا اعضا الطهارة او بما غسل من الاعضاء قبل اكمال الطهارة والمنع اصح
ف **ر** **ع** قالوا لا باس بان يمس حرجا فيه مصحف وقاله بعضهم
يكروه وقال اخر يكره اخذ رنام الايل التي عليها المصحف قال المحبوني رحمه الله
تعالى ولكن ما قالوه بعيد وهو كما قال في محيط رضي الدين لو كان المصحف
في صندوق فلا باس للجنب ان يحمله ووجهه ظاهر اني وعند السافعي
اذا كان في امتعة وقصد حمله لم يجز قطعا وان قصد حمد الامتعة
التي هو فيها فالاصح الحمل واما حمل الصندوق وفيه المصحف فنقل النووي
اتفاقهم على تحريمه والوجه له غير ظاهر **م** وذكر فيه ايضا ولا باس بدفع
المصحف واللوح الى الصبيان **ش** اي وذكر في الجامع الصغير لقاضي خان
وهو مصرح به في نسخة الا انه كان الاول بالمصنف ان يقول واللوح الذي
عليه بي من القرآن كما هو مذكور فيه وفي غيره ومن مشايخنا من ذكره ذلك
قال في فخر الاسلام وعامة مشايخنا على انه لا باس به لان في ذلك ضرر اوفقه
لان التعليم من غير كتابة متعد بر وفي الناحية تفصيل حفظ القرآن وفي
تكليف الطهارة خرج اني مع انهم غير مخاطبين بالطهارة وان امروا بها
تخلقا واعتيا دافلا جرم ان رضي قاضي خان علي انه الاصح وصاحب الهداية

مطلب
لا فرق في مس المصحف
بين المس باليد وغيرها

وصاحب

78 وصاحب المحيط وغيرهما على انه الصحيح ثم اللوح في اللغة كل صفيحة عريضة
خشبا او عظما ذكره في القاموس والصبي الغلام من لدن يولد الي تعظم والظاهر
ان المراد به هنا من لم يبلغ من المهرتين كما يشير اليه وجه المسألة **م** والاحوط
ان ياخذ بيده ثم يدفعه **ش** ليس هذا ما ذكره القاضي في شرح الجامع الصغير
ثم لا يخفى ان الاحوط ان ياخذ بيده منفصل عن الاخذ وعنه لا يكره
قال المحبوني ولا يقال الباطل مخاطب بان لا يتناول المصحف مع العلم بحاله
كما يخاطب بان لا يستقيه الجفروان لا يلبس المذكور من الصبيان الخ
وهذا الان حكم مس المصحف مع طهارة احق من حكم شرب الخمر وللبس
الخمر مع التعلق بالامر الديني وهو حفظ القرآن **ف** **ر** **ع** قال ابو يوسف
لا يترك الكافر ان يمس المصحف لان الكافر نجس فيجب تنزيه المصحف
عن مسه قال في الايضاح فان اغتسل وقال لا باس به اذا اغتسل
لان المانع هو الطهارة وقد زال بالغسل وانما بقي نجاسة اعتقاده وذلك
في قلبه لا في يده **م** ويكره مس تفسير القرآن وكتب الفقه **ش** وفي
شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام والسنن وما هو من كتب السريعة
للجنب والمحدث والنفسا والحايض لانها لا تخلو عن ايات قال شيخنا
رحمه الله وهذا التعليل يمنع من شروح الخواشي يعني لانها لا تخلو
من ذلك ايضا **م** واذا اخذه بكه لا باس به لتكره الحاجة الي اخذه **ش** كذا
ذكره في شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام ومحيط رضي الدين بالاخلاق
م ولا يكره قراءة القرآن للمحدث ظاهرا **ش** بالظا المحجة اي حفظا على ظهر
قلب لما تقدم من حديث علي واثره ثم سلمان رضي الله تعالى **م** اما للجنب
اذا اغتسل يده ووجهه لا يجوز له المس والقراءة لبقا للنجاسة **ش** لا يتجزى
وجود اذوا لا فتى حلت به صار ممنوعا من المس والتلاوة ولا يزول المنع
الابز والمعا عن الكل كما في حق الصلاة وكذا الحكم في المحدث وهذا هو الصحيح
كما نص عليه الامام فخر الاسلام لا ما في شرح الزاهدي ولو غضمض
لجنبه او غسل يده به روي عن ابي حنيفة انه لا باس ان يقرأ القرآن
او يمسه قلت ورايت جواب اوستادي بنجم الاية البخاري في الفتوي
فيه ايه لا باس به اني فانما ذكره عن ابي حنيفة غير معروف عنه ثم
الوجه لا يساعده فلا يتناول عليه في الفتوي وان اخفي به من ذكره
ومشي عليه ايضا في منيته المفتي **م** ويكره قراءة التوراة والانجيل للجنب
ش يعني ومن في معناه وفي محيط رضي الدين والذخيرة وغيرهما والزبور
لانها لكل كلام الله تعالى في التلاوة مع النجاسة ترك تعظيمه وفي الخلاصة
ولا ينبغي للحائض ولجنب ان يقرأ التوراة والانجيل كذا روي عن محمد
والطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال وبه يعني وقد كان الامام المناسب

ذكره هذه المسألة بل عقيب قوله ولا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراء
القرآن **م** فاذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي انه يغسل يديه وفاه من
ياكل ويشرب لانه مسبب للفقر **ش** اي لان الاكل والشرب بدون غسل
اليدين والغسل مسبب للفقر والله تعالى اعلم بذلك نعم ورد الوضوء قبل الطعام
ينفي الفقر ويعد بنفي الهم كما ذكره هكذا القضاء في مسند الشهاب من
رواية موسى الرضاعي ابيه متصل وهو عند الطبراني في الاوسط من
حديث ابن عباس الوضوء قبل الطعام وبعد مما ينبغي ان يفي وعالله في البدايع
بان لطينة حلت الغم فلو شرب قبل ان يتمضمض صار الماء مستحالا فيصير شارب
الماء المستعمل ويدر لا تخلو عن نجاسة فينبغي ان يغسلها ثم ياكل ان يفي بعني وشرب
الماء المستعمل مكروه كراهة تنزيه فقد نقل الناطقي في روضته عن لفظ ابن رستم واكره
شربه وفي الفتاوى لطانية وان ترك بعني غسل يديه ونحوه لا بأس به وفي خزانة
الاكمل وان تركه لا يضره ونقل فيها عن المنتقى غسله العضو اكره شرها ولم احرر
وله بنحوه التوب قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له واخر الطحاوي في
شرح الآثار عن مالك بن عباد الفافقي قال اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنه فخرني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان هذا اخبرني
انك اكلت وانت جنب قال نعم اذا توضأت اكلت وشربت ولكن لا اصلح
ولا اقر حتى اغتسل واخرج هو ايضا ومسلم والترمذي وابوداود وحسنه
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من خلاف قدم اليه
الطعام فقالوا الانابتك بوضوء فقال انا امرت بالوضوء اذا تمت الى الصلاة
فاما ان يحل الوضوء في الحديث الاول علي غسل الكفين والمضمضة ويؤيده
ما اخرج الطحاوي وابوداود وابن ماجه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى
عليه وسلم اذا اراد ان ياكل وهو جنب غسل يديه ويحلم الوضوء في الحديث
الثاني علي الوضوء الشرعي واما ان يحل الوضوء فيها علي الوضوء الشرعي ويكون فعله
جائزا علي ما هو الافضل والاوي وتركه بيانا للجواز لما في صحيح مسلم وغيره
عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا فاذا اراد ان
ياكل او ينام توضأ وضوءه للصلاة ومشي الطحاوي علي ان الوضوء بذلك منسوخ
بما اخرج عن ابن عمر قال اذا جنب الرجل اراد ان ياكل او يشرب او ينام
غسل كفيه ومضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه وغسل فرجه ولم
يغسل قدميه واخرجه مالك في الموطأ عن بن عمر بلفظ انه كان لا يغسل
رجليه اذا توضأ وهو جنب للاكل والنوم قال الطحاوي فهذا وضوء غير
تام وقد علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر في ذلك بوضوء تام فلا
يكون هذا الا وقد ثبت النسخ لذلك عند المتقي ثم لا فرق في هذا بين الرجل
الجنب والمرأة للجنب وفي الفتاوى لطانية واختلفوا في الحائض قال بعضهم
حي وطلب

حي وطلب سوا وقال بعضهم يستحب وهذا الان الغسل لا يزيل نجاسة
لخص عن الغم واليد بخلاف لطانية ثم نسي القاضي علي هذا في الحضر والايحة
فقال ولا يكره ذلك للحائض وفي خلاصة اذا ارادت ان تاكل تغسل يديها
وفي المضمضة اختلاف المتأخرين والله اعلم **ف** **س** ولا بأس للجنب ان
ينام ويباود اهله قبل ان يغتسل او يتوضأ كذا في خلاصة وخزانة الاكمل
وغيرها في صحيح مسلم وعن غيره عن ابن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يطوف علي نساءه يغسل واحد لكن في صحيح مسلم وسنن ابى داود
وجامع الترمذي وغيرهما عن ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوءا
او حسنه الترمذي وصححه واخرج ابوداود وابن ماجه والنسائي عن ابى
رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم علي نساءه يغسل عند
هذه وعند هذه فقلت يا رسول الله الاتجعله غسلا واحدا قال هذا اذك
واطيب واظهر انني فيستفاد من هذه الاحاديث المعاودة من غير وضوء ولا غسل
بين الجماعين امر جائز وان الافضل ان يتخللها الغسل والوضوء وفي المبتغي
بالعين المجعة ويباود اهله قبل ان يغتسل الا اذا احتلم لم يات اهله لم يغتسل
انتي وهو ان لم يحل علي الذب غريب ثم لا دليل فيها يظهر يدل علي الحرمة واخرج
اصحاب السنن عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب
ولا يمس ما لكن في الصحيحين عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد
ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل ان ينام وعن ابن عمر
استغني النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل ينام احدا وهو جنب فقال
نعم اذا توضأ احدكم فليرقد وفي رواية لمسلم نعم يتوضأ ثم ينام حتى يغتسل
اذ اسأوه قد ذكر البيهقي ان حديث السنن طعن فيه للحفاظ ثم اجاب
تبعه ابن شريح بان المراد لا يمس ما للغسل قال العبد الضعيف غفر الله
تعالى له ويرده ما اخرج الطحاوي عنها بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا رجع من المسجد صلى ما ساء الله ثم مال الي فراشه والي اهله فان كان
له حاجة قضاها ثم ينام بهيمة ولا يمس ما واخرجه ابن ماجه فقتل
علي اخره الذي هو محل الاستدلال فلا جرم ان قال قوم ان المراد انه كان
في بعض الاوقات لا يمس ما اصلا لبيان الجواز اذ لو اطلب عليه لتوهم
وجوبه قال النووي وهو حسن عندي انتي فيكون النوم من غير وضوء
ولا غسل امرا جائزا وبعد اهدى هو الافضل ومشي الطحاوي علي انه
الامر بالوضوء في كل من معاودة الاهد والنوم منسوخ اما في معاودة الا
هل فيها اخرج عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام مع ثم يعود
ولا يتوضأ واما في النوم فلما تقدم عن ابن عمر رضي الله عنهما والله اعلم **م**

ويكره كتابة القرآن على المصلي **رس** بفتح الهمزة المستددة وهو ما اتخذ محلا لاد الصلاة عليه من بساط وغيره وكذا كتابة اسم الله عليه وعلى سائر ما يفرس والظاهر كونه كراهة تحريم لانه يصير عرضة لوطئ الاقدام ونحوه وصونه من فرض وفي الاجناس بساط او مصلي كتب عليه في السج الملة لله يكره بسطه والصعود عليه واستعماله وكذا لو كان عليه الملك لا غير وكذا الالف وحدها واللام كذلك وفي الخلاصة واما وضع القرطاس الذي وضع عليه اسم الله تعالى تحت الطنفسة فيكره لجلوس عليها قال رحمه الله قال خالي لا يكره اما الوجه المصحف في الجواني وهو مركب عليها لابس به وهذا كما يقول في وضع المصحف تحت راسه في السفر للحفاظ لابس وغير الحفاظ لا يكره وفي شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام والحيط للامام رضي الدين وكتابة القرآن على الحارثي والحذر ان ليس مستحسن لانه يخاف من سقوط الكتابة فتوضا بالاقدام وفي الذخيرة تكلم المسابيح في نثر الدرهم والدنانير والفوس التي كتب عليها كلمة الشهادة بعضهم كرهوه لانها تقع بين اقوام ينتهبونها فيطأونها وفيه ترك تعظيم ذلك وبعضهم لم يكرهوه وهو الصحيح لانه يقصد تعظيمها واغراضها وانما مهم تحقيق ذلك **م** ويكره دخول المخرج وفي اصبعه خاتم فيه شيء من القرآن لما فيه من ترايع **رس** هذه عبارة قاضي خان في شرح الجامع الصغير والمخرج بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء المهملة بعد هاجيم بيت الخلاوان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحلال منزع خاتمه رواه اصحاب السنن وقال الترمذي حسن صحيح والحاكم وقال علي بن شريك الشيخين وصحة ابن حبان ايضا لكن ضعفه ابو داود والنسائي وغيره فخرج في العمل بمقتضاه ولم يصح غيرهما فكيف والاكثر على تصحيحه ونزعه النبي صلى الله عليه وسلم لكونه كان مكتوبا عليه محمد رسول الله كما هو رواه الحاكم وفي الصحيح ان ذلك كان نقش خاتمه قال ابن حبان وكان ذلك لئلا يسهو اسطر محمد سطر رسول سطر والله سطر وكانت تقر من استعملها لكون اسم الله فوق الجميع وفي الخلاصة وقيل لو كان علي خاتمه اسم الله يجعل النفس الى باطن الكف وهذا كله اذا كان في يمينه او يساره وامر من ان تصيبه النجاسة اما اذا لم يكن فيتعين عليه نزعه وصونه من ذلك وفي الخلاصة ايضا ولو دخل الحلال في جيبه دراهم مكتوب عليه القرآن او عليه اسم الله لابس به وفي الذخيرة الشيخ الفقيه ابو جعفر عن من في كفه كتاب الفقه فجلس يقول ان ادخله مع نفسه في المخرج يكره وان اختار لنفسه لنفسه مبالا طاهر لا يكره وعلى هذا اذا كان في جيبه دراهم مكتوب عليها اسم الله او شيء من القرآن او بيده خاتم كذلك انتهى ملخصا وهو حسن وفي شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام ومحيط رضي الدين واذا كان المكتوب من رقيقة او غيرها على خلاف متجاف لم يكره الدخول في الخلاص ان الاحراز عن مثله افضل **م** وكذا لا يجوز لهم اي الجنب والمريض والتفاسم دخول المسجد وادخلوا المحاور

فقد نثر الدرهم التي فيها اسم الله

فقد دخل المخرج وفي جيبه دراهم

او للعبور وقال المتنافي يجوز للعبور **رس** ويقولنا قال مالك ويقول الشافعي قال احمد وزاد والحنث الملة فيه ان توضا وقال المزني وابن المنذر وجوز له الملة مطلقا والحجة لنا ما روي ابو داود وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوت اصحابه سارعة في المسجد فقال ويروا هذه البيوت فاني لا اخل المسجد لاجبني ولا جنب انتمى وهو حديث حسن كما قاله ابن القطان وتضعيف بعضهم اياه بكونه من رواية اقلت منه مردود وهو مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه كما افاده كلام الحافظ المنذري فيه وقد اخرج الترمذي عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي لا يخل احد بجنب في هذا المسجد غيري وعيرك وقال حديث حسن عريب ثم ذكر عن علي ابن المنذري قلت لضوار بن صرد ما معناه قال لا يخل احد يستطرقة جنبا غيري فمع تعقيب بتحسين الترمذي بان في اسناده سالم ابن حفصة وعطية العوفي وهما ضعيفان شيعية ن متمان لكن قال الحافظ سراج الدين الشيرازي بن الملقن ورواه البزار من حديث سعد بن ابي وقاص والطبراني في الكبير معاجبه من حديث ام سلمة انتمى وقال شيخنا الحافظ فاضل القضاة شهاب الدين بن حجر رحمه الله تعالى وقد ذكر البزار في مسنده ان حديث سعد واكال باب في المسجد الا باب على جامن روايات اهل الكوفة واهل المدينة يرون الا باب الي بكر قاله فان ثبتت روايات اهل الكوفة جات من وجوه باسناد حسن واحوز القاضي اسماعيل المالكي في احكام القرآن عن المطلب هو ابن عبد الله بن حنطب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن اذن لاحد ان يمر في المسجد ولا يجلس فيه وهو جنب الاعلى بن ابي طالب لان بيته كان في المسجد قال شيخنا الحافظ لطاف وهو مرسل قوي فقد خطر عليهم الاجتيار والمقعود ولم يكن له يستثنى منهم غير علي رضي الله عنه خصوصية له كما خص الزبير باباحة لبس الحرير لما شكى من اذي القمار وخص غيره بخبر ذلك وما ينطق عن الهوي وهو نفسه صلى الله عليه وسلم قد صرح بهذا في خصوص ما نحن فيه فقد اخرج غير واحد من الحفاظ منهم الحاكم وقال صحيح الاسناد عن زيد بن ارقم قال كان لفقر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابواب سارعة في المسجد قال فقال يوما سعد واهذه الابواب الابواب على قال فتكلم في ذلك اناس قال ققام رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد الله واثني عليه قال ما بعد فاني امرت بسد هذه الابواب غير باب علي فقال فيه قايكم واي والله ما سدت شيئا ولا فتحة ولكني امرت بشي فاتبعتة واعلم في تقية الفتاوي الصغرى وليستوي في هذا يعني منع الجنب من

الدخول لمكة او عبور وان كانوا جنباً لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 رخص لعالي واهل بيته رضي الله عنهم ان يمشوا في المسجد وان كانوا جنباً
 وكذا رخص لهم لبس الخمر الا ان هذا حديث شاذ لا يثبت ولا يثبت به الطاهر
 ان ما ذكره الشيعة لا يثبت علي رضي الله عنهم في مكة والعبور في المسجد جنباً
 وفي لبس الخمر اختلاف منهم علي رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الحكم
 بالسند واذ علي الترخيص لعالي في مكة في المسجد والعبور فيه جنباً ففيه نظر
 نعم قضى ابن كوزي في موضوعاته علي حديث سدوا الابواب التي في المسجد
 الا حديث علي بانه باطل لا يصح وهو ممن وضع الرافضة وقد دفع ذلك شيخنا
 لحافظ في القول المسدر في الذب عن مسند احمد وافاد انه جاء من طرق
 منتظرة من روايات الثقات تدل علي ان الحديث صحيح منها ما ذكرنا وبين عدم
 معارضته لحديث الصحيحين سدوا الابواب السريعة في المسجد الي حوزة
 اني يكون ارجح ذلك من رام الوقوف عليه والذي ذكره الرازي من انه يكره
 العبور في المسجد الا لعرض بان يكون المسجد طريقاً الي مقصده او اقرب
 الطريقين اليه لكن النووي في شرح المهذب مقتضي كلامهم قصرها واسارة
 بانه لا كراهة مطلقاً لكن الاولى ان لا يعبر الا الحاجة ليخرج من خلاف الحنية
 وقول بعض اصحابنا ولنا وجه انه لا يجوز العبور الا لمن لم يجد طريقاً
 غيره والله تعالى اعلم **تنبيه** قال في شرح الزاهد في وسط المسجد
 وظلة بابه في حله قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له وكون سطح المسجد
 في حكم المسجد فيما نحن فيه وغيره ظاهر واما كون ظلة بابه في حله في حق
 هذا الحكم الذي نحن بصدد الكلام فاني اتم اذا جعلت جزءاً من المسجد
 او لحقت به لذلك اماه اذ الم يكن شي من هذين الامرين مع فرض ان البقعة
 الخارجية عن جدران المسجد ليست منه ليكون ما في هواها له حكم المسجد
 كما هو المعروف العملي المستعمل في انشاء المسجد فلا يكون هذه الظلة هذا الحكم
 الذي للمسجد وان كانت في حله في حق جواز الافتدائين في المسجد علي
 ما فيه هذا في الذخيرة نقلاً عن فتاوى الفقيه اني اللبب مصلح لطهارة
 ومصلح العيد لها حكم المسجد في حق جواز الافتدائين عند اتصال الصفوف
 وحرمة دخول الجواب وبعض مسابحنا قالوا الجواب في حق جواز الافتدائين
 صحيح اما في حق دخول المسجد والمروء فيه فلا يعطى له حكم المسجد مرفقاً
 بالناس انني قال العبد الضعيف انتهى **قال** العبد الضعيف غفر الله
 تعالى له والامر علي ما قال هو لا يستلزم مع قطع النظر علي ما ذكرنا من العلة
 فان منع الجنب ومن في معناه من دخول المسجد وارد علي خلاف القياس
 ومصلح العيد ولطهارة ليس في معناه من كل وجه والا كراهة هي صلاة
 لطهارة فيه وليس في ذلك بالاتفاق فيقتصر فيه علي مورد النص
 ثم بعد ان

ثم بعد ان سماح للعبد الضعيف هذا رايته موافقاً للصحيح غير واحد
 من المتأخرين ففي الخلاصة المسجد المتخذ لصلاة المسجد وصلاة العيد
 الاصح انه ليس له حكم المسجد ذكره الامام السرخسي انني وفي محيط مرصفي
 الدين واختلف في الموضع الذي اتخذ لصلاة لطهارة هل له حكم المسجد
 والصحيح انه ليس بمسجد لان ما اعد للصلاة حقيقة لان صلاة لطهارة
 ليست بصلاة حقيقة ولهذا يجوز ادخال الميت فيه وحاجة الناس ماسة
 اليه انه لا يكون مسجداً توسعة الامر عليهم واختلفوا في مصلح العيد انه هل
 هو مسجد والصحيح انه مسجد في حق جواز الافتدائين وان انفصل الصفوف
 لانه اعد للصلاة حقيقة انني فكذلك من العدل ومنهم من قيل موارد النظر
 في الحكم الواحد والله اعلم **م** وان احتلم في المسجد تيمم للخروج اذا لم يخف وان
 خاف يجلس مع التيمم **ش** هذا قول بعض المتأخرين التيمم عند هذا القائل
 في مساجد في الفصلين كما صرح به في الذخيرة وفي المحيط الرضي الدين ولو اصابته
 جنباً في المسجد قبل لا يباح له الخروج من غير تيمم اعتباراً بالدخول وقيل يباح
 لان في الخروج تنزيه المسجد عن الجاسة وفي الدخول تلويثه بالجاسة
 انني ومثله في الفتاوى لطهارة وهذا صريح في ان الخلاصة في الاباحة
 ثم الظاهر انها لاشية كما هو غير خاف عن المتأمل **فان قلت** بل يتعين لما في
 الصحيحين واللفظ للخارجي عن اني هويرة قال اقيمت الصلاة وعدلت
 الصفوف قياماً فخرج النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اقام في الصلاة
 ذكر انه جنب فقال لنا مكانكم ثم رجع فاعتسل ثم خرج النبي وانه يتقطر فكثر
 فضلنا معه فان الظاهر انه صلى الله عليه وسلم يتييم لخروجه من المسجد والا
 لحكاية ابو هريرة ايضا واذ التيمم له كان لخروج منه بلا تيمم مباحا وهو
 المطلوب قلت كون الخروج يتعين كونه مباحا بلا تيمم له نظر الي الحديث
 المذكور ممنوع فانه صلى الله عليه وسلم كما في مباحا له دخول المسجد والمكة
 فيه جنباً كما افاد ما روي عنه انفا ومن هنا مض صاحب المحكمات التلخيص
 من الشافعية علي ان دخوله صلى الله عليه وسلم جنباً من خواصه وقواه النبوة
 بل وذكر القاضي هذه لطيفة في ما خضع صلى الله عليه وسلم به من بين
 ساير الانبياء وعبر باللبب دون الدخول فقال ومنها انه ابيح له اللبس
 في المسجد في حال جنباً بته انني ثم الظاهر ان المراد بالحقف الخوف من الحق
 ضرره بدنا او مالا ولقد احسن المص في دفعه توهم ان هذا التوهم
 مبني للصلاة والقراءة يقول **م** ولا يصلي ولا يقرأ **ش** يعني بذلك التيمم
 وهذا دفع لما قيل بان له في ذلك ففي شرح الزاهد في ولوتيم لدخول المسجد
 اول تلاوة القرآن لا يصلي وان كان جنباً يصلي ولوتيم لدخول المسجد لاجل
 لما اخرج وجه لاحتلامه فيه صلى به خلافاً لابي اللبب انني وهذا ينفيد

فتي
 ابيح للنبي صلى الله عليه وسلم
 اللبس في المسجد جنباً

علي ان ابي الله انه لا يصلي وظاهر الفتاوى لطائفة والخلاصة انه قال عامة
العلماء حيث قالوا لو يتم لقراءة القرآن عن ظهر القلب او المصحف او الزارة القبر ولو المصحف
او لدفن الميت او الاذان او الاقامة او لدخول المسجد او لخروجه وصلى هذا التيمم
اختلفوا فيه قال علمه العلماء لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد البلخي نحو زانقي والعارفة للفتاوى
واقصر عليه في الخلاصة علي ما قال عامتهم لا يجوز ومثله في العادة يسير الي عدم
الاعتداد بما يحكم بخلاف المذكور ثم الاظهر فيما نحن بصدده انه لا يجوز ان يصلي
به لانه عاين علي ما قالوا لم ينو عبادة مقصودة وايضا انا جعلنا مسجدا للذكر في هذه
الصورة للضرورة وقد علم اننا ابغى للضرورة يتقدر بقدرها **نفس** سندكر
عن المحيط والبدائع وغيرها ان يتم لجنب لقراءة القرآن يجوز به الصلاة عند
تعرض المص لذلك ويظهر انها هذه **تقسيم** وقد بقي من الاحكام التي تترك
فيها الخطايض والجنب والنفسا حرمة للصلاة وكأنه لم يذكرها لانه قد صار العلم بها
معلوم للضرورة من الدين لكل احد وحرمة الطواف فان قلت ولعله لا انما لم يذكر هذا
لدلالة هو ولا يجوز لهم دخول المسجد قلت انما يتم هذا ان لو كان عدم حل الطواف
لعدم حل الدخول وليس كذلك فانه يحرم عليهم ولولم يدخلوا المسجد حتى يجب عليهم
لجا برفعها وهم لذلك والله سبحانه اعلم **قصص في التيمم**
١٠ لما فرغ من بيان الوضوء والغسل شرع في بيان ما هو خلف عنها عند المخرج استعمال
التيما التي تقام كل منهما بها وهو الماء المطلق لظهور من هذا هنا يظهر ان الاول
كان تقدم فصل المياه بمباحة علي هذا الفصل كما وقع الترتيب هكذا للبحر القفر
ثم التيمم في اللغة القصد وفي الشرع اسم لمسح الوجه واليدين عن الصعيد بشرائط
بشرائط مخصوصة وهو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامة وفضيلة خضت
بها لم يشاركها فيها غيرها من الامم كما صرحت به الاحاديث الصحيحة قيل والحكمة
في شرعيته انه لما كان اصل الحياة الماء والمصير الي التراب سرع التيمم به يستشعر ^{المكان}
بتقدم الماموته وبالتيمم بالتراب اتياره فيذهب عنه الكسل ويسهل عليه ما
صعب من العمل وقال القاضي ابو بكر العزني ان النفس خلقها الله تعالى علي حيلة
وهي ان كلما تمرنت عليه انسبت به وكلما عرضت عنه كسلت فلو لم توظف
عليها عند عدم الماخركة في الاعضاء واقبال علي الظهور كانت عند وجود الماء
تبعدها العيادة فينشق عليها فتسرع الله لها ذلك دأيا حتي يكون انها به
فانا الخير عادة والسر الحاجة والله اعلم **ش** وللتيمم ركن وشرط لا بد من معرفتها
م في معرفة التيمم ومعرفة جوازه لان معرفة التي بمعرفة ركنه ومعرفة جوازه **م**
شرط جوازه **م** اما ركنه فضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعني
اليدين الي المرفقين **ش** وهو ظاهر قول مالك في المدونة وبه قال مالك
والشافعي في الجلب يدوا كذا العلماء احاديث صريحة به منها ما عن عمر رضي الله
عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين
الي المرفقين

إلى المرفقين رواه لوطاه وأنتي عليه ومنها ما عن عمار بن ياسر قال كنت
في القوم حين نزلت الرخصة فامرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى
للدين إلى المرفقين أخرجه البزار بإسناد حسن **م** وصورة أنه يضرب
بده على الأرض أو على جنب الأرض ضربة ثم ينفذها فيمسح بها وجهه
ثم يضربه ضربة أخرى وينفضهما ويمسح بهما اليمنى باليسرى واليسرى
اليمنى رؤس الأصابع إلى المرفقين **ش** وهذه الصورة المذكورة باختصار
في الذخيرة نقلا عن محمد بن الأصيل ولفظه في الضربة الثانية ثم يضرب
أخرى وينفضهما ويمسح بهما كنيه وذراعيه إلى المرفقين وذكر فيها وفي البداية
نقلا عن أبي يوسف في الأمالي قال سألت أبا حنيفة عن التيمم فقال
التيمم ضربتان للوجه وضربة للدين إلى المرفقين فقلت كيف هو فضرب
بيده على الصعيد فاقبل بهما وأدبر ثم مسح بهما ظاهر الذراعين وباطنهما إلى
المرفقين انتهى واللفظ للبداية فلم يتعرض للتنصيص على كيفية خاصة في مسح
الدين وقد اختلف المسامح في ذلك فقال بعضهم يمسح بالضربة الثانية
بباطن كفه اليسرى مع أصابع يده اليمنى إلى المرفقين ثم يمسح به أيضا بباطن
يده اليمنى إلى أصل الإبهام ثم يفعل بيده اليسرى كذلك وقال بعضهم ينبغي
أن يمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من المرفق إلى الرسغ
ثم يمر بباطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى يفعل بيده اليسرى
كذلك ونص في التحفة ومحيط برضى الدين وزاد الفقهاء على أنه الأحوط وفي
البداية على أنه أقرب إلى الاحتياط لما فيه من الاحتراز عن استعمال التراب
المستعمل بالغدر الممكن لأن التراب الذي على اليد يصير مستعملا بالمسح حتى
لا يوري فرض الوجه والدين بمسحة واحدة وفي الذخيرة قال مسامحنا
الأحسن في مسح الذراعين أن يمسح بثلاثة أصابع يده اليسرى أصغرهما
ظاهر يده اليمنى إلى المرفقين ويمسح المرفق ثم يمسح بالإبهام المسبحة إلى
رؤس الأصابع وهكذا يفعل باليسرى باليد اليسرى ولوثيم بجميع الأصابع
والكف غير أن يراعي الكف والأصابع يجوز **هنا تقييدات** على أمور أحدها
في الذخيرة أيضا ولم يذكر يعني محمد أنه يضرب على الأرض ظاهر كفيه أو باطن
طنها وأما دلالة إلى أنه يضرب باطنها فإنه قال في الكتاب لو ترك
المسح على ظاهر كفيه لا يجوز وإنما يكون تاركًا للمسح على ظاهر كفيه إذا ضرب
باطن كفيه على الأرض انتهى قلت وبهذا يعلم أن المراد بالكف باطنها
لا ظاهرها في ما في شرح لطامع الصغير لقاضي خان وهذا يمسح الكف فختلفوا
فيه والأصح أنه لا يمسح وضرب الكف يكفي انتهى قلت ويدل عليه ما في
رواية لعمار بن صحاح البخاري فقال عن يحيى بن أبي ليلى صلى الله عليه وسلم
أنما كان يكفيك أن تصنع هكذا وضرب ما بكفه ضربة على الأرض ثم ينفذها

ثم مسح بها ظهره كفه بشماله او ظهر شماله بكفه ثم مسح وجهه وفي رواية له ايضا
 في صحيح مسلم فقال انما كان يكفيك ان تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده
 الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه
 ثانيا وقع في بعض الروايات مصعب يضع مكان مضرب قالوا والصرب اولى
 لبذل التراب بين اصابعه فانه للوضوح على وجه الشذذة قلت مع ان الحديث
 ورد بلفظ الصرب ايضا كما روينا ثانيا لها قال بعضهم انما يقبل بيده على
 الارض ويد برحتي يلتصق التراب بيده وقد اوجدنا كذا عن الامالي ان
 ذلك بعض ضربها على الارض فتدفع ما قيل انه قبل الصرب مع الايات
 بقوله ليمني نفسه للتييم رابعها ذكر في ظاهر الرواية انه ينفضهما بكل ضربة
 نفضة واحدة وقال ابو يوسف في الصلاة الاثر نفضتين قالوا ولا خلاف
 في الا المعني وهو القصد الى ازالة التراب عنها صيانة عن التلوث الذي
 ينسبه المثلة فان التعبد ورد بمسح بمسحها على الاعضاء المخصوصة لا
 لا بتلوينها في ظاهر الرواية محمول على ما اذا سقط مرة لقلته وما قاله ابو
 يوسف محمول على ما اذا سقط بها لكثرة وهو حسن قلت ويدل على
 ذلك ما في الرواية عمار في الصحيحين واللفظ لمسلم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما كان يكفيك ان تقول هكذا وضرب بيده الى الارض فنفض
 يديه مسح وجهه وكفيه وفي رواية له ايضا في الصحيحين واللفظ للبخاري
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك ان تقول هكذا وضرب
 النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ثم نفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه
 وكفيه فان هذا المعني وهو القصد الى ازالة التراب عن الكفين وهو المعني
 المعقول من النفض والنفخ واذا كان هذا المعني هو الغرض فمجيء فعل مرة
 من نفض او نفخ لا يحتاج الى احري ولا احتياج الى زيادة فوفها يحصل
 بهذا دلل ولحديث بكتناد وابتداه غير متعرض للتنقيص على واحدة او تكرار
 هذا وفي المتن بالعين المعجمة وسنن التيمم اربعة اشيا اقبال اليدين
 وادبارها وتفريج الاصابع ونفضهما وفي شرح الزاهدي وسننه اربعة
 التسمية في ابتدائه وان يقبل بيده ويد برحال الصرب ونفضهما بعد
 والبلاء بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى فتلخص ان السنن خمسة ان
 اعدا لاقبال والادبار سنة واحدة كما في شرح الزاهدي وستة ان اعدا
 سنتين كما في المبتغي وزاد بعضهم الموالاة وهي زيادة واحدة خامسها تفرغ
 على كون الصريتين تركنا كما ذكره كما لو احدث في الوضوء بعد غسل بعض الا
 غضا لكن لم يحكموا في هذا في فصل الوضوء خلافا وحكي هذا في فصل التيمم
 اختلاف المسامحة والقاضي الاسدي جازي يجوز كن مالا كفه ثانيا احدث
 وعليه مسلي قاضي خان في فتاواه اذا اراد ان يتيمم فضرب ضربة واحدة
 ثم احدث

فتن التيمم

ثم احدث فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضربه ضربة اخرى لليدين ان
 يتيمم فوضو به الى المرفقين جازا في والسيدا الامام ابو شيعة واختاره
 سنن الاية الطلواني وقال انه الاصح وفي نصاب الفقه وهذا استحسان وبه
 تأخذ وهو الاحوط قال شيخنا وعلي هذا فامر جوابه من انه لو اقلت الرياح
 الغبار على وجهه ويد به فمسح بنية التيمم اجزاء وان لم يمسح لا يجوز يلزم فيه
 اما كونه قول من اخرج الضربة لا قول الكل واما اعتبار الضربة اعم من كونها
 على الارض او على العضو مسحا والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربة الارض
 من سني التيمم شرعا فان المأمورية المسح ليس غير في الكتاب قال الله تعالى
 فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وبجمل قوله صلى الله عليه وسلم
 التيمم ضربتان اما على ارادة الاعم المسحيتين كما قلنا او انه خرج مخرج الغالب والله
 اعلم واستيعاب العضوين واجب عند الكرخي في ظاهر الرواية عن
 اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا من مواضع التيمم لا يجوز **ش** كذا في الذخيرة
 وغيرها ونص غير واحد على ان هذا هو الصحيح منهم قاضي خان وصاحب المجمع
 وصاحب الاختيار على انه الاصح واخرون على انه المختار واليه جرح المصنف
 بقوله فيما سألني وبذبحي ان يحتاط ويخبر ما تقدم من حديث ابن
 عمر عند الحكم وعمار عند البزار ان الامر بالمسح في التيمم تعلق باسم الوجه
 واليد فيعمل كمال كما هو الاصل في مثله وان التيمم خلف عن الوضوء في الوضوء
 الاستيعاب واجب فكذا في التيمم لان الاصل ان يخلط لا يخالف الاصل في حكمه
 ثم من القائلين بان هذا ظاهر مرة وقائلين بانه لم يذكر فيها خلافا لذكره محمد
 في الاصل ما يدل عليه فانه قال اذا ترك ظاهر كفيه لم يجز وعند العبد
 الضعيف غير الله تعالى له في دلاله هذا عليه نظر فان عدم الجواز
 في هذه الصورة ليس بلازم لوجوب الاستيعاب في اليدين الى المرفقين
 بل هو لازم لوجوب استيعاب الكفين ظاهرا وباطنا فقط ورح فيصدق
 ان الاستيعاب فيهما الى المرفقين غير واجب وان عدم الجواز في الصورة
 المذكورة لتركه شيئا من محل التيمم وهو الكفان ظاهرا وباطنا لا لان
 الاستيعاب الى المرفقين واجب فتأمل **تنبيه** وقد عرف من هذا
 ان المراد بالعضوين الوجه واليدان وسمى اليدين عضوا وان كانتا اعضاء
 حقيقة لدخولها تحت خطاب واحد فان الاشياء وان كانت كثيرة اذا
 دخلت تحت خطاب واحد يجعل الكل كشي واحد كما قال تعالى
 يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته
 وعلوم ان الرسول بلغ البعض قبل ورود الاية الشريفة وقد خاطبه
 بقوله فما بلغت رسالته وما طريقه الا ما ذكرنا والله اعلم **م** وروى الحسن
 عن اصحابنا ايضا الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع بجزيه **ش** كذا في الذخيرة

وهو بنيد مفهوم مخالفة انه لو ترك الربع لا يجزئه لكن المذكور في كثير من الكتب
المعتبرة كالتحفة ومحيط برهني الدين والبدائع والاختيار وغيرها انه اذا نيم الا
كثيرا وهو يصدق على ما اذا ترك الثلث مثلا فضلا عن الربع ومنهم من قال
في وجه هذه الرواية دفعا للحجج حتى عن الحلواني ينبغي ان يخفف هذه الرواية
لكثرة البايوي ومنهم من قال ان هذا مسيح فلا يجب فيه الاستيعاب كسبح الراس
ولا يخفى ما في كل من الوجهين ثم في الذخيرة وروى عن محمد بن يحيى عن ابيه الحسن
عنه انه لو ترك المسح على ظاهر الكف اقل من الربع قال الفقيه ابو جعفر طاهر
الرواية ما رواه الحسن ان المتروك لو كان اقل من الربع يجزئه ومسئلة طاهر الكف
ان الكف عضو على حدة وظاهر الكف لا يكون اقل من الربع فعلى رواية الحسن
يحتاج الى الفرق بين التيم وبين الوضوء والفرق ان الحكم في الوضوء اغلظ من حكم
التيم ولهذا شرع التيم في عضوين والوضوء في اربع واختلف العلماء في وجوب التيم
في الاربعين قال الشافعي في القديم لا يجب وهو قول مالك والاوزاعي فعفى
في التيم القليل اظهرها التحفته وقيد الكثير بالربع انتهى ولا شك في اختلاف
العلماء المذكورين ومن حكى انه يكفي المسح الى الكوع قولنا قد يعارض الشافعي
ابو ثور واما انه قول مالك فمن استحبابه من يحكمه رواية عنه ويحكى عنه رواية
اخرى كقول اصحابنا وهو ظاهر المدونة كما معه تعرضنا لذكره انما ومنهم
من يقول بان الواجب عند المسح الى الكوعين واما الى المرفقين واستحباب
وهو ظاهر كلام القاضي عبد الوهاب ومن حكاه عن الاوزاعي بن المنذر
وحكاه ايضا عن عطاء ومكحول واحمد واسحق ثم قال وبه اقول وحكاه الخطابي
عن عامة اصحاب الحديث انتهى واما الباء ففيه ما فيه كما لا يخفى ان سأل الله
على التحقيق الفقيه **م** وعلى هذه الرواية نزع لظانهم والسوار وما بين الاصابع
لا يجب **س** اي وعلى رواية الحسن عن اصحابنا لا يجب على التيم نزع
الظان من الاصبع والسوار من الزند ولا تخليل الاصابع اذا مسح ما سوى
ذلك لان ما تحت الظان والسوار وما بين الاصابع ليس قدر الربع بل اقل
منه فاستيعاب الاكثر مع تركه موجود والفرضي انه الشرط على هذه الرواية
واستيعاب الجميع وقد تقدم الكلام في لظانهم في شرح قول المصنف
وان يحرك خاتمة ان كان واسعاً والسوار يكسر السابن وضيقها وحكاها
ابن سيده وغيره وفيه لغة ثالثة وهي اسوارهم نزع في اوله ضبطها المنذر
و ابن مالك بالكسر والنوري بالضم ذكر ابن هشام السبتي انه يقال له
سوار اذا كان من ذهب فاذا كان من فضة فهو فقلت ورد عليه بقوله
تعالى اساور من فضة **م** وعلى تلك الرواية يجب **س** اي وعلى ظاهر الرواية
يجب نزع لظانهم والسوار وتخليد الاصابع قال في حوزاته الفتاوى
حتى لو ترك شعرة لم يمسها لا يجزئه انتهى وعن محمد في النواذر اذا لم يدخل
الغبار

84 الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه وفي هذه الحالة يحتاج الى
ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة لليدين وضربة لتخليد الاصابع ذكره في
الذخيرة وغيرها قال شيخنا رحمه الله تعالى وهو خلاف النص والمقصود وهو التخليل
بجهد ما دخل اصابع احدي اليدين فيما بين اصابع الاخرى كما في الوضوء وعلى
هذه الرواية الظاهرة قالوا لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز ومن
كان يفتي بذلك الصدر الشهيد وما في شرح الزاهدي ومسح العذار شرط على
ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون هذا وفيه ايضا عن النظم قدس المدرهم
فادونه عفو وان زاد لم يجز انتهى وهذا كما ترى لا يتفرع على شيء مما تقدم وقد
ذكر النووي رواية عن ابي حنيفة لكن تعقبه صاحب الغاية بان هذه ليس
اصلها في كلام اصحابنا وعد جملة من مشهورها ويعكز عليه هذا المنقول عن النظم
ان كان منقولا عن صاحب المذهب ثم في منظومة ابن وهبان ووجه هذه الرواية
القياس على الجاسة لطبيعة النية ولا يخفى ما في هذا القياس **م** وينبغي ان
يحتاج **س** يعني فيستوعب ليكون خارجا عن العردة يتيقن وقد استلفنا
ان هذا من المصنف جنوح الى القول باستراط الاستيعاب والله اعلم بالصواب
م وروى عن محمد بن نوح انه لو ترك ظهر كفيه لا يجزئه **س** وهذا ايضا قد سلف
نقله عن الاصل على ما قالوا وانهم قالوا انه يدل على استراط الاستيعاب وبيننا
ما عندنا في ذلك وظاهر سوق المصنف بما ارشار اليه متابعتهم على ذلك **م**
ومقطوع اليدين من المرفقين يمسح موضع القطع **س** خلافا للزفر والحجة لنا
انه ظاهر له وطيفة فتقام وظيفته فيه وان كان القطع فوق المرفقين لا يجب
المسح اجماعا لغوات محال الوجوب **م** واما سرابطه فالنية **س** اعلم ان شرط
جواز التيم امور منها النية وقال زفر ليست بشرط لان التيم خلف عن الوضوء
وهو يصح بدون النية فكذا التيم لان الخلف لا يخالف الاصل في شروط والحجة
لعلمنا الثلاثة ان اللفظ التيم يبني عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسما
الشريعة ما يبني عنه من المعاني ثم مطلق القصد غير مراد بالاجماع وسوق
الاية يفيد الامر بالقصد الى الصعيد لاقامة الصلاة عند عدم الما المطلق
فيتقيد الامر به فلا يوجد الامور الشرعية وهو التيم بدون نية فخله في الصلاة
او ثلها هو منزل منزلة لها وهو عبادة مقصودة بنفسها لا تصح الا بالطهارة فلا
جرم ان ذكر القدر وري ان الصحيح من المذهب انه اذا نوى الكهارة او استباحة
اجزاه لان كلام من النيتين تقوم مقام نية اداة الصلاة لان الطهارة سرعت
لها وشرطت لاياحتها ومثاله رفع الحدث ورفع الجنابة ولا يشرط التمييز
بينهما على الصحيح فقد روى ابن سماعة عن محمد بن يحيى ان التيم يريد به الوضوء
اجزاه عن الجنابة قال في النصاب وعليه الفتوى وقال لخصاص تستر طينة
التمييز بينهما وهو ان ينوي رفع الحدث او رفع الجنابة ان التيم ان يقع على صفة

واحدة كالصلاة تقع عن الغرض والنفل على صفة واحدة وفيها بشرط ١٤ القبيز
فكذابه واجبه بما تحقيقه ان التيم شرط للصلاة غير مقصود لنفسه بل لتخصيل
الطهارة المبجحة للعبادات المقصورة بنفسها المشروط باحتياجها معها وتلك تحصل
بكل منهما فايها هنا نوي نعمة فقد حصل المقصود ولهذا لو تيم بنية صلاة الظهر جازله
ان يصلي به غيرها من الصلوات ويسجد للتلاوة ولا كذلك النية مع الصلوات هذا
والخلف قد يفرق الاصل في شرطه وغيره الا ترى ان القصاص اصل في القتل
العهد العدوان فاذا انقلب مالا كان خلفا عنه من الاصل يثبت للورثة ابتداء
ولذلك يثبت للورثة او لا ثم يصير موروثا حتى تقتضي منه دينه وتنفذ وصاياه
وتكون بين الورثة بقدر سهمهم والتيم يكون في شرطه أعضاء الوضوء **وطا** اصل
ان الامر في مثل هذا ان يكون جازيا على مقتضى هذه القضية عند عدم الدليل
على خلافها اما معه كما هنا والله سبحانه اعلم ثم لعل المصنف ان قال **م** فلا يجوز بدونها
ش اي فلا يجوز التيم سريعا بدون وجودها اسارة اليانها لا تسقط في شيء من الاحوال
كما يقع لبعض شروط بعض الاشياء وهو حسن ثم هنا بعض فروع من تتعلق بالنية
ذكرها المصنف فيما سياتي استطراد فاخرنا نحن ايضا الكلام عليها الى ان تاتي
النوبة اليها ليوافق المشرح المشرح والافقد كان الانسب ذكرها هنا **م** وكذا
طلب المال اي شرط لجواز التيم عند عدم وجود المالكين لا مطلقا في بعض الاحوال
فلا جرم ان عقبة بما يعين ذلك بالاجماع او على خلاف فقال **م** اذا غلب
على ظنه ان هناك ما او كان هناك ما او كان في العمران او احببه وجب
الطلب بالاجماع وانما الخلاف فيما اذا لم يغلب على ظنه او لم يحجب خبره او كان
في الفلوات عند ذلك لا يجب خلافا للسافعي **ش** يعني اذا يتقن من كان بالمغازة
وربما يسكن وليس بحضرته ما مطلق ظهور كاف الظهوره او بالاعترب منه ذلك
او غلب على ظنه فربه منه او احببه عدل بقربه منه او كان في العمران او بقرب
من العمران وجب عليه طلب المال بالاجماع بيننا وبين السافعي لان العلم بقرب
الامانة قطعاً او ظاهراً ينزله منزلة كون المال موجودا بحضرته فلا يجوز تيممه
في شيء من هذه الاحوال كما لا يجوز مع وجوده بحضرته وهذا يفيد انه لو كان
في العمران او بقرب من العمران فتيم وصلي قبل طلب ولم يستكشف عن
الحال كما هو ظاهرها نعم الخلاف بيننا وبين السافعي فيما اذا كان في المغازة ولم
يتيقن ان بقربه ماء ولا غلب على ظنه ذلك ولا احببه به ولا بحضرة من
يحبره فعندنا لا يجب عليه الطلب وعند السافعي يجب هذا هو
المستفاد من غير ما كتبت المذهب المعتبرة ولا يخفى ما في عبادة
المصنف لا فائدة هذا ثم الملح من كلام السافعية ان المسافر اذا يتيقن
فقد المال كما في بعض مرمال البوادي لا يجب عليه الطلب لان الطلب ما علم
عدمه عيب وان توهم وجوده ولو ظن مع ذلك عدمه ظنا قويا طلبه وجوباً لا
يتيقن

يتيقن عدمه فيه من رجل فيفتشه ورفقة فيستوعبهم بالسؤال وان كثرا الا ان
يضيق الوقت عن تلك الصلاة ومكان فينظر جواله عينا وشما لا وخلفا واما ما
اذا كان بمستوى من الارض ويخص الحضرة والطير يزيد احتياط ولا يلزمه السفي
وان احتاج الي تردد بان كان على رهوة او مكان منخفض يجب التردد ليحصل له
الثقة فينتهي الي ما يصل اليه نظره لو لم يتردد وهذا كما ترى يقتضي ان يقول
المصنف او كان في الفلوات ولم يتيقن عدمه ثم يظهر من جملة ما قد مر ان
حق العبادة فان كان في العمران او يقرب به او في المغازة ويتيقن او غلب على ظنه
قرب الامانة او احببه عدل المصنف بقربه منه وجب عليه طلبه بالاجماع مشا ومن
السافعي وانما الخلاف فيما اذا كان في الغلاة وتوهم وجوده فقال يجب الطلب
ايضا وقتلا لا يجب وجه قوله ان كان الامكان موجودا والتيم طهارة ضرورية
ولا ضرورة مع الامكان وايضا قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا يغتضي سابقه
الطلب شرطاً قلنا فرض المسألة وهو ان يكون بغلاة من الارض ولم يغلب على ظنه
وجود الماء ولا احببه به عدل ينبغي الامكان العادي الذي هو المدارفان المغازة
مظنة عدم المال الوجود وغير الامكان العادي المفيد للوجود ظاهر ليس بمعتبر كما هو
غير خاف وعدم وجود الماء في الآية قيل ان المراد به عدم المدة بالاجماع كما تقدم
على ان الانسليم ان الوجود يقتضي سابقة الطلب من الواحد الا ترى الى قول
النبي صلى الله عليه وسلم من وجد لفظة فليعرفها ولا طلب من المتكلم ولان
الطلب لا يتقيد اذا لم يكن على طمع من وجود المانع يستحب له اذا كان على طمع
من وجود المانع ان يابوسف قال في الامالي سألت ابا حنيفة عن المسافر
لا يجد الماء يطلب المانع بين الطريق ويساره فان طمع في ذلك فليفعل
ولا يبعد فيضربا صحابه ان انتظروا وبفسه ان انقطع عنهم **تميم**
بقى الكلام في بيان الفرق بين القرب والبعد فقالوا المراد في ظاهر الرواية
الروايات وعن محمد ان كان بينه وبين الماء ماضا عدل لم يلزمه الطلب
وجازله التيم وان كان اقل من ميل لم يجزله التيم وهو المختار عند كثير منهم
صاحب الهداية ومثني عليه المصنف كما سياتي وسند ذكرهم مع اقوال اخر هناك
ان سأل الله تعالى **تنبيه** وهذا كله في حق الصلوات التي تفوت لا الي
خلف كصلاة المغازة في يزان يتيم لها في العمران اذا خاف فوتها ولو وضأ
وان كان قريبا منه كما سياتي ان سأل الله تعالى **م** وان احب انسان بعدم الماء
جارا بخلاف **ش** اي جازله التيم من غير طلب للماء بنفسه بخلاف
بيننا وبين السافعي هذا ظاهر سياق الكلام لكن في عمدة المحتاج شرح المنهاج
للشيخ سراج الدين الشيرازي الملقب لو طلب غيره بلاذنه لم يندوباذنه
كفي في الاصح خفي جمع الكمال واحد كفي وقيل يتعين الطلب بالنفس اذا
قد رايتي فلي هذا في طلاق نفي الخلاف المذكور ونظر بل انما يتم في صورة ما اذا

كانا لمخبر بعدم المأذ طلب المأاذن الخبر فتنبيه له **م** وكذا من شرطه عجزه عن استعمال
 الماء حتى ان المريض اذا اخاف زيادة المرض او ابطاء البرء جاز له التيمم **ش** والتحقق
 ان من شرط جواز التيمم عدم الماء الا ان عدم الماء من حيث الضرورة وهو ان يجزى
 عن استعمال الماء ما لا يضره من صورته من به مرض او جراحة يضره **م**
 استعمال الماء بسبب ذلك بان يخاف زيادة المرض او امتداده لانه حينئذ ليس
 بواجب للماء معني فان الله سبحانه شرع التيمم للمريض رخصة لدفع الحرج عنه ولا
 حرج في الحق لخرج به اذا كان مريضه يستدل بعينه على تفديده استعمال الماء وكان
 هذا الوجود للماء كمالا وجود فصدق عليه **في المعنى** انه لم يجد الماء ومن لم يجد الماء
 يباح له التيمم بالنوى ومن صور ايضا مريض لا يضره الماء لكنه عاجز عن استعمال الماء
 بنفسه وليس له خادم ولا مال يستاجر به اجيرا فعينه على الوضوء ولو تم اجزاه قال
 في البدائع سواء كان في المفازة او في المصره هو ظاهر مذهب اصحابنا لان العجز
 ما تحقق والقدر موهومة فوجد شرط لطو او عن محمد انه ان كان في المصر
 لا يجزى الا ان يكون مقطوع اليد من لان الظاهر يجد احدا من قريب او بعيد
 بعينه وكذا العجز بمرض على شرف الزوال بخلاف مقطوع اليدين ومن
 الفتاوى والولوية المريض اذا اقعده المرض بحيث لا يستطيع الحركة ان كان
 له خادم او عنده من المال مقدار ما يستاجر به اجيرا او يحضره من المسلمين
 من لو استعان به على الوضوء لعانه وهو محال ولو وضاه لا بدخلة الضرر لا يجوز له
 التيمم لانه قادر على التوضي بخلاف المريض اذا لم يقدر على الصلاة قائما ومعه
 قوم لو استعان بهم في الاقامة والبيات على الاقامة يعينه جاز له الصلاة قاعدا
 لانه يخاف على المريض زيادة المرض او الوجع في قيامه ولا يلحقه زيادة الوجع
 في وضوءه وفي الفتاوى الثانية مرض لا يضره الماء الا انه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه
 ان لم يكن هناك احد يعينه على استعمال الماء ان كان المعين حرا وامته جاز له التيمم
 في قول ابي حنيفة وان كان معه مملوكه اختلف المسايخ فيه على قول ابي حنيفة
 قال بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل ان كان المعين يعينه بخير بدله لا يجوز له التيمم
 عند الكل وفي الفصول العارضية وان كان لا يقدر على الوضوء ان لم يكن معه احد
 يوضيه تيمم وان كان معه من يوضيه مجانا لا يتيمم وان لم يوضيه الا ببدل اجاز له
 التيمم عند ابي حنيفة قل البدل او كثر وقالا لا يتيمم الا اذا كان الاجرد في درهم
 انتمى وكذا في المبتغى بغنى معجزة وفي شرح الزا هدي وقالا ان كان اكثر من ربع
 الدرهم تيمم تيمم والا فلا وقيل الاختلاف في ذلك انتهى واعلم ان ظاهر البدائع
 وغيرها ان المذهب انه ان كان له مال يستاجر به اجيرا يعينه على الوضوء انه
 لا يجوز له التيمم من غير خلاف بين ابي حنيفة وبين صاحبيه وصاحب الهداية
 انما نقل الخلاف في ذلك في التجليسي عن شيخه من هاج الاية وافاد ان مناط
 الخلاف ان عتقه لا يعتبر الكلف قادرا بغدرة غيره ومعه وعند حاتلست

القدرة بالة الغير لان اليد صارت كالتة بالاعانة ثم قال وكان حسام الدين يختار
 قولها انتهى وعليه مني الولوجي كما رأيت ولعله الاشبه ثم الذي يظهر فيها اذا كان له
 مال يستاجر به حتى انه لا يجوز له التيمم اذا اوجد من يستاجر به على قول
 الجميع ان كونه البسيطة للتيمم مع قدرته عليها اذا لم يمرض المعين يدونها ان يكون ربع
 درهم او اكثر من ربع الدرهم او يكون ذلك درهم غير ظاهر صحة اطلاقه ولم اقف
 على توجيهه لذلك وانما الذي يترأى للعبد الضعيف غفر الله تعالى له انما يباح له
 التيمم اذا لم يمرض باجوة المثل او مع زيادة يتغابن فيها كما انفتت عليه كلمتهم في
 ما الوضوء اذا كان يباع ولم يوجد مجانا وظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال
 فتارة ان يكون اجرة المثل ربع الدرهم وتارة مع زيادة يتغابن فيها وتارة مع زيادة
 لا يتغابن فيها وتارة تكون اميرة المثل فوق ذلك والله سبحانه اعلم **م** وذكرنا لاسباب
 في شرحه جنب على جميع بدنه جراحة او على اكثره او به جدر ي فانه يتيمم ولا يجب
 غسل الموضع الذي لا جراحة به وكذلك اذا كان على اعضا الوضوء كلها او اكثرها
 جراحة تيمم وان كان على اقلها جراحة واكثرها صحيح فانه يغسل الصحيح ويمسح على
 المجرع ان لم يضره المسح **ش** لجدي بضم الجيم وفتحها فروح في البدن تنقط
 وتقيح وقد جدر بمعنى ويشدد وهو محدود واحد واعلم ان الجواب في هذه المسئلة
 يتفرع على اصل مذهبي وهو ان تلفيق اقامة الطهارة الواحدة بالماء والتراب معا غير
 مشروع عند اصحابنا لان الماء اصل والتراب خلف ولطم بين الاصل والمبدل في حكم
 واحد لا نظير له في الشرع الا ترى ان التكفير بالماء لا يكفل بالصوم ولا بالعكس
 ولا علة لطايف بالاشهر ولا ذوات الاشهر بالحيض فاذا عرف هذا فينبغي عليه انه
 اذا كان ببدنه او اعضا وضوءه جراحة او غيرها يضره غسلها مطاوعا وقه وجب
 عليه الغسل على التقدير الاول فالوضوء على التقدير الثاني انه لا بد من توجيه اعتبار
 احد الامرين من الصحيح والجرح على الاخر اذا لا سبيل الي ترك كل من الطهورين فاعتبر
 الترجيح بالقلية لان الغلوب ساقط الاعتبار فلا جرم ان قالوا اذا كان بالكر يدنه
 اذا كان جنباً او ما في معتاده او باكثر محل وضوءه اذا كان محدثا ما يضره غسله
 اذا يتيمم ولا يجب عليه غسل الباقي ولا مسحها واذا كان ذلك بالاقال من بدنه اذا كان
 جنباً او في معتاده وبالاقل من محل وضوءه اذا كان محدثا انه يغتسل ويوضا الا انهم قالوا
 يمسح على ما يضره الغسل لان المسح يقوم مقام الغسل كما في مسح لطف والمسح على الجيرة بل
 هو ح د اخل تحت الوارد في المسح على الجيرة والتفصيل المعروف في المسح على الجيرة كما سيذكره
 المص في فصل المسح على لطف جاز هنا ولهذا قال المص هنا ويمسح على المجرع اذا لم يضره
 وسياحي ايضا ح ذلك في موضعه ان ساء الله تعالى **ثم هنا تنبيهات التيمم الاول**
 ظاهر ان المراد في فصل الغسل ان يكون اكثر البدن صحيحا او جرحا الاكثورية من حيث المسألة
 واما في الوضوء فعليه اختلاف المسايخ فمنهم من اعتبر ذلك من حيث عدد الاعضاء فلو
 كان راسه ووجهه ويدااه صحيحا ورجلاه جرحا لم يجب عليه الوضوء ولا تيمم وعلي

العكس يتيم وسوا كان الاكثر من العضو المخرج وهو الجرح في الفصلين او الصحيح
فيهما ايضا ومنهم من اعتبر ذلك من كل عضو فقال ان كان الاكثر من كل عضو صحيحا يتوضا
ولا يتيم وان كان الاكثر جرحا يتيم واقول ولوقال قائلان ان الوجه اعتداد الاكثرية
من حيث المساحة لكن بالنسبة الى جمع محل ذلك الامر الذي يضره فعله من الفصل
والسبح معالم يكن بعيدا ويتفرع عليه انه لو كان الاكثر من بعض الاعضاء جرحا وعضو
وبعضها صحيحا وجعله ذلك مجال لاعتبار جمع الصحيح الى الصحيح على جهة جمع الجرح
لجرح الجرح على جهة كان مساحة الصحيح اقل من مساحة الجرح اذ يتوضا ويمسح
على الجرح اذ الم يضره المسح وان ربع الرأس يدخل في مساحة الصحيح اذ كانت
الجراحة في شيء من فصل الفسل لا غيرها وفي مقدار ثلثه اربع الرأس لا غير ايضا
ويدخل في مساحة الجرح ان كانت الجراحة في جميع الرأس فليحتمل به فليتبين
لذلك ثم يمكن ان يكون هذا كله اذا كان يمكنه غسل الموضع الصحيح بدون اصابة
الموضع الجرح بالماء على وجهه لا يضره كما هو فرض المسئلة اما اذا كان لا يمكنه
غسل الصحيح الا باصابة الماء للموضع الجرح على وجهه يضره فانه يتيم ففي
الفتاوي لطائفة وغيرها الجنب اذا كان به جراحات في عامة جسده وهو
لا يستطيع غسل الجراحات ويستطيع لو غسل ما بقي فانه يتيم ويصلى لانه
لو غسل غير موضع الجراحة ربما يصل الماء الى جراحته فيضره لاجرم انه امكنه
ان يغسل غير موضع الجراحة ويمسح على الجراحة بالماء اذا كان يضره المسح او بعضها
بخرقة ويمسح على الخرقه ففعل وان كان الله اكثر اعضاءه صحيحا بان كانت
الجراحة على راسه وسائر جسده صحيح فانه يدع ويغسل سائر الاعضاء ويمسح
موضع الجراحة لان الاكثر حكم الكمال وكذا لو كان محدثا به جراحات فان كان
اكثر اعضاء الوضوء جرحا يتيم ولم يستعمل الماء وان كان اكثر اعضاءه صحيحا
غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان امكنه مسحه من غير ضرورة حتي لو كان
الجراحة على راسه ووجهه وبيديه وليس على رجله جراحة يباح له التيم
وعلى عسكه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتي لو كان على راسه
ووجهه وبيديه وليس على رجله جراحة يباح له التيم اذا امكنه اكثر
كل عضو جرحا انفي وفي المبني المعجزة بيديه فروج يضره الماء وسائر
جسده يتيم اذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل يتيم مطلقا والله سبحانه
اعلم **التيم الثاني** فلواستوي الصحيح والجرح قالوا لا راية في هذا الفصل
واختلف المشايخ فيه فقيل يتيم لان غسل البعض طهارة ناقصة والتيم
طهارة كاملة قال في الاختيار وهو احسن وفي الحالا صاع وقيل يغسل
للصحيح ويمسح على الجرح قال رضي الدين في المحيط وهو الامح لان الفصل
طهارة حقيقية والتيم لا وكان الفصل اولي وفي الفتاوي لطائفة الثانية وهو
الصحيح لانه احوط ونقله في البدايع عن النوادر والله تعالى اعلم والصحيح
في المصر

87 في المصر اذا خاف ان اغتسل ان يقتاله البرد او يرضه يتيم عند ابي حنيفة
رضي الله عنه **ش** وقال ابو يوسف رحمهما الله لا يتيم واختلف المشايخ في ان
هذا الاختلاف اختلاف يرهان او اختلاف زمان فمن المشايخ من جعلوه
اختلاف يرهان فمنهم من جعله مبدل على الخلاف في جواز التيم لغير الواحد
لما قبل الطلب من رفيقه وعلى هذا مذهب صاحب المجمع وستعرف الدليل من
الطرفين في هذه المسئلة وعلى هذا يقيد منع ابو يوسف ومحمد اياه من التيم
بان لا يترك يترك طلب الماء لطائر من جميع اهل المصر اذ لو طلب لمنع فانه يجوز عند
عندها ومنهم من لم يجعله مبدل على الخلاف المذكور وعليه مذهب صاحب البدايع
فقال فلو اجنب في ليلة باردة مخاف على نفسه الهلاك لو اغتسل ولم يدر
على تسخين الماء لاعلى اجرة الحمام في المصر اجزاء التيم في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد ان كان في المصر لا يجزيه وجهه قولها ان الظاهر في المصر
وجود الماء المسخن والدف وكافة الخي نادرا فكان ملحقا بالعدم ولا في حنيفة
ماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية وامر عليهم عمر
وبن العاص وكان ذلك في غزوة ذات السلاسل فلما رجعوا استلوا منه اشيا
من جملتها انهم قالوا صلى بنا وهو جنب فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اجنبت في ليلة باردة فحجفت على نفسي الهلاك
لو اغتسلت فذكرت ما قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان
بكم رحيما فتيممت وصليت بهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
الامرون صاحبكم كيف نظر لنفسه ولم يأمره بالاعادة ولم يستغفراته
كان في مفساه زه او مصر وعمل بجلة عامة وهي خوف الهلاك ورسول الله
صلى الله عليه وسلم استصوب رايه ولما تم يتيم معوم العلة وقولها
ان نظر الجرح في المصر نادرا فالجواب عنه انه في حق الفقرا والخرياليس
ينادى على ان الهلاك فيما اذا تحقق الجرح من كل وجه حتى لو قدر على الغسل
بوجه من الوجوه لا يباح التيم انفي ولحديث في سنن ابي داود وغيرهما بعض
الفاظ وتغير في بعضها وذكر فيه انه لما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ضحك
ولم يقل شيئا ومن المشايخ من جعلوه اختلاف زمان فقالوا ابو حنيفة اجاب
في بلد لا يوجد فيه ما حاروهما اجابا في بلد يوجد فيه ذلك لكن بالكلف وعلى
هذا قال قاضي خان وغيره قال مشايخنا لا يباح للقيم ان يتيم لان في
عرف ديارنا اجرة الحمام يعطى بعد الخروج ويمكنه ان يدخل الحمام فيتحلل به
بالعسر وقد تعقب شيخنا رحمه الله هكذا المسلك بما معناه ان الساع
يكنى بالماء عند عدم وجوده مباحا لا اذ اقدس عليه بالملك والسرا وعند
انتقاء هذه القدرة يتحقق الخي ولذا لم يفصل العلماء فيما اذا لم يكن معه عن
المابين امكانه يمين موجب بالحلية على ذلك اولال اطلقوا جواز التيم اذ ذاك مع انه

ليس على صاحب المأمن اخذ خالة العسرة الى الميسرة فان ثم هذا البحث فاطلاق
بعض المسامحة عدم الجواز في هذا الزمان بنا على ان اجبر الحام يوحى بعد الدخول
فيقل بالفترة بعده فيه نظر انتهى قلت ولا شك في هذا فيما يظهر لانه قد نرى ما يذن الشرع
فيه ومن ادعى اباحته فضلا عن تعيينه فعليه البيان ثم الظاهر ان مراد شيخنا رحمه الله
انه اذا لم يكن معه ما روي للحال انه لا مال له غايب ايضا انه لا يلزمه الشرا بالسنة
وفي شرح منهاج النووي للشيخ كمال الدين الدميري بالاخلاص والانفعالية
ايضا وحده المأمن مؤجل وبذلك يزيد بسبب الاجل ما يلحق به وجب سراه
في الاصح اذا كان الاجل الممدود الى ان يصل الى بلد ماله لانه متى ماله والله اعلم
تم هنا تبنيها احد هاتين تبنيها بالصحاح لان المريد اذا خاف الهلاك او زيادة
المرض او امتداد زمانه بسبب الاعتسار بياح له التيمم بالاتفاق كما تقدم ثانيا
قيد الخوف بالاعتسار فان الحديث في المصر اذا خاف المرض بالوضوء بالماء البارد
واختلف المسامحة فيه على قول ابي حنيفة فحوزه شيخ الاسلام وصاحب الاسرار
ولم يجوز شمس الابهة الحاراني قال قاضي خان وصاحب الخلاصة وهو الصحيح
قال شيخنا رحمه الله تعالى كانه والله اعلم لعدم اعتبار ذلك بالخوف بنا على
انه مجزؤه اذ لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة **تألهما** ما اشار اليه بقوله **م** وان
كان خارج المصر تيمم بالاتفاق **س** اي وان كان للجنب خارج المصر وخاف على نفسه
الهلاك او المرض ان اغتسل بالماء البارد والحال انه غير قادر على تسخينه ييمم في
قوله جميعا لكن هذا اذا كان بينه وبين المصر ما سذكرك في المسئلة التي تبنيها ثم
هذه العبارة اولي من قول وان كان مسافرا نحوها له وتغيره وفي نفس الامر
السفر ليس بقيد وان قيد به بعضهم كسننبيه عليه عن قريب في هذه **م** وان
خرج مسافرا او محتطبا او خرج من قرية الى قرية يجوز له التيمم ان كان بينه وبين
الماء نحو ميل او اكثر والميل اربعة الاف خطوة وهو ثلث الفرسخ سواء خرج جنبا
او اجنب بعد الطروج **ش** وعجالة الفتاوي لطانية في هذه المسئلة ومن
خرج من المصر او السواد والاحتياط ب اول الاحتشاش او للطلب الدابة
فحضرته الصلاة فان لم يكن الما قريبا منه لا يجوز له التيمم وان خاف خروج
الوقت واختلفوا في حد القرب قال النقيب ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه
يجوز للمسافر ان ييمم اذا كان بينه وبين الماء ميل فان كان اقل من ذلك لا يجوز
اذا كان يعلم به المسافر وان خاف خروج الوقت انتهت **علم هنا امور**
لا ييمم القصد بدون احاطة العلم بها **الاصد الاول** ان من الناس
من قال لا يجوز له التيمم لخروج من المصر الا اذا قصد سفره صحاحا ذكره
في الذخيرة وغيرها في البدايع وانه ليس بسديد لان ما لم يثبت لجواز وهو
دفع لخرج لا يفصل بين المسافر وغيره انتهى فلا جرم ان اشار المصنف
الى نفيه قال قاضي في فتاويه اقل قليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة
على الدابة

88 على الدابة خارج المصر وانما الفرق بين القليل والكثير في ثلاثة اشياء في قصر
الصلاة والافطار والسخ على الطرفين **الامر الثاني** في حكاية الاجماع المذكورة فنظر في
قال قاضي خان في شرح لطائع الصغير ولوصلي بالتيمم في سفره ومن ماء لم يجعل به
جارت صلاة لمكان الحزوان كان عالما بالمأمن كان الما بعيدا عنه فكل ذلك
وان كان قريبا لا يجوز له التيمم وان خاف خروج الوقت واختلف الروايات في
الفصل بين القريب والبعيد فمن محمد المبل ومادونه قريب وفي رواية
المبل وما فوقه بعيد وعلى هذه عنه اقتصر في البدايع وفي رواية عنه ان كان
المأخذه او على يمينه او على يساره يقدر بالميل وان كان امامه يقدر بالميلين
ولم يجرها في البدايع الى محمد بل ذكر ان هذا قول الحسن بن زياد من تلقا نفسه
بن زياد وذكر في كتابه وفي تحفة الفقهاء ان بعضهم فصلوا بين المقيم والمسافر
فقالوا ان كان مقيما يعتبر بميل كيف كان وان كان مسافرا او الى اعلى يمينه
او على يساره فكل ذلك وان كان امامه يعتبر بميلان رجع الكلام الى شرح ما في
الجامع المذكور وعن ابي يوسف اذا كان لو ذهب اليه قضيت الرفقة عن
بصره فهو بعيد ولفظ الذخيرة وعن ابي يوسف ان كان الما بحيث لو ذهب
اليه لا تنقطع عنه جليلة العير وحسن اصواتهم واصوات الدواب فهو قريب
وان كان يغييب ذلك عنه فهو بعيد انتهى وبين هذا وبين ما في شرح لطائع
والذخيرة فانه لا تفاوت بينهما في المعنى رجع الكلام الى ما في شرح لطائع
وعن الكرخي ان كان يسمع صوت اهل الما كان قريبا والا فلا والكرخي المشرح على هذا
ثم في البدايع قال بعضهم قد فرسخ وقال بعضهم مقدار ما لا يسمع الاذان
وقال بعضهم اذ اخرج من المصر مقدار ما لا يسمع لو نودي من اقصى المصر
فهو بعيد نعم في تحفة الفقهاء وعامتهم سوا بين المقيم والمسافر وجعلوا الحد
مبيلا وهو ثلث فرسخ وهذا هو الاصح انتهى ونص ايضا صاحب الهداية على
انه المختار في المقدار وفي البدايع واقرّب الاقارب اعني بالميل لان الجواز
لدفع المخرج اليه وقعة الاشارة في باب التيمم وهو قوله تعالى على امر الابهة
ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليخرجكم من عبادة
الميل فاما الميل فصاعدا فلا يخالوا عن طرح النبي قلت ومن هنا يظهر حسن
ما عن ابي يوسف كما في الذخيرة ومن ثمة استحسنته مسامحة كما ذكره في غاية
البيان الا ان ظاهرا انه في حق المسافر ثم لو وفق موفق بينه كما في الذخيرة
وبينه كما في البدايع بان ما في الذخيرة محمول على ما اذا كان سيره غير مستو
من الارض ونحوه بحيث لا تغيب الرفقة عن بصره عادة لا بسبب
بعد المسافة المناسبة للادراك بين الراي وبينهم وما في البدايع محمول
على ما اذا كان سيره في غير ذلك بحيث يغيبون عن بصره لا بسبب بعد
المسافة المناسبة للادراك بين الراي وبينهم بل لوجود الحائل بينه وبينهم

من جبل او نزول في هذه وهو ذلك او بحث لا يغيبون عن بصره في الجملة مع بعد
المسافة بينه وبينهم لكونه على رتبة من الارض وهم ليسوا كذلك او بالعكس فضبطه
مع سماع جليلة القوم والغير لم يكن بهذا التوفيق يأتي على ان القائل ان يقول
ايضا الضبط بسماع جليلة القوم والغير اشمل فان الظاهر ان الذين يثبتهم البصر
بحال تسمع جللتهم وجليلة غيرهم اذ المرئي ما من السماع ثم يزيد ضبطه بسماع
جليلة الغير على ضبطه بكونه لا يغيب القافلة عن بصره بما اذا كانوا لا يدركهم
البصر مع قريتهم لما من ثم لعل هذا هو المعنى ما قد مناه عن الكوفي وما قاله بعضهم
ايضا ان البعيد ما اذا خرج من العير مقدار ما لا يسمع لو نودي من اقصى المصر
فليست هذه الاقوال الثلاثة عند التحقيق بما بينه ولهذا المروي عن ابي يوسف
وانه سبحانه اعلم **الامر الثالث** الميل في كلام العرب مقدار مدي البصر
من الارض ولهذا يقال للاعلام المبينة في طريق مكة اميال لانها بنيت على
مقادير منتهي البصر من الميل الى الميل ثم وقع الاصطلاح على مسافة من الارض
محددة باربعة الاف خطوة كما ذكر في الكتاب ونقلوا عن ابن سريج انه ثلاثة
الاف ذراع وخمسة ذراع الى اربعة الاف ذراع والمشهور كما ذكره غيره واحد منهم
قاضي القضاة منهم شمس الدين السروجي في غايته انه اربعة الاف ذراع بذراع
محمد بن فرح السامي وهو اربعة وعشرون اصبعاً بعد وحروف لا اله الا الله محمد
رسول الله وعرض الامبع ست حبات شعيرة ملصقة ظهر البطن وبه ذراع هارون
الرشييد المسروق وجعل الفرسخ ثلاثة اميال والبريد اثني عشر ميلاً كما ذكره الوزير
عبد الملك بن حبان وقد استقصى الناظم في تحديده هذا الضبط له فقال
ان البريد من الفرسخ اربع . وتفرسخ ثلاثة اميال ضوا . والميل الراي من الباعات
والباع اربع اذرع فتتبع . ثم الذراع من الاصابع اربع . من بعد العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات فظهر شعيرة . منها الى بطن اخري تو . ثم الشعيرة ست شعيرات فقل
من شعيرات ليس فيها مدفع . وقيل لم يختلفوا في ان الميل ست وتسعون الف اصبع وانما
اختلفوا في مقدار الذراع فالقد ما يقول معناه اربعة اثنان وثلاثون اصبعاً فيكون
الميل عندهم ثلاثة الاف ذراع والمناخرون يقولون مقداره اربع وعشرون
اصبعاً فيكون الميل عندهم اربعة الاف ذراع واتفق الكمال على ان مقدار الاصبع
ما تقدم انتمي قلت وفيه نظر فان تفسير الميل اقوالاً لا يثبت في الجمع
بينها على وجه يرتفع به لطالاف في مسجاة في نفس الامر منها ما ذكرنا عن
ابن سريج وقد ذكر ابن عبد البر انه اصح ما فيه انه الف ذراع ومنها انه مسافة
ما بين الناهل الى شخص فلا يعلم اهوات ام ذاهب رجلاً او امرأة كما هذه
الاقوال محكية في الذميمة العنصرية وغيرها فليتنبه كذلك **الامر الرابع** في الخلا
ولو لم يعلم ان بينه وبين الما ميل او اقل او اكثر ولكن خرج ليحط بكم جده كما
ان كان بحال لود ذهب الى الما خرج الوقت بينهم في اخر الوقت هكذا في النوازل
انتم

89 انتهى واطلق الفقيه ابو الليث في حزانة الفقه جواز التيمم اذا كان بينه وبين
المسافة لا يقطعها في وقت الصلاة وفي المبتغي بالعين الكعبة من كان في كلمة
جارتيمه لحوف البق او مصر او حرسديدا ان خاف فوصت الوقت انتم
ونقله الزاهد في شرحه وفي القنية عن جمع العلوم وقتل في القنية عن
نجم الدين البخاري ولو كان في سطح لبلا وفي بيته ما كنهه بخاف وفي الظلمة
ان دخل البيت لا يتيمم اذ المرحف فوت الوقت قال رحمه الله وفيه اسارة
الي انه اذا خاف فوت الوقت يتيمم انتهى وهذا كله فيما ظهر تفريع على مذهب
زفر لانه لا غيرة عنه للبعد والقرب في هذا الباب بل العبرة للوقت بقا
وخروجه فاذا كان حصل الما الى الما قبل خروج الوقت لا يجزى به التيمم وان
كان الما قريبا واما علما ونا الثلاثة رحمهم الله فانهم يقولون لا يتيمم اذا
كان الما قريبا وهو عالم بقربه قطعاً او ظناً او باخبار عدل كما تقدم وان
خاف خروج الوقت كما مضى عليه غير واحد من مشايخ المذهب فانما المناط
عندهم للصحيح في الصلاة التي تفوت الى خلف قرب الما بعد كما اسلفنا بيانه
ولعل هذا من هولا المشايخ اختياراً لقول زفر فان الحجة له على ذلك قوية
وهو ان التيمم انما شرع للحاجة الى اداء الصلاة في الوقت فكان المنطوق ان
هو الوقت فينتيم عند خوف فوتها عن الوقت لو تواضعا قال شيخنا رحمه الله
ولم يتجه لهم سوا ان التقصير جاز من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو
انما يتم اذا احرز الا بعد زوا قول على انه لا يطرأ القول بانه لا يباح التيمم اذا
اخر لا بعد راد غاية الامر ان هذا عاصي فلا يباح له الترخيص بالتيمم عقوبة
له لكن المذهب ان المطيع والعاصي في الترخيص سوا ولو قيل بان تأخير
الي هذا المظدر عذر جاز من قبل غير صاحب الحق لغير فينبغي ان يقال يتيمم ويصلي
ثم يعيد بالوضوء اذا وجد الما بعد ذلك كما في من لم يقدر على الوضوء لعذر
جائز قبل العباد وقد نقل الزاهد في شرحه هذا الحكم عن الليث بن سعد
وقد ذكر القاضي شمس الدين بن خلكان في تاريخه انه راي في بعض المجاميع
ان الليث كان حنفي المذهب واعتمد هذا صاحب الجواهر المضية
في طبقات الحنفية فذكره فيها وساق هذا في ترجمته عن ابن خلكان
وذكر الزاهد في شرحه ايضا فتلا عن لطواني المسافر اذا لم يجد
مكناً طاهراً بان كان على الارض نجاسات وابتلت بالمطر واختلطت
فان قدس على ان يشرع المني حتى يجد مكاناً طاهراً للصلاة قبل خروج
الوقت فعل ولا يصلي بالايما ولا يعيد ثم قال لطواني اعتبرها في خروج
الوقت بجواز الايما ولم يعتبره بجواز التيمم ثمه وزفر سوي بينهما وجوزها
فيهما وقد قال مسانحنا في التيمم انه يعتبر الوقت ايضا والرواية في
في هذا رواية له اذ لافرق بينهما والرواية في فضل التيمم رواية في هذا ايضا
انتم

قال الخوازي فاذا في المسألة جميعا روايتان والله تعالى اعلم **م** ثم المصنف بكسر الميم
البلد العظيم ولما اختلفنا في تفسيره اختلفا في باب الجمعية يطلب
من المطولات والقربة بفتح القاف معروفة والجمع قري بضم القاف على غير قياس
ويقال قربة بكسر القاف لغة بمانية ولعلها سمعت على ذلك مثل حجة وحج
م وان كان معه ما في رحله فلسية وتيمم وصلي ثم تذكر في الوقت لم يعد
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى **ش** وهو الاظهر عند الشافعي فعبية
ورواية عن احمد ورواه ابن عبد الحكم عن مالك وذا ادوان اعاد فحسن وقال
ابو يوسف واحمد في رواية واصبغ ومطرف وابن الماجشون من المالكية
يتوضأ ويعيد لانه واجد لما ظاهر لان الرجل لا يخلو عن الماء عادة فاذا لم يطلبه
اعتبر مقصرا كما لو نزل بجران وتيمم قبل الطلب وايضا نسي ما لا ينسي عادة لان
الما من اعز الاشياء في السفر لكونه سببا صيانة نفسه عن الهلاك فكان ان القلب
معلقا به فالتحق السنيان فيه بالعدم وهما انه عادم للما معني فان الرجل
ليس معدن الماء والغالب في المالكين منه النقاد لانه لامادة له وهو عرضة
للاستعمال فلا يكون بقاؤه هو الظاهر فيتحقق العجز ظاهرا فلا يلزمه الطلب
بخلاف العمران لا يخلو عن الماء غالبا وايضا الجح من استعمال الماء قد تحقق بسبب
لجمل والنسيان فلا ينبغي مخاطبا باستعماله كما لو كان الماء قريبا منه وهو لا يشعر به
كما لو عجز عن استعماله بسبب من اوعده الله وقوله ما لا ينسي عادة ممنوع فلا
النسيان حيلة في الير خصوصها اذا خربه امر يشغله عما وراه والسفر محل
المستغاث ومكان المخاوف فنسيان الاشياء فيه غير نادر والله اعلم انه لا خلاف
عند مشايخنا في كون محل الخلاف المذكور بين اصحابنا ما لو كان الواضع للما
في الرجل هو او غيره بعلمه بامره او بغير امره وهو المراد بالناسي واما لو كان
الواضع غيره بغير علمه وهو المراد بالذي لا يعلم ان يرحله ما فسند ذكر المص رحمه الله
انه لا يعيد بالاتفاق واصنعنا للفظ بغير امره مكان قولنا بغير علمه تبع القاصي خان
وغيره في التعبير بذلك وما فعلناه نحن اولى كما هو غير خاف لشمله اياه ثم على
حكاية الاتفاق ما في البداه لا رواية هذا ايضا وقال بعض مشايخنا ان لفظ
الرواية في الجامع الصغير يدل على انه يجوز بالاجماع فانه قال في الرجل يكون
في رحله ما فنسي والنسيان يستدعي تقدم العلم ثم مع ذلك جعل عدرا عنده
نفي موضع لا علم اصلا ينبغي ان يجعل عدرا عند الكل ولفظ الرواية في كتاب
الصلاة يدل على انه على خلاف فانه قال مسافر تيمم معه ما في رحله وهو
لا يعلم به وهذا يتناول النسيان وغيرها الخي فالاجرم ان مشي على هذا
قاضي خان في فتاواه وقال في الاسلام البرزوي في شرح الجامع الصغير
للصدر الشهيد واستند الى هذا صاحب غاية البيان في فضايه بالسهر
علي دعوي الاجماع على عدم الاعادة في الفصل الثاني كما في الدارسة
ثم في النهاية

ثم في النهاية نعم في شرح الزاهدي وانا حقه بالنسيان لانه اذا لم يعلم به 90
لا يعيد عند ابي يوسف ايضا على الاصح ولا خلاف ايضا في ان الخلاف
جارفيا اذا كان معلقا في مقدم اكاف مكرنة وهو شيان اوفي موخر وهو
راكب اوفي احدهما وهو قاي **ثم قد بقي هنا تفصيلات** احدها ان الصغير
الحج وروي قوله من معه راجع الي من كان خارج المصر سواء كان مسافرا او لا
فان الحكم فيها سواء كما صرح في الاسلام البرزوي **ث** ثانيا انما قيد بالنسيان
لانه لو كان ذاكرة ان في رحله ما غير انه ظن انه فني فتيمم وصلي ثم تبين انه لم
يغن يعيد بالاتفاق لانه كان عالما به وظهر خطأ الظن **ث** ثانيا ان
قول المص **م** وان تذكر بعد الوقت لم يعد في قولهم جميعا **ش** مخالف لما في
الجامع الصغير للحسامي وشرح الجامع الصغير للصدر الشهيد والهداية وشرح
الزاهدي والكنافي والذكر في الوقت وبعد سواء وهذا هو الصحيح وكان هذا
الوجه انما نسأ للمصنف من قوله في الجامع الصغير ثم ذكره في الوقت فقد
تمت صلاته لكن لعل انما ذكر في الوقت لانه اذا لم تلزم الاعادة فيه اذا
تذكر مع وجود الماء الا اذا لم تلزم الاعادة اذا تذكر بعده اولى ولنفي هـ
والاعتناء بنفسه فان عن مالك لزوم الاعادة اذا تذكر فيه لا اذا تذكر بعده
وهذا هو القول الثابت عند المالكية وقد ذكرناه في رواية ابن القاسم في
المدونة والله اعلم ثم في المغرب الرجل للبعير كالشرح للذابة ونهاك
المنزل الانسان وما وده رجل ايضا ومنه نسي الما في رحله **م** واذا تيمم
وصلي والمات قريب وهو لا يعلم اجزاه **ش** ظاهر هذا ما قد مناه من شرح
الجامع الصغير لقاضي خان ومحيط الامام رضي الدين ان هذا الحكم على
الوافق وقد افصح بهذا في التجنيس حيث قال صلي بالتيمم وفي جنبه يبر
ما لم يعلم بها جاز على قولهم وما في جامع الفتاوى ضرب الخيمة على يرمندرس
وتيمم وصلي ثم علم فالاحسن اعادتها الخي لا يخالفه وهو ظاهر ثم في المحيط
تعيينه بما اذا لم يكن بحضورته من يسأله عن الما معلل بان الجهل لعجزه
عن استعمال الما كالجد ولم يكن مقتصرا في جهله قال وان كان بحضورته
من يسأله حتى تيمم وصلي ثم سأل فاحبزه بما قريب لم تجز صلاته لانه
قاد على استعماله بواسطة السؤال فاذا لم يسأل جاز التقصير من قبله
كالذي نزل بالعمران ولم يطلب الما لم يجز تيممه الخي وسند ذكر من البداه
ما يوافق في هذا الشرط فظاهر شرح الزاهدي يفيد انه على الخلاف
فانه ذيل الكلام في المسألة السابقة على هذه بما نضه وعلى هذا اذا
ضرب خيمة على راس البئر او قريب منه ولم يعلم به فتيمم وصلي ثم علم
الخي وكذا ظاهر الفتاوى لطانية فان فيها عطف على المسألة المذكورة
وكذا لو كان على سطح نهر او جنب بئر ولم تعلم به لكن وادو عن ابي يوسف

في هذا الفصلين روايتان المتفق في المبتغى بالغنى المبيحة ولو صلي به بجنب
ببر ما لم يعلم بهما جارت صلاحته وان كان ذلك على شاطئ النهر عن ابي يوسف
فيه روايتان المتفق في جعل محل الروايتين مسيلة البير فتجمل حكاية التوافق على
اختيار الرواية الموافقة لقولها او على عدم الاطلاع على الاخرى كما هو ظاهر
التجسس والمبتغى حكاية لظلاله كما سيذكره المصنف في التمهيد على شرط
النهر وهو لا يعلم به على اختيار الرواية المخالفة لها او عدم الاطلاع على الرواية
الموافقة هذا في الخلاصة ولو ضرب الغسقاط على راس بر غطي راسها
ولم يعلم بذلك فتم وصلي ثم علم بالامرته بالاعادة انتهى فافاد ظاهرا ضد
ما في الكتاب من غير حكاية خلاف واضح الاوجه عند التسامعية انه لو تيمم ثم
داى ببر لم يعلم بها ان كانت ظاهرة الاعلام بنية الاثارة وجبت الاعادة
لنقصه او خفية فلا لعدمه **م** وان كان مع رفيقه ما لا يجوز له التيمم
قبل ان يسأل عنه اذا كان على غالب ظنه انه يعطيه وايتم قبل ان يسأل
وصلي ثم سأل فاعطى ثلزمه الاعادة وان كان لا يعطيه الا بالثمن فان لم
يكن معه ثمن تيمم بالاجماع وان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد
فان باعه بمثل الثمن او بغيره لا يجوز له التيمم وان باع بغيره فاحتسب تيمم
والغنى الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال بعضهم تضعيف
الثمن وعن ابي بصير للصغار ان المسافر اذا كان في موضع عن الماء لا يفسدان
يسأل من رفيقه وان لم يسأل اجراه فيه وان كان في موضع لا يفسد الماء
يجزئه قبل الطلب كما في العمرات **ش** اعلم ان في هذه المسألة اقوال اربعة
ان كان عنده انه ان سأل اعطاه لا يجوز له التيمم وان كان عنده انه ان
سأله لم يعطه تيمم وهذا هو المذكور في الزيادة وعليه مذهب في الكافي والمصنف
لكن بناء على ما في نسخة بعد قوله اذا كان على غالب ظنه انه يعطيه ما يظن
اما اذا كان على غالب ظنه انه لم يعطيه لم يسأل ويتيمم واما على عدم ذكر هذا
كما هو في غالب النسخ لما صرحت فمفهوم المخالفة لقوله لا يجوز له التيمم قبل
ان يسأل عنه اذا كان على غالب ظنه انه يعطيه يجوز له التيمم اذا لم يظن
على ظنه انه يعطيه وهو كما يصدق على ما اذا غلب على ظنه انه لم يعطه
يصدق على ما اذا شك في العطا او عدمه وح يوافق ما في المبتغى
بغنى المبيحة مع رفيقه ما ظن انه يعطيه لا يتيمم والا يتيمم ونفى في الاختيار
على ان قياس قول محمد لكن حكم صورة الشك غير منصوص عليه في الزيادة
ففي نسخة فيحتمل ان يلحق بالحكم فيما اذا ظن عدم العطا فيكون على هذا
ما اقتضاه ما في الكتاب زيادة على ما في الزيادات بزيادة دخول جواز التيمم
في صورة الشك في العطا يحكم غلبة الظن للعطا ارجح كما يظهر من ترجيح
توجيه هذا التفصيل ورح يتخذ ما في الكتاب وما في الزيادات في المعنى
المراد

91 المراد ولا بأس بذلك وان كان في شرح الوقاية لصدر السريجة انه لا يحل له
السروع بالسك فان القدرة والعجز مستكوك فيهما انتهى وذلك لما سئل من
التوجيه المذكور عن قريب **نعم** يكون خلاف الاولى نائجا ما ذكره المصنف
عن ابي بصير يقال عن الماء اذا قل فلا يكاد يوجد فهو عن **ز** نائجا يجوز عند ابي
حنيفة ولا يجوز عندهما وعليه مذهب في الهداية والمبداء وغيرها وفي الاختيار
جاء عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يجوز ولم يذكر محمدا وانما ذكر ان قياس
قوله ان غلب على ظنه انه يعطيه لا يجوز ولا يجوز كما قد مناه **اف** ارجعها
لا يجوز قبل الطلب من غير تقييد بشئ ولا حكاية خلاف وهو الذي مشي عليه
في المبسوط ولا يبعد القول بان الاول اوجه لان المالميس بمذول للاستعمال
غالب في الاسفار وحضرة في مواضع عزته فالعجز متحقق نظرا في ذلك ولان
تلك الغير حاجز عن التصرف وهو **م** والقدرة موهومة فيصلح التمسك بهذا
الاصل مبيحا للتيمم ما لم يجاز منه ما يخرج عن مقتضاه وهو ظن دفعه لان
ظن دفعه ح ينزل منزلة القدرة عليه لان المراد مواخذ بزعمه ما لم يظهر شرعا
ما يردده عليه فيصير ح بمنزلة ظن قريب المأمنة مع تمكنه من استعماله فلا يقدم
فلا يقدم على التيمم حتى يسأل فيتحقق ظنه فيتوضا او يجب فتيتم وقد حمل
الشيخ ابو بكر الخصامي ما عن ابي حنيفة من لطوار قبل السؤال على ما اذا كان
الظن المنع وما عنهما من عدم لطوار قبل السؤال على ما اذا كان الظن الرفع
وليس ذلك بعيد ايضا ولا شك في ان في ما في المبسوط من قوله في تحليل
لحكم المذكور فيه لان المأمبذول في الناس عادة خصوصا للظنارة في حين
المنع ثم كما ان ظن رفعه او حقيقة دفعه اباحة مانع من التيمم كذلك
ظن دفعه او حقيقة دفعه تملك بالسرا بتمن المثل مع زيادة يتغابن فيها
وهي ما دخل تحت تقويم المقومين مانع من التيمم اذا كان قادرا على ذلك
من غير حاجة اليه في الزاد وخوفا من لطوارج اللازمة لان القدرة على البذل
كالقدرة على الاصل وتلك الزيادة المتغابن فيها ليست بزيادة متيقنة
فلا تعتبر بخلاف الغنى الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
فانه يجب عليه شراؤه به لان القدر الزايد على ثمنه زيادة متيقنة ح
ولم يقابلها عوضا ولا يلزمه لانها لزوم الضرورية في ذلك سرعاد ما
عزاه المصنف الي بعضهم من انه تضعيف الثمن مشي عليه في الخلاصة
والكافي وغيرها وهو ما حوذ مما في النوادر ان كان الما يشتري في ذلك
الموضع بذرهم ولا يبيعه الا بذرهم ونصف يلزمه الشرا وان كان لا يبيعه
الا بذرهم لا يلزمه الشرا وقد ذكره رضي الدين في محيط صدره هذان
ابي حنيفة معللا بان هذا القدر مما يقع بين تقويم المقومين فيكون
شرا بمثل ثمنه من وجه فالزمناء الشرا احتياطا وذكر قاضي خان

في فتاواه عجز هذا عن ابي حنيفة ايضا في حلاصة وقال بعضهم في الوضوء
 يتحمل نصف درهم وفي الجباية درهم ثم قيد في البديع عن المثال يكونه في ذلك
 الموضع وفي الفتاوي الثانية وتفسير قيمة المائي اقرب المواضع التي يعز فيها
 قلت والمظاهر ما في البديع لان لا يكون المائي ذلك الموضع قيمة معلومة فيكون
 الامر على ما في الفتاوي كما في تقويم الصيد المحترم القتل اذا وجب بقتله قيمته
 كما يعرف في كتاب الحج من مصنف مشايخنا ثم هنا تنبيه يبيح لنا اتجاهه
 فادنا الاسعاف بذكره وهو ان القابل ان يقول فلوم يسأل رفيقه مع ظنه
 انه يعطيه يكون تيممه جائزا وصلاته ماضية لانه ظهر خطا ظنه وشهده له
 ما في البديع ولو كان بحضرة رجل يسأله عن قرب الما فلم يسأله حتى تيمم وصلي
 ثم سأل فلم يجبه بقرب الما فصلااته ماضية وان اخبره بقرب الما توضحا واعاد
 الصلاة لانه يتبين ان الما بقرب منه ولو سأل لاحيه فلم يوجد الشرط وهو عدم
 الما انتهى ولو لم يسأله رفيقه مع ظنه انه لا يعطيه فتيمم وصلي ثم سأل فاعطاه
 لا يكون تيممه جائزا وصلاته ماضية هذه العلة بعينها ايضا وانما يكون المحظوظ
 ظنا ليس غير عند عدم الاستكشاف له فاذا وجد وظن الامر بخلافه كان الحال
 على ما ظهر وشهده له ما في الكافي واشتد في الاعطاء وتيمم وصلي فسأله فاعطاه
 بعد لانه ظهر انه كان قادرا انتهى فان قلت قد كان من الجائز موافقة ظن
 الظان الواقع في المسئلتين ثم تبدل حال المسئول بعد ذلك فتلفه الاعادة
 في المسئلة الاولى ولا تارقه في الثانية ومن المسائل المستورة لاهل المذهب
 انه كان بحضرة من يسأله عن الما فسأله لم يجبه فتيمم وصلي ثم اخبره
 لا اعادة عليه قلت **الاصل عدم التبدل** فيجري عليه ما لم يقع الدليل
 على خلافه ولم يوجد وليس من لوازم الظن المذكور مطابقتها للواقع وعدم
 الاعادة في المسئلة المستشهد بها لانه فعلا ما في وسعة قبل الوجهة الفعل
 فيقطع جائزا قطعاً رخصاً للحج فلا ينقلب بعد ذلك على جائز وبعبارة
 اخرى وهي لانه اذا ابي تأكد العجز فلا تعتبر القدرة بعد ذلك ذكرها
 في الفتاوي الولولجية ولانه متعنت ولا قول للتعنت بخلاف ما نحن
 فيه فانه لم يفرغ الوسع بالاستكشاف فلم يسع تيممه في المسئلة الاولى
 مادام انه لم يظهر ما يخالفه فلا جرم ان كان الحكم عدم الجواز عند القابل
 بانه اذا غلب على ظنه اعطاوه ولم يجز تيممه حتى يسأله فيمنعه فيمنعه
 وظهر الجواز عند ظهور ما يخالفه وهو منعه ايده ولو بعد الصلاة ونكس
 لطال في المسئلة الثانية وابده تعالى اعلم ثم بعد برهة من ظهور هذا العبد
 الضعيف وتيسيره رايت صد الشريعة قد صرح بما ذكرنا من الحكم
 في هاتين المسائلتين وبجلته فيما لوراي في الصلاة المامع غيره واتم الصلاة
 مع ظني العطاء ثم سأله فاعطاه كما سئل ان سأل الله تعالى في شرح ما سألني

بدره
 في تيممه
 فلم يعطه

من قول

92 من قول المصنف وان سئل انه ماء او شراب الى اخره فتواردنا على ذلك
 رجل معه ماء زمزم قدر صحن راس الاناء ويحمله للعطية او للاستشفاء
 لا يجوز له التيمم **ن** اذا كان لا يخاف العطش على نفسه كما ذكره قاضي خان
 والولولجي وغيرهما وهو حسن لقد سئل عن رجل سئل طهور غير مشغول بحاجة
 تنزله منزلة العدم في حق الوضوء سرعاً فأتى في الشرط المبيح للتيمم قلت
 وينبغي ايضا ان يقيد بكونه كافياً لظهوره عندنا لما سئل في شرح
 قول المصنف وينقضه ايضا روية الماء اذا قدر على استعماله **م** ولو وهب
 لآخر وسأله لا يجوز له التيمم عندنا للثبوت القدرة بواسطة الرجوع كذا
 ذكره في المحيط **ن** اعلم ان هبة الما المذكور للغير وتسليمه اياه ثم اخذ منه
 ودقة او شربه مع الموهوب له حيلة لجواز التيمم في الطريق مع تمكنه من الانتفاع
 به بعد حصوله الى وطنه ونحو ذلك همه الموهوب له ذلك الواهب مما توارده
 كثير من المتأخرين من غير قدح في هذه الحيلة فضايل الهداية في التقييس
 وصاحب المبتغي بالعين المجبة وقد ذكر المصنف القدح في هذه الحيلة بما ذكره
 نقلا عن المحيط وللظاهر انه البرهاني كما قدمنا غير مأمرة فانه لا ذكر لذلك
 في محيط الامام رضي الدين لكن ظاهر كلام قاضي خان في فتاواه انه القادح
 في ذلك فان فيها تعرضه للحيلة المذكورة ما لفظه قال مولانا الان هذا
 ليس بصحيح عندي فانه لو رأى مع غيره ما يبيعه بثمن الثمن او فحين يسير
 بزمه الشراء لا يجوز له ان يذم اذا تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له
 التيمم انتهى فلعل الاتفاق على رد هذه الحيلة من باب توارد لطواطر وقد
 تعقبه نقضنا رحمه الله بانه يمكن الفرق بان الرجوع فذلك بسبب
 مكروه وهو مطلوب العدم سرعاً فيجوز له ان يعتبر الما معدوماً
 في حقه لذلك وان قدر عليه حقيقة كما اوجب بخلاف البيع انتهى وهو
 حسن ومن الحيلة فيه ايضا ان يوضع ما يصير به مقيداً من زعفران
 او غيره **م** وان لم يكن معه دلو او رشاء **ن** بكسر الراء والمد وهو لطباير وكان
 مع رفيقه دلو مملوك لرفيقه كذا في الفتاوي الثانية وعلي قياسه
 او جبل مملوك لرفيقه **م** هل يجب ان يسأل رفيقه لا يجب **ن** ولو سأل
 فقال له انتظر حتى استنقي الماء ثم ادفع اليك **م** فعند ابي حنيفة الى
 اخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلي وعندهما ينتظر وان فات
 الوقت **ن** فالله ينتظر الى اخر الوقت مستحب عندنا كما صرحوا به
 حتى لو تيمم ولم ينتظر جاز في قوله وعندهما الانتظار مطلقاً واجب حتى يقع
 البأس بالمنع كما يعطيه قوة الكلام مع القواعد العلمية وفي محيط الامام
 رضي الدين والبديع وفتاوي الولولجي وقال محمد رحمه في رجلين مع احدهما
 اناء يغترف من البئر ووعده صاحبه ان يعطيه الاناء قال ينتظر ان يخرج الوقت

لان الظاهر هو الوفا بالوعد وكان قادرا على استعمال الماء ظاهرا فيمتنع المصير
الي التيميم **م** وكذا العاري ومع رفيقه **نوب** **ش** فقال له انتظر حتى اصلح
ثم ادفعه اليك يستحب له ان ينتظر الى اخر الوقت فان لم ينتظر وصلى عريانا
جاء في قول اني حنيفة رحمه الله وعندنا لا يجوز صلاته عريانا لما قلنا ولم يذكر
في الحيط والبداهة وفتاوي الوالوي ابا يوسف اصلا **م** واجمعوا علي ان في الماء
ينتظر وان فات الوقت **ش** يعني لو كان مع رفيقه ما يكتفي بهما فقال له
انتظر حتى افرغ من الصلاة ثم ادفعه اليك لانه ان ينتظر وان خاف خروج
الوقت ولو تيمم ولم ينتظر لا يجوز واجمعوا علي انه اذا قال ابحت لك مالي للنجح
فانه لا يجب عليه الحج **م** وحاصل الخلاف راجع الى ان القدرة علي ما سوى
الماهل يثبت بالاباحة ولا كذلك مما سواه فلا يثبت الا بالملك كما في الحج
ولم يوجد الملك وانما قلنا او يملك بدل ذلك اذا كان بياح لما عرفت من ان
القدرة علي البذل كالقدرة علي الاصل والله سبحانه انه اعلم **م** ومن لا يجد
الاسور الحمار او البغل يتوضأ به **م** ويتيمم بايهما اذا جاز ولكن الافضل ان يبدأ
بالوضوء **ش** اي ومن لا يجد ماء مطلقا الا البقية والفضلة مما شربه الحمار او البغل
من المائي انا وما جرى مجراه جمع بين الوضوء والتيميم لان احدهما بعينه هو المظهر
بينهم الا ان ذلك لما كان غير معلوم لنا كما سيكشف ذلك في فصل الاسعار
قلنا ياتي بهما احتياطا للخروج عن العمدتين يتيمم ويهتد بهما فيخرج عن العمدتين
اذا اخطى بهما ثم صلى كذلك اذا اخطى باحدهما وصلى ثم اخطى بالآخر جدد ان احد
لم ولم يحدث واعادة تلك الصلاة بعينها كما نصوا عليه وان تقديم الوضوء به
علي التيميم غير واجب كما ذهب اليه علماء المالكية واما قول زفر وهو رواية
عن احمد انه يجب تقديم الوضوء به علي التيميم ليصير عادما للماء فيجوابه ان
الما المذكور ان كان مطهر فالتيميم لغو تقديم او تاخر وان لم يكن مطهرا فالتيميم
معتبر بتقديم او تاخر فلا يضره وجوده ونحو انما جمعنا بينهما لقطع الاحتمال كما
اسرنا اليه وهو ينقطع بينهما علي اي وجه كان نعم الافضل تقديم الوضوء به ليخرج
عن عمدته لخلاف ويكون عادما للماء مطلقا وهذا وفي الجامع الصغير للامام المحمدي
وهو نصير بن يحيى في رجل لم يجد الاسور الحمار قال يهرق ذلك السور حتى
يصير عادما للماء ثم يتيمم فنصر من قوله علي اي القاسم الصغار فقال هو قول جده
انني وعند العبد الضعيف في حل الاقدام علي راحة تامل وفيه ايضا ذكر محمد
رحمه الله في لو ادر الصلاة لو توضأ بسور حمار وتيمم اصاب ما طاهر نظيفا
ولم يتوضأ به حتي ذهب الماء ومعه سور الحمار فعليه اعادة التيميم وليس عليه
اعادة الوضوء بسور الحمار لانه ان كان مطهرا فقد توضأ به وان كان نجسا
فليس عليه الوضوء ولا في المرة الاولى ولا في المرة الثانية **تتميم** ثم في النية
را من لعل الحناطي والابضاح النية ليست بشرط في التوضي بسور الحمار
ولم يذكر

93 ولم يذكر غير هذا وفي الخلاصة اختلفوا في النية في الوضوء بسور الحمار والاف
حوظ ان ينوي **تتميم** ويتفرع علي هذه الجملة ان الجنب ومن في معناه
اذا لم يجد غير سور الحمار والبغل انه يقتسل به ويقيم ولا يجب عليه تقديم
الاغتسال علي التيميم خلافا لفرزان الافضل تقديم الغسل ما عليه والافوظ
النية والله تعالى اعلم **م** ومن لا يجد الاسور الفرس عن اني حنيفة روايتان
في رواية مشكوك وفي رواية مكروه **ش** وسيد كرم المص في فضل الاسار ان
عن اني حنيفة فيه ارجع روايتان هاتان الروايتان وثالثة انه نجس
ورابعة انه طاهر ونذكر نحن بتوفيق الله تعالى ان شأ سبحانه ما علي هذه
الروايات وما لها وان الامع منها انه طاهر وان المراد بطاهر طهور ولا يخفى انه
يتفرع علي هذه الروايات انه يتوضأ به ولا يتيمم به علي رواية الطهارة ورواية
الكراهة ولا يتوضأ به بل يتيمم فقط علي رواية البخاري سنة ويتوضأ به ويتيمم
علي رواية انه مشكوك وهذا هو غرض المصنف من ذكر هذه المسئلة فيما نظر
هنا غير ان عليه ان يقال كان الاول مما ذكره الاقتصار علي هذه الرواية
المقصود لاجل هذا للتفريع المذكور والاسْتيفاء ذكر الروايات الاربع اولا
شارة اليها بلفظ اجمالي والتخصيص من بينها حمل هذه الرواية المشار اليها
ومن لا يجد الا نبيذ القمر فعند اني حنيفة يتوضأ به وعند اني
يوسف يتيمم وعند محمد يجمع زار في بعض النسخ يعني يتوضأ ويتيمم
انني وجه قول اني حنيفة ما اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه واحمد في
مسند والطحاوي والدارقطني والبخاري والطبراني وابوداود والترمذي
وابن ماجة عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له
ليلة لظن عندك طهور قال لا الا نبيذ من نبيذ في اداة قال ثمرة طيبة ثم
وماء طهور فتوضأ انني واللفظ لابن ماجة وبينه وبين الفاظ الباقي تقا
وانتازق في المعنى وفي الحديث كلام طويل لكنه عند التحقيق لا ينزل عن
صلاحه للحجة لهذا المطلوب ووجه قول اني يوسف ان الله تعالى اوجب
التيميم عند عدم الماء المطلق ونبيذ القمر ليس بما مطلق والاحجاز الوضوء به
مع جواز غيره من المياه المطلقة وحديث ابن مسعود علي تقديم ثبوت
منسوخ عنه باية التيميم لانها مدينة وحديثه كان عكسا ووجه قول محمد
الاحتياط للاختلاف في ثبوت حديث ابن مسعود وفي نسخة هذا وما
عن كل من اني يوسف ومحمد رواية عن اني حنيفة ايضا ثم في حرانة الاكمل
وعبرها نقلنا عن مساجدنا اختلفت احواله لاختلاف استلهم فقد
سئل مرة ان كان الماء غالبا قال يتوضأ ولا يتيمم وسئل مرة ان كانت
الحلاوة غالبة قال يتيمم ولا يتوضأ به وسئل مرة اذا لم يدرا بهما الغالب
قال يجمع بينهما وذكر نوع لطاع وطهسن بن زياد ان ابا حنيفة رجع الي انه

يتيم ولا يتوضا كما هو مختار في يوسف وقول أكثر العلماء منهم ومالك والشافعي وأحمد
 قال قاضي خان وهو الصحيح **في كتاب الصلاة** وقال صاحب غايه البيان والختلا
 عندي ما قاله محمد لانه اقرب الى السلامة لان الجمهور في الواقع اجمعان اما
 النبيذ النحر والتراب فان كان الاول فلا يخرج عن العهدة بما قال ابو يوسف
 وان كان الثاني فلا يخرج عن العهدة بما قاله ابو حنيفة ويخرج عن العهدة بما قال
 بما قال محمد ايها كان مطر في الواقع التي وفي النهاية وذكر في كتاب الصلاة
 انه يتوضا به ويتيم احب الي قال شيخ الاسلام وذكر في كتاب الصلاة الشارة
 الي انه لو توضا به ولم يتيم يجوز ولو يتيم ولم يتوضا به لا يجوز والمستحب ان يحج
 بينهما **ثم بقي هنا امران** لا يتيم المطلوب بدون التعرض لهما احدهما بيان
 المراد بنبيذ التمر فذكر محمد في النوادر ونوارده عنه ان يلغى في الماء قيرت
 تخرج حلاوتها الى الماء ولو انه غلي واشتد وقذف بالزبد لا يجوز له التوضي به
 بالاجماع لانه صار مسكرا ولو طبخ اذ في طبخة فدام حلو او فارضا فهو على
 الاختلاف المذكور وفي المبسوط الصحيح انه لا يتوضا به لان النار غيرته
 قال الزيلعي شارح الكنز في شرحه وهو وفق الروايات لانه بالطبخ كل منزله
 وكما ان الامتزاج يمنع اطلاق اسم الماء عليه انتهى قلت ولان الوضوء به
 ورد على خلاف القياس وهو لم يرد في المطبوع فيختار ان النبيذ المختلف فيه
 ان يكون رقيقا يسيل على الاعضاء حلو او غير مسكر ولا مطبوخ **ثم** ثانيا ذكر
 القدوري في شرحه عن اصحابنا ان التوضي بنبيذ التمر لا يجوز الا بالنية
 كالتيتم لانه يدل عن الماء كالتيتم حتى لا يجوز الوضوء به مع وجود الماء **ثم** ثانيا
 ثم وجدنا مطلقا ينتقض وضوءه **ثم** هل يتفرع على القول بجواز الوضوء به جواز
 الاغتسال به ففي المبسوط نعم على الاصح لا ما ورد من النص على خلاف القياس
 يلحق به من كل وجه والجنابة حدث كغيره من الاحداث وفي المعية الاصح
 انه لا يجوز لان الجنابة اغلظ لحدوثها والضرورة في جنابة دونها في الوضوء
 فلا يقاس عليه والله اعلم **م** ومن لا يجد الا عصير العنب لا يتوضا به بالاجماع
ش وكذا لا يتوضا بما يسيل من الرطب بعصر او بفراغ لانه ليس بنبيذ
 بارد ليس ولا بما سوى بنبيذ التمر من الانبذة جريا على موجب القياس
 خلافا للاوزاعي فقد نقل في شرح الطحاوي عنه جواز التوضي بالانبذة
 كلها حلو كان او مر مسكرا كان او غيره مسكرا الا للحز خاصة التي ولا
 شك في شدوته وان ثبت عنه **م** جنب وجد الماء في المسجد وليس معه
 احد يتيم ودخل **ش** اذا كان لا يتعد رجلي استعماله شرعا لان الجنابة مانعة
 من دخول المسجد عندها على كل حال سواء كان على قصد الكدك او الاجتياز
 كما تقدم فكما عجزا عن استعمال هذا الماء كان ملحقا بعدم في حق جواز التيم
 فلا يمنع منه وجه تقييده بما اذا لم يكن معه احد يعني احدا قادرا على

المطلوب

اخراج

94
 اخراج الماء اليه وليس به مانع من جواز دخوله شرعا طاهر فانه لو كان معه
 احد بهذه الجنابة لا يتيم بل يتوضا الى اخراج الماء اليه بهذه الاخذ فاذا لم
 يوافق على ذلك يتيم لكن لا يجب سؤال ذلك الا في ذلك ويستحب فيه
 تأمل ويمكن ان يفرع على مسألة طلب الماء من رفيقه اذا كان معه ماء فيقال
 هذا تفرعا على احد الاقوال الماضية فيها يجب ان يسأل ذلك الا في اخراج
 الماء اليه ان غلب على ظنه اجابته لذلك ولو باجرة المثل مع زيادة يتعابن فيها
 والا لا يجب وعلى القول القول الاخر لا يجب عند ابي حنيفة ويجب عندها
 وعلى القول الاخر انه يجب مطلقا بالاختلاف وحيث يجب لا يصح تبينه
 للدخول الا بعد المنع والله اعلم واما تقييده بما اذا كان لا يجد ماء غيره تدير
 على استعماله شرعا لانه لو وجد ما في غيره بهذا الوصف لا يباح له التيم لقدرته
 شرعا على الماء فان لم يصل الى الماء يتيم ثانيا للصلاة لان نية الصلاة شرط
 لصحة التيم للصلاة **ش** وهذا التعليل ممنوع فانه سيدكر على الاثر من هذا
 لو يتيم لسجدة التلاوة او صلاة الجنازة يصلي به المكتوبة بل الصواب انه
 اذا اراد الصلاة او غيرها من العبادات المقصورة بنفسها التي لا تقع
 بدون الطهارة لم يستحب شيئا منها بهذا التيم بل يتيم لها ثانيا اذا لم يدر
 شرعا على استعمال الماء لان نية العبادات المقصورة بنفسها شرط لصحة الصلاة
 وما كان من جنس اجزائها يتيم ثم من مواضع وصوله الى الماء ان يكون الماء
 في حوض صغير ولا يستطيع الاغتراض منه فانه لا يغتسل فيه لان الاغتسال
 فيه يفسده فلا يخرج طاهرا فلا يكون مقيدا بخلاف ما اذا كان الحوض
 كبيرا فانه يقع فيه ولا يجوز له التيم ذكره قاضي خان في شرح لطامح **م**
 وكذا لو يتيم لمس المصحف او لقراءة القرآن عند عدم الماء بخلاف سجدة
 التلاوة وصلاة التافلة فانه يصلي بذلك التيم المكتوبات ولو يتيم لصلاة
 الجنازة يصلي به المكتوبة **ش** وهذا الاخير مقصور في بعض النسخ والكل
 استطراد ومحلله بالاصالة الكلام في اشراط النية ثم هذا وما ذكره المص
 من انه لو يتيم لدخول المسجد لقراءة القرآن لا يجوز ان يصلي به مطلقا
 من غير تفضيل هو المصطور في غير ما كتبه المذهب وقد منافي شرح الرازي
 ولو يتيم لدخول المسجد او لتلاوة القرآن لا يصلي به وان كان جنبا يصلي به
 ولو يتيم لدخول المسجد لاجل الماء او لخرجه لاحتلامه فيه يصلي خلافا لابي
 الليث وفي القنية رأمر الشرح الا ان يتيم لقراءة القرآن او لدخول المسجد
 يجوز به اذا الغرايض خلافا للشافعي والسلفاء عبادة قاضي خان في فتاواه
 وقال في شرح لطامح الصغير وقال بعض الناس اذا يتيم لجنب لدخول
 المسجد جاز له ان يصلي والمصحح ما ذكرنا يعني انه لا يجوز وعلمه بقوله
 لانه لم ينو عبادة مقصورة ونص في المحيط للامام رضي الدين والبيداج

على الموافقة في تيم لطلب لقراءة القرآن لمن قال يصلي بذلك التيم ولعل ما في شرح
 الأسرار محمول عليه وعلى الموافقة في التيم لدخول المسجد لمن قال لا يصلي به فقال
 واللفظ للبدائع تيم لصلاة الجنازة أو لخدمة التلاوة أو لقراءة القرآن بان كان
 جنباً جازله أن يصلي به سائر الصلوات لأن كل واحد من ذلك عبارة مقصورة
 بنفسها وهو من جنس اجزاء الصلاة فكان بينهما عند التيم كنية الصلاة
 فإذا اتيم لدخول المسجد أو لمس المصحف لا يجوز له أن يصلي به ولا ما هو من
 جنس اجزاء الصلاة فيقع طهور الماء أو قعة له لا غير رجل في حاله ما وهو
 لا يعلم به فتيم وصلى أن كان وضعه بنفسه أو غيره بأمرة فنتسبه فهو
 على الخلاف الذي ذكرنا وإن كان وضعه غيره بغير أمره لا يعيد بالاتفاق أما
 مسألة العاري إذا نسي ثوباً في المتاع فمن المسايخ من قال هو على الخلاف من
 من قال لا يجوز وعن محمد أنه قال يجوز ولو تيم ولو تيم وهو على شرط النهر وهو
 لا يعلم بالماء فهو على هذا الخلاف الذي ذكرنا ولو كفر بالصوم وفي ملكه رقية
 أو ثياب أو طعام فتسبه فالصحيح أنه لا يجوز عند أبي يوسف **ش** يريد
 بالخلاف في المواضع المذكورة عند أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف
 لا يجوز ووضعه أباه بقوله الذي ذكرنا يفيد في العادة التصريح بالخالفين
 لكنه لم يتقدم له سوى نسبة لطوار إلى أبي حنيفة ومحمد في هذه المسألة
 يعينها من غير تعرض لذكر أبي يوسف يفتي ولا يلزم من الاقتصار عليها
 أن يكون قول أبي يوسف بخلاف قولها إذ من الجائز أن يكون عدم ذكره لأنه
 لم يحفظ عنه في ذلك شيء وقد عرف أن من أنواع المسائل بل عندنا ما
 حفظ فيه قول أبي حنيفة ومحمد ولم يحفظ فيه شيء عن أبي يوسف لا يفتي
 ولا بابيات ثم إن هذا المسألة تقدمت ولا حاجة تدعو إلى تكرارها وكأنه
 إنما أعادها هنا ليدرك ما لم يذكره هناك من متعلقاتها ولو نظير أو قد ذكرنا
 نحن بعضه ثم وقع منه مسألة العاري ومسألة التكفير فتقول
 كل منهما جواب عن سؤال مقدر عن جعله مقيساً لأبي يوسف في القول
 بالعادة في مسألة نسيان الماء في الرجل وتقدر بذلك الرجل معدن الماء
 وكان الطلب منه واجباً فلا تيم قبل الطلب ثم ظهر أن به ما لا يجزئه
 كما لو صلى عرياناً أو مع ثوب نجس ولم يغتسل رحمه وقد كان فيه ثوب
 طاهر فإنه لا يجزئه وكما لو كان عليه كفارة عين وفي ملكه كل من الرقية
 وكسوة عشر مساكين وطعامهم أو أحد هذه الأمور الثمانية فكفر بالصوم
 ناسياً لملكه ما ذلك فإنه لا يجزئه وعليه الكفارة بأحد هذه الأمور أو بما
 في ملكه منها عند انفرادها وتقدر بطواب أن من المسايخ من قال
 إن الحكم في هذه المسائل على الاختلاف فعند أبي حنيفة ومحمد يجزئه
 وعند أبي يوسف لا يجزئه لكن الراعي لم يذكره لأن الكرخي عن أبي حنيفة

في التكفير

95 في التكفير فقال علي أن الكرخي سوي عن أبي حنيفة إذ فصل التيم والتكفير
 سواءً أي ما كان فلا ييم لأبي يوسف إلا لزام فلا اشكال ومن المسايخ من قال
 إن الحكم المذكور في هذه المسائل على الاتفاق وهو الذي سمي عليه في شرح الطحاوي
 وهو المراد بقول النص ومنهم من قال لا يجوز وعليه هذا فالجواب أنه قياس
 مع وجود الفارق المعتبر بين المقيس والمقيس عليه المانع من لحاق المقيس
 عليه في حكمه فإن الرجل دليل الثوب لأنه معد لوضعه فيه مع سائر امتعته عادة
 ولا نسلم أنه دليل الماء الذي وجوده يمنع أعني ماء الاستعمال الذي منه الوضوء
 بل هو دليل الماء الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بشرط جواز التكفير
 بالصوم فقد سلك ما يحصل به أحدي الحظاين الثلاث الأثرية أنه لو عرض
 عليه رقية كان له أن لا يقبل ويكفر بالصوم ولم يوجد ذلك لأن بالنسيان
 لا ينعدم الملك والشرط في جواز التيم عدم القدرة على استعمال الماء الأثرية
 أنه لو عرض عليه الماء لا يجوز له التيم وعدم القدرة محقق بالنسيان لأنه لاقدرة
 معه أيضاً النسيان في هذه المسائل المقيس عليها الندرة وكان ملحقاً بعدم
 بخلافه في المسألة المقيسة هذا وصح في المحيط للإمام رضي الدين والبدائع
 أن مسألة الثوب على الخلاف الاختلاف ومسألة التكفير على الاتفاق عليه
 سمي في الاختيار وشرح الكنتز للزيلي والمص وافق على أن الصحيح في مسألة
 في المسألة المذكورة ولم يتعرض للتصريح شيء في مسألة الثوب ثم كأنه يريد
 بقوله وعن محمد أنه قال يجوز أنه حفظ ذلك عن محمد نصاً ولم يحفظ عن غيره
 بناءً منه على أن من قال أن هذا المسألة على الخلاف لم يقله رواية وإنما قاله
 تخريجاً على هذه المسألة والافهم مستفاداً عن من قوله فمن المسايخ من قال
 على هذا الخلاف ثم إن المص فصل بين المسائلتين بمسألة هي في الحقيقة
 من فروع ما قدمه من أنه إذا تيم والماء قريب وهو لا يعلم اجزائه وذكر أن هذه
 على الخلاف الذي ذكرنا وهو أن عند أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف
 لا يجوز لكن في التجنيس وغيره كما تقدم أن عند أبي يوسف في ذلك روايتين
 في رواية لا يجوز اعتباراً بالاداة المعلقة في عنقه وفي رواية يجوز لأنه
 غير قادر إذا لا القدرة بدون العلم وهو قول أبي حنيفة وهو الأصح وقد كان
 اللاحق ذكرها ثم ويجري فيها ذلك التفصيل الذي نقلناه عن المحيط وما
 وافقه وعليه ما قدمنا أيضاً هناك عن الخلاصة عدم لجوازها أحري
 أيضاً والله أعلم **م** ويستحب أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت إذا كان
 ير هو وجود الماء **ش** أي يؤمل وجود ماء مطلق طهور كاف الطهارة في آخر
 وقت المكتوبة نقله غير واحد من المسايخ عن أصحابنا وقالوا في وجهه ما فيه
 من إذا الصلاة بأكل الطهارة ريتين لأن إذا الصلاة بطهارة الماء أفضل لأنها
 أصل التيم خلف ولا فيها طهارة حقيقة وكما هو وحكم التيم طهارة حكماً

في المسألة المذكورة في الخلاف
 في المسألة المذكورة في الخلاف
 في المسألة المذكورة في الخلاف

لاحقيقة **م** ولا يفرع في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه **ش** كذا
في الفتاوى لطائفة الخلاصة وغيرها فلا يؤخر العصر الى تغير الشمس والمغرب
عن اول وقتها وقيل يؤخرها الى ما قبل غيبوبة الشفق لكن في التحفة والبدائع
روي المعلي عن ابي حنيفة واني يوسف انه ان كان علي طمع من المأخر الى اخر
الوقت مقدار ما لم يوجد يمكنه ان يتيم ويصلي في الوقت وان لم يكن علي طمع لا يؤخر
ويتيم ويصلي في الوقت المستحب وذكر في الاصل احب الي ان يؤخر الوقت ولم يفصل
بينهما اذا كان يرجو وجود المأخر في اخره او لا يرجو بل يجعل رواية المعلي نفسا
في الاصل وهو قول جماعة من التابعين مثل الزهري والحسن وابن سيرين
وحكامه النووي في شرح المذهب عن اكثر العلماء وقال حماد لا يؤخر ما لم يستيقظ
يوجد المأخر في اخر الوقت ولم يروى عن غيره وهو الاظهر عند الشافعي فعية والعمام
قولنا لما ورد عن علي رضي الله عنه انه قال في مسافر اجنب يتلوم الى اخر الوقت
ولم يروى عن غيره من الصحابة خلافة فيكون اجتماعا وما ذكرنا من المعني بخلاف
ما اذا لم يرج حيث لا يستحب التأخير لانه لا غاية فيه وفي الهداية وغيرها
وعن ابي حنيفة واني يوسف في غور رواية الاصول ان التأخير حتم لان غالب
الراي كما لم يتحقق وجه الظاهر ان الخبر ثابت حقيقة ولا يزول حمل حكمه الا بغير
مثله وفي شرح الزاهدي مروي ان هذا اول واقعة خالف ابو حنيفة استاذ
حماد افعلى استاذ به بالتيم في اول الوقت ووجد ابو حنيفة المافصلاها
بالوضوء في اخر الوقت وكان ذلك عن اجتماعه تقبلها الله تعالى منه وصوبه فيه
تنبيه قال الزاهدي ويتحاج في قلبي فيها اذا كان يعلم انه ان اخر الصلاة
الى اخر الوقت بقرب من الماسافة اقل من ميل لكن من الصلاة بالوضوء في
الوقت الاولي ان يصلي في اول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنبنا عن محيد
لخلاف انني وهو حسن **م** ولو تيم قبل الوقت جاز عندنا **ش** اي لو تيم لصلا
مكتوبة قبل دخول وقتها جاز عندنا ان يصليها بذلك التيم اذ لم يوجد له ناقص
خلاف للشافعي وهو الاصح المشهور عند المالكية والجواب المذكور من الطرفين
في هذه المسألة مبني على اصل مختلف فيه وهو ان التيم بدل ضروري
بمعني ان الصلاة تباح مع قيام الحدث به حقيقة للضرورة فهو لها
المستحاضة او بدل مطلق مطلق غير ضروري بمعنى ان الحدث يرتفع بالتيم
الى وقت الناقص له في حق الصلاة المؤداة لانه تباح له الصلاة مع قيام
الخدمة فذهب الشافعي الى الاول وابنتي عليه عنه انه لا يجوز قبل دخول
وقتها لان بدليته بتقدير بقدر الضرورة ولا ضرورة قبل دخوله وذهب
اصحابنا الى الثاني وابنتي عليه انه يجوز قبله كما يجوز بعده لاطلاق بدليته
عند عدم القدرة على المأو بل لم ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم
في الحدث المشهور وجعلت لي الارض مسجدا او طهورا وما في سنن ابي داود

96 وجامع الترمذي وحسنه وصححه وصحاح ابن حبان عن ابي ذر عن النبي صلى الله
عليه وسلم الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين فاذا وجدت الماء
فامسح بسرك فان ذلك خير وفي رواية ابي داود ان الصعيد الطيب طهور وان لم
يوجد الماء الى عشر سنين فاذا وجدت الماء فامسح بجلدك ووجه الدلالة ظاهر **م**
ولو كان معه ولكن يخاف على نفسه او على ابنته العطش يجوز له التيم **ش** ووجهه
ظاهر لانه مستحق الصرف الى الشرب والمستحق مصروف فكان عادما للمعني
وكذا اذا كان معه وهو محتاج اليه لا يتخاذا الجبن جازله التيم وان كان محتاج
اليه لا يتخاذا المدة لا يجوز له التيم ذكره في الفتاوى الظهيرية وغيرها وهذه
الصور كلها من صور كونه عادما للمعني لاصورة **م** المحبوس في السجن يصلي
بالتيم ويبعد عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعيد **ش** وذكره في البدائع
بل يظن وروي عن ابي يوسف انه لا يعيد الصلاة ونص في شرح الزاهدي
والخلاصة ان قولها يعني ابي يوسف ومحمد انه يصلي بالتيم فاذا ن هو قول محمد
وظاهر الرواية عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة لان في البدائع وغيرها وروي
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصلي وهو قول من رفض في الخلاصة وشرح الزاهدي
انه رجح عنه الى ما في الكتاب والمسألة موضوعة فيها اذا كان في المصركم قيدا
به في البدائع والخلاصة ولعل المص اكتفى بقوله في السجن فان العادة اية يكون
في المص وهو يكسر السجن لطيس لكن في شرح الزاهدي المحبوس في السجن خارج
المص يصلي بالتيم اذ لم يجد الماء ولا يعيد انتهى ولم يحك خلافا وفي الخلاصة
فان **ش** حنيفة يصلي بالتيم انتهى **م** في البدائع وجه رواية ابي يوسف انه عجز
استعمال الما حقيقة بسبب الخبس فاشبهه العجز بسبب المرض ونحوه فصار
الماعدا في حقه وصار محالبا بالصلاة بالتيم فالقدرة بعد ذلك لا تبطل الصلاة
المودة كما في سائر المواضع وكما في المحبوس في السفر وجه رواية الحسن انه ليس
بعا دم للما حقيقة وهو ظاهر ولا حكا لان لطيس ان كان بحق فهو قادر على
ارائه بايصال الحق الى المستحق وان كان بغير حق فالظلم لا يرد في دار الاسلام
بل يرفع فلا يتحقق العجز فلا يكون للتراب طهورا في حقه وجه ظاهر الرواية ان
العجز قد تحقق الا انه محتمل الارتناع وان كان قادرا على دفعه اذا كان بحق وان
كان بغير حق فكذلك لان الظلم يدفع وله ولاية الدفع بالرفع الى من له الولاية
فامر بالصلاة احتياطا لا خيرا لان هذا القدر من العجز يكفي لتوجيه الامور بالصلاة
بالتيم وامر بالقضاء في الثاني لان الاحتمال عدم الجواز ثابت لاحتمال ان العجز
حقيقة القدرة دون الخلل الحلي فيؤمن بالقضاء لا بالصحةين واخذ بالفتنة
والاحتياط وصار كالمقيد انه يصلي قاعدا ثم يعيد اذا اطلق كذا هذا خلا
المحبوس في السفر لان ما تحقق العجز من كل وجه لانه انصاف الى العجز
الحقيقي السفر والغالب في السفر عدم الما انتهى قلت وهذا يشير الى انه اذا

وسبع او مطر او طين لا بعيد بالاجماع **ش** ولو صلى المكلف صلاة من
الغوايض موميا بالركوع والسجود جاعلا للسجود اخفض من الركوع قاعدا
على الارض لعد ربيع كذلك من خوف عدو من بني ادم او غيره على
نفسه او دابته او ماله او وجوده من مؤمن او كونه في طين وردغة ولا يجد
على الارض مكانا يابس او واقفا على الارض موميا بالركوع والسجود وكذلك
ان لم يقدر على القعود ولا عليها او راكبا على الدابة مؤميا بهما مع ايها
ان لم يقدر على النزول والانسحاب على الدابة مؤميا بهما ان لم يمكنه الاتيان
متوجها في كل من هذه الحالات الى القبلة ان امكنه والا فالي جهة المكنة
لابعيد الصلاة ويدخل في هذا ما اذا كان لو نزل لا يمكنه الركوب بجموع
دابته ولساخوخته الابعين ولا معين وفي الفتاوي لطائفة وكذا
الرجل اذا خاف انه ان صلى قائما يراه سبع او عدو ولو صلى قاعدا يراه
كان له ان يصلي قاعدا يراه سبع او عدو وجاز له ان يصلي مستلقيا ان لم
لان لطوف من الله والطاعة بقدر الطاقة ولان النبي صلى الله عليه وسلم
كان في سيرة وانتهوا الى مضيق وحضرت الصلاة فظفروا بالسما من
فوقهم والبلدة من اسفل فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم على من حلته
واقام فتقدم على راحلته ومضى يومه ايا ويجعل السجود اخفض
من الركوع رواء الترمذي باسناد صحيح وهذه الصلاة كانت فرخصة
لانه اذن لها هذا وفي المصنف بالعبارة الجيدة مسافر لا يقدر ان يصلي
على الارض لئلا يسته وقد ابتلت بالمطر يصلي بالاي اذا خاف فوت
الوقت وكذا اذا لم يجد مكانا ينزل يقف بدابته نحو القبلة ان
امكنه والا يصلي فيستدبرها ويصلي مؤميا ان لم يكن وطاهر هذا
انه لا يجوز اذا لم يخف فوت الوقت على تقدير التأخير كما في الصلاة
بالتيمم والله تعالى اعلم وفي الخلاصة في مسألة الصلاة على الدابة بينه
الطبيعي وهذا اذا كان الطين بحال يغيب وجهه فيه فان لم يكن بهذه
الغاية لكن الارض ندية مبتلة صلى هناك كذا في النوازل ثم لعل
المراد بالاجماع المذكور في كلام المصنف اجماع اصحابنا في شرح
الحاج للدبري فيها اذا خاف من النزول عن الدابة انقطاعه عن
الزقعة او على نفسه او ماله لم يجز ترك الصلاة بل يصلي على الدابة
واختلف الاصحاب في وجوب الاعادة في هذه الحالة على وجهين
الاصح الوجوب **م** والمقيد اذا صلى قاعدا بعيدا عند ابي حنيفة
ومحمد وعند ابي يوسف لا بعيد **ش** كما يقيد ظاهر الاسواق الكلام
الزاهدي في شرح القدوري لهذه المسألة باختصار فيها واستغنى
عليه في شرح قوله ولو ان التيمم من الماء وهو لا يعلم الى اخره ويؤخذ ايضا
هذا الخلاف

هذا لخلاف من سياق مسألة الاسير لماضية على ما في الفتاوي لطائفة
فان فيه اشارة الى ذلك كما بيناه بل من نفس مسألة الجوس لكن ظاهره
رعي الدين والبداهة لزوم الاعادة من غير خلاف كما تقدمت الاشارة اليه
في كلام البداهة ووجهه ظاهر فانه عذر من قبل العباد الا ان المنبت للخلاف
مقدم على نافية وخينيد فالحل المذكور لابي حنيفة ومحمد خاصة وتكون
في مسألة الجوس على المقيد من باب رد المختلف الى المختلف
ثم بعد التباين والي بشكل عليه ما في الفتاوي لطائفة ولو حبس الرجل
الظاهر في مكان محبس يصلي بالاياء ثم يجيد كان ذلك في الحضر او في
السفر وقال محمد في السفر لا بعيد والله تعالى اعلم ثم كل هذه الجملة
استطرد وهذا وان الرجوع الى مقاصد هذا الفصل **م** ويجوز التيمم
عند ابي حنيفة ومحمد بكل مكان من حبس الارض كالتراب والرمال والحجر
والزجاج والكل والمراد سبع والنورة والحفرة ولما شبهها **ش** وبه قال
مالك ومسي ابن الحجاب من مشايخ مذهبهم على ان لا يعدم الطين
فيه وان المشهور في التراب المفقول الجواز بخلاف غيره وقال صاحبنا
وحبس الارض ما لا يحرق بالنار فيصير مادا كما في الحطب والحشيش
ولا ينطبخ كالحديد والحاس والزجاج وذلك كالاعيان التي عددها
ويدخل فيها شبهها في كونه لا يلبس ولا ينطبخ ولا يحرق بالنار واليات
والزجاج والعقيق واليخس والفرورج والرمود لا بها اجازة
وما احترق بالنار اولان بها وانطبخ فليس من حبس الارض وقال
ابو يوسف احرا والسافعي واحمد لا يجوز التيمم الا بالتراب لا غير
على اختلاف اضافه والحجة لابي حنيفة ومحمد ومن عساه قال بقولها
اطلاق قوله تعالى **فتيمموا صعيدا طيبا** فان الصعيد وجه الارض
كما قاله غير واحد من ائمة حجة اللغة زادوا سحق الزجاج كان في الموضع
تراب او لم يكن قال تعالى صعيدا زلقا فاعلم ان الصعيد لا يكون
زلقا في التفسير حبرا امس فان التراب لا يكون زلقا وانما سمى
صعيدا لانه في نهاية ما يصعد اليه من باطن الارض قال ولا اعلم بين
اهل اللغة اختلاف ان الصعيد وجه الارض واطلاق قوله صلى الله
عليه وسلم وجعلت لي الارض مسجدا او طمورا مستقيا عليه وما عني ابي
هريرة ان ناسا من اهل المدينة انوار رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا انا نكون بالرمال الاشهر الثلاثة والاربعه ويكون فيها جنب
والنفسا والحايض ولما نجد الما فقال صلى الله عليه وسلم عليكم
بالارض ثم ضرب بيده على الارض لوجهه ضربة واحدة ثم ضرب
ضربة اخرى فمسح بها على يده الى المرفقين اخرجه احمد وغيره

فان قيل التيمم محرم

ففسد لا او لم يفسد مد فوقه او عليه عيارا

لم التراب والجر ينبتين من هذا الباب لانه ممتنع بنبه ولا فرق في جواز التيمم
والاعمال كذا في الفتاوى لطائفة والزرنج بالكسر محرم معروف منه **فان قيل**
جاء في التيمم ابيض واصفر واحمر والمرداسنج معروف وقد تسقط الراء الثانية
معرب من ارسنك وكون المراد اسنج يجوز التيمم به مسطور في الفتاوى
لطائفة وللخالصة وفي جزالة الفتاوى ولا يجوز التيمم بالدقيق والسوي
والعنبر والكاثور والمسك والحنا والخشب والزاج والمرداسنج الخبيث والجمع
بينهما ان مراد لجواز التيمم به المعدني ومراد المانع من التيمم به ما ليس
بمعدني وقد افصح صاحب المبدع التحفة بالجواز موصوفا بهذا الوصف
اعني كونه معدنيا وراد صاحب التحفة دون المتخذ من شئ اخر والنورة
بالضم وهما اوها خطا والمرة بسكون العين المعجمة وتحرك طين احمر
م ولا يجوز بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد والوصا
ولطيفة ولطوب وسائر الاطعمة **ش** لما تقدم من النص وكون هذه
الاشياء ليست من جنس الارض ظاهر مما تقدم ايضا **م** وان كان على هذه
الاشياء غير يجوز فيها عند ابي حنيفة وفي احد الروايتين عن محمد
ش والجواز ليس باعيانها بل باعليه من الغبار كما لو كان على غيرها فكونه
احدي الروايتين عن محمد فيه نظر ولعله احدي الروايتين عن ابي
يوسف فان المعروف عن محمد انه يحرم التيمم بالغبار كقول ابي حنيفة
كما سيذكره المصنف من غير اختلاف رواية فيه عنه وانما اختلفت
الرواية عن ابي يوسف وسيقتصر المصنف على ذكر القابلة بالجواز
اذ لم يجد ترابا ونذكر نحن الثانية **تنبيه** ثم ما وقع لبعضهم
من هذه المعادن ان كانت مسبوكة لا يجوز وان كانت غير مسبوكة
غير محتطه بالتراب يجوز وبعضهم من انها مباحة في معادنها في
الارض لم يصنع منها شئ جاز فاذا صنع منها شئ لا يجوز اذ لم يكن
عليها غبار فالظاهر ان مرادهم كما في المحيط للامام رضي الدين وان
لم يكن مسبوكا وكان محتطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز الخبيث فان
هذا القيد لا بد منه فيما ينظر وكما صرحوا به في غيره وسيذكر ذلك
المصنف في مسألة اختلاط الرماد في التراب ثم لا يخفى ان هذا
في الحقيقة بالتراب لا باعيان هذه المعادن فيقع على هذا انه يجوز
عند الكمال لكن في فتاوى الولوالجي ولو كان مخلوطا بالتراب ان كانت الغلبة
للتراب يجوز عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يجوز **م** ثم عدا
ش اي عند ابي حنيفة ومحمد في احدي الروايتين يتين عنه كما يصرح به
م الشرط مجرد المس على الارض او على جنس الارض **ش** باليدين او بغيرهما
وامرارة ذلك الوضوء على العضوين سواء الترتب من ذلك او لم يلتزم **م** **ح**
حتى انه

حتى انه لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها او على ارض ندية ولم يتعلق
بيده شئ جاز عند ابي حنيفة وفي احدي الروايتين عن محمد **ش** وفي الرواية
الاخرى عنه لا يجوز ما لم يلتزم بيده شئ منه وظاهر محيط الدرس رضي
الدين ان هذه ظاهر الرواية عنه وكان لهذا والله اعلم اقتصر على واحد
من المسامح على نسبة هذا القول اليه من غير تقييد برواية ولا ظاهر الرواية
والخوف في هذا الاختلاف ان استعمال جزء من الصعيد شرط ام لا فقال محمد في هذا
الرواية **ف** ربه قال السافعي وقال ابو حنيفة لا وجه الاشارة بظاهر
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايدكم منه والهاء كناية عن الصعيد وكلمة
من للتبعيض فقد امر بالمسح ببعض الصعيد ووجه عدم الاشارة
ان المأمور به هو التيمم بالصعيد مطلقا عن اشراط الالتصاق ولا يجوز
تقييد المطلق الا بدليل ينهض به وهو مفقود هنا ولا سلم ان من في
الاية للتبعيض بل لا بد من الغاية في المكان كذا ذكره غير واحد لكن الظاهر
عند الصعيد الضعيف غفر الله عنها لتبني جنس ما تناسه الالة التي بها
يمسح العضوين على ان في الاية شيا مقدرا لطوي ذكره لدلالة الكلام عليه
كما هو ذاب ايجاز الحذف الذي هو باب البلاغة التقدير والله سبحانه اعلم
امسحوا بوجوهكم وايدكم بما ماوي من الصعيد وهذا لا يوجب استعمال جزء
من الصعيد في العضوين قطعاً وبض في الكساف على ان جعلها لابتداء
الغاية قول متعسف والله تعالى اعلم واعلم ان في بعض نسخ المتن زيادة على
ما ذكرناه من الغلبة واما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة فهما اختلفا
في الارض التي بعينها وانما وقع الفرق بين الذهب والفضة في قول ابي
حنيفة من حيث انه قال يجوز التيمم بالصخر ولا يجوز بالذهب والفضة
لانهما ليسا من اجزاء الارض المركبة فيها خلقة في الاصل بل هما يتولد من الارض
كالنسان بخلاف الصخرة فانها من اجزائها اصالة وفي النهاية **فان قيل**
انه تعالى اخبر انه جعل فيها رواسي من فوقها وقد رتبها اقواتها في يومين
اخرين فيبين ان الجبال غير الارض وهي اوتادها على ما قال الله تعالى والجبال
اوتاد **قلت** في الاية ان خلق الجبال بقدر المدد ولكن لما خلق فيها
رواسي من فوقها وركبها في الارض على سبيل القوار لكل شيا واحداً وتناولها
اسم الارض فالمدد قبل ذلك كان ارضاً لا لانه مدد ولكنه لما فاق من السما
لبنى ادم والجبال صارت فيها خلقة من الله تعالى وكانت ارضاً كالسقف
اسم لما على الارض على وجه الارض فسمى سقفاً لكل ما ركب فيه علو وقد
تكون نحو ما تحته اذا كان تركيباً اصلياً انتهى قلت وهذا الجواب لا يعبري
عن تامل وقد يستدل لابي حنيفة على هذا المطلوب بما في الصحيحين
اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بيرجل فليكنه فليكنه رجل فسلم عليه

فلم يرد حتى اقبل علي جدار ففسح وجهه ويديه ثم ردد عليه السلام وبهر حمل
 موضع بالمدينة وحيطان المدينة مبنية بحجارة سود من غير تراب وهذا
 ايضا فيه ما عينه ولعل الاول ان يقال ان الضعيف ما يصعد علي وجه
 الارض الا ما اخرج له الدليل من الشجر والنبات ونحوها ولم يخرج علي
 وجهها من دقاق الحصى ونحوها فيخرج فينبغي داخل تحت اطلاقه
 فيجوز التيمم به بالنص والجبل في معناه فيجوز التيمم به بدلالة النص سواء
 سميت ارضا ام لا ولا كذلك ما يلين وينطبع من الطعان كالذهب والفضة
 وغيرها والله تعالى اعلم **م** واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة يجوز مطلقا
ش وهذا في الخلاصة من غير ذكر مطلقا وذكره حسن يقع به علي علم
 التخصيص به علي عدم تعيين الجواز لشي مما ذكره عن محمد بن يونس **م** وعند
 محمد يجوز ان كان مدقوقا وعليه غبار **ش** وفي محيط الشيخ رضي الدين
 ولا يجوز بالاجر في رواية لانه بالطبخ تغير عن حاله وصار حال لا يوجد مثله
 من جنسه خلقة في الارض وفي ظاهر الرواية يجوز لانه طين مستحسني فيكون
 كالحجر الاصلي وعلي مبني في البدائع من غير حكاية اختلاف رواية ولا انسيبه
 الي احد بخصوصه وفي الخلاصة وعن محمد بن روايان وقول ابي يوسف متردد
 انتهى انتهى قال العبد الضعيف عفر الله تعالى له ولعل احدي الروايتين
 عن محمد بن ماتهو المذكور في الكتاب عنه والذاعي الي ما ذكره من الشروط عليها
 انه المحقق لا مكان استعمال جرثومته علي العضوتين تغريبا علي شرائطه
 استعماله من الضعيف في مسحه كما هو ظاهر الرواية عنه علي ما تقدم
 والرواية الاخرى انه يجوز مطلقا كقول ابي حنيفة تغريبا علي الرواية الا
 خري الموافقة له في عدم اشتراط ذلك والله اعلم **م** ولو تيمم بغبار ثوبه
 او غيره من الاعيان الطاهرة او هبت الريح فاصابت وجهه وذراعيه
 فمسحه بنية التيمم جاز عند ابي حنيفة ومحمد بنهما وجد ترابا او لم يجد
 وعند ابي يوسف لا يجوز اذا وجد ترابا اخر **ش** اما اذا لم يجد فيجوز عنده
 وجعل في البدائع كون هذا التفصيل عنه قول بعض المشايخ ثم قال
 والصحيح انه لا يجوز في الحالين روي عنه قال وليس الغبار عندك
 من الضعيف ووجه قوله هذا ان المأمور به التيمم بالضعيف **م** والكرام
 وهو التراب الخالص والغبار ليس بتراب خالص بل هو تراب من وجه
 دون وجه فلا يجوز به التيمم وجعل صاحب البدائع هذا وجه قول
 المفصل بزيادة الا اذا عجز عن التراب الخالص كان يكون في جوار وحل ولا
 يقدر علي الماء والتراب وفي النهاية كما ان العاجز عن الركوع والسجود يصلي
 بالايما الخي وحيث انه يتيمم ويحييه قلت وكان التيمم علي هذه الرواية للخروج
 عن خلافهما والافترق مع لزوم التيمم مشكلا فانه ان كان الغبار بدلا

صحيحا عن التراب عند عدم القدرة وان كان ليس بدلا صحيحا اصلا
 ولا يتيمم بذلك بل يصلي بغبار تيمم ثم يعيده اذا قدر علي الماء او علي التراب
 كما في المحبوس في المخرج اذا لم يجد ما ولا ترابا فخطف علي قوله بالجواز ثم في
 البدائع وغيرها ولها انه جزء من اجزاء الارض الا انه لطيف فيجوز التيمم به
 كما يجوز بالكثيف بل اولي وقد روي ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 كان بالجابية فخطف واغمض وجهه واما يتوضون به ولا ترابا يتيممون به
 فقال ابن عمر ليعتصم كل منكم ثوبه او صفة سرحه وليتيمم وليصل ولم ينكر
 عليه احد فيكون **تنبيه** ثم وجه التقييد بقولنا بغبار اللوب النجس
 الغبار الكائن فيه نجسا لا الغبار الطاهر الراسب علي الثوب النجس بعد جفافه
 فانه يجوز التيمم به لانه لا يصير بهذا القدر نجسا كما اشار اليه في التخصيص
 ثم الشرط في التيمم بالغبار وهو المسح بيد الغبار لا مجرد اصابته الغبار
 مع النية كما ذكره النص ونص عليه في الذخيرة فقال وفي صلاة الاصل
 واصاب وجهه وذراعيه غبار لم يجزه من التيمم قال اصحابنا وتاويله انه
 اذا لم يمسح به وجهه وذراعيه فاما اذا مسح جاز حتى علي هذا التأويل
 المعلي في كتاب الصلاة **م** ولو تيمم بالملح ان كان مأبيا لا يجوز **ش** ولم يحكوا
 في ذلك خلافا في شرح الكنز للزبيدي انه لا يجوز رواية واحدة كما لا
 يجوز بالماء المتجدد وهو ظاهر **م** وان كان جبليا يجوز وقال شمس
 الائمة الصحيح عندي انه لا يجوز كما ذكره في المحيط **ش** وفي بعض
 الشيخ بزيادة السرح حتى ونقل هذا في الخلاصة عن شمس الائمة
 طواوي فلعله عنهما والظاهر ان المراد بالمحيط هو البرهان بينهما عليه
 في اول الكتاب فان الذي مبني عليه الولوي ورضي الدين في محيط
 ومصاب البدائع وغيرهم هو الجواز ونص في الفتاوي والطلاصة علي انه
 الاصح بعد ان ذكر في الخلاصة ان عند ابي حنيفة يجوز سواء كان عليه
 غبار ام لا وعندهما ان كان عليه غبار جاز والافلا وكان هذا هو المراد
 بما في شرح الكنز لشيخ الدين الزبيدي انه يجوز في رواية لانه من جنس
 الارض ولا يذوب في رواية لانه يذوب **م** نعم في شرح الجامع
 الصغير كفاضي خان ومن الناس من قال يجوز بالملح الجبلي والاصح انه
 لا يجوز فوافق شمس الائمة وهو ظاهر اطلاق الكافي **م** والسبخة
 بمنزلة الملح **ش** معلى هذا ان كانت مأبية لا يجوز وقد صرح بذلك
 في محيط رضي الدين وفي خزائنة الفتاوي وان كانت ارضيه معلى
 الخلاف الذي في الملح الجبلي وقد صرح في خزائنة الفتاوي وفي الخلاصة
 قبلها انها ان كانت منعقدة من التراب يجوز عندنا خلافا لابي
 يوسف فم ما وقع في نسخة بالمتن بمنزلة الملح الماي غير صحيح ولعله

اجماع

من بعض النسخ **وذكر** الاسبيجاني في شرحه يجوز التيمم بالسبخة وهذا باطلا فانه يفيد لجوازها سواء كانت مائية وضغفة من الارض وهو يقول اني حنيفة **ومحمد** اشبه لان غاية الماية انها ارض ذات تراب وانها طين **وقد** صرح في الاصل انهما على الخلاف وكذا صرح غيره في الطين اللهم الا اذا كان الماء غاليا كما سذكر وخ يحل عدم لجواز بالمائية على هذا ثم في القاموس السبخة محركة ومسكنة ارض ذات تراب وماء وللمع سباح **مسافر** اصابه بلل فابتل ثوبه وسرحه ولم يجد ترابا ولا ماء فانه يلطخ ثوبه ويحفته ويتركه ويتيمم به ولا يجوز التيمم بالطين قال شمس الامية ولا يجوز التيمم بالطين وان فعل بجوز **ش** اعلم ان عند اني حنيفة في التيمم بالطين روايتين احدهما عدم لجواز وعلى هذا يتعين عليه في الفرع المذكور ان يلطخ ثوبه بالطين الطاهر ويتركه حتى يخف فتيتم به احتيا لا للتوصل الى اقامة الصلاة لان الصلاة لا تقام الا بالطهارة والطهارة انما سرعت باحدى الامرين وقد عدمهما جميعا في الطال لكن قد **روى** علي التيمم بالتراب في بابي الطال من هذا الوجه فيومر به ونايتها لجواز به قال الكرخي وعليه شمس الامية لطلوحي الا انه قال لا ينبغي ان يتم به لان فيه يلطخ الوجه ولو فعل جاز وذكر عنه بهذا اللفظ في فتاواه باللفظ الذي حكاه المصنف عنه فان ظاهر التناقض قال رضي الدين في محطته وهو الصحيح لان الواجب عنك وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز اني وعلى هذا لا يلزم المسافر ما ذكر بل يستحب له ذلك ولفظ اليد اعم في هذا الفرع ولو كان المسافر في طين وردغة لا يجد ماء ولا صعيدا وليس في ثوبه او سرحه تراب لطنخ ثوبه او بعض حبله بالطين فاذا جف تيمم به ولا ينبغي ان يتم ما لم يخف ذهاب الوقت لان فيه يلطخ الوجه من غير ضرورة فيكون بمعنى المسئلة وان كان لو تيمم به اجزاء عند اني حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لا لأن الطين من اجزاء الارض ومافيه من الماء مستهلك وهو يلتزم باليد فان خاف ذهاب الوقت تيمم وصلي عند ما وعلى قياس قول اني يوسف يصلي بغير تيمم ثم يعيد اذا قدر على الماء والتراب كما يحوسن في المخرج اذا لم يجد ماء ولا ترابا نظيفا على ذكرنا اني ومأذره عنه محمد من جواز التيمم بالطين احدي الروايتين عنه كما هو ظاهر للاصله وقد صرح في النهاية بان في احدي الروايتين عن محمد لا يجوز التيمم بالطين وقياس ما روي عن اني يوسف في الغبار انه يتيمم ويعيد اذا لم يقدر على التراب ان يفعل هذا كذا لم علمت ما الثاني ذلك من البحث **تنبيه** تيمم في ارض قد رسي عليها

عليها الماء

عليها الماء يعني لها ندوة جاز كذا في الفتاوي الثانية وغيرها وفي خزانة الفتاوي ولوتيمم بالتراب ان كان الى الخفاف اقرب جاز وان كان الى البلل اقرب لا يجوز **وكذا** يجوز التيمم بالحصي والكيزان جمع والحباب والغضارة ولطيطان من المدرسوا كان عليه غبارا ولم يكن **ش** لطصا والكيزان جمع حصاه وكوز مهر وفان ولطيطان بكسر الطاء المهملة جمع حب بضمها وهولمة الفخمة ويقال له الطابية ايضا قيل ومنه لخب ضد البفض لان لخب يسل مافيه من الماء لا يسع فيه غير ماء امثاليه كذا اذا امثلا القلب بالحب فلا يساع فيه لغير محبوبه في القاموس الغضارة بعف بالمعنى والضاد المعنيين الطين اللارب الاحضر لجر كالعضار ثم قال وطبات خرف تحمل الدفع العين وفي المغرب الغضار يجمع غضارة وهي القصعة الكبيرة اني والظاهر انه يريد المتخذ من الطين ولطيطان جمع حايط معروف والمدر محرك قطع الطين اليابس واحدته مدرعة ثم الظاهر ان جواز التيمم بهذه الاشياء على اطلاقه بعد ان لا تكون الغضارة مطلوبة بشئ من الابساع **ش** الخ ليست من جنس الارض ونحوها قول اني حنيفة كما يفيد ظاهر شرح الطامع الصغير لقاضي خان واحدي الروايتين عن محمد **واما** على ظاهر الرواية عن محمد فيستتر ان يكون على هذه الاشياء غبارا ما على قول اني يوسف فلا يجوز على المدرسوا كان عليه غبارا ولا ما في الباقي مما كان متخذا من الرمل لا يجوز وما كان متخذا من التراب فتيمة تردد على ما حكاه صاحب الاصله عنه في الاجرم ولا يجوز التيمم بالغضارة المظلمة بالانك بطن الغضارة وظهرها على السوا الا اذا كان عليه غبار **ش** فانه حينئذ يجوز بما عليها من الغبار والاندك بالمدر ومنه النون الرصاص المذاب وفي القاموس وليس فعل غيرها اشد الاسر ب او ابيطة بيضة او اسوره وكذا هذا التفصيل فيما اذا كان مطلوبة بغير الانك من الاخلاط والاصباغ التي ليست من جنس الارض والوجه فيه ظاهر **ش** ولا يتم بخرف ان كان متخذا من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية جاز **ش** سوا كان عليه غبارا ولم يكن فان جعل فيه شئ من الادوية فان كان عليه غبارا جاز **ش** وان لم يكن عليه غبارا لا يجوز **ش** كذا في الفتاوي الثانية وفي الاصله والخرف لطيد يعني الاختلاف عند اني حنيفة يجوز وعن محمد روايتان قول اني يوسف متردد ثم قال الا اذا استعمل فيه شئ من الادوية فحينئذ لا يجوز اني وليس كالأطلاق هذا الحكم بالحكم الا في عن قريب في اختلاط الرماد بالتراب اذا كان التراب غالبا وهو مسطور في الفتاوي الثانية والظهرية وغيرها ان التراب اذا اخلطه باليس من اجزاء الارض غير الرماد ايضا انه تعتبر فيه الغلبة فان هذا

يقتضي جريان هذا التفصيل للمخالف في الدين التي بخلاف المستوى لا تترك
 ما فيه بالنار مما ليس من اجزاء الارض كما نبه عليه شيخنا المحقق رحمه الله
 فضلا عن اطلاق عدم الجواز اذا خالطه شيء من ذلك من غير تفصيل فلا جرم
 ان مختارات النواز لا يجوز التيمم بها ما كان من جنس الارض وانواع الحجارة
 والابور والخرق وهو الصحيح وكذا يدافع الاجر والتراب المحترق وفي خزنة
 الفتاوى ويجوز التيمم بالخرق **الا** اذا كان عليه صبيخ ليس من جنس الارض
م وان تيمم بالرماد لا يجوز **ش** قال في البدائع بالاجماع لانه من اجزاء الخشب
 وعبارة قاضي خان في شرح لطامع الصغير ولا يجوز بالرماد في الصحيح من
 الجواب لانه ليس من اجزاء الارض انتهى ورايت في خزنة الفتاوى ما نصه
قال العبد الضعيف ان كان الرماد من الخشب لا يجوز وان كان من
 من الحجر يجوز لانه من الارض وقد رايت في بعض بلاد تركستان كان حطبهم
 الحجر انتهى وفي المبني بالغبني الحجة ويجوز التيمم بالارض المحترقة بالنار
 في الاصح وعليه مشي في مختارات النواز كما سمعته انفا وفي النصا **واذا**
 احترقت الارض او التراب بالنار او روق الحجر او طبع حتى صار حباتهم
 من هذه الاشياء جاز وعليه الفتوى **م** وان احتلط الرماد بالتراب ان كان
 التراب غالبا يجوز **ش** وان كانت الغلبة للرماد لا يجوز كذا في النهاية فلا
 عن المحيط وهو المستطور في الفتاوى الثانية ايضا ووجهه ظاهر وهو ان
 العبارة فان المغلوب معه معدوم معني ثم لا شك ان الغلبة هنا معتبرة
 بالاجزاء بخلاف المخالط لئلا فان فيه خلافا سند كره اذا افضت النوبة
 ان شاء الله تعالى هذا واعلم ان ما قد مناه من فتاوى فيما اذا كان شيء
 من المعادن مختلطا بالتراب وكان الغالب التراب انه يجوز عندها خلافا
 لابي يوسف يقتضي ان يجري خلافا في سائر المخالطات التي هي
 من جنس الارض مع ما هو من جنسها كقصة المسئلة فثبت له **م** واذا
 اصاب الارض بخاسة فحقت بالشمس وذهب امرها جازت الصلاة
 عليها ولا يجوز التيمم منها في ظاهر الرواية وروي عن اصحابنا انه يجوز **ش**
 هذه المسئلة فرع اشترط كون الصعيد التيمم به طهورا وهو ما ثبت باللفظ
 الصريح في الحديث الصحيح كما تقدم واما كون طهارة الصعيد التيمم به
 شرطا لجواز التيمم فهو ما نظا فر عليه الكتاب والسنة والاجماع ثم الراوي
 عن اصحابنا جواز التيمم بالارض المذكورة ابن كاس النخعي ووجه هذه
 الرواية ان النجاسة قد استحال بذهاب أثرها ولهذا جازت الصلاة
 عليها فيجوز التيمم بها ايضا واول ما قيل في الفرق بين الصلاة والتيمم
 على ظاهر الرواية ان التيمم يقتضي طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة
 تقتضي طهارة ذلك فحسب وبالنسبة علم روال الموضوعين وحديث

زكاة الارض يلبسها بعد ثبوته ما يفيد معناه انما ثبت احدها وهو الطهارة
 فيبقى الآخر وهو الطهورية على ما علم من رواله فلا جرم ان جازت
 الصلاة عليها دون التيمم **تنبيه** ثم ذكر لطيف بالسؤال فتاوى
 اذا فرق بين ان يكون بالشمس او النار او الريح ومن ثمة لم يذكر لفظ بالشمس
 في بعض النسخ وسيشعر اليه المصنف اتفاقا عن سمس الآية من الخط
 في اثنا ما ورد من المسائل التي اتى بها بيان الشرط الثاني او لراد في الامر
 المذهب اللون او الريح **م** واذا تيمم الرجل من موضع فتيمم اخر من ذلك الموضع
 ايضا جاز **ش** كذا في غير ما كتاب ملك الكشي المعتمدة في المذهب ووجهه
 ظاهر فان المانع من ذلك معدوم اذا فرض ان ذلك الموضع من الصعيد
 ثابت طهوريته نعم قد يتوهم ان ما بذلك الموضع من الصعيد كالتراب مثلا
 قد صار مستعملا فلا يجوز التيمم به كما لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل لكن هذا
 التوهم مندفع بان التراب المستعمل ما التزم بيد التيمم الاول لاما بقي
 على الارض بل ما بقي على الارض بمنزلة فضل ما بقي في الاثابعد وضوء الاول
 او اغتسل له وذلك طهور في حق الثاني فكذا هذا ووجه قالت السافعية
 ايضا او كان المسايخ رحمهم الله لقصد افادة دفع هذا الوهم وضوعوا
 هذه المسئلة **م** والتميم في الجنابة ولحدوث والميت **سواس** وكذا في
 الحيض والنفاس وانما طرح المسايخ بهذا ايضا فاعلم ان عساه يقع في
 بعض الاذهان ان التيمم في حق الجنب ومن في معناه استيعاب جسده
 بالمسح بالصعيد بناء على موافقه الخلاف للاصل في ذلك وقد وقع في
 لجن بده ذلك لعماريين يأسرف في الصحيحين عنه قال بعضني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجنبت فلم اجد ماء فتمرغت في الصعيد
 كما تتمتع الدابة وساق لطديت واذا ثبت هذا في حق الجنب فيثبت في
 من عساه بدلالة دليله ثم هذا فرع جواز التيمم للجنب ومن في معناه
 وقد قيل فيه اختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم فنقل عن عمر
 وابنه وابن مسعود انهم كانوا لا يتييمون التيمم للجنب وعن علي
 وابن عباس وعائشة اباحته وعليه جمهور اهل العلم منهم الآية
 الاربعة وظاهر الآية يدل على ذلك كما قاله زيد بن اسلم وغيره
 حديث عمار هذا وغيره من الاحاديث التي تقوم بها الحجة او نزاد
 بها قوة والله اعلم **تنبيه** فلو تمسك بالتراب ودلك به جسده
 كله لا يجوز به عن التيمم نعم يجزئه ان كان التراب صاب ووجهه
 وذراعيه وكفيه لانه لا يبي بالمغزوض وزيادة والافلام ولو صلى
 بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد **ش** تلك الصلاة المؤداة به
 بالوضوء او بالاغتسال ولو كان قادرا على استعمال الماء لانه قد احت

بما امر به وهو الصلاة بالتيمم فصار كما لو اداها بالوضوء وايضا روي ابو داود
والحاكم وقال صحيح علي شرط الشيخين عن ابي سعيد الخدري قال خرج رجلا
في سفر فحضر وقت الصلاة وليس معها ماء فتيمم بصعيد طيبا ثم صليا
ثم وحده المائي الوقت فاعاد احدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الاخر لم ائبا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال للذي لم يعد اصبت
المسنة واجزائك صلاة تلك وقال للذي توجها واعاد لك الاجرمين من
قد كان الاحسن ان يقول المص ثم وجده الماء والصلاة ليسهل ما اذا وجده
في الوقت وبعده وكأنه اختار تلك العبارة لان في الاعادة عليه فيها
اذا وجده بعد خروج الوقت يعلم حينئذ بطريق الدلالة ولانه لم ينقل
في الاعادة بعد لخروج خلاف لاحد من الائمة الاربعة بخلاف ما قبل
لخروج فان في بعض الصورة خلاف مالك ففي مذهب مسأيل المدونة
والمتخلطة للبرادعي من المالكية واما المسافر فان كان على اياس من الما
تيمم اول الوقت وصلى ولا اعادة عليه ان وجده المائي الوقت وان كان
على يقين من ادراك المائي الوقت يؤخر الصلاة الى اخر الوقت فان تيمم
اول الوقت وصلى اعاد الصلاة وان وجده المائي الوقت واما المسافر الذي
لا علم له من الماء لطائف الذي يعرف موضع الماء ويخاف لا يبلغه في الوقت
والمركب يتيمم في وسط كل وقت صلاة وان وجده المائي وقت تلك
الصلاة اعادوا الا المسافر انتهى فتوفرت العناية بذكره بهذا **تنبيه**
ثم هذا فيما اذا كان العذر المبيح من قبل رب العباد لا من العباد لا كما
تقدم فكن منه على ذكره **والصحيح** في المص يتييم لصلاة الجنائز اذا
خاف الفوت **الاولي** **ش** اعلم انه يجوز التيمم للصحيح في المص عندنا
في ثلاث مسائل احدهما اذا كان في المص جوبا وخاف المرض بسبب
الاغتسال بالماء البارد على ما فيه من خلاف بين ابي حنيفة وضاحيه
وقد تقدمت الثانية اذا كان في المص وحضر جنازة وخاف
ان يستغل بالوضوء تقوته الصلاة عليها وانما وقع التقييد بالصحيح
ان المريض الخائف من زيادة المرض او اشتداده بسبب استعمال
في الطهارة من خض له في ذلك اجماعا في صلاة الجنائز وغيرها سواء خاف
ام لم يخف كما تقدم مع المريض الذي لا يخاف من ذلك بسبب استعمال
المائي الطهارة حكمه حكم الصحيح ان خاف الفوت واستغل بالطهارة
بالتيمم والاحلا ووقع التقييد بكونه في المص لان الغالب في المأور
عدم المائي كون ذلك فيها جواز بالطريق الاولي وبالضرورة لان به يتحقق
الوجوب ويخوف فتيها متى استغل بالوضوء لان بذلك يحصل العجز للتمي
عن استعمال الماء الثالثة اذا كان في المص وخاف فوت صلاة العيد لوتوا

ولا فرق

ولا فرق في هاتين بين ان يكون محدثا او جنبا وخاف فيهما جماعة من العلماء منهم 103
السافعي قالوا والخلاف فيها مبني على ان كلا من هاتين الصورتين هل يسرع
فعله ثانيا لغير من لم يفعل اوله فقال علماءنا لا بل اذا صلى على الميت من له
ولاية ذلك لا تشرع الصلاة عليه لغيره ثانيا ومن فاته صلاة العيد لا يسرع
قضاها فليسرع له في المسائلتين المذكورتين التيمم بناء على اصل عندهم
وهو ان كل عبادة يشترط لادائها الطهارة وخاف لو استغل بالنظر بالمسألة
لفاتته لالي بدلعه عنها سرعا جاز له التيمم احرازها وقال السافعي
نعم حتى كان لغير من صلى على الميت ان يصلي عليه ومن فاته صلاة العيد
يسرع له قضاها وعلى الاظهر فلا يسرع له التيمم في المسائلتين المذكورتين
لا مكان احراز المطلوب فزها بالوضوء وشهد بصحة اعتيابه ما اصله مسأيلنا
من الاصل المذكور ما اخرج ابو داود عن نافع قال انطلقت مع ابن عمر
في حاجة الى ابن عباس فقضي ابن عمر حاجته وكان من حد يثبه
بوميدان قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك
وقد خرج من غايط او بول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى اذا كاد الرجل
ان يتوارى في السكة ضرب بيده على الحايط ومسح بهما وجهه ثم
ضرب ضربة اخرى فمسح ذراعيه ثم رده على الرجل السلام وقال انه لم
يعني لم ارد عليه السلام لا اني لم اكن على طهر انتهى وسكت عليه ابو داود
وهو وجه وجهه وجهه الشهادة لما ذكرنا انه كما قال ابو الحسن بن بطا في شرح
البخاري لما تيمم النبي صلى الله عليه وسلم لرد السلام خسية الفوات
دل على انه ن له ان يتيمم للصلاة التي يخشى فواتها كصلاة الجنائز والعيد
بل اكد لان الطهارة ليست بشرط في رد السلام وهي شرط للصلاة
قال وبها احتج الطحاوي على ان في عين التيمم للجنائز ما رواه ابن
عدي في المحمل الكامل وغيره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا قئائك الجنائز وانت على غير وضوء فتييم وهذا وان كان في اسناده
من تكلم فيه وقد رواه الطحاوي وغيره موقوفا على ابن عباس وقال ابن عدي
الصواب موقوف فيخذه ما رواه البيهقي من طريق الدارقطني عن ابن
عمر انه اتى بجنازة وهو على غير وضوء فتييم وصلى عليها ورواه الطحاوي
وغيره ذلك عن جماعة من التابعين من غير نقل خلاف احد لابن عباس
وابن عمر على ذلك ممن عاصروهم هذا واعلم انهم نقلوا عن طاهر الرواية
انه لا فرق في جواز الصلاة على الجنائز بالتيمم عند خسية الفوات بين
ان يكون وليا او غيره وعن ابي حنيفة من رواية الحسن انه لا يجوز للولي
وعليه سمي المصنف واقول لكن اذا كان شرط الجواز خوف الفوات لو
توضأ كما صرحوا به فليس عند التحقيق ما رواه الحسن عن ابي حنيفة

من تعبد ذلك يكون الولي غيره مخالف الظاهر الرواية ولا ان تصحح احدها غير تصحيح
الآخر كما هو ظاهر من صاحب الهداية وغير حيث خض التصحيح بما رواه الحسن
برغايته ان رواية الحسن ناصية علي بعض من لم يتحقق في حقه هذا الشرط
وهو الفوات لوتوضا الا ترى الي تعليلها بما نضه لان الولي حق الاعداء فلا فوات
في حقه كما هو مذكور في كثير من الكتب المعتبرة كالمهداية والبدائع وشرح الجامع الصغير
لقاضي خان وفتاوى الولائي وغيرها نعم هذا انما يتم فيها اذا كان الولي حق
التقديم فاما اذا كان لم يكن له حق التقديم لحضور من هو مقدم عليه من
السلطان او القاضي فهو ممن ينوته بحيث لو صلى عليه احدها لانه ليس
له ولاية الاعداء فيجوز التيم عند خوف الفوات لو توضا اذا كانوا
لا ينتظرونه ولمل هذا مما في فصل التيم من الذخيرة وروي الحسن
عن ابي حمزة حنفية انه لا يجوز له التيم لانه لا يحسن الفوات
لان الناس ينتظرونه ولو لم ينتظروه اجزاه قال حسن الائمة الصحيح
هذا ورح فذكر في رواية الحسن خرج مخرج الغالب من احواله فان الغالب
عدم حضور من هو اولي منه من حيث التقديم في الصلاة عليه نعم في فصل
لجنة من الذخيرة ايضا وان كان اما او حق الصلاة فكذلك اتي
ويجوز له ان يتيم نص عليه في النوادر وذكره شمس الائمة لطاوي ثم ذكر
فيها قال شمس الائمة الصحيح ان في الظاهر الرواية يجوز ان يتيم وعلي
هذا فرواية الحسن مخالفة لهذا المذكور انه ظاهر الرواية وقد مضى
في النصاب على انه الصحيح وذكر بعضهم في وجهه بان الانتظار مكره
وبعضهم لا طلاق حديث ابن عباس وكلاهما لا يعري عن نظر والله اعلم
تنبيه وقد ذكرنا ايضا ان الامام اذا تيم لصلاة العيد لا يجزيه
في رواية الحسن عن ابي حنفية انه لا يخاف الفوات فانه لا يجوز للناس
ان يصلوه اذونه كما في الولي لجنازة ويجزيه في ظاهر الرواية لانه كما
الفوات بخروج الوقت فربما تزول الشمس قبل فراغه من الوضوء حتى لو لم
يخف ذهاب الوقت لا يجزيه التيم وهذا ايضا مما لا خلاف فيه في
المعنى بين ظاهر الرواية ورواية الحسن غاية ان خوف الفوات
في حق الامام الذي هو السلطان او من اذن له السلطان بالتقدم
فيها هو خوف خروج الوقت وفي حق غيره هو خوف فراغ الامام من الصلاة
مليئته هذا ايضا **تكبير** ثم انما يباح التيم لغير الامام لصلاة العيد
اذا خاف قوائها كلها اما اذا كان يرجو انه لو نظر بالماء ادرك بعضها
فانه لا يتيم لانه لا يخاف الفوات لانه اذا ادرك المدة البعض يمكنه
اذا الباقي وحده ولم اقف على هذا التفصيل في صلاة الجنازة ولو قلنا به
لم يكن علينا في ذلك باس لانه يمكنه اذا باقي التكبيرات على التتابع
قبل

قبل رفع الجنازة والله اعلم **م** وكذا اذا احدث في صلاة العيد تيم وبني 104
في قول ابي حنفية وان خاف خروج الوقت تيم وبني بالاخلاق **ش** اعلم
ان المصلي للعيد اذا سبقه لحدث فيها لا يخلو من ان يكون اماما او مقندا
فان كان اماما فلا يخلو من ان يخاف خروج وقتها او استغسل بالوضوء ولا فان
خاف جاز له التيم ويدين بالاخلاق سواء سارع فيها بالتيم او الوضوء لانه
لا يمكنه اذا الباقي بعد الزوال فتفوته اصلا وان لم يخف ومعلوم انه على
هذا التقدير ان يكون سارعا فيها بالوضوء اذا الغرض فقد مبيح للتيم غير خوف
الفوات فعند ابي حنفية يدين ويدين وعندهما ليس له ان يتيم والوجه
من الطرح فني يعرف من بيانه كمنها فيما سياتي من ان المقتدي اذا سارع
فيها لم سبقه لحدث وكان لا يخاف فوت الوقت ولا رجوعه الى الامام
فيها وان كان مقندا فان كان سارع فيها بالتيم فالمدكور في كثير من الكتب
للعتبرة كالحيط والبدائع والطلاصة انه يجوز له ان يدين عليها بالتيم باجماع
اصحابنا لانه لو ذهب وتوضا بطلت صلاته من الاصل لبطان التيم فلا يمكنه
وذكر في النوادر الظهيرة ان هذا عند ابي حنفية بلا اشكال واما علي قوله
فاختلف المتأخرون قال بعضهم يدين ويدين كما هو قول ابي حنفية لانه
لا يمكنه التوضي للبناء عليه من بنا القوي على الضعيف كما اذا وجد الماء
في خلال الصلاة يستألفها فلا يدين عليها وقال بعضهم لا بل يتوضي ويجوز
ان يكون ابتداء الصلاة بالتيم والبناء بالوضوء كما قلنا في جنب معه من الما قدر
ما يلقي وضوءه فانه يدين ويصلي فاذا اتم واحرم للصلاة ثم سبقه لحدث
يتوضا بذلك الما ويدين فانه الصلاة ابتداءها بالتيم وانتهى بها بالوضوء
قال رحمه الله لكن هذا لا يقوي انه ليس فيه بها القوي على الضعيف
اذ التيم ههنا اقوي من الوضوء لانه يزول لطبابة والوضوء لا يزولها
فلا بد من معنى اخر فنقول الطهارة لما صلا بالتيم من الطهارة لما صلا
بالوضوء يوجب ليل جواز اقتداء الوضوء المتوضي بالتيم عند ابي حنفية ويؤيد
هذا ما ذكر القاضي في الدين في فصل المسح في قبا واه ما سمع لحقه اذا احدث
في صلاته فاصرف ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضا كان له ان
لعمري يتوضا ويفسل عليه ويدين على صلاته كما لمصلي بالتيم اذا احدث
في صلاته فاصرف ثم وجب ما فان له ان يتوضا ويدين على صلاته والفرق
بين هذا وبين ما اذا وجد المتيم الما في خلال صلاته حيث يستأنف
الصلاة وههنا لا يلزمه الاستئناف وهو ان التيم ينقض بصفة
الاستناد الى ابتداء وجوده عند اصابة الما لانه يصير محدثا بالحدث السابق
اذا اصابة ليس كحدث لان القدم على الاصل حال قيام الما لطف
قبل حصول المقصود بالخلف وفي مسائلنا لم ينقض التيم عند اصابة

البناء

الما بصفة الاستناد لا شفاصه بالحدث الطاري على التيمم ولم توجد القدرة
 على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف فتبرح هذا انه
 على قولها يتوضأ ولا يتيمم وهو بقولها السببه لانه صار واجدا للما حقيقة
 ومعنى بعد ان كان قبل سبق الحدث عاد ماله معنى لانه قد صار لاحقا
 فامن الغوات على قولها كما سباني نعم ينجه ان يقال اذا كان لا يمكن
 المصلي اذا الباقي بعد الزوال كما صرحوا به ينبغي ان يفصل في هذا على
 قولها بان ان كان يمكنه التوضي واذا ما فاتته منها قبل الزوال فحين الوضوء
 وان كما لا يمكنه اذا ذلك قبله او توضأ ويمكنه التوضي قبله لوتيمم كان له
 ان يتيمم وان كان سرع بالوضوء فان كان يخاف زوال الشمس لو توضأ فان كان يرجو ادراك
 تيمم اتفقا وان كان لا يخاف زوال الشمس لو توضأ فان كان لا يرجو ادراك
 البعض تيمم الباقي وحده وان كان لا يرجو ادراك الامام فعنده اني يوسن
 ويحمد لا يباح التيمم لان المصلي خشيته الغوات واللاحق امن منه
 فيتوضأ وتيمم صلاته وحده اذا وجد الامام قد فرغ من الصلاة وعنده
 اني حنيفة يباح له التيمم لان البناء السهل من الابقاء فلما جاز الافتتاح
 بالتيمم فلان يجوز البناء به والان خوف الغوات قائم اذ اليوم يوم رحمة
 فلان من في رجوعه الى الماحي نزول الشمس فتفوتة بعضي الوقت ثم من
 مسأخنا من قال هذا اختلاف حجة وبرهان ثم اختلف هؤلاء فيما بينهم
 فقال ابو بكر الاسكاف هذه المسألة بناء على ان من شرع في صلاة العيد
 ثم افسدها لا قضا عليه عند اني حنيفة فكانت تفوتة الصلاة على
 اصله لا الى بدل فكذا لا جاز التيمم وعندها يلزمه القضاء فتفوتة
 الى بدل فلا يجوز له التيمم قبله من ان هذه الرواية قال من نوادر
 الصلاة والذي فيها ان الافتتاح صلاة العيد ثم افسدها لا قضا عليه
 عند اني حنيفة ولم يذكر قولها فانه استدلال بتخصيص قوله بالذكر
 على ان قولها بخلافه قال في النهاية وغيره اني بكر الاستكاف يجعل هذا
 خلافا مستدلا انتهى ولم يذكر مناطه وكأنه ما تقدم من مسأخنا
 من قال هذا اختلاف عصر و زمان فان صلاة العيد كانت في زمن
 اني حنيفة يصلي في جبانته بعيدة من الكوفة بحيث لو انصر الى
 بيته ليتوضأ زالت الشمس فكان خوف الغوات قائما فافتي على وقف
 زمانه وفي زمانها كانت يصلي في جبانته قريبة بحيث لو انصر
 الرجل الى بيته ليتوضأ لا تزول الشمس فلم يكن خوف الغوات قائما
 فيتألى وقف زمانها وكان الشمس الامة لظوا الي والسر حتى يقولان
 في ديارنا لا يجوز التيمم لصلاة العيد لا بد ولا انتها لان الماحي
 بمصلي العيد فيمكن التوضي من غير خوف الغوات يجوز التيمم اذا اعتقد

الاصابع على هذه الحال التي حررناها علمت ما في كلام المصنف من الاجمال 105
 وما كان عليه من فضل المقال فان قوله وكذا اذا احدث الى اخره يصح
 ان يحال على ما اذا شرع الامام بالوضوء وسبقته الحدث وكان لا يخاف
 خروج الوقت ولا يبرح ادراك الامام على ان الاختلاف الذي بينه
 وبينهما اختلاف برهان لا اختلاف زمان وعلي ما اذا شرع المقتد
 بالتيمم وسبقته الحدث وكان يمكنه الاكمال قبل الزوال لو توضأ على ما حرراه
 بناء على قول بعض المتأخرين على ما في الفوائد الظهيرية وليت شعري
 ما العرف لكون احدي هذه الصورة الممكنة من بين سائرهما مع قصر
 النظر على ما في الكتاب اذ لا يصلح ان يراد معه بعضها حال ارادة البعض
 الاخر لما في كل صورة من قيد لا يتأتى معه الجمع بين الصورتين في الارادة
 في حال واحدة هذا مع صلاحية صدوقه على باقي الصور التي لا معنى
 فيها لتخصيص اي حنيفة بالذكر على تقدير ارادتها منه **نفسه**
 خاف يصلح ان يراد منه صور في حالة واحدة والحكم فيها انه يتيمم ويبني
 بالاختلاف وذلك بان يتقدم رفاعا لخاف يصلي العيد وانه يسئل الامام
 والمأمور اذا شرع بالوضوء او التيمم ثم خاف خروج الوقت ولا يشمل حينئذ
 غيرها من الصور التي فيها اختلاف بينه وبينهما فليتامل **م** ولو خاف
 خروج الوقت في سائر الصلوات لا يتيمم بل يتوضأ ويقضي ما فاتته
 بعد ان يكون الما بحضوره او قريبا منه وهو قادر على استعماله معني
 كما هو قادر عليه حساسا كانت مكتوبة او واجبة كالوتر **ش** لانها
 تنفوت الى خلف وهو التوضأ فلم يتحقق فواتها مطلقا بل الغوات
 الى بدل الى قوات لقيامه معني وقد ذكرنا في شرح قوله وان خرج
 مسافرا او محتطيا الى اخره ان هذا قول علماءنا الثلاثة الى ما هو
 المشهور عنهم خلافا لغيرهم لوفروا بينا الوجه في ذلك مع فروع ذكرها
 المسأخ تتفرع على قوله خاصة فراجع **م** وكذا لو خاف فوت الوقت
 الجمعة يتوضأ ويصلي الظهر **ش** اي وكذا لو خاف فوت صلاة الجمعة
 لو استغل بالوضوء او بالتيمم فانه لا يتيمم بل يتوضأ ثم ان ادرك الجمعة فيها
 ونعت وان فاتته صلى الظهر وعلى قياس من فرج بجزله التيمم اذا خاف
 الغوات واما لزوم صلاة الظهر للمكلف عند فوات الجمعة كمالا لجماع
 وانما الاختلاف بين علماءنا في ان الظهر فرض الوقت وامر غير المحذور
 باستقاطه باذا الجمعة فاذا فاتته الجمعة تقرر عليه ما كان هو
 الاصل في حقه او ان الجمعة فرض الوقت والظهر خلف عنها فاذا فاتته
 الجمعة لزومه الظهر الذي هو خلف عنها فذهب الى الاول ابو
 حنيفة وابو يوسف والحق الثاني محمد في احد قوليه **وتنبيه**

اصالة مع

فتحصل في شرح الزاهدي ان الصلاة ثلاثة انواع نوع لا يحسب فوائدها
اصلا لعدم توقيتها بوقت كالنوافل فلا يجوز له التيمم عند وجود الماء
لعدم العذر ونوع يحسب فوائدها بوقت وكذا ينقض بعد القوت
اصلها او بدلهما كالجمعة والكتوبات فلا يجوز لها التيمم عند القدرة
على الماء لا مكان خبرها بالبدل باكمال الطهارة بين ونوع يحسب فوائدها لا
بدل كصلاة الجنائز والعيد فيجوز التيمم لها في المصروع وجود الماء
خلاف السافعي قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له وعلى هذا القائل
ان يقول يجوز التيمم لصلاة الكسوف والسنن الرواتب ما عدا سنة
الجمعة اذا خاف قوتها لولا ان تنقض لا الى بدل فانها لا تنقض كما في العيد
ولاسيما على القول بان صلاة العيد سنة كما اختاره شمس الامة الشريفي
واما سنة الفجر فان خاف قوتها مع الغريضة ولا تيمم على قياس قوتها بدينهم فان
عند محمد اذا فاتته باستغاله بالغريضة مع الجماعة عند خوف فوت الجماعة
يقضيها بعد ارتفاع الشمس وعندهما لا يقضيها اصلا والله اعلم ولو تيمم
ليس المصحف اول دعاء المصلي عند وجود الماء والقدرة فليس شي انتهى
وكذا الوضوء ثم يقرأ بآيات من القرآن لا يستباح الا بالطهارة
مع ما ذكر من وجود الماء المطلق الطهور والقدرة على استعماله وقد كان الاول
ترك التعرض لهذا الطهور وعدم الخلاف فيه **م** المسافر يطأ جاريته وان
علم بعدم الماء ودينه **ش** فمضى على هذه المسألة كانه لما فيها من خلاف مالك
ففي البدائع وقال لا يكره وجبة قوله ان جواز التيمم للجنب اختلف فيه
كما في النجاسة فكان الجماعة اكثرا بسبب وقوع الشك في جواز الصلاة
فكره ولنا ما روي عن ابن ابي عمير قال قال العفاري رضي الله عنه انه قال
قلت للنبي صلى الله عليه وسلم اجامع امرائي وانا لا اجد الماء فقال اجامع
امرائك وان كنت لا تجد الماء عشر حجج فان التراب كافيك انتهى ولكن الذي
رايته في تهذيب مسال المدونة **م** في المسألة والمختلطة للبرادعي من الماء
لكية ولا يطأ المسافر امراته كانه عليه وضوء ام علي غير وضوحي يكون مبرها
من الماء يكتفيها وكذلك ان طهرت امراته من حيض في سفر وتيممت فلا
يطأها حتى يكون معها من الماء فيقتسلان به وان كان متوضيئين فالقبول
احدهما صاحبه الا ان يكون معها ما يكفيهما للوضوء وضوء لا يدخلان على نفسها
اكثر من حدث الوضوء اذا لم يكن معها ما ينهي ومنهم من قيد منع المسافر من
الوطي بما اذا لم يطأ السفر اما اذا طال فيجوز اتفاقا على المشهور خلافا
لاين وهب منهم وظاهر هذا عدم الجواز لا الكراهة ثم ذكر في البدائع من
الحديث والله اعلم به **م** في مستند احمد لنا معمر بن الحجاج عن عمر بن
شعيب عن ابيه عن جده قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال

106 فقال يا رسول الله الرجل كيف يغيب علي بقدر علي الماء اجماع اهله
قال نعم وفي الشامل للبيهقي عن ابن عباس انه وطئ جاريته وتيمم
وايضا التراب شرع طهورا حال عدم الماء ولا يكره التمساج للنجاسة حال
وجود الماء كذلك حال وجود التراب **م** وينقض التيمم كل شي ينقض
الوضوء **ش** من الحدث الحقيقي والحكمي كما سيأتي بيانه لان التيمم
خالف عن الوضوء وما ينقض الاصل ينقض الخلف بطريق الاولى لان الاصل
اقوي ولا فرق في ذلك بين ان يكون التيمم عن الحدث الاصغر او الاكبر وفي
معناه غير انه ان كان عن الاكبر او ما في معناه وكان الحدث الذي اصابه
ينقض الوضوء خاصة كان احكام التيمم المذكور احكام المحدث لا احكام
الجنب فانه محدث هكذا يجب يعرف هذا المكان **م** وينقضه ايضا
روية الماء اذا قدر على استعماله **ش** ولا فرق في هذا عندنا بين
ان يكون قبل فعل ما هو مقصوده من فعل التيمم من صلاة او غيرها وبين ان يكون
في حالة التلبس بذلك ان يكون بعد الفراغ منه ثم ان كان قبل فعل ما هو
المقصود له بالتيمم يظهر بالماء وفعل ذلك الامر المقصود له وقد علل بانه قدر
على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف فيبطل حكم الخلف كالمعتدة بالاسهر
اذا احاضت في عدها وافاد ابن المنذر فيه الاجماع وان كان بعد
الفراغ منه وكان صلاة ونحوها ولم يكن المبيع عذرا من قبل الصلاة
لم يجب اعادته ذلك خلافا لما لاك في بعض الصور كما تقدم في شرح قوله
ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد وان كان عذرا من قبلهم
وجب التطهر واعاد ذلك وان كان في حال التلبس بذلك الفعل وان كان
في صلاة فسدت كما ذكره المصنف بقوله **م** وان راي في خلال الصلاة
فسدت **ش** وكان عليه ان يتطهر بالماء ويستقبل الصلاة ثم لا فرق
في هذا عندنا في حنيفة بين ان يكون قبل مفود القعدة الاخيرة او بعد
ما فقد قدرها او بعد ما سلم وعليه سجود السهو عاد الى السجود
خلافا لما في الماليتين الاخرى كما خبرتني وهي من المسائل التي عسر
الانته في الغريضة السابعة من فرائض الصلاة وستعرف الوجه
من الطر فقه حينئذ ان سأل الله تعالى ما في ثم بقولنا بطلان الصلاة
في هذا القسم قال احمد في رواية واختاره المذني وقال مالك بخلاف
الصلاة ان اتسع الوقت ان ضاق والمشهور عند السافعية انها
بطلان ان كانت تلك الصلاة لا تقنيه عن القضا للصلاة الحاضر
بالتيمم على الصحيح وان كانت تقنيه عن القضا كصلاة المسافر
فظاهر عندهم المذهب عندهم ونفى عليه السافعي انها لا يبطلان
الحجة لا محابنا مع ما تقدم من المعنى ما تقدم في شرح قوله ولو تيمم

قبل الوقت جار عندنا من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم الصعيد
الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين فاذا وجدت الما فامسه شريك
فان قلت يحتمل ان يكون هذا الامر في بطريق الاستحباب بدليل
قوله في كثير من الروايات فان ذلك خيرا فالجواب ان الظن لا يثبت في الغرضية
ويؤيد ما في الرواية الزار فاذا اوجد الما فليتنق الله وليمسسه بشرته
وبهذا ينتفي ما نقل في البدائع عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه لا
ينتقض التيمم بوجود الما اصلا وما قيل في وجه قوله الطهارة بعد
صحها لا تنتقض الا بالحدث ووجود الما ليس بحدث غير مسموع
لانه تعليل في مقابلة النقص على اناسلم ان وجود الما ليس بحدث
واما نقول ان لحدث السابق فظهر حكمه عند وجود الما ويستند
صيرورته محدثا اليه ولهذا يعود جنبا ان كان جنبا ومحدثا اذا
كان محدثا وانما اضيف النقص الرؤية مجازا لان عمل السبب
يظهر عند ما مضى في المسئلة الخلافية كانه سرع في الصلاة
مع لحدث وهو لا يجوز المضي عليها ولا البناء ايضا فتعين ما ذكرنا
من القطع والتطهر بالماء ولو لم الاستئناف لم في المحيط للاهم رضي
الدين وفي النفل يلزمه القضاء لان المستند له شيان شبه الا
قتضار في طال وشبه الظهور وباعتبار الظهور لا يلزمه وباعتبار
الانتقاض في الحال يلزمه فيلزمه القضاء عند السك احتياطا ولا يجوز
البناء بالسك وهذا بخلاف الصلاة المؤداة للعزوف منها فانه لا
يظهر حكم لحدث السابق في حقها دفعا للحرج **ثم هنا تنبيهات**
لا بد من احاطة العلم بها **التنبيه الاول** انما قيد نقض الرؤية
بالقدرة على الاستعمال لانه بالرؤية مع عدم القدرة على الاستعمال
لا ينقض التيمم سواء كان ذلك مرض او فقد آلة او عدم اباحة او خوف
عدو وسيدكر المصنف فرعين يرجعان الى هذين الما فبين الاخرين
التنبيه الثاني انما تنقض زوبه الما بعد ان كان قادرا على
الاستعمال اذا كان ذلك الما يكفي للوضوء ان كان محدثا ولا يختص بال
ان كان جنبا او ما في معناه فان كان لا يكفي لذلك فلا وهذا في الحقيقة
فرع على انه في حالة الابتداء اوجد ماء لا يكفي لغيره لانه لا يستعمله
في بعض محل الطهارة ثم يتيمم بل يتركه ويتيمم لغيره وهذا قول بعض
اصحابنا ومالك وغيره بل حكاه النجاشي عن اكثر العلماء وقال السافعي في الظن
قوله يلزمه استعماله ويتيمم للباقي وبه قال احمد وحده في الجنابة
وله في الوضوء وبه ان تمسك السافعي بظاهر قوله تعالى فلم تجدوا
ما فانه نكرة في سياق النفي فيعم الكافي وغيره وبالقياس على ما اذا
وجد ماء

وجد ما لا يكفي لارالة بعض النجاسة الحقيقية او لو بايسر بعض
عورته فانه يلزمه استعمال ذلك قلنا المراد بالما في النص ما يكفي لارالة
المانع لانه سبحانه امر بغسل الثلاثة والمسح بالرأس في حق المحدث
وغسل جميع البدن في حق الجنب ومعلوم ان ذلك بالما ثم نقل الى التيمم
عند عدمه بقوله فلم تجدوا ما بالضرورة يكون التقدير فاعثسوا
واسحوا بالماء واعثسوا بجميع البدن به وان كنتم مرضى او على سفر
او جا احد منكم من الغائط او لامستم النساء ولم تجدوا ما فاعثسوا
به الاعضاء الثلاثة وتغسلون به رؤسكم اذا كنتم محدثين وما تغسلون
به جميع بدنتكم ان كنتم جنبا فتميموا وهذا كما يصدق عند عدم
الما اصلا يصدق عند وجود ما غير كاف لذلك فتعين التيمم لهذا
كما في الاول ويبقى هنا القدر من الما متعرض له هذا النص بل ساكت
عنه فالمرام الما يحتاج الى دليل ولا دليل يصح يقتضيه بل الدليل ينفيه
فان استعماله يكون مجرد اضاعة مال وخصوصا في مواضع عزته مع بقا
لحدث كما هو وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وانفي
امتي عن اضاعة المال قالوا والقياس على النجاسة الحقيقية والعورة
غير صحيح لانها يتجزيان فيقيد الزامه باستعماله القليل والتقليل
ولحدث لا يتجزى بل هو قائم ما بقي اذ في لمعة فلا يفيد الزامه في
بالتمتع ما ليس بمزيل يمتنع في اضاعة مال ويتعلق به من الحكم
ما ذكرنا على ان الذي في الحظ الاصله ولو وجد من الما ما يغسل بعض
النجاسة الحقيقية او وجد من الثوب قد ما يسر بعض العورة
لا يلزمه **تنبيه** ثم المراد بالما الكافي للطهارة ان يكون اذني
ما يتادي به الفرض حتى ان المحدث المقيم لو وجد ما يكفي
لغسل اعضا الوضوء مرة مرة مع المسح بالرأس فتوضا مرتين مرتين
فنقض عن احادي مرجليه انتقض تيممه وكان عليه اعادة التيمم
م وان راى سور الحمار او نبيذ التمر فسدت صلاته عند ابي حنيفة
ش هذا بالنسبة الى نبيذ التمر على ما هو احدي الروايات
عنه وهي ان من لم يجد الانبيذ التمر يتوضا به ولا يتيمم صحيح
لان على هذه الرواية عنده بدل عن الما كالتراب وقد عرفت
ان القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف
فكان عليه ان يقطع الصلاة ويتوضا وليست بافها واما على رواية
لجمع بينه وبين التيمم كما هو قول محمد فيمضي فيها ثم يبنيها بنبيذ القر
كما سيدكر في سور الحمار واما على الرواية التي جمع اليها اخر انها
الاصح عنه وهو انه يتيمم ولا يتوضا به فيمضي ولا يعيد واما

بالنسبة الى سور الحار في غير صحيح بل هو غلط من المصنف فيما يظهر فان المذكور
في غامة الكتب انه يعني على صلاته ولا يقطع لان الشروع قد صرح فلا يقطع
بالسك نغم يعيد هابسور احتياطا **م** وان راي سرايا فظن انه ما ينبغي
فاذا هو سراب فسدت **ش** يعني صلاته دون تيممه وكذا الوراي
بثوبه لو نأفطنه بخاسه فانصرف لفصلها او كان ماسح الحلق فظن ان مدة
مسحه مضت فرجع ليغسل قدميه او ظن انه ترك فرضا من وضوئه
فانصرف لفعاله او ظن في الظهر انه لم يصل العجز فانصرف ثم علم من
هذه المسائل ان الامر على خلاف ما ظن فانه تعسد صلاته في هذه الوجوه
بالانصراف جاوز موضع صلاته او لم يجاوز بخلاف ما ظن في صلاته انه
رغم عفو فانصرف ثم علم انه لم يعرف ومالورا واسوا اذ اظنوه عدوا
فانصرف بمضيقهم ليتقوا براء العدو ولم يعلموا انه كان غيارا او ردا
ان جاوزوا موضع صلاتهم فسدت صلاتهم والافلا والفرق ان
الانصراف في المسائل الاولى كان على سبيل الرفق للصلاة فبطلت لانتقال
فعاله بغيره ما لو تحقق ما ظن من هذه الامور بخلاف المسائل
الاخرى فان الانصراف فيها الاصلاح للصلاة وذلك ليس بقاطع
بدليل انه لو تحقق ما توهم بنا لان الصلاة لا يبطلها ما يصلحها الا
اذا اخرج من المسجد او جاوز الصفوف لان اختلاف المكانين مبطل
للصلاة الا عند تحقق العذر وبهذا يظهر ضعف ما عن محمد
في المسألة الاولى من الاخرين انه لا يبطل في السراب ما روى له
في الفلاة من لعان الشمس عليها وقت الظهيرة فيظن انه ما
يسرب اي يجري **م** وان سك انه ما او سراب فاستوي الظن ان
فانه يعني على صلاته فاذا فرغ ان كان ما يتوهم ويستقبل **ش**
اي وان راي التيمم في خلال صلاته شيئا فتردد دابه بين ان يكون
ذلك المري سرايا او كما فان كان اكبر رايه انه ما يباح له ان ينصرف
من صلاته فان راه سرايا باكان الحكم ما تقدم وان راه ما توهمنا
واستقبل الصلاة وان استوي طرفا رايه في ذلك لا يحال له قطع الصلاة
بل يعني فيها لانه صح تيممه وشروعه في الصلاة بالسك فلا يبطلان
بالسك فاذا فرغ من صلاته سعي الى ذلك فان تحقق كونه ما توهمنا
واعاد الصلاة لانه ظن يقينا انه كان قادرا على الماء الا لانه ظن
يقينا انه كان عاجزا عن الماء **تنبيه** ثم ان المصنف يقول فاستوي
الظن ان متابع فيه لقاضي خان وعليه ان يقال الظن ان المختلفان
لا يجتمعان في حالة واحدة لشخص واحدة بالنسبة الى شئ واحد لما
عرف من ان السك تساوي كل في الاعتقاد والظن هو الطرف الرابع منه
والوهم

108 والوهم هو الطرف المرجوح فالصواب فاستوي الطرفان ويمكن الجواب
بان التفصيل المذكور اصلاح طاري للاصولين واما اهل اللغة فالتسك
عندهم هو التردد بين الشينين سواء كانا على السوا او كان احدهما ارجح والظاهر
ان مراد مسألتنا بالسك هنا التسك بهذا المعنى بدليل ما ذكره من
التفصيل الذي ذكرناه فيه ثم مرادهم بالظن ان هنا المظنون ان علمي ان
يكون المراد بالسك الظن. بالمعنى الخاص المذكور عند الأصوليين اي فاستوي
عند الامر ان بالسك فكهما اللذان هما الماء والتراب ويعتقد ذلك ان المراد
قد ذكر ان الظن قد يستعمل مراد به التسك طوافرة ذكرهم هذه العبارة
هو التنبيه على ما ذكرناه من ان المراد بالسك المعنى اللغوي التصريح مضى
باختصاص هذا القسم بهذا الحكم المذكور والله سبحانه اعلم. ثم نظير
هذه المسألة ما في الربادات وجامع الكرخي وغيرها المتيمم المسافر اذا
راي رهوي الصلاة ما كثير مع رجل وغلب على ظنه انه لا يعطيه او شك
في ذلك معني على صلاته لان الشروع صح فلا يقطع بالسك فاذا فرغ
من صلاته سأل الله اعطاه فان اعطاه ولو بجن الميل اذا كان قادرا عليه
توهمنا واستقبل الصلاة لانه ظن انه كان قادرا لان البديل بعد الفراغ
دليل البديل قبله وان اني فصلاته ما ضربه لان العجز قد تقرر فان
اعطاه بعد ذلك لم ينتقض ما معني لان عدم الماقد استحكم بالا لكن
يلزمه الوضوء لصلاة اخرى لان حكم البناء في البديل قال صدر
الشريعة ولو قطع الصلاة فيما اذا شك في المنع او ظنه وسأله
فان اعطاه بطل تيممه وان اي فهو باقي ولو اتم فيها اذا ظن العطاء ثم سأل
فان اعطاه بطلت صلاته وان اي تمت صلاته لانه ظن ان ظنه
كان خطأ بخلاف مسألة التحري لان القبلة حجة بهمة التحري اصالة
وها هنا الحكم ايسر على حقيقة القدمة والعجز فاقم غلبة الظن حقا
مقامها بتفسير افاذا اظهر خلافة لم يبق قايما مقامها انتهى وهذا ما تقدم
الوعد به في دليل شرح قوله وان كان مع رفيقه ما لا يجوز له التيمم الاخر
م المسافر اذا امر بما موضوع في لطلب لا ينتقض تيممه **ش** وليس له
ان يتوضا منه لانه وضع للشرب لا للوضوء والمباح في نوع لا يجوز استماله
في نوع اخر كذا في الفتاوي الخاسية وغيرها فلم يقدر على ما يجوز له
التوضي به وكان تيممه باقيا على حاله **م** الا اذا كان الما كثيرا فاستدل
بكثرة على نه للوضوء والشرب **ش** جميعا ينتقض تيممه اذا امر به
لانه قد رعى ما يجوز له التوضي به ثم الظاهر ان هذا الاستثناء منه
منقطع لان الماء الذي في لطلب وهو بضم الحاء الخابية كما تقدم لبس بالماء
الموصوف بالكثرة التي يستدل بها على انه وضع للشرب والوضوء جميعا

الفرق بين السك
والظن

وان كان سالا الحب نعم يمكن ان يكون استئنا متصلا في كلام فتاوي ابي الليث
اذ فيها في طلب وغيره اهذه وفي الذخيرة سياق نقله عن فتاوي ابي الليث وهذا
بخلاف ما وضع للتوضي فانه يجوز ان يشرب منه ما وقال الشيخ الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل يقول اما الموضوع لشرب الناس اذا توضأ رجل منه كان
له ذلك ولو كان وضع ليتوضأ الناس به لايحل له ان يشرب منه فعلى
قياس قوله اذا وجد ما وضع لشرب الناس لايحوز له ان يشرب منه انتهى
قلت واذا امر به انتقض نيمه لغدرته علي ما يجوز له التوضي به حذبه
لكن في هذا القول نظر فيما يظهر فان الماء المباح لجرية قاصر عليها كالاباحة
لشخص بعينه لا غير ولو ان المتيمم من الماء وهو لا يعلم لو كان تاريا له
لا ينتقض نيمه وكذا لو علم ولم يقدر على النزول وخوف عدو او سبع **ش** كذا
في غير ما كتاب من الكتب المذهبية المتبعة ونقله رضي الدين في المحيط
من النوادر وعلله بانه عاجز عن استعماله ثم قال فيه وروي عن ابي
حنيفة في النوم انه ينتقض نيمه لان الحكم لا يتعلق بحقيقة النوم
والنقطة لان امر قد يكون متنا وما هو بظان حقيقة فيتعلق
لحكم بالسبب الظاهر وهو المرور على الماء الخفي وفيه ما هو غير خاف
عن المتأمل وفي البدايع لو لم المتيمم على الماء الكثير وهو لا يعلم به **ش**
وان كان غافلا او تاريا لا يبطل نيمه كذا روي عن ابي يوسف وكذا
ولو مر على ما في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف عدو او سبع لا ينتقض
نيمه كذا روي عن محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس قول اصحابنا
لانه غير واحد للمامعني فكان ملحقا بالعدم الخفي قال الترمذي وفي
زيادات الحلواني في انتقاض نيم النائم المار على المار وايتان من
غير ذكر خلاف وفي الجمع وغيره ينتقض عند ابي حنيفة خلافا لما
وفي الفتاوي الخانية المتيمم اذا مر بالماء ينتقض نيمه في قول
ابي حنيفة وقيل لا ينتقض عند الكمال لو كان يقظا ومر على موضع
هو بقربه ما ولم يعلم به الخفي قلت وهو المنجى قال شيخنا الحق رحمه
تعالى واذا كان ابو حنيفة يقول في المستيقظ حقيقة على شاطئ نهر
لا يعلم به يجوز نيمه يعني كما قد مضى عن التجنيس انه قول ابي حنيفة
على الاصح فليق يقول في النائم حقيقة بانتقاض نيمه **تتم**
فاكوا المسألة مصورة فيما اذا كان نائما على صفة لا توجب النقص
كالنائم ماشيا او راكبا غير مضطجع ولا مستند في الجمال ولو نام على
توجب النقص لكان نيمه مستغضا بالنوم فلا تاتي هذه
المسألة قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له وفي صحة كون هذا النفي
جاريا على طلاقه نظر فانها تنافي اذا كان نيمه عن جنابة ونحوه

لو روي على الماء الكثير
وهو لا يعلم به

فانه

فانه ينتقض بالنوم قيامه مقام الطهارة الصغرى حتى يكون
احكامه احكام المحدثين ثم ينتقض بمروره على الماء اذا كان يكتفيه **ش**
لاغتسال طهارته الكبرى حتى يكون جنبا كما كان فتنبه له **تنبيه**
ثم في النهاية قلت جاز ان تجب الاعادة بالوضوء على الخائف من
العدو بعد راد ازال العذر لما ان العذر جاز من قبل العباد وقد ذكر
المصنف في التجنيس والولوي في فتاواه رجل اراد ان يتوضأ فمعه انسان
عن التوضي بوعيد قبل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلاة بعد ما زال
عنه ذلك لان هذا عذر جاز من قبل العباد ولا يسقط عنه فرض المحبوس
في السجن اذا وجد التراب الطاهر ولم يجد الماء يتيمم ويصلي واذا خرج
تيمم فكذا هذا الخفي لكن في شرح الزاهدي وكذا الاسير اذا امتنع
الكفار عن الوضوء والصلاة يتيمم ويومي ثم يعيد وكذا المفيد قلت بخلاف
الخائف منهم لان الخوف من الله الخفي **قال** العبد الضعيف غفر الله تعالى له
ولعل الاوجه والفرق بين هذا وبين مسألة المحبوس المذكور والممنوع من
الوضوء لو عيّد من قادر على اتقاع ما هدد به ان في مسألة المحبوس اذا وجد
المنع الفعلي لحسي من العيّد وفي مسألة الممنوع وعيّد وجد منه ما هو
في معناه وهو الوعيد المذكور لتزيله منزلة المنع الفعلي لحسي المذكور
حتى كان ذلك مسوغا له الاقدام على بعض ما لم يكن الاقدام عليه
سائغ له قبل ذلك ولا كذلك في مسألة الخائف ويخرج من هذا ان المراد
بالخوف من العدو والخوف الذي لم ينشأ على من قادر عليه نحو ذلك كما
في الخوف من السبع ولا بأس بان يكون مرادهم ذلك وانما نسب الخوف
الى الله تعالى في هذه الصورة مع انه فيها وفي غيرها منه تعالى ايضا خلقا
واراده لتجرده في هذه الصورة عن مباشرة سبب له من الغير في حق
الخائف وانه سبحانه اعلم **م** جنبك اغتسل وبقيّة منه لمعة **ش**
تقدم انها انها بضم اللام الموضع الذي لم يصيبه الماء في الوضوء والغسل
م وليس معه ما يتيمم للمعة **ش** فيه مسأحة فانه انما يتيمم للجنابة
لبقائها ما بقي شيء من البدن يجب غسله ولا عذر في تركه فانها لا تنجز
نبونا ولا زوالا **م** وان وجد ما بعد ما احدث بغسل المعة ويتيمم
لاجل الحدث اذا كان الماء لا يكفي للوضوء وان كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي
للمعة توضا وان كان الماء يكفي لأحدهما على الافراد فانه يغسل المعة
ثم يتيمم وعليه ان يمتدّي بغسل المعة **ش** اعلم ان الواحد لما
بعد ما يتم للجنابة التي بواسطة بقا شيء منه من بدنه لم يغسله تغتسل
الماء قبل غسله ثم احدث بعد ذلك على وجهين احدهما ان يجد الماء
قبل ان يتيمم للحدث وهذا هو الذي تكلم المصنف فيه الا انه اخل بشي

من اقسامه كانه الطهور ذلك وترك شيئا من بعض احكام الاقسام اختصا
واذا اقرر هذا فنقول انما الموجود على هذا التقدير اما ان يكون كافيا للمعة
والوضوء فظاهر انه يغسلها ويتوضا لحد ثمة ثم انتقاض تيمم فيها وقدرته
على الاصل فيهما واما ان يكون غير كاف ولا لاحدهما فيتم الحديث قال الامام
رضي الدين في المحط ونفسا شيئا من اللعة ان ساقط لا لاجنبية وهذا
ان لا القسمان اللذان ذكرنا ان المصنف لم يتعرض لذكرها كانه لظهورها
واما ان يكون كافيا للمعة دون الوضوء فيصرفه الى اللعة ويذهب الحديث وهذا
مراد المصنف بقوله وان وحدهما بعد ما احدث بغسل اللعة ويذهب لاجل
الحديث اذا كان المالك لا يكفي للوضوء الا ان في هذه العبارة ما لا يخفى واما ان يكون
كافيا للوضوء دون اللعة فيتوضا ولا يغسل اللعة ولا يتيمم لها لان التيمم
اولاخرجه عن اجنبية وهو باق في حيث تيمم لاجنبية ثم احدث فوجد ما يكفي
للوضوء وتوضا ولا يبطل تيممه وقد اشار المصنف الى هذا بقوله وان كان المالك
يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضا واما ان يكون كافيا لاحدهما على الانفراد
غير عين بغسل اللعة ويذهب الحديث لان اجنبية اغلظ من الحديث
فكانت اولي بالارادة وهذا عليه ان يتبدى بغسل اللعة قبل التيمم
للحديث حتى لو بدا بالتيمم للحديث ثم غسل اللعة اعاد التيمم للحديث ام لا
ففي روايات الزيادات نعم وعليه اقتصر المصنف ووجهها انه يصير عادما للمالك
فيجزية التيمم وفي رواية الاصل لا يبرأ بينهما بداهة لان المالك مستحق
الصرف الى اللعة فصار معدوما حكما كالمالك المستحق للعطش حتى لو توضا
بذلك المالك لم يجز له ان يصلي ما لم يجد التيمم لها لانه عا دجنبا بربوبية المالك
قال رضي الدين في المحط وكذا غيره وقيل ما ذكر في الزيادات قول محمد
وما ذكر في الاصل قول ابي يوسف الوحيد الثاني ان يجد المالك بعد ان يتيمم
للحديث وهذا لم يذكر المصنف ماله من الاحكام باعتبار ماله من الاقسام
فذكره تقيما فنقول انما الموجود على هذا ان كان كافيا للمعة والوضوء
وح فظاهرا انه يبطل تيممه لها فيغسلها ويتوضا وان كان غير كاف لها
اولا لاحدهما لم يبطل تيممه لها ويغسل من اللعة ما يات في له بذلك
تقليلا لاجنبية وان كان كافيا للمعة دون الوضوء غسلا لها وبقي تيممه
للحديث على حاله وان كان كافيا للوضوء دون اللعة توضا وتيمم
على حاله وان كان كافيا لاحدهما على الانفراد فعند ابي يوسف ولا ينفق
تيممه لحد ثمة بهذا الما وعند محمد ينتقض تيممه لها ويصرفه اليها
ويجد تيممه للحديث ويظهر ان قول ابي يوسف اوجه والله اعلم
ولو كان معه نوب نجس بغسل النوب وتيمم للمعة **س** يعني اذا لم يكن
معه نوب طاهر وكان المالك في لاحدهما لا غير وهذا عند عامة الفقهاء

وروي

وروي الحسن عن ابي يوسف انه يتوضا وهو قول حماد ووجهه ان الحديث
اغلظ الاجنبية سبقت به ليل الا ان الصلاة مع النجس النوب جازية في الجملة
للضرورة ولا يجوز لها مع الحديث وحال ولنا ان الصرف الى النجاسة هـ
يجعله مصليا بطهارتين حقيقيتين وحكيمة فكان اولي من الصلاة
بظاهرة واحدة **تنبيه** ويجب ان يغسل نوبه من النجاسة
ثم يتيمم ولو بدا بالتيمم لا يجز به ويلزمه الاعادة لانه لو قدر على ما توضا به
بجوز الصلاة كذا في المحط لرضي الدين والبدائع قال العبد الضعيف غفر الله
تعالى له وفيه نظر بل الظاهر حكمه بجواز التيمم تقدم على غسل النوب
او تاخر لانه مستحق الصرف الى النوب على ما قالوا والمستحق الصرف الى الجنبية
فقدم حكما بالنسبة الى غيرها كما في مسئلة اللعة مع الحديث قبل التيمم له اذا
كان المالك كافيا لاحدهما قبل التيمم للحديث قبل غسلها كما هو رواية الاصل
وكما في مسالة خوف العطش ونحوه نعم يمتنع ذلك على رواية الريادة
هذا ولو توضا في النوب النجس جاز ويكون مستحبا ذكره في الفتاوى الى انجنية
ولطالامة ثم اعلم ان ظاهرا سوق كلام المصنف يغنيان المسألة موضوعا
فيها اذا كانت اللعة من غسل اجنبية وهي في عامة وقفت عليها
منها والبدائع والمحط رضي الدين والفتاوى لاجنبية والكافي وظلالا
فيها اذا كانت من الوضوء من الحديث والظاهر ان كلا الوصفين اتفاني
وانه لا فرق بين ان يكون من اجنبية او من الحديث نعم ثبت هذا الحكم
فيما اذا كانت من اجنبية تغني لبوته فيما اذا كانت من الحديث بطلت
اولي **م** منهم ام قوما متوضئين بجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف
خلافا للحمد **س** وفيه كل واحد جواز الصلاة المتوضئين بما اذا لم
يكن معهم ما اما اذا كان معهم ما فلا يجوز صلاتهم وعند محمد لا يجوز
واقدا وهم به سواء كان معهم ما او لم يكن ونسند كرماني ذلك
وهذا الاختلاف بين محمد وبينهما على ان البدلية عنده انما هي
بين التيمم والوضوء لا بين التيمم والمقتدي اذا كان على وضوء لم يكن
تيمم الامام طهارة في حقه لوجود الاصل في حقه فكان مقتديا بمن
لا طهارة له في حقه فلا يجوز اقتداؤه به كالصحيح اذا اقتدي
بصاحب الجرح السائل وعلى ان البدلية عندها انما هي بين التراب
والما فاذا لم يكن مع المقتدي ما كان التراب طهارة مطلقة في تلك
الحال فيجوز اقتداؤه به كاقصد الفاسل بالما مع بخلاف صاحب الجرح
السائل لان طهارته ضرورة لان الحديث يقارنها او يطرأ عليها فلا
يعتبر في حق الصحيح واذا كان معهم ما فقد فاق الشرط في حقهم
فلا التراب طهورا في حقهم فلا يصح اقتداؤه به وعليه هذا التيمم اذا

ام المتوضيئين اذ لم يكن معهم ما ثم راي واحد منهم الماء ولم يعلم به الامام
والاخرين حتى فرغوا فصلاة الراي فاسدة وقال زفر لا تفسد وهي
رواية عن ابي يوسف لانه متوضي في نفسه فزوية الماء لا يكون مفسدة
في حقه وانما تفسد صلاته بنفسه اذ صلاوة الامام وهي صحيحة
ولم ان طهارة الامام جعلت عدم ما في حقه لقدرته على الماء الذي هو
الاصل اذ لا يبقى الخلف مع وجود الاصل فكان لمعتقد بفساد صلاة
الامام والمقتدي اذا اعتقد بفساد صلاة الامام تفسد صلاته
كما اذا استشهدت عليه القبالة فتحرى الامام الى جهة والمقتدي الى اخر
وهو يعلم ان امامه يصلي الى اخرى لا يصح اقتداؤه به كذا هذا قلت
وفيه ما لا يخفى فان روية المقتدي للمأخوذ مستلزم لعلم الامام به وهو
ظاهر فلا يجرم ان قال شيخنا رحمه الله تعالى وينبغي ان يحكم بان محال
الفساد عند دعاء اذ اظن علم امامه به لان اعتقاد فساد صلاة امامه
بذلك انما يثبت بان في مسألة الكتاب بتدافع قول حجة محمد
ماروي عن علي رضي الله عنه قال لا يوم التيمم المتوضيئين ولا المقيدين
المطلقين وهذا نص في الباب وحجتها لما تقدم من حديث
عمر بن العاص رضي الله تعالى عنه في شرح قوله والصحيح في المهر اذا
خاف ان اغتسل ان تغتسله البرد او عرقه تيمم عند ابي حنيفة فانه
صلي الله عليه وسلم لما علم لم يامرهم بالاعادة وما روي عن علي فهو
مذهبية وقد خالفه ابن عباس والمسألة اذا كانت في حلة بين
الصحابة لا يكون قول البعض حجة على البعض ان فيه لا يوم وليس فيه
لوام لا يجوز فلهذا كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا يوم الرجل الرجل في سلطانه ولوام جازمه كذا هذا كذا في البدائع
وغيرها قلت ويشهد لقوله وقد خالفه ابن ماروي الاثر ان ابن
عباس ام اصحابه متيمما وهو جيب وخلفه هما راي ياسر في غير
من اصحابه ب النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجرم ان حكى
هذا عنهما وعن جماعة من الصحابة ابن المنذر وحقا انهما عن سعيد
ابن المسيب وعطاء والحسن والزهري وحما دين ابي سليمان
ومالك والولك والثوري والشافعي واحمد واسحق وابو ثور وقوله صلى الله
عليه وسلم روي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يوم
الرجل الرجل في سلطانه هو في صحيح مسلم بلفظ لا يوم من الرجل الرجل في
سلطانه ثم قد ظهر من هذا الوجه كقولها ان تقييد جواز صلاة
المقتدين على قوليها بما اذا لم يكن معهم ما كما صرحوا به من ههنا
هو فيما اذا كان تيمم الامام لفقد الماسع عدم المانع من استعماله
في حقه

111 في حقه شرعا من مرض ونحوه ولو جدد اما اذا كان العجز يعني عن استعماله
بسبب خوف امداد المرض واشتداده فيجوز صلاتهم عند ههنا وان
كان معهم ما والظاهر ان اطلاق من اطلقه محمول على هذا فتنبه
له هذا واعلم ان في الخلاصة واما اقتداء المتوضي بالمتميم في صلاة
الجنائز فجازر بالاخلاف ويعكر عليه ما في الفتاوي لطائفة احدث
الامام في صلاة الجنائز قال الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل ان استخلف
متوضي متوضيا لم يتوضي وصلى خلفه اجزاه في قوله جميعا وان تيمم
هذا الذي احدث وام الناس وانما جازت صلاة الكافي في قول ابي حنيفة
وابي يوسف وعلي قول محمد وزفر صلاة المتوضييين فاسدة وصلاة
المتيممين جائزة وهذه المسألة دليل على ان في صلاة الجنائز يجوز
البناء والاستخلاف ويصح فيها اقتداء المتوضي بالمتميم كما في غيرها من
الصلوات **تنبيه** وقد ظهر ايضا مما ذكر اولاً من وجه القولين
من الطرفين فتاسيه ذكر هذه المسألة في هذا الفصل وقد سبق المص
غير واحد من المسايخ واما بقية ما بعد هذه المسألة يدل الى اخر الفصل
فوضعها للابقه به فصل الامامة ولعلها انما وقعت هذا استطراد
والله اعلم وكذا القاعدان قوما قايدين **ش** فانه يجوز عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد لا يجوز قالوا وهو القياس لان القايح اكل حلالا
منه وهما ما في هذا الحديث المتفق عليه ان اخر صلاة صلاتها النبي
صلي الله عليه وسلم كان قاعدا والناس خلفه قيام وعنده يترك
القياس وظاهر غير ما في كتاب من الكتب المالكية موافقة محمد ووافق
الشافعي ابا حنيفة وابي يوسف وعن احمد ان كان المريض الذي يصلي
قاعدا اماما لم يركع في ركعتيه من ركعتي رواله صلو خلفه فعود او لو صلا
خلفه قايما لا يجزئهم تركا في المقابلين لخلاف بين محمد بينهما في قاعد يركع ويسجد
لانه لو كان يركع والقوم يركعون ويسجدون لا يجوز اتفاقا هذا في الفتاوي
الغربية والقرض والنفل سواء في الفتاوي لطائفة الصحيح ان اقتداء القائم
بالقاعد في التروايح جازر عند الكل **م** واما الماسح على الخفين او على الجبيرة
يوم الفاسدين يجوز بالاتفاق **ش** اما الماسح على الخفين فلاز لطف منع
من سرية الحدث الى الرجل وما حل بالجف يزيله المسح فاستوي مع الفاسل
في الطهارة واما الماسح على الجبيرة فلاز حكم المسح على الجبيرة بمنزلة الغسل
لما تحتها فيجوز امامه للفاسل كإمامه الماسح على الخفين كما هو هذا وكان
المصنف حذو التخصيص على الاتفاق من اطلاق جواز ذلك من غير حكاية
خلاف في غير ما كتاب من الكتب المعتمدة لكن في محيط ربي الدين لا يجوز
عند بعضهم كصاحب المخرج السائل ويجوز عند بعضهم لان المسح على الجبيرة

كما انفسال بالاحتياط ولم يقع بنصيح وفي النصاب جاز في اصح الروايتين
 وعلى ما ذكرنا وهو المنهج الجبرية العبدان التي يجبر بها الضمائم كذا في الصحاح
 وذكر في المحصر وشرح الاستبصار ولا يقع امامة صاحب الجرح للامام
 وكذا الا في القاري اما من يمثلهما جاز **ش** كون الحكم في هذه المسائل
 كما ذكر مما لم يقع في حكمه خلاف بين الحالين له من اهل المذهب فلا وجه
 لتخصيص عزوه الي هذين الكتابين وهما المحصر وشرح المنظومة المنسوبة
 وشرح مختصر الطحاوي للامام الاستبصار على ان المسألة الاولى انما
 وقعت في طعن بالعرض والمراد بصاحب الجرح صاحب الجرح الذي يرقاه
 اي الذي لا يسكن ثم كان الاول في الاول ان يقال ولا يقع امامة صاحب
 عذر او المعتبر لمن ليس به ذلك العذر ففسد صاحب الجرح المذكور
 وغيره من ذوي العذر لكن به انفلات الريح أو سلس البول او اختلاق البطن
 وان كان المعنى الذي يقتضي عدم صحة امامة غيره من ذوي العذر والامام
 ايضا كما يستعمل ويفيد عدم صحة امامة به جرح لا يرقاه به سلس البول
 وبالعكس كما هو المذهب فانه يجوز اقتداء معدور بماله اذا اتحد عذرهما
 لان اختلاف والاصل في هذه المسائل عندنا ان الامام اذا فقد شرط حقيقة
 وقد اعتبر موجودا في حقه شرعا للحاجة الى الادب يقتصر عليه حتى انه يصير
 معدوما في حق من رواه فتفرع عليه انه لا يجوز اقتداء صحيح او ذوي عذر
 معدور وليس به ذلك العذر وان الموت اذا قدر على ما لم يقدر عليه الامام
 من الامكان كان الامام فيه كالمفرد قبل فراع الامام وهو مفيد
 بخلاف ما اذا لم يقدر الموت ايضا على ما لم يقدر عليه الامام فتفرع
 عليه انه لا يجوز امامة الامي **الامي** وان ثبت قلت الاصل عندنا ان
 صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدي صحة وفسادا كما هو ظاهر
 قوله صلى الله عليه وسلم الامام صام من احرجه احد له بسند صحيح
 والمسي يتضمن مثله وما دونه ولا يتضمن ما فوقه والصحيح اقوي جالا
 من العذر وما هو معدور يحدث دون حد وهو بالنسبة الى
 ما عوفي منه اقوي حالامن ابتلي به وان كان قد عوفي من طهر
 الذي ابتلي به الاول كما ان هذا الثاني ايضا اقوي حالامن الاول
 بالنسبة الى ما عوفي هو منه وابتلي به والقاري اقوي حالامن الامي
 والمتحد ان في العذر او في كونها اميين تيمانا لا ليس احدهما بالنسبة
 الى الاخر اقوي منه فلا حرم انه لم يصح امامة المعدور للصحيح ولكن
 عذر غير عذره ولا امامة الامي للقاري وصحة امامة معدور لمعدور
 اتحد عذرهما وامى بامى وخالف في الاول زفر فقال ويجوز امامة المعدور
 لخلافه لان صلاة المعدور صحيحة في حق نفسه لانه انما هو معدور
 فصح اقتدا

فصح اقتدا غيره كما صح امامة المتيمم للموتوفي والماسح للفاسل واحتج علماء وروا
 الثلاثة بما تقدم قالوا وهذا بخلاف المتيمم لقيام لظن مقام الاصل
 وبخلاف الماسح لان خلفه مانع من سرابه الحدث الى قدمه كما تقدم
 واما عدم الجواز في المسألة الثانية فبالا خلاف ثم يزيد على المسألة الاولى
 بانه لا يجوز فيها ايضا صلاة الامام لانه ترك القراءة في صلاة مع القدرة
 عليها لان القاري اذا كان يصلي معه كان يمكنه ان يقتدي به فتصير
 صلاته بقراءة لا بقراءة الامام جعلت قراءة المقتدي فاذا ترك الاقتدا
 بالقاري فقد ترك القراءة مع القدرة عليها فتفسد صلاته كالمقتدي
 اذا لم يقرا في صلاته واذا فسدت صلاة الامام فسدت المقتدي
 ضرورة ثم في الدخيرة وكان ابو الحسن الكرخي يقول اقتدا القاري صحيح
 في الاصل لكن اذا جاء او ان القراءة تفسد صلاته وكان ابو جعفر الطحاوي
 يقول لا يصح اقتدا القاري بالامي اصلا واما اطلاق جواز امامة الامي
 بالامي مثله فمذهب الامي يوسف ومحمد واما عندنا في صيغة فان كان اماما
 لاميين لا غير جاز لما ذكرنا من استواء حالهما وان كان اماما لهم والقاريين
 فصلاة الكل من الامام والمقتدين فاسدة لا غير والوجه في ذلك
 من الطرفين يعرف مما قدمناه **فتنتسب** **ش**
فصل في المياه **ش**
 وهي جمع ما واصله موة بدليل مؤيد وامواه تصغيرا وتكسيرا فتحرك الواو
 وانفتح ما قبلها فقلبت الفاف جتمع خفتان الالف والمها فقلبت المها
 همزة معدودة وحكي ابن سبويه عن بعضهم القصر وهو غريب وقد تقدم
 ان تقدم هذا الفصل على فصل التيمم كان اولي كما فعله ائمة الغنيم ويجوز
 الطهارة بما مطلق ظاهر كحمار السماء والوردية والابار والبحار **ش** اي
 يجوز الطهارة الحقيقية والحكمية ولو صرح بها الاستغنى عن قوله **م**
 ونزولها **ش** اي بهذه المياه **م** النجاسة حكمية كانت او حقيقية
ش لم الما المطلق فنية عبارات من احسنها ما يتسارع افعالها للناس
 اليه عند اطلاق الما والمحدث له اسم على حدة والوردية جمع واد واليون
 جمع عين والابار بجمزة مفتوحة في اوله ثم بار ساكنة ثم همزة مفتوحة ومن
 العرب من يخفف فيها واد جمع بيروهي مؤنثه **م** موزة وقد تخفف
 والبحار جمع بحر والكل معروف والنجاسة لغة التي المستقدرة وهو ضرب
 ضرب يدرك بالبصر واصنافه كثيرة فضررب بالبصيرة وهو الذي
 وصف الله المستر كمن به في قوله تعالى انما المستر كون نجس واحسن
 ما يقال في فهمها اصطلاحا ما ظهر للعبد الضعيف غفر الله تعالى له
 وهو امر اعتبره السلف قايما اصالة بالانسان السرا عن خارج نجس منه

او ما نزل منزلة ذلك او اجسم مستقل بنفسه عن الانسان ورتب عليه
 منع ما لا يستلزم للصلاة ونحوها اذا كان ما لا يسال به والاول هو الخامسة
 الحكيمة وهو الحدوث اصغر واكبر وما في معناه من الخدث الثابت بالحيض
 والنفاس والثاني الخامسة الحقيقية المخلطة كالخاديط والخمر والخفنة
 كبر الحيوانات المتأولة ثم كان لاوي ان يقول ظهور مكان وظاهر والظهور
 هو الطاهر في نفسه المظهر لغيره دون الطهارة الحكيمة لا يجوز بما طاهر
 فقط كما سباني ثم كون كلاً نوعي الطهارة جازية بهذه المسئلة المياه سواء
 كانت عذبة او مالحة في معديها او في الاواني مما دل عليه الكتاب
 والسنة ولم يعرف في شيء منها خلاف **فصل** نقل بعض الصحابة
 كراهة الوضوء بماء البحر منهم عبد الله بن عمر والحجر والجمهور على عدم الكراهة
 هذا ولو قيل جعل ما الاودية وما جعد قسماً كما السماء مع ليس كذلك فان
 الجميع من ماء السماء قال الله تعالى البرزخ انزل الله انزل من السماء ما فسلكه
 نيايح في الارض فالجواب من وجهين احدهما ان هذا التقسيم باعتبار انشاؤه
 منها باعتبار محالها الهارزة منها وعادة ومثله لا يتكرونها فيها انه ليس
 في الآية ان كل ما نزل من السماء لان ما نكرو الانبات والاصل في استعمال
 كذلك ان لا تكون عامة الا ان يقوم دليل على عمومها وهو هنا منتف
م ولا يجوز بالماء المقيد كماء الاشجار والثمار وماء البطيخ وماء الباقلا
 والمرق وماء الزردج وماء الزعفران وكذا لا يجوز بماء الورد والعصير ونحو
 ذلك **ثاني** اي ولا يجوز الطهارة الحكيمة بالماء المقيد وكان الاولي الضريح
 بها وسيد كرماء يقيد ذلك والماء المقيد ما لا يتسارع الى افهام الناس من
 اطلاق لفظ الماء وما حدث اسم على حد وسند كرماء اذا يكون مقيد او بما
 اذا يسمى مقيداً لانه لا يعرف ذاته الا بالمقيد فذات ماء الورد مثلاً لا تعرف
 من مجرد قول القائل ما هي يصفيه الى الورد وهذا كانت الاضافة لازمة
 لكونها اضافة الى ما لا بد عنه بواسطة هذه الزوم حدث له اسم اخر على عدة
 تسوغ تسميته ما على الاطلاق لا على سبيل المجاوزة لضافته الى الماء
 المطلق الى كونه البير والعين فافها اضافة الى ما عنه بدني عارضة
 لا فارة عارض من عوارضه وهو بيان محله الكاين فيه والخارج منه
 او الذي يمكن الاستغناء عن ذكره في صحة اطلاق اسم الماعليه ولهذا ساء
 ان يطلق القائل عليه ما اطلاقاً حقيقياً من غير تقييد بالبير ونحوها
 وقد ظهر من هذا التقييد انه لم يمنع من انما يتسارع اندراج المقيد به
 تحت الماء المطلق بخلاف الاول ثم هل يدخل في ماء الاشجار ما خرج منها بغير
 علاج كالماء الذي يقط بنفسه من الكرم فيه خلاف فحكمي صاحب
 الذخيرة ثم صاحب المجموع في شرحه نقلاً عن جوامع اني يوسف
 انه يجوز

113 انه يجوز الوضوء به لانه خرج بغير علاج قال في الهداية وفي الكتاب يعني
 مختصر القدوري اشارة اليه حيث شرط الاعتصام يعني حيث قال ولا يجوز
 بماء اعتصر من البقر والتمار وفي الكافي ولا يتوضأ بما يسيل من الكرم كمال الا
 متراج ذكره في المحيط انتهى. وفي الفتاوى لطانية ولا يتوضأ بماء البطيخ والفا
 والقند ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره تميمي لانه لم يزلوا الى
 انتهى. والظاهر انه وجه ثم عطف ماء البطيخ والباقلا على التمار من عطف
 الخاص على العام فانها من التمار وفي الفتاوى الحانية لا يجوز التوضي
 بماء الثمر الفواكه وتفسيره ان يدق التفاح او السفرجل دقاً ناعماً يعصر
 فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق التفاح او السفرجل
 ويطبخ بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء وفي الوجهين لا يجوز به التوضي لانه ليس
 بماء مطلق والبطيخ بكسر الباء وحكي ابن هشام عن النبي عن السباني فتحها
 وحكي ابن خالويه وغيره لغة بالثمة وهو بطيخ يتقدم الطالع على الباقلا فلا
 بالقصر والتشديد وبالماء والتخفيف الحب المعروف بالبول الواحدة باقلا
 وباقلا وسند كرمي لطامع الكثير يعتمد عدم الجواز بما الباقلا بما اذا كان
 مطبوخاً وهو بحال اذا برد سخن وزال عنه رقة الماء فيجهد هذا الاطلاق
 وان وقع مثله لغير المصنف على ذلك دفعاً للتناقض ومن ثمة الماذكر
 القدوري في عداد ما لا يجوز الطهارة من الاحداث به ما الباقلا
 قال في الهداية والمراد بما الباقلا ما تغير بالبطيخ وان تغير به دون الطبخ
 يجوز التوضي به انتهى واحسن منه حمله على ما اذا كان مسلوياً عنه
 اسم الماء مطبوخاً كان او لا كما يقيد ما في الفتاوى الحانية ويجوز التوضي
 بالماء الذي بقي فيه الحمص والباقلا ليتدل وتغير طعمه ولونه ولكن لم
 تذهب رفته ولو طبخ فيه الحمص والباقلا بوجده منه لا يجوز به
 التوضي وذكر الناطفي اذ المذهب رقة الماء ولم يسلب عنه اسم
 الما جاز الوضوء به وما الزردج هو ما يخرج من العصفور المنقوع والمصنف
 تابع للقدوري في عدم اياه مما لا يجوز الوضوء به لكن في الهداية افرج
 في الكتاب يعني مختصر القدوري ما الزردج مجري المرق والمروي
 عن ابي يوسف انه بمنزلة ماء الزعفران وهو الصحيح كذا احتاره الناطفي
 والامام السرخسي انتهى ويمكن ايضا رفع الخلاف فيه بحمل كلام الجوز
 على ما اذا لم يكن المصفر غاليا عليه وكلام المانع على ما اذا كان غالياً
 كما يقيد ما في الحانية وكذا التوضي بما الزعفران او الزردج او العصفور
 يجوز اذا كان رقيقاً والماء غالب وان غلبته الحمرة فصار متماسكاً لا
 لا يجوز به التوضي وما في الحال الصمد رجل توضأ بما الزردج او العصفور
 او بالصابون ان كان رقيقاً يستبين الما منه يجوز وان غلبت عليه

في قوله لا يتوضأ
 بما يسيل من الكرم

طيبخ لفتي بطيخ

الزردج ما يخرج من
 العصفور

م
الحل ما جنى من
عصر العنب

الحرم فصار متماسكا لا يجوز التوضي انتهى ثم يعرف من هذا ايضا ان عدالمصر
ماء الزعفران لا يجوز التوضي الوضوء به محمول على ما اذا كان الزعفران غالبا
كما يدل عليه عدة آياه فيها شياني مما يجوز به التوضي بشرط ان تكون الغدلة
للماء والله تعالى اعلم وعصير العنب ما عصر منه والخل ما جنى من عصير العنب
كذا في المغرب **م** ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن
بالماء المقيد **ش** وكان الاولى ان يقتصر على قوله وبكل ما جنى ظاهر يمكن
ازالتها كاللبن والخل فانه يشال الماء المقيد ولما بالان يقول كان ينبغي
ان لا يعمل باللبن لان من الشرط المانع الطاهر المزيل ان يكون اذا عصر من الثوب
انعصر كما نعصر الماء المطلق والمقيد واللبن ليس كذلك لان لما فيه من الدسومة
لا ينعصر من الثوب كذلك فيبقى بنفسه في الثوب ولا يقدر على ازالة غيره
نعم في محيط رضى الدين في اللين روايتان في رواية يحصل وفي رواية لا يحصل
لان فيه دسومات تبقى في الثوب فيبقى النجس المجاور عنه انتهى لكن
ظاهر كما ترى ترجيح الرواية المانعة وما في نوادر يخر عن ابي يوسف
انه اذا غسل الثوب من نحو الدم بلين او خل فانه عصر موضع الدم حتى خرج
من الثوب فيقصر طهر انتهى خلافا لظاهر ايضا عن ابي يوسف ثم لعلة محمول
على ما اذا كان قد نزع ما فيه من الدسومة الطاهرة او كان ما فيه من الدسومة
قليلة من الاصل ويمكن عمل اطلاق المصنف وغيره عليه وعلى هذا مشي
الوبري حيث قال اذا كان الدهن على اللبن غالبا لا يزال النجاسة والا
فيزول ولا بأس بهذا ولعل المصنف وغيره ممن اطلق انما اطلق ولم يفصح
بهذا المقيد اعتمادا على قرينة المقام لم يخرج انما لم يكن به حاجة
الى قوله وما ذكرنا من الماء المقيد هذا وما ذكره من انه يجوز ازالة النجاسة
الحقيقية عن الثوب والبدن جميعا بما سوى الماء المطلق من المايات
الطاهرة المذكورة هو قول ابي حنيفة وابي يوسف ذكره الكرخي والطحاوي
واعتمدنا مشايخنا في المذهب ونقله غير واحد منهم عن محمد بن زفر
والشافعي انه لا يجوز عندهم ازالتهما عنهما بشي من المايات المذكورة
وتقدم في الكلام على ما يستلزم به انه قول مالك واحمد ايضا وذكر
الفقيه ابو الليث في مختلفه وفي العيون انه لا يزالها عن البدن
بالاجماع وانما الاختلاف بينهم في الثوب ولكن قال في مقدمته
وكذا غيره ان الاصح ما قاله الكرخي والطحاوي نعم ذكرنا انه روي عن
ابي يوسف انه لا يزالها عن البدن وفي الذخيرة وفي غسل البدن
ببساير المايات سوى الماء المطلق رواية ان ابي يوسف في رواية
يظهر كالتوب وفي رواية لا يظهر بخلاف التوب وعن محمد بن زفر
واحدة ان البدن لا يظهر بخلاف التوب فانه يظهر بالاجماع انتهى وهذا
بغية

يفيد ان محمد يقول بازالة النجاسة من الثوب بالمايات الطاهرة ايضا
كقولهما والله تعالى اعلم وجه قول المصنفين ان تطهر الماء المطلق للنجاسة
عرف شرفا بخلاف القياس لانه باول ملاقة النجس صار نجسا
والتطهر بالنجس لا يتحقق كما اذا غسل بما نجس او غير الا ان الشرع اسقط
اعتبار نجاسة الماء حال الاستعمال وبقياه مطهر للضرورة فلا يلحق به
غيره في ازالة الحدث ولا في حنيفة وابي يوسف ان الواجب هو التطهر
وهذه المايات تشارك المافيه لان الماء انما كان مطهر لكونه مانعا فبقيا
يدخل الثوب التوب ويجا وزجر النجاسة ويرفعها ان كانت كيفية
وسبب خرجها بواسطة العصور وهذه المايات في المداخلة والمجاورة
والترقيق مثل الماء كانت مثله في افادة الطهارة بل بعضها اولى فان
الخل يجل في ازالة بعض الالوان لما فيه من السدة والخوصنة ما لا يجعله
المائكان في معنى التطهر ابلغ وقد عرف من هذا منع قولهم ان الماء صار نجسا باول
الملاقة على انه لو تصور تنجسه فذلك بعد الرأية للحال النجس لان الشرع
ابر بالظهور وتنجس باول الملاقة لا ان الشرع اسقطه فله ضرورة التطهر فكم لا يلحق
غيره به في ذلك ممنوع بعد كونه مثله فيما صلح به الله للتطهر وهو كونه
قالا للنجاسة كما هو المعنى المعقول من الامر باستعماله في طهارة النجاسة
بالنجاسة الحقيقية وهذا بخلاف الحديث فانه ليس في الحديث كالتنجاسة
الحقيقية نزول بالماء كما بالما وانما ورد التطهر بالماء منه تعبدا غير معقول
المعنى فلا يتأتى قياس غيره عليه في ذلك وقد عرف من جملة هذا
التوجيه تضاعف ما ذكر في وجه تلك الرواية عن ابي يوسف القابلة بعد
الجواز في البدن من لحرارة البدن جازية والماء ادخل فيه فيتعين اوان
ما على البدن يكون تطهر الحديث اذ في تطهر معنى العبادة بخلاف التوب
فلا تجرم ان ذكرنا في الكلام على ما يستلزم به ان قول ابي حنيفة
ومن تابعه راجح قول مخالف واسترنا الى وجه لا غير على سبيل الاختصار
م فان غسل بالماء او بالسن او بالدهن لا يزالها لانها لا تنعصر
بالعصر **ش** هذه الاشياء الصواب بالحديث وايضا في الغسل من غلط
العوام يمنع من المداخلة في التوب فانفدت في هذه الاشياء المعاني
التي يقف عليها زوال النجاسة كما بينا وهو ظاهر مشاهد وعلى هذا
كما في الذخيرة وروي الحسن عن ابي يوسف اذا غسل الدم من الثوب
بدهن او سمن او زيت حتى ذهب انزله جازا انتهى وما في روضة النا
طفي فان اصاب ثوبه نجاسة فغسله بدهن او خل جاز وطهر في قول
ابي حنيفة وابي يوسف وكذا ان غسله بلين ذكره في الجزء الاول شرح
اختلاف زفر انتهى مسكرا بالنسبة الى ما عدا الخل ولين ان لم يتم غسله

بالدهن على انه سبيل العرض والتقدير او على انه متصور في بعض الثياب
ولعله الاقرب الي الصواب **م** ويجوز الطهارة بما خالطه شيء طاهر فغير احد
وصافه كالماء الذي اخصا اختلط به الزعفران او الصابون او الاسنان
بشرط ان تكون الغلبة من حيث الاجزاء او لميزلعتة اسم الماء يكون رقيقا
بعد تحكه حكم الماء المطلق **ش** في المغرب المد واحد المد ودوهو السيل
وما المد وانما حقه بالذكر لانه يجبي بغيا وعوذه والاسنان جفيم الهرة معروف
اي يجوز الطهارة حقيقة كانت او حكمية بهذا الماء الا ان قوله فغير احد
وصافه قد سيقه الي هذه العبارة القدر في في مختصه بقيد
ان الجواز مقيد بما اذا عثر وصفا واحدا لا غير وحيد لا يحتاج ان يقول
بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء من حيث على الماء من حيث الاجزاء
لان المخالط المذكور اذا لم يغير سوي وصف واحد من اوصاف الماء الثلاثة
التي هي اللون والطعم والرائحة لا يكون بحيث يغلب على الماء من حيث الاجزاء
لمنع الاحتراز عنه ويجعل شرط ثم التقييد باحد الاوصاف الثلاثة فيه
فقط فقد نقل الشيخ حافظ الدين في المستصفى عن شيخه العلامة الكردري
ان الرواية الصحيحة حاله وقال الشيخ حسام الدين السفنا في
في النهاية ثم قوله اذا عثر واحد اوصافه يشير الى انه اذا عثر الاثنين
او الثلاثة من الاوصاف لا يجوز التوضي به وان كان العير شيئا طاهرا لكن
المنقول عن الاساندة انه يجوز حتى ان اوراق الاسحار وقت الحزف تقع
في الحب من فتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضون
منها من غير تكثير انتهى وقال الزاهد في شرح القدر في وقول المصنف
فغير احد اوصافه لا يقيد التقييد به حتى لو تغيرت الاوصاف الثلاثة
بالاسنان او الصابون او الزعفران او الككث ولم يسلب اسم الماء عنه ولا غنا
فانه يجوز التوضي به انتهى لكن الظاهر انه يريد من حيث الواقع والافلاسك
ان مفهوم المخالفة يقيد بتقييد الجواز بذلك كما ذكرنا وعلى هذا الفرع
الذي سياتي في المحص والبقا لا اذا نفع في الماء تغيرت الاوصاف
الثلاثة **م** وذكر في الاجناس الناطقي بماء السيل ان لم تكن رقة
الماء المباح له غالبية لا يجوز **ش** هو فيها تمفناة نقلا عن صلاة الاثر
وعليه مني قاضي خان وغيره بان يكون اخيرا كالطين ووجها
ظاهر اما اذا كان الماء غالبا فهو ماء الكد وقد عرفت حكمه بقي لو كان
التراب والماء على السوا اما حكمه فالظاهر انه لا يجوز استنباطا احبها
كما يشير اليه الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **م** وذكر
في الملتقط اذا لقي الزاج في الما حتى اسود ولكن ما ذهب رفته جاز
الوضوء به **ش** والاولي نسبة هذه المسألة الي الفتاوي الثانية فانها

بهذا اللفظ فيها واما في الملتقط وتجنيب الملتقط فيه ون قوله ولكن له
ما ذهبت رفته مع التنصيص عليه احسن وذكر هذه المسألة ايضا صاحب
الهداية في التجنيب عن الجرجاني تقريرا على اعتبار الغلبة بالاجزاء وجعل
علامة كون الماء غالبا كونه لا ينقش اذا كتب به علامة كونه مخلوبا
كونه ينقش **م** وكذا العنق اذا طرح **ش** يعني في الماء وترك فيه حتى
اسود الماء ولكن ما ذهبت رفته جازا للوضوء به ووجها ظاهر لكون الماء
ح غالبا والعنق ثم شجر المبلوط تحمله سنة ونحوه المبلوط سنة **م**
وكذا الحمصة او الباقلا اذا انقع وان تغير لونه وطعمه وريحه **ش** جاز
الوضوء به وهذه ايضا في الملتقط وتجنيب الملتقط والينابيع الظهيرة
والفتاوي واقصر في لثانية على اللون والطعم كما تقدم حكايته ذلك فيها
وقد تقدم ضبط المحض والبقا لا غير ان في النسخ المأثورة لخصه بها
الثاني واللاتي ذكره خاليا عنها كما في الكتب المذكورة فان الحمصة
الواحدة ليست مما تغير اوصاف الماء **م** وذكر في الجامع الكبير ولوطي
المحص او الباقلا ان كان بحال لو يرد لا يتغير ولم يزل عنه رقة الماء جاز
الوضوء به والافلاس **ش** اي ورقة الماء باقية جاز الوضوء به وهو مذكور
ايضا في تجنيب الملتقط وغيره وقد اوقفناك على معناه نقلا من
الفتاوي لثانية نقلا عن الناطقي بعد ان ذكر فيها المسألة بدون
هذا التفصيل بل جعل مناط عدم الجواز كون ربح الباقلا توجد منه فراجحه
م وذكر في المحيط ولو توضا بما اعلى باسنان او باس او بني مما يتعاج الناس
جاز الوضوء ما لم يغلب عليه **ش** والظاهر انه يريد المحيط البرهاني كواقع
التبني عليه من اول الكتاب اب حافاني لم اقف عليه في محيط
رضي الدين نعم وعقب عليه في الذخيرة وثقة الفتاوي الصغرى
نقلا عن ابني يوسف مما غطه فيها وعنه ايضا اذا طبخ الاس والبابونج
في الماء غلب على الما حتى يقال ما البابونج وما الاس لا يجوز التوضي به
انتهى وعزي الي الاجناس ايضا بما قصه قال محمد في الماء الذي يطبخ فيه
الريحان والاسنان اذا لم يتغير لونه حتى يجبر بالاسنان او يسود بالريحان
وكان الغالب عليه الماء فلا بأس بالوضوء به ثم يدبر اعني لون الماء ابو يوسف
غلبة الاجزاء ثم في الثقة والذخيرة والحاصل من مذهب ابني يوسف
ان كل ما خلط بهي يناسب الما فيما يقصد من استعمال الماء هو التطهير
فالتوضي به جاز بشرط ان لا يغلب ذلك المخلوط على الما حتى لا يزول به
الصفة الاصلية وهو الرقة وذلك مثل الصابون والاسنان وان كان
ذلك الماء المخلوط لا يناسب الما فيما يقصد من استعمال الماء في بعض
الروايات استلزم منع جواز التوضي غلبة ذلك الشيء المادوي بعض

بهذا

الروايات لم يسطروا ومحال اعتبار في حش هذه المسألة غلبت المخلوط
الماء لمنع جواز التوضي ولكن في بعضها اشار اليه الى الغلبة من حيث الاجزا
بحيث تسلب صفه الرقة عن الماء ويبدلها وهي الخشونة انتهى ومن هذا
اضطرب نخل المسايخ عنهما فمن قائل ان المعبرة عند محمد اللون الماء وعند
ابي يوسف لغلبة الاجزا كما تقدم عن الاجناس ومشي عليه قاضي خان بالغظ
ثم عند ابي يوسف تغلب الغلبة من حيث الاجزا الامن حيث اللون هو الصحيح
وعلى قول محمد بتغير اللون والطعم والريح انتهى فزاد في قول محمد الطعم والريح
ومن قائل كما في محيط الامام رضي الدين المعيرة عند محمد لغلبة الاجزا اذ لون
اللون فان لم يوجد كالا منهما فالخبرة لغلبة الاجزا وهي وعزاه في المحيط الى الزوار
وعلى هذا ملتي في الخفة والبدائع لكن من غير ذكر خلاص وتقله في الدين
الزبلي عن الاستبجائي ونجم الدين الزاهدي عن زاد الفقهاء فقالوا ان كان
المخالط سائبا يخالف لونه لون الماء مثل اللبن والمخلوط ماء الزعفران ان كانت الغلبة
اللون الماء يجوز التوضي به وان كان مغلوبا لا يجوز وان كان لا يخالفه فيها تعتبر
الغلبة في الاجزا فان كان اجزا الماء اكثر يجوز التوضي به والا فلا زاد في البدائع
وان استويا في الاجزا لم يرد في هذا في ظاهر الروايات وقالوا حكم حكم الماء
المغلوب احتياطاً ودكر فيها وفي الخفة ومحيط رضي الدين وقناوي قال رضي
خان وغيرهما وهذا اذا كان المخالط شيا يقصد به التطهير فان كان مما
يطبخ الماء او يخلط الزيادة التطهير لا يمنع التوضي به ولو تغير لونه ان الماء
او طعمه وذلك كالصابون والاسنان والسدما لا اذا صار غليظا بحيث
لا يجري على عضو فانه حينئذ لا يجوز لانه زال عنه اسم الماء فمن هنا
اخذ في الدين الزبلي في التوضي بينما ظاهر المخالف قايلا بان
الماء اذا بغي على اصل خلقته ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به وان
زال وصار مقبلا لم يخرج من التقيد المخرج عن الاطلاق باحد امرين
احدهما حال الامتزاج وهو باحد امرين اما بالطبخ بعد خلطه بشي
ظاهر لا يقصد به المبالغة في التنظيف او بتسرب الشبَاب بحيث
لا يخرج منه الاجلاج فان كان يخرج منه بغير علاج لم يجل امتزاجه
وجاز الوضوء به كما الماء الذي يعط من الكرم لكن عرفت ما في هذا الحكم
من المخالفة وما في هذا التعليل من المعارضة في المعنى كما قلناه مناه
انفا من الكافي عن المحيط وذكرنا ان الظاهر انه الاوجه ثانياً مما غلبه
المخالط وهي تكون من غير خلط ولا تسرب شبَاب وجمالة الكلام فيه
ان المخالط ان كان طاهراً فمادام يجري على الاعضاء فاما هو الخالب
وان كان سابقاً موافقاً للماء في الاوصاف كلها من اللون والطعم والرائحة
كما الماء المستعمل على قول من يقول انه طاهر على ما هو الصحيح تغلب الغلبة

بالاجزا وان كان مخالف للماء في اوصافه الثلاثة فان غير الثلاثة او اكثرها
لا يجوز الوضوء به والاجاز وان كان مخالفاً للماء في بعض الاوصاف تعتبر الغلبة
في ذلك الوصف المخالف كاللبن يخالف الماء في الطعم واللون فان غلب لونه
او طعمه لم يخرج والاجاز واما البطح فيخالفه في الطعم فان غلب طعمه لم يخرج
والاجاز قال قاضي هذا ينبغي ان يحال جميع ما جاء عنهم ما يليق به فيحمل
قول من قال ان كان رقيقاً يجوز الوضوء به والام لا على ما اذا كان يخالفه في وصفه
واحد او وصفين ويحمل قول من اعتبر بالاجزا على ما اذا كان المخالط لا يخالفه
في شي من الصفات فاذا اذخرت الى ما قلت وجدت ما قاله الاصحاب لا يخرج
عن هذا ووجدت بعضها مصرحاً به وبعضها مسار اليه والله اعلم بالصواب
م ولول الطبر ان بقي بوقته جاز وان صار خشناً لا يجوز **تش** ذكره في الفتاوى
الخانية وروى عنه طاهر بمافه مناه **م** وفي شرح القندوري احتلط الطاهر
بالماء لم يزل اسم الماء عنه فهو طاهر تغير لونه او لم يتغير ولم يزد خلاص **تش**
الظاهر انه يريد شرح الامام ابي الحسين القندوري على مختصر الشيخ ابي
الحسن الكوفي ولا يخفى ان هذا عند التحقيق مرجع قول الكل كما صرح به الزبلي
الزبلي ودلت عليه الفروع كما ذكرناه انفا ذكرنا المص له ذكرنا في الفرع
الباب بعد تعرضه لشي مناه **م** وعلى هذا اذا تغير لون الماء ورجحه او طعمه
بطول الملك او بوقوع الاوراق يجوز به الطهارة **تش** لان في المسألة الاولى
لم يوجد المخالط اصلاً واما في الثانية فلانه وان وجد المخالط الطاهر
ملكته لم يزل عن الماء اسمه وهو في ذكره فيهما متابع لما في شرح الطحاوي واما
لموضي او البه اذا تغير لونه او طعمه او ريحته اما بغير وزرمان او بوقوع
الاوراق كان حكمه حكم الماء المطلق واما ذكره في قوله **م** الا اذا غلب
لون الاوراق فيصير مقيد **تش** فاحذر في في الذخيرة وبقية الفتاوى
الصغرى مثل الفتية احمد ابن ابراهيم الميدايني عن الماء الذي تغير لونه
لكثرة الاوراق الواقعة مبي يظهر لونه الاوراق في الكف اذا رفع الميامنة هل هو
التوضي به قال لا ولكن يجوز شربه وفصل الاشياء به فلانه طاهر واما
عدم لما غلب عليه لون الاوراق صار مقيداً كما الباق لا وغيره انتهى لكن
ففي في خفة التفقيها على انه عند الضرورة يجوز التوضي بما تغير
بامتزاج غيره من حيث الطعم واللون بان وقع والتمار في الحياض تغير لونه
يتعد روياته الحياض فيها وقد مناعن صاحب النهاية انه قال متقول
عن الاساندة انه يجوز يعني الوضوء بما تغيرت يعني اوصافه الثلاثة
بطاهر حتى ان اوراق الاشجار قبل الخريف تقع في الحياض فيتغير ما وها من حيث
اللون والطعم والرائحة حجة ثم انهم يوضون منها من غير نكير انتهى لكن قايلا
ان يقول المتجكة ان هذا الماء الكاين بهما لمخالفة ان كان بحيث لا يخاله فيه ما جرد

عن التعبد المجازي باعتبار ما كان عليه او لا فلا يجوز الوضوء مطلقا لانعدام
كونه مطلقا بل يجب عليه التيمم اذا لم يتقن على غيره مما هو مطلق طهور
لان الشرع لم يتعلل المكلف من الماء المطلق عند عدم القدرة عليه الا الى الماء
المعقود في حالة دون حالة بل نقله عند العجز عنه الى التيمم في سائر الحالات
سواء كان يجمع ذلك الماء المعقود او لم يجده ايضا وان كان الماء الكافي بالحالة
المذكورة لم يزل عنه اسم الماء المطلق بل هو ثابت له كما كان فيجوز الوضوء في
حالة الضرورة وغيرها من لعل ما نقل عن الخوض في الاسانيد من الماء المذكور
كان فيه ادنى تغيير في صفاته الثلاثة كما يجب ان لا يزل عنه اسم الماء المطلق
اذ ليس تغييره بمجموع الصفات الثلاثة جمعا توجب جعل ذلك الماء معقودا
بل هذا المذكور هو الظاهر من حاله اذ لا ينفك بهم الوضوء بالماء المعقود كما ان الظاهر
ان محل جواب المبدئي المذكور ما بلغ به ما وقع فيه من الاوراق الى حد التقيد
فان تغيير لون الماء بكثرة الاوراق الواقعة فيه توجب تغيير الطعم بل والرائحة
ايضا ان كانت الاوراق ذات رائحة ويكون جوابه بجواز غسل الانقياء به
على سبيل العموم حتى يدخل فيه غسل الموب من النجاسة الحقيقية ما شيا
على قول ابي حنيفة و ابو يوسف ولا يباس بذلك هذا وربما اورد ذكر
الاوصاف الثلاثة بحرف او في مسألة تغير الماء بطول المكث اى الإقامة
والدوام انه لو تغير اثنان منها او الثلاثة جميعا انه لا يجوز وليس كذلك
فتنبه له ويجوز فتح الميم وضربها من المكث كما يجوز ان في غير فعله المامني
وهي بالضم في المضارع على كل حال **م** وكذا اذا استيقن بظهور ربه او غلب
على ظنه جازت به الطهارة حتى لو وجد ما قليلا ولم يتيقن بوقوع
النجاسة يتوضا ويغتسل به ولا يتيمم وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض
الحمام ما قليلا ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه يتوضا ويغتسل ولا ينظر
الى الماء الجاري **ش** اى ولا يقيم الى مجيئه فضله معناه فغداه بالي
والا فهو متعد بنفسه والوجه في جملة هذا ظاهر فان الاصل في الماء
وهو دليل مطلق الاستعمال ولهذا لا يجب عليه ان يسأل لانه لا حاجة الى
السؤال عند عدم الدليل ثم في صورتي تيقن الطهارة فيه فظنه باليتيقن
والظن وقد سأل عمر رضي الله عنه حين سأل عمر رضي الله عنه صاحب
الحوض الخوض الشرو السباع باصاحب الحوض لا تخبرنا ذكره مالك في المواظ
ومن ثمة قال في الاصل ويتوضا من الخوض الذي يخاف ان يكون فيه
قذر ولا يستيقنه وليس عليه ان يسأل ولا يدع التوضي منه حتى
يتيقن انه صاف قد روي لو ظنه نجسا ثم ظهر انه طاهر يجوز وعلى هذا
الضيف اذا قدم له طعام ليس له ان يسأل المصنف من اين لك هذا
الطعام من الغضب او السرقة ومن هنا قالوا لا يباس بالوضوء من صا
يوضع

الطهارة

يوضع كوزه في نواحي الدار منه ما لم يعلم انه اصابه قذر وكذا من ببر
نزل فيها الدلاء ولطوار يحملها الصبيان والعبيد الذين لا يعلمون الاحكام
وعينها الرستاقون بالايدي الوسخة ما لم يعلم انه اصابها نجاسة
وكذا يتوضا من ما وجد من تغير اللون والريح ما لم يعلم انه من نجاسة
لان التغير قد يكون بظاهر وقد ينتن الماء بطول المكث وبعد احاطة العلم
بهذه الحالة فما في المبتغى باليقين المحجة ويرويه اثر اقدام الخوض عند القليل
لا يتوضا به انتهى مشكل وما ذكرناه عن الاصل برده صريحا ولعله محمول على
ما اذا غلب على ظنه انها مشربة منه كما ذكرناه ايضا مر بالركبة وغلب
على ظنه شربة منها نجس والا فلا انتهى وحمل الاستيقان المذكور
في الاصل لاجل العدول عنه ما غيره ان وجد والا فلا تيمم على غلبة ظن ذلك
لوجود اشارة يصح استناد ظن المتنجس اليها ولا يباس بذلك ليقع لطلبن
هذا وبين ما ذكره محمد نفسه ايضا في كتاب استحسان الاصل واذا
حضر المسافر الصلاة ولم يجد ما الا في انا غيره محبر انه نجس فان كان يعرفه
عدلا مسلما رضي لم يتوضي به بل يتيمم ويصلي ذكر اكان او اثني صرا كان
او عبدا وان كان غير ثقة او لا يدري انه ثقة او غير ثقة فان كان
الكبراية وظنه انه صادق فيما قال تيمم ايضا ولم يتوضا به فان اوراق
الماء تيمم فربما فضل وان كان الكبراية انه كاذب توضأ ولم يلتفت الى قوله
ولا يقيم عليه وان كان المخبر من غير يصدق بقوله وان وقع في قلب الذي
قيل له انه صادق فانه احب الي ان يهرق الماء ثم يتيمم يصلي وان توضأه
ولم يهرق اجزاء واحب الي اذا وقع في قلبه انه صادق ان يتيمم ذلك ويصلي
وان كان الكبراية انه كاذب يتوضا به ولم يلتفت الى قوله صلى ضام ذكر
فيه بعد هذا ولكن الصبي الذي لم يبلغ اذا عقل ما يقول والمتعوه اذا
عقل ما يقول انتهى وقد اختلف المسايخ فيما عطف والمتعوه عليه
فقبلها مثل العدل المسلم البالغ وقيل مثل الفاسق وقيل مثل الكافر ونص
شمس الامة السرخسي ونحو الاسلام البردوي على انه الاصح بل نقله صاحب
الكشف والتحقيق عن عامة المسايخ ووجهه بان خبرها لا يصلح مدرنا
بحال لان الولاية المتعدية فرع الولاية القائمة ولا ولاية لها على نفسها
لانها لا يلتزم ان شيئا بخبرها كالكافر وانما يلزم خبرها غيرها الوضوء فكان
خبرها كخبره بخلاف العبد خبره والفاسق فانها الزمها لولا ما يلزمها
غيرها الا ان في احتمال الصدق في جزا الكافر والصبي والمتعوه لما كان
غير منقطع فان الكافر والصبي والمعتة لا يبا في الصدق وعلى تقدير
الصدق لا يحصل الطهارة بالتوضي به ويتنجس كان الاحتياط في الاوراق
ثم التيمم بعد التحصيل الطهارة والاحتراز عن النجاسة بيقين ولا يجوز له

التيم من غير اراقه لانه واحد لما الطاهر وايه اعلم فظهر ما ذكرناه وظهر ايضا
 الا انه ليس على اطلاقه ما في فتاوي ظهير الدين الولايجي (كلما يتقنا نجاسته او غلب
 على لهنا ذلك كبحر التوضي به لان غلبة الظن تلحق باليقين في حق العمل وهذا
 لو احيته واحد بنجاسة الماء لا يجوز التوضي به فاعلم ذلك **م** واذا بقي في الماء
 الحار شيء نجس كالجيفة والحمر لا يتنجس ما لم يتغير لونه او رعيه او طعمه
ش لطيفة بالسرجية الميت وقد اراح والجمع جيف واحيات كعنب
 واعناب وانفق العلماء على كون التي من العنب اذ اعلى واشدد وقد ذك
 بالذبح حراما وانتهى بنجاسة وامامنا سواء من الاسرية المسكرة مطلقا
 او المسكر كدرا دون قليلها هل يتسمي خمرًا حقيقة ام لا ففيه خلاف
 ليس هذا محل تقريره مع الاجماع على تحريم المسكر منه وهذا هو نجاسة نجاسة
 غليظة ام خفيفة عند اهل المذهب فيه خلاف نذكر عند المصنف المخرج
 من النجاسة الغليظة ان سئل الله تعالى والحمر مؤنثة في اللغة الفصحى
 المشهورة وذكر النووي انها ذكر في لغة ضعيفة وتعتقب بان ابي حاتم
 السجستاني ذكر ان قوماً قد يذكرونها انتمى ويقال في لغة قليلة خمر
 بالهاء ثم كون الحكم في الحمر واسباها من النجاسات التي ليست بحرمة ما ذكر
 لا خلافاً فيه وقد حكى الاجماع عليه والوجه فيه من قيل المعنى ظاهر فان
 النجاسة المذكورة الكائنة في الماء الجاري ينتقل من مكان وموضعها
 بواسطة الجريان ولا يعرف وجودها في موضع اخر الا بمشاهدة او راحة
 او طعم فان وجد شيئاً من هذه الامور كان دليلاً على قيامها وكذا ذلك
 اما نجاسة الافلا لان الماء طاهر فلا يحكم بنجاسة بالسك واما في الجيفة
 ونحوها من النجاسات المرئية ففقيه اختلاف وهذا احد القولين وهو
 الاوجه كما سنذكر وجهه عن قريب **م** وعن محمد رحمه الله اذا اهلقت
 حباً من الحمر في الفرات ورجل اسفل منه يتوضأ جاز اذا لم يتغير احد
 اوصافه **ش** ذكره في كتاب الاسربة ومثله ما عن ابي حنيفة في
 الجاهل بالرفق الماء الجاري ورجل اسفل منه يتوضأ لا بأس به اذا لم
 يتغير فالاجرم ان نص غير واحد على كراهة البول فيه وذكر قاضي خان
 انه الاصح والوجه في كلتا المسائلين ظاهر وقد تقدم عن مرة ان
 الطب هو لطابية والفراوات بضم الفاء وباء الممدودة في الخط صالتي
 الوصل والوقف النهر المعروف بين الشام والجزيرة وربما قيل بين الشام
 والعراق وهو من انهار الجنة كما جاءت الاحاديث الصحيحة المشهورة **م**
 واذا اجلس الناس صفوف على شطرنج وتوضأ جاز وهو الصحيح **ش**
 وهذا يوم ان في هذه المسألة قول اخر يغايله وهو انه لا يجوز للكنه
 التحقيق انه كان يعني ان الصحاح انه يجوز وضوءهم في هذه العسرة
 مطلقا

فتى محل الفرات
 وضبطه

مطلقا اعني سواء كان الماء جاريا في جميعه جريا قويا او ضعيفا او في وسطه
 دون جانبيه فهو ممنوع فقد توارى جمع من المسايخ وذكره في الذخيرة من النوادر
 ان الماء كان ضعيفا الجريان فتوضأ انسان منه ان كان وجهه الي مورد
 الماء جاز وان كان وجهه الي مسيل الماء لا يجوز الا اذا امكث بين كل غزفتين
 مقدار ما يذهب الماء بغسلاته وسيسير المص اليه ونذكر ما عندنا في ذلك
 وفي خزانة الفتاوي الماء يجري في وسط النهر وجانباه راكد فتوضأ بجانبه
 لا يجوز الا ان يدخ في كل مرة وان كان يجوز وضوءهم في هذه الصورة اذا كان
 الماء في جانبيه الذي وضوءهم منه جاريا قويا فلو سلم وعليه حينئذ
 ان يقال كان الواجب ان يفتد فذلك فان الاطلاق في مثل هذا خطأ
 وايضا ان كان المراد هذا فليس فيه خلاف يعلم ليقع الاحتراز بالصحيح عن
 غيره ويمكن ان يجاب عنه بان الاطلاق في مثله انما يكون خطأ اذا لم
 تقم قرينة على ارادة ذلك المقيد من ذلك المطلق وقد وجدت قرينة تتردد
 الى ذلك وهو ذكر الماء اذا كان الجريان فيه ضعيفا مع اعطاه حكمه اذا كان
 كذلك فنها يعد سطورا وان ذكر الصحاح خرج ببيان الواقع لا الاحتراز
 نعم كان التردد اولى كما في المبتغي وتقدم في اداب الوضوء ان الافصح نصح
 حالهم **م** وذكر الناطقي ساقية فيها كلب ميت قد سد عرضها تجري
 الماء عليها لا بأس بالوضوء من اسفل منه اذا لم يتغير وهو مروي عن
 ابي يوسف رحمه الله وذكر في النوازل اذا كان الماء الذي يلاقي
 الجيفة دون الذي لا يلاقي لطيفة جاز والافلا **ش** اي وان الماء
 الذي يلاقي الجيفة اي يضيها ليس دون ما يلاقيها بل كان اما مساويا
 لما يلاقيها او اكثر منه لا يجوز كما لو كان جميع الماء يجري عليها لان الماء يجريان
 عليها يتنجس شيئا قسما والنجس لا يظهر بالجريان ثم هذا ظاهر فيما اذا
 كان جميع الماء يجري عليها واما اذا اكثره يجري عليها فالان العبرة للغالب
 واما اذا كان نصفه يجري عليها فاستحسن احتياطاً والافلا قياس
 الجواز لان الماء كان طاهرا بيقين فلا يحكم بنجاسته بالسك وعليه مني
 محمد في مسألة السطح الابنة وهذا بخلاف ما اذا كان اقله يجري عليها
 فان المقلوب ملحق بالعدم في احكام الشرع ثم في الذخيرة في سياق فعله
 عن فتاوي ابي الليث وان كانت الجيفة تربي من تحت القلعة الماء الذي
 علاها لا تصفاه كما كان الذي يلاقيها اكثر اذا كان سد عرض الساقية
 وان كان لا يربي مع صف الماء ولم ياحذ الا اقل من نصف الساقية **م**
 والذي لا يلاقيها اكثر وعن بعض المسايخ في كلب ميت صمد محتبس
 في نهر والماء يجري في جانبيه الكلب ان كان الماء الذي في جانبيه الكلب
 قوة الجريان او كان الماء يجري على اعلا الكلب فالما طاهر وان كان جميع

ملخص
 الماء يجري في وسط
 النهر وجانباه راكد

يجري على جميع الكلب وليس في جانبيه قوة الجريان فالما نجس وكان
 الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل لا يعرف بينهم ويقول الما نجس في الوجهين
 جميعا وفي الفناوي الخائبة الما اذا جرى على الجيفة او فيها ان كان المسار
 كثيرا لا يستنبت فيه الجيفة فالما طاهر وان كان يستنبت فيه لقلة الما نجس
 وعن أبي يوسف ساقية صغيرة وقع فيها كلب فجري الما على ظهر الكلب فتوضا
 منه انسان من اسفله لا بأس به ما لم يتغير لونه او راحته واطعمه
 قال الفقيه ابو جعفر معناه عندنا اذا جرى الما على الكلب وعمره في النهر
 ويكون الما غالبا عليه اما اذا كان يستنبت الكلب تحت الما الذي يجري عليه
 ولا يجري في جانبيه حال قوة الجريان فتوضا انسان من اسفله ينبغي
 ان لا يجوز ان يكون نجسا انتهى ومثل هذا التاويل ايضا في الذخيرة
 وفي صلاة الاثر لهشام عن أبي يوسف في نهر صغير وفيه كلب
 ميت قد سد عرضه ويجري الما فيه فلا بأس بالوضوء اسفل من الكلب
 ما لم يتغير لون الما ولا طعمه ولا ريحه انتهى فيندفع به التعارض بين
 ما عنه وبين بعض ما ذكره من وجوه التفصيل المسترالية انما لكن
 ظاهر سوق غير واحد من المشايخ ان ما عن أبي يوسف جار على اطلاقه
 ولعل السمع يقتضي ترجيح ما في سعيد الحذري انه قيل لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم انتوضا من بئر بضاعة وهي بئر بطرح فيها الخبيث
 ولحم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الما طهور ولا نجس
 شي رواه ابو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن فان الاجماع
 على نجسه اذا تغير بوقوع النجاسة فيبقي ما عداه اذا كان جاريا على ما هو
 الاصل فيه وهو الطهارة ويكون هذا الحديث خرج مخرج التاكيد لا لدلالة
 صلى الله عليه وسلم بان البئر لم تكن تغيرت بذلك ثم تبقى بعد هذا علوه
 عليه ما اخرج به البيهقي عن أبي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الما
 طاهرا لان يتغير ريحه او طعمه اولونه بنجاسة تحدث له فيه فلا جبر
 في ثبوت المطالب ما قيل فيه انه وقع الاستثنا غير قوتي ولا سيما وشاخصا
 مصرحون بان هذا الحديث خاص بالما الجاري لان بئر بضاعة كانت
 طريقا للنا الى البساتين كما رواه في الآثار عن أبي ابن عمران عن ابن
 شجاع التميمي عن الواقدي فلا جرم ان كان مثل شجاعه الله ذهب اليه وقال في المصاب وعلبه الفتي
 كما عناه بقض شارح القدر وري اليه واما ما عدا الجاري فقد قام الدليل على
 تخصيصه بهذا الاطلاق على ما في بعضه من خلاف وما في بعضه
 من وفاق كما سيأتي ان شاء الله تعالى **م** وعلى هذا المظهر اذا جرى
 في ميزاب السطح وكان على السطح عذرات فالما طاهرا وما اذا كانت العذرة
 عند الميزاب وكان الما كله او نصفه او اكثره ياتي العذرة فهو نجس والاف هو طاهر

مطلب
 بئر بضاعة

ظاهر **ن** اي سال هذا التفصيل في ساقاة ما التهر للجيفة يكون التفصيل
 في الما الجاري في ميزاب السطح بعد مروره بما على السطح من العذرات
 وهي جميع عذرة ادرى ما يخرج من الطعام كذا في القاموس هو غاطيط
 بني ادم قيل وكل من العذرة والغاطيط خاص بروث بني ادم فان كان
 اقله يجري على العذرات فهو طاهر والاف هو نجس ثم كما انه اذا كان اكثر
 الما او نصفه جارا على العذرات يكون الما نجسا ايضا اذا كان جميعه جاريا
 على عذرة غير الميزاب او في الميزاب كذا في غير موضع والذي في البدايع وعلى
 هذا اذا كان النجس عند الميزاب والما يجري عليه فهو على التفصيل
 الذي ذكرناه وان كانت الانجاس متفرقة على السطح ولم تكن عند الميزاب
 ذكر عيسى ابن ابان انه لا يميز نجسا ما لم يتغير طعمه اولونه او ريحه وحكمه حكم
 الجاري ثم فيها ايضا وفي الفناوي الخائبة وقال محمد ان كانت النجاسة
 في جانب واحد من السطح او جانبين فالما الذي يجري على السطح طاهر
 وان كانت النجاسة في ثلاثها جوارب فالما نجس اعتبارا للفعالين وفي
 المحيط وغيره وعن محمد في ما المطر اذا مر بالنجاسة او لم يوحدها ان النجاسة
 فيه يتوضا لانه بمنزلة الما الجاري وفي البدايع وعن محمد في ما المطر اذا
 مر بعذرات ثم استنقع في موضع ففاض فيه انسان ثم دخل المسجد فوضي
 قال لا يلا وهو محمول على ما ذكره علي الطاهر انتهى قلت وفيه نظر لان
 محمد نفسه صرح في مسألة السطح بان النجاسة اذا كانت في جانبين
 لا نجس كما حكاه ومعلوم ان الما على هذا التقدير ليس اكثره مازا في
 على الطاهر وعلى الاطلاق ما عنه في مسألة ما المطر المذكورة ما في الخلاصة وغيرها
 ما التزم اذا جرى على الطريق وفي الطريق نجاسات تغيب النجاسة فيه
 واختلطت بحيث لا يري لونها ولا اثرها يتوضا منه قال في النوازل لانه
 في معنى الما الجاري ثم ما عن أبي يوسف في مسألة الكلب الميت
 في الساقية الصغيرة وقد ذكرنا من الال سنة ما يشهد لها ينبغي ان
 لا يكون في مسألة السطح من التفصيل سوى انه مغير احد اوصافه لم يجر
 والاجاز سوا كان الما في النجاسة قليلا او كثيرا وسوا كانت عند الميزاب
 او لا وقد ذكر بعض المتكلمين على الحديث المذكور ان تاويل الحديث ان الناس
 يلتمون الخبيث ولحم الكلاب والاشيا المنبئة في الصحاري وخلف بيوتهم
 وفي الطرق ويجري عليها ما المطر فيلقها الما الي تلك البئر لانها في ممر الناس
 وليس معناه ان الناس يلتمون هذه الامور في بئر يستقي منها الما لان
 هذا لا يجوز من الاحاد فضلا عن الصحابة ومن مساءه على ظاهره فان هو
 ان يكون هذا من المنافقين كانوا يلتمون ذلك فسئال بعض السائلين
 عن شأنها لعلوا حكمها من الطهارة والنجاسة فاجاب صلى الله عليه وسلم

فقصة
 العذرة هو غاطيط
 بني ادم

مسألة
 ما التزم اذا جرى
 على الطريق وفي الطريق
 نجاسات

بجوابه المدكور والله سبحانه اعلم ثم بعد احاطة العلم بهذا لا يخفى ان قولهم
قالا ظاهر لم يقع موقعه على كل حال نعم لوقالوا وعلى السطح عذرة كما في النوازل
لكان واقعا موقعه في الجملة لان الظاهر حينئذ منها الوحدة وح يكون الجاري
على غير العذرة اصلا فيصح اطلاق القول بان الماء طاهر **م** وان سال المطر
من السقف او من ثقب البيت ان كان دايما ينقطع بعد فهو طاهر **ش**
يعني اذا كان على السطح نجاسة ولم يظهر لها اثر فيه لانه ح ما جازو الثقب
الحرق النافذ والجمع الثقب وثقوب والثقب **م** وان انقطع المطر وسال
من الثقب ان كانت على السطح او اكثره نجاسة فهو نجس **ش** سواء كانت
مريية والافه طاهر وعلى ما قدمناه عن ابي يوسف بل عن محمد ايضا ذكرنا
ما يده ان المناط في التنجيس وعدمه ظهور اثر النجاسة وعدمه وانه لحسن والثقب
بالفتح موضع مسيل الماء ومنه منابع الحياض **م** واذا كان الما يجري ضعيفا
ينبغي ان يتوضا على الواقد حتى يبرئ منه الماء المستعمل **ش** في تلك المسكنات
التي بين الغرفات فلا يقع التوضي بشي منه **م** وقال بعضهم يجعل عينه الى
اعلا الما يعني مورد الماشي وهو ما يرد الما منه وعبارة غيره ويجعل وجهه الى
مورد الما كما قد سناه زاد قاضي خان ويجعل النهر بين قدميه اذا كان صغيرا
ولا يخفى ان المسألة مفروضة فيها اذا توضا مع نفي عبارة هذا البعض فيصور
هذه عبارة المص في الحال المقصود وهو ان لا يتوضا بما انفصل منه من الماء المستعمل
كما لا يخفى ايضا ثم التحقيق ان لبه بين الغرفات مقدار ما اذا وقع الاعتراف
مرة بعد اخرى ان يكون من ما سابع الحديث به واجب واذا كان الماء المستعمل
طاهرا في اصح الروايات فلا يتوقف ذلك على مرور جميع الماء المستعمل المتفصل
منه في النهر فانه لو كان القدر الذي يغير به مشتملا على شي من الماء المستعمل
وشي من الماء الطهور وكان الطهور هو الغالب من حيث الاجزاء الوضوئية
وان اللبث بين الغرفات مقدار ما اذا وقع الاعتراف يقع جميع القدر المفترق
من ما طهور لا يخالطه شي من المستعمل اصلا مسنون مؤكدا وانظرا ان هذا
مما مراد المص بقوله ينبغي واختاره المصنف هذا اللفظ لما فيه من الابهام
المعني مثله في مثل هذا الموضع للاغتتال والاهتمام بما ذكره من احكام هذا
المرام **م** واذا وسد الما من فوقه وبقي جوبه كما كان جارا يا يجوز التوضي به
ش وظاهر عبارتهم من هذه المسألة كما في الذخيرة وفي واقعات الناطقي
الما الجاري اذا سد من فوق فتوضي انسان بما يجري في النهر وقد بقي جوبه
الما كان جارا لا لان هذا ما جاز ان يبيد ان يكون الوضوء في النهر كان
على المص ان يذكر فيه لان ما من الواضح جدا هو ان الوضوء به جارا او غير جارا
خارجا اما باعتراف او ما اخذ منه ثابنا ونحوه فلا يقع التقييد بفتا جريان
الما موقعه لم هم اعلى كعب امن ذكر مثله **م** وان الحد في جريان الما ان ذهب

به نين او ررق فهو جاز **ش** هذا قول بعض المسايخ وعليه مني في خلاصة
والكنز **م** وقال بعضهم لو رفع نجس ما تحته وينقطع الجريان فليس بجاري
وان كان خلافة فهو جاز **ش** وهذا مروي عن ابي يوسف ذكره في البدايع
ومعني بنجس ما تحته ينكشف ونفي فيها وفي التحفة ومحيط مرضي الدين
وغيرها على ان اصح الاقاويل ما يبعده الناس جارا وهو حسن **م** وفي
المنقعي اذا كان بطن النهر نجسا وجري الما عليه ان كان كثيرا حيث لا يري
ما تحته لا يتنجس وان كان جميع البطن نجسا **ش** كذا في الخلاصة ولا
يخفى ان المراد ولم يظهر به اثرها من لون او طعم او ريح وانما لم يذكر للعلم
به ثم هذه توافق اطلاق ما ذكرناه انما عن محمد من مسألة ما الما المطر
وليس به جارا به على اطلاقه لوافقها ايضا ما ذكرناه من مسألة ما السطح
تفريعا على قول ابي يوسف ومحمد والله اعلم **م** وان كان في النهر ما راكدا
فتنجس فنزل من اعلاه ماء طاهر فاجراه وسيله فانه يظهر **ش** يعني ما لم
يظهر به اثر النجاسة وحذفه للعلم به مع قصر حجة به قوله **م** ولو توضا
ما راكدا لم يبرها اثر **ش** بل فيه ايضا لان الما الجاري يظهر بعضه بعضا
م فصل في الحياض شريفة
الحوض اذا كان عشرين ذراعا الكرياس فهو كثير لا يتنجس بوقوع
للنجاسة اذا لم يبرها اثر اذا كانت مريية وبعضهم من حول النجاسة مقدار
حوض صغير وبعض مسايخ بخاري جعلوه كما الما الجاري **م** وتوسعوا فيه لعموم
البولي **ش** اعلم انه لا خلاف في ان الما الراكدا القليل يتنجس بوقوع النجاسة
فيه وان الكثير لا يتنجس بذلك ما لم يظهر به اثر النجاسة وانما وقع الخلاف
في بيان حدي القليل والكثير فقال الشافعي ومن وافقه القليل ما دون القليلين
والكثير القليلان فصاعدا والقلتان خمسمائة رطل بالعراقي وتقريباً في اصح
الوجه عند الشافعية وقد رها بالمساحة في ارض مستوية ذراع وربع
في مثله طولاً عرضاً وعمقا بذراع الادمي ونقلوا عن الشافعي انه شيران
واجتمع بما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يسأل عن الما يكون في الفلاة وما ينوبه من الدواب والسياب فقال
اذا كان الما قليلين لم ينجس الخبيث اخرج اصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم
وابن حبان في صحيحهما واجيب بضعفه من جهة الاضطراب في سنده
وفي مثله وفي معنى القلة فيه بان القلة تقال على الجرة والقربة ورأس
لطيل ومن جهة الانقطاع الباطن فيه بما يطول ذكره وعن ضعفه لفاظ
ابن عبيد البر والقاضي اسماعيل وابو بكر بن العدي الما يكون فوجب
العدول عنه وقال اصحابنا ما خلاص بعضه الى بعض اي وصل فهو قليل
وما ليس كذلك فكثير ثم اختلفت في تفسير الخالص فاتفقت الرواية عن

الاسنان

علمنا الثلاثة بل قال غير واحد عن اصحابنا المتقدمين علي ان الخلوص يعتبر
بالتحريك فان حرك طرف منه فتحرك الطرف الاخر بمعنى انه ارتفع
واخفض من ساعته لا بعد الملك كان مما يخلص بعضه الي بعض ولا يعتبر
بموج الماء في نفسه فان ذلك يكون وان كثر الماء ثم وقع الاختلاف فيما يكون به
التحريك فروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه يعتبر باعتسلا في جنب منه
اغتسلا لا وسطا فان تحرك الجانب الاخر فهو مما يخلص وان لم يتحرك فهو مما لا
يخلص قال رضي الدين في محيط وهو قول ابي يوسف عنه في رواية اخرى
ايضا انه يعتبر بالتحريك باليد لا غير وروي محمد عنه انه يعتبر بالتحريك
بالوضوء وبه اخذ محمد قال في المحيط والحاوي القدسي وهو الاصح لانه الوسط
واما المتأخرون من متأخرينا فاعتبروا الخلوص بشي اخر غير ما ذكر على الاختلاف
فيه بينهم فعن محمد بن سلام انه اعتبره بالكدم فقال ان كان الماء حال
لواغتسل وتكرر الجانب الذي اغتسل فيه بسبب الاعتسلا ان وصلت
الكدم الى الجانب الاخر فهو مما يخلص بعضه الي بعض جانب منه فان اثر
المرغض ان من الجانب الاخر فكان مما لا يخلص بعضه الي بعض وان لم
يؤثر فهو مما لا يخلص وهذا ان القولان متقاضان ان لم يكونا في المعنى
متحدين وعن ابي سليمان الطوري جاني انه اعتبره بالمساحة فقال
ان كان غسل في غسل فهو مما لا يخلص وان كان دونه فهو مما يخلص
وعزاه غير واحد الى محمد رحمه الله ثم في الخلاصة وصورة لطوض الكبير المعدر
بعشره في غسله ان يكون من كل جانب من جوانب لطوض عشرة اذرع
وصول الماء اربعون ذراعا ووجه الما مائة ذراع هذا مقدار الطول والعرض
قاضي خان قال قاضي خان في شرح لطامع الصغير ولا رواية فيه عن اصحابنا
في العمى وفي التخفة والبدائع اما العمى فهل يشرط مع الطول والعرض
عن ابي سليمان الطوري جاني انه قال ان اصحابنا اعتبروا البسط دون
العمى وعن الفقيه ابي جعفر الهندي ان كان بحال لورفع انسان
مكنه الى المحسل سفلته لم يصل لا يتوضأ به وان كان بحال لا يتوضأ به
لا لباس بالوضوء منه وبعد ان ذكر هذا قاضي خان في فتاواه بمعناه قال
رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة فكانه يعني بما قد مناه عنه انه لا
رواية عن اصحابنا في الاصول وان هذه الرواية في غير الاصول فيندفع
التناقض عن كلاله اولعله بعد النبي اطالع على هذه الرواية ثم في الخلاصة
مشيرا الي هذا التقدير وعليه الفتوي ثم ان كثيرا من المتأخرين منسوا
علي هذا التقدير حتى عزاه قاضي مني خان الي عامة المسانخ بسا حاشا منه
ثم هذا كله اذا كان مربعا فلو كان مدورا فقال قاضي خان في فتاواه
اقصى ما قيل فيه ان يكون حوله ثمانية واربعون ذراعا وفي شرح الزايدة
وهو احوط

وطول صورة لطوض الكبير

وهو احوط والبق بالفقه وقيل سنة وثلاثون قال المرغنياني وهو
الصحيح وهو مبرهن عند الحساب وقيل اربعة واربعون ثم علي هذا
القول اعني تقدير الكبريا ذكرناه من الذراعان هل المعتبر ذراع الكرياس
او ذراع المساحة وذهب بعضهم الي الاول في الهداية وعليه الفتوي
وفي شرح الزايدة هو المختار وذهب بعضهم الي الثاني قال قاضي
خان هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات البق وفي فتاوي الولائي
لخوض الكبير لما كان مقدرا بعشرة اذرع في غسله اذ رج فالمعتبر ذراع
الكبريا الكرياس لا المساحة وهو منقبات ابي قبضات فوق كل مثب اصبع
قائمة لان ذراع المساحة مثبات فوق كل مثب اصبع قائمة فالاول البق
للتوسعة انتهى والمراد بالاصبع الكهلي الاصبع القائمة ارتفاع
الاهام كما في قاية البيان فظهر ان ذراع الكرياس اقصر من ذراع المساحة
وبسبب ذلك وقع الترفيد بالتقدير بها والكرياس بالكبريا لوب من القطن
الابيض معرب فارسية كرياس بالفتح لعدة مقلاد ذكره في القاموس
ونقلوا عن المحيط انه يعتبر في زمان وذراعهم وعليه مني في الكافي ثم علي هذا
القول اذا وقعت فيه نجاسة ولم تغير شيئا من اوصافه فقالوا ان كانت مريئة
وبعنون بها لطيفة والعذرة وحوشا نجس موضع وقوع النجاسة باجماع فلا
يتوضون من الجانب الذي وقعت فيه لانه لا يستيقن بحصول النجاسة فيه
وفي البدائع ذكر في ظاهر الرواية لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه
النجاسة ولكن يتوضأ من الجانب الاخر ومعناه ان يترك من موضع النجاسة
قدس لطوض الصغير ويتوضأ كذا فسره في الاسلا عن ابي حنيفة لانا يتقنا
بالنجاسة في ذلك الجانب وسكنا فيها وراه انتهى وعلي هذا مني قاضي خان
في فتاواه ونقله المص قولا لبعضهم كما في شرح لطامع الصغير لقاضي خان
وعنه لم في الكفاية شرح الهداية وهو ارجح اذ رج في اربع اذرع انتهى
وفي الذخيرة وقال بعضهم يحرك الما بيده مقدار ما يحتاج اليه عند
الوضوء فان تحركت النجاسة لم يستعمل من ذلك الموضع وقال بعضهم يتوري في ذلك
ان وقع تحريكه ان النجاسة لم تخلص الي ذلك الموضع توضأ وشرب منه
قلت وهذا هو الاصح كما سيأتي وفي البدائع وروي عن ابي يوسف
انه يجوز التوضي من اي جانب كان الا اذا تغير لونه او طعمه او ريحه
لان حكمه حكم الماء الجاري انتهى قلت وهو حسن جار علي ما تقدم عنه
في مسألة الكلب الميت في الساقية ونقله المص عن بعض مسانخ بخاري
كأرباب وشيهر له ايضا ما في سنن ابن ماجة عن جابر بن جابر عبد الله
النهيت الي عذير فاذا فيه جيفة حمار قال فكففنا عنه حتى انتهى البنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الما لا ينحسه شي فاستقينا وارونا

نصف الكرياس بالسر
النوب القطن

وحملنا في البداع ولو وقعت الجيفة في وسط الحوض على قياس ظاهر
 الرواية ان كان بين لطيفة وبين كل جانب من الحوض مقدارا لا يخلص
 بعضه الي بعض يجوز التوضي فيه والاملا ما ذكرنا انتهى قلت وعلى قياس
 ما روي عن ابي يوسف انه يجوز من كل جانب الا اذا اختار احد الوصفين وان
 كانت غير مرئية كبول وحرف فقال مسأله العرق حكه حكم المريبة حتى
 لا يبرؤ صا من ذلك الجانب بل يبرؤ صا من الجانب الاخر لما ذكرنا وقال مسأله
 بلغ فعلى هذا العا لم يجمع بين التوضي في حوض لا يجوز ان يبرؤ صا من ذلك
 عن نسخة الامام السرخسي اذا استنجى في حوض لا يجوز ان يبرؤ صا من ذلك
 الموضع قبل تحريكه في الذخيرة وان كان به قرحة فغسل القبح والدماعا
 او غسل الخجاسة عن عضو من اعضائه او ثوبه واستنجى في الماء الجاري
 او لحوض الكبير فان تغير لاسلك انه يتنجس موضع التغير بدخوله فيه شبهة
 قول ابي يوسف قلت وبينهما معارض كما ترى ولكن دفعه بان ما في البداع
 ولطاسة تفريع على قول العراقيين ثماني الذخيرة تفريع على قول التجار بين
 والنخني وهو وجه لم لعله يريد شبهة قول ابي يوسف ان عند ابي يوسف
 في مثله لا يبرؤ صا منه حتى يحركه كما ذكره الطحاوي لكن مقتضي ما قدمناه من
 البداع عن ابي يوسف في الخجاسة المرئية انه يجوز الوضوء من اي جانب كان ما لم
 يتغير كما لما طاري من غير توقف على تحريك لذلك الحال ان يكون هذا الاصل
 اولى وهو اولى ثم اذا عرفت هذا فقول المصنف يريدني على هذا اذا غسل
 ومبره في حوض كبير فسقط من غسلته في الماء فرفع من موضع الوقوع قبل
 التحريك قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لان عند التحريك شرط عند مسأله
 بلح قالوا يجوز لغوم البلوي وعبارة الذخيرة قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز
 ما لم يحرك لان الذي وقع فيه ما مستعمل والماء المستعمل نجس عند وغيره من
 مسأله بخاري قالوا بالجواز وجعله كالماء الجاري ككثرة الماء وتوسع فيه لغوم البلوي
 انتهت مسأله فانه ينبغي ان يجوز عند عامة المسأله لان مسأله العرق
 والمحققين من مسأله ما روي النهري على ان الماء مستعمل ظاهر فانه هو مستعمل
 مستعمل في هذا الماء فانه يظهر واما على قول القائلين من ماء البخاري بين بان الماء
 المستعمل نجس فان نجاسة غير مرئية وقد عموح النقل عنهم بان عدم
 يجوز التوضي من الجانب الذي وقعت فيه نجاسة غير مرئية من غير هذا
 التقيد كما لما طاري فالاجرم ان قال قاضي خا في فتاواه وان كانت
 النجاسة غير مرئية كالبلور وحده على قول مسأله العرق في والمرئية سوا
 وقال مسأله بخاري جاز الوضوء في موضع النجاسة وجميعها على انه لو توضا
 انسان في الحوض الكبير واعتسل كان لغيره ان يغتسل في موضع الغسل

وخارجي

اذا استنجى في حوض

فيوضا من اي جانب كان
ما لم يتغير

الماء المستعمل ظاهر

لو توضا انسان في الحوض
الكبير واعتسل لغيره ان
يغتسل في موضع الغسل

انتهى ثم ما ذكرنا من البداع عن ابي يوسف فقتيد الجواز هنا ايضا من
 غير استلزام التحريك بطريق اولى كما بينا عليه ايضا في مسألة الاستنجا
 السابقة انما مع ما معهما فليكن ذلك منك على ذكر وهذا على اعتبار التقدير
 بالكثير ما تقدم والذي عليه الكوفي وتابعة جماعة من محققي المسأله منهم
 شمس الائمة السرخسي واختاره صاحب الينابيع وصاحب الغاية وقالوا
 انه ظاهر المذهب عن ابي حنيفة وانه الامع وانه لا عارة للتقدير في هذا الباب
 بل هو مفوض الي راي المبني فان كان اكبر رايه ان النجاسة خلصت الى ذلك
 الموضع لا يجوز التوضي منه والاجاز قالوا وهو الحق باصل ابي حنيفة اعني
 عدم الحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي يفي فيه الي راي المبني
 بناء على عدم صحة ثبوت تقديره شرعا لشيء معين ولم ينقل عن ابي يوسف
 في ذلك شيء اصلا واما ما عن محمد من التقدير بعشر في عشر وقيل بثمان
 في ثمان وبه اخذ محمد بن سابة وقيل بالثاني عشر في الثاني عشر فقول انه سأل
 عن لحوض الكبير الذي يجوز فيه التوضي ولا ينجس بوقوع النجاسة فقال
 مقدار مسجد في هذا المسحور واختلفت روايتهم في مقداره قال قاضي
 خا في شرح الجامع الصغير وهذا التفاوت بمساحة داخل المسجد وخارج
 انتهى وكونه كذلك في نظره لا يلزم غيره لانه اذا وجب كون الماء الكثير ما استكثره
 المبني على وجه لا يخلص بعضه الي بعض فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل
 يختلف ذلك كما يخالق ما يقع في قلب كل ويؤيد ما في البداع وعبد
 بن المبارك اعتبره بالاعصنة او لأم خمسة عشر في خمسة عشر م
 واليه ذهب ابو مطيع البلخي فقال ان كان خمسة عشر في خمسة عشر
 ارجوان يجوز وان كان عشرين في عشرين لا جدي في قلب شيئا انتهى
 وشرح لجامع الصغير لقاضي خا وقال عامة مسأله ربح بلح ان كان
 خمسة عشر في خمسة عشر فهذا لا مما لا شبهة فيه انتهى قال شيخنا
 رحمه الله تعالى وهذا ليس من الامور التي يجب فيها على العامي
 تقليد المجتهدين انتهى ويؤيد ما في شرح الزا هدي نقلا عن اسم صلاة
 كتاب الحسن واصح حده ما لا يخلص منه بعض الماء الي البعض منه
 بطن المبني به واجتهاده ولا ينافي المجتهد فيه انتهى وقد نقل
 غير واحد زجوع على قول ابي حنيفة وقال اني لا اقدر في ذلك
 قدرا فالتقدير حينئذ ليس يقول احد من علمائنا الثلاثة فاختم
 هذه الجملة المحررة فانها عزيزة **الحصول** وعلى هذا اذا كان الرجال
 صفوا يتوضون من الحوض **الحق** الكبير جاز **ش** اي وعلى قول مسأله بخاري
 ينقطع هذا الفرع المذكور لا لكن بعد ان يكون المذكور فيه لفظ في الحوض
 مكان من الحوض فان التوضي منه لا يستلزم اليته وقوع الغسالة فيه

فقتيد التقدير

التقدير خمسة عشر
في خمسة عشر ابن
المباركة وذهب اليه
ابو مطيع البلخي

قال ابو حنيفة لا اقدر
في الماء قد

بخلاف المتوضي وكون وضو المتوضيين من موضع وقوع غسالاتهم فيه هو
المقصود الافادة من التفرغ على ما تقدم من قول النجاشية ريبين في الاذكون
وضو المتوضي منه بحيث تقع غسالاتهم خارجة عما اذا كان ذلك مجمع عليه
لا يتفرغ على قوم دون اخر من معلوم لكل ذي تمييز من المسلمين ومثله غير متفرغ
الافادة لارباب التصانيف عادة ووجهه ببناء جواز وضو المتوضيين فيه
على قول البخاريين ان طلوض الكبير عندهم صادر بمنزلة الماء الجاري لكثرة الماء
عموم البلية فكان حكمه فيجوز وضوهم فيه كما يجوز في الماء الجاري وقد
عرفت ان هذا ايضا مقتضي قول عامة المتأخرين وان عبارة قاضي خان
تعبيره فالاجرم ان في المبتغى بالفتن العجبة قوم يتوضون صفاء على شط النهر
جاز وكذا في طلوض انتهى وانما اراد طلوض الكبير بالضرورة كما ذكر شيخنا رحمه
الله تعالى **م** وفي اجتناس الناطق ان من اغتسل في حوض كبير فالأخران
يتوضان في ذلك المكان **س** ونقله في تجنيس الملتقط عن محمد بن لفظ فلرجل
اخران يغتسل في ذلك المكان والمعنى واحد وقد ذكرنا عن قاضي اجماعهم على
ذلك ووجهه ظاهر كما استرنا اليه غير مرة **م** وليس لرجل ان يغتسل في الطلوض
الكبير بناحية لطيفة **س** زاد في تجنيس الملتقط وكذلك في البحر **م** والاصل
فيه اذا لم تكن النجاسة مربية يجوز مطلقا **س** اي والاصل في هذا الجواب
في هاتين المسألتين وغيرهما من مسائل وقوع النجاسة في الطلوض الكبير ان
النجاسة الواقعة فيه ان كانت غير مربية تجوز الطهارة من سائر جوانبه
لم يظهر لها اثر فيتفرغ عليه انه يجوز الوضوء والاعتسال من مكان الغسل
الاول فيه في المسألة الاولى لان غاية ما في ذلك انه توصو من مكان وقعت
فيه نجاسة مربية وهي الماء المستعمل بنا على انه نجس ولو كان الواقع نجاسة
نجاسة غير مربية وهي الماء المستعمل بنا على انه نجس ولو كان الواقع نجاسة
نجاسة غير مربية مجمع على نجاستها لجاز فكذا اذا كان الواقع هذا المكان
وان كانت مربية لا تجوز الطهارة منه من الجانب الواقعة فيه فيتفرغ
عليه عدم جواز الاعتسال في هذه المسألة الثانية لانها من جزئيات
هذا الاصل الا ان المصنف طوي ذكر هذا الاصل الثاني هنا لم تقدم ذكره
لكن لا يخفى ما في هذا الاختصار من الاجتهاد مع ليهاجم ان ما ذكره من
الاصل فيما ليست مربية مجمع عليه وقد عرفت ما في كل من الاصلين
من لطائف حتى انه يتعكس الجواب في المسألة الاولى تفريعا على
قول العراقيين وفي الثانية بنا على ما عرفت في يوسف فاستغن عن
الاعادة بملاحظة ذلك فانه من ذلك قريب **م** وعن الفقيه ابي جعفر
لو توضا في اجمة القصب فان كان لا يخلص بعضه الى بعض جاز **س** الوضوء
لان الماء المسار اليه ح كغير كما تقدم ولو كان الماء المستعمل فيه نجسا لم يمنع

فكفت

فكفت وهو ظاهر كما هو الاصح واتصال القصب بالقصب لا يمنع
اتصال الماء بالماء لئلا ينفك من اللطافة وقوة المداخلة فيما بين ذلك
وانما قيد الجواز بالشرط المذكور لانه لو كان يخلص بعضه الى بعض لاجوز
كما هو المفهوم المخالف لجواب المسألة لكن على القول بنجاسة الماء المستعمل
اما على القول بطهارته فلا يلزم جواز ما لم يخلص على الظن ان القدر الذي
يفترق منه لا يسقط فرض من مسح او غسل ماء مستعملا او ماء بارزجه
ما مستعمل مساو له او غالب عليه لاجمة بحركة السبح الكفيف المتفعل والمراد
بها ههنا البطيخة التي هي منبت القصب وكذا لو توضا في ما فيها زرع
كذا في عدة نسخ ولعله سقط من قلم لفظا بالارض والا فاعلم ان ظاهر
فيه زرع فان كان يخلص بعضه الى بعض يجوز الماء ذكرنا واتصال الزرع
بالزرع لا يمنع اتصال الماء بالماء ان كان مما يخلص فيجوز على الرواية المختارة
في طهارة المستعمل بالشرط الذي سلف ولا يجوز على القول بنجاسة
واعلم ان هاتين المسألتين في لطائفة بما مضى وفي فوايد الفقه ابي جعفر
الهندواني لو توضا في اجمة القصب او في ارض فيها زرع متصل ببعضها ببعض
ان كان عسرا في عسر يجوز اتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء
بالماء انتهى فكان المصنف وضع عدم الطلوض موضع التقدير فيسأل لعله
بان الصحيح كون الحائط عدم الطلوض وفي بعض نسخ مكان قوله فان
كان لا يخلص بعضه الى بعض بان كان القصب لا يخلص بعضه
من بعض وعلى هذا فاعل المصنف انما ذكر هذا التقيد الجواز
بطريق اولي فيما اذا كان القصب غير متباعد بعضه ببعض فك
عدم ذلك اجدد في كونه لا يمنع اتصال الماء بالماء من كون استباكه كذلك
كان عليه ان يقيد بكونه عسرا في عسر او بعدم الطلوض ثم بالي
فيه بعد ذلك ما ذكرنا من التفصيل وكذا اذا توضا من عذير
وعلى وجه الما جف وارة فقد قيل ان كان بجال يتحرك الماء القدير
القصعة من الما ينادرها السيل فصيل بمعنى فاعل من غادر او بمعنى
مفعول من اغدره او بمعنى فاعل لانه يندرج باهاله لانقطاعه عند لسة
لطافة اليه ويريد به اصطلاحا ما لا يتحرك طرفه بتحرك الطرف ثم لا يخفى
ما قد مناه غير مرة ان المناسب ان يقول في غير كما في لطائفة وشرح
الراهندي ولا يحتاج الى تقدير فيه لان من الواضح انه لو توضا منه لافيه
لم يكن في الجواز خلافت سوا تحريك بجى بك الماء او لفظ جف وارة
فارسي يراد به الطليب بفتح الطاء وسكون طاء المهملة ومن اللام وفتحها
ويقال له العريض ونور الماء وهو نبت اخضر حيلوا لما تبعه على بعض
وانما يقال تقيد الجواز بالشرط المذكور لان به يعلم ان الطالب لم يمنع

من انتقال ذلك والمستعمل المستعمل منه وفي ما لم يوض الى حال اخر وثلا شيد
فيه فلا يقع الوضوء بما يستعمل فصار كما لو كان وضوءا من حوض كبير مستعمل وسقته
غير متصل بالما بخلاف ما اذا كان لا يتحرك الطلبي يتحرك الما فانه لا يجوز
كما هو المفهوم الخالف لما في الكتاب فان عدم تحريكه بتحرك الما يدل على انه
بحال من الشكاف ولا يستعمل لسطح الما بحيث يمنع انتقال الما لغيره
الواقع فيه من ذلك المحال محال اخر وثلا شيد فيه فيقع الوضوء بما يستعمل كالوضوء
من نقي صغير من حوض سقي متصل ماوه فيه او من حوض متجدد متصل
ماوه بالجهد وهو لا يتحرك الما فلا يجوز الماح في النقي كما في الطشت هذا ايضا
بناء على نجاسة الما المستعمل واما على قول جها ربه فالحكم ما ذكرنا في السابفة
وساقتها لم الظاهر ان المراد يكون الطلبي بحالة يتحرك بتحرك الما بال
بحاله يتحرك منه كما هو محال ذلك الا الذي تحرك وعلى ما قدمنا لا ان
يكون بحالة يتحرك جميعه يتحرك طرف من الما فان الظاهر ان تحريك
جميع الطلبي الذي شمل جميع وجه الما اذا كان عن تحريك طرف من الما
انما يكون بواسطة تحريك ما تحته من الما الذي حصل بواسطة الطرف
المذكور ايضا فلا يكون غير الكثر من الما انه خديرتا مثله هذا
وما ذكره المص من جواب المسألة بلفظ قيل هو في الحقيقة وسرح الزاهدي
بحرزم به وهو في الحقيقة يشبه ان يكون منقولاً من فوايد الهند وافي
وكذا الوضوء من حوض الجهد ماوه والجهد دقيق ينكسر بالتحريك
يجوز ايضا وقد كان المناسب ايضا ان يقول في حوض لما تقدم
غير مرة وانما فيه الجواز بهذه الجملة لانه لان كون الجهد ينكسر يتحرك
الما لا يمنع من انتقال الما المتصل منه في الحوض من ذلك الحال الواقع
فيه بواسطة حركته من تالاشيه فيه فلا يقع الوضوء بما يستعمل
اما اذا كان الجهد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك لا يجوز
اي اما اذا كان الجهد على وجه الما مقدار كثيرا حال كونه قطعاً قطعاً
وهو محال لا يتحرك يتحرك الما لثقله لا يجوز الوضوء فيه لما ذكرنا غير مرة
ثم هذا ايضا بناء على نجاسة الما المستعمل واما على طهارته فالجواب
ما ذكرنا في السابفات وانما قال قطعاً قطعاً لانه لو كان الجهد قطعاً
واحدة على الما ونقي فيه نقي فان كان الجهد غير متصل بالما فبذلك
المصنف انه يجوز بالاخلاق وهو كذلك بعد ان يكون النقي صغيراً
كما سنذكره وان كان متصلاً به فبذلك ايضا ما قالوا فيه وان
كان قليلاً لا يتحرك يتحرك الما يجوز لان الما الواقع فيه ح ينتقل
من ذلك الموضع الى غيره او يستعمل فيه فلا يقع الوضوء من ما يستعمل
كما ذكرنا ذلك التقاوات والحوض اذا اجهد ماوه فنقي في موضع منه
فوقعت

فوقعت فيه نجاسة او رلغ فيه كلب او ضا توفض به انسان قاله فسير و ابو
بكر الاسكاف في يتنجس وقال عبد الله ابن المبارك و ابو حفص الكبير البخاري
لا يتنجس اذا كان الما تحت الجهد عشر في عشر فان كان متصلاً بالجهد
والفتوي على قول فسير و ابو بكر وان كان منفصلاً عن الجهد يجوز بالاخلاق
كالجوز المستعمل **س** قد رابنا ان نذكر ما وقفنا عليه في هذه المسألة
لم نذكر ما في كلام المصنف في البدايع فان كان يعني الما الذي في الحوض
الكبير جامد ونقي في موضع منه فان كان الما غير متصل بالجهد يجوز
التوضي فيه بالاخلاق وان كان متصلاً به فان كان النقي واسعاً بحيث
لا يخالص بعضه الى بعض فذلك لانه بمنزلة الحوض الكبير وان كان النقي
صغيراً اختلف المسألة فيه قال فسير بن يحيى و ابو بكر الاسكاف لا
خير فيه وسئل بن المبارك فقال لا بأس به وقال ليس الما يضطرب
من قوته وهو قول الشيخ ابي حفص الكبير وهذا واسع والاول احوط
وقال اذا حرك موضع النقي تحريكاً بليفاً يعلم عنده انما كان راكداً
ذهب عن هذا المكان وهذا ما جديده يجوز بالاخلاق انتهى ونقل
هذا في الذخيرة عن الفقيه ابي احمد العياضي وعلمه بان الما يجري
تحت الجهد بالتحريك وذكر فيها وفي الخلاصة الحوض الكبير اذا انجمد
ماوه فنقي انسان نقياً وتوضا منه ان كان الما على وجه الجهد او
تحت الجهد منفصلاً عن الجهد يجوز وان كان متصلاً بالجهد اختلف
المسألة رحمهم الله فيه بعضهم اعتبروا جملة الما حتى لا يتنجس وبعضهم
اعتبروا مواضع النقي ان كان كبيراً على التفسير الذي ذكرنا يجوز التوضي به
والا فلا وفي الفتاوى لطائفة حوض كبير انجمد ونقي ان كان الما تحت
الجهد غير ملتصق بالجهد جاز فيه الوضوء وان كان ملتصقاً بالجهد الا انه يتحرك
بالتحريك فان حرك الما عند او حال كل عضو مرة جاز انتهى وهذا اولي
من اطلاق ما في فتاوى الولابي وان كان متصلاً لا يجوز لانه صار
كالقصعة انتهى فاذا حصلت على هذا فظاهر سوق كلام المصنف
ينبغي اولي لا ان النجاسة اذا وقعت في نقي حوض الميخيد ان عند
فسير و ابي بكر الاسكاف يتنجس الحوض سواء كان الما ملتصقاً بالجهد
او منفصلاً عنه ثم ينافيه قوله مائة وان كان منفصلاً عن الجهد
يجوز بالاخلاق فان قلت لما علم لم يجمد ما عن فسير و ابي بكر الاسكاف
على ما اذا كان متصلاً بالجهد بقربية هذا الذي ذكره ثانياً وقد
اندفع التناقض عن المصنف قلت لانه ينافيه قلت لا ينافيه قوله
فان كان متصلاً بالجهد فالفتوي على قول فسير فانه ينبغي ان موضع
المسألة ما هو اعني عم من ذلك وان النصير و ابي بكر الاسكاف يقولان

بنجس مطلقا وابن المبارك واباحفضي يقولان بنجس مطلقا فتأمل
وايضاً قد عرفت ان وضع المسألة فيها اذا كان الثقب صغيرا او لعل من يفتد
كالصنف يري ان ذلك معلوم الادارة من اطلاقه في مثل هذه الصورة وانها
قد عرفت ان المناسب يقول لو توضع فيه لانه لو توضع به فليس في جوار
الوضوء من ذلك الموضع الذي منه خلاف ثم هذا بنا على ان الماء المستعمل بنجس
والافالحكم ما مر في السوابق وايضا شارك في تقييد المصنف قول ابن المبارك
واي حفص بما اذا كانت تحت الجمد عسرا في عسرا ولي لان المسألة انما هي
موضوعة في الوضوء من الثقب الحادث في ماء الحوض الكبير المتجدد والافان
كانت موضوعة فيها هو اعم منه فقد كان الواجب ان يقيّد قول حفص
واني بكر الاسكاف بذلك ايضا فانه لا خلاف فيها اذا كان عسرا في عسر
والما يستفاد عن الجمد كما صرح به اخره والتقييد المذكور كون يقيّد انه على
خلاف ثم هذا عن ابن المبارك في البدايع انما يفتي على قوله الاول اما على
ما رجع اليه اخره على ما فيها ايضا فقياسه ان يقيّد بنجسة عسرا في
عسرة عسرا وقد منا ايضا ان الشيخ اني حفص الكبير البخاري اعتبر
الحلوى بالصبيغ لا بالمساحة فقياسي قوله ان يقال ان كان الماء تحت
لحم لا يخلص بفضه الى بعض وذلك بان يكون بحال لو وضع في طرف منه
زعفران مثلا لا يؤثر في الطرف الاخر وايضا كان الاول ان يقول بالحوض
المستقفا المتجا في عن الماء فانه لو كان ملتزا بالماء فالحلوى كاللحم في الحوض
المتجدد ساوئه الملتصق به كما يشير اليه قاضي خان ولون كان الحوض مستقفا
وكونه اقل من عشرة اذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف جاز الوضوء
انتهى فكن على بصيرة من هذه الامور التي ينبغي ان عليها وان ثقب الجمد
مقل في الماء في الثقب قولع الكلب بنجس عند عامة العلماء **اش** اي فارفع
الماء في الثقب الذي في الجمد ولم يخرج منه وكان الثقب صغيرا بنجس عند
عامة العلماء ذلك الماء الذي في الثقب لا الحوض لا عرفت ان المسألة مفروضة
في الحوض الكبير ثم اذا بنجس الماء الذي في الثقب **م** فلم تزل نجاسة
ما لم يخرج ما في الثقب من الماء **اش** ولا يخفى اولا ان حق العبادة ولا تزول
بنجاسة او لم لا تزول بنجاسة ما لم يخرج منه فيه فقل فقد سمعت ما في
البدايع من انهم قالوا اذا حرك موضع الثقب تحريكا بليغا يعلم عنه انما
كان راكدا ذهب عن هذا المكان وهذا ما جدد به يجوز بالاخلاف وفي
لخلاصة وان كان الماء في الثقب كالماء في السطت والثقب صغيرا لا يجوز
فيه الوضوء ولو بنجس موضع الثقب ثم اذا اب الجمد بتدريج الماء بنجس
وقال الشيخ الامام بنجس الائمة الحلوى في الماء طاهر سواء اب بدلة
او بد فعه واحدة انتهى قلت وهذا هو الحق بعد ان الحوض كبير ولم يظن
للنجاسة

للنجاسة ان فيه كما هو فرض المسألة وقد باق على هذا ما في الخلاصة
ايضا من غير حكاية خلاف مع بيان الوجه فيه حيث قال فيها بعد هذا
نقلناه عنها الا ان الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير لا بنجس الحوض
وان كان الماء النجس على ما الحوض غالبا لانه كلما انفصل الماء بالحوض صار
ما الحوض عليه غالبا انتهى بل هذا بلغ كما هو غير خاف فتنبه لذلك ثم اعلم
ان النووي نقل عن اهل اللغة ولغ الكلب في الانا يبلغ بفتح اللام فيهما ونقل
ابن حنبل الكسوفي المستقبل ايضا وذكر المطر في عن ثعلب ولغ بكسر اللام
ولكنها لغة غير فصيحة ومستقبل ولغ بالكسر بلغ بالفتح ولا ادب القطار
الكسرا ايضا كما في الماضي ثم المصدر كما في القاموس ولغا ويضم وولوغا فحركه
شرب ما فيه او ادخل لسانه فيه فحركه خاص بالسباع ومن الطير بالذباب
م ولو توضع من ثقب جمد الماء ولم تقطع عسرا في الماء جاز على كل حال **اش**
يعني سواء كان الجمد متصلا بالماء او متجا فباعنه سواء كان الثقب صغيرا
او كبيرا وسواء كان الحوض صغيرا او كبيرا ايضا وهذا من الظهور بحيث كان
الاولى تركه **م** ولو وقع في الثقب شاة او غيرها فماتت ان كان الماء تحت
الجمد عسرا في عسر وان كان اقل من عسر في عسر بنجس **اش** وهذا الجواب
ايضا طاهر تفريدها على تقدير الكبر بالقدم والمذكور من المساحة
كما هو المختار عند كثير من المتأخرين كما تقدم واما على ما هو الاعم عند
غيرهم فيوضع موضع عسرا في عسر ان كان كبيرا لا يخلص بفضه الى بعض
وموضع وان كان اقل من عسر في عسر وان كان يخلص بفضه الى بعض
او عسرا في عسر بنجس والافلام اذ المراد بنجس ما الحوض انما الثقب
لكونه كثيرا لا يتوضا من الثقب ان كان صغيرا او لا مما قريب من السباق ان كان
كثيرا امامات في ذلك الحال بل مما سواء لما تقدم انه لا يتوضا من مكان لطيفة
في مثله ويتوضا مما سواء فكن منه على ذكره في القاموس جمد الماء وكل سائل
كثير وكرم جمد او جودا ضد ذاب فهو جامد ومجدم في المصدر والجمد
محركة الثلج وجمع جامد والماء الجامد **م** ولو ان ما الحوض اذا كان عسرا في عسر
فتسفل فصار سبعيا في سبع فوقعت النجاسة فيه بنجس **اش** قلنا كانت
او كثيرا لانه ليس بكثير بناء على ان الكثير متدرج في عسر فاعدا **م** فان امثالا
صار بنجس **اش** وهذا حكى في البدايع عن ابي القاسم الصفا وغيره ان فرض
المسألة في ما في الحوض الكبير وقعت فيه نجاسة ثم قل ماوه حتى صار يخلص
بفضه الى بعض ثم وقعت فيه نجاسة ثم عاوده الالحاق امثالا ولم
يخرج منه شيء من غير التزام تقدير ذعان في مقدار الحوض الكبير ولا في
مقدار نقصانه والطاهر انه ما شيء على تفويض الكثير الى ظن المبتلى
انه لا يخلص بفضه الى بعض ثم هذا الجواب مبني على ما قد ولوه

في كثير من مسائل هذا الباب من ان العبرة لوقت وقوع النجاسة وقيل لا يصير
نجسا ووجهه غير ظاهر وعكس هذه الصورة في المعنى ما في الفتاوى الحاشية
حوض اعلاه ضيق واستقله عشر في عشر وقعت فيه نجاسة اعلاه ثم انتهى
الي موضع هو عشر في عشر يصير طاهرا ويجعل كان النجاسة وقعت فيه
في هذا الحال كالحوض مستجدا اذا كان المائي ثقبه ونقبه اقل من عشر
في عشر يتنجس ما كان في الثقب فان قل الماء وسفل ميطا يطهر وقال
بعضهم لا يطهر بمنزلة الماء القليل اذا وقع فيه نجاسة ثم ان بسط فصار
عسرا في عشر ويتنجس لطواب على التفصيل ان كان الماء الذي يتنجس
في اعلى لطو من اقل من المائي استقله ووقع الماء النجس في اسفل لطو من
على التدرج والتفريق كان الماء الطاهر كالعذر اليابس اذا كان فيه
نجاسات وموضع وحاول الماء الطاهر واجتمع المائي مكان طاهر وهو
عشر في عشر ثم تعدي بعد ذلك موضع النجاسة انتهى ومسئلي عليه
في الخلاصة ومقتضى ما قدمناه عنها من ان الماء النجس اذا دخل الحوض
الكبير لا يتنجس وان كان الماء النجس على ما هو في غالبه لانه كما الفصل الماء
بالحوض صار ما الحوض عليه غالبا ان يكون في كالحوض الحوض اذا استقل
طاهرا بلا تفصيل وقد نص في الذخيرة على انه اسمها شبه **م** حوض
كبير وفيه نجاسات فامثلا قيل هو نجس وقيل هو ليس بنجس وبه اخذ
مشايخ بخاري **م** ذكره في الذخيرة **م** لفظ الذخيرة فهذا المسألة
في نظم الزند وبسعي اذا كان الحوض كبيرا وفيه نجاسات فدخل الماء واما
قال اهل البلخ وابوسهل الكبير البخاري هو نجس وقال ابو الفقيه ابو
جعفر البلخي والفقيه اسماعيل ابن الحسن الزاهدي البخاري **م** لا كمال
طاهر وبه اخذ كثير من فقهاء بخاري وهكذا افقي عبد الواحد مرارا
وهكذا كان يعني الفقيه ابو بكر العياضي وكان يقول الماء الكبير في حكم
الجاري انتهى ونقل الزاهدي عن يوسف الترمذي انه قال وبه يفتي
لك في الذخيرة قبل هذه المسألة وفي فتاوى اهل سمرقند عذير
كبير لا يكون فيه مائي الصيف وتروى فيه الناس والحق الدواب ثم علا
في الشتاء ما ويرفع عنه الناس لحد فان كان الماء الذي يدخل العذير يدخل
او لا على مكان نجس فالما نجس وان كثر الماء بعد ذلك لانه كما دخل
صار نجسا وان كان الماء الذي يدخل العذير ولا يستقر ويستقر في
مكان طاهر حتى يصير عسرا في عشر ثم ينتهي الى النجاسة فالما
والجد طاهر لان الماء ما ذكره اقبل ان يتنجس فلا يتنجس
بعد ذلك لا نقالة النجاسة وهكذا في المحيط والفتاوى الحاشية
والخلاصة من غير حكاية خلافا وهو موافق في المعنى لما قدمناه
في الخلاصة

م

126 من ان الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير لا يتنجس وان كان الماء النجس على الحوض
غالبا فعلى قياس لطواب في هذه المسألة يكون لطواب في المسألة التي ذكرها
المصنف ان كان الماء الذي يدخل او لا يدخل على ماء النجس او مكان نجس فهو
بنجس وان يدخل على طاهر ويستقر فيه حتى يصير عسرا في عشر ثم يتصل
بالنجس فهو طاهر هذا قول ثالث في المسألة المذكورة تحريجا كما يمكن ان
يتأني القولان المذكوران فيها نص في هذه المسألة التي ذكرناها نحن من
م الذخيرة ايضا تحريجا ثم الجواب المذكور فيها نصا بنا على تقدير الكثير
بالمسألة المذكورة كما هو ظاهر واما اذا فرغناه على ان الكثير ما لا يخلص
بعضه البعض فيقال وان دخل على طاهر واستقر فيه حتى صار لا يخلص
بعضه الي بعض ثم انقل بالنجاسة فهو طاهر والا فلا هذا من المعلوم حيث
قلنا في هذه المسألة او فيها نقد مها سياتي من امثالها وظايرها ان الماء
طاهر تنفلا عنهم او تحريجا على قولهم فهو مشروط بكونه لا اسر للنجاسة
فترك التقييد فيه في ذلك كماله للعلم به فاياد والذخيرة عنه فيذهبن
بذلك الوهم الي تحطيتهم في ذلك وهم من ذلك بوائهم فان دخل الماء من جانب
اخر قال ابو بكر الاعمش لا يطهر ما يخرج ما فيه ثلاث مرات كالمقصعة **م**
قال رضي الدين في محيط فيصير غير نزل عشله ثلاث مرات انتهى ولا خفاء ان هذا
ليس بشرط لازم بل الشرط بالحكم بالبراءة في مثله ان يدخل على الظن زوال ذلك
الماء النجس اذا لم يخط ذلك الماء اذا انقل به الماء الجاري حكمه ثم قوله كالمقصعة اشار
الي المقصعة اذا كانت مائية محتملة ما نجسا لا يطهر ما لم يخرج منها مثل ما في
ثلاث مرات ايضا والله اعلم كون ذلك لازما ايضا نعم في خزانة الفتاوى
واذا قصد ما الحوض فاخذ من ذلك الماء بالمقصعة وامسك المقصعة تحت
الانبوب فدخل الماء وسال المقصعة فتروى به لا يجوز ان ياتي ولعله يريد
مسألة منها سني قليل لان مثله لم يحط له حكم بخاري كما في الحوض النجس عنه
القالين به فيه لعدم الضرورة الكافية في الحوض النجس هنا والا فالظاهر
انه اذا سال منه مقدار ما فيه مرة انه يطهر اذا كان الظن ان السائل منه ما كان
فيه ثم الظاهر ان ابا بكر الاعمش المذكور وهو محدث سعيد تلميذ ابي بكر الا
سكاف وشيخ ابي جعفر الهندواني لا محدث بن عبد الله من طبقة محدثين مقاتل
الرازي ومحدث بن سلام فقد وقع في الفتاوى الحاشية في الحوض الصغير اذا اتنجس
ماوه بعد ان ذكره عن الفقيه ابي جعفر ماسياتي وقال ابو بكر سببه لا يطهر
حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس والمقصعة
بفتح القاف الصفحة والجمع قصصات تحركة وقصعة كعب وقصاع كجال
م وقال غيره لا يطهر حتى يخرج مثل ما كان فيه **م** يعني مرة وكان وجهه
انه يكون الماء الجدد بخاري على ما بقي في الحوض فيكون ذلك منه بمنزلة

المالطاري كما يستفاد من طهر يطريق اولي من وجه القول الذي ثلثه كما شق
عليه الان **م** وقال ابو جعفر بطر وان لم يخرج مثل ما في الخوض وهو اختيار
الصدر الشهيد **ش** ذكره في الخلاصة وغيرها في طوض الصغير ان نجس
ماوه في المني بالعين الله الحجة والصحة والصحة فيما يحيط رضي الدين
وهو الاصح وكذا البير علي هذا الا ان المالطاري لما فصل به صار في الحكم
جاري انني واعلم ان عبارة كثير منهم في هذه المسألة يفيد ما بين صريح
واشارة ان الحكم بطهارته الخوض انما هو اذا كان الخروج حالة الدخول وهو كذلك
فما يظهر لانه كما يكون في المعنى جاري لكن اياك لظن انه كون طوض غير ملاز
فلم يخرج منه شيء في اول الامر ثم الما امتلا خرج منه بعضه او مثل ما كان فيه
او امثاله علي اختلاف الاقوال فيه لا يصلح المالطاري به انه لا يكون طاهرا
غايته ان عنده امتلا به قبل خروج الما منه نجس فيظهر بخروج القدر
المتعلق به الطهارة اذا انفصل به الما الى الجاري الطهر كما لو كان ممثليا
ابتدا ما نجس ثم خرج منه ذلك القدر لا مطلقا اتصال المالطاري به ثم كلامهم
بغير اليان الخارج منه نجس قبل الحكم علي الخوض بالطهارة وهو كذلك كما هو
ظاهر والله اعلم حوض صغير يدخل الما فيه من جانب اخر تضاف فيه
انسان ان كان الخوض اربعين في اربع فما دونه يجوز لان الطاهر ان الما
لا يستقر في مثله بل يدور حوله لم يخرج فيكون كالجاري وان كان الخوض
الكبر من ذلك لا يجوز لان الما يستقر فيه فلا يكون الجاري فلا يجوز الا في موضع
الدخول او الخوض للخروج كذا في الذخيرة وتنمية الفتاوي حكاية
عن الشيخ الامام ابي الحسن الرستغني وفي شرح الزاهدي وفي الفتري
بفتي بالجواز مطلقا لانه جار انني وسند كرم من الذخيرة وتنمية الفتاوي
الصغري ما يوافقه وكذا عين الما اذا كان خمسا في خمس وكان يخرج
منها ان كان يتحرك الما من جانبه وهو يستعين بالي كذا يجوز وذكر
المصنف المرفوع في اذا كان ملاحظة كونه عبارة عن مقدارها والافتقار
كان الطاهر اذا كانت فان العين مؤنثة سماعي ثم هذا الذي ذكره
من الحكم بالشرط المذكور موافق لما قد مناه من الفتاوي الثانية في مسألة
الوضوء من نعت الخوض المتجدد ماوه قوله وان كان ملزما بالجد الا انه
يتحرك يتحرك فان حرك الماء عند ادخال كل عضو جاز انني وهذه
المسألة مذكورة في الذخيرة وتنمية الفتاوي الصغري بفتاوى متفرقات
شمس الائمة الحلواني مردوة بما لفظه وكان القاضي الامام ركني لا
سلام علي بن الحسن السعدي يقول بالجواز في هذه الصورة مطلقا
من غير تفصيل فتى طوض الصغير الذي يدخل الماء فيه من جانب
ويخرج من جانب يكون هكذا وعليه الفتوي لان هذا ما جاز في يجوز

التوضي به

التوضي به انني وهذا ما وعدناك به انفا وقال القاضي الامام فخر
الدين التقدير المذكور غير لازم ان خرج الماء المستعمل من ساعته للزينة
وقوته يجوز والا فلا ذكره قاضي خان المسارلية في فتاواه عقب
مسألة الخوض السابقة علي هذه بما قصه والاصح ان هذا التقدير غير لازم
وانما الاعتماد وعلي ما ذكرنا من المعنى فينظر فيه ان كما ما وقع فيه من الما
المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز والا فلا وذلك يختلف
بكثرة الما الذي يدخل فيه وقلة ومن ذلك وكذا قالوا في عين ماء هي
سبع في سبع ينبغي الما من اسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي
الا في موضع خروج الما منها انني ولا شك في هذا ان ذكره القاضي من الاعتماد
علي ما ذكره من المعنى وحيد ذلك قولهم في هذه المسألة التي ذكرها عنهم
انه لا يجوز الوضوء الا في موضع خروج الماء فيظهر انه بناء علي نجاسة الما المستعمل
فانه لا يجوز يخرج قيل تكرر الاستعمال اذا كانت العين بهذه المساحة وقد
سعت مرارا او تستسع ان الاول خلاف الاصح المختار وفي اطلاق
الثاني فخر والتفريع علي ما ذكرنا عليه الاعتماد لم يخرج فيها اذا كان
ما يقع فيها من الما يخرج من ساعته ولا يقع الاعتراف منه وعلي ان
الما المستعمل طاهر فالجواب في هذه المسألة كما تقدم في نظائرها
انه يجوز الوضوء فيها ما لم يغلط علي ظن المتوضي ان ما يغترقه لاسقاط
فرضا ما مستعمل او بخلافه منه مقدار يغترقه فسادا فكن علي هذا
معتمدا حوض صغير كرى رجل منه نرا فاجرا الما فتوضا من النهر
جاز وان اجتمع الما في موضع وكما رجل منه نرا واجرا الما فتوضا رجل جاز
ومنوا الكمال اذا كان بين الما بين مساحة وان قلت معني كرامته
رجل نرا حفر منه حفر ولغظ الذخيرة في هذه المسألة وعن الشيخ
الامام هذا يعق القاضي عليا السعدي ان من حفر نهر من حوض صغير
واجرا الما في النهر وتوضا رجل بذلك الما في حال جريانه فاجتمع ذلك الما
في مكان واستقر حفر حفر رجل اخر نهر من ذلك المكان واجري الما فيه
توضا به في حال جريانه فاجتمع ذلك الما في مكان اخر ايضا فنصل رجل ذلك
كذلك وضوا الكمال ان كل واحد منهم انما توضا بالما حال جريانه والما الجاري
لا يحتمل النجاسة ما لم يتغير انني وقد افادك هذا ان المعنى قول المعتق
اولا فتوضي من النهر وقوله ثانيا فتوضا اي بذلك الما في حال جريانه وقد
كان الاول به ذكره وغير خاف ايضا ان الاول حذف لفظ الكمال في
قوله وذكر لفظ ايضا مكانه بخلاف ما في الذخيرة وان قوله فيها جاز
ومنوا الكمال واقع موقعة ثم في الذخيرة ايضا عقب هذا المذكور فيها وعن
الحسن بن زياد ما يدل عدم جواز وضوء النائي والثالث فانه قال

في خيبرتين يخرج الما من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضا فيما بينهما جاز
 ولطرفة التي يدخل فيها الما نفسه انتهى ثم المصنف نقل عن الحيط نقيد
 لجوازها اذا كان بين الكائنين مساحدة وان كانت قليلة بواقعة ما في الفتاوى
 الثانية بعد ذكر لجواز في مسألة الكتاب وثا وبالله اذا كان بين الكائنين مساحدة
 قليل وفي مسألة الحفوتين لو كان بينهما مسافة كان الما الثاني
 طاهر كذا قاله خلف بن ايوب ونصير ابن يحيى وهذا لانه اذا كان بين
 الكائنين مسافة الما الذي استعماله الاول يرد عليه ما جاز قبل اجتماعه
 في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال ما اذا لم يكن بينهما مسافة فالما
 الذي استعماله الاول قبل ان يرد عليه ما جاز يجتمع في المكان الثاني فيصير
 مستعملا فلا يظهر بعد ذلك انتهى وهذا كله ايضا بناء على نجاسة الما المستعمل
 واما على طهارته في الجواب في هذه المسألة ما تقدم في نظايرها فاستحضره
 فان العهد قريب وفي نوادر المصنف عن ابي يوسف ما دام الحمام بمنزلة
 الماء الجاري اذا دخل فيه فيه وفي يده فذكر لم ينحس واختلاف المتأخرين
 في بيان هذا القول قال بعضهم مراده كالة مخصوصة وهو ما اذا كان الماء
 يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغترفون غر فاستمداد كما
 ومنهم من قال هو بمنزلة الماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة الا ترى
 ان لوضو الكبر الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة لجملة
 من الذخيرة ووقع في بعض نسخ وفي نوادر ابي المعلى وهو غلط وفي
 شرح الزاهد في حوض الحمام بمنزلة الماء الجاري عند ابي يوسف قيل
 على الاطلاق والاصح ان كان يدخل الما من الانبوب والحرف متدارك
 فهو كالجاري وتفسير الحرف المتدارك ان لا يسكن وجه الما فيها بين
 الغرفتين فاقاد اصحبه القول المقابل للاطلاق وبغير الشرط المستعمل عليه
 وعنه فاصحى خان ابي الكرم الا انه لم يفصح بشرائط التدارك لفظا
 وانما ظاهر عبارته قطعية وعربي في لطاوي القدسي ما ذكره الزاهد في
 انه الاصح الي ابي يوسف وقال وعليه الفتوى فاما انه لطرفة منصوصا
 عنه هكذا واما انه ذهب الي ان معناه كما هو قول بعض المساجح على
 ما في الذخيرة ونقله المصنف في الكتاب هذا وقد ذكر بعض ساري
 القدوري عن بعض المساجح ان ما الحمام على فسه وجوه الذي في لوضو
 وهو راكد والرجل لا يعلم بوقوع النجاسة والثاني يدخل الما من الميزاب
 والناس يغترفون من لوضو والراجع يرفع ما لوضو بقصعة ويجعله
 تحت الانبوب حتى يخرج منه شيء يوضا به ولخامس ياخذ الماء من الانبوب
 فالخامس خير من الرابع والراجع خير من الثالث والثالث خير من الثاني
 والثاني خير من الاول والوضو بالكل جاز والاحتياط من اخذ به فهو فايز

ولو ادخل

ان

ولو ادخل الجنب يده لاخذ القصعة وليس على يده نجاسة حقيقية ينحس
 عند ابي حنيفة وعندهما الما طاهر والعبد الضعيف لا يعلم ان
 احدا احكي هذا عن ابي حنيفة في هذه الحالة انما يكون عدم النجاسة
 مطلقا من كل هذه الحالة ومن ادخلها للاعتراف من الاثا ولعلم حراما وبرده
 بعد ان لا يكون على يده نجاسة حقيقية كما ذكر نعم ذكر غير واحد من سارحي
 الهداية في كتاب الحسن عن ابي حنيفة ان غمس جنب او غير متوضي
 يديه الي المرفقين او احدي رجله في اجانة لم يحز الوضوء لانه سقط
 فرضه عنه قال شيخنا رحمه الله وذلك لان الضرورة لم تتحقق في الادخال
 الي المرفقين حتى لو تحققت بان وقع الكوز في لطب فادخل يده الي المرفق
 لاخرجه لا يصير مستعملا في غسله في الخلاصة انتهى وكذا في الفتاوى الثانية
 وغيرها وفي البدايع ولو ادخل جنب او حائض او محدث يده في الاثا قبل ان
 يغسلها وليس عليها قد زاول شرب الما منه فقياس اصل ابي حنيفة وابي يوسف
 يصير مستعملا وفي الاستحسان لا يفسد وجه القياس ان لطفت
 زال عن يده وسقطت فضا مستعملا وجه الاستحسان ما روى عن عائشة
 انها قالت كنت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلت من انا ورسول
 كانت تتنازع فيه الايدي وروينا ايضا عن عائشة رضي الله عنها
 انها تشرب من انا وهي حائض وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب
 من ذلك الاثا وكان يتبع آثارها حبا لها ولان التمرز عن اصابة لطفت
 والنجاسة والحوض غير ممكن وبالنسبة الى ضرر الاغتسال والشرب
 من كل انية فلو لم يسقط اعتناء نجاسة اليد والسفة لوقع الناس
 في حرج حتى لو ادخل رجل يده فيه يفسد الاثا لانعدام لطافة اليه في
 الاثا ولو ادخلها في البئر لم يفسد كذا ذكره ابو يوسف في الامالي لانه يحتاج الي
 ذلك لطيب اليد لوجع عفا ولو ادخل في البئر الاثا بعض جسده
 سواء اليد والرجل ففسده لانه لا حاجة اليه انتهى ثم بعد اللبث والحق
 قد ذكرنا مرارا ان الما المستعمل طاهر على الاصح فلا يمول على ما عجب
 عنه المصنف من حكاية التاجيس عن ابي حنيفة ولو ادخل الكفار
 او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة وقد
 قد مناه الوجه في ذلك مع زيادة فروع في شرح قوله وكذا اذا يتقن
 بطهوريته فراجع ثم هذا اذا لم يدخل الصبي يده في الاثا على قصد
 اقامة القرية اما اذا ادخلها فيه على هذا القصد المصنف لا ذكر لهذا
 المسألة في شيء من الكتب والاشبه ان يصير مستعملا اذا كان الصبي
 عاقلا كذا في المغني انتهى وفي الفتاوى الثانية الصبي الما قلا اذا نوضا
 وغسل يده يريده به التطهير بل ينجي ان يصير الما مستعملا لانه نوي

قربة معتبرة وذكر في الخلاصة انه المختار فليس كذا ينبغي هذا التفصيل فيه
ادخال الكافر فيه فيه بطريق اولي ولو ادخل الصبي يد في الانا لا يتوضأ
استحسانا ولو توضأ به جاز كذا في لطانية وهو يفيد ان نفي الوضوء منه
استحسانا على سبيل الاستحباب وهو يغير عمله على ما هو اذا لم يعلم طهارة يده
ولا نجاستها فيوافق بعد ما في الخلاصة فتعلا عن فقه الاموا وهو على ما في ها
من نسخة بها اسم كتاب بالفارسية للامام القلاسي فان كان يعني الذي يدخل
يده في الانا والبصير صبيانا علم يقينا ان يده طاهرة بل كان مع الصبي رقيب
في السكاة يجوز التوضي بذلك الماء وان علم يقينا ان يده نجسة لا يجوز التوضي به
وان كان لا يعلم انه طاهر ونجس المستحب انه يتوضأ بغيره فان توضأ به جاز
انتي لا يعرف في الجملة عن شي كما يظهر للتأمل فيما تقدم فليتامل حوض الحمام
اذا تنفس يظهر اذا خرج منه مثل مائه مرة لعلية المالحاري عليه كذا ذكره
قاضي خان قولا لبعضهم وذكر قبله انه لا يظهر ما لم يخرج مثل ما فيه الا انتم قال
والاول احوط وقدم هذا بنحو رقتين في لحوض الصغير بنجس ماوه فدخل
الما من جانب وخرج من جانب عن اي يكره سعيد كما ذكرناه قال ابو جعفر بصير
طاهرا الا ان المالحاري غلب على النجس فكان بمنزلة المالحاري وقد ذكرنا
عن خلاصة انه المختار عند الصدر الشهيد والطاهر ان حوض الحمام من جملة
افراد لحوض الصغير فالحوض الصغير من الاحكام ففي جارية فيقول لباس بالمعك
في بعض الاحكام لما فيه من الضرورة التي ليست في غيره بل ما يشير اليه فربما
المساج كما تقدم من قريب ولو ادخل راسه في الانا بنية المسح او خفيه
يجوز بالاتفاق ولا يصير الماستحسنا عند اي يوسف اعلم ان المذكور
في المنظومة والجمع وغيرهما في هذه الصورة ان هذا الفصل عند رجب
يوسف يجزي عن المسح ويكون الما طهورا على حاله وعند محمد لا يجزيه عن
المسح ويصير الماستحسنا او قالوا في وجه قول محمد ان الما صار مستحسنا بنية
التقرب عند اصابته فلا يكون له طهورا فلا يجوز المسح عليه بثلثه وفي
وجه قول اي يوسف لان ما ينجي من الما لم يرق به الفرض فلم يكن مستحسنا
وانما اقيم باليلة الملاقاة للحل وهي لم تنفصل عنه حقيقة ولا حكما وانما
وقع التقيد بنية المسح لانه لو لم ينوه يكون الما طهورا بالاتفاق لا فساد
زوال الخلل عند اي يوسف وقصد القرية عند محمد وفي شرح الجمع لما قل
مناخروفيه اسارة الى ان بنية التقرب في اول الوضوء غير كاف لاجزاء هذا
المسح بل لابد فيه من بنية مخصوصة لكونه واردا على غير صورة المسح انتي
فعلنا هذا فنقول المص يجوز بالاتفاق غير صحيح بل الصواب حذف ذلك كما
عليه بعض النسخ وفي البدايع اذا ادخل راسه او خفيه او جبرته في الانا
وهو محدك قال ابو يوسف يجزيه في المسح ولا يلون الماستحسنا سوى
نوي اوده

ارويه ابن سلك
الجمع

نوي اوله بنو وقال محمد ان لم ينو يجزيه ولا يصير الماستحسنا وان نوي المسح
اختلف المساج على قوله قال بعضهم لا يجزيه ويصير مستحسنا او ذكر في وجهه ما تقدم
ثم قال والصحيح انه يجوز ولا يصير الماستحسنا بالملاقاة لان الما انما ياخذ حكم
الاستحسنا بعد الانفصال فلم يكن قبله فيجزيه المسح به انتي وعلى هذا فنقول
المص يجوز بالاتفاق صحيح لا لكن لا ينبغي ح للاقتضار على تقيد نفي ضرورة
الما مستحسنا بقوله عند اي يوسف فانه على هذا التقدير هو غير مستحسنا
عند محمد ايضا من الظاهر اتجاه القول بالاجزاء او عدم ضرورة الماستحسنا
كما هو واضح من التوجيه المذكور وايضا انما يتم ضرورة ما في الانا مستحسنا
على قياس قول محمد بعد تسليم ما ذكرناه من التوجيه المذكور انفا
اذا كان الما في الانا قليلا بحيث يكون الما في المقدرا المسحوض نصفه
فلا لما عرف من قوله بطهارة الما المستحسنا وانما يخرج الما الطهور عن
طهوريته بخالطته اذا ساواه او زاد عليه في الاجزاء ولولا ما في الذخيرة
عنه كما سنسوقه بلفظه لوقع الظن بان هذا قول خرج به بعض المساج
على اصل له فوه فيه كما يشير اليه نص البدايع الذي ذكرناه وقد اوجدنا
عنها التسوية في الحكم المذكور بين الراس والحنك والجبيرة وبوا فقها
في ذلك ايضا ما في الفتاوي لطانية لو ادخل الما راسه في الانا
يريد به المسح اما بالمسح لا يصير الماستحسنا وان اداده المسح فلا جرم
ان نص ما في الفتاوي الظهريه على انه لو ادخل يده لمسح لطاير لا يصير
الما مستحسنا عند اي يوسف وعلى هذا وضع الخلاف في الراس ولطف سما
في المنظومة انفا وافاد في لطايق ان التقيد بالرأس ولطف على ذراعية
جابر لو غسلها في الانا يريد المسح عليها لم يجز وافسد الما لان المسح عليها
كالغسل لما تحتها وعلى هذا وضع الخلاف في الراس ولطف ليس بانفا في
وفي الذخيرة ما يفيد ان عند محمد في الجبيرة نفسيا لا بين ان يكون
على اليد فيجوز ولا يفسد الما بين ان يكون على غيرها فلا يجوز ولا يفسد
الما فان فها وفي المنتقى ابن سماعه عن محمد رجل على خراجه جابر هر
فغسلها في الانا يريد بذلك المسح عليها لم يجزه وافسد الما وكذلك ان
كانت على صابع رجله وكذلك ان غمس راسه في الانا يريد المسح وفيه
عن ابراهيم عن محمد حيث غمس يده في نور توضأ لم يفسد الما ولو غسلها
فيه يريد غسلها ودلكها ففسد الما ولو كان على اصابع يده او كفه لم
جابر فغسلها في الانا يريد بذلك المسح عليها اجزاه ولا يفسد الما
قال واليد لا تشبه غيرها فقد اشار الى اعتبار الضرورة في ادخال
اليد انتي ولا يخفى ان اطلاق كون ضرورة ما في الانا من الماستحسنا
فيارواه ابن سماعه شكل بما قد مناه من الاصل المحفوظ لمحمد وما تفرع

عليه فان امكن دفع اشكاله بحمل على ما في الانا من الماعلى كون الماعلى للممسوح
للممسوح مقداً ونصف ما في الانا من الاصل فضاء عاداً وهذا في موضع المسألة
في اذ حاله في الانا لان الغالب كون ما فيه قليلاً لا بحيث يلاقي نصفه فضاء عاداً
ذلك الممسوح بخلاف غير الانا فان الظاهر ان ما لم يلاقه اضعاف فضاء عفة
للماعلى فالامور باق على اشكاله ثم اعلم ان هذا المسألة من المسائل التي لم يحفظ
فيها عن ابي حنيفة شيء ومن ثمة ذكرها النسفي في باب قول ابي يوسف عليه خلاف
قول محمد ولا قول فيه لابي حنيفة فاذا ذكر فيها الاتفاق فالمراد اتفاقهما والله اعلم

المسح على لطفين جابر بالسنة اي ثابت بفرعية للرجال والنساء مساوون
كما هو او متعينين لاحد او لاجل الحاجة بالسنة القولية والفعلية قيل ومن ثم اختار
ذكرها على الحديث لانه لا يتناول الا القول ثم من السنة القولية ما عن علي
رضي الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة ايام ولياليهن في
للسافر وبوماً وليلة للمقيم اخرج ابن حبان وابن خزيمة في
صحيحهم ما من حديث ابي بكر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
رخص للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة اذا خطر فليس خفيه
ان يمسح عليها وفي السافعي علي ان اسناده صحيح والبخاري عليه حديث
حسن وما عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يامر اذا كنا نسفل ان لا نزرع خفنا ثلاثة ايام ولياليهن الا من جنابة ولكن
من غايط وبول ويوم اخرجهم جماعة منهم احمد وابن خزيمة وابن حبان
والزهري وقال حديث حسن صحيح ومن السنة الفعلية ما في الصحيحين
عن جابر انه قال ثم توضأ ومسح على خفيه ففعل هذا فقال نعم رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال الاعمش
قال ابراهيم كان يمسحهم هذا الحديث لان اسلام جابر كان بعد نزول المائدة
بلغظ مسلم وفي سنن ابي داود وغيرها ان جابراً بال ثم توضأ ومسح على لطفين
وقال ما يعني ان امسح وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح
قالوا انما ذلك قبل نزول المائدة وقالوا انما اسلمت بعد نزول المائدة وما عن
بريد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح
بوضوء واحد ومسح على خفيه اخرج مسلم واصحاب السنن الى غير ذلك
فما يطول ابراده وقد روي ابن المنذر في اخرجين عن الحسن البصري
قال حدثني سبعون رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
مسح على لطفين وقال الطائفة ابن عبد البر لم يرو عن احد من الصحابة
انكار المسح الا عن ابن عباس وابي هريرة وعائشة فاما ابن عباس
وابي هريرة فقد جاءتهما الاسانيد الحسان خلافاً لذلك واما عائشة

فقد مع

فقد مع عنها انما احالت علم ذلك على رضي الله عنه وذلك في صحيح
مسلم فلا جرم ان قال ابو حنيفة رضي الله عنه ما قلت بالمسح حتى جاني
فيه مثل وضوء النهار وفي رواية عنه من انكر المسح على لطفين يخاف عليه الكفر
لانه جاء فيه من الاخبار ما يشبه التواتر وفي التوازل وكثبت السمرقديت
على قول ابي يوسف يكفر وعلي قياس قول محمد لا يكفر لانه بمنزلة الاحاد
ومن انكر الاحاد لا يكفر قيل لمحمد لم جوزت المسح على لطفين اذا كان خبر
المسح من احتبار الاحاد ونسخ الكتاب بخير الاحاد لا يجوز قال بالنسخت
به كتاب الله تعالى بل خصصت به كتاب الله تعالى يريد به تخصيص الحال
وهذا لان الله تعالى امر بغسل الرجلين عاماً فعم حالة السرة والكسف في
هذا الحديث وبين ان الامر بالغسل مخصص بحالة الكسف وتخصيص
الكتاب بالاحاد جابر عندي كذا في الذخيرة ثم قول المص بالسنة فريض
ينفي قول من قال من المسايخ الى ان الكتاب ايضا حمل القراءة حرار حكم
عليه حالة استئثارها بالحف وقراءة نصيبها على غسلها حالة ظهورها
جمعاً بين القرائتين ومن نقل في هذا القول صاحب المجمع فقال واقول
فيه فقل لان الماسح على الحف لا يكون ماسحاً على الرجل حقيقة ولا سريعاً
اما حقيقة فظاهر واما سريعاً فالان الحف جعل مانعاً لسراية لحدك
الى القدم فتبقى القدم على طهرها وقها السابقة على اللبس وما حل بالحف
بزياله المسح فعلي هذا لا يكون المسح على الرجل لكونها ظاهرة لمحلها
حدثت برفعة المسح انفي وما يقدح فيه ايضا ان الله مد الحكم في
الرجل الى الكعبين والمسح على لطفين لا يجب الى الكعبين اتفاقاً وقول
المص من كل حدث موجب للوضوء احتراز من لطابة وما في
معناها وما يوجب الغسل كالحيض علي اصل ابي يوسف في حق المرأة
اذا كانت مسافرة لان اقل الحيض عنده يومان وليلتان واكثره اليوم
الثالث والنفس فانه لا ينبوب المسح على لطفين في هذه الاحداث
عن غسل الرجلين لعدم جعل الحف مانعاً من سرايتها الى الرجل سريعاً
كما صرح في لطابة حديث صفوان المتقدم سياقاً وسياق الحيض
والنفس في ذلك عليها ان لم يكن فيها اجماع ثم اسناد الموصية اليه
لحديث انما تجوز او بنا على ان سبب الوضوء هو لحدك كما هو رأي بعض
المسايخ وقد عرفت ما فيه وقوله اذا لبسها على طهارة كاملة
بغير ظاهراً تعقيباً لطوازيه مع انه ليس بمبراد لم ومن نيه علي
هذا صاحب الهداية حيث قال قوله اذا لبسها على طهارة كاملة لا
يقيد الشرايط الكمال وقدقت اللبس بل وقت لحدك وهو المذهب
عندنا حتى لو غسل رجلية ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم احدث

بحرية المسح وهذا لا الخف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعي كمال
 الطهارة في وقتك المسح حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف
 رافعا انقي قلت وهذا يقيد ان المراد بالطهارة طهارة البدن كله لا طهارة
 الرجلين لا غير وان المراد بحاله الحال الذي وان ذكره لدفع توهم الضد الذي
 هو النقصان الذي في طهارة الرجلين في حاله الاحترار عن طهارة الجسم
 الاغدار بالسنة الى ما بعد الوقت اذا توضا لبسوا مع وجود الحدث الذي
 ابتلوا به كما سمي عليه غير واحد وسيصرح به المصنف عن قريب وعن طهارة
 النيم وينبغي التمسك على القول بعينين الوضوء به عند وجوده وفقد الما المطلق المهر
 كما في مسائل البيهقي وغيره فانه في الحقيقة لا تنقض في شيء من هذه الطهارات
 بل هي ما يجي سر طهارة كالتقي بالما المطلق المهر في حق الاصحاء ولو قيل ايضا المراد
 بالطهارة طهارة الرجلين في حق اللبس فمع ما اذا توضا وغسل رجله ثم ادخلها
 في لطفين كما هو الحال الاكمل في ذلك واما اذا توضا وغسل احدي رجله وادخلها
 في الخف ثم غسل الاخرى وادخلها في لطف واما اذا غسل رجله وادخلها في لطفين
 ثم اكمل الوضوء يكون المراد كما سألنا بالنسبة الى غسل الرجلين بمعنى ان
 تكون بحيث لا يجتا جان في فعل ما الطهارة شرط لللبس به اليه غسلها بعد
 اللبس قبل انقضاء المدة كان ايضا ممكنا واصلح مع ذلك ايضا ان يكون فيه احتراز
 لللبس الخف على طهارة النيم ونبيذ التمر وعلى طهارة ذوي الاغدار اذا كان
 غدرهم مقارنا للوضوء لا موجودا بعده قبل اللبس او حالة اللبس لان هؤلاء
 في حالة بقاء استباحتهم للصلاة بهذه الطهارة لا يجتاجون فيها الى غسل
 الرجلين وعند عدم بقاها للقدرة على استعمال الما المطلق المهر وخروج
 الوقت يجتاجون في استباحتهم الى غسل الرجلين مع غسل باقي الاعضاء فانه
 نفس براد انهم قالوا انه لو لبس الحدث خفيه ثم غسل وجهه ثم يد به ثم مسح
 راسه ثم خاض الما فانبت رجلاه مع الكعبين او بالعكس جاز له المسح على لطفين
 مع ان اللبس في هذه الصورة في كلا وجهيها على غير طهارة من كل وجه
 وقد يجاب عن هذا بانه ذكر اللبس واريد بقاءه لان الدوام يستلزم
 له حكم الابتداء قال الله تعالى فلا تقعد وابعده الذكرى مع التيمم الظاهر
 فسمى دوام القعود قعودا وهذا التقضي وان كان مجتبا لكن في مهم
 هذا المراد من العبارة المذكورة تعقيد ظاهر ثم ما لك واحد والسافى
 ذهبوا الى استراط كال الوضوء قبل اللبس كل من لطفين فلم يجوزوا المسح
 فيما عدا الفرع الاول من الفروع المذكورة على اختلاف من مالك في بعضها
 لما في الصحاحين عن المغيرة كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهوت
 لانتزع خفيه فقال دعها فاني ادخلتها طاهرين فمسح عليهما الغظ الغلا
 وحديث ابي بكره المتقدم والطواب ان قوله فاني ادخلتها طاهرين

يصدق على كل من الصور الثلاثة الاوليات فلا يتعين الصورة الاولى للجواز
 دون الباقيتين فمفسر لا يصدق ظاهرا على الصورة الاخيرة بكلا وجهيها
 نظر الى ابتداء اللبس لا الى ما بعده الوضوء الكامل المستعمل على غسلها بعد
 ذلك لكن اهل المذهب ليسوا بمتدين بابتداء هذا اللبس في هذه الصورة
 بل انما هم معتقدون بان استمرارها مع الوضوء الكامل تنزيلا لا اعتبارا لللبس
 من وقتها الى حين الحدث بعده بمنزلة ابتداء اللبس بعد بلوغه المحدث
 بعد طهارة كاملة لبقائه ان المقصود برفع المستعمل على خفا يكون
 ملبوسا عنه اول حدث يحدث بعد اللبس على طهارة كاملة وهذا المقصود
 بوجود في هذه الصورة كما في الصور الاخرى الا ترى في الوجه الذي نقله
 الوضوء بتمامه من باب هذه الصورة لوضوء رجله من فقيه اعادها اليها من غير
 ادعائه بغسلها لانه ليس على لطفين اذا احدث بعد ذلك قبل ان يلبس
 بالاجماع وهو ظاهر في ان لا يترك عدم الاكمال قبل ابتداء اللبس في لطفين
 من جواز المسح اذا وجد الاكمال بعد ابتداء اللبس قبل الحدث على ان كلا
 من لطفين اللبس بمسح من ادم الجواز في هذه الصورة اللهم الا ان كان حدث
 الى بكونه بطريق مفروم الخلفه وهو لطفين غير صحيح عند اهل المذهب على
 ما عرف في علم الاموال مع ان كلا وجهيها وما خلاها من غير كون يجوز وان يكون
 خرج مخرج البيان لما هو الاكمل في ذلك والاضحى واهل المذهب قائلون
 بان هذا الذي عليه مخالفة الجواز مطلقا الى هذه الاحاديث
 هو الوجه الاكمل والله تعالى اعلم فان كان مقبها فمع بقاء طهارة وان كان
 مسافرا مسح ثلاثة ايام ولياها كما هو قول جمهور اهل العلم منهم اهل
 والسافى واحمد ومالك فمع ثبوت اختلاف القول عنه في جواز المسح للقيم
 اختلف القول عنه في ثبوته وتدل اهل مذهبه ان التمسك وعدم ثبوته
 لها وقد سمي ابن ابي عمير في من سألته عن اهل اليمن المقيم وفي هذه باب
 البرادعي وقال مالك يمسح المقيم والمساقر على خفيه وليس له ذلك وقت
 ثم قال لا يمسح المقيم انتهى فافاد ان القول لاخره عدم الجواز للمقيم
 والحجة للجمهور احاديث كثيرة ثابتة بطول مسكدها ما قد مر من
 حديث علي رضي الله عنه واني بكثرة وصفوا ان رضي الله عنها ابتداء
 عقب الحدث اي ابتداء صلاة المسح كل من المقيم والمساقر من عقب
 لحدث الطاري على طهارة كاملة بعد اللبس لطفين كما هو قول جمهور اهل العلم
 وثبوت الباء في عقب لطفه قبله جري عليه السنة اهل الناس
 والكثير تركها ولا يعتبر وقت الطهارة ولا وقت اللبس والوجه
 الظاهر ان يقول ولا يعتبر من وقت المسح ولا من وقت اللبس اي ولا يعتبر
 المدة من وقت اول مسح الحنين كما هو رواية عن احمد ومحمي عن الورداعي

وداود الظاهري واني نور واختار ابي المنذر رحم النووي وقال لانه مقتضى
احاديث الباب المصحة ولا من وقت لبسها كما هو محكي عن الحسن البصري
واختاره السبكي من متأخريه النشافية لانه وقت جواز الرخصة قلت
والظاهر ما روي الطحاوي في شرح الآثار عن عمر رضي الله عنه قال من ادخل
قد ميه وخطاها من كان للمسيح عليها الى مثل ساعته من يومه وطلبت له ولجأة
للمجهر وان احاديث الباب كلها دالة على ان الحنف جعل ما خلا سعة لخدمته
الى الرجل ثم ما فتى بغيره من وقت المنع لانه ملحق ذلك طهارة الغسل ولا تقدر
فيها فانه قد التفتير في التحقيق انما هو المدة مفرقا وان كان ظاهر
المنع لا تقدر المسح واللبس والخط انما من وقت المدة فلا يفسد بعد ما انقضى
وليس خفيه وصلى الخ ثم احداث بعد طلوع الشمس ثم توفى وصح خفيه
بعد زوال الشمس فعلى قول الجمهور يجب ان لا يجد طلوع الشمس في اليوم
الثاني ان كان مقبلا ومن اليوم الرابع ان كان مسافرا وعلى قول من اعتبر المسح
بمسح الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني ان كان مقبلا ومن اليوم الرابع ان كان
مسافرا وعلى قول من اعتبر من وقت اللبس يجب ان لا يجد طلوع الخ من اليوم
الثاني ان كان مقبلا ومن اليوم الرابع ان كان مسافرا قال
الزاخدي والمحقق في هذه المسألة قد لا يمكن الامتناع من صلوات وقتية
بالمسح لكن توفى وصلى خفيه قبل الخ فلا يلزم المسح الخ وقد قدر
التشديد فاحداث لا يمكنه ان يصلي الخ من الغسل هيبة الاولى
لا اعتبار بظهور الحديث في اخر صلواته فكما اوردته وقد حصل خساوفا
يجلي بالمسح يستاك في اخر الصلوات الى اخر الوقت ثم ما حدهما وتوفى وصح وصلى
النظر في آخر وقت ثم يصلي الظهر من الغد في اوله وقد عيلى به على هذا
الوجه سبعا على الاختلاف وهو مندرج عليه وليس خفيه ثم اكل الطعام
قبل ان يجد من جاز الخ عليه بعد الصلوات السابعة لان عندنا يكتفي
ان يكون ملبوسا على طهارة كاملة عند اول الحداث كما استدلنا به من
فصل الله سبحانه في هذه الصورة مما يصلح عدم الجواز فيها عند ان يكون
بعلا لا يبرأ الترتيب بخلاف ما اذا توفى وصلى احد من عليه وادخلها
في الخف ثم غسل الخ في وادخلها فيه فان جواز المسح في هذه الصورة
عندنا وعدم جواز فيه عندنا ليس الا بناء على ان الشرط في جواز المسح عندنا
ان يكون ملبوسا على طهارة كاملة عند اول حداث يحدث بعد اللبس وان
الشرط في جوازه عندنا ان يكون الطهارة كاملة قبل لبس كالخفين
والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر حتى ان المستحاضة ومن
مبناها اذا لم تكن وليست قبله فظهر منها اني عسى كالاصحاب ولو
لبست بطهارة العذر عسى في الوقت عندنا وعند زفر قس تمام المدة

وهنا ما ذكرنا

وهنا ما ذكرنا ان المصنف سيصرح به مستباحا ان الطهارة الكاملة اختارا 132
عن طهارة ذوي الاعتدال ثم انما كان صاحب العذر مع كمالها بالاجماع
انما توفى قبل ان يجد من جازها مطلقا اعني لا حدة له الذي اقبل به ولا
غيره حتى ان كان مقبلا فيوما وليلة من وقت الحداث العارضة له في الطهارة
المذكورة حده اللبس وان كان مسافرا الثلاثة ايام وليلة من وقت
لحدث المذكورة لان الحداث المذكورة صادف لبسا على طهارة كاملة
فما زله المسح في الوقت وسببه الخ تمام المدة لان الحداث في الخف يمنع من اية
لحدث الى الرجل ملحداست المدة باقية بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر
بان وجد العذر متاربا للوقت او لللبس او كليهما او ضايعا او غيرهما
على ذلك اللبس لان الحداث في هذه الوجوه ملحق بالحدث في الوقت
لبسا على طهارة كاملة بديل ان الشارع الخ ذلك الحداث الذي ابتلاه بالعدم في حداث
هذه اداء الصلوة معه فيه وصادف بالنسبة الى قايح الوقت لبسا في غير طهارة بديل
ان الشارع لم يجز له اداء الصلوة فيه وان لم يوجد منه حداث غير ما اقبل به
فان هذا اية الحداث السابقة عمل عمله اذ خرج الوقت ليس حداثا حقيقة
بالاجماع فيبان ان اللبس في حداث حصل لا على طهارة فلا جزم ان جاز له
المسح في الوقت لا خارجا عنه ايضا الى تمام مدة المسح على اختلافها بالنسبة
الى المقيم والمسافر كما ذهب اليه من فرقة الله عز وجل الى طهارة
المدة ودر طهارة معتبرة شرعا لان الشارع الخ عذر بالعدم حتى
جوز له اداء الصلوة به حتى حصل اللبس على طهارة كاملة خالصة
طهارته بطهارة الاصناف الشارع لم يوجبها بالعدم مطلقا كما بينا
ولا يجوز له المسح لمن وجب عليه الغسل ولا يجد يقصر في قايح من
يجل بن المفهوم الخالف قد بيناه مع الحجة فيه ثم قال في المدة فيه بوقا
اي في جواز المسح لاطلاق النصوص والمسح على طهارة حاطة
بالاصابع يدا من قبل الاصابع الى الساق اعتبارا بالغسل هذا بيان
الحكم لمحل المسح فوضا وسنة عند اصحابنا مع التفرقة بيني من ذهب
الخالف فلم ذهب عند اصحابنا ان ما سوى طهارة القدم من الخف وهو من
اطراف الاصابع الى الساق ويوجب اعلا الحقت بمحل المسح لا فرضا ولا سنة
وان كان اسفله وهو ما يلاقي لا فرض منه تحت القدم حتى انه لا يلزم
مسح الاسفل لكن بحيث ان يقتصر عندهم ونه قال الخدم والمشهور من
مذهب مالك وجوب مسح الاعلى واستحب مسح الاسفل لكن بحيث
ان يقتصر على الاعلى وصلى استحب له الاعادة في الوقت وقال ابن تايغ
من المالكية يجب مسح الاعلى والاسفل وقال الشافعي ليس مسحهما من
الحجة لاصحابنا مع ظاهر ما تقدم في حديث جابر وغيره كما في الصحيحين

فانه يجوز ان يكون كانه مسجع بثلاثة اصابع وفيه في الذخيرة والقنطرة الثانية
والاولا هي ومنية الخفي بان كان مسجع في كل مرة على الموضع الذي مسجه او لا
وهو حسن والظاهر انه مراد بالظن كما يشهد به توجيهه ولو وضع باصبع واحدة
بحواشي الاربع في الجواب فيه فيما ظهر كالجواب فيما لو كان المسجع هو الراس
ميد الخفي بان الراس من فيه مقدار ثلاث اصابع من اليد وقد قال في البداية
في هذا انه لم يذكر في ظاهر الرواية واختلاف المساج فصار بعضهم يجوزون ان
يكون في الجوز وهو الصحيح لان ذلك في معنى ثلاث وكذا في النسخة على
ان هذا هو الصحيح وقد مناه في فروع نطاق مسج الراس مع التفتيش على ان
الظاهر انه يتقيد بوجهه في اربعة مواضع واما في معنى الآية المرفوعة
ومن فاجدها من ذكرناهم في معنى ان الاصابع لا يجوز وهو فيما يظن بناء على
يقدر هو المرفوعة من مخرج الراس فاما ان يكون المسجع في منية الكتف
الجواز والله اعلم ولو وضع يده من قبل المساج ومد يده الى الراس من الاصابع
جاز ولو وضع يده على العرف جاز وكذا الوضوء بثلاثة اصابع مرفوعة غير مدودة
ولكنه يكون في اليد الثالثة في جميع ذلك كذا في غير موضع ولو وجه في جميعه
ظاهر وفي الخلاصة فان وضع ثلاث اصابع ولم يدعها لا يجوز في الراس
والظن ان في وعنه يجوز ان في فافا في هذه الصورة خلافا وان الجواز
مورد في فافا من يقتصر عليه لم يطلع على الخلاف او كان هذا القول عند
وهو المختار وكيفية المسج ان يضع يده على مقدم خفيه ويجا في كفيه
ويجدها الى المساق او وضع كفيه مع الاصابع ويجدها حمله كذا في النسخ
لما صولة ومكانه منقطع من قاع المسج لتقطع اصابع بين قوله ان يضع راسه
لفظ يده كما ذكره غيره والظاهر ان هذا هو الصحيح ومن ذكر
لفظ اصابع في الوجه الاول فافا في خان وهذا لفظه في شرح الجامع الصغير
وعنه صورة واحدة يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واصابع
يده اليسرى على مقدم خفه الايسر من قبل الاصابع فافا انكس الاصابع
يد هاتفي ينتهي الى المساق فوق الكعبين لان الكعبين يلحقهما فرض
النقل قبله فافا مسج المسج وان وضع الكف مع الاصابع كان احسن هكذا
في معنى من في هذا الجرم ان في في الخلاصة على ان كليهما حسن
وان الظاهر احسن فافا المراهدي عن محمد بن الايكة القنطرة بعد ان
عزى الوجهين الى الجواز في ذلك من الله على المسج ثم هذا الذي ذكره انه
احسن موافق فيما يظن لما روي عن ابن ابي شيبه المصيرة الى ما راي
رسول الله صلى الله عليه وسلم جازي ثم جازي ثم جازي على خفيه ووضع
يده اليمنى على خفه الاية اليمنى واليسرى على خفه الايسر ثم مسج افلاها
مسجة واحدة حتى كانه انزل الى اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم

على الخفين

134 على الخفين ثم كان حتى العبارة بان ثلثه يقول ان يضع كفيه الى اخره كما قال غيره
ولو مسج برؤس الاصابع ويجا في اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يكون
الاصابع متقاطعة الى سبيل من الاصابع الى رؤسها ومن اجاز هذا الفقه
ابو الليث في فتاواه فافا في المراهدي في كونه لا ان يسلح بالليل عند الوضوء
قد مر الواجب في ذلك ان كانت ثلثه الى اليد اليمنى فافا في كفه المبركة
يكونه متقاطعة لا في وضع المسج بماله غير منسوبة عند المدخلات فافا
لم يذكر في معنى الاول اقتصر قاضي خان في فتاواه فافا في كفه المبركة
الواجب بثلاثة اصابع من الاصابع لليد وقال في شرح الجامع الصغير في بيان
اول الوضوء ولا تقصر الى اليد وكذا في غير موضع اولى في الخلاصة ولو وضع
بأطراف الاصابع يجوز وسواء كان اصابعه متقاطعة او لا هو الصحيح انتهى جاز في
البداية ولو مسج بثلاثة اصابع من غير مدودة ولا مرفوعة لا يجوز ولا
خلاف بين الصحابة انتهى ووجهه ظاهر في المسج بان يضع يده على
الكف كذا في الخلاصة وكان في المراهدي بان الكف والاصابع يوافق في
تقدم لو كان يوافق اليد الاولى ولو وضع يده على كفه المبركة
ان يبلغ مقدار الواجب لان المسج يوافق اليد غير مضمومة شرعا بحيث لا يجوز
الا انه في المسج يوافق اليد غير مضمومة لان خلافه القول ولو وضع
على يده خفيه او من قبل الكعب او من هاتفي لا يجوز هذا فيكون
بما فرض بمفهوم الخليفة بقوله والمسج على ظاهره او تقدم بيان وجهه في
وهافيه من خلاف وفي الكلام على فصل الرجلين في الوضوء ان العقب
مورد الرجل هذا وقد نقل الامام على عدم جواز الاقتصاف على مسج اليدين
وذكر في الحديث لو توضأ مسج بماله بقبلة على كفيه بعد القبلة يجوز قال
قاضي خان وغيره هو ان كانت اليد قاطرة او لم تكن يفتي اذا لم تكن مستعملة
لان الواجب هو المسج بالليل وعرف هذا قال الامام في مسج طرفة بالليل
يجوز مطلقا ولم يقتصر على ما اذا كان اليد متقاطعة او لم يكن ذكره في
المدخلات وفتاوى المراهدي وفي الخلاصة سؤا اخذ الامام الانا فضل
ذراعية وبقى الليل في كفيه هو الصحيح ولو وضع راسه ثم وضع خفيه
بيلة بقيت على كفيه لا يجوز وكذا في المسج اخذ من كفه والظاهر
ان الليل اذا بقي في كفيه بعد غصوه من المصولات جاز المسج به مطلقا
مضو لا جازا لمسج به لانه عبارة ما هو اخذ من الانا اذا بقي في يده
بعد غصوه مسج او اخذ من غصوه من اعتنا به لا يجوز المسج به مضو لا
كان ذلك الصواب ومسج الاية مسج بماله مستعملة فافا في مسج
ويستثنى من عدم جواز المسج بما بقي في يده بعد مسج غصوه مسج
الاثنين بما بقي في اليد من الليل بعد مسج الراس على ما هو الصحيح غصوه

الجرموق فوق الحنف قبل ان يمسح على الخفين يمسح عليه وانما قيد المسح
على الجرموق بكونه لبسه قبل ان يمسح على الحنف لانه قال كذا قال فان
كان يمسح على الخفين ثم ليس الجرموق بين يديه على الجرموقين لان
المسح استغفر الحنف فلا يجوز ان يكون غيره وكان ينبغي ان يقول وقبل ان
يحدث لانه لو ليس الجرموق بعد ان احدث وقبل ان يمسح على الحنف لا يجوز
ان يمسح على الجرموق لان وظيفة المسح استغفر الحنف بجوارحه لحدث به لانه
فلا يزال يمسح غيره ثم جواز المسح على الجرموق ذهب جمهور العلماء بل قال المزني
لا اعلم بين العلماء خلافا في جوازه والنحو الحديث للشافعي واليه رجح مالك
على ما في نهذيب البراءة انه لا يجوز ولا حاجة للجرموق ما روي ابو داود
في سننه عن ابي عبد الرحمن انه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلال
عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج فيقتضي حاجته
فانتهى بالماء فيتوضأ ويمسح على غمامته وجرموقيه ورواه ابن خزيمة في صحيحه
ولما في المستدرک وقبحه وروي البيهقي في سننه عن ابي الحسن
ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجرموقين والحمار
وروي الطبراني في معجمه الوسيط عن الجرموقين والحمار وروى الطبراني في
عليه وسلم يمسح على الجرموقين والحمار وروى الطبراني في معجمه
والصغير ان الجرموق والوقوف الذي يليهما فوق الحنف قال ابو نصر البغدادي
وهو مرجح عن قولهم موك انتهى والجرموق على وزن عصفور وكافي القاموس
فانفتح ما قبل الالف هو الحنف الثاني لا الجرموق ولو نزع الجرموق
الجرموقين لم يمسح عليه عليهما فلهذا ان يترفع الاخر ويمسح على خفيه
وفي هذه المسئلة ثلاثة اقوال احدها وهو هو ظاهر الرواية انه
يمسح على الحنف الباري ويحجب المسح على الجرموق الثاني ان يمسح على
زكروا الحسن بن زياد وجعله حافيا فان روايته عن ابي خنيفة انه يمسح
على الحنف الباري ولا يمسح على الجرموق الثالث وهو المذکور في معجم
روايات الاصل ورواية اخرى في غير مسئلة الاصول انه يترفع
الجرموق الثاني ويمسح على الخفين وطبارة المسح ليست بتامة على احد هذه
الاقوال ولعله ما في علي بن ابي يوسف مروي به بقوله فلهذا عليه كما قيل في
قوله تعالى وان سألهم عن ظهركم فليها اي خفيها ووجه هذا القول اعتبار الجرموق
بالحنف وهو لو نزع احد الخفين يترفع الاخر وغسل قدميه فكذا هذا
لان الحد من كل الحنف الباري فلهذا بالحنف الاخر لان خلوه لا يجرى
ووجه قول زفر انه يجوز المسح بين المسح على الجرموق وبين المسح على الحنف
ابتداء بان كان على احد الخفين جرموق فكذا لا يفتقر الى ان يمسح على
الجرموق فلا سبب للاعادة ووجه ظاهر الرواية ان الحد في انما الحد الحنف

البادي

136 البادي لا يزال المانع وهو الجرموق وهذا المعنى معناه في حق الحنف الاخر
فلا يصلح به بالجرموق الذي عليه فلزمه اعادة المسح عليه انتقض في حق
الحنف الاخر فلا يصلح به وانما يصلح بالجرموق الذي عليه فلزمه اعادة المسح
عليه لان المسح انتقض في حق الحنف البادي فينتقض في حق الجرموق الاخر
لان انتقاض المسح لا يجرى فكان القياس فيما اذا اخرج احد خفيه ان لا
يجل الحد بالجرموق الاخر لقيام المانع منه لكن سقط اعتبار القياس لظرف
وهي ان لا يمسح جامع بين البذل والمسدل وهذه الضرورة منعدمة فيما نحن
فيه فيبقى المانع معتبرا فلا يجرى ان سمي غير واحد من المسارح على ظاهر
الرواية واما لو نزع الجرموقين بعد المسح عليهما يمسح على خفيه قولاً
واحداً بخلاف ما لو مسح على خف ذي طاقين ثم نزع احد طاقيه او على خفيه
فنتسب ظاهرهما فرقة قائمة لا يلزمه اعادة المسح على ما ظهر والفرق ان
الحنف اذا كان ذا طاقين وكل طاق متصل بالآخر من ايلاعنه فيصير ان يحكم
الاتصال كشي واحد كما الشعر مع بقية الرأس اعتباراً شياً واحداً يحكم الاتصال
حتى كان المسح على شعر الرأس كالمسح على البقرة فكذا هنا جعل المسح على احد
الطاقين كالمسح على الطاق الاخر فالمسح لم يزل من حيث الحكم والاعتبار
فلم يجب اعادة المسح فاما الجرموق فغير متصل بالحنف بل هو من مزايل عينه
فلا يجعل المسح على الجرموق كالمسح على الحنف فالمسح زائد حقيقة وحكمه لا يفتقر
فلزمه اعادة المسح كالأصالة في هذه المسئلة ولا يجوز المسح على الجرموق الاخر وان
كان خفيه غير متفرق والوجه الظاهر ان يقول غير متفرقين ثم هذا على
اطلاقه وفي المبنى المعنى المجمع والوداخلية تحت الجرموق ومسح على ظهر
الحنف لم يجرى بخلاف ما لو كان الحنف المانع ظاهر الجرموق وقد ظهر ظهر الحنف
فلهذا المسح على الحنف او على الجرموق لانها حنف واحد وان كان الحنف يسيراً
فمسح على بعض الصبيح وعلى بعض الخرق وكله هو ثلاثة اصابع لم يجرى انتهى
قال القيد الضعيف فمنعه له ولما قيل ان يقول الصواب فيما يظهر اذا كان
بظاهر الجرموق خرق مانع ان لا يكون له المسح على الجرموق بل يكون له المسح
على الحنف لا غير والتعديل بايها حنف واحد كما يسير اليه ما قد سناه انتهى
من عدم اتصال الجرموق به وينبغي امتناع ان يحكم ان هو في قوله وهو كله
لانه اصابع راجع الى المسح وحاصل هذا ان الحنف اذا كان يسيراً ومسح
عليه وعلى الصبيح فان كان ما وقع على الصبيح مقدار الواجب وهو ثلاثة اصابع
والا فلا ووجه ظاهره ثم في الذخيرة وغيرهما ما لم يخصه ان كان الجرموقان
من الكرياس وما يشبهه لم يجرى المسح عليهما كما لو لبسهما على الاخراد لانها
اذا كانت كذلك لا يمكن قطع السنن وتنازع المسح عليهما الا ان تكونا
لرقيقين لم يصل البذل الي ما تحتها فنجوزح ويكون ذلك مسحا على الحنف

وان كانا من الاديم وما يشبهه يجوز المسح عليهما علي ما تقدم من الشرط
ولطفه كالجرح فوق عند ثاني سائر احكامه وكذا لا يجوز
المسح علي خف فيه خرق كبير يبين منه مقدار ثلاث اصابع من اصابع
الرجل وان كان اقل من ذلك جاز اعلم ان لفظ كثير يروي بالثلاث
ومعناه جماعة من متاخري الهداية لقوله اقل من ذلك اذ لو كانت الرواية
بالبناء الموحدة لقال وان كان اصغر من ذلك ويروي بالبناء الموحدة قال
خواهر زاده وهو الاصح لان في الكم المنفصل استعمال الكثرة والقلة وفي الكم
المتصل استعمال الصغير والكبير والحق كم متصل فلا يدرك الا الكبير لا الكثير
انتهى والامر في ذلك قريب وعلي التقدير الاول اورد الخرق واحدا فكيف
يوصف بالكثرة واجيب بانه اسم مصدر يقع علي الخليل والكثير ثم كونه الخرق
الكثير ما عدا دون القليل قول علي بنا البلاغة وهو استعسائي والقياس
ان يمنع القليل ايضا وهو قولنا فرو السنافي في الجدي لانه لما ظهر شيء من
القدم وان قد وجب غسله لحول الخدش به والرجل في حق الفصل غير
متجزئة فوجب غسلها كلها ووجه الاستحسان ان الخفاف لا تتخلو عن
قليل الخرق عاذا والشرع علي المسح بمسح الخف وهو السائر المخصوص
الذي يقطع به المسافة وما كان كذلك فهذا المعنى موجود فيه والاسم
المطلق يطلق عليه وكان كذلك اعتبار الخرق عند تباين الخفاف المتشاكل
علي الكثير فان هذا المعنى معدوم فيه وان ترك في الجرح عنه باسم الخف
تثنية محذوف وهو مراد المطلق معني ايضا الخرج لازم علي الاعتبار الاول
دون الثاني والخرج منبسط شراعتي الامر جبا الى الجرح الفاصل بين القليل
والكثير وقالوا ان كان الخرق قدس ثلاث اصابع كان كثيرا او الاقل لان هذا
التقدير اذا انكشف منع من قطع المسافة ولانه اكثر الاصابع وللا كراهة
الكل ثم وقع الاختلاف في ان المعتبر كونها من اليد او من الرجل فروي الحسن
عن ابي حنيفة انها من اليد ثم في اعتبارها مضمومة او منفردة اختلا
المسايخ ذكره في الاجناس وقال محمد في الزيادة من اصابع
الرجل اصغر هافا في الهداية وغيرها وهو الصحيح واعتبرا لاصغر الاصابع
وانما اعتبر علي هذا اصابع الرجل في الخرق واصابع اليد في المسح لان الخرق
يمنع قطع السفر وتتابع المشي وانه فصل الرجل واما فصل المسح فانه يتادي
باليد والرجل محله واما في الفصل الي الفاعل دون المفعول الاصل ولا
عدول عن الاصل بالاموحيب ولا موجب هنا وليس المسايخ علي هذا
تفصيل احذ ذكره ان شاء الله تعالى في سبوح قول المصنف ولو ظهر الإبهام
ثم هذا اذا كان موجودا لاصابع فلو كانت مفقودة ففي ثمة الفتاوي
الصغرى منهم من قال معتبرا باصابع غيره الا ان هذا لا يصح لان

من الاصابع

من الاصابع ما يكون طويلا وما يكون قصيرا فلا يصح اعتباره باصابع غيره
بل يعتبر باصابعه فان كان الخرق مقدار ثلاث اصابع من اصابع اصابع
قد حيه ان لو كانت الاصابع قائمة بمنع جواز المسح عليه وان كان اقل
من ذلك لا يمنع وان كان الخرق في خف واحد قدس اصبعين في
موضع او موضعين وفي اخر قدس اصبع جاز المسح عليهما بعد ان
يقع المقدار الواجب علي الخف نفسه فان الظاهر احد لو مسح مقدار
ثلاث اصابع من اصابع اصابع اليد علي الصحيح منه وعلي ما ظهر من الخرق
اليسير كما في هذه المسألة انه لا يجوز لان المسح علي ما ظهر من الخرق ليس
بمسح علي الخف حقيقة ولا حكما اما حقيقة فظاهرا واما حكما فالان
الخرق المذكور وانما جعل عذرا في جواز المسح خف هو فيه لكن لا بحيث
يكون سابقا علي ما ظهر محسوبا من القدر الواجب علي ما تقدم من انه انما
اعتبره بموافقته لان في اعتباره ما عدا من المسح جرحا لا زما لما ذكرنا فلا
خرج في عدم احتساب ما يقع من المسح علي ما ظهر منه من القدر الواجب
لعدم العسير في فعله علي غيره فيظهر ان في عدم اعتباره ما عدا من
المسح علي خفه هو منه للصورة فانه لا ضرورة لاحسب ما يقع عليه
من القدر الواجب وما لبت بالضرورة به يتقدر بقدرها هذا ما صح
للعبد الضعيف غير الله له ويشهد له ما تقدم في مسألة خرق الخرق فوق
فتنبه له فاق لما روي من رواية عنه وهو مهم ثم يقال لو جفت الخرق فوق
المذكورة في هذه المسألة لما جفت مقدار ثلاث اصابع فينبغي ان يجمع
في الاعتبار ويؤثر علي ما منع جواز المسح علي الخف التي هي فيه كذا وان
خرق في موضع الموقر من الخرج جاز المسح عليه فخرقة في الخرج الموقر
او يوبد ويبد منه وليس كل منها بمنع جواز المسح جازا لوجبت ابلغت
فذلك حيث يجمع وتجمع لانا نقول انما جفت الخرق المذكورة في مسألة
الصورة والنجاسة المتفرقة في المسألة الاخرى لان المانع في الصورة
انكشاف ذلك المقدار المانع وفي النجاسة هو كونه جازا لذلك بالقدس
المانع وقد وجد فيها واحا الخرق في الخف فاما منع لا ممانع قطع المسافة
معه وهذا المعنى فنمود في المسألة التي هي في كل حقت مقدار ثلاث
اصابع وان كانت في خف واحد يجمع فلا يجوز أي وان كان الخرق
متفرقا في خف واحد وكل موضع منه لا يجمع مقدار ثلاث اصابع لكن يجمع
لجميع المانع مقدار ثلاث اصابع يجمع اعتبارا فلا يجوز المسح عليه ولا علي
الاخر الذي ليس كذلك بالمحسب سكت المتعلق المذكور في المسح
عليه بسبب طه ثم هذا الحكم في هذه المسألة هو الصحيح وقد جعل
شيخنا رحمه الله جحا علي ذلك وهو ان يقال ان يقول لاداعي لجمع

الطروق هو اعتبارها كما هي في مكان بلع المني لان امتناعه فيها اذا احدث المكان
 حقيقة لا يتفاد مع الحق با متعلق قطع المسافة المعتادة لالاته ولا لادان
 الانكشاف ومن حيث هو انكشاف والا لوجب الغسل في الخرق الصغير وهذا
 المعنى منتف عند منكريه حتى قد كفى للخصم والنجولة لا مكان قطرها
 مع ذلك وعدم وجوب غسل اليدين والرجلين وقد راي العديد الضعيف غفر الله له
 في هذه خزانة الفتاوى عندنا وهو في بعض المروج الجمع قد يلهو عن
 اني يوسف لا يجمع الطروق سواء كانت في تحت او خفية بخلاف النجاسة
 وانكشاف الصورة فانه يجمع بالاجماع في الرواية تحفظه صاحب الدلالة
 ولا سلك انما اولى بالتقدم على ما في محيط رضى الدين في وجه المشهور من ان
 الخرق واحد متفرقة ولو جفت اليدين في الخرق الاصل لا يوجب وضاعت
 من تنابح المني فيه واما في الخطين فلا اذا لم ينجس ما في الخرق من المني الطاهر
 وعلى ما في البدائع من ان الخرق اذا منع جواز المني الطاهر مقدار فرض المني من
 كل منهما لا يظهر له اثر في هذا المني بعد ان كان قطع المسافة وتناوب المني فيه
 ونها في من ظهر التقدم يقع فيه مقدار الواجب من المني في كل طرف الذي
 يمنع لا يتبادر سكا نه حقيقة او حكا هو ما كان في موضع يجب غسله ما انكشف
 عن الرجل كما يشير اليه المصنف ويرى في وضوئنا وانظر الخرق
 الذي يمنع ما تدخل فيه المسئلة واما ما ذكره في الامتناع لمطابقا موضع الخرق
 ذكره في جوامع الفقه وقد كانت الاجمعية تأخير المني هذه المسئلة والتي
 فيها الى سببها في الكلام على احكام الخرق في بيوت طرود الاصابع بكمالها
 هذه المسئلة مختلف فيها بين المسايخ فتعال بعضهم يثبت ظهور ثلاث اصابع
 كما هي من الخرق في المني من المني واليه ملك حسن الاية الطواني ومضى عليه
 قاضي خان في شرح المطالع الصغير وفي محيط رضى الدين وغيره وهو الامع
 وهذا هو المراد بما في فتحة الفتاوى الصغرى لو كان الخرق من قبل الاصابع
 وظهرت الاصابع من الخرق الا ان لا يخرج لا يمنع جواز المني وان خرجت
 من الخرق منع جوازها واقصا ر المني على هذا يفيد احتيازه طاهرا وانما
 لم يقيد الاصابع بالثلاث اعتقاد اعلى ما سبق من ان المني يثبت بذلك
 وقال بعضهم لا يثبت طرود ذلك حتى انكشاف في الصورة المذكورة واليه مال
 حسن الاية الصرخسي ومضى عليه قاضي خان في فتاواه في موضعين احدهما
 ذكرنا له والثاني حيث قال ولو ظهر من الخرق الخضر والبصر والوسطي
 والابهام من كل اصبع مائة شي لا يجوز المني انتهى وفي البدائع وهو الصحيح
 ولو ظهر الابهام وهي مقدار الثلاث اصابع من غيرها جاز المني على هذا
 لطف لانه لا يعتبر في هذا نفس الاصابع وسيأتي فيه الصغير والكبير كذا
 في فتاوى قاضي خان ومضى عليه ايضا في شرحه للجامع الصغير وسنذكر

عن قريب

138 عن قريب لفظه فيه ونقله في الفتاوى الظهيرية عن حسن الاية الطواني
 بلفظ وقال حسن الاية الطواني المعتبر في الخرق الاكبر الاصابع
 اذا كان طرفا عند اكبر الاصابع وان كان عند اصغر الاصابع يصح
 اصغر الاصابع قايمة وصرح صاحب فتحة الفتاوى الصغرى بانه الامع
 قاقال فها وان كانت الاصابع قايمة وكان في لطف موضع الابهام ان كان
 مقدار ما يخرج الابهام وجاز فاه يمنع جواز المني وان كان لا يخرج الابهام
 وجاز فاه منهم من قال ان كان الخرق مقدرا وثلاث اصابع من اصغر اصابع
 القدمين يمنع وما دونه لا يمنع ومنهم من قال لا يعتبر اصغر اصابع الابهام
 وجاز فاه وهو الامع انتهى وفي هذا ايضا ودعي ما حكاه التدويري عن طائفة
 انه جعل الابهام كما مبين لان الاصابع لا يقدر بالاصابع لان كل اصبع
 اصل في موضعها فلا يقدر بغيرها وفي محيط رضى الدين قال لو كان
 الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ اكثر القدم لانه لو كان في موضع
 صابع قدس بالاكبر الاصابع ففي موضع القدم يجب ان يقدر بالاكبر انتهى
 وقد وجهنا بما تقدم الواحد من ان لبعض المسايخ في هذا تفصيلا
 نذكره في محله في شرح هذه المسئلة ولله الحمد وان كان طول الخرق
 اكثر من قدر ثلاث اصابع وانما فاه اقل من ذلك لا يمنع جواز المني
 وكذا لو انفتق خزانة الاية لا يوجب شي من قدمه ولو كان زبيد وحالة
 الوضع يمنع كذا ذكر في المحيط وان كان على القلب لا يمنع اي مكان
 لا يبيد وحالة المني ويبعد وحالة الوضع فالقاضي خان في شرح المطالع
 الصغير لان المني حاله المني انتهى لان الخرق يلبيس له ثم هذه المسئلة
 المذكورة في غير ما كاجب من الكتب المعتبرة ولطافا ان الخرق المطالع
 بان يكون منفثا بحيث يظهر مما تحته من القدم مقدار ثلاث اصابع
 او يكون منفثا لكنه ينفرج عند المني انفرجا يظهر منه ذلك فاما اذا كان
 منفثا ولا ينفرج عند المني لصلاته لطف فانه لا يمنع وان كان اكثر من
 ثلاث اصابع كما روي المصنف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وانما كانت
 كذلك لانه اذا كان منفثا او ينفرج عند المني لا يمكن قطع السفر به
 واذا لم يكن ذكر في البدائع وغيرها وفي محيط رضى الدين ولو كانت
 مقدمة مطو مستقيمة الا انها متبادرة جاز المني عليه لانها بمنزلة
 الخرق وان حله بعد ما احده وانكشف فله ثلاث اصابع لا يمنع عليه
 ولو انكشف مادونها يمنع عليه وفي الفتاوى الثانية ولو لبس خفا انفتق
 خزانة واصابعه مشق يدخل فيه ثلاث اصابع الا ان خلت الاية لا يوجب شي
 من قدمه جاز عليه المني لان المانع انكشاف ما يجب غطسه غسله ولو
 ينكشف وكذا اذا ظهر اصبع او اصبعان وكذا لو كان طول الخرق

انما يعتبر

اكثر من ثلاث اصابع وانما هذه اقل من ثلاث اصابع جازا للمع عليه وان
 كانت اقل من ثلاث اصابع فليكن منه اطراف ثلاث اصابع من اصابع اصابع
 الرجل لا يجوز لان ثلاث اصابع كذا القدم فاذ اظهر ذلك يجب غسله بالباطن هذا
 اذا كان لخرق في مقدم الخلف وفي اعلى القدم او اسفلها فان كان في موضع
 العقب ان كان يخرج منه العقب جازا للمع عليه وان كان اكثر لا يجوز وعن
 ابي حنيفة في رواية اخرى عسى حتى يبدوا اكثر من نصف العقب انتهى
 وعلى هذه الرواية مبني في شرح الجامع الصغير فقال والخرق على وجهين اما
 ان كان في مقدم الخلف او في مؤخره فان كان في مقدمه من قبل الايهام مع
 جاوره مكشوفين والباقي ممتورا يجوز ولا يمنع المع حتى يكون اكثر من
 ثلاث اصابع حقيقة وان كان الخرق من الاجانب الاخر من قبل الاصابع
 او على ظهر الخلف او في اسفله من القدم فينبغي فيه مقدار ثلاث اصابع من اصغر
 اصابع الرجل وان كان الخرق من اسفل الخلف بآراء العقب فان كان يبدوا منه
 اكثر العقب منع المع والافلا انتهى وقد حصل بطلان الوجود بما تقدم
 من الوجوه والله اعلم والممنوع والقدم من الرجل مع رفة وهي مؤثرة والخرق
 اذا كان فوق الكعب لا يمنع اي اذا كان في باطن الكعب من الباق
 وان كان قدر ثلاث اصابع فصاعد الا ان الظاهر جواز ذلك منه ليس
 مما يجب غسله لان المواد يكون الخرق فوق الكعب ان يكون على نفس
 الكعب ومما ينبغي هذا ظاهر في نظر محط رضى الدين ولو كان الخرق
 على الخلف فوق الكعبين لم يمنع ولو كان لا من عدمه اذا كان الكعب مسورا
 ولو كان كعبه مكشوقا مقدار ثلاث اصابع وان كان اقل منه عسى انتهى
 اي لان عدم ما فوق الكعبين وهو الساق لا يمنع اذا كان كل من
 الكعبين مسورا بالخلف فالخرق فيه اولى بان لا يمنع كما صرح به قاضي
 خان وهو موافق ايضا لما في شرح الزايدى فتلا في الزيادة ان
 خزان لا ساق لها جازا للمع اذا استرا الكعب وكذا ان ظهر منه قدر
 اصبعين او اصبع وان كان قدر ثلاث اصابع من اصابع الرجل لم يخرج انتهى
 وقد علم من هذا ان الخرق الكبير يمنع سواء كان في ظاهر الخلف او باطنه
 او من ناحية العقب جذا ان كان اسفل من الكعبين لما قلنا ومن غلة
 قال قاضي خان رحمه الله في فتاواه ولو كان في خف واحد خرق في
 مقدم قدر اصبع وفي مؤخره مقدار ذلك كل ذلك كان اسفلا من الساق
 لا يجوز لانه اذا جمع بصير قدر ثلاث اصابع واذا اراد ان يخرج فيه
 يخرق القدم من لطف ظهرا القدم في الساق بهذا ينتقض صحة
 لان اخراج القدم من الساق اخراج لها من الخلف وان خرج به
 القدم على مكانه روي عن ابي حنيفة اذا خرج اكثر العقب عن عقب

لطف

لطف انتقض المسح حكاية الجمل الصغير من البهاج عنه وهو رواية عن
 ابي يوسف ايضا ذكرها في الخلاصة وغيرها وفي النهاية وهو قول الحسن
 بن زياد وقال يعني ابي يوسف في الاسلا اذا اخرج نصف القدم الى الساق
 يبطل المسح وكان عليه غسل القدمين وفي شرح الزايدى وعن ابي يوسف
 اذا اخرج من ظهر القدم قدر ثلاث اصابع انتقض وفي بعض الروايات
 الى اصابع بحال قد مر معه المشي المعتاد انتقض وهذا عند التحقيق
 لا يخالف الاول بل الاول من فروع هذا وما يشهد به لك عبارة في الذخيرة
 ولفظ القدوري اذا اخرج القدم من لطف الى الساق يبطل المسح وروي
 عن ابي حنيفة انه اذا اخرج اكثر العقب من موضعه يبطل المسح وذكره
 اصلا فقال اذا اخرج بحال قد مر معه المشي المعتاد يبطل المسح لان اللبس
 وقع له انتهت وما في البدايع وقال بعض مشايخنا ينبغي فان امكنه
 المشي المعتاد يبقى المسح ولا ينتقض وهو موافق لقول ابي يوسف وهو
 اعتبار اكثر القدم ولا بأس بالاعتقاد عليه لان القصد من لبس اللبس
 هو المشي فان تعذر المشي عدم اللبس فيها فقد له ولان لا اكثر حكم
 الكل انتهى ثم هذا نص من صاحب البدايع يترجم هذا القول وهو
 جدي فان الحكم اذا كان دايرا مع هذا الاصل وجودا وعدمه ما كان اعتبارا له
 وج يظهر ما قاله ابو حنيفة من انه اذا اخرج اكثر العقب الى الساق ينتقض
 مسح منته لان هذا العقب او اكثرها في الساق يتقدم معه المداومة على
 المشي المعتاد مقدار ما يقطع به المسافة بواسطة ما فيه من الدروس على
 نفس الساق وقد صرح بهذا شيخنا المحقق رحمه الله تعالى وفي بعض
 الروايات ايضا ان يبقى في موضع قبل القدم مقدار ثلاث اصابع
 لا ينتقض وهو رواية عن محمد بن ابي جعفر المصنف في النهاية
 انه رواية ابن سماعة عنه في الكافي وغيره وعليده اكثر المساج وفي الثواب
 ولو نزع الخلف وفي بعض الرجل فيه مقدار ثلاث اصابع اليد طولا لا ينتقض
 المسح وان كان اقل من ذلك انتقض ولا يجوز المسح ثم وجد هذه الرواية على ما قيل
 ان الخلف على العوض فربما بقي في حكمة وما تقدم الاول والثاني اولى
 ثم هذا كله فيما اذا اخرج العقب فاصلا للخرق اما اذا ازال عقبه من موضعه
 لسمه لطف ثم عاد الى موضعه فلا ينتقض كما سنده كره المصنف وفي النهاية
 لا يبطل المسح اجماعا بل يدل وضعم المسألة في من يباله ان يزرعها ولا وقع
 الناس في الخرج البين من ان الرواية منه موصوفة في الحديث وقيل في
 فان غيرها في انه لا يبطل المسح فانه ذكر في الحديث اذا كان صدر القدم
 في موضعه والعقب يدخل ويخرج لا ينتقض صحة وكذا اذا كان
 لطف واسعا اذا رفع القدم يرفع القدم حتى يخرج العقب واذا ارفع

القدم عادة العقب الى موضعها لا ينتقض ذكره ابو علي الدقاق ثم قال البعد
الضعيف فرائد له لكن المذكور في هذه الكتب الحكم المذكور من غير حكاية خلاف
فيه وذلك لا ينفية فيه وقد حكى في تحفة الفقهاء والبدائع الخلاف في كلا
الفصلين بان جعل موضوع المسألة ما لو اخرج بعض القدم او خرج بغير ضعه
ثم حكى جملة مما تقدم من الروايات عن علماء النجاشية فيها والله سبحانه اعلم
وفي كتاب الصلاة لابي عبد الله الزعفراني رجل مع علي عليه السلام ثم دخل المأوى
تخفيه اذا ابتلج جمع احدي القدمين ينتقض سجدة والمذكور في الذخيرة
وسرر الرازي نقلا عن هذا الكتاب انما هو المسألة التي تلي هذه وعندي
في الذخيرة هذه المسألة يجوز فيها الى الطائفة فراجعت الطائفة القديمة
للإمام الزعفراني فرائد فيه بالخط وان دخل المأوى احد في الماسج وابتلج جمع
موضع الغسل لزمه غسل الرجل الاخرى انتهى وكان النقل عنه بالمعنى وحررها
في الذخيرة ايضا بعينها الى حيرة الفقهاء وقد تكون هذا في كتاب الصلاة المذكور
امضا الان عدم نقل صاحب الذخيرة لها منه بل من غيره ونقل المسألة الآية سنة
ما يوجب في كونها مذكرة فيه والله سبحانه اعلم ثم في الاقتصار على قدميه بطلان
المسح بابتلا جميع احدي القدمين اشارة الى انه لا يثبت جميع احدهما
لو يثبت المسح لكن في كونه كذلك خلاف لكن لا يثبت في المأوى ما وقعنا عليه
في ذلك ثم تتبعه بما عندنا فيه زيادة في الاسماء في الزيادة غسل احدي
الرجلين لرجل لا يجوز المسح على الخف في الاخرى ويوافق ما في المجتهد
دخل المأوى طفق فطوى بعض القدم فغسل بطل المسح وفي الفتاوى الظهرية
لو ابتل اكثر القدم ان ينتقض المسح وهذا في بقية الفتاوى الصغرى والذخيرة
سفر الى الفتاوى التي جزم في بواورد من غير تصحيح ثم في غيرها واجاب
هو وان لا ينتقض المسح كما هو جواب حيرة الفقهاء زاد في التمهيد فصار
فيه اختلاف المتأخرين ويحتمل الروايتين اذا اختلفت المسألة بل هو قائل
على اختلاف الروايتين غالبا انتهى وفيه في منية المفتي على في استيفان
المسح اذا ابلغ المأوى الواحدة روايتين وفي شرح الرازي عن شمس
الائمة الطائفة ان ما ذكره الرجل فغسله انتقض مسحه والا فلا قال وحله
في فتاوى الفضل انتهى ونحوه في محيط رضى الدين نقلا عن النوادر وفي
الفتاوى طائفة ما مع الخف اذا دخل المأوى خفه وابتل من رجله مقدار
ثلاثة اصابع او أقل لا يبطل مسحه لا هذا القدر لا يكفي عن غسل الرجل
فلا يبطل بدكم المسح وان ابتل به جميع القدم وبلغ المأوى الكعب بطل
المسح مروي عن ذلك عن ابي حنيفة وفي نسخة الفتاوى الصغرى
وفي فتاوى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه لا ينتقض مسحه على كل
حال لان استنار القدم بالخف يمنع سراية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا

غسله

غسله لا يعتبر فلا يوجب بطلان المسح ولو اوقفه ما في شرح الرازي
في سياق نقله عن البحر المحيط عن ابي بكر الصديق لا ينتقض وان بلغ المأوى
الركبة انتهى فقده مايت ما في هذه القول من الاختلاف وقابل ان يقول
ما ذهب اليه الامام الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل البخاري وابو بكر الصديق
هو من جهة الاتفاق على طفق اعتمد شرعا ما فيها سواية الحديث الى الرجل ما يوجب
الملة كما استدل به ابن الفضل فتبقى القدم على الطهارة وعلى الحدث الخلف
ويزول بالمسح وان كان كذلك لم يلاق الغسل حدثا بالرجل ليرفعه حتى
بالمسح على خف الرجل الاخرى جامع بين الغسل والمسح على خف واحد حكما
كما علوا به المنتقض في هذه الصورة بل الواجب عليه اما المسح على الطائفة او نزع
الطائفة وغسل رجليه وكذا لو ابتلت القدمان جميعا لان ذلك الغسل وقع
في غير محله وهو ان هذه المسألة ما لو جاز المسح على الرجلين الملبوسين
على الطائفة فادخل يدك فيهما ومسح على الطائفة وقد قالوا لا يجوز حكا
قد مناه وليس ذلك فيما يظهر لان المسح وقع في غير محل الحدث كما هو
ظاهر من تحليل محيط رضى الدين نقلا عن النوادر بما نصقه لان الواجب عليه
المسح فوق الملبوسين انتهى فكذا هذا وقد استدلنا المحقق رحمه الله
الى هذا البحث غير انه اقر المأوى بان لا انقضت ولو يكن محدثا لا يجب
عليه غسل رجليه على هذا القول والذي يظهر للمعتمد الضعيف قول الله
تعالى له انه يجب عليه غسل رجليه ثانيا اذا نزعها اذا انقضت
المدة وهو غير محدث لانه عند النزاع او انقضاء المدة بمجر ذلك الحدث
السابق عمله من السراية الى الرجلين وقتئذ فيحتاج الى مزيد له عنهما
ح للاجماع على ان المزيل لا يظهر عمله في حدث طارئ بعد فبما حل وجلا خرج
عقبه من عقب الخف الا ان مقدم قدميه في الخف وموضع المسح له ان
يمسح ما لم يخرج صدره وقدميه عن الخف الى الساق هذا لفظ الذخيرة
وشرح الرازي مع تغيير يسير نقلا عن كتاب الصلاة عن ابي عبد الله
الزعفراني كما ذكرنا انما من المعلوم ان جواز المسح في هذه الصورة غير
منفرد على قول ابي حنيفة وهو يقول محدثا شبه وفي بعض المواضع
ان كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويادخل لا ينتقض مسحه
ولو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرفع العقب حتى يخرج واذا وضع
عاد العقب الى موضعها لا ينتقض وغير ذلك ان المسألة هي بمعنى الثا
نية غير ان فيها تنصيصا على ان صدر القدم في موضعه وضوايه
في موضعها او صدر القدم في موضعها اي لم يترشح عن موضع
بخلاف الثانية فانه ليس التنصيص على هذا القدر وظاهرات
ملا فائدة هذا لا يرتكب التكرار بل وكلتا هي من افراد المسألة

قال محمد وبهذا نأخذ لا نفس على خيار ولا عامة بل فتا الف المسح على العمامة
 كان ثم ترك وجوز المسح على الجباير وان لم يدعها على غير وضوء لانه لم يترك
 وضوءا على طهارة لانها موضع طهارة الضرورة فانه لم يترك الطهارة بنفسه الي
 الخرج والمسح عليها انما شرع لدفع الخرج ثم الاصل في شؤيته على ما ذكره غير واحد
 من المشايخ ما من على روي الله عنه قال انكسرت اخدي فمذي فمذي فمذي فمذي فمذي فمذي
 النبي صلى الله عليه وسلم فامروا ان المسح على الجباير رواه ابن ماجه لكن
 قال النووي اتفقوا على صحة ما أخرجه المدارق في المسح على روي الله
 قال سيالترس روي الله صلى الله عليه وسلم عن علي بن الحسين عن علي بن الحسين
 بنون صاحبها وكيف يقتل اذا اجنب كمال المسح بالمال عليها في الطهارة والوضوء
 قلت فان كان في برد جفاف على نفسه اذا اغتسل فمذي روي الله صلى الله عليه وسلم
 ولا يقتلوا انفسكم ان الله كابة بكم رحما بكم اذا خاف ثم قال في حقه كما
 خالد بن يزيد من عتبه وعن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما راه
 ابن قتيبة يوم واحد رايت اذا توضأ من غير وضوء مسح على راسه بالوضوء
 اخرجه الطبراني وفي نسخة من نسخة وكفي في هذا الباب ما صح عن ابن
 عمر رضي عنهما انه مسح على العمامة كما ذكره المانظ المندري فان الموقوف
 حتى هذا كالموقوف فان لا بد ان لا يغيب ما روي في الثاني خلاصة لا يفر
 التضعيف ان ثم اذا لم يتوضأ من بعض وجب وجب وجب وقدمنا قبل
 فصل المياه عن الصحاح انها الصبيد ان التي يجبر بها النظام وان سقطت
 من غير برة لم يطل المسح وان سقطت من برة يطل المسح وتام الجواب
 في هذه المسألة على ما في عامة الكتب ان الطهارة فان سقطت من برة فان كان
 خارج الصلاة وهو مظهر غسل موضع الطهارة لانه قد روي على الاصل في بطل حكم
 بدله ولا يجب عليه غسل ما في الاعمال لان حكم الغسل وهو الطهارة فيها
 قائم وان كان في الصلاة فان كان بعد ما قعد قبل الشهادتين في احد
 المسائل الاثني عشرة الاتية وان كان قبل ما قعد قبل الشهادتين في
 واستقبل الصلاة لا يظن حكم الحديث على الطهارة وصار كانه شرع من غير غسل
 ذلك الموضع وان سقطت عن غير برة لم يطل المسح سواء كان في الصلاة
 او خارجها حتى انه اذا كان مضي عليها ولا يستقبل لان سقوط الغسل
 بسبب العذر وان كان خارج وان سأل المسح فصار كما اذا مسح على راسه
 ثم حلق الشعر ولهذا اذا اعادها او غيرها الى موضعها لا يجب اعادتها
 المسح عليها وفي الدخيرة وثقة الفتاوي الصرخي وخزانة الاحكام نقلا
 عن الفتاوى للحسن بن زباد عن ابيه حنفية اذا مسح على الجباير ثم نزعها
 ثم اعادها كان عليه ابي عبد المسح وايت في موضع اخر اذا سقطت العمامة
 فبدلها بمصاينة اخرى فالاحسن ان يعيد المسح عليها وان لم يعدها فراه

لان المسح

142 لان المسح على الاول بمنزلة الغسل لما تحتها وعن ابي يوسف رحمه الله
 جرح مذكور لهما في الغسل مذكور في موضعين ومنع على المصباح ونحوها قال
 يمسح على المصاينة المصاينة بمنزلة الطهارة ولا يجب مسحها على
 قلت ومما رواه في موضع من ان الامام في الصلاة فذكره في الصلاة من
 نسخة الامام في الصلاة فذكره في الصلاة فذكره في الصلاة فذكره في الصلاة
 وعلاوة ما تقدم ان المسح على الاول كان بمنزلة الغسل وهذا المستوي تحت
 بوقت فصل وكما لو مسح راسه ثم حلق جلا في الوضوء على الطهارة وليس خفا
 اخر لا يجوز المسح على الثاني اقول وهو الظاهر على قياس هذا تكون الاعادة
 في مسالة المصاينة اولى واجبة والله اعلم قال الرازي احدى
 ولدي في عامة كتب الفقه اذا ابرج موضع الجباير ولا يقطر ولا يكره الصلاة
 التي الكوميبي انه يطل المسح ابي قال سبب الغسل الضعيف في الله تعالى
 ويمكن ان يقال هذا اذا كان مع ذلك لا يضره ان كان اذا كان بغيره طهارة
 لوضوءها وهو فذلك فلا والله واعلم والمسح على الجباير على وجهه ان كان لا يضره
 غسل ما يستره يلزمه الغسل بالمال البارود ولا يضره الغسل بالمال البارود
 الغسل بالمال البارود وان كان بغيره الغسل ولا يضره المسح مسح ما تحت الطهارة
 ولا مسح فوقه وهذا الخط قاضي حان في شرح المطالع الصغير لكن مع تغيير
 كفي من المصنفين في ذلك كله غير مستلزم لا يخفى انه اما يلزمه
 الغسل بالمال البارود اذا كان قاردا عليه والمسح على الجباير انما هو زان
 بقدره على المسح على القربة بان كان يضره الماء ان كان يضره المسح على القربة
 فلا يجوز ولا يخفى ان هذا بعيد ما خرج الا ان من نقله عن مخرج
 الجامع الصغير على الوجه الاخر فهو كذا في قوله في الصلاة والقرحة وقد
 براد بها الجرح وقد يواد بها ما يخرج من البدن من يتورق ويراي الجرح
 فسار كما في القاموس وايضا ما كان في الصلاة ان طلع المذكرة ولا يختلف
 قال برهان الدين ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غفلون
 والطاهر انه يعني به صاحب الدخيرة والمصالح فيها مذكورة عن القاضي
 الامام ابي علي النسفي ومضى في هذا الحكم فيها غير واحد من المشايخ
 من غير عرف الي اجزاء الوضوء فيه لا سيما وان ترك المسح على الطهارة
 والمسح لا يضره يجوز عندنا في حنفية خلافا لها ولا يأس ان يذكر ما
 وقفنا عليه في هذه المسألة في الدخيرة وثقة الفتاوى الصرخي
 قال الفقيه ابو جعفر في غريب الرواية ان في كتاب الصلاة من
 ترك المسح على الجباير والمسح لا يضره اجزاء ولربما بين القائلين قال محمد
 ابابكر محمد بن عبد الله يقول وذلك قول ابي حنيفة وقال الحسن
 قال ابو حنيفة اذا مسح على المصاينة فعليه ان يمسح على مواضع

الجرح او على جميع الحسابات او على الاكثر فقد اوجب المسح على المصلاة فصار
عن أبي حنيفة وروايات قال ابو جعفر والله لا اطمح الا في هذا الاخر وقال
الفقهاء الراشدون انهم قد اوجبوا المسح على المصلاة في كل موضع ليس في
رواياتنا ما حكاه الفقهاء ابو جعفر من كتاب الصلاة واما الذي في روايتنا
وقال ابو جعفر في هذا اذا ترك المسح على المصلاة لم يفسد ولا يفسد له فاعلم
ما ذكره الفقهاء ابو جعفر في هذا ما رواه في كتاب الوضوء والغسل من الاصل
اذا الغسل من المصلاة والمسح على المصلاة على ما رواه في كتاب الصلاة لا يفسد
على نفسه ان مسح بغيره في كل موضع من المصلاة في موضع واحد ثم ذكر قول
ابي جعفر وروايتنا ما حكاه ابو جعفر انه اذا ترك المسح على المصلاة لم يفسد ولا يفسد له
لا يفسد به وذكر الفقهاء ابو جعفر في كتاب الصلاة اختلاف الفقهاء في هذا
فيما نسب الى ان حنيفة من جواز الترك واليهما من عدمه فقال بعضهم قول
ابي حنيفة لا يفسد في تركه لانها قاله بغيره الجواز في من لا يفسد له المسح والوجه
انما قاله الجواز في من يفسد له المسح وكذا ذكره في كتابه شرحه قال بعضهم
قول ابي حنيفة يخالف قولهما فان ابا حنيفة يقول اذا ترك المسح على المصلاة
والمسح بغيره حلال وقال لا يجوز وفي البدائع وغيره اذا ترك المسح في كل موضع
المصلاة من ابي حنيفة انه اذا ترك المسح على المصلاة لم يفسد ولا يفسد له
وقال ابو جعفر في هذا اذا كان لا يفسد له المسح في كل موضع من ابي حنيفة
وخارج ما رواه في كتابه من غير قلم يبين الخلاف ولا خلافا في انما كان
المسح على المصلاة بغيره انه يسقط عنه المسح لان الغسل يسقط العذر
فالمسح اولى واما اذا كان لا يفسد له في المحيط كرمي الدين ولمحرك في الاصل
قول ابي حنيفة يعني في هذه الصورة وفي حكمة بعض مشايخنا قالوا ان قول
ابي حنيفة مثل قولنا في ان المسح على المصلاة واجب عند تعذر الغسل وانما
يسقط اذا كان المسح بغيره ما رواه من طريقه ان النبي صلى الله عليه وسلم
مسح على المصلاة بغيره الامر بوجوب الغسل به الا انه اذا كان في الضرر في
المسح يسقط لما ذكرنا من البدائع ثم قال بعضهم مطاوعة قالوا ان المسألة
على الخلاف على قول ابي حنيفة المسح على المصلاة بغيره واجب وليس بواجب
وعندنا واجب ولكن القول الاول اصح انتهى وفي البدائع حقق مشايخنا
الاختلاف من قول ابي حنيفة المسح على المصلاة بغيره واجب وليس بواجب
وهكذا قول ابي حنيفة في اختصاره في وجوبها وحدها واجب
ثم ذكر في وجه قولنا ما رواه من طريقه من الحنفية ثم قال ولا يفسد حنيفة ان
الفرضية لا تثبت الا بدليل منقطع به وصديقه علي من اخبار والاعاد فلا
تثبت به الفرضية وقال بعضهم مشايخنا اذا كان المسح لا يفسد به
بالا خلاف ويمكن التوفيق بين حكايه القولين وهو ان من قال المسح على المصلاة

ليس بواجب

ليس بواجب عند ابي حنيفة وفي الله عنه عني به انه ليس بفرض عنه
لما ذكرنا ومن قال المسح على المصلاة بغيره واجب عندنا فانما عني به وجوب العمل لا
الفرضية وعلى هذا يتحقق الخلاف لانما يجوز ان يفرضية المسح على المصلاة
لعدم دليل الفرضية بل بوجوبه من حيث العمل لان مطلق الامر يحل على
الوجوب في حق العمل وانما الفرضية تثبت بدليل زائد واما حنيفة فيقول
بوجوبه في حق العمل والجواز وعدمه بل وان يكون في حق العمل والله الموفق انتهى
قلت وبما وافق هذا ان المذكور في شرح الطحاوي والمزيدات على ما في
الذخيرة وثمة للفتاوى الصغرى ليس بفرض عند ابي حنيفة وكذا
في تحريرها المذكور في المسح من مذاهب ابي حنيفة ان المسح على المصلاة
ليس بفرض انتهى وعلى هذا القول يمكن التوفيق بين حكايه كونه ليس بفرض
عنده فرضا عند مخالفيه لمراد من قلل ليس بفرض عنده الفرض في العمل وهو
المسح ومراد من قاله فرض الغاي لا غير فخرج كالا الذي ليس في الوجوب الذي
هو فرض على لا على كالمتر عده وما هذا الاستبعاد ان يكون نافي للوجوب
عند عدم الفرضية وان يكونا قائلين بانه فرض في كل موضع لما ذكرنا ان عليه له من
المعلوم انه على ما ذكر صاحب البدائع ان يكون ابو حنيفة ايضا قال لا انه لا
يجوز تركه والمصلاة بغيره والله يسير قول الحنابلة ان قول ابي حنيفة يجوز
تركه قوله الاول واندرج الى قولها وكذا قول صاحب الجمع في شرحه وقيل
الوجوب مشترك عليه وهذا المسح وعليه الفتوى لانه المسح على المصلاة كالغسل
لما تحتها ووظيفة هذا الوضوء الغسل عند الامكان والمسح على المصلاة عند عدمه
كالتيه وكما لا يقال ان الوضوء لا يجب عند العجز عن الماء لا يجب التيمم لذلك
لا يقال ان غسل ما تحتها بما سقط فيسقط المسح بل هو واجب بدليله كما وجب
التيمم به لانه انتهى لكن في محوط رضي الدين والشيخ ان عنده المسح على المصلاة
واجب وليس بفرض في جواز الصلاة بدونه لان الفرضية لا تثبت الا بدليل منقطع
به وعدد بين علي رضي الله عنه من اخبار الاعاد فواجب العمل به دون
العلم فكيف بوجوب المسح عملا به ولم يحكم بفساد الصلاة حال عدم المسح
لان الحكم بالفساد يرجع الى العلم وهذا الدليل لا يوجب ان في هذا اخرج
شيخنا المحقق رحمه الله تعالى حيث قال ما معناه وغاية ما يفيد الواو في
المسح على المصلاة الوجوب بعدم الفساد بتركه اتقوا بالاصول وحكم على قول
الخلاف ما في ما في يانه لم يشتهر عن ابي حنيفة شهره بغيره وهو حسن
ان شاء الله تعالى لكن مع هذا يقول العبد الضعيف جماعة غفر الله تعالى له
ينبغي ان يعلم انه على هذا لو ترك المسح وصلي بغيره المسح واعاد تلك
الصلاة وجوبا وان لم نقل بفسادها بتركه كما لو ترك الاعتدال في الصلاة
هذا وفي غاية البيان وعن الشيخ ابي بكر الرازي ان كان ما تحت المصلاة

المسح مع

لو ظهر امكن غسله فالمسح واجب لان الغرض من مسحه بالاصغر فيتحقق بمقدم مقام
 كبح لطف وان كان ما قصتها لو ظهر لا يمكن غسله فالمسح عليها غير واجب لان الغرض
 الاصل قد سقط فلا يلزم ما قام مقامه كالقطوع القدم اذا لم يكن الخلف قال
 الشيخ ابو نصر البخلادي هذا التفصيل على قول ابي حنيفة اما على قول ابي
 يوسف ومحمد فالمسح واجب في جميع الاحوال انتهى وفي بعض النسخ بالقبول الجمة
 ومن كانه في جميع راسه غير واحد ربط الجيرة لا يجب المسح لان المسح يدل
 عن الفصل ولا يدل له وقيل يجب ان يمسح من الذخيرة وثمة في
 الفتاوي الصريح ما يوافق هذا القول الثاني وهو المصواب فيما يظهر عليه
 مني في المدايح فقال ولو كانت الجراحة على راسه وجبته صحيح فان كان
 الموضع قد مر ما يجوز عليه المسح وهو قد مر ثلاث اصابع لا يجوز الا ان يمسح
 عليه لان المسح من راسه هذا القدر وهذا القدر من الراس صحيح
 فلا حاجة الى المسح على الجراح وان كان اقل من ذلك لم يمسح عليه لان وجوده
 وعدمه غير له واحدة ويمسح على الجراح ان يمسح على راسه اذا احسنت احسنت
 بهذه الجملة فاعلم ان ما في الكتاب بالنسبة الى ابي حنيفة يجوز ان يكون
 بناء على ما قيل عنه من الاستصحاب وان يكون الى جاحته من الوجوب على الوجه
 الذي في المحيط لا غير والله اعلم اما الاستصحاب شرط عند البعض
 وبعضهم قالوا اذا مسح على راسه جاز وان مسح على النصف وده لا يجوز
 وكل من رواه عند ابي حنيفة على ما في الخلاصة وجعل قاضي خاف شرط
 الاستصحاب رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ميسوط شيخ الاسلام
 والشفعة والحد والبدائع لم يذكر في ظاهر الرواية اذا مسح على وجه الجراح
 دون البعض حال يجوز به ام لا قال الحسن بن زياد في اماليه ان مسح
 على الاكثر جاز ولا خلاف في مسح الراس والمسح على الخطين لورودهما فيها
 بالتقدير ولا تشترط الزيادة على المقدور وهذا لا يقتضي من الشرع بلورد
 المسح على الجراح وظاهر يقتضي الاستصحاب الا ان ذلك لا يجوز من ضرب
 خرج فاقم الاكثر مقام الجرح وفي الكافي يكتفي بالمسح على اكثر ما في الصحاح
 لئلا يؤدي الى فساد الجراحة انتهى فلا يجب ان في ثمة الفتاوي
 المصنفي وبه يغني وفي الخلاصة وعلى الفتوي ويكتفي بالمسح
 مرة هو المصالح ووجه ظاهر لفظ الذخيرة وثمة في الفتاوي والفتاوى
 حال يكون من شرطه منهم من قال ويمسح ثلاث مرات لانه لو كان باديا
 يغسل ثلاث فكذا يمسح عليه ثلاث الا ان تكون الجراحة في الراس فلا
 تلزمه تكرار المسح ومنهم من قال التكرار ليس بشرط ويجوز له ان يمسح مرة
 واحدة كسح الراس والخطين وهو الامع عند علمائنا رحمهم الله تعالى انتهى فوضع
 الخلاف في كون التكرار سنة في المسح المصحح المذكور ام لا كما لا يخفى فنبه له

الشرع

ولو كانت

ولو كانت الجراحة في موضع وليس تحت جميع الجيرة جراحة جاز المسح تبعاً
 لموضع الجراحة كذا اطلقه في الذخيرة في الذخيرة وعلمه بان الغرض
 موصوف في جميع العصابة لانه لا يمكن بند العصابة الا بالاك فصار كما لو كانت
 تحت العصابة كذا جراحة وثمة يجوز المسح على جميع العصابة كذا احسنه على هذا
 المسح على عصابة المفترقة انتهى لكن في الفتاوي الثانية قبل هذا اذا مسح على
 جميع الموضع الذي احده العصابة قال في الخلاصة وعليه الفتوي قلت
 والذي يظهر ان هذا انما يوافق على اشتراط الاستصحاب وقد مضى في الخلاصة على ان
 الفتوي على انه ان مسح على الاكثر يجوز كما ذكرناه قريباً في الذخيرة والفتاوي الثانية
 وحكي عن القاضي الامام ابي علي النخعي انه كان لا يجزئ المسح على العصابة المفترقة
 ويجوز بخير على خرقه المفترقة في الثانية وقال ما نأخذ العصابة بفصل
 بعضها جواز المسح على العصابة بعضها وعليه الاعتماد انتهى ونقله في الذخيرة عن
 عامة المتأخرين وفي الذخيرة ايضا وفي هذه الناطقي اذا كان حل الجراح الجراحة
 تحت العصابة موضع لا يخرج به لم يكن عليه ان يحل الجراح وليس عليه ان يغسل
 ما تحت العصابة في غير موضع الجرح وان كان حل العصابة لا يغسل بالجراحة ولكن
 نزع العصابة عن موضع الجراحة يغسل بالجراحة فان عليه ان يحلها ويغسل ما تحتها
 ان الجراح يسلخ موضع الجراحة ثم يغسل العصابة ويمسح على موضع الجراحة وفي البدائع
 يمسح على راس الخرقه الزائدة على راس الجراحة ولم يغسل ما تحتها لم يذكر
 هذا في ظاهر الرواية ثم ساق فيها وفي المحيط عن الحسن بن زياد وهو في المحيط
 ثم ان كان حل الخرقه وغسل ما تحتها يغسل بالجراحة يجوز المسح على القليل في موضع
 الجراحة لانه لا يمكنه ربط موضع الجراحة فحسب وان كان الحل والمسح لا يغسل
 بالجرح لا يجزئ به المسح على الخرقه بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها لا على
 الخرقه وان كان يغسل المسح ولا يغسله الحل فانه يمسح على راس الخرقه ويغسل
 حوايلها وما تحت الخرقه الزائدة جواز المسح لاجل الضرورة فليقدر بقدرها
 انتهى قال شيخنا رحمهم الله ولما ركب ما اذا ضربه الحل لا المسح لظهور انه جاز
 يمسح على الكمال قلت والظاهر ان صدر ما ذكرناه من الذخيرة عن هداية
 الناطقي مفيد له يتلخص من هذه الجملة انه انما يجوز المسح على العصابة اذا
 استقلت على موضع الجراحة سواء ضربه الحل مع ذلك او لم يضربه الحل سواء ضربه
 كل من الغسل والمسح لذلك الموضع او لم يضربه ومن شرط الحل ان تكون الجراحة
 في موضع لو ازال عنه الجيرة او الرباط لا يمكنه ان يغسل ذلك فانه يجوز له
 المسح على الجيرة والرباط وان كان لا يضربه المسح على الجراحة ذكره قاضي خات
 عنهم وغيره ولا يحرى اطلاقه بحث ثم قد عرف من اطلاقه انه كان ينبغي
 للمصنف ان يقول جاز المسح تبعا لموضع الجراحة ان ضربه الغسل لذلك الموضع
 او المسح او لم يطل ثم ما يناسب هذا بيان وظيفة الترجمة التي تبقي من اليد ونحوها

نفسه

بين

القعدتين في عصاية الغتصد ففهم من قال يفرض غسلها لأنها بادية عليه
 مثنى في الخلاصة ومنهم من قال لا يركبها المسح ففهم في مختارات التواليف
 الذخيرة وتتم الفتاوى الصغرى وهو الأصح لأنه لو كانت غسلها في موضع ربا
 تقتل جميع العصاية وتعد البلية التي موضع فيقتصر في الفتحة ثم يسح على العصاية
 حاله بنسب موضع الغتصد فأعلم يقيناً أن موضع الغتصد قد استند بالزعم
 ذلك الموضع ولا يجوز بجزءه المسح ولو كان مقطوعاً بالرجلين من الكعب
 ودونها فان غسل موضع القطع فرض وفي عند الجمهور من علم أن الخلاصة
 وأما عند من فرقليل يفرض لما قد من أن الكعبين لا يدخلان في فرض غسل الرجلين
 وقد ذكرنا في الوجه من الطرفين ولو غسل موضع القطع وليس خفيه ينقل
 أن كان بقي من ظهر القدم مقدار ثلاث أصابع بغسل الرجلين جميعاً لأنه
 وجب غسل المقطوع سواء ليس لظف أو لا فلهذا لم يقدار محل الغرض من صحتها
 وإذا وجب غسل وجهه فبقي من هذه الرجل وجب غسل الأخرى لئلا
 يلزم الجمع بين غسل واحدة ومسح لظف في الأخرى وهو غير جائز لأن الفصل
 أصل المسح خلص ولا يجمع بين الأصل والمخالف وإن كانت المسؤولية غير المسح
 على خفيه لأن الرجلين في الغسل كعضو واحد ثم غير خلاف أن هذا التصريح إنما
 هو على ما إذا كان القطع مما دون الكعب وفي الفتاوى الثانية وكذا إذا بقي
 مما يلي العقب مقدار ثلاث أصابع ولم يبق من قبيل الأصابع مقدار ذلك لا يجوز
 المسح لأن محل المسح المقدم دون الموضع وإن كان القاسل مقطوع الأصابع
 وبعض خفيه خال عن القدم أن وقع المسح على المضمول مقدار ثلاث أصابع جاز ولا
 فلا أي وإن وقع المسح على المضمول قل من ثلاث أصابع لا يجوز والوجه ظاهر
 وههنا في النسخ لما ضرة وقوع المسح على المضمول بتقدم الخفين المبيحة على اليد
 الملهمة في المضمول من ظهر القدم والذي دأبه في نسخ فتحة الفتاوى الصغرى
 أن وقع المسح على المضمول يعني المحل المشغول من لطف فيظهر القدم وهو أنه
 وكذلك إن كان لطف ما سعا وبعضه خال عن القدم أي وقع المسح
 على مقدار ثلاث أصابع من مقدم القدم أو من ظهر القدم على اختلاف القولين
 جاز وإن وقع على أقل من ذلك لم يجز وكلا المسائلين في تنقح الفتاوى الصغرى
 نقلاً عن صلاة المتبقي رجل توضأ ومسح على الجبيرة وليس خفيه ثم أحدث
 قبل ما برأت فتوضأ ومسح على الجبيرة والظف فأن أحدث بعد ما برأت لا يسح
 لأنه ليس على طهارة ناقصة ذكره في شرح الأسبغيات هذا التعليل فينبذ
 أن المسألة موضوعية فيما إذا كانت الجبيرة موضوعية بإحدى الرجلين وعلى
 هذا فالحكم بأنه إذا توضأ ومسح على الجبيرة والظف فأن أحدث قبل ما برأت
 وهو مضمون في الذخيرة وتنقح الفتاوى الصغرى إلى أبي يوسف بالقطع مخالف
 لما في الكتب الشريفة في محيط رضى الدين والبدائع والفتاوى الحنابلة

أحدى

والخلاصة

145 والخلاصة أنه لو كانت أحد يديه رجله مضمومة فتوضأ ومسح على الجبيرة
 والأخرى وليس خفيه ثم أحدث في يديه المضمومتين لم يمسح على الخفين لأن
 المسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فصل ليس الخنزير على طهارة كاملة كما
 لو أدخلها مضمومتين حقيقة في لطف ونقل في النهاية عن شرح الطحاوى أن
 المسألة كما ذكرنا من كونه في الزيادات وأما الحكم بأنه لا يسح على الخفين إذا أحدث
 بعد ما برأت فتوضأ فلا خلاف لأنه لما برأت ما تحت الجبيرة لونه غلبه بالحد
 السابق على اللبس فظهر منه أنه ليس له أن يمسح على الخفين إذا أحدث
 منها وضغطها فقلت من هنا من ضايع ضايعه لو توضأ ومسح على طهارة كاملة
 كما جاز في المسح على الخفين ثم برأ أحدث الجبيرة أنه توضأ ومسح على الخفين
 ولا يبرأ منهما ولا يغسل الرجلين سواء أحدث بعد ما برأ أو قبله لأن اللبس وقع
 على طهارة كاملة ولطف منع من سوية المحدث إلى الطهارة وإلى ما مضى وكذا
 هذا التفصيل فيما إذا كانت الجبيرة بغير الرجلين من أعضاء الوضوء ففي الذخيرة
 وتنقح الفتاوى الصغرى نقلاً عن المتبقي عن محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن
 وضوءه على الجبيرة على ما أحدث فتوضأ ومسح على الخفين والجبيرة لم يبرأت
 اليد فالحكم بتوضئه خفيه لأن ما برأ ظهر بالحد السابق في ذلك الموضع
 أنه كاف لا يسح الخفيه على طهارة ناقصة وفيها أيضاً نقلاً عن بعض الأئمة
 عن أبي يوسف رجل أحدث على بعض أعضائه وضوءه ما برأ فتوضأ ومسح
 عليها ثم لبس الخف ثم أحدث برئ فغلبه أن يغسل قدمه ولو أنه لم يجد
 بعد لبس الخفين ثم برئ الجبيرة والي الجبيرة وغسل موضعه ثم أحدث فأنه
 يتوضأ ومسح على الخفين قال رضي الدين في محيطه لأنه لما غسل ذلك
 الموضع فقد كملت الطهارة فيكون المحدث طاهراً على طهارة كاملة وإن
 ليس لطف ثم مسح على الجبيرة ثم برئ يغسل ذلك الموضع ويكمل مدة المسح
 لأنه لونه غسل ما برئ بجدة متأخر في اللبس والله أعلم وإذا كان
 الشقاق في رجله فغسل فيه الدوا أو الشحم غير المأقوفاً الدوا والشحم
 يعني إذا كان يضرمه اتصال الماء أو دوا أو حاداً إلى الشقاق ولا يكفي فيه
 المسح يعني إذا كان أجرا الماء على ظاهر الدوا أو الشحم لا يضرمه بان لا يصل
 الماء إلى قعر الشقاق أما إذا كان الدوا لا يمنع وصول البلية التي يظاها من
 الفصل إلى قعره فيضرمه فيكفيه المسح فإن عجز عن المسح سقط عنه فرض
 الفصل والمسح فيغسل ما حوله ويترك ذلك الموضع ذكره في الذخيرة
 وتنقح الفتاوى الصغرى وفيها أيضاً من باب الوضوء والفصل من الأصل
 إذا أنكسر ظرفه فغسل عليه الدوا أو العلك وقد أمر أن لا يبرأ عنه
 بجزءه وإن لم يخلص الماء إلى البئر راد في الذخيرة وفي كتاب الصلاة
 للحسن بن زياد يتوضأ ويغسل الماء على العلك فإن كان أمل الماء على العلك

مسح

فظهر

بغير باجر ذكر الحسن في مختصره ما يجوز له ترك المسح على الجبهة اذا كان
المسح على الجرح وكان على بن حزم النبي يقول قياس مذهب اصحابنا
انه لا يجوز المسح على السكك ويجوز ترك المسح على الخفة لان الخفة تنصف
البالة الى نفسها فبها دي الما الى الجراحة فلا يكون له ان يترك
المسح النبي ولعله الاظهر والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله لا ينصف البالة
الى نفسه من الصلاة بغيره والدسومة ثم طامس ما ذكره من الترتيب
واذا اوتينا وامرنا على الدوام سقط له وان سقط من يده
ياومه غسل ذلك الموضع والا فلا وان كان السقاء في يده وجاز
عن الرضوخين بغيره حتى يوضيه فان لم يستحي وبعثه جاز
صلاته عند انه حنفية خلافا لما كان في الذخيرة وثقة الفتاوى
الصغرى الا ان فيها وان كان السقاء في يده وهو الاظهر والظاهر ان هذه
المسألة من فروع الاصل المختلف فيه وهو ان الكف لا يعتبر قادرا بقدر
غيره عند ابي حنيفة ويعتبر قادرا بقدره غيره عند حنابلة وانا في مباحث
التيمم في شرح قول الله وكذا من شربه من ماء من تحت السقاء صاحب
الهداية في التيمم ان حياض المعين كان في يده فقلها ومضى الاول
عليه في فتاواه وانه الا شبه وعن الفتاوى طائفة ما يستدل منه
في هذه الصورة جواز التيمم في قول ابي حنيفة ان كان المعين حرا او امراته
اما ان كان معه بدل فغنيه قيل على قوله اختلاف المشايخ قال بعضهم
لا يجوز التيمم وانه على قوله بعضهم ان كان المعين يحنه بغيره لا يجوز له
التيمم عند الكل وقد منا ايضا في شرح قوله وذكر الاستحباب في شرحه جنب
على بدنه جراحة او على كثرة جدره فانه يتيمم عن المعنى بيده فروح
بضرة المادون سائر جسده يتيمم اذا لم يجد من يغسل يده وقله وجهه
وقيل يتيمم انتهى ولعله انما قيد جواز التيمم بما اذا لم يجد من يغسل وجهه
ولم يقل من يوضيه لقد رتبته على القيام بوضيعة بقية الاعضاء غسلها
من غير سكين وفيه اسارة الى اختيار قولها ايضا فتأمل فان لم يجد من
يوضيه جازت بالاخلاق لانه عادم للماء معني ثم في المغرب
السقاء بالضم تسق الجبله ومنه طلاق سقاء رجله وهو خاص واما
السق لواحد السقوق ضام وفي التمهيد السقاء تسق الجبله من برد
او غيره في اليدين والوجه وقال الاصمعي السقاء في اليد والرجل من بدن
الانسان والحيوان واما السقوق فمدوع في الجبال والارض وفي
الكلمة عن يعقوب يقال ببدن فلان سقوق ولا يقال سقاء لان
السقاء في الدواب وهو صمدوع في جوارحها وراسها انتهى وقدناه
في الفصل

146 في الفصل مختصرا في الكتاب ما شئ على قول الاصمعي ولا بأس ثم اعلم ان
الجواب على ثلاثة انواع النوع الاول ما يجوز المسح عليه باتفاق اصحابنا وهو
ما كان يكون مجلدا وهو ما وضع الجبله على اعلاه واسفله او متقلا وهو ما وضع الجبله
على سفله كالنعل للقدم قال القاضي قاضى ثم على رواية الحسن ينبغي ان يكون
النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ الى سفل القدم جاز جعله في الخفة
والبدائع باعزاه القاضي الى رواية الحسن قول الشافعي وجواز المسح على هذا
النوع مما يستفاد من اسارة عبارة النص الا نية النوع الثاني ما لا يجوز المسح
عليه بالاتفاق وهو اذا كان غير مجلد ولا متعل ولا حزين وسياحي بيان
المراد بالتحزين وعدم جواز المسح على هذا النوع مما يستفاد بطريق مفهوم
الى لغة المنطوق العبارة المذكورة النوع الثالث ما في جواز المسح عليه خلاف
بين صاحب المذهب وصاحبيه وهذا هو الغرض الذي سبق له اما
المسح على الجوارب فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكون مجلدا او متعلين
وقال لا يجوز اذا كانا تحنينا لا ينفك الماء وعليه الفتوى وجه قولها
ما عن المغيرة بن سعدة قال توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الجوارب
او المتعلين رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وايضا الجوارب في لطف
لرفع الخرج يلحقه من الشفة والفرع وهذا المعنى موجود في الجوارب بخلاف
الثغارة فانه لا شفة في نزعها ولا في حنيفة ان جواز المسح على الطرفين ثبت
بخلاف القياس فكما كان في معنى الخف في ادمان النبي عليه وآله وامكان
قطع السفرية يلحق به وما لا فلا وغير المجلد والمنفل لا يشارك لطف
في هذا المعنى فتعذر الاطابق على ان شرع المسح ان ثبت للترفية لكن
الحاجة الى الترفية فيما يغلب لبسه وليس للجوارب مما لا يغلب فلا حاجة
فيها الى الترفية فيني اصل الواجب بالكتاب وهو غسل الرجلين واما الخف
فيحمل انهما كان مجلدين او متعلين وفيه نقول ولا عموم له لانه حكمية
حال الا ترى انه لم يتناول الرقيق من الجوارب كذا في البدائع على ان
البيهقي نقل تضعيف حديث المغيرة عن النووي وصاحب الرضى بن مهدي
واحمد وعلي بن المدني ويحيى ابن معين ومسلم قال النووي بخار واحد
منهم لو انقرد قدم على الترمذي مع ان الخرج مقدم على التعديل الا انه
اذا كان الفتوى على الجواز كما ذكره الجبله الفقير من اهل المذهب وحلوا
رجوع الى حنيفة اليه اخر كما في كثير من الكتب المعنوية منها المبسوط
والهيكل لرضي الدين والبدائع والنوازل لا يفي اللبس والذخيرة وقد تعرض
المصنف للذخيرة بخصوصها حيث قال وفي الذخيرة قيل رجع ابو حنيفة
الى قولها في اخر عمره لكن ليس هذا اللفظ الذخيرة بل لفظها وروي محمد
بن سلمة ان ابا حنيفة مسح على جوربيه قبل موته بثلاثة ايام واندرج الى

قوله في اخر عمر وذلك انه مسح على جوربيه في مرضه وقال ليؤكداه فقلت
ما كنت اسمع الناس عنه فاستدلوا بذلك على رجوعه انني فيحتاج الى
توجيه ذلك على وجه يرجح به على المنع فتقول الاسباب ان الاطراف
الجوارب الخنثى في متاع الحنف من حيث كونه سائر المحل العزمي بصد
متابعة النبي فيه في السفر وغيره ولا شك ان جواز المسح على الحنف
ليس لصورته الخاصة بل لهذا المعنى للزوم الحرج في النزاع المتكرر في اوقات
الصلوة خصوصا مع اداب السير واذ قد وجد هذا المعنى في الجوارب الخنثى
جاز فيه ما جاز في الحنف دلالة ح فالتاويل المذكور للحديث فيصير لانه
عن مقتضاه بغير سبب فلا يسمع على ان الظاهر لو كان المراد به ذلك المحل
المنع عليه الراوي وهذا بخلاف التيقن فان الدليل يفيده اخراجه لما ذكرنا
وعلى هذا لا يضر ما ذكر من التضعيف على ان الطبراني في روي بسندين احدهما
ثقات عن بلال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخنثى
والجوربين من حديث ابي موسى الاشعري كما اخبره الطبراني وغيره
وهذا ايضا وان كان فيه يقال لكن اعتضاد البعض بالبحث مع ما ظهر
من مسح كثير من الصحابة رضي الله عنهم عليها من غير تكبر على فاحله ينعى
بالقدر المستترك منها وهو شرعية المسح عليهما الى صلاحيته به عليهما
ففي سني ابي داود وقال ابو داود مسح على الجوربين على ابن ابي طالب
وابي مسعود والبر بن عازب والنس بن مالك وابو امامة وسهل بن سعد
وعمر بن حريش وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس وزاد
ابن المنذر رواه ابن عمر وعمار وبلال ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود
ايضا مع هذا كله لم يوجد من المعنى ما يقوي على الاستدلال بالمنع فلا
جرم ان كان الغنوي على الجواز والله سبحانه اعلم والخنثى ان يستمسك
على الساق من غير ان يشد بشئ اي يقوم بنفسه على الساق من
غير شد ولا يسقط ولا يشد وقال بعضهم لا يشد لا يتجاوز الى
القدم ومعنى قوله لا يشد اي لا يشد الجوارب الى ثيابه كالادب
والصدم ذكره قاضي خان في فتاوي حجة الدين البلخي فمن قال يشدان
يتشد به القام من الشفاف وهو ان تربى رجله في الجوارب ومن قال
ينشفان وهو جذب الماء وموله الى الرجلين وبالشد يد اصع عند
الحقنين والمعنى في التفتين قريب وهو موافق لما في المغرب شفت
النوب رق حقي رايت ما رواه من باب ضرب ومنه اذا كان خنثين
لا يشدان وبقي الشفوق تأكيد للخنثى الا انه قال واما ينشفان فانه
خطا وفي النهاية قال المؤلف وكتب بخطه يعني خطأ لافه كذا وجد
بخط القاضي الامام تاج الدين البندوني رحمه الله ويجوز المسح

على الحنف

147 على لطفك المتخذة من اللبوء التركية كما لا مكان قطع المسافة بها
كذا اطلق الجواز في غير ما كتاب من المصنف عليها من ذلك شرح لطفك الصغير
لقاضي خان وقيد في بعضها كذا اذا التقطها والحلاصة بالصحيح والظاهر
انه احتراز عما عن النبي حنيفة صلايتها لا في الجواز وفي البدايع واما
المتخذة من اللبوء فلم يذكره في ظاهر الرواية وقيل انه على التخصيص
والاختلاف الذي ذكرنا يعني ما تقدم في الجوارب وقيل ان كان يطقى السفر جاز المسح
عليه والا فلا وهو الامع

لطفك

وهي جمع ناقصة لاناقص كما عرف في فنه والنقص اذا اضيف الى الاجسام
يراد به ابطال تاليفها واذا اضيف الى المعاني يراد به اخراجها عما هو المقصود
منها ونقص الوضوء من هذا القبيل فنقصه اخراجه عما هو المقصود منه وهو
استباحة ما لا يحل الاية كالصلاة ومن المصنف المعاني الناقصة
لوضوء كل اخرج من السبيل اي القبيل والدبر من الرجل والمرأة
سوا كان ذلك الخارج معتادا على سبيل الصحة والاعتقاد او لا وقال
مالك لا ينقص ما خرج منها الا ان كان معتادا على سبيل الصحة والاعتقاد
ومرارة الخلاف فظهر في سبيل البول والاستحاضة وانفالات الریح
واستطلاق البطن وخروج الدولة والحضاة فتند تاكل من هذه الاشياء
ينقص الوضوء لانه اما نجس او محتجب لتي من النجاسة وعندنا لا ينعى
الصاية في ذلك اختلاف يعرف في كتبهم والحق لنا قوله تعالى او جاهد
منكم من القاطن فان القاطن حقيقة وهو المكان المطهر من الارض ونفس
ليس ناقضا بالاجماع بل الناقص ما جاز من الخارج من احدى سبيل
لجانب فغير القاطن منه من باب اطلاق الحلال واردة الحلال لان المكان
المطهر مما يقصد عادة عند قضاء الحاجة من احدى السبيلين تستتر
من عين الناس ولا شك ان هذا مما يشمل المعتاد على سبيل الصحة
والاعتقاد او لا الا الریح ونحوها لا يقصد المكان المطهر لاجله في العادة
ويخفى الریح الاجماع وقد قيل ابو هريرة عن طلحة بن فضال فسا او فراط
رواه البخاري ومجى الاستحاضة ومن في معناها قوله صلى الله عليه وسلم
للمستحاضة فاعسلي عنك الدم وتوضأي لكل صلاة رواه الترمذي
وصححه وتبني غلاوة على جملة هذا ما اخبره الدارقطني عن ابن عباس
عنه صلى الله عليه وسلم الوضوء مما خرج وليس مما دخل فلا يضر في المصنف
تضعيف بسبب بعض اهل سنده انهم مع ابن سعيد بن منصور اعترف
يحفظ هذا من قول ابن عباس وقال البيهقي روي عن علي رضي الله
من قوله ثم قيل بان المراد بالمعاني العلل وانما التروا ذكر المعاني عليها
اقتل بالسعلف فانهم كانوا يتجنبون لفظ العلة لانه الغلا سفة

كثيرا ما يستعملون ذلك وقيل ايضا ارادوا خروج ما يخرج لان ما خرج عنى فلا يكون
علة للانتقاض لان العلة عبارة عن معنى يحل بالحال لان اختيار وحقق شيئا
رحمه الله تعالى ان الناقض هو الخارج الجنس والمخرج شرط عمل العلة وعلة
للعلة نفسها لان المخرج علة تحقق للوصف الذي هو الخباصة والامر يحصل
لاحد طهارة فامضاة النقص الى المخرج اضافة الى علة العلة بمعنى ولا شك
ان الاضافة الى العلة اولي فاعلم وان خرج من الرجل والمرأة ريج منتنة
الصحيح انه لا ينتقض كذا في المحيط وان خرج من المغضاة يجب عليها الوضوء
وذكر في جامع قاضي خان يستحب لها ان تتوضا والذي وقف عليه
العبد الضعيف عفر الله تعالى له في محيط النحر روي الدين والراجح لطاوعة
من قبل المرأة وذكر الرجل روي الكرخي عن اصحابنا انها لا ينتقض الوضوء لان
لان الجنس لا يجاورها وهذا لا يكون منتنة الا ان تكون المرأة مغضاة فيستحب
الوضوء لا اختيارا الا فقال ان الريج خرجت من دبرها لا يجنب فيها الا في ريج
للجامع الصغير لقاضي خان والرج اذا خرجت من قبل المرأة او من ذكر الرجل
روي عن محمد انه قال ينتقض الوضوء ومثله في التحفة بزيادة ولم يعتبر
الفتن وذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي في فتنه انه قال في ريج لطامع
والخصاء والصحيح انه لا ينتقض لانه اختلاج لا يجاوره الخباصة والمغضاة
اذا خرجت منها الريج منتنة حكم الكرخي عن اصحابنا انه يستحب له الوضوء
احتياطا ولا يجب عليها لانها لا ترتفع بالحدث وفي البداية واما الريج
لخارجة من قبل المرأة او الذكر فلم يذكر حكمها في طاهر الرواية وروي عن
محمد فيها الوضوء وذكر الكرخي انه لا وضوء فيها الا ان تكون المرأة مغضاة
فيخرج منها ريج منتنة فيستحب لها الوضوء وجه رواية محمد ان كلامها
مسلك الخباصة كالدبر فكانت الريج لخارجة فيها كالخارجة من الدبر
فيكون حكمها واجب ما ذكر الكرخي ان الريج ليست حادثة في نفسها لانها
طاهرة وخروج الطاهر لا يوجب انتقاض الخباصة وانما انتقاض الطهارة
بما يخرج بخروجها من اجز الخباصة وموضع الوطئ من فرج المرأة ليس بمسلك
البول فالخارج منه لا يجاوره الجنس واذا كانت مغضاة فقد صار مسلك
البول ومسلك الوطئ مسلكا واحدا فيحتمل ان الريج خرجت من مسلك البول
فيستحب لها الوضوء ولا يجب لان الطهارة الطهارة المأبأة يتعين لا يحكم
بزوالها بالسند وقيل ان خروج الريج من الذكر لا يتصور وانما هو اختلاج
يظنه الانسان ريجا انتهى ونسب هذا في التحفة الى الرواية القدوة
عن محمد لم يظهر من هذا كله ان الجواب بعدم الانتقاض في خروج الريج
من قبلها اذ لا ينتقض بخروجها من مسلك بولها اما اذا اتيقنت بخروجها
منه فان تيقنت انه اختلاج فينبغي ان لا يقع الاختلاف في عدم

148
النقض وكذا في الذكر والدبر وقد وقع النقص عليه في الدبر ففي لطلاصة لو
خرج ريج من الدبر يعلم انه لم يكن من الاعلى وهو اختلاج لا وضوء عليه انتهى
واما اذا لم يقع العلم بكونها في القبل من الرجل والمرأة خارجة في مسلك البول
واختلاجا فهو محل الخلاف ثم الظاهر انه ان كان يشبهها راحة منتنة اخبرها
ليست باختلاج بل هي ريج حقيقة خارجة من السبيل طاهر فتكون
ناقضة وقد حكى هذا القول في الذخيرة وغيره من بعض المسايح لكن
لا مطلقا بل في المغضاة وفي الفتاوى الخباصة وقيل ان كان مسموعا
منتنا فهو حادثة والا فلا وهذا قول اخر عزاه في الذخيرة ايضا الى رواية
هشام في نوادره عن محمد واليه ذهب ابو حفص الكبير وهو ان
كانت مغضاة يجب عليها الوضوء وان لم تكن مغضاة لا يجب وبوجه
شيخنا رحمه الله بان الغالب في الريج كونه من الدبر بل لا يشبهه كونه
من القبل به فيفيد غلبة الظن بقرب من التبين وهو خصوص في موضع
الاحتياط له حكم اليقين فيتوجب الوجوب انتهى ولا يخفى ان هذا على ان
المغضاة هي التي اختلط سبيلها وهو واحد القولين فيها وهو الذي
يغير اليه كلام الهداية وكلام المحيط المتألف واما انها هي التي صار مسلك
بولها وصيها واحدا كما يشير اليه كلام البداية الحاشي انفا لا يشي
هذا التوجيه بل لعل الاوجه في عدم الوجوب ما لم يتبين او يغلب على
الظن انها من مسلك البول او الاختلاج والله اعلم وكذا الدود
او الخصاء اذا خرج من هذين السبيلين فعليه الوضوء كذا في غير
ما كتبت من الكتب المعتمدة عليها وطلوه بان هذه الاشياء وان كانت
طاهرة لكنها لا تخلو عن قليل جنس وظهور دليل الخباصة من احدي السبيلين
ناقض بظاهر المعنى لتحقيق المخرج به لان راس المخرج ليس بمحلها وفي
الذخيرة واي خرجت الدودة من الاحليل لا ينتقض ذكر في الفتاوى
خوارزمي انتهى ولم يذكر غيره مني عليه عدد الشريعة وفي تحفة
الفتاوى الصغرى عربي اليها الانتقاض وان خرج الدود من
الفم او من الاذن او من البراحة لا ينتقض لان الدود طاهر وما
عليه من البلة ليس بحدث لعدم اسبيلانه الذي به يتحقق المخرج
في غير السبيلين ومن شئ على هذه التفرقة صاحب الكافي واما
صاحب البداية فقال لو سقطت الدودة او اللحم من المخرج لم يكن حدثا
وان سقطت من السبيل يكون حدثا او الفرق اما ان الدودة لخارجة
من السبيل نجسة في نفسها لقولها من الاجناس وقاخرجت
بنفسها وخروج الجنس بنفسه حدث بخلاف لخارجة من الفرج
لانها طاهرة في نفسها لانها متولدها من اللحم واللحم طاهر وانما

الجنس ما عليها من الرطوبة خرجت بالراية لا بنفسها فلم يوجد خروج
الجنس فلا يكون حدثا لانه ما خرج انتهى والطاهر ان ما ذكره من ان الدودة
لها راحة من السبل خمسة حيث كانت متولدة من الاجناس وهو الا
ظهر لكن ما اشار اليه من ان الرطوبة الجنسية اذا كانت محرجة لا يكون
حدثا غير الاظهر كما سننبه عليه ان شاء الله تعالى في مسألة النقطة هذا
وفي بعض النسخ بالكتاب بعد قوله لا ينقض وهو الخط ان يتوضا انتهى
والصحة له رواية ولاد راية الملام الا ان يقال الخروج عن مقتضى قياس
قول من فر بوجوب الوضوء اذا اخرج قليل من الدم في رأس المخرج وتخرجه
ولم يسل وفيه ما فيه فاعاله وان ادخل الحقة لم يخرجها ان لم يكن عليها
بالة لا ينقض الحقة بكسر الميم الالة التي يخرج بها وهي حرة ينقض الدم
معروفة بها ويجوز في حديث الامام في المذبح لا يخرجها من الدود من الدود
داخل البدن والمراد بها هنا الحدود المذكرة في الاصل من باب اطلاق الكل
وارادة الجزء وهذا المراد ايضا بما في الفتاوى والاولوية ادخل الحقة ثم اخرجها
لم يكن عليه الوضوء اني لكن من باب اطلاق الحقة وادارة الحال لان الحقة
هي الدود الذي جعل الالة المعروفة ليوصل الى الباطن وهذا هو المراد بما في رواية
الفتاوى ولحققة اذ اغنيها ثم اخرجها او خرجت فغلبه الوضوء في المقتضى لاس
بالحقة ولا ينقض الوضوء الا ان يخرج منه شيء من الدم الوضوء الى جوفه اني لان
ما في الفتاوى والاولوية يحتاج الى التعليل بما وجدته من كاشف له ما
في الخطوط المحيطة بالامام ومنه الدين وقاضي خان ولو ادخل في دبره شيئا وطرز
منه خارج ثم خرج لا وضوء عليه قالوا اذا لم يكن عليه بالة وان كانت حرة لا ينقض
وكذا لو حمل شيئا وطرز منه خارج ثم خرج ان كان عليه بالة ينقض الوضوء ولا فلا
وفي شرح الجامع الصغير له ادخل اصبعي في دبره في وقتان والمصاحح انه اذا
لم يقبض فيه فغير القالة والراية مكره في المني لان له ليس به داخل من كل
وجه فلهذا لا يستد صومه فلا ينقض وضوءه اني لان لم يكن في غير داخل
مطلقا لم يترتب عليه حكم الدخول والخروج كما ذكره الواجب فيفتقن ان يتراد هذا
بعد قوله بالة ولا راحة اني لا اقف على الخط المص. والاصح هو ان يتوضا
نعم من في المبداء على ان خروج عود الحقة بعد غيبوبة ناقض من
غير تفصيل وعمله بانه لا يخرج عن قليل جنس يخرج معه وهو من السبل ناقض
فلعل المص اخذ ذلك من هنا لكن في تنقيته هذا في الجسد تخلو العود
من الراية ويخلوه من البالة على العود من جوفه فقط وان اقبل الاذن
في احليله فماد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لما
نقلنا من الاجناس وفي الفتاوى الظهرية اقبل في احليله ثم يخرج لا ينقض
عنه ابي حنيفة ومحمد والحلة ما ذكر في الاصل لانه لا يصل الى الجوف انتهى
ولم يذكر

ولم يذكر في الدين في خطه محلا اصلا لامع ابي يوسف لامع ابي حنيفة
قال ابي يوسف ان الطاهر ان يصل الى المانة فيخلط بالبول فيخرج معه
ولا في حنيفة ان في وصوله وصوله الى المانة كما وانما لا ينقض الوضوء
بالشك وعليه مني قاضي خان حيث قال فتاواه وان اقبل في احليله دهن
ثم عاد لا وضوء عليه بخلاف ما لو اقبل في دبره ثم جاد اني وهذا احتياط منه
ظاهر القول ابي حنيفة هذا واعلم ان قاضي خان وغيره نقلوا عن القلبية
ابي بكر الخبي ان محل الحلات فيها اذا اقبل الصائم في احليله دهن حب لا يفسد
عند ابي حنيفة ويفسد عند ما اذا وصل الى المانة امامه ام في قضية
الذكر لا يفسد صومه بالاتفاق فلا يبعد ان يقال في مثل من اسان هذا
ومن السادة التعليل المذكور من الطرفين فيما نحن فيه ان يكون محل الاذن منها
في فيه ما اذا لم يقبض بعد مجاوزته الى المانة ولا بما جاوزة اليها اما اذا
يقبض يكون له مجاوزة قضية الذكر ثم جاد فلا وضوء عليه بالاتفاق لم الاحليل
هو النقب الذي في اواس الذكر وجمعه احليل واذا احتس احليله بقطة
خوفا من خروج البول ولولا القطن لم يخرج البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه
ما لم يظهر البول على القطن ذكره قاضي خان وغيره وهو مروى عن
ابي يوسف ووجهه ظاهر فان ظهر البول على القطن فغلبه فغضض من قريب
وان غابت القطن لم يخرجها او خرجت رطوبة ينقض. يعني
ساعة خروجها حتى انه لو بقي ما بقي قبل ذلك والوجه في ذلك ظاهر
واعلم ان النقص في فضل اخراجها مقيد بكونها رطبة ايضا كما في فضل
خروجها وانما خذفة في فضل الاخراج له لالة التقيد به في فضل المخرج
وقد يجده من في فضله من المصاحح كما في الفتاوى المطالعة ادخل في احليله
قطنه وعنه ما لم يخرج من نفض الوضوء لكن لا شك ان التقيد
به لك احسن مما خذفة توهم قاصر النقص فيها وان كان غير مستلة كما هو
ظاهر كلام بعض المساجح ومما في فيه على شرط ان يكون عليها بالة في النقص
فيها في الذخيرة فاعلمه وان اقبل الحرف الداخل ولم تنفذ ينقض
وكذا ان اخذت من البالة الى الخارج الاخر منها ولم يمسها لم يفسد
متسلا عن اواس الاحليل كما هو مقتضى عموم الكلام لان المخرج لم يوط
خلاف ما لو غلبت الى الحرف الاخر وكانت القطن غالبة على اواس
الاحليل او مجاوزة فانه ينقض وضوءه لتحقيق المخرج ذكره في
مختار اختار النوازك والمبداء. وان سقطت ان كانت رطبة انتقض
وعكسها وهذا كما ذكره بعض محقق المصنفين في الجهاد في الجهاد
خلاف قوله وان كانت يابسة لم ينقض. لانه فيخرج
بما عرف من طريق من المصنف ومثله ليس بدعي للمصنف

ولها انه ظاهر مقبل يتعلو باطراف المعدة فلا تتداخله الخباسة وكان
 باقيا على طهارته على ان الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتادوا
 اخذ الباطن باطراف ارجلهم واكاملهم فكان اجماعا منهم على طهارته ذكره في
 البدائع وغيرها قلت واخرج من حاجة عن النبي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يرق في ثوبه وهو في الصلاة ثم دلكه فظهر ضعفه في الطحاوي
 قول النبي يوسف حتى قال بكرة ان اخذ الباطن بعرف كده ويصلي معه فقله عنه
 في الاصله والفتاوى الطبرية ولا جمع ان في الخفة على ان الصالح قولها
 ثم في البدائع وذكر الشيخ ابو منصور انه لا خلاف في المسألة في الحقيقة لان
 جوابه اني يوسف في الصاعد من المعدة وانه حدث بالاجماع لانه نجس وجوابه
 في الصاعد من حواشي الخلق والحواف المرية وانه ليس بحدث بالاجماع لانه طاهر
 فيقول ان كان صافيا غير مخلوط بشئ من الطعام وغيره بئس انه لم يصعد
 من المعدة فلا يكون نجسا ولا يكون حدثا وان كان مخلوط بشئ من ذلك بئس
 انه صعد منها وكما نجس ان كان حدثا وهذا هو الاصح وكذا في الخفة وزاد
 بالاجماع وهذا مما عظمه اولي مما في محيط النجس في الدين فان كان مخلوطا
 بشئ من الطعام وغيره فان كان الطعام مالا النجس يكون حدثا والا فلا لانه
 يعتبر مالا النجس في النجس المجاولة والا فلا النجس لانه يتنجس بمجاورة
 النجس انتهى فان على من تنجس مع نجاسة في المعدة متعاطا طاهرا
 وفي شرح الجاه الصغير لقاضي خان وان قلبي نزوا لا ينقض
 الوضوء بالاجماع والبراق ما لا يكون نجسا والباطن ما يكون نجسا لا ينقض
 قادم ان كان سائلا ونزل من الرأس نقض بالاجماع بيننا لانه دم سائل
 ذكره قاضي خان وهو ينفذ باطلا لانه لا يشترط فيه ملي النجس وهو كذلك
 كما هو ظاهر ولعل الظهور لم يقع التصريح به ثم الدم مخفف المليم وقد يشده
 في لغة ردية واصاله دمي عند سيوييه ودون عند الميرد وتابعة الجوهر
 لا يعض القرب تقول في تشبيه دموان لكن الاكثر دميان وان كان علنا
 لا ينقض اي وان قادم ما نزل من الرأس لا ينقض لكن في هذا
 الاطلاق نظر فان الطاهر انه اذا لم ينقض القليل منه كما ينقض في المابع
 ينقض الكثير وهو ما كان ملي النجس كما في ما عدا من الخارج النجس وستفت
 عليه عن قريب علي ما يقضي بذلك والحق بالحق بان الدم القليل الجامد
 كما ذكرنا سمي به لعلق بعضه ببعض والقطعة منه علقه ومنه قيل هذه
 الدوبية التي تكون في الماوت تنقض الدم علقه لانها كالدم الجامد وقيل لانها
 تعلق بما هو عليه طوبها فاذا جفت لم تكن علقه وان صعد من
 الجوف ان كان علقا لا ينقض الا ان يلا النجس وان كان سائلا فعلى قول
 النبي حنيفة ان ينقض وان لم يلا النجس وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملي النجس

ما شغل ربه

ما شغل ربه رواية الحسن عن اني حنيفة ومنهم من مشي على غيرها ففي
 الخفة واما اذا قادم لم يذكر في ظاهر الرواية صريحا وروي المعلي عن
 اني حنيفة وانبي يوسف انه ينقض قل او كثر جامدا كان او مائعا
 وروي الحسن عنهما انه ان كان جامدا لا ينقض ما لم يكن مالا النجس وان
 كان مائعا ينقض وان كان يسيرا وقال محمد ان حكمه حكم النجس وهو
 الاصح ويجب ان يكون هذا قول جميع اصحابنا فانه ذكر في البدائع لجامع
 الصغير اسارة اليه فانه قال اذا قلبي اقل من ملي فيه لم ينقض الوضوء ولم
 ينقض بين الدم وغيره وكذا قال رضي الدين في المحيط على قول المذكور انه
 الاصح لانه خارج نجس في المعدة فيشترط فيه مالا النجس كالمرق والطعام وساق
 في البدائع نحو ما ساق في الخفة ثم قال وعامة مستباحنا حققوا الاختلاف
 وصحوا قولها لان القياس في القليل من سائر انواع النجس ان يكون حدثا لوجود
 الخروج حقيقة وهو لا يتقال من الباطن الى الظاهر لان المرغم له حكم
 الظاهر على الاطلاق وانما سقط اعتبار القليل لاجل الخرج لانه يكثر وجوده
 ولا خرج في اعتبار القليل من الدم لانه لا يظلم وجوده بل يندر فيبقى
 على صل القياس انتهى وهذا كما ترى ترجيح لقولها على رواية المعلي
 ومن رجع قولها على رواية الحسن يقول لا شك في دموية الدم المابع
 والمعدة ليست بموضع الدم وانما تخرج من فرجة في الجوف والنجس انما اعطي
 له حكم الباطن فيما يخرج من المعدة لا فيما يخرج من غيرها فسرطانا فيها
 السيلان الى موضع يلحقه حكم التطهر لا غير كالدمل الخارج من العروق وقد
 وجد ولا كذلك العلق فانه يجوز ان يكون سودا انجمت او صفرا انجمت
 او بلغم احترق وايضا ما كان فانه يكون في المعدة فسرطانا فيه ملي النجس كما
 الطعام وظاهر في الاسلام وصاحب الهداية ثم صاحب الكافي المشي على
 هذا التفصيل وان كافي طعاما قليلا قليلا فان اتحد المجلس تجمع
 عند النبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان اتحد السبب تجمع وتفسير
 السبب انه اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس عن الغثيان والهبجان
 وجه قول النبي يوسف ان المجلس اتحد جعل في التسرع جامع الاشياء متفرقة
 كما في السجدة الثلاث والافراق وسائر المعقود فظهر ان لاتحاد الرافع
 المتفرقات فوجب اعتباره هنا كما في غيره من المذكورات ووجه قول محمد
 ان الاصل اضافة الاحكام لان الحال في حكم الشروط والحكم لا يضاف الى
 الشرط الا عند تعذر الى السبب تأثير في الجمع الا ترى ان العبد اذا
 مرض في يد البايغ ثم برئت فباعه المالك لم يمرض في يد المستري ان كان
 هذا المرض بالسبب الذي كان في يد البايغ يتمكن من الرد والافلا فاجرم
 ان قال في البدائع و قول محمد اظهر وفي الكافي والاصح قول محمد

ثم من المعلوم ان ثمة خلاف بينهما فظهر في صورتين ما اذا اتخذ السبب
دون المجلس وما اذا اتخذ المجلس دون السبب اما لو اتخذوا خلافا بينهما
في الجمع وان اختلفا فلا خلاف بينهما في عدم الجمع وقال ابو علي الدقاق يجمع
كيف ما كان ولا ذكر للمسألة في ظاهر الرواية ووضع الخلاف بينهما في الطعام
انفا في اذ لو فاد مرة قليلا قليلا وكان بحيث لو جمع مالا الغم كان ايضا من مورد
الخلاف اما الدم ونحوه ان خرج من البدن وسال نقض وعطف قوله
سال على خرج اما عطف تفسيره له بينهما على ان المراد بالخروج السيلان
في غير السيلين للدم ونحوه كالقيح والصد يد انما يتحقق بالسيلان الى موضع يلقه
حكم التطهر كما سيأتي ومن ثمة وقع الاختصار على واما الدم ونحوه ان سال نقض
واما من باب عطف بعض اجزاء العلة على البعض الاخر بناء على ان المراد بالخروج
الظهور فان النقض انما يحصل بالظهور والسيلان فكان ذكره بيانا للتممة ما يتعلق
به النقض وهذا بتعيين الارادة فيها في بعض النسخ فان خرج من البدن
ان سال على راس الجرح نقض انتهى وفيه احتراز عن قول من فزانه ينقض
وان لم يسل كما في الخارج من احد السيلين وجوابه يعرف مما ذكره هنا
وفي الكلام على حد السيلان ثم على ثم على انتقاض الوضوء بسيلان الدم اكثر التماسا
كما قاله الخطابي منهم اصحابنا واحد وقال مالك والسبب في لا ينتقض الوضوء
بذلك ومن جهة لنا على ذلك مع ما تقدم من حديث المستحاضة قوله صلى الله
عليه وسلم الوضوء من كل دم سائل اخرج الدارقطني تيم الدارمي وابن عدي
في الكمال عن زيد بن ثابت وماعين سليمان قال راي النبي صلى الله عليه وسلم
وقد سال من انفي دم فقال احدث وضوءا اخرج البزار والدارقطني وماعين
عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصابه قيح او زقاق
فليتوضأ ثم ليبي على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وما صح عن ابن عمر
رضي الله عنهما انه كان اذا رجع فتوضأ ولم يتكلم ثم رجع وبني على ما قد
صلى اخرج ما لا وسافني ومثله لا يعرف بالرأي فله حكم المرفوع الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقد قال جماعة من مشايخنا انه مذهب القسرة
المبشرة بالجنة رضوان الله عليهم اجمعين وعلى هذا سائل اي
ويبينني على كون الدم المسالا سائل من البدن ناقضا للوضوء سائل منها
نقطة قبلت فسال منها دم او ماء او صديد ان سال على راس الجرح
نقض وان لم يسل لا ينقض النقطة بالحركات الثلاث في النون مع
سكون الف القرحة التي امتلات وحان قسرها من قولهم انتفط فان
اذا امتلا غصبا قال في الاسلام وغيره وقد تكون النقطة اصلها دما
ثم تنضج فتصير قيحا ثم تزداد فضيجا فتصير صديدا ثم قد تكون ماء دفا
تكون في الابتداء ماء ووجه بناء هذه المسألة على الاصل المذكور ظاهر
وهي من سائل

152 وهي من مسائل الجامع الصغير الا ان المص قد تصرف في عبارتها على
ما فيه بعض التصرف فان لفظ الجامع محذوف عن اي حنيئة
رحم الله في النقطة تقصر فيخرج منها ما او دم او قيح او صديد فغير
المص تقصر الى فشرت وقد سبقه الى ذلك قاضي خان في شرح الجامع الصغير
ولا يصير في ذلك لو كانت الرواية تقصر بصيغة الفعل المضارع المبني للمعول
اي بفعل ذلك بها اما اذا كان بصيغة الفعل المضارع المبني للفاعل المحذوف
من اوله احدي الثاني لكونه من باب التفعّل اي تنسّق بنفسها ففيه اخلال
من قبل المعني وان كان الصحيح انه لا اخلال فيه حكما كما سذكر وقد جرد الاحتمال
لن في الاسلام مع اسارة الى ترجيح اوله وحذف المصنف ايضا لفظا اوقح
ولا داعي الى حذفه وهذه الجملة من الدم والقيح والصد يد والماء نجسة كما
في الهداية وغيرها قال في الاسلام ومسألة الماء يخرج من خواص الكتاب
بمضي الجامع الصغير وفي الكافي وعن ابي حنيفة اذا خرج ماء صاف لا ينقض
وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان وقال الحسن بن زياد الماء بمنزلة العرق
والدمع لا يكون نجسا وخروجه لا يوجب انتقاض الطهارة والصحيح ما قلنا
لانه دم رقيق لا يتم نجسه فيصير لونه لون الماء واذا كان دما كان نجسا
نافضا للوضوء انتهى وقد كان الناطق على ما تقدم ان يقال لم نجسه
هذا وقد قال الجوهرى الصد يد ماء رقيق يخرج من الجرح مختلطا بدم
قبل ان تغلط المدة واقتصر في القاموس على تفسيره بما للجرح الرقيق
وقال ابن فارس والسفي في طلبية الطلبة هو الدم المختلط بالقيح والقيح
المدة لا يجالطها دم قال الجوهرى نقول منه قرح للجرح يقيح وقيح يقيح
ولا فرق بالنقض بخروج احد هذه الاشياء بين ان يكون ذلك
بمصر او بغير مصر كما مضى عليه في محيط رضى الدين ونقله في النهاية عن
الفيات في الذخيرة والخلاصة نقل عن مجموع النوازل ورفق في الهداية وفي
الفتاوى الظهرية وتتمة الفتاوى الصغيري بين ان يخرج بنفسه فينقض
او بمصر فلا ينقض لانه يخرج لا خارج والاول اوجه قال شيخنا رحمه الله
نصالي وكيف يجمع الادلة من السنة والقياس فيفيد تعليق النقض
بالخارج النجس وهو ثابت في الخارج انتهى لاننا قال صاحب غاية البيا
لخروج لازم الاخراج فاذا وجد الخارج ضرورة ولزوم وجود اللازم
لوجود الملزوم وما وقع في بعض الكتب دفعا لهذا من ان الخروج وان كان
متحققا لا يضاف الى ذلك الخارج لانقطاع النسبة عن نفس الخارج
وانفسا فيها الى الخارج والمعتبر هو الخروج بنفسه المضاف الى ذاته
لان السارع جعل المؤثر في الانتقاض ذات الخارج بقوله فانه دم عرق
انجي ولم يقل خرج انتهى مدفوع عند الحق بقليل تأمل نقل عن

وقال في النوازل ونقله شيخنا رحمه الله تعالى في جامع السراي وذلك مع جملة

الشيخ ظهر الدين انه حكى عن بعض المشايخ انه راي محمد بن الحسن في منامه فقال له ذكرت مسألة النفقة فانها مسألة للخارج من غير السبيلين فقال ذكرتها مكررة لان تكون دلالة على ان العلم لا يدرك من التكرار وتفسير السيلان ان يخرج عن راس الجرح واما اذا اعلى على راس الجرح ولم يخرج راسا لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وذكر هذا التفسير في غير الاسلام ورضي الدين في المحيط عن ابي يوسف وظاهر البديع انه قول علمائنا الثلاثة فقال قاضي خان وعن محمد اذا انتفخ على راس الجرح ومبارك من راس الجرح ينقض الوضوء ورضي الزاهدي على انه الاصح وبالأول قال شمس الاعوج في السرخسي ورضي قاضي خان وغيره على انه الصحيح لان الحد في اسم الخارج يخرج والخروج انما يتحقق بالسيلان لانه اذا لم يسيل كان في محله فيكون باديا لا خارجا المسألة كما لبث اذا انهم كان الساكن فيه طاهرا لا مستقلا عن موضعه لان اليد موضع الدماء السائلة والرطوبة الا ان ذلك كما مستترا بالجلاء وانساقها يوجب زوال السائر لا زوال الدم عن محله ولا حكم للجرح ما دام في محله الا يري انه يجوز له الصلاة مع ما في الباطن من الأجاس فاذا سال عن راس الجرح فقد انتقل من محله فيعطى له حكم الجحاسة وهذا بخلاف السيل فان الخروج فيه بمجرد الظهور على راس الجرح لان راس الجرح عضو طاهر فاذا ظهر على راسه شيء من الجحاسة فقد انتقلت الجحاسة من موضعها الباطن الى الظاهر وهو معنى الخروج وقال بعضهم اذا خرج وتحد راسي موضع بالحقة حكم التطهر يعني اذا خرج الدم من الراس الى انفه او اذنه ان سال الى موضع يجب تطهره عند الغسل تنقض هذا البعض هو الشيخ ابو الحسن القدريري ومن اخذ اخذوه وعطف قوله تحاد ر علي قوله خرج اما عطف تفسيره ان كان المراد بالخارج من الدم ونحوه ما يترتب النقص عليه فان الخارج الذي بهذه الصفة هو محاد ر محله الى موضع بالحقة حكم التطهر اري شرح في لطم الذي هو التطهر فهو من باب اضافة الجنس الى النوع كما علم في الطب واما من باب عطف اجزا العلة على بعض ان كان المراد بالخارج الظهور ببيان التهمة ما به يتحقق النقص في ذلك الظاهر كما تقدم مثله وهذا الظاهر مفاد هذه العبارة بواسطة هذا القيد المذكور اخص من مفاد العبارة الفارقة له اذا لم يكن مراد ايها ايضا وتظهر فائدة في ثلاث مسائل احدها ما ذكره المصنف من انه لو نزل الدم من الراس الى الانف لا ينقض ما لم يسيل الى موضع منه يجب تطهره في الغسل من الجحاسة ونحوها يعني ما رت الانف وهو ما لان منه لما تقدم من ان الاستئناس في فرض في الغسل الفرض وان حله ان يصل الماء الى المارن ويشهد له

153 ويشهد له ما في الذخيرة عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه ادخل اصبعه في انفه فلما اخرجها راي على اغلته دما فمسح لم قام فصلي وتاويله عندنا اذا بلغ حتى جاء وزمالان من انفه الى ما صلب وكان الدم فيها صلب من انفه وكان قليلا بحيث لو تركه لا ينزل الى موضع اللين ومثل هذا ليس بنافق انهي لكن في النهاية شرحا لقوله الى موضع بالحقة حكم التطهر والمراد ان يجب تطهره في الجملة كما في الجحاسة حتى لو سال الدم من الراس الى قصبة الانف انتقض الوضوء بخلاف البول اذا نزل الى قصبة الذكر ولا يظهر لان هناك الجحاسة لم تصل الى موضع بالحقة حكم التطهر وفي الانف وصلت الجحاسة الى موضع بالحقة حكم التطهر فان الاستئناس في الجحاسة فرض وفي الوضوء سنة وكذلك في المبسوط انتهى وذكر صاحب غاية البيان الرواية مسطرة في الكتب عن اصحابنا ان الدم اذا نزل الى قصبة الانف ينقض الوضوء وان توقف انتقاضه على نزول الدم الى مالان من الانف قول من فروا في قول صاحب الهداية وان نزل من الراس الى مارت الانف ينقض بالانتفاف لوصوله الى موضع بالحقة حكم التطهر فيتحقق الخروج انهي مع العلم بهذا لطم مما ذكره في اول الفصل بقوله والدم والقبح اذا خرج من البدن فتجاوزا الى موضع بالحقة حكم التطهر بيان لاتفاق اصحابنا جميعا انهي معني هذا ما في الكتاب والذخيرة ما شرحنا على قول زفر وان المراد ان يتجاوز الى موضع يجب طهارته او تندب كما اشرنا اليه انفا فان ما استند من الا نف لا يجب طهارته اصلا لما عرف من أحد الاستئناس بالبيد لما تقدم من ان المبالغة في الاستئناس غير الصائغ مسنونة وان احدها ان ياخذ الما يخرج به حتى يصعد الى ما استند من الانف وعلى هذا فاذا وصل النازل من الراس الى الموضع الذي يندب ايضا الى الما اليه من الصياح في مسح الاذنين ينقض وان لم يصل الى موضع يجب تطهره في الغسل من الجحاسة ونحوها يلتزم لذلك ثانيا ذكره الزاهدي عن شرح خواهر مرادة تورم راس الجرح وظهر به قبح او نحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم قلت وظاهر هذا ان القبح لم يخرج عن راس الجرح واذا كان كذلك فزهره على قول ابي يوسف الذي ليس الكلام في ظهور فائدة القيد المذكور الاعلى غير نافق وان كان موضع الورم يجب غسله او مسحه لكون اصابة الماء له غسلا او مسحا غير صار فلا يكون هذا الفرع من محال ظهور فائدة القيد المذكور وان كان المراد انه اخذ عن راس الجرح غير ان الورم كما فاشيا فيها سوي راس الجرح ايضا فلم يحا وز الخارج ذلك للحل المتورم واما اخذ عن راس الجرح الى بعض من ذلك للحل فانما لا ينقض اذا كان بضره غسل ذلك للحل ومسحه ايضا اما اذا كان لا يضره او يضره احدها

فينبغي ان ينقض الوضوء لان ذلك الموضع يلحقه حكم التطهر اذ المسح المشرع
 في ذلك المحل تطهير له شرعا كالفسل فليقتضيه لذلك التماسا لو خرج من جرح من
 العين دم سال الى الجانب الاخر منها ولم يخرج منها فانه لا ينقض لانه لم يسل
 الى موضع يلحقه وجوب التطهر ولا ندبه قلت لكن اذا كان اهل المذهب
 متفقين على ان لطواب في هذه المسائل ما ذكرنا فالعقد المصريح به لبعضهم
 مراد لمن لم يصحح به ولعل من لم يصحح به اعتمد على العلم به وح لا خلافت
 وان مسح الدم على الخراس الجرح بقطنه ثم خرج ثم مسح او القى التراب عليه
 ان كان بحال لو تركه لسال نقض والا فلا ذكره في الذخيرة نقلا عن
 محمد في الاصل وقال فيها قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد
 اخرى اما اذا كان بمجلس مختلف لا يجمع انتهى قلت فعلى هذا يحتاج محمد
 رحمه الله الى الفرق بين هذا وبين القى فيها اذا اختلف المجلس حيث
 لا يجمع لطايع هنا مع اتحاد السبب ويجمع في القى مع اتحاد الله تعالى اعلم
 بذلك ويظهر من هذا ايضا ان المراد بكونه سائلا الى موضع يلحقه التطهر ان يكون
 فيه قوة السيالات الى ذلك بنفسه سواء شوه ذلك فعلا او لا وعلى هذا
 فما في نصاب الفقه ولو خرج من سرته ما اصفر وسال ينقض الوضوء وان لم
 يسال لم ينقض وكذلك اذا سببه غيره ايضا هو المختار لانه ليس بسائل بل سببه
 غيره الوحيد فيه ان يقال وكذلك لو كان بحال لو تركه لسال بنفسه وانما
 هو عاجله بالتسليم ينقض والا فلا فان قلت ينبغي ان يكون المختار في
 هذه الصورة النقض كما في لطايع من النقطة بالمعنى لما تقدم هناك
 قلت يمكن ان يقال نعم الامر كما ذكرت ان لو كان اطلاق السيالات على
 ما ينقض به ذلك السبي السيل من امائه محل اخر في هذه الصورة حقيقة
 وليس كذلك لان السيالات حقيقة انما يكون لما يقع له قوله لطايع بنفسه
 ولطابع في هذه الصورة ليس كذلك فان الغرض لانه ليس له هذه القوة
 فهو عاجله للمحل واطلاق السيالات عليه مجاز بعلاقة المتناهي له في الصورة
 في الجملة ثم كما لا يطلق السيالات على ذلك اطلاقا حقيقيا شرعيا لا يطلق
 لطايع عليه اطلاقا حقيقيا شرعيا ومناط النقض شرعا هو ماء مطلق
 عليه لطايع هكذا بخلاف علة فانه يصدق عليه بعد الاخراج انه
 خارج خروجا حقيقيا شرعيا ثم معرفة كونه بحاله لو تركه
 سال اوله يسال موكله الى غلبة الظن كما افاده قاضي خان ولو ترك
 وفي براقه دم ان كان البراق غالبا فلا وضوء عليه لان الظاهر
 ان الدم ليس بخارج بقوة نفسه فلم يكن سائلا من بدنه الى موضع
 يلحقه التطهر فلم يكن حدثا وان كان الدم غالبا فعليه الوضوء
 لانه خارج بقوة نفسه سائلا الى موضع يلحقه التطهر فكان حدثا في الذخيرة

نقلا

نقلا من النوادر عن ابي حنيفة اذ ابزق او امتخط وراعي في ذلك علقه
 من الدم لم يكن عليه الوضوء فان كان الدم الذي يرى من الدم جميع البراق
 والحائط او الخامة وكانت حمرة او صفرة غالبية على البياض فعليه
 الوضوء وان كان الذي يرى شبيهة غسالة اللحم فلا وضوء عليه وذكر هشام
 عن ابي يوسف اذا اصفر البراق من الدم فلا وضوء عليه واذا احمر ففقه
 الوضوء وفي خزانة الفتاوي ولو كان فيه عروق الدم وبقيته اصفر
 لا وضوء عليه عند ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله وان استويا
 يتوضا احتياطا وقد ذكرنا في هذه الصورة قياتنا واستحسننا
 فقالوا القياس ان لا يكون حدثا لانها ما استويا احتمال ان يكون
 الدم خرج بقوة نفسه وان يكون خرج بقوة البراق فلا يجعل حدثا
 باليسك والاستحسن ان يكون حدثا وله وجهان احدهما ان سار اليه
 المص وهو ترجيح جانب الخروج بقوة نفسه احتياطا لان الاحتياط عند
 الاستنباه واجب وذلك فيما قلنا قال الشيخ رضي الدين في المحرط بخلاف
 ما لو شك في الحدث لم يوجد الا مجرد السك وانه لا عبرة له مع اليقين
 لانها اذا استويا تعارضا فلا يجعل احدهما تبعا للاخر فيعطي الكل منهما
 حكم نفسه فيعتبر خارجا بنفسه فيكون سائلا ذكره في البدايع وفيه نظر
 وفي النهاية وفي الاصل بزق فخرج منه دم فاحكم للغالب وان استويا
 احب ان يتوضا اخذ بالبقية كما ذكره الامام الترمذي انتهى وهذا يفيد
 ان الوضوء في حالة الاستبوا استحباب وهو اوجه فيما يظهر ثم من المعلوم
 ان البصاق اذا كان احمر كان الدم غالبا واذا كان فيه اخي تغير لبياضه
 كان مغلوبا وما ضابط المساواة فلعلمه اذا كان اصفر ويكون ما تقدم
 من عدم النقض فيه بناء على ما هو الاظهر والبصاق بالصاد وبالبزاق
 وبالسبي لغات ثلاث ولو عض شيئا فرائ عليه اثر الدم لا وضوء عليه
 وكذا لو خلل اسنانه فرائ اثر الدم على رأس الخلال لا وضوء عليه لانه
 ليس بدم سائل ذكره قاضي خان وغيره وقال بعض المسايخ فينبغي
 ان يضع يده او اصبعه في ذلك الموضع ان وجد الدم فيه نقض والا فلا
 هذا هو الشيخ علاي الدين كما في الذخيرة وغيرها والاحسن لا ينقض
 ما لم يعرف السيالات كما في الفتاوي النظرية وظاهر انه مراد الكمال ومن
 علة قال في خزانة الفتاوي عض على شيء واصابه دم من بين اسنانه
 او اصاب الخلال اذا كان بحيث لو ترك لا يسيل لا ينقض وعن
 محمد الشيخ اذا كان في عينه رمد وسيل الدمع منها مرة بالوضوء
 لوقت كل صلاة لاني اخاف ان يكون ما يسيل منه صديا فيكون
 صاحب العذر كما ذكره بقوة عنه هشام في نوادره لكن كما قال

لانه

سنحنا رحمه الله هذا التعليل يقتضي انه امر استحباب فان الشك
 والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذ اليقين لا يزول
 بالشك نعم اذا علم من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء او بعلامات
 تغلب الظن المبني بحجب انتهى قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له
 مما يشهد لهذا ما شرح الزاهد عتيق هذه المسئلة وعن هشام
 في جامعه ان كان قتيحا فكالاستحاضة والا فكالصباح وعلى هذا مما فيه
 ايضا والدم والقيح والصد يد وما لم يخرج والنفطة وماء البثرة والندى
 والعين والاذن لعله سواء على الاصح وقولهم الاذن والعين لعله دليل
 على ان من رمدت عينه فسأل منها ماء بسبب الرمذ ينتقض وضوءه
 وهذه مسئلة والناس عنها غافلون انتهى ينبغي ان يحمل على ما اذا كان
 الماء الخارج من العين متغيرا بسبب ذلك ثم هذا يفيد ان وضع المسئلة
 في الشيخ انقا وفي الذخيرة اذا خرج من اذنه قيح او صديد ينظر ان خرج
 مع الوجع ينتقض لان الطاء انه خرج من الجرح هكذا حكى فتوى خمس الاجبة
 لمطواني انتهى حكاه الزيلعي سارح الكفر ولم يتحقق قلت فيه نظر
 بل الظاهر اذا كان الخارج قيحا او صديدا انتقض سواء كان مع وجع
 او بدونه لانهما لا يخرجان الا من عليه نعم هذا التفصيل حسن فيما اذا
 كان الخارج مادي ليس غير والله تعالى اعلم وفي الفتاوى الغرب
 في العين بمنزلة الجرح فما يسيل منه فهو نجس فينتقض الوضوء بخلاف
 الدم ذكره قاضي خان وغيره وفي الغرب والغرب ايضا عرف في مجرى
 الدم بيقى فلا ينقطع مثل الناسور وعن الاصمعي بعينه غرت
 اذا كانت تسيل ولا ينقطع دموعها والغرب بالتحريك ورم في الماء
 على ذلك التحريك والتسكين في العيون انتهى واما صاحب الجرح
 الذي لا يرقا ومن به سلس البول والمستحاضة يتوضون بالوقت
 ما سألني الغزالي والنوافل واذا خرج الوقت بطل وضوهم وان
 توضأ حين تطلع الشمس بقي طهارته حتى يذهب وقت الظهر خلافا
 لابي يوسف ومن فرجه رحمه الله تعالى اما ان المعذ وركن به جرح
 لا يرقا اي لا يسكن جريانه ففي القاموس رقا الدم وسكن وكمن به
 سلس البول وهو من لا يقدر على امساكه يتوضأ لوقت كل صلاة
 مكتوبة ويصلي بذلك الوضوء ما شاء من فرض وواجب ونقل ما دام
 ياقبا ولم يجد غير ما ابتلى به فهذا هب اصحابنا ونقله ابو
 الخطاب الحنبلي في هذا بيده عن احمد وقال الشافعي ان كان
 العذر من احدي السبيلين كالا سحاضة وسلس البول وانقالت
 الریح يتوضأ لكل فرض وله مع الغرض الواحد نوافل على الاصح في الوقت
 وكذا بعله

في صلاة فيصليون

155 وكذا بعده في الاصح ايضا كذا في رواية الروضة وصح في شرح مسلم
 وشرح المهذب انها لا تسبب النفل بعد الوقت بان حدتها يتجدد
 ونجاستها تتزايد بخلافه والنداء كالفرض عن المذهب عندهم
 وقال مالك يستحب الوضوء للاستحاضة ومن به سلس البول ونحوه
 لكل صلاة ولا يجب ذكره في التمهيد وغيره ومن بطحة لاصح اصحابنا
 ما روي الامام ابو حنيفة رضي الله عنه يستند عن عائشة رضي الله عنها
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي جبريل وتوضأ في
 لوقت كل صلاة وما رواه ابو عبد الله بن بطة العسكري باسناد
 الى حمدة بنت جحش انها كانت تراق الدم وانها سألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فامرها ان تتوضأ لوقت كل صلاة واما الحديث
 الذي فيه الوضوء لكل صلاة فحكي النووي في شرح المهذب اتفاق
 لطفا على ضعفه ان ما مر فيناه محكم في الوقت ومروي الخالف يحتمله
 فان النظر الصلاة شاع استقامها في لسان السمع والعرف في وقتها
 كقوله صلى الله عليه وسلم ان الصلاة اولا واحري وقوله عليه الصلاة
 والسلام انما رجل اذ ركعت الصلاة وكفولهم اتت صلاة الظهر بوجوب
 حماله على الحكم على مروي الخالف متروك الظاهر ايضا بالاجماع لا يخاف
 على انه لم يرد حقيقة كل صلاة لجواز التقلم مع الغرض بوضوء واحد في
 الوقت وما نقله غير واحد من مسانيدنا عن مالك في انه لا يجوز
 كل من الغرض والنفل الا بوضوء على حدة لم يصر في عنه في مشهور الكتب
 المالكية والله تعالى اعلم واما بطلان وضوء صاحب العذر اذا خرج
 الوقت فالشهور الذي عليه من اهل المذهب لظهور ان هذا قول ابو حنيفة
 ومحمد واما زفر فيقول ببطلانه اذا دخل وقت صلاة اخرى لا اذا
 خرج ذلك الوقت وقال ابو يوسف يبطل باي الامر من طهر وج
 والدخول وحده وخرج لطلافت تظهر في مشالتين احدهما ما لو توضأ بعد
 طلوع الفجر فانه ينتقض وضوءه عند علمائنا الثلاثة بطلوع الشمس
 لوجود خروج الوقت خلافا لغيره لعدم دخول وقت صلاة مكتوبة
 وثانيهما ما ذكره المصاعني ما لو توضأ حين طلوع الشمس او بعد
 طلوعها قبل الزوال فانه لا ينتقض وضوءه عند ابي حنيفة ومحمد
 حتي يخرج وقت الظهر وعند ابي يوسف ونزفر ينتقض بدخول
 وقت الظهر لغير اعتبار الطهارة مع المنا في الحاجة الى الاداء ولا حاجة
 قبل الوقت فلا يعتبر ولا في يوسف ان الحاجة مقصودة على الوقت
 فلا تعتبر الطهارة مع المنا في قتاله ولا بعده ولها التعليق بحقيقة
 الاداء كما كان فيه عسر على المكلفين لان منهم المطول والمقصر

والمتجارية في اول الوقت والمؤخر اقام الشارع الوقت مقام الاداء تيسرا
على المكلفين فاذا لم يدر من جواز تقديم الطهارة على الوقت لم يتمكن من الاداء
كما دخل الوقت كما انه لا يدر من تقديم وقت الطهارة على وقت الاداء حقيقة
هذه الحاجة تنعدم بخروج الوقت فيظهر حكم المحدث السابق وذهب
في الاسلام البزدي الى ان الكمال متفقون على انتقاض الوضوء عند
الخروج وانما ينتقض عند زوال بطلوع الشمس لان قيام الوقت
جعل عذرا وقد بقيت شبهة فصلحت ابقاء حكم العذر تحققا
واحتماح عند ابي يوسف للوضوء ثانيا للظهر بعد الزوال فيها اذا توضأ
قبل الزوال لا طهارته ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت والله سبحانه
وتعالى اعلم ثم هنا تنبيهات
بخروج الوقت اذا كان عذره موجودا في حالة الوضوء ووجد بعد في الوقت
اما اذا كان منقطعاً حالة الوضوء واستمر الانقطاع الى خروج الوقت
ولم يكن احد من حد ثابته ايضا لا يبطل وضوءه بخروج الوقت حتى كان له
في اول الوقت الثاني ان يصلي بذلك الوضوء ما ساء من مرض ونحو ما لم
يوجد المحدث الذي ابتلى به او غيره وقد طعن في هذا اذا عاوده
العذر في الوقت الثاني علمي بن امان فقال ينبغي ان يصعد الوضوء
اذا دخل الوقت الثاني فلا يبطل بخروج الوقت الناقض
في الحقيقة انما هو المحدث السابق الذي ابتلى به المحدث ووجد
حالة الوضوء او بعده في الوقت وخروجه او دخوله شرط النقص غير ان
المسايخ ارادوا خلاف ذلك على التيسير لفظ على المتعلمين وينبغي
ان يرتبط جرحه بتقليل للنجاسة والظاهر ان المراد هنا بقوله
ينبغي ان يستحب لصاحب الجرح السائل ان يرتبط جرحه اذا كان
في رقبته بتقليل لطاير منه بتقليل للنجاسة بحسب الامكان
وعلى هذا ما في طائفة ويصعب الجرح ويربطه ولو تركه التقصير
لا يأس به انتهى والافق قد نصوا على انه متى قدر على مرد السيلان
برباط او حشو وجب رده فانه يخرج برده من ان يكون صاحب عذر
لذا نصوا ايضا على انه لو كان اذا حبس لا يسيل ولو قام سال وجب
ان يصلي جالساً بايديهما ان سال بالسيلان لان ترك السجود اهلون
من الصلاة مع المحدث بايديهما وجودة حالة الاختيار في الجملة كما
في الشغل على الدابة ولا يجوز مع المحدث بحال في حالة الاختيار
وان اصاب ثوبه من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لرقه غسله
اذا علم انه لو غسله لا ينقض في ثابته قبل الفراغ من الصلاة جازله
ان لا يغسله وهو المختار وظاهر تقييد الشخص ثانيا في
هذا القسم

156 هذا القسم بقوله قبل الفراغ من الصلاة يريد الى ان هذا مراد في القسم
منه لدلالة ذكره في قسمه وانما كان هذا هو المختار لانه قد اسكن ان يصلي بئوب
ظاهر فلا يجوز له ان يصلي بئوب بخس ومما نص فيه على ان هذا هو
المختار يعني النوازل والفتاوى الكبرى وتقاله في الذخيرة عن الصدر
الشرهيد بل نقل الزاهدي ان في صلاة البقالي يعلم انها لو غسلت بقيت
طاهرة الى ان تصلي يجب ذلك بالاجماع وان علمت انه يعود بخس اغسلته
عند ابي يوسف دون محمد الا انه يشك عليه ما في البدائع واما حكم نجاسة
ثوب المحدث ورفق قول اذا اصاب ثوبه من ذلك اكثر من قدر الدرهم يجب
غسله اذا كان الفصل مفيداً بان لا يصيبه مرة بعد اخرى حتى لو لم
يفصل وقتي لا يجزيه وان لم يكن مفيداً لا يجب ما دام العذر قائماً وهو
اختياراً مسألاً وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول يجب غسله في كل
وقت صلاة قياساً على الوضوء والصحيح قول مسألاً لان حكم المحدث
عرفناه بالنص ونجاسة الثوب ليس في معناه الا يري ان التقليل
منها عفو ولا يلحق به انتهى وما في شرح الزاهدي قاضي صدر اذا
غسلت ثوبها بقي طاهر الى ان تخرج من الصلاة ولا ينبغي الا ان
يخرج الوقت فعندنا بالفراغ من الصلاة انتهى ومنهم من قال اذا
اصابه خارج الصلاة بغسله لانه قادر على ان يشترط بئوب طاهر
وفي الصلاة لانه لا يمكنه التحرر عنه فيسقط اعتباره فيها في الفتاوى
الى البيت المستحاضة لا تؤمر بالاستنجاء لوقت كل صلاة اذا لم يكن فيها
غائط ولا بول لانه يسقط اعتبار نجاسة فيها وصاحب العذر
اذا منع الدم عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر يعني
اذا منعه من الخروج بحيث منعه وقت صلاة ولم يوجد ذلك فيه
لا يندام ما به لا يكون صاحب عذر حينئذ وهذا المعنى المقصود
لا يكون صاحب عذر سائل لانه يتمكن من منع الدم بمصاصة
او غيرها ولهذا كان له ان يؤمر غيره مطلقاً على الصحيح لا ما قيل ان كان
الدم غالباً لا يؤمر غيره لانه يخاف خروج الدم ولا ما قيل لا يؤمر غيره
على الفور ويؤمر بعد زمان ولا حاجة الى تقييد المص صاحب عذر
بقوله سائل بخلاف لطاير اذا احتسنت لا يخرج من ان تكون
حايضاً وقد كان القياس ان يخرج من ان تكون حايضاً
لانعدام دم لطيف حسا الا ان الشارع اعتبر دم لطيف كالحائض
حيث جعلها حايضاً مع الامور الجبسية في هذا المعنى ولم يعتبر ذلك
في حق صاحب الجرح السائل هذا وفي الذخيرة وتمة الفتاوى
الصغرى نقلاً عن المنتقى عن ابي يوسف انه سئل عن المستحاضة

توضأ وتصلّى ولا يسيل الدم للاحتشاء قال ليس هذا بمنزلة الدبر
وعليها الوضوء يريد بهذا ان الاحتشاء اذا صنع الدم في حي المستحاضة
لا يمنع حكم المستحاضة وهو الوضوء في الدبر اذا صنع الاحتشاء ظهور الدم
منه حكمه وهو الوضوء حتى ان من حي دبره ثلثا يخرج منه شيء لا يلزمه الوضوء
حتى يخرج منه شيء انتهى والظاهر الاول وعليه من كثير من المشايخ
رجل به جذري منها ما هو مسائل فتوضأ ثم سالت التي لم تكن سائلة تنص
وضوءه لان الجذري قروح لا قرحه واحدة فسيلان جالمر يكن حديث
جديد لم تنفع الطهارة له لعدم وجوده في وقتها وكذا هو غيره من الا
حداث التي لم تكن موجودة حينئذ كالبول سواء وعلى هذا مسألة له
المخبرين يعني اذا سال الدم من احد مخبريه فتوضأ ثم سالت من المخبر
الامر فعليه الوضوء لان هذا ايضا حديث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة
له فكان هو البول والقائط مثلا سواهما اذا سال منهما جميعا ثم انقطع
احدهما فهو على وضوءه سابق الوقت وعلى هذا حكم صاحب القروح اذا
كان الحمل سائلا فانقطع السيلان عن البعض وصاحب الحديث
الدائم من لا يمضي وقت صلاة كامل الاوطاء الذي ابتلي به يوجد
منه المانع على حكم المعذور اذا وتصويره وكان الاول يتدبره
على الحكم لعدم التصور على الحكم المتصور الا انه يادر الي بيان الحكم
لانه المتصور الاصح عدم فوات اخذة التصور في ثاني الحال ثم هذا
التعريف للمعذور لا بقاء لا ابتداء فانه يشترط في تحقق كونه
معذورا ابتداء وجود ما ابتلي به وقت صلاة كامل ثم المذكور
في المغني والطابع الكبير لغن الاسلام والطابع للامام القمي وغيرهما
ان دوام السيلان من اول الوقت الي اخره شرطا في حالة الغيبوت
اعتبار الطرف الثوب لطرف السقوط فان المستحاضة اذا انقطع دمها
وقت صلاة كامل خرجت من الاستحاضة وفي اقل من ذلك لا يخرج
لكي قال الزاهد في ليس المراد به دوام وجوده وقت صلاة كامل بل
المراد ان لا يوجد في الوقت ساعة خالية عن الحدث يمكنه الوضوء
واذا العريضة فيها وصي على هذا صاحب الكافي قال شيخنا رحمه الله
وهنا يصلح تفسير العبارة ثم اقل ما يسمى كمال وقت بحيث لا يتقطع
لحظة فيؤدي الي نفي تحققة الا في الاسكان بخلاف جانب
الصحة منه فانه بدوام انقطاعه وقتا كاملا وهو ما يتحقق
قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له الا ان العبارة المنقولة
عن الكتب المذكورة تنبوع عن ان يكون هذا تفسير الها مع ان هذا
بالصواب اشبه ثم بنا على استراط الاستيعاب في الابتداء قالوا
لوسال

لوسال جرحه انتظر اخر الوقت فان لم ينقطع توضأ قبل حروجه فاذا
دخل وقت اخرى فانقطع فيه اعاد الاولى لعدم الاستيعاب وان لم
ينقطع في وقت الثاني حتى خرج لا يعيد هالوجود الاستيعاب
والتعريف لطامع المانع للمعذور ابتداء وبقاء من استغرق حدثه
الذي ابتلي به مما ليس بحيف ولا نفاس وقت صلاة في الابتداء
ولم يخل وقت صلاة عنه في البقاء وشرطه ظاهر واذا توضأ
للحدث والدم ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه ولا
حاجة الي بسببته الي كتاب بخصوصه فانه كذلك في عامة الكتب
وفي محيط رضى الدين طعن عيسى وقال لا ينتقض لما مر يعني ان
الانقطاع ناقض فلا يعتبر فاصلا بين الدمين ولنا ان الوضوء وقع
للحدث كاملا لوجوده لا للسيلان لعدمه فيبطل السيلان واذا
انقطع الدم وقتا كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر حتى لو توضأ
على السيلان وصلى على الانقطاع او انقطع في اثنا الصلاة فان عاد
في وقت الثانية فلاعادة لعدم الانقطاع وقتا تاما وان لم يجد فعليه
الاعادة للانقطاع التام فتبين انه صلى صلاة المعذورين ولا عذر
رجل انتشر فسقط من انفه دم كدالة دم لا ينتقض لانه
الخروج لم يتحقق ذكره في الذخيرة عن محمد وقد مر منها نقلا
من النوادر عن ابي حنيفة والانتشار طرح ما في الانت في نفسه
الانف والكدالة القطعة من كثير اللحم وقد استعارها من قال
كدالة عذرة او دم كذا في المغرب وان قطرت انتقض
اي وان قطرت من انفه قطرة دم انتقض وضوءه وجهه ظاهر
والقراد اذا مضى وامتلأ دما ان كان كبيرا انتقض وان كان
صغيرا لا ينتقض لان الكبير لو شق لم يخرج منه دم سائل فقد خرج
من البدن ما لم يكن القراد وعاله لسال ولا كذلك الصغير واما
العلق اذا مضى امتلات بحيث لو سقطت لسال انتقض كذا
في الخلاصة ولفظ الثانية اذا مضى العلقه وامتلات من الدم
ينتقض الوضوء لا يقال لو شقت لم يخرج منها دم سائل انتهى فلعل
سقطت تحريف من سقط والمراد لسال منها بالسق او بدونه
فانها اذا امتلات من الدم او انفصلت عن البدن نفي
عادة ما مضى من الدم او اكثر ولا سيما اذا وضعت على مرماذ
وقد كان ذكر العلقه كما في الثانية اشبه واما الذباب
او البعوض اذا مضى وامتلا فلا ينتقض لان الدم فيه
لا يكون سائلا وفي تجنيس المتقطع عن الذباب وفطر الدم

لا تنقض طهارته بخلاف غزاة الابرة انتهى وهذا قول بعض
 المشايخ ففي الذخيرة غزاة في بده وخرج منه الدم وظهر الكرمين راس
 الابرة لم ينقض وضوءه قال الفقيه ابو جعفر كان محمد بن عبد الله
 يميل في هذا الى انه ينقض وضوءه وراه سائلا اني فعلي هذا اذا
 كان في البعوضة هذا المقدار فنقض لكن الاصح انه لا ينقض وضوءه
 في مسألة الابرة كما ذكره في ثمة الفتاوى الصغرى فكذا فيما ضمن فيه
 لما قد مناه من الاصح في تفسير السبلان والذباب بضم الذال المعجمة
 معروف واحدته ذبابة بعضها ايضا وبيتا بن موحدين بينهما الف
 ولا يقال ذبابة بنون قبل الها وجمعه في القالة اذبة وفي الكثرة ذباب
 بكسر الذال وتشد يد الباب مثال غراب واعربة وغربان مستق من
 الذب لانه يذب والبعوض في الاصل صفة علي فعول كالقنوع مستق
 من البعض وهو القطع فطلب على هذا النوع المعروف من الحيوان
 وواحدة بعوضة اما الدم القليل والقي القليل ما لم يكن حدثا لم يكن
 نجسا ولا يخفي ما في هذا العبارة وفي بعض النسخ ما لم يكن يكون
 نجسا انتهى وهذا الوجه واسنبه ثم كونه ليس بنجس هو المروي عن
 ابي يوسف وعن محمد انه نجس وبه كان يفتي الفقهاء ابو بكر الاسكافى
 وابو جعفر الهندي واني وقرع لطلاب فظهر في مواضع احدها ما اذا
 اصاب الثوب او البدن منه او من غيره اكثر من قدر الدرهم
 فعند ابي يوسف لا يمنع حوازل الصلاة وعند محمد يمنع والى هذا الوجه
 الموضع اشار المصنف بقوله حتى اذا اصاب الثوب لا يمنع وان نجس
 وهذا اللفظ اخذه من شرح لطامع الصغير لقاضي خان فانه فيه
 معرف الى الكرخي وفيه اشارة الى انه ليس بنجس نجاسة خفيفة
 فضلا عن الغليظة ثانيا انه اذا كان على ثوبه او جسده نجاسة
 اقل من قدر الدرهم لا يمنع هذا الخارج الى ذلك عند ابي يوسف فلا يمنع
 جواز الصلاة وعند محمد يمنع اليه ويمنع ثوبها لو وقع هذا الخارج
 في الماء القليل لا ينجسه على قول ابي يوسف وفي النصاب وقول ابي
 حنيفة وينجسه على قول محمد وجه قول محمد ان هذا الدم جزء
 من الدم المسفوح والدم المسفوح نجس بجميع اجزائه ووجه قول
 ابي يوسف ان الدم القليل ليس بمسفوح والنجس هو الدم المسفوح
 لقوله تعالى قل لا احب فيها اوجي الى محرما على طاعم بطعمه الا ان
 يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه نجس ففي حرمه
 غير المذكور والبت حرمته المذكور وعلى تحريمه بانه ريس والريس
 هو النجس فلو كان غير المذكور نجسا كان محرما لوجود علة التحريم
 وهذا خلاف

وهذا خلاف ظاهر الآية لانه يقتضي ان لا يحرم سوى المذكور فيه
 ذكره في المدايع وايضا قد ثبت ان الخارج يوصف الخامسة حدث وان
 هذا الوصف قبل الخروج لا يثبت شرعا والا لم يحصل لانسان طهارة
 فلم ان ما ليس حدثا وما لم يعتبر خارجا شرعا ولم يعتبر نجسا كما اشار
 اليه المصنف وهذا الوجه كما ترى اوجه مما ذكره محمد فلا يحرم ان اخذ بقول
 ابي يوسف ابو الحسن الكرخي واني به محمد بن سلمة وابو نصر وابو القاسم
 والفقيه ابو الليث وغيرهم وصق في الهداية والكافي والنصاب على انه
 الصحيح وفي محيط رضى الدين واليه اشار محمد في الاصل حيث قال لوقا
 في صلاته اقل من مائتي فيه بمضي في صلاته ولو كان نجسا لتنجس منه
 فلا يضي في صلاته وذكرني بآية الحدث وفي ثمة الفتاوى الصغرى
 نقل عن الشريد في شرح لطامع الصغير اذا اقل من مائتي الفم وعاد
 وهو لا يملكه لا تنسد صلاته ولو كان لتنجس منه حقيقة وواجب
 ان لا تجزئه الصلاة ما لم يغسل منه فانه رواية ان ما لم يكن حدثا
 نجسا وهذا ذكره في اول الواقعات عزمة ان ما لم يكن حدثا لا يكون
 نجسا قلت فانتقي ما نقله عن الباقي ان الظاهر من المذهب
 انه نجس بل قال الشريد في شرح لطامع الصغير روي عن
 ابي يوسف انه لا يكون نجسا ولم يرو عن غيره خلاف ذلك والله اعلم
 وهذا خلاف دم الاستحاضة ونحوه مما يظهر كونه
 حدثا بخروج الوقت ذكره في الينابيع وحسن وقد عرفت ما فيه
 من الخلاف بالنسبة الى المبتلي به لك وكذا النوم ناقض اذا كان
 مضطجعا او متكيا او مستندا الى شيء لو انزل لسقط وان نام في الصلاة
 قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه وان كان خارج الصلاة فنام على هيئة
 الساجد ففيه اختلاف فظاهر المذهب انه يكون حدثا وان نام
 قاعدا او واضعا اليديه على عقبية او واضعا بطنه على فخذه
 لا ينقض ذكره محمد رحمه الله في صلاة الاثرو لو نام محتبيا لا وضوء
 وكذا لو وضع راسه على ركبتيه في اصول شيخنا رحمه الله
 النوم فترة تعرض مع العقل لوجب العجز اعني ادراك المحسوسات
 والافعال الاختيارية واستعمال العقل ثم الكلام المستوفي في هذا
 النوم قد يكونا في الصلاة وقد يكون خارجا فان كان في الصلاة
 فهو ليس بحدث سواء كان قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا
 الا ان يكون مضطجعا لعجزه عن الصلاة قائما او قاعدا على ما هو الصحيح
 كما في محيط رضى الدين وغيره متني عليه قاضي خان في فتاواه
 من غير اشارة الى ان فيه خلافا او كان يصلي قائما او قاعدا

الا انه نام مضطجعا حقيقة وان نام قائما او قاعدا كما في صورة العذر
لان النوم مضطجعا حقيقة سبب استرخا المفاصل فيكون سبب
الخروج لحدث مع ما سنده من النص في ذلك فظهر انجاهه على قول الفقيه
اي الكلي ان لا ينقض ثم ان غلبت عيناه فاضطجع في حالة نومه فهو
مضطجعا ما لو سبقه لحدث يتوضا ويصلي وان تعد النوم في الصلاة مضطجعا
مضطجعا توضا واستقبل كذا ذكره قاضي خان في موضع من فتاواه ثم ذكر
في موضع اخر منها ولو نسي في الصلاة ولم يتعمد فمال نفسه حتى اضطجع
اختلعا فيه قال بعضهم تنقض طهارته ولا تنفس صلاته وله ان يتوضا
ويصلي وقال بعضهم لا تنفس صلاته ولا ينقض طهارته كالونام في
السجود انتهى فافاد ان ما ذكره اولاهو قول بعض مع اشارته الى اختياره
حيث منى عليه من غير تعيينه بقول البعض ولا ان فيه خلافا
ويظهر انه الاقرب قال قاضي خان او متكبيا اي او الا ان يكون متكبيا
فانه يكون ناقضا ايضا ثم في بعض ستروح القدوري لا يكمل علم والا
سناد خاص وهو انكال الظاهر لا غير انتهى لكن قلت الظاهر ان مراد
القاضي النوم على احد وركبه معتدلا على احد من فقيهه او غير معتدل
فيوافق ما في التحفة والبدائع وكذا النوم متورك كما بان نام على احد وركبه
اي في الصلاة فانه ينقض الوضوء لان معتدلا يكون متجافيا عن الارض
فكان في معنى النوم مضطجعا في كونه سببا لوجود لحدث بواسطة
استرخا المفاصل وزوال المسكة ولا يخالف هذا ما في الخلاصة من عدم
نقص النوم متوركا لانه مفسر فيها بان يبسط قدميه من جانب
ويلصق اليه بالارض وهذا يخالف تفسير صاحب البدائع ومن
وافقه كصاحب الاسرار ايضا فانه قال في تعليل النقص لانها
جلسه تكشف عن مخرج لحدث غير ان التيقظان يمنعهما فكما نام
وزال قوة منعه والمسكة كانت ذابله بالجلسة فتحقق الاستطلاق
الا انه وضع المسالة فيها اذا كان خارج الصلاة وهذا التعليل بعيدانه
وضع اتفاق وان كونه في هذه الحالة ناقضا يستوي فيها الصلاة
وخارجها قال شيخنا رحمه الله تعالى فهذا اشتراك في استعمال
لفظ التورك انتهى قلت وما في لطائفه بعد ما نقل في مسالة الفقيه
جائسا متايلا عن شمس الائمة طاهر المذهب عن ابي حنيفة انه لا يكون
حدثا فان نام قاعدا او متوركا يعني خارج الصلاة فهو بمنزلة ما لو
نام قاعدا كما يتمايل وربما يزول معتدلا عن الارض وحقيقة المعنى
في ذلك ان المعتبر استرخا المفاصل فاذا لم يسقط على وجهه ولم
يقرب الى السقوط حتى انتبه فقد انعدم الاسترخا انتهى فيجب عمله
على كون التورك

على كون التورك مراد اياه ما في لطائفه كما في عبارته مستبشرة اليه وكما
ان هذا لا ينقض الوضوء خارج الصلاة فكذلك داخلها ويلحق بالنوم مضطجعا
النوم مستلقيا على قفاه ومضطجعا على وجهه فان المضطجع هو الذي
وضع جنبه بالارض كما ذكره اهل اللغة فان في النوم على هاتين المسالين
استرخا المفاصل وزوال المسكة على وجه الحال كما في الاصطلاح
ثم لاختلاف عندنا في عدم نقص النوم للوضوء اذا كان في الصلاة في غير
هذه الحالات التي ذكرناها اذا لم يكن متعمدا في الثانية فان تعد النوم
في سجوده تنقض طهارته ونفسد صلاته ولو تعد في قيامه او في
ركوعه لا تنقض طهارته في قوله انتهى قال شيخنا رحمه الله كانه
مبني على قيام المسكة في الركوع دون السجود ومقتضى النظر ان
يفصل في ذلك السجود ان كان متجافيا لا تنفس للمسكة والركوع تنفس
وذكر في التحفة والبدائع ان النوم في غير حالتي الاضطجاع والتورك في الصلاة
فقال لا ينقض الوضوء ولا ادري مسالته عن العهد او الغلبة وعندي
انه ان نام متعمدا انتقض وضوءه ثم قال في البدائع وجه رواية ابي يوسف
القياس في النوم حالة القيام والركوع والسجود ان يكون حدثا لكونه
سببا لوجود لحدث الا انما تركنا القياس حالة الغلبة لصيرورة التجهيد
نظرا للتجدد من ذلك عند الغلبة دون التعمد انتهى قلت وهذا
يفيد اطلاقه انه ينقض عند ابي يوسف بالنوم راكعا اذا تعمده
واستدل في البدائع وغيرها لظاهر الرواية بحديث ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما في سفر ابي داود وجامع الترمذي وغيرهما انه راي
النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطا او فزع ثم قام يصلي
فقلت يا رسول الله انك غنت قال ان الوضوء لا يجب الاعلى من نام
مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله ونقصت ابي داود
له بقول انما الوضوء على من نام مضطجعا متكور لم يروه يزيد الدالاني عن
قتادة وروي اوله جماعة عن ابن عباس لم يذكر واسيا من هذا انتهى
مع قول ابن حبان عن الدالاني المذكور كثير لفظا لا يجوز لاحتجاج به
اذا وافق الثقات فكيف اذا انفرد عنهم رفع بان له متابعا من حديث
عبد الله بن عمر عند الطبراني في الاوسط قال بعض لفظا رجا له
موثقون وقد قال ابو حاتم عن الدالاني صدوق وثقة وقال احمد
ويحيى بن معين والنسائي لا بأس به وايضا العلة المعقولة في كون
النوم ناقضا للوضوء استرخا المفاصل وزوال المسكة الموجب عادة
الخروج لحدث وهذا لم يوجد في هذه الاحوال المذكورة قال لسقط
هذا كله اذا كان النوم في الصلاة وان كان خارج الصلاة فان مضطجعا

بالمعنى

على جنبه او مستلقيا على قفاه او منبطح على وجهه او متكيا بمعنى ان يكون معتمدا معتمدا على احد طرفيه كما هو معنى المتوراد في النسخة والبدائع ومحيط رضي الدين ايضا فنقض بالاخلاق لما ذكرنا وان كان قاعدا مستقرا على الارض غير مستند الي شي لا يكون حدنا سواءا كان مترجعا او متوركا الذي في الخلاصة او محتبيا زاد في المبني ورأسه على كفيه انبتي والاحتيا ران يجلس على اليته ويجمع ظهره وساقيه بثوب او بده ونحو ذلك لان النوم على هذه الحالة ليس بسبب لوجود طهرات غالبا وقد مر وي البهقي باسناد جيد عن ابي هريرة موقوف عليه ليس على المحتجب النائم وضوءه حتى يضطجع فاذا اضطجع نوضا وان كان قاعدا واضعا اليته على عقبه كما يفعل الكلب في محيط رضي الدين قال محمد عليه الوضوء وقال ابو يوسف لا وضوء عليه وهو الاصح انتهى وقال في الخلاصة وهو قول في حنيفة وان كان قاعدا ووضع رأسه على كفيه قال بعضهم ينتقض وقال عبد الله بن المبارك لا ينتقض وعلى هذا مني في الكتاب والظاهر انه الاسيه وان كان واضعا اليته على عقبه وصار سببه المتكبد على وجهه واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض وضوءه هكذا ذكره في صلاة الاثر عن محمد بن محمد بن محمد بن كذا في الذخيرة وهذا يفيد ان صلاة الاثر ليس من مصنعات محمد وظاهر ما في الكتاب انه يفيد انه من مصنعاته لم قال في الذخيرة وعن علي بن يزيد الطبري قال سمعت محمدا رحمه الله تعالى يقول من نام متكبا على وجهه لا ينتقض وضوءه وقال ابو يوسف رحمه الله اضطجعه على نفسه واضطجعه على غيره وفي زوال الاستسكان على السوا فبساويه في انتفاض الظهارة انتهى وعلى هذه الكيفية من نصب الخلاف اقتصر في الخلاصة ولو كان مستندا الى جدار او سارية او رجل او متكبا على يديه وذكر الطحاوي انه ان كان بحال لوزال السنة لسقط يكون حدنا والافلا قال في التحفة والبدائع وبه اخذ كثير من مشايخنا انتهى قلت منهم القندوري وصاحب الهداية ورحمه شيخنا رحمه الله وروى خلف بن ايوب عن ابي يوسف قال سألت ابي حنيفة عن من استند الى سارية او رجل فنام ولولا السارية والرجل لسقط قال اذا كانت اليته مستقيمة من الارض فالوضوء عليه قال في التحفة والبدائع وبه اخذ عامة مشايخنا وهو الاصح وكذا مقرر رضي الدين في المحيط على انه الاصح لما ذكرنا من الحديث والمعنى وان نام قائما او على هيئة الركوع والسجود غير مستند الي شي ففي البدائع اختلف المشايخ

المشايع فيه والعمامة على انه لا يكون حدنا لاروين من الحديث من غير فصل بين حالة الصلاة وغيرها ولا في الاسماء مستمسك فيها ياف على ما مر وفي التحفة والاصح انه ليس بحد في حال الصلاة ومنه على في الخلاصة وذكر انه ظاهر المذهب وعكس هذا بالنسبة الي النوم على هيئة الركوع والسجود وفي الخاتبة نقلا عن شمس الامية لطلواني فذكر عنه فيها انه قال يكون حدنا في ظاهر الرواية وعليه مني في الكتاب والاول هو المشهور كما ذكر في الذخيرة ونقل فيها عن القندوري انه قال فيما عن ابن شجاع انه اذا نام خارج الصلاة على هيئة الساجد ينتقض وضوءه هذا قوله وان لم يقل به احد من اصحابنا انتهى وذكر غير واحد من المشايخ في هذه المسألة ما من علي بن موسى القمي انه قال لا يصح في ذلك ولكن ينظر ان سجد على الوجه المستنور واضعا بطنه على فخذه بحافيا عند يده عن جنبه لانك ان حدنا وان سجد لا على وجه السنة بان الصق بطنه بفخذه لا واعتقد على ذلك عليه على الارض يكون حدنا قال في البدائع وهو اقرب الي الصواب لان في الوجه الاول الاستسكان باق والاستطلاق منعدم وفي الوجه الثاني بخلافه الا ان اثر كناهذا القياس في حالة الصلاة بالنسبة قلت وقد ذكر رضي الدين في المحيط هذا التفصيل نقلا من النوادر وان سقط النائم وان انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء قال في البدائع بالاجماع لوجود النوم مضطجعا انتهى ولعل المراد اذا انتبه بعد الاستقرار على الارض لا اذا انتبه عند اصابته الارض بالافضل فالخالف ما في الخلاصة عن ابي حنيفة انه ان انتبه قبل ان يصيب جنبه الارض او عند اصابته الارض بالافضل لم ينتقض وضوءه وعزاه في الذخيرة الى رواية الحسن عنه ايضا وما في التحفة ومحيط رضي الدين ولو نام قائما او قاعدا فسقط ان انتبه قبل السقوط او في حال السقوط او سقط نائما انتبه من ساعته لا ينتقض الوضوء لان الاستقرار لم ينتبه ينتقض لانه وجد النوم مضطجعا في هذه الحالة وقبلها لا وقيل اذا زال مقعده عن الارض ينتقض والصحيح الاول وكذا في الزاد ونص في الخلاصة على ان الفتوى عليه رجعله في الذخيرة قول ابي يوسف تحريجا ورواية ابن رستم عن محمد وعلل هذا ابي محمدا في الذخيرة ايضا والخاتبة وان نام جالسا لم يسقط قال شمس الامية لطلواني ظاهر المذهب عن ابي حنيفة ان انتبه قبل ان يزول مقعده عن الارض لا ينتقض وان انتبه بعد ما زال مقعده عن الارض انتقض سقط او لم يسقط انتهى علي ان هذا المفروا الى ظاهر

المذهب الى اني حنيفه انما ذكره غيره واحد من المشايخ عن محمد خاصة
وذكره في الذخيرة رواية عنه وفي البدايع والخلاصة عن ابي يوسف انه
اذا سقط لا ينقض وضوءه لزوال الاستسكان بالنوم حيث سقط ثم اذا
عرف هذا لا يخفى ان قول المصنف وان انتبه قبل السقوط فلا وضوء
عليه غير ما شئ علي قول ابي يوسف ولا على ما قاله الحلواني الا اذا كان
الانتباه بعد زوال المقعد عن الارض وانما يتمشى على قوله اذا كان
بعد زوال المقعد عنها نعم يتمشى على ما في الخلاصة عن ابي حنيفة
وعلي ما في التحفة والحيط مطلقا ولو وضع يديه على الارض فاستيقظ
لا ينقض الوضوء سواء وضع يده على الكف او ظهر الكف ما لم يضع جنبه على الارض
التي سقط وان نام على دابة غير يانة اذا كان حاله الصعود والاستواء
لا ينقض لان مقعده يكون متمكنا على ظهر الدابة ولا يخاف خروج
شي منه كالجالس على الارض ومقعد متمكنا منها وان كان حاله الهبوط
ينقض لان مقعده حينئذ يكون متجاوفا عن ظهر الدابة فيكون سبب
لخروج لحدوث ولو كان في الاكاف او السرج لا ينقض في الحالين
والوجه المناسب للسياق ان يقول في الاحوال كلها لم تكن مقعده
وكذا لو كان في المحل اذا اذا اضطلع فيه وقيل انما لا ينقض اذا كان
في السرج اذا لم تكن رجلاه في الركاب ذكره في خزنة الفتاوى وليس
بظاهر الوجه واقسم ان في لطائفة وغيرها واذا نام على راس التنور
وهو جالس وقد ادلى رجله كان حذرا لان ذلك سبب استرخاء المفاصل
انما في القياس على هذا يفيد انه لو ركب على كاف الدابة وادلى رجله
من احد الجانبين كما يفعله بعضهم انه ينقض وهو غير ظاهر بل الاشبه
عدم النقص في مسألة التنوير ايضا لانه مظنة لحدوث من النوم ما
يتحقق معه الاسترخاء على الكمال والظاهر عدم وجود ذلك في هاتين
المسائلتين والاسقاط لفرض عدم المانع استنادا وغيره ثم هذا بعينه لا
يحدث القول بمقطة بنقضه اذا كان راكبا على دابة غير انه في حالة
الهبوط ثم يقوى القول بعدم بنقضه في هذه الحالة القول بعدم
النقض فيها اذا نام جالسا وكان يتمايل وربما يزول مقعده عن الارض
كما قد منافاته

161 عامة ما قيل عنده فهو ثقيل هكذا فتوى شمس الائمة الحلواني انني
قلت ولما قيل ان يقول في تسمية ما سماه نكاسا ثقيل لا خصوصاً في حالة
الاضطجاع ونحوه نظير الظاهر انه لا يسمى نكاسا بل نكاسا فان النكاس
لا يكون بهذه المبالغة وما يدل على ذلك ما في الكشاف في تفسير
قوله تعالى لا تأخذ سنة ولا نوم ما يتقدم النوم من الغفلة الذي يسمى النكاس
قال ابن الرقاع المالكي

وسنان اقصد النكاس فرقت في عينه سنة وليس بنام
اي لا يأخذ نكاس ولا نوم انني وفي حاشية للشيخ سعد الدين الفتاوى اني
رحم الله السنة اصلها وسنة كعد وسن بالكسر يوسن فهو وسنان
اقصد لا اماليه من رماه فاقتصد اي قتله مكان ورتق النكاس
اي خالطه عينيه من رتق الطائر ورتق في الهوا صافا جناه فيه يريد
الوقوف دل البيت على ان الوسن هو النكاس لا النوم الخفيف انني
وله الاشبه ما في لطائفة والنكاس لا ينقض الوضوء وهو قليل النوم
لا يشتبه عليه اكثر ما يقال ويجري عنده ثم بعد ان تحرر هذا العهد
الضعيف غفر الله تعالى له رأيت في كلام سراج الادب في مجازي كلام
العرب تأليف الامام ابو منصور النعماني رحمه الله فضلا في ترتيب
النوم احببت ذكره زيادة في الفائدة قال اول النوم النكاس وهو
ان يحتاج الي النوم ثم الوسن ثم الترنيق وهو مخالطة للنكاس
ثم الكري والغض وهو ان يكون الانسان بين النائم واليقظان ثم
التعنيق وهو النوم وانت تسمع كلام القوم ثم الاغضا وهو النوم
الخفيف ثم الترويح والفرار والتجاع وهو النوم القليل ثم الرقاد وهو
النوم الطويل ثم الهجوع وهو النوم العرق ثم الشيع وهو اسفل النوم
انني والله اعلم وكذا الاعمال والجنون ناقض وان قل اي وكذا
الكل من الاعمال والجنون ناقض وان كان كلامهم قليلا اما الاعمال فلانه
في استرخاء المفاصل واستطلاق الكوا فوق النوم مضطجعا وعرف انه
افه في القلب والدماع يعطل القوي المدركة والحركة عن افعالها مع
بقاء العقل مغلوبا واما الجنون فلان المبتلي به يحدث ولا يشعر بما قيم
السبب مقام العلة وعرف باختلال العقل بحيث يمنع جريان الافعال
والاقوال على منج العقل الاندرا وكذا السكر ناقض للوضوء
وجد السكران لا يعرف الرجل من المرأة اي وجد السكر الذي
يصير من قام به سكران في هذا الباب ما هو جده في باب الخمر وهو
ان لا يعرف من قام ذلك به الرجل من المرأة ولما اصل ان السكر زوال
العقل وغيبته بحيث لا يعجز الاشياء ولا يعرف الارض من السماء في

العبارة المذكورة تسامح واختار هذا المذهب الصدوق الشهيد كما نقله عنه في
الذخيرة ومشي عليه قاضي خان وغيره وقال في المحيط اذا دخل
في بعض مسئلة تحريك فهو السكوان اي الذي يدخل في بعض مسئلة
تأمل واختلال وهذا في الذخيرة مفروا في سمس الامية الطواني وفيه على انه
الصحيح وفي شرح الزاهدي على انه الاصح الا ان المذكور فيه اذا دخل في مسئلة
لا في بعض مسئلة ثم في الذخيرة وكذلك الجواب في حكم الحنف اذا حلف انه
ليس بسكوان وكان على الكيفية التي ذكرنا بحث في عيونه وان لم يكن
بحال لا يعرف الرجل من المرأة انتهى وظاهر كلامه في الاسلام الرازي ومن
تبعه ان الحلف عند الكل فيما عدا هذا اختلاط الكلام وان ابا حنيفة زاد
وان لا يعرف الارض من السماء لا غير وكذا القهقمية في صلاة
ذات ركوع وسجود ينقض الوضوء والصلاة جميعا سواء كان عامدا او ناسيا
وسواء كانت الصلاة فرضا او نفلا وسواء كانت موداة بالركوع واليود
حقيقة او ما يقوم مقامهما من الامية عند جواز ذلك كصلاة المريض
العاجز عن الركوع والسجود وصلاة الركاب فرضا او نفلا حيث يسوغ له
ذلك وهذا مذهب اصحابنا في جماعة من التابعين خلافا لاية التلاوة
ولحجة لنا في ذلك ما روي ابي حنيفة رحمه الله عن منصور بن زاذان
الوسطي عن الحسن بن سعيد بن ابي معبد الجراحي قال بنا النبي
صلي الله عليه وسلم في الصلاة اذا قبل اعني يريد الصلاة فوقع في نية
فاستضحك القوم حتى قهرهم به فترهوا فلما انصرف النبي صلي الله عليه
قال من كان منكم قهرقه قلبه بعد الوضوء والصلاة واخرجه الطبراني في الكبير
ايضا باسناد حجة من حديث ابي موسى الاسعري قال بينما رسول الله
صلي الله عليه وسلم يصلي بالناس اذ دخل رجل فتردي في حرقم كانت
في المسجد وكان في بصره ضرر فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة
فامر رسول الله صلي الله عليه وسلم من هذا ضحك ان يعيد الوضوء ويعد
الصلاة وقد روي مرسلان ومرفوعان من طرق شتى ثم ليست القهرقة
مما يكثر وقوعها في الصلاة حتى يتوقف تقديم خبرها على القياس المفيد
لعدم النقص على استظهار او تلقى الامة له بالقبول فيندفع ما عسى
ان يقال من اصولكم تقديم القياس على الخبر فيما نعم به البلوي وقد ظهر
من هذه المسألة وبظايرها دقة نظر الامام ابي حنيفة واصحابه
واستقامة طريقهم فيما استسوه من الاصول وبنوه من الفروع على هذا
المبنى وانهم اغامهم اهل الراي كما لغبرهم به المخالف عند فقد السمع
عينا لامعني لانهم حامدون مطلقا على الطواغر فخطوا من اصول
الشرع اصلا ولا مستحسنون لا يتبع الراي من غير دليل ظاهر فيا تروا
بما هو اعنه

162
بما هو اعنه قولا وفعلا بل القوا السمع لكل ما يتلى وروى وانهم احسنه
في كل واقعة وبلوي والحمد لله علي ما اولي والشكر له سبحانه علي ما ابلي
وان قهرقه في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينتقض لان
انتقاض الوضوء بالقهرقة حكم عرف بالنص علي خلاف القياس والنص
علي انتقاض الوضوء بها انما ورد في صلاة ذات ركوع وسجود فيبقى ما
وارا ذلك على حكم القياس واعلم انه يوجد في بعض النسخ بعد قوله
ار سجدة التلاوة ما لفظه سجدة السهو انتهى وهو هو بالنسبة الي
قول علمائنا الثلاثة فانه لا فرق عندهم بعد وجوده في حالة قيام
حرمة الصلاة بين حال اداء الركن وبين غير حالة اداية نعم يتأني
هذا على قول من فرغ فانه يشترط وجودها حال اداء الركن حتى فرغ الوتره
بعد الفراغ من القعدة الاخيرة قبل السلام او بعد سجود السهو او بعد
ما سبقه الحدث في الصلاة فذهب ليتوضأ قبل ان يعود وليشرع
في افعال الصلاة بيقضي وضوءه عندهم خلافا للرخصة في الانباض
والتحفة ومحيط الشيخ رضي الدين وغيره فتنبيه له وان نام
في صلاته ثم قهرقه فسدت صلاته ولا ينتقض وضوءه ذكره في
الاصول قال في المحيط فبيدت صلاته وضوءه وبه اخذ عامة
المشايع اعلم ان في قهرقه النائم في الصلاة اقوالا احدها
انها تفسد الصلاة ولا تنقض الوضوء كما ذكره المصنوع الا ان
غزوه الى الاصل بخالفه قوله في المرغيناني لارواية لهذه المسألة
في الاصول وقول صاحب الكشف والتحقيق انه لارواية فيها عن
محمد نعم ان هذا هو المذكور في عامة النسخ للفتاوي وتابعه
تلميذه الشيخ قوام الدين السكاكي في شرح المنار وفي الخلاصة
هو المختار وقال شيخنا رحمه الله في الاصول وهو اقرب
عند لان جعلها حدثا للجنابة ولا جنابة من النائم في كلامه بلا
تصد ففسد كالساحي به ثابته تفسد الصلاة والوضوء جميعا كما ذكره
المصنوع ثانيا وعزاه الى المحيط والذي راه العبد الضعيف غفر الله تعالى له
في محيط رضي الدين لا يفسد وضوءه وعلمه بما ذكره شيخنا انفا ولم
يتعرض فيه الحكم الصلاة وقد حكى هذا القول في التحفة وغيره من
الحاكم ابي محمد الكفيعي ثم قال وبه اخذ عامة المتأخرين كذا في المغني
ووجه فساد الصلاة في القهرقة معني الكلام والنوم كاليقظة
في حق الكلام كما هو قول الاكثر ثالثة انها ما عني شراد بن اوس عن ابي
حنيفة انها تكن حدثا ولا تفسد الصلاة حتى كان له ان يتوضأ
ويبني علي صلاته بعد الانتباه لان فساد الصلاة بالقهرقة باعتبار

معنى الكلام فيها قد زال بالنوم لغوات الاختيار قلت ويشكل الكلام
الساهي في الصلاة فإنه لا اختيار له إلى الكلام فيها مع أنه يفسدها
وأما تحقق الحدث فلا يمتنع بالنوم فكانت القرينة في هذه الحالة حدثا
سماويا فلا تفسدها أصلا قلنا وفيه نظر فإن ذلك في الحدث الحقيقي
والقرينة حدث حكمي ثابت على خلاف القياس في المستيقظ لمعنى
معقول وهو الجناية على العبادة الخاصة بهذا الفعل بخصوصه وهذا
المعنى مفقود فيها حال كونه قائما فلا يكون حدثا رابعيا وهو مختار في
الاسلام البرزوي ومن وافقه وجعله شيخنا رحمه في شرح الهداية
الاصح على أنها لا تنقض الوضوء وال معنى الجناية بالنوم ولا تبطل الصلاة
لان النوم يبطل حكم الكلام قلت وهذا بناء على ما اختاره من الاسلام
من كلام النائم لا يفسد الصلاة لكن المذكور في الجانية والخلاصة
وغيرها انه تفسد من غير ذكر الخلاف وهو المختار كما في الفتاوى الموقوفة
لقوله عليه الصلاة والسلام إن صلاة تتأخر لا يضلح فيها شيء من
كلام الناس وسنذكر تخريجه في موضعه من هذا الكتاب فالجزم
ان كان القول الاول اقرب والله سبحانه اعلم بما هو الاصح وان
قرينة الصبي في صلاته لا ينتقض وضوءه هذا هو المشهور وعليه
في الكافي والهداية وغيرهم وعلوه بما تقدم من ان القرينة انما كانت
حدثا باعتبار معنى الجناية وهذا المعنى غير موجود في قرينته فبقيت
على اهل القياس لكن الظاهر انها على هذا القول تبطل الصلاة وعن
سماوية شدد تبطل الوضوء دون الصلاة وعن أبي القاسم تبطلهما
وأما التيسر لا ينتقض الوضوء وهذا مما لا خلاف فيه وقد
اخرج ابن حبان في الضعفاء من طريق ابن أبي ليلى عن أبي البرز عن جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا مضى الرجل في صلاته فعليه
الوضوء والصلاة واذا تبسم فلا شيء عليه واخرج الطبراني في المعجم
الصغير عنه ايضا مرفوعا لا يقطع الصلاة الكسرة ولكن يقطعها القرينة
وقال لم يرفع عن سفيان الا ثابت انتهى يعني ابن محمد القاب
وثقه مطين وصدقه ابو حاتم وقال ابن عدي هو عند رين محمد
هو من لا يعتمد الكذب ولعله بخفي واخرج له البخاري والترمذي
فلا يضر رفعه وجهه وحده القرينة قال بعضهم هو ما يطر القاف
والها والهاء ويكون مسموعا له وجيرانه لم اقف على التصريح باسرها
اظهار القاف والهاء بل الذي توادد عليه كثير من الشياخ كشيوخ
الاسلام وصاحب المحيط رضي الدين وصاحب الهداية الاختيار
وصاحب الكافي وغيرهم ما يكون مسموعا له وجيرانه فان تم ان يقال
انما

163 انما كروه للعلم به فان التالي ذكر عن الامة يعني من اهل السنة
القرينة حكائية قول القاضى قرينة كان هذا هو المراد من اطلاقهم
المذكور روح لا خلاف والافطاهر كلامهم انه اعم من هذا ويكون هذا
منهم والله اعلم ذهابا الي وقوع التوسع في اطلاق القرينة على
ما له صوت وان عري عن ظهور القاف والها او احدهما وان كان
بحسب اهل اللغة عبارة كما ذكر وقال بعضهم اذا بدت نواجيه
ومنعه من القراءه النواجيه بالذال المعجمة الايناب وقيل الاضراس
والظاهر ان هذا اشارة الى ما في الذخيرة وكان القاضي يحكي عن
الشيخ الامام لطلواني انه كان يقول اذا مضى حتى بدت نواجيه
ومنعه عن القراءة والتسبيح فقد انتقض وضوءه انتهى وكأنه يعني
بالشيخ الامام لطلواني ففي جامع الفتاوى وقال الامام لطلواني اذا بدت
نواجيه وسفاله عن الذكر فحدث انتهى واذا ن فالمراد بالقاضي الامام
ابو علي النسفي فانه تلميذ لطلواني فانه لا يبعد ان يعال وهذا انفارق
مسموعا له وجيرانه فيما اذا صار بهذه الحالة لكنه وضع يده او غيرها على فيه
ليلا يسمع صوته كما انفارق هذا ما كان مسموعا له وجيرانه اذا وجد التسامع
قبل الوصول صول الى هذا الموضع فينبغي ان يسمع من وجهه وقال
بعضهم لا ينتقض حتى يسمع صوته الظاهر ان يسمع اما بلفظ المبني
للفعل من الثلاثي على ان الاصل كان ان يسمع غير صوته فحذف
الفاعل الذي هو غيره واقيم المفعول به الذي هو صوته مقامه واما
بلفظ المبني للفاعل من باب الافعال وصوته احد مفعوليه الامر محذوف
وهو غيره والادخل فيه الضحك المفسر بالمعنى الاتي ولا قابل بانه
ينقض الوضوء فيما اعلم ومن هنا يتعين ان يكون المراد بما في لطائف
والقرينة ضحك له صوت مسموع بدت اسنانه اولم تبد ودوا
لحسن عن أبي حنيفة انتهى صوتا مسموعا له وجيرانه حذفه للعلم به
ويجمل ما ورد في السنة وغيرها من كون الضحك مبطلا للصلاة
والوضوء على الفرد الاكمل منه وهو الفقهية لا غير ثم اذا كانت العبارة
مراد بها احد ما ذكرنا من التوجيهين فهذا القول غير القول الذي
توارد عليه اعيان من مشايخ المذهب كما ذكرنا فلا يورد على
انه غير والمصنف تجاني عن هذا وذكر في لطائف التيسر لا يبطل
الوضوء والصلاة والضحك يفسد الصلاة لا الوضوء يعني في
فتاوى قاضي خان وهو يعمناه فيها ولم يكن له حاجة الى تخصيص
نسبته الى كتاب بخصوصه فانه في عامة الكتب كذلك نعم في
الهداية ما يسر الى ان في كون الضحك مفسدا للصلاة دون الوضوء

شيا حيث قال فيها وهو على ما قيل يفسد الصلاة دون الوضوء انتهى مراده
ما لقابل ان يقول ينبغي ان لا يفسد الضحك الصلاة ايضا اذا هرب
عن الحروف وان كان له صوت مسموع لنفسه خاصة فاطلاق ان الضحك
مفسد للصلاة غير واقع موقعه وسببي هذا في بيان النسخ المفسد للصلاة
على ما فيه من خلاف ان شاء الله تعالى واعلم ان لفظ قاضي خان في قاضي خان
مخفف من خاقان اسم لى ملك الترك كقصر اسم لى ملك الروم وكسرى اسم
لى ملك الفرس والتخفيف عندهم فيها استعمل من ذلك وكثر استعماله سابق
كما خففوا ارسطا طاليس ارسطو فاجرا المص لفظ لظاهانية وضعفا
للفظ الفتاوي المقدربا على النسبة الى خاقان الذي هو الاصل كانه
تنسبها على الاصل فيه وقع لغيره النسبة الى الخفف كما وافقنا عليه
لان التخفيف به احدى اسم اياما كان فهو جاز على القوة اعد النسبة
كما هو مراد في علم العربية لان قاضي خان في الاصل مركب ايضا في قصد
فيه بالمضاف مسمى مقصود وقد تعرف المضاف اليه قبل العلمية
والنسب في مثله الى المضاف اليه لانه الذي وقع به التعريف وحده
الضحك ما يكون مسموعا له ولغيره كما نوارد عليه كثير من المسامح
واعزب قاضي خان حيث قال في فتاواه والضحك ما تبذ واستانه
وليس له صوت انتهى فان هذا هو التسمي وليست شعري اذا كان
هذا هو الضحك عنده فما الذي يفسر به التسمي وكما تنقض
الفرقة طهارة الوضوء تنقض طهارة التيمم وهذا يعلل الوضوء الثابت في
ضمن الفصل فيه خلاف ونقل في الدلائل وغيرها عن الحيط ان الصحيح
انه بعيد الوضوء وهو متجه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة عند
ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد والمباشرة الفاحشة ان طهر
يباشر الرجل المرأة بشهوة ليس بينهما ثوب وتنتشر به التمه ولم
يربلا ولا في التحفة واليدايح ولم يشترط حماسة الفرجين عندها
في ظاهرها الرواية عنهما بشرط ذلك في النوادر وذكره الكرخي ايضا
وفي شرح الكنز للزيلعي وهو الظاهر انتهى فالاجرم ان سمي عليه اكثر منهم
قاضي خان وصاحب الكافي وصاحب الخلاصة الا ان لفظه والمباشرة
الفاحشة ان يمس بطنه بطنها وفرجه فرجها وليس بينهما ثوب
سواء كان من قبل القبل ومن قبل الدبر انتهى ولكن لا يخفى ان المباشرة
اذا كانت توجد من قبل الدبر ايضا فلا يذكر في تفسيرها ويحس بطنه
بطنها لان هذا انما يتاني اذا كانت من قبل القبل متوجها من ثمة
لم يكن غير واحد وقد صرح في القنية بوجهها من قبل
الدبر ايضا فقال وكذا المباشرة بين الرجل والفلان وبين الرجلين توجب
الوضوء

الوضوء عليها غير ان يجاب الوضوء عليهما المرافف عليه الا في هذا
الكتاب اعني القنية وفيه تامل فانهم لم يدكروا في مباشرة الرجل للمرأة
على قولها الاعلى الرجل وهو ايضا ظاهر من بيانهم الوجه من الطرفين حيث
قالوا وجه قول محمد وهو القياس انه حال يقظة فيوقف على حقيقة ما
الخروج من غير حرج فلا يقام السبب مقامه وجه قولها وهو الاستحسان
هذه الحالة سبب الخرج المذي غالبا فيقام مقامه احتياطا لان الغالب
كالمتحقق في مقام وجوب الاحتياط ولعله خرج ولم يقف عليه لفظه
عن نفسه لغلبة الشبق او لغير ذلك ثم في التحفة والصحيح قولها انتهى
ولقابل ان يقول الاظهر وجه محمد فقوله اوجه مما لم يوجد سمعي ثابت
بغير ما قاله ولا خلاف بين اصحابنا في ان مجرد مس الرجل المرأة بشهوة
او بغير شهوة ولو فرجها لا ينقض الوضوء وامامس الذكر واكل شيء
مما مسته النار لا ينقض الوضوء عندنا خلافا للشافعي اعلم انه لا
شك في ان مس الذكر باليد لا ينقض الوضوء عندنا مطلقا سواء كان
الذكر المسوس ذكر الماس او ذكر غيره صغيرا او كبيرا احي او ميت باطن
الكف او غيره واما انه ينقض الوضوء عند الشافعي ايا ما كان هذا الذكر
المسوس من التقديرات المذكورة فيشترط ان يكون باطن الكف
امالوسس بظهر الكف فلا وكذا اذا مس بحرف الكف او روسه لا
صابع او بما بينهما على الراجح عند الشافعية نعم عند احمد ينقض الوضوء
بمس باطن الكف وبظاهرها وجه قول الناقض ما عن بشر بن صفوان
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره فليتوضا
صححه الامام احمد والترمذي وقال للحاكم على شرط الشيخين وقيد الشافعي
المس بباطن الكف لما في صحيح ابن حبان وغيره مرفوعا اذا قضى احدكم
بيده الى فرجه وليس بينهما ساتر ولا حائل فليتوضا والا قضاء اذا اضيف
اليه كان عبارة عن المس بباطنها كما في الجمال وغيره ووجه قول اصحابنا
ما رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن ملازم بن عمر وعن عبدالله
بن بدر عن قيس بن طلق قال قد مناعني نبي الله صلى الله عليه وسلم
فجاء رجل كانه يدري فقال يا رسول الله ما شري في مس الرجل ذكره
بعد ما يتوضا هل هو لا مضغة منه او قال لا مضغة منه انتهى
والسياق لا في داود وفي رواية له قال في الصلاة وصححه ابن حبان
من هذا الوجه وبهذا السند رواه الطحاوي في شرح الانوار وقال
هذا حديث ملازم مستقيم الاسناد غير مضطرب في اسناده
ولا في متنه ثم اسند عن ابن المديني حديث ملازم هذا احسن
بسرته انتهى قال الترمذي وهذا الحديث احسن شي روي في هذا

انك احدت بلفظك فليقل كذبك الاما وجد رجا بانفه اوسم صوتا باذنه
قال الحكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين في رواية ابن حبان
فليقل في نفسه كذبك قال الخطابي معنى الحديث اني صلاته ما لم
يتيقن لحدوث ولم يرد تخصيص هذين النوعين من الحدث وانما هو جواز
خروج حد وسؤال السائل ودخل معناه كلما يخرج من السبيلين من بول
او غائط او مذي اوودي او دم وقد يكون باذنه وقر فيخرج المرح ولا
يسمع له صوتا وقد يكون اخس فلا يجد الريح والمعنى اذا كان اوسع من المرح
كان الحكم للمعنى انتهى ويدخل فيه علي قول اصحابنا الخارج النجس من غير
السبيلين ايضا ثم الوجه حذف لفظي من قول المص ومن يتيقن في الوضوء
ومن قوله ويتيقن في الحدث ومن شك في خلال الوضوء فعليه
غسل ماسكه وفي هذا الاطلاق نظر في الذخيرة قال محمد
في الاصل ومن شك في بعض وضوئه وهو اول ماسكه غسل الموضع الذي
شك فيه فاما اذا كان يرى ذلك كثيرا فلا يلتفت اليه ويعني
قالوا هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فاما اذا كان هذا الشك
بعد فراغ الوضوء فلا يلتفت اليه ويعني وتكلموا في قوله وهو اول ماسكه
فيه من المسايخ من قال اراد به اول ماسكه في عمر ومنهم من قال اراد اول
شك وقع له في هذا الوضوء ومنهم من قال اراد به ان الشك في مثل هذا
لم يصير عادة انتهى وعلى هذا مسمى في الخلاصة والبدائع ووجه هذا
التفصيل انه ما لم يصير الشك عادة له فقد يتيقن لحدوث وشك
في زواله وامكنه ان الله من غير حرج فلزمه واذا صار الشك عادة
فالظاهر ان ذلك وسوسة والسبيل في الوسوسة هم قطعها دفعا
للحرج وكيف لا ولو اشتغل بذلك لادي الي ان لا يتفرغ لاداء الصلاة
وهو غير جائز وان شك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت ما لم يتيقن
كما قد مناه من الذخيرة وهو غيرها ايضا ووجهه ظاهر هذا
وفي الذخيرة قال شمس الآفة الحلواني لا يدخل التحري في باب الوضوء
الا في فصل رواه ابن سماعة عن محمد اذا كان مع الرجل انية وهو
منذ كثر انه جلس للوضوء الا انه شك انه قام قبل ان يتوضا او وجد
ما يتوضا بتحري ويعمل بغالب رايه وان شك انه جلس للتوضوء ولا
والانية هناك موضوعه فهذا محدث ولا يجوز التحري قال ابن
سماعة في نوادره وهو نظير من تذكر انه دخل الخلا للتحلي
لكن شك انه خرج من قبل ان يتحلي او بعد ما تحلي يجعله عذرا
ولا يجوز له التحري ولو شك انه دخل الخلا ولم يجد خل جازله
التحري والعمل بغالب رايه هذه رواية مستحسنه قلت
ولعل هذا

166 ولعل هذا احسن مما في الخلاصة والبدائع لحدوث اذ اعلم انه جالس
لوضوء ومعه الماوسك في انه توضا او قام قبل ان يتوضا فلا وضوء عليه
لان الظاهر انه لا يقوم ما لم يتوضا انتهى اللهم الا اذا كان ممن يعرض له الشك
فيه كثيرا فحينئذ هذا الذي في الخلاصة والبدائع احسن مما في الذخيرة

اي الحقيفة وقد اسلفنا في اوائل فصل في المياه الكلام على النجاسة
لفظة واصطلاحا فاسنده كره بالمراجعة النجاسة على ضربين نجاسة
غليظة ونجاسة خفيفة اذا كانت منقسمة اليهما فتقع الحاجة
الي معرفتهما في البدائع لم يذكر في ظاهر الرواية تفسيرها وذكر الكرخي
ان النجاسة الغليظة عند ابي حنيفة ما ورد نص على نجاسته ولم يرد نص
اخر على طهارته معارض له وان اختلف العلماء فيه والحقيفة ما عارض
على طهارته ونجاسته وعند ابي يوسف ومحمد الغليظة ما وقع الاتفاق
على نجاسته والحقيفة ما اختلف العلماء في نجاسته انتهى هما ان شوبخ
الاجتهاد في مخالفة النص دليل على ضعف حكمه وكما اذا عارضه نص اخر
وله ان النص اذا ورد بنجاسة عين وليس في نجاسته الا الاختلاف
ليس بحجة والنص حجة فلا يؤثر الاختلاف واذا لم يؤثر التمسك بالجمع
عليه مشي على هذا عامة المتأخرين غير ان منهم من زاد في تفسير الغليظة
على قول ابي حنيفة ولا حرج في اجتنابه في كفا في اختيار وفي الغليظة
على قولها ولا يلوي في اصابتها كفا في الاختيار ايضا ومحيط الشيخ رضي
الدين وهي زيادة حسنة يتشهد لها بعض فروع الباب فان قلت
انما يتم حسنهما لو كان هذا التفسير بهما مطردا في عامة النجاسات التي ورد
فيها نص ولم يعارضه اخر ووقع الاتفاق على نجاستها وليس كذلك
فان بعض النجاسات الوارد في نجاسته نص لم يعارضه اخر ووقع
الاتفاق على نجاسته يصدق عليه انه نجس نجاسة غليظة في حد ذاته
مع وجود الحرج في اجتنابه والبلوي في اصابتها كعدم ما ابتلى بمرآته حتى
صار صاحبه معذورا بالنسبة اليه غايته ان الشارع جوز صلاته مع
ذلك تيسيرا عليه قلت عدم الاطراد ممنوع ولا نسلم ان صدق النجاسة
الغليظة على الدم المذكور قارح فاعتبار القيد المذكورين في تفسير
الغليظة على قوله وقولها فان الظاهر ان المراد بكونه لا حرج في اجتنابه
ولا يلوي في اصابتها على اختلاف العبارتين انما هو بالنسبة الي جنس
المكلفين والخارج النجس الذي صار من ابتلى به معذورا ليس هذا موجودا
فيه كذلك بالنسبة الي المبتلى خاصة وقد اعطاه الشرع من الحكم
بالنسبة اليه مادام قايما به حكم الاعيان الطاهرة من الطهارة دفعا

الحرج عنه مطلقا تخفيفا عليه وبقائه على حكمه الذاتي بالاصالة له شرعا
بالنسبة الي من سواه فحوز صلاته المبني بذلك وان كان ذلك في توبه
فاحسنا ولم يحوز صلاة غيره به اذا كان اكثر من قدر الدرهم ثم يظهر من هذا
ان التخفيف عند ابي حنيفة كما يكون بتعارض النصين في نجاسة
والطهارة يكون ايضا بعموم البلوي باصابة ذلك الشيء وان كان ورد في
نجاسته نص ولم يعارضه اخر عندهما كما يكون باختلاف العلماء في نجاسة
ذلك الشيء وطهارته يكون ايضا بعموم البلوي باصابتها وان وقع
الاتفاق على نجاسته في حد ذاته فيقع الاتفاق على صدق
القضية المشهورة وهي ان ما عت بلية قضيتته نعم قد يقع النزاع
بينه وبينها في وجود هذا المعنى في بعض الاعيان فيختلف الجواب
بسبب ذلك كما قال بعض الفضلاء من المتأخرين اذا كان النص الوارد
في نجاسته شي يضعف حكمه مخالفة الاجتهاد عندهما فيثبت به
التخفيف فضعفه بما اذا ورد نص اخر مخالفه يكون بطريق اولي
فيكون ح التخفيف بتعارض النصين اتفاقا وانما يتحقق الاختلا
في ثبوت التخفيف بالاختلاف لا غير فعنده لا يثبت وعندهما يثبت
قلت وكان من هنا والله اعلم قال في الكافي ولا يظهر الاختلاف في
غير البروت والحائي لثبوت الخلاف المذكور مع فقد تعارض النصين
وسند كران ساء الله تعالى توجيهه مع ما لثانيه من بحث وتغيب ثم
على طرده انه يثبت التخفيف عندهما بالتعارض كما باختلاف المجتهدين
في الطهارة والنجاسة تقع الحاجة الى الاعتدال والمجدوع قوله بطهارة
بول الحيوان المأكول وسنتعرض ثمة الى ما يمكن ان يقال في ذلك
ان ساء الله تعالى هذا وما لا يكاد يخفى ان المراد باختلاف العلماء
المقتضي للتخفيف عندها الخلاف المستقر بين العلماء الماضين من اهل
الاجتهاد قبل وجودها او الكائنين في عصرها لاما هو اعلم من ذلك
ليشمل ما فيه خلافا لمن بعدهما ولم يحفظ فيه خلافا عن من تقدمهما
او عاصرها من اهل الاجتهاد وديرنا بئذ دفع ما عسي ان يقال في بعض
ما هو نجاسة غليظة عندها انه ينبغي ان تكون خفيفة عندها
لوجود خلاف فيه لبعض الائمة الذين صاروا في مرتبة المجتهدين
بعدها فليتنبه لذلك ثم في الكافي وخفة النجاسة
تظهر في الباب لاني الما انني وعليه ان يقال ويظهر ايضا فيما يظهر
في البدن فينبغي ذكره مع الباب وسباني بيان الاختلاف
في مقدار المانع من لطيفة ان ساء الله تعالى ما يشير الى ذلك على انا
ايضا سند كرمي البديع في شرح قول المص وكل حيوان اذا اخرج حيا
وقد اصاب

167 وقد اصاب فنه ينظر ان كان سؤره طاهر لا يتوضأ به احتياطا وان
توضأ به جائز علي ما يفيد ظهور ثمة لطائف عند ابي حنيفة ايضا في ماء
البر والله اعلم اما النجاسة الغليظة كالعدرة وقد تقدم من
القاموس تفسيرها باردا اما يخرج من الطعام وانه غايط بني ادم وكونها
نجسة نجاسة غليظة على نجاستها مع عدم الحرج في اجتنابها والبول
يعني سوا كان بول احد من بني ادم صغيرا كان او كبيرا ذكر اكان
او انثى او خنثى او بول حيوان غير مأكول اللحم ثم اما كون هذه الابوال
نجسة نجاسة غليظة عند ابي حنيفة فلو ردد ما يفيد نجاستها
من غير معارض لقوله صلى الله عليه وسلم استنزهو من البول فأت
عامّة عذاب القبر منه اخرج له الحاكم من حديث ابي هريرة وقال
على شرطها ولا اعرف له علة وقد روي من حديث جماعة من
الصحابة ثم لا حرج في اجتناب هذه الابوال واما علي قوله فان تمت
حكاية الاجماع على نجاستها فظاهر والافيسكل كونها نجسة
مغلظة على قوتها او كون النجاسة المغلظة عندها تقدم وانما قلت
ان تمت حكاية الاجماع فانه وان نقل لاجماع على نجاسة هذه الابوال
وقد ذكر القرطبي شارح صحيح مسلم في شرحه عن احمد وطسن وابن
وهب ورواية عن مالك عدم نجاسة بول الغلام الذي لم يطعم ونقله
عن الشافعي ايضا بل قال ايضا وحكي عن ابي حنيفة وقتادة ثم قال
ومشهور مذهب ابي حنيفة النجاسة ونقل عن مالك روايه اخرى
طهارة بول الذكر والانثى ولا شك انما رواه عن ابي حنيفة من
طهارة بول الغلام الذي لم يطعم غريب جدا واما ما حكاه عن الشافعي
فموافق فيه لابن بطال والقاضي عياض وابن عبد البر ويعقوب
والنوي حكاية هذا القول عن الشافعي بانها حكاية باطلة لا تعرف في
مذهب الشافعي خدسه الشيخ سراج الدين الشهر باين الملحق شرحه
الله بانه يبعد تواردهم في النقل عن غير اصل وقد افاد الشيخ برهان
الدين من الفرقاح انه راي في اختلاف العلماء للشيخ ابن ابي يحيى ذكرها
الضياحي البصري انه حكى عن الشافعي انه قال الابوال كلها نجسة قال
وروي عنه في موضع اخر انه قال الابوال كلها نجسة الابوال الغلام الذي
لم يطعم فانه يرش عليه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في شرح
النهج للدميري وبول ما لا يؤكل لحمه نجس بالاجماع خلافا لاداعي
انثى وسباني اختلاف في الجواب عن حكم السمور والحفاش
والقارة فيما ثبت فيه عن ابي حنيفة نجس نجاسة مخففة فتخفيفها لوجوده
الحرج في اجتنابه وما ثبت فيه عنهما كذلك فتخفيفها لعموم البلوي في اجتنابه

واذا المشكل لقول بطلها رده والظاهر انه لم يثبت عن ابي حنيفة القول
 بطلها رده شي منها فغاية ما يمكن في توجيهه ان ذلك مما لم يقع الاجماع على نجاسته
 من بين سايرها فاختار الطهارة لكون نظرها اداها الى ذلك وهو يتوقف على
 ثبوت حكاية خلاف فيه عن بعض من يتوقف انعقاد الاجماع على موافقته ان
 كان الاجماع سابقا على تاهلها للاجتهاد او على عدم موافقتها على نجاسته
 ان كان الاجماع انما انعقد في عصرها وهما من اهل الاجتهاد وثبوت كل من هذين
 الامرين غير يسير والله المبسر لكل عسير والدم يعني المسفوح اي
 السائل يخرج الكبد والطحال من ثمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجئت
 لثأمتين ودم ما بين الثأمتين فالكبد والطحال فالكبد والطحال
 اخرج احمد وابن ماجه وغيرهما في اسناده فقال ثم كون الدم المسفوح
 نجس نجاسة مغلظة عند ابي حنيفة لو ورد النجس بنجاسته من
 غير ورود معارض فيها ولا خرج في اجتنابه ففي التنزيل او دما مسفوحا
 او لحم خنزير فانه نجس وفي الصحيحين اغسل عنك الدم وصلي واما
 عندها فالاجماع على نجاسته من غير عموم بلوي في اجتنابه قال
 النووي ولا اعلم في نجاسة خلافا بين المسلمين الا ما حكاه الماوردي
 عن بعض المتكلمين ولا يعتد بهم في الاجماع والخلاف على الصحيح المشهور
 انهم واستثنى المشايخ منه دم الشهيد مادام عليه كما يذكره المصنف من
 الملتقط بعد اوراق وتذكر وجهه ثمة ان ساء الله تعالى ودم البق والبراغيث
 ان قلنا بانه في الاصل دم مسفوح لكن في التحفة ومحيط الشيخ رضي الله
 والفتاوي الوالوجية انه ليس بدم مسفوح في الاصل والنجس الدم
 المسفوح فعلى هذا لا حاجة الى استثنائه والدم الذي يبقى في عروق
 المذكي على خلاف فيه نذكره من بعد ان ساء الله تعالى ودم الكبد والطحال
 والقلب على ما فيه من خلاف نتعرض عند تعرض المصنف له فيما سياتي
 وتبين ما هو الاظهر ثمة ان ساء الله تعالى والدم العليل الذي ليس
 بحد من علي ما هو المختار كما تقدم واذا كانت الوجه فيه ايضا انه ليس
 بمسفوح فلا حاجة في الحقيقة الى استثنائه ودم السمك عند ابي حنيفة
 ومحمد فانه طاهر عندهما على ما في محيط الشيخ رضي الله والبدائع
 وغيرهما لاجماع الامة على اباحة تناوله مع دمه ولو كان نجسا لما ابح
 وانه ليس بدم حقيقة بل هو ما يكون يكون الدم لان الدموي لا يعيش
 في الماء انما قلت وعلى هذه النكته لا وجه للاقتضاه على هذا الخارج من
 السمك يكون الدم فلا جرم ان في الطهارة دم السمك وما يعيش في الماء
 لا يفسد الثوب عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يفسد
 اذا خشي ان يمتلئ ثم علي هذا النكته ايضا لا حاجة الى استثنائه هذا
 من الدم

المسفوح لكونه ليس كذلك هذا نص صاحب المختار فيه علي ان دم السمك نجس نجاسة
 خفيفة وقال في توجيهه في شرحه ودم السمك ليس بدم حقيقة لانه يبيض
 بالشمس وعند ابي يوسف انه نجس فقلنا انتهى وهذا مع يفيد انه طاهر الرواية
 نجس نجاسة خفيفة وانه عند ابي يوسف نجس نجاسة غليظة ولم يقف على
 العبد الضعيف على انها فابلان بذلك بل على رواية عن ابي يوسف مضعفة تفيد
 انه عند نجس نجاسة غليظة ففي شرح الجامع الصغير لقاضي خان وعنده اي
 اي عن وعنده ابي يوسف عنه ايضا السمك الكبيرة اذا انقطعت وسال منها
 شي فاحم وحسن واصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة
 وهذا ليس بدم بل هو ما اصفر يتلون يكون الدم فلا يفسد كما لا
 مر الذي يخرج من بعض الاشجار انتهى وكذا ذكره في الامة السرخسي
 هذه الرواية عنه بصيغة التمرين ثم قال وهذا ضعيف فالكبير
 من السمك كالصغير في انه لا يشترط فيه الذكاة فلو كان فيه دم سائل كان يشترط
 فيه الذكاة للحال حتى يتميز به الطاهر من النجس ثم طاهر كلام صاحب المختار
 يفيد ان وجه القول بكونه نجس نجاسة خفيفة اختلاف العلماء في ذلك وهذا
 لا يتأتى على قول ابي حنيفة فتنبه له ولحق تقدم في فصل المياه
 انها مؤنثة في اللغة الفصيحة المشهورة وقد تذكر وقد يقال في لغة
 حمرة بالها وانها حقيقة بالاتفاق في التي من ماء العنب اذا غلا واشتد
 وقذف بالزبد وانها نجسة نجاسة غليظة بالاجماع وان في التسمية
 ما سواها من الاشارة المسكرة مطلقا او كثيرا دون قليلها حرم حقيقة
 خلافا مع الاتفاق على تحريم المسكر منه وقد ذكرنا ثمة ان في نجاسته نجاسة
 غليظة او خفيفة خلافا في المذهب ووعدا نذكره هنا في الخاتمة
 في الكلام على الباقى وهو ماء العنب اذا طبخ اذ في طهارة اذا غسلا واشتد
 وقذف بالزبد تحرم قليلا وكثيره ولا يفسق شربه ولا يكره مستحله
 ولا يجد شربه ما لم يسكر منه وقال الشافعي يجد شربه اذا شرب
 قطرة منه واختلفت الروايات عن اصحابنا في نجاسته انها غليظة او
 خفيفة قال محمد كلما يحرم شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم
 منع جواز الصلاة فيكون الباقى نجسا نجاسة غليظة وهكذا روي
 عن هشام عن ابي حنيفة واني يوسف وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر
 محمد بن الفضل انه قال علي قياس قول ابي حنيفة يكون نجسا نجاسة
 خفيفة يعتبر فيه الكثير الفاحش وهكذا قال المعلي عن ابي يوسف
 وفي التحفة واما حكم السكر ونقيع الزبيب والنمر من غير طبخ والنطع
 والفضيخ واحد وهو ان يحرم شرب قليلها وكثيرها لكن هذه الحزمة
 دون حزمة الخمر حتى ان يحرم هذه الاشربة لا يكره بخلاف حزمة

يصحح لان ذلك
 ليس

الخمر وكذا لا يجب الحد بشرب قليلها وانما يجب الحد بالسكرو وقال بعض
الناس باباحة هذه الاشربة مثل شراب الرسي وغيره لورود الاخبار في اباحة
شربها واختلفت الرواية في الخجاسة في رواية اني حنيفة انه نجس العين
كالخمر مقدر باكثر من قدر الدرهم وفي رواية طاهر وعن اني يوسف انه
اعتبر فيه الكثير الفاحش انتهى وفي المبتغي بالغين المحم المعجزة بعد ان ذكر
الباذق والطلا وهو العصور اذا طبخ فذهب اقل من ثلثه والنصف وهو العصور
اذا طبخ حتى ذهب نصفه والكل حرام بغليانه واشتداده وقذفه بالربرد الا
ان حرمة هذه الثلاثة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستحلها ويجوز بيعها عند
اني حنيفة ويضمن بالاتلاف بالقيمة وعندهما جرم بيعها ولا يضمن بالاتلاف
اعتبار بالخمر وفي نجاستها روايتان اظهرهما الخففة ونحو الكلب اي
روثه للاجماع علي نجاسته مع عدم الحرج في مجانبته ولحم الخنزير وما
اجزائه وهذا يحتاج اولاً الي بيان الدليل علي نجاسته اذا تقرر ذلك
فتبعه بما يقتضيه تفسير المغلظة والخففة حسب ما تقدم ذكره عن الكرخي
فنقول قالوا الدليل علي نجاسته قوله تعالى ولحم خنزير فانه رجس فان الها
في انه رجس منصرف الي الخنزير لقربه قلت اي مع صلاحيته لذلك والقرب
من اسباب الترجيح فان قلت يعارضه الكلام هو اللحم قلت هذه المعارضة
لا تضر في ثبوت المطلوب لما تقرر من انه اذا امكن الجمع بين مقتضي المتعارضين
لا يصح ادالي الهال العمل بهما او باحدهما وهناك قد امكن في اعتباره مصروقاً
الي الخنزير دون اعتباره مصروقاً الي لحمه لا غير فانه وان كان في اعتباره
مصروقاً الي لحمه لا غير انطباق التعليل علي المعلول علي سبيل المساواة له ففيه
احمال العمل بمقتضي القرب بخلاف اعتباره مصروقاً الي الخنزير فان فيه
مراعاة القرب وانطباق التعليل علي المعلول علي سبيل السمول له وليس يبدعي
في التعليل بل هو اسلوب مسلول كثير في هذا الباب فيترجم اعتباره
مصروقاً الي الخنزير علي اعتباره مصروقاً الي اللحم ومبراه بنديق ما لو قيل
فيه اثبات نجاسة غير اللحم بالسلا فانا انما اثبتناه بالدليل الراجح المفيد له
وهو ما ذكرناه وايضا كون القايم مقام الاحتياط فيترجم فيه علي البيع
فضلاً علي ما هو غير متعرض للاباحة كما هو علي تقديره مصروقاً الي اللحم
ومن هذا ايضا يخرج الجواب عما لو قيل لم لا يكون الظاهر مصروقاً الي ما ذكر
من المحرمات السابقة كما هو ظاهر البديع في توجيه قول اني يوسف
فان الدم اذا كان علي راس الحرج لا يسيل عنه انه ليس بنجس وقد ذكرناه
في موضعه لصلاحية هذا الوصف لتحريم هذه الاشياء ومناسبة
له فيقال تترجم هذا بالقرب مراعاة للعمل بالاحتياط وفي مقام الاختيار
مع عدم ارتكاب التأويل لان الظاهر في كونه تعليلاً لها يفيد ان يقال فانه
رجس

رجس ثم لا يفتوت تحريم المنية والدم معللاً بهذا العلة في المعنى ايضا
بان تعليل تحريم الخنزير بهذه العلة تنبيه علي كون تحريمها معللاً بها ايضا
اولي كونهما متحيزين قذارة مثل شعر الخنزير وما قول صاحب غاية البيان وقيل
في صرفه الي الخنزير عمل بهما لا اشتغال به علي اللحم ولا ينعكس اقول ففيه نظر لان
لقابل ان يقول لا نسلم ان الجلد علي تقدير عود الضمير الي اللحم لا يكون
نجساً وعلي تقدير عوده الي الخنزير يكون نجساً وفي كون الجلد وغير نجس
منافاة فكيف العمل بهما انتهى ففي نظيره المذكورة نظر فانه لا ملازمة
بين نجاسة اللحم ونجاسة الجلد بمعنى ان نجاسة الجلد لازم لنجاسة
اللحم بل قد يكون اللحم نجساً والجلد طاهراً كما في سائر السباع في حالة الحياة
فلا يتم التزام بنجاسة الجلد لكون اللحم نجساً كما يعطيه قوة كلام الناظر
المذكور علي انه لو سلم هذا لزوم في الجلد فلا يتم في الشعر ونحوه من جملة
المطلوب ايضا وما قوله ايضا وما يظهر في قوادي من الانوار الربانية
والاجوده الالهامية ان الها لا يجوز ان ترجع الي اللحم لان قوله تعالى فانه
رجس خرج في مقام التعليل فالورجع اليه كان تعليل الشيء بنفسه هو
فاسد لكونه مصادرة وهذا لان نجاسة لحمه عرفت من قوله تعالى او لحم
خنزير لان حرمة الشيء مع صلاحيته للغذاء لا لكرامة اية النجاسة
فيبيد يكون معناه كانه قال لحم خنزير نجس اما اذا رجع الضمير الي
الخنزير فلا فساد لانه حينئذ يكون حاصل الكلام لحم خنزير
نجس لان الخنزير نجس يعني هذا الجزء من الخنزير نجس هذا
هو التحقيق في الباب اولي الباب انتهى فمن العجب العجائب العجائب
بل لا ريب عند التأمل انه بعزل عن الصواب كيف لا والحرج علي
هذا المنوال مما يسد باب التعليل بالاوصاف المناسبة للأحكام
ولاشك انه لا يلزم في كون الشيء علامة علي شيء ان لا يصلح التفرع يكون
الثاني علة الشيء الاول يجعل الشارع لما فيه من الوصف المناسب
لذلك بل ذلك يقيح التصريح بكونه علة ولا يلزم منه تعليل الشيء بنفسه
قطعا ولنوضحه فيما نحن بصدده فنقول قوله تعالى فانه رجس تعليل
للتحريم وكون التحريم علامة علي نجاسة المحرم كما هناك يبيح التفرع
بكونه نجساً علة التحريم يمنع منه وليس فيه تعليل النجاسة
بل تعليل التحريم الكاين لا للتحريم بوصف مناسب له قايم بالعين
الحرمة وهو القذارة حثا علي مكارم الاخلاق والتزام المروءة
بمجانبة الاقذار والنزاهة منها ونظيره قوله تعالى ولا تكونوا مائة
أناؤكم من النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومبقتا
وسا سبيلاً لا فقول له انه كان فاحشة ومقتنا تعليل لتحريم نكاح

حكام

منكوحات الا با مع ان تحريم جرن علامة قبحه وكونه ممقتوتا
عند الله وعند ذوي المرات ومن ثمة لم يرخص فيه لامة من الام
ولم يمنع ذلك من التصريح به علة له وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة
والدم وحلم الخنزير الى قوله ذلكم فسق فان قوله ذلكم فسق خرج مخرج التعليل
لما بسببه هذه الامور علامة على ان تعاطيها فسق وطريق التصريح
بكونه علة لها من باب تعليل الشئ بنفسه الى غير ذلك فتأمله وتذكر
ابن المنذر الاجماع على نجاسة الخنزير وبشكل عليه ان ما كان قابلا
بظهارته حيا وفيما ذكرته تنفع ان شاء الله تعالى ثم يخفى انه يدخل
اجزاه شعرة وفي محيط الشيخ رضي الدين وغيره وقال محمد شعرة
ظاهري حتى لو وقع في الماء القليل لا ينجس لان حل الانتفاع به يعني
للخرازين يدل على طهارته وفي ظاهر الرواية نجس لانه نجس
العين سرعا الا انه يباح الانتفاع به للاسكفة للضرورة ولا ضرورة
في هذا وفي المتقط وتركه احوط يعني ترك الانتفاع به للخرازين
وفي البدايع وروي عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه كره ذلك
ايضا حتى يشق قليلها وانما يجب الحد بالسكرو قال بعض الناس
باباحة هذه الاشربة مثل بسر المربي وغيره لورود الاخبار في اباحة
شربها واختلفت الرواية في النجاسة في رواية ابي حنيفة انه نجس
العين كالحمر مقدرا اكثر من قدر الدرهم وفي رواية طاهر عن ابي يوسف
انه اعتبر فيه الكثير الفاحش انتهى وفي المتن بالغيث المعجزة بعد
ان ذكر الباقى ذوق والطلا وهو العصير اذا طبخ فذهب اقل من ثلثه
والنصف وهو العصير اذا طبخ حتى ذهب نصفه واكل حرام بغليانه
واشتداده وقذفه بالربد الا ان حرمة هذه الثلاثة دون حرمة
الحرق لا يكفر مستعملها ويجوز بيعها عند ابي حنيفة ويضن بالاتلاف
بالقيمة وعندهما يحرم بيعها ولا يضمن له بالاتلاف اعتبارا بالحر
وفي نجاستها روايتان اظهرها المخففة ونحو الكلب اي
رواه للاجماع على نجاسته مع عدم الخرج في نجاسته وحلم
الخنزير وسائر اجزائه هذا يحتاج اولا الى بيان الدليل على
نجاسته ثم اذا تقرر ذلك فنتبعه بما يقتضيه تفسير المغلظة
والمخففة حسب ما تقدم ذكره عن الكرخي فنقول قالوا الدليل
على نجاسته قوله تعالى والحلم خنزير فانه رجبى فان الهاء في انه
رجبى منصرفة الى الخنزير لقربه قلت اي مع صلاحيته لذلك
والقرب من اسباب الترجيح فان قلت يعارضه ان المسوق له الكلام
هو اللحم قلت هذه المعارضة لا تصرف في ثبوت هذا المطلوب لما تقرر

من انه

من انه اذا امكن الجمع بين مقتضى المتعارضين الى افعال العمل بهما او
بأحدهما وهنا قد امكن في اعتباره مصروفا الى الخنزير بدون اعتباره
مصروفا الى لحم لا غير فانه وان كان في اعتباره مصروفا الى لحم لا غير
الطباق التعليل على العلول على سبيل المساواة له ففيه افعال العمل بمقتضى
القرب بخلاف اعتباره مصروفا الى الخنزير فان فيه مراعاة القرب وانطباق
التعليل على العلول على سبيل الشمول له ولغيره وليس بيدى في التعليل بل
هو اسلوب مسلوب كثيرا في هذا الباب فيترجح اعتباره مصروفا الى الخنزير
على اعتباره مصروفا الى اللحم وبهذا يتدفع ما لو قيل فيه اثبات نجاسة غير
اللحم بالشك فاننا انما اثبتناه بالدليل الراجح المفيد له وهو ما ذكرناه وايضا
كون النقايم مقام الاحتياط فيترجح الحزم فيه على المبيع فضلا على ما هو
غير متعرض للاباحة كما هو على تقديره مصروفا الى اللحم ومن هذا ايضا
يخرج الجواب عما لو قيل لا يكون الضير مصروفا الى ما ذكرنا من المحرمات
السابقة كما هو ظاهر البدايع في توجيه قول ابي يوسف فان الدم
اذا كان على راس الجرح لا يسيل عنه انه ليس بنجس وقد ذكرناه
في موضعه لصلاحية هذا الوصف لتحريم هذه الاشياء ومناسته له
فيقال تخرج هذا بالقرب مراعاة للعمل بالاحتياط وفي مقام
الاشتباه مع عدم ارتكاب التاويل لان الظاهر في كونه تعليل
لها يفيد ان يقال فانها رجس ثم لا يفوت كون تحريم الميتة
والدم معاللا بهذه العلة في المعنى ايضا بان يجعل تعليل تحريم
الخنزير بهذه العلة تنبيه على كون تحريمها معاللا بها ايضا بطريق
اولي لكونها متمميين قدرة مثل شعر الخنزير وما قول صاحب غاية
البيان وقيل في صرفه الى الخنزير عمل بهما لاشتغالهما على اللحم ولا
ينعكس اقول ففيه نظر لان لقائل ان يقول لا نسلم ان الجلد على
تقدير عود الضير الى اللحم لا يكون نجسا وعلى تقدير عوده الى
الخنزير يكون نجسا وفي كون الجلد نجسا وغير نجس منافعا
فكيف يكون العمل بهما انتهى ففي نظيره المذكور ينظر فانه لا ملازمة
بين نجاسة اللحم ونجاسة الجلد بمعنى ان نجاسة الجلد لا تترجم
لنجاسة اللحم بل قد يكون اللحم نجسا والجلد طاهرا كما في سائر
السباع في حالة الحياة فلا يتم التزام القول بنجاسة الجلد كون
اللحم نجسا كما يعطيه قوة الكلام الناظر المذكور على انه لو سلم هذا
اللزوم في الجلد فلا يتم في الشعر ونحوه من جملة المطلوب ايضا
وما قوله ايضا وما يظهر لي في فوادي من الانوار الربانية والاجوبه
الاهامية ان الها لا يجوز ان ترجع الى اللحم لان قوله تعالى فانه حرام

خرج في مقام التعليل فلورجع اليه كان تعليل الشيء بنفسه وهو فاسد
لكونه مصادرة وهذا لان نجاسة لحمه عرفت من قوله تعالى ولم ينجس
لان حرمة الشيء مع صلاحيته للغذاء لا للكرامة اية النجاسة فحينئذ
يكون معناه كانه قال لم ينجس لحم خنزير نجس اما اذا رجع المصير الى الخنزير فلا فساد
لانه حينئذ يكون حاصل الكلام لم ينجس لحم خنزير نجس لان الخنزير نجس يعني
ان هذا الجزء من الخنزير نجس هذا هو التحقيق في الباب اولي الابواب انتهى
فمن العجب العجيب بل لا ريب عند التأمل انه بمنزلة عن الصواب وكيف لا
والجواب على هذه المبالغة مما يسد باب التعليل بالافعال المناسبة للاحكام
ولاشك انه لا يلزم في كون الشيء علامة على شيء ان لا يصلح التصريح بكون الشيء الثاني
علة للشيء الاول يجعل الشارع لما فيه من الوصف المناسب لذلك بل ذلك يصح
التصريح بكونه علة ولا يلزم منه تعليل الشيء بنفسه قطعاً ولو صحه فيما نحن
بصدده فنقول قوله تعالى فانه رجس تعليل للتحريم وكون التحريم لا
للتكره بل علامة على نجاسة المحرم كما هناك يصح التصريح بكونه نجسا
علة للتحريم لا انه يمنع منه وليس فيه تعليل للتحريم الكافي للتكره
بوصف مناسب له قايم بالعين المحرمة وهو القذارة حساً على مكاسم
والاخلاق والتزام المروة بحجابه الاقلام والنزاهة منها ونظيره
قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة
ومقتاوساً سبباً لافقوله فانه كان ما حسه ومقتاً لتعليل التحريم بكاح
منكوحات الاباء ان تحريم نكاحهن علامة على قبحه وكونه ممقتوا
عند الله وعند ذوي المراتب ومن ثمة لم يخصص فيه لامة من الامة
ولم يمنع ذلك من التصريح به علة له وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم
ولحم الخنزير الى قوله ذلكم فسق فان قوله ذلكم فسق خرج مخرج التعليل لالابة
هذه الامور علامة على ان تعاطيها فسق ولم يقع التصريح بكونه علة لها
من باب تعليل الشيء بنفسه الى غير ذلك فنامله وقد حكى ابن المنذر
في الاجماع على نجاسة الخنزير ويشكل عليه ان ما كان قابلاً بطهارته
حيثما ذكرته تنفع ان شاء الله تعالى ثم لا يخفى انه يدخل في جميع اجزائه
شعره وفي محيط السنان رضي الدين وغيره وقال محمد بن شعير طاهر
حق لو وقع في الماء القليل لا ينجس لان حل الانتفاع به يعني الخنازير
يدخل على طهارته وفي ظاهر الرواية نجس لا ينجس العين شرعاً
الا انه يباح الانتفاع به للاسكفة للضرورة ولا ضرورة في هذا
وفي الملتقط وتركه احوط يعني ترك الانتفاع به للخنازير وفي البدائع
وروي عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه كره ذلك ايضا في
استعماله للخنازير قلت وهو شبه فان الضرورة مندفة بالخنازير

لكن ذكر

لكن ذكر بعض الفضلاء المتأخرين ان الحكيم الترمذي روي ان رجلاً
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخوازة بشعر الخنزير فقال لا بأس
بذلك فان ثبت نرجح عدم الكراهة والله تعالى اعلم وفي البدائع ولا يجوز
بيعه في الروايات كلها ولو وقع شعره في الماء القليل روي عن ابي يوسف
انه ينجس الماء وعن محمد انه لا ينجس ما لم يغلب على الماء شعره غيره وفي
محيط رضي الدين ولو صلى معه من شعره اكثر من قدر الدرهم تجوز
صلاته عند محمد وفي ظاهر الرواية لا تجوز واختلفوا في قدر الدرهم
فيل اذا كان اكثر من وزن الدرهم وقيل اذا كان اكثر من بسط الدرهم وفي
البدائع ورووي عن اصحابنا في غير رواية الاصول ان هذه الاجزاء يعني
التي لا دم فيها كالعظم والشعر طاهرة لانعدام الدم فيها والصحيح انها
نجسة لان نجاسة الخنزير ليست لما فيه من الدم والرطوبة بل
لعينه والله سبحانه اعلم ثم اذا عرفت هذه الجملة فلا يخفى انه لا
اشكال في ان الخنزير بجميع اجزائه نجس نجاسة مغلظة عند ابي
حنيفة اللهم الا في شعره ان ثبت الحديث على وجه يجوز تقييد مطلق
الكتاب به واما عندنا فاذا كان في نجاسته حساً لا حياً خلافاً بين
العلماء المعاصرين لها فينبغي ان تكون نجاسته مخففة ويكون قول
محمد بطهارة الشعر لتوارث العمل بالخوازة به بين المسلمين من غير
تكثير مع ما تقدم من الحديث ولما وقف على نصيحتي بهذا التفصيل لكنه
مقتضي ما سلف من التاصيل ولحم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن مذبوغاً
بالتسمية اعلم ان كلمة اهل المذهب على ان ما يطهر جلده بالدباغ
يطهر بالذكاة لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبات النجسة قيل
وبدل عليه ما روي الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
من بشاة تعفنت فقال لا استمتعتم بجلدها قالوا يا رسول الله انها
ميتة قال ادباغها ذكائها صلتا فعلما ان الذكاة هي الاصل وان
في الطهارة وان الدباغ قايم مقامها عند عدوها لان الذكاة ابلغ
من الدباغ لازالة الدماء والرطوبات قبل التشرب والفساد بالموت
ثم في الكفاية واختلفوا في الموجب لطهارة ما لا يؤكل لحمه مجرد الذبح
او الذبح مع التسمية قال بعضهم مجرد الذبح وقال بعضهم بل الذبح
مع التسمية لان المظهر هو الذكاة وهو عبارة عن الذبح مع التسمية
انتهى وعلى الاول ما في شرح الزاهدي الانعام اذا ذبحها المجوسي
والوثني او ترك التسمية عمداً تطهر في الاصح وان لم تؤكل الثاني ما في
الكتاب وما في الخلاصة وتشتط التسمية في هذه الذكاة وتشتط
ان تكون في محلها يعني بين الية والمحيين وان يكون الذابح من اهل

وجلد يطهر بالدباغ واليه يشير كلام الهداية وغيرها في جواب قياس
المشافي عدم كونها مطهرة على ذبيحة المحوسي بان ذبح المحوسي امانة
ونقل في القنية عدم الطهارة فيما اذا ذبحه مسلم ولم يسم عن اخيه
الحسام الشهيد وما ينبغي التنبيه له ان المراد باشتراط التسمية
اذ لا يتركها عامدا للظهور انه فيما لو تركها ساهيا ليس بدم من القول
بطهارة جلد غير ما كول اللحم المذكور اذ لم يكن خنزيرا بعد توفيقه
شروط الزكاة الشرعية كالسبب من القول بطهارة جلد ما كول اللحم
ولحم وحل اكله اذ اذكي هكذا وان قوله يعني بين الية والحيث يريد
به عند القدرة على ذلك كما هو شأن الزكاة الاختيارية فان الظاهر
ان حكم الزكاة الاصطلاحية عند عدم القدرة على الاختيارية كما في الصيد
حكم الاختيارية في طهارة الجلود وغيره ثم لا بأس ان يدخل في كون الذابح من
اهل الزكاة ان لا يكون محرما بالنسبة الى الصيد البري وان لا يكون في الحرم
بالنسبة الى صيده فان الظاهر كما ان ذكاة المحوسي والوثني والمرئ لا يطهر
الجلد ولا يحل المذبح لو كان ما كول اللحم لذلك ذكاة الحرم للصيد وذكاة المسلم
المكلف مطلقا الكاين في الحرم كصيد الحرم ثم اذا عرف هذا فقول المصنف
اذا لم يكن مذبوحا بالتسمية مصروف الى تركها عمدا وقد كان التفرغ به اولى
ثم بعد ذلك في كونه نجسا نجاسة غليظة على قوكها تامل بخلاف لحم ما كول لحمه
اذا كان مذبوحا بدون التسمية عمدا لظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وانه لعنق وقد حكى غير واحد من مشايخنا الاجماع واما
انه لا يخرج في اجتنابه فظاهر ثم يعرف مما قدمناه ايضا ان قول المصنف
اما اذا ذبح بالتسمية فيصلي مع لحمه او اجله قبل الدباغة يجوز الا
لخنزير اذا ذبح بالتسمية لا يطهر تفرغ على احد القولين المذكورين
وان الاول ان يقول واما اذا ذبحه اهل الذبح في محله بشرطه يطهر واما
على القول الاخر فلا يحتاج الى ذكر ما سوي الذبح ثم ايا ما كان فهذا في حق
غير الخنزير جار على اطلاقه بالنسبة الى الجلود من غير خلاف على ما فيه
من تخصيص فانه ما وان كان في البدائع اتفق اصحابنا على ان جلد يطهر
ففي الذخيرة ومحيط رضي الدين والفتاوي الحانية والولواجية ولو صلى
ومعه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته مذبوحة كانت
او غير مذبوحة لان جلد ها لا يحل الدباغة ليقام الذبح فيها مقام
الدباغة وفي شرح الكنز للزيلعي وجلد الفارة ايضا لا يحتمل الدباغ
فعلي هذا حكم جلد ها حكم الحية واما بالنسبة الى اللحم والشم فهو واحد
القولين فيهما فان مشايخنا اختلفوا في طهارتهما وذكر الكرخي ان كل
حيوان يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة فقال غير واحد من المشايخ
فهذا يدل

فهذا يدل على انه يطهر لحمه وشحمه وسائر اجزائه لان الحيوان اسم لجملة الاجزاء 172
ونصر رضي الدين في المحيط على انه الصحيح من المذهب وفي الهداية
والتحفة وهو الصحيح وفي البدائع وهو اقرب الى الصواب لان النجاسة
لكان الدم المسفوح وقد نزل بالذكاة وفي التحفة والبدائع وقال
بعض مشايخنا وبعض مشايخ بلخ ان كل حيوان يطهر جلده بالدباغ
يطهر جلده بالذكاة فاما اللحم والشم ونحوهما فلا يطهر قال في الخلاصة
حتى لو صلى ومعه شيء من لحمه اكثر من قدر الدرهم تفسد صلاته
ولو وقع في الماء القليل افسد وبه اخذ الفقيه ابو الليث ذكره
الصدر الشهيد في صدر الفتاوى قلت وسبقه اليه نصيرين يحيى
والفقيه ابو جعفر كما ذكره ابو الليث في التوازل وغيره وظاهر كلام
الولواجي انه اختيار الصدر الشهيد اخر او نص صاحب الفتاوى الظهرة
على انه الصحيح وصاحب الاسرار على انه الاصح ومشي عليه غير واحد من
شراح الهداية لانه سور نجس ونجاسة السور كنجاسة عين
اللحم ويدل عليه ان الحرمة لا للكرامة اية النجاسة وفي الفتاوى الحانية
ذكرنا طي اذ اصلي ومعه لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم
لا يجوز صلاته ومعه باز قد ذبح جازت صلاته لان سور الثعلب
ونحوه نجس وما كان سور نجسا لا يطهر لحمه بالذكاة وانما يطهر اذا لم
يكن سور نجسا انتهى وفي الذخيرة وبه اخذ الفقيه ابو الليث
وعليه مشي الولواجي في فتاواه وصاحب الخلاصة فيها فقال لو كان
بازيا مذبوحا او غير البازي من الطيور او الفارة او الحية تجوز الصلاة
مع لحمها اذا كانت مذبوحة وكذا بكل ما لا يكون سور نجسا تجوز الصلاة
مع لحمها اذا كان مذبوحا جاز قال الولواجي لانه لا يكون لحمه نجسا انتهى
قال شيخنا رحمه الله تعالى وهو مشكل فان عدم طهارة لحوم
السباع بالذكاة ليس لذات نجاسة السور بل لنجاسة العين غير
انه استوضح نجاسة بنجاسة السور وعدم نجاسة السور ما ذكر
ليس بطهارة لحمها بل لعدم اختلاط اللعاب بالما في سباع الطير
لانه يشرب بمنقاره وهو عظم جاف فلا يصل الى الماوشي بنجاسة بخلاف
سباع البهائم وسقوط نجاسة الهرة والفارة والحية للضرورة اللازمة
من الحاجة على ما يأتي في موضعه وشي من هذا لا يقتضي طهارة
اللحم لعدم تحقق المسقط للنجاسة فيه تفسد انتهى وهو هو كما
قال فان نجاسة لحم ما لا يؤكل لحمه المذكور عند القائل به لنجاسة
عين اللحم كما ذكرنا وهذا لا يفرق فيه الحال بين ان يكون لحم
ما سقطت نجاسة سور للضرورة او لحم ما لم تسقط نجاسة

سؤره لعدم الضرورة فالوجه عدم التفصيل ثم يقول القائل بظاهرة
اللمع والشح كالجلد بالذكاة من مشايخنا قالت مالك في المشهور وقال
الشافعي وأحمد لا يطهر شي من ذلك بها ووجه استئناس الخنزير جلدًا ولحمًا
وشحمًا ونحوهما على اختلاف القولين من الحكم المذكور لما لا يؤكل لحمه ان
نجاسة الخنزير لعينه كما تقدم والذكاة وعدمها في حفرها سواء
وتوديع جلد في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله لا يطهر وعليه
عامه المشايخ وروى عن ابي يوسف انه يطهر ويحرقه ووجه ظاهر
شد وذهد الرواية وان رواها المعلى عنه كما نقلها في غاية البيان
من تقريب القدر ويري فلا جرم ان قال في البدايع والصحيح ان جلد
الخنزير لا يطهر بالدباغ لان نجاسة الخنزير ليست لما فيه من الدم
والرطوبة بل هو نجس العين فكان وجود الدباغ وعدمه سواء وقيل
ان جلد لا يحقل الدباغ لان له جلودًا مترادفة بعضها فوق بعض
كما لا دمي ومن سئ على هذا القول الاسيحياني وقيل لان شعر
يثبت من لحمه ولو تصور دبهغه لظهر ذكره في النهاية نقلًا من مبسوط
شيخ الاسلام والظاهر انه لا يظهر وان تصور دبهغه ثم مما يدل على
عدم جواز بيع جلد مطلقًا اطلاق ما في الصحيحين عن جابر انه سئ
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله
ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام واما الاوراث
والاخشاف كلها عند ابي حنيفة اصله نجس نجاسة غليظة وعندها
خفيفة الاوراث جمع دوث بالثاثلثة قال في المغرب
وهي ذات حافر كما تقدم في الاستنجا والاختي جمع خني بكسر الخاء
المججمة وسكون الهمزة الثالثة قال في المغرب وهي للبقر والاربع
للحافر انتهى والقفال من راس الفرس من حد نصر ومن خني البقر
من حد ضرب ثم قد منا من الكافي ان هذا محل ظهور مرة الخلاف
بين ابي حنيفة والصاحبين في تفسير المغلظة والمخففة بما تقدم
فهما يقولان هذه نجاسة مخففة لاختلاف العلماء فيها فان الرهي
والثوري وما كاريون طهارتها وعموم البلوي باصابتها لا مثالا
الطرق والفتا والحنانات منها ضمني فعني عنها ما لم تغش لما عرف
من ان ما عمت بلبنته خفت قضيته وابو حنيفة رضي الله تعالى عنه
يقول هي نجاسة مغلظة لانه ورد في نجاستها نص لم ينعارضه
فيها غيره وهو ما قد مناه من صحيح البخاري وجامع الترمذي
وسنن ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال في الروثة دكس
اور حنس ولا ضرورة في اعتبار تخفيف نجاستها لانها وان كثرت

في الطرق

173 في الطرق ونحوها فالحيوت تدركها والتخاشي عنها ممكن من غير حرج
على انا اعتبارا بمعنى الضرورة فيها بالنعقوع القليل وهو الدرهم فما دونه
فلا وجه الى التوفيه بالتقدير بالكثير الفاحش منها ولقائل ان يقول
التوجيه المذكور لها باختلاف العلماء في طهارة الاوراث ونجاستها
لاهم في روث الحمار فانه لا يحفظ في نجاسته خلاف لاحد من العلماء
المجاهدين والمنقول عن العلماء المذكورين طهارة روث ما يؤكل لحمه فليقتصر
في توجيه القول بتخفيفه على عموم البلوي وح يرد منع ذلك من قبل
ابي حنيفة رضي الله عنه والنص الوارد في نجاسة الروث غير وارد
فيه مطلقا فقد روي ابن خزيمة ان الروث الذي قال فيها النبي
صلى الله عليه وسلم انها ركس كانت روثه حمار فلا يكون النقص
الوارد في نجاستها واردا في ساير الاوراث مما يؤكل لحمه لجواز الخصوصية
ويمكن الجواب عن هذا بان الظاهر ان نجاسة الروث المشار اليها
انما كانت باعتبار ما اشتملت عليه من الاستحالة الى تنين وفساد واعتبار
بما عي اعتبار الخصوصية وهذا المعنى موجود في باقي الاوراث المذكورة
فكان في المعنى النص واردا بنجاستها ايضا والله اعلم ثم بعد هذا محل
ظهور مرة الخلاف على سبيل المحصر فظفر فان بول ما يؤكل لحمه من الحيوان
محل لظهوره ايضا بين ابي حنيفة ومحمد كما سيأتي عن قريب اللهم الا ان
يقصد ما هو محل لظهوره بينه وبينها مجتمعين وفيه ما لا يخفى
وفي غنمية الفقهاء بول الحمار وخر الدجاج والبط نجاسة غليظة
ولاحاجة الى نسبتها الى كتاب واحد فانه في كثير من الكتب كذلك
مع زيادة بالاجماع على اختلاف الاصليين وفي خرد الدجاج والبط كما في
التخفة والبدايع وغيرها نعم في البدايع وفي الاوراث ابي حنيفة
روايتان روي ابو يوسف عنه انه ليس بنجس وروي الحسن عنه
انه نجس انتهى وعلى رواية الحسن سئ غير واحد من المشايخ
من غير اشارة الى بيان خلاف منهم قاضي خان وصاحب الخلاصة حيث
قالا وخر ما يؤكل لحمه من الطيور طاهرا لانه رايحة كريهة كخر الدجاج
والبط والاوز فهو نجس نجاسة غليظة وعلى وعليه سئ المص فيما ساق
حيث قال واما خرد ما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاج والبط
والاوز طاهرا ثم قال فيما بعد هذا وخر البط والاوز بمنزلة خرد الدجاج
الدجاجه فهم بقي الكلام في توجيه كون هذه الاشياء نجاسة نجاسة
غليظة عند الكمال فما كون نجاسة بول الحمار كذلك فظاهرا فانه مع
شمول نص الاستقراء من البول مجمع على نجاسة مع عدم الحرج في
مجانبة واما كون نجاسة خرد الدجاج والبط والاوز كذلك فقد عللوا

بكونه مستقذر عنده ذي الطباع السليمة لتغيره الي نقي وفساد راحة
فاشبه العذرة بل هو شبه بها من هذا الوجه ولا يخفى انه لا يفي في اثبات
المطلوب بل ان تم ان يقال اما على قول اني حنيفة فلو جرد النص في نجاسة
من غير معارض ولا عموم بلوي في اصابتة وهو عموم قوله تعالى وتحرّم
عليهم الخبائث واما على قولها فلعدم اختلاف بين العلماء السابقين لها والعارضين
لها في نجاسته وعدم البلوي في اصابتة ثبت المطلوب والافسك والظاهر
عدم تمام الوجه في البط والاوز مطلقا على قول الكمال لانها قد تكون من الطيور
في الهوي وهي مما تزرق فيه فيقع به البلوي كما يشتر اليه ما سنده من شرح
الجامع الصغير لقاضي خان فلا حرج ان في جامع الفتاوي وخر البط وان كان
يعيش بين الناس ولا يطير فكذلك الدجاج وان كان يطير ولا يعيش بين الناس
فكذلك الحامة لا مكان التخرز في الاول دون الثاني لانه يزرق من الهوي انتهى
لكن جعله كخر الحمام في الحالة المذكورة ما لا يحرر له رواه الكرخي عن ابي حنيفة
من طهارة خرو ما يؤكل لحمه من الطيور ولا رواه الهندي واني من كونه نجسا
نجاسة خفيفة وسنده كراهة الاوجه على وزانة الاوجه في هذا ايضا
كونه نجسا نجاسة خفيفة اما في الدجاج فظاهر تمام الوجه فيه على قوله
اذا كانت البلوي لا يتحقق فيه الا بطيرانه وزرقه في الهوي كما ذكرنا
الانتفاء بذلك فيه فيعطى على قولها لانه قد تغل غير واحد منهم قاضي خان
في شرح الجامع الصغير عن سفيان الثوري طهارة خرو الدجاج لما كان ضرورة
والبلوي فيه لا يرفع هذا القول من الا وجود ان في خزانة الكمال وخر
الدجاجة في الثوب اكثر من قدر الدرهم يفسده عند ابي حنيفة وعندنا
لا يفسده ما لم يبلغ فاحشا ثم في الفتاوي الحانية وخر
ما يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد اما الا الدجاجة المخلاة وهذا يوهم
ان غير المخلاة لا يفسد جزءا اما القليل وليس كذلك بل لا فرق بينهما
في ذلك كما يفيد اطلاق عامة الكتب وسيأتي تفسير المخلاة والدجاج
مثلث الدال يقع في اللغة على الذكر والانثى واحدها دجاجة والبط
اسم جنس واحد بطة للذكر والانثى وهما معروفان والله اعلم واما
النجاسة الخفيفة كبول ما يؤكل لحمه وخره ما لا يؤكل لحمه في رواية الهندي
وقال محمد كلاهما طاهران مثل النجاسة الخفيفة بشيئين
الاول بول ما يؤكل لحمه من الحيوانات كالضأن والمغن والابل والبقر
وهذا على قول ابي حنيفة ومحمد وقال عطاء والبخي والزهري والثوري
ومحمد بن الحسن ومالك واحمد طاهر الحديث اني قد ناس
من عكل او عربية فاجتوا المدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم
بلقاح وان يشربوا من ابوالها والبا منها متفق عليه ولها انه ورد في
في طهارته

174 في طهارته ونجاسته بضأن اما ما يفيد الطهارة فحديث العرينيين واما ما
يفيد نجاسته فحديث استنزهوا من البول وقد تقدم تحريم نجسها ويحرم
ابا يوسف مع ذلك وجود اختلاف العلماء في طهارته ونجاسته فان قلت
قد تحرم فيما تقدم ان التخفيف عندنا يثبت بالتعارض كما بالاجتهاد
بل بطريق اولي خلافا لمحمد لم يحش على هذا الاصل هنا قلت لعل التعارض
عنده يوجب التخفيف اذا لم يتخرج مقتضى الطهارة وهذا ترجح مقتضاها
عنده اما بحال النص غير ذلك فظهر له والله اعلم وهذا ما تقدم الوعد به
قالوا وتمر الخلاف تظهر في ثلاث مسائل احدها ان عند محمد اذا وقع
في الماء القليل لا يفسد ويتوضأ من ذلك الما لم يضر غالبا عليه وعندنا
ينجسه فلا يجوز منه الوضوء الثانية اذا اصاب الثوب لا يمنع جوار
الصلاة عند محمد مطلقا ويمنع عندنا اذا غشي الثالثة يحل شربه
عند محمد للتداوي وغيره وعند ابي يوسف للتداوي فقط وعند ابي حنيفة
لا يحل شربه اصلا قال في المدايع واجتمع محمد بن حنيفة العرينيين مع قوله
صلى الله عليه وسلم لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وقوله ليس في الرقي شفاء
فثبت انه طاهر ولها حديث عمار انما يغسل الثوب من خمس وذكر من جملتها
البول مطلقا من غير المسئلة فصل وحديث استنزهوا من البول وقوله
تعالى وتحرّم عليهم الخبائث ومعلوم ان الطباع السليمة تستحبّه وتحريم
النبي لا كرامته واحترامه تنجيس له شرعا ولا في معنى النجاسة موجودة
فيه وهو الاستقذار الطبيعي لاستحالة الى فساد وهي الراجحة المنتنة
فصار كورثه وكبول ما يؤكل لحمه واما حديث العرينيين فقد روي قتادة
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بشرب البامزاد وابوالها فلا يبعث التعلق
على انه يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف بطريق الوحي شفاهم فيه
والاستشفاء يستشفوا بالحرام جائز عند التيقن بحصول الشفاء به
كشاور المينة عند المخرصة والخر عند العطش وانما لا يباح ما لم يتيقن
بحصول الشفاء به ثم عند ابي يوسف يباح شربه للتداوي لحديث
العرينيين وعند ابي حنيفة لا يباح لان الاستشفاء بالحرام الذي لا يتيقن
حصول الشفاء به حرام وكذا بما لا يعقل فيه الشفاء عند الاطباء والحديث
محمول على انه صلى الله عليه وسلم عرف شفا اوليك فيه على الخصوص انتهى
قلت وهذا بعد ما فيه من الجال للبحث من غير ما وجه ما يفيد ان
نجاسته عندنا غليظة فتأمل ثم على تقدير ان تكون غليظة بشكل
بما تقدم من تفسيرها على قول الامام ابي حنيفة وعلى قولها ايضا لوجود
صورة التعارض ووجود الاختلاف ثم لقال ان يقول وتظهر ايضا ثمرة
الاختلاف في مسألة رابعة وهي ما اذا اصاب البدن فعند محمد

لا يمنع جواز الصلاة مطلقا وعندهما يمنع ان فحش اذا قلنا بانها خفيفة
وان الخفة تظهر في البدن ايضا كما اشرنا اليه سالفا وان زاد على قدر الدرهم
مساحة ان كانت غليظة والله اعلم الثاني جزء ما لا يؤكل لحمه من الطيور
كالصقر والباري والحداة وكان الواجب على المص ان يقيد به وقيد كونه
نجسا نجاسة خفيفة رواية الفقيه اني جعفر الهندواني يعني عن
اني حنيفة لان في رواية الكرخي عنه انه ظاهر ثم ما ذكر المص من ان كالا
من بول ما يؤكل لحمه وخرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور طاهر عند محمد وغير صحيح
بالنسبة الى خرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور بل الصواب على ما عليه عامة الكتب
انه نجس نجاسة غليظة عند محمد عن اني يوسف انه طاهر كقول اني حنيفة
في رواية الكرخي عنه واختلف في كون اني يوسف مع اني حنيفة علي رواية
الهندواني فقليل هو مع اني حنيفة ايضا ومضى عليه فخر الاسلام وقيل مع
محمد وعليه مضي نجم الدين النسفي ومن تبعه فلا جرم ان ليس في بعض
النسخ وقال محمد بن ابي ابراهيم وفيه مكانه وفي رواية عن اني حنيفة واني يوسف
انه طاهر انتهى اي خرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور طاهر وجه قول محمد انه
وجد معنى النجاسة فيه لاحالة حاله الطبع فيه الى خبث وتنت
رابحة فاقبته خرء غير المأكول من البهائم ولا ضرورة ان اسقاط اعتبار
نجاسته لعدم الخالطة لانها تنسك السروج والمفاوز بخلاف
الحامة ونحوها قلت ويشكل عليه ان خلاف مثل اني حنيفة فيه
مؤثر في التخفيف عنه وقد وجد ولعله لم يثبت عند قول
اني حنيفة واني يوسف بطهارته وجه رواية الهندواني ان
فيه ضرورة لذكرها من الهوي وتعذر التحامي عنه فحذف حكمه
لان عموم البلوي توجب التخفيف وجه رواية الكرخي انه لما تعذر
صون الثياب والاواني لما ذكرنا من الضرورة وجب اسقاط النجاسة
دفعاً للمحج وفيه نظر ثم شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام
خواهر زاده علي ان الاصح انه طاهر عند اني حنيفة واني يوسف
ومضى عليه صاحب البدايع وذهب صاحب الهداية وقاضي خان
الي ان الاصح انه نجس نجاسة خفيفة عندهما وعليه مضي في الكافي
وهو الاوجه ثم قيل لو وقع في الانا يفسده لانه يمكن صون الاواني
بالتغطية اذ هو معتاد فلا يتحقق فيه ضرورة بل تفريط بخلاف
الثوب والبدن وبه اخذ ابو بكر الاعمش وقيل لا يفسده للضرورة
في الجملة واما بول الهرة ففي ظاهر الرواية نجس نجاسة
غليظة ولا بأس لنقل ما حضرنافي هذه المسألة ثم ذكر
ما يظهر لنا فيها ففي فصل فيما يقع في البير من الفتاوي الخائبة

وبول الهرة

وبول الهرة والفارة وخرءها نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب
ثم في فصل في النجاسة التي يصيب الثوب منها واختلف المشايخ
في بول الهرة والفارة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على
قدر الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلاً وعليه مضي
القولين اقتصر في الخلاصة مرجعنا الى الخائبة وقال بعضهم يفسد
اذا فحش ويظهر اثر الضرورة في التخفيف لاني سلب النجاسة انتهى
وفي الولو الجية السنور اذا ابال في البير ما وها لان بوله نجس بالاتفاق
ولهذا اذا اصاب الثوب فسده اذا كان لم يدا على قدر الدرهم وفي
الملتقط بول الهرة نجس نجاسة غليظة وفي شرح الزاهد وخرء
دود القز وخرء الفارة ويوها وعن محمد لا بأس ببولها وبول السنور
الذي يعتاد البول على الثياب البلوي وعند بوله طاهر وبه
قال ابو نصر وقيل خفيفة انتهى ولقاريل ان يقول ان الاوجه
فيما يظهر ان بول السنور الذي يعتاد البول على الناس نجس نجاسة
خفيفة وبول السنور الذي ليس له هذه العادة نجس نجاسة
غليظة اما النجاسة فليست من الاستنزاء عن البول مع فيه من
الاستنقاء الطبيعي الذي هو ما زلة النجاسة واما التخفيف
في السنور المعتاد البول على الناس فلم يعمم البلوي مع تعذر الاحتراز
عنه او عنده واجابه للتخفيف اشبه من اجابه لسلب النجاسة
عنه واما كون نجاسة البول ما لم يعتد البول على الناس مغلظة فلفقد
هذا المعنى الموجب للتخفيف فيه ومن هنا فصل بعضهم بين الذكر
والانثى فقال يعني عن البول الذكر لا الانثى لان الذكر يرمي بوله
لا الانثى وبعضهم بين بوله في زمان شعبه وبين بوله في غير ذلك الزمان
وما ذكرناه احسن ثم لو قيل بان هذا التفصيل غير ما يخالف عند
التحقيق لما في ظاهر الرواية بان يكون ما فيها من كون نجاسة بول
السنور مغلظة موضوعاً في السنور باعتبار جنسية الاكثية فان
الاصل اعطاء الاحكام للمشي باعتبار ما هو العادة المستمرة فيه غالباً
لا باعتبار الحالة العارضة له احياناً وبالنسبة الى بعض افراد
فانه يصير بمنزلة النادر والخارج عن الاصل بعارض ثم لا بعد ماله
من الخصوصية الزائدة على سائر الافراد باعتبار ما عرض له من العارض
المقتضي لتلك الخصوصية مخالفة لما هو الوثيرة في الجنس اصالة
لم يكن بعيد او كيف لا وفيه الجمع بين ظاهر الرواية وبين القول
بما يقتضيه الدليل من التخفيف ولا يبعد ان يكون رواية ايضا
كما يشير اليه لفظ قاضي خان ويتعين ان يكون المراد بالرواية الشاذة

القول بالطهارة والله اعلم واما اخر ما يؤكل لحده من الطيور سوى
الدجاجة والبط والاوز طاهر كالحمامة والعصفور ونحوها والوجه
فيها طاهر وقال الشافعي حرم ما يؤكل لحمه مطلقا بحسب لان الطبع قد
احالة الى فساد فوجد معنى النجاسة فيه ولنا الاجماع العملي للامة على
اقتناء الامة للحمامات للمساجد ولا سيما في المسجد الحرام فانها فيه مقبولة
من غير نكير من احد من العلماء العلم بما يكون منها والامر بتطهير المساجد
كما في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها امر النبي صلى الله عليه وسلم
ببناء المساجد في الدار وان تنظف وقطيب رواه ابن حبان في صحيحه
واحمد وابوداود وغيرهم وفي البدايع وغيرها وروي عن ابن عمر رضي الله
عنهما ان حمامة ذرقت عليه فمسح وصلى وعن ابن مسعود مثل ذلك في العصفور
وبه تبين ان مجرد احالة الطبع لا يكفي للنجاسة ما لم يكن المستحيل
نقن وخبت راحة تستحبته الطباع السليمة وذلك منعدهم هنا
وقد حكى مالك رضي الله عنه في هذه المسألة الاجماع على الطهارة ايضا
انتهى مختصرا ثم قيد هذا في حمامة يقل علفها اما التي يكثر
علفها فتتلاط ثلطا فاما ينغسل منها يكون نجسا للنجس لا يجتنبه لكن في شرح
الجامع الصغير لقاضي خان والاصح ان الكلال طاهر واما استئنا خرو
الدجاج والبط والاوز فقد تقدم وجهه مع ما في الخانية وما عليها
وضبط الدجاج والبط والاوز بكسر الهزة وفتح الواو اسم جنس واحد
اوزة والوز لغة فيه كالحكاة في المغرب قال ابن قتيبة والعوام
يقولون وزه وتغقب بانها لغة بني تميم كالحكاة البطليوسي والحمامة
وهو ماعب وهذ روالعب شدة جوع الما من غير قففس والهدر ترجع
الصواب وهو اصلته من غير تقطيع له فيدخل القري والديبي واليام
وغيرها والعصفور طهر العين وحكاة ابن شبيب وقيل انما سمى عصفورا
لانه عصفى وفر ولو وقع في الماء لا يفسده لعموم البلوي اي
لو وقع في الماء القليل خرو ما يؤكل لحده من الطير الا ما استثنى لا ينجسه
اذا كان الواقع قليلا لعموم البلوي باصابته بواسطة ذرقها من الهوي
مع كثرة الخالطة والخرج بنغضية الاواني ونحوها بالنها قلت ثم هذا
على قول القائلين بانه في الاصل نجس ولكن سقط حكم نجاسته
للمضرورة واما على قول القائلين بانه طاهر من الاصل فلا ينجسه
اصلا سوى الكان الواقع قليلا او كثيرا في ما قليل او كثيرا وانما خرج
عن الطهورية اذا غلب عليه واخرجه عن حد الاطلاق كما هو
الحكم في غيره من المياه الخالطة لها غير هذا من الاشياء الطاهرة ومن
حكي هذين القولين شيخ الاسلام في مبسوطه وصاحب

خزانة الاكل فيها ولعل هذا القول الثاني اشبه وظاهر البدايع والخانية 176
ما شى عليه وفي هذا يعرف انما في خزانة الاكل واجمع اصحابنا انه لو وقع في
الاناء لم يفسد به الماخلافا للشافعي انتهى ليس على طلاقه بل ياتي
فيه من البحث ما تنبها له والله اعلم وكذا يعرف القارة اذا وقع في الدهن
لا يفسد اذا كان قليلا لعموم البلوي والظاهر ان القليل مفسد لم يفسد
ما وقع فيه فيختلف مقدار باختلاف مقدار ذلك الشيء الواقع فيه ففي
محيط برضى الدين يعرف القارة اذا وقع في قرحضة فطخت او في ترق
دهن لم يفسد ما لم يغير طعمه ونقله في الذخيرة عن محمد بن مقاتل
وسمي عليه قاضي خان حيث قال وجعل القارة اذا وقع في خنطة وطخت
لاباس بالديق الا ان يكون كثيرا يظهر اثره بتغير الطعم وغيره انتهى
وهذه زيادة حسنة ثم هذا في الذخيرة وقال الحسن بن زيد
بن زياد لو ان جعرا من جعر القارة وقعت في دق حنطة لم ينجس اكلها
قال في المغرب جعر القارة نحوها وهو السبع في الاصل انتهى والظاهر
الحوان المعروف قال النووي وقد غلط من قال من الفقهاء وغيرهم
ان القارة لا تهرز اوفوق بين قارة المسك ناخفته والحوان بل الصواب
ان الجميع يهرز لكن تخفف بترك الهز كما في نظايره كراس وشبهه
في الفتاوي الخانية خبر وجد في خلا له جعر القارة ان كان
البر على صلابته ويرقي البر ويوكل الحيز ذاهبا في مختارات النوازل
وان كان متفتتا لم يوكل بتغير طعمه يوكل ايضا والبيضة اذا
وقعت من بطن الدجاجة في الماء والمرق لا يفسد وكذلك السخالة
او الانفة اذا خرجت من بشاء ميتة اعلم ان البيضة والسخالة
وهي تقال للغنم ساعة قصعه امه سوا كان من الضان والمعر ذكرا
كان او انثى اذا وقعت في الماء والمرق او الثوب ففي الواقع احديهما
فيه اختلاف المشايخ فقل لا يفسد برطبتين كانتا او بايستين ما لم
يعلم ان عليهما قدر لان رطوبة المخرج ليست بنجسة ولهذا قالوا
بجرى البول طاهر حتى يظهر موضع المني بالفرك ومن قال بهذا نصير
بن يحيى ومشي قاضي خان وهو ظاهر اطلاق المص قالوا وهو قياس
قول ابى حنيفة كما سنذكره وقيل ان كانتا رطبتين افسدتا ذلك حتى
لو حمل الراعي السخالة كما سقطت من امها وهي ميتة واصاب بلها
الثوب اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلاة او وقعت في الماء
افسدتا لانها خرجتا من مخرج نجس بعد ما انتقلت من معدتها
وان كانتا بايستين لا يفسدان ذلك لانها اذا ايلستها فقد طهرتا
قالوا وهذا القياس يوافق قياس قولها وعلى هذا في الخلاصة

مقتصر عليه واما الانفة وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء
وتشديد دها وفي المثلث المسك الخلة اذا خرجت من امها فتلك
الرطوبة طاهرة لا يتنجس بها الثوب ولا الماء اذا وقعت فيه وكذا البيضة
لا يتنجس وعندهما تنجس وهو الاحتياط انتهى وفي القاموس وقد
تكسر الفاء وقد يقال منفحة شي يستخرج من بطن الجدي الرافع اصغر
يعصر في صوفة مبتالة فيغلط الجبن ولا تكون الا كالذي كرش يقال
انها كرشة الا انه مادام رضيعا سمي ذلك شي انفة فاذا فطم ورعي
في العشب قيل استكرش اي صارت انفة كرشا فقال ابو حنيفة
هي طاهرة مطلقا ولا هي نجسة ان كانت ما يبعث طهرها وطاهرة
ان كانت جامدة ويفسد طاهرها ويتنجس بها وعلى هذا الخلاف
في المايعة لبن الميتة لها ان الوعاء تنجس بالموت لانه متصل بالموت
وله روح فيجعله الموت فينجس ما في الوعاء المجاور له كما لو جعل
في انا نجس واما ما كان جامدا فالنجاسة مقتصر على ظاهره فترال
بالفصل وله ان كلام من الانفة والموت لا يجمله الموت فلا يتنجس بالرقا
ولا يتنجس بالموت ولا يتنجس بنجاسة الوعاء لانهما كانت في معدته
والشي مادام في معدته لا يتنجس بمجاورة النجس وكيف لا وقد
قال تعالى وان لكم في الانعام لعلوة لتتقوا مما في بطونه من بين
فرث ودم لئلا تكونوا سائغا للشاربين فوصف اللبن مطلقا بالخالص
والسبوع مع خروجه من بين فرث ودم وذا اية الطهارة فلا جرم
ان انفقد الاجماع على انه طاهر اذا انفصل منها في الحال الحية
وقد عرفت من جملة هذا ان نفس الوعاء الذي سبب
كرشا نجس بالانفاق وان المراد بالاطلاق يكون المنفعة طاهرة
عنده متنجسة عندها اذا كانت ما يبعث طهرها او ما اشتمل عليه الوعاء
المذكور فقط ثم هذا كله اذا كانت المنفعة من شاة ميتة كافر
المص اما اذا كانت من ذكية فهي طاهرة مطلقا بالاجماع اما
المستعمل نجس نجاسة غليظة عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر غير طهور وبه اخذ اكثر المشايخ
الكلام في الما المستعمل في اربعة فصول تعرض المصنف لفصلين
منها احدهما هذا اعني بيان صفته من الطاهرة والنجاسة وهذا
والله اعلم هو الحامل له على ذكره في هذا الفصل والافقد كان
فصل المياة به ابقى في التخفة والبدائع ذكر في طاهر الرواية انه
لا يجوز التوضي به ولم يذكر انه طاهر ونجس وعن ابي حنيفة في صفته
روايات نجس نجاسة غليظة وهي رواية الحسن والحسين وبه اخذ

الحسن

الحسن ووجهها على ما قالوا القياس على الما المنزل للنجاسة الحكمة بل بطريق
اولي لانه يعنى عن قليل الحقيقية ولا يعنى عن قليل الحكمة قال العبد
الضعيف غفر الله تعالى له وهذا بعد ما فيه من البحث ما فيه انما يثبت
نجاسة ما ازيل به الحدث والاستعمال لا يتوقف عليه كما استسرع ونجس
رواية خفيفة وهي رواية عن ابي يوسف عنه وبها اخذ ابو يوسف
ووجهها القياس المذكور ايضا الا انه جعلت نجاسة خفيفة لعموم البلوي
فيه لتعذر رصا صيانة الثياب عنه واختلاف العلماء في نجاسته وطاهر
غير طهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وبها اخذ محمد ووجهها انه
طاهر لاني طاهر فمن اين اكتسب النجاسة نعم زالت عنه صفة الطهارة
لان الما مستعمل في محل انتقال حكم المحل اليه ثم حكم اعضا الحدث والنجس
اذا لم يكن عليها نجاسة حقيقية هو ازال الصلاة معها حتي لو صلى حاملا
ها جازت صلاته ولا تجوز صلاته ما لم يزيلها حدثا فتقول هذا
الحكم الى الما فتجوز الصلاة معه ولا تجوز الصلاة به لو توضا به ونشده
ما في الصحيح عن جابر قال جابري رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وانا مريض
لا تغفل فتوضا وصبت علي وضوءه وفي التخفة والبدائع ثم مشايخ بلخ
حققوا الخلاف على الوجه الذي ذكرنا ومشايخ العراق قالوا انه
طاهر غير طهور فالاخلاف بين اصحابنا زاد في البدائع حتي روي
عن القاضي ابي حازم العراقي انه كان يقول نرجوا ان لا تثبت
نجاسة الما المستعمل عن ابي حنيفة وهو اختيار المحققين من
مشايخنا بما ورا النهر وفي محيط مرني الدين والتخفة وهو الاشهر
عن ابي حنيفة والاقيس وفي الاختيار اكثر المشايخ لان الصحابة
برصوا عليهم كانوا يتبادرون الي وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيمسحون به وجوههم ولو كان نجسا لمعهم كما منع المجامة من شرب
دمه انتهى وقال نجم الدين الزاهدي قد صحت الروايات
عن الكمال سوي الحسن ان الما المستعمل طاهر وعليه الفتوي وكذا
قال غيره ان الفتوي عليه فلا جرم ان قال المص ماقال ووقع
في بعض النسخ ايضا والفتوي على قول محمد ثاني الفصلين بيان تفسير
الما المستعمل وهو سابق في الاعتبار على بيان الفصل الاول لان الحكم
على الشي فرع تصوره الا انه وقع للمص وغيره تقديم الفصل الاول عليه
اهتماما به والي هذا اشار المص بقوله والمستعمل كما ازيل به حدث
او استعمل في البدن علي وجه القربة والتحقيق في هذا الفصل
ان الما المستعمل ما رفع به حدثا سواء كان معه نية قربة او لا وما تقرب
به سواء رفع حدثا او لا وما سقط به الفرض عن عضو بعينه فيه من

غير حاجة الى غنسه فالما الذي يرفع الحدث مع بنية القرية ما انفصل من اعطاء
الحدث المتوضي بدون النية الذي تقرب به بدون رفع الحدث من
غير بنية القرية ما انفصل من اعطاء المتوضي بالنية ثانيا وهو متوضي والما الذي
سقط به الفرض عن عضو بفسه فيه لا حاجة تدعوه الى غنسه الذي في
الانا اذا دخل الحدث يد او رجله فيه لا حاجة ولا تالزم بين سقوط الفرض
وارتفاع الحدث فسقوط الفرض عن اليد مثلا يقتضي ان لا يجب إعادة
غسلها مع بقية الاعطاء ويكون ارتفاع الحدث موقوفا على غسل الباقي
وانما قيدنا بقولنا لا حاجة الى غنسه لانه لو دعت حاجة الى غنسه الباقي
اليدي في الانا لخراج الكوز الساقط فيه حرارة الماء ونحو ذلك يسقط الفرض
ولا يصير الماستعمال كما تقدم ثم هذا كله عند ابي حنيفة واني يوسف
وقال محمد لا يصير الماستعمال الا بنية القرية وعند من فرغوا الشافعي
لا يصير مستعمالا الا بازالة الحدث وفي البدايع وهذا الاختلاف لم ينقل
عنهم نصا ولكن مسايهم تدل عليه والصحيح فيها قول ابي حنيفة واني يوسف
انتهى وقال القدوري كان شيخنا ابو عبد الله يقول الصحيح عندي
من مذهب اصحابنا ان ازالة الحدث توجب استعمال الماء ولا معنى لهذا
الخلافا اذ لا نفى فيه وانما لا يأخذ الماحكم الاستعمال في ما سألنا طلب
الدلو مكان الضرورة اذ الحاجة الى الانغماس في البير لطلب الدلو ما يكثر
لو احتاجوا الى نزع البير كل مرة فخرجوا حرجا عظيما فصار كالمحدث اذا
غرف الماء بكفه لا يصير مستعمالا بالاخلاق وان وجد اسقاط الفرض
لكان الضرورة وستاتي هذه المسألة في الكتاب وقد كان ذكرها
هنا ليق وقد بقي هنا ففصل لا تضرر لها المصنف
احدها متى يصير مستعمالا فيه اختلاف والصحيح عندها انه متى
زال العضو كان مستعمالا سواء استقر في مكان او لم لا يستقر لان
سقوط الاستعمال حال تروده على العضو للضرورة ولا ضرورة بعد
الانفصال ثانيهما في بيان حكمه وحكمه ان لا يظهر الاحداث ولكن
يزيل الخجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن عند ابي حنيفة
ومحمد ويكره شربه ولا يحرم ويجز به الزاهدي عن محمد
قال في البدايع وعلى هذا الاصل بني ان المتوضي في المسجد
مكروه عند ابي حنيفة واني يوسف وقال محمد لا بأس به اذا لم يكن
عليه قذر فحمد على اصله انه نجس واما عند ابي حنيفة فعلى رواية
الخجاسة لا يسكل واما على رواية الطهارة فلا نه مستقدر طبعاً
فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخاط والبلغ وفي الثانية
وان توضاني انا في المسجد جازعندهم امرأة غسلت القدمين

او القصاص

او القصاص او يديهما من الوسخ او العجين لا يصير الماستعمالا اما القدر
والقصاص ونحوها من الاعيان الطاهرة كالبقول والثمار والنياب والحجار
فلا ان الجارفت لا يلحقها حكم العبادات ولا توصف بحدث فيزال
واما يد المرأة فلعدم القرية والحدث لان الفرض انهما لم تنوب ذلك
قرية وهي غير محدثة احد الاحداث من الحدث الاصغر والكبر وما
في معناه من الحيض والنفاس بعد الانقطاع اما لو نوبت بذلك قرية
بان غسلها من الطعام او للطعام لقصد اقامة السنة كان ذلك الما
مستعمالا سواء كانت طاهرة او غير طاهرة وكذا لو كانت محدثة احد الاحداث
المذكورة بالشرط المذكور في الحيض والنفاس لسقوط الفرض بذلك
وكل اهاب دبع فقد ظهر جازت الصلاة معه الاجل الادمي والخنزير
الاهاب بكسر الهمزة اسم الجلد قبل ان يدبغ كما ذكره اهل اللغة وفي
الفايق وانما سمي اهابا لانه اهابة للحي وبنا للجمامة له على جسده كما يقال
له المسك لا مسكاه ما وراه فاذا دبغ صار ادما او صرما او جرابا والاصل
في هذه المسألة ما عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما اهاب دبغ فقد طهر اخرجه
النسائي وابن ماجه والترمذي وصححه وعن عابشة رضي الله تعالى
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دبغ وبيع تجاؤد الميتة
طهورها اخرجه ابن حبان في صحيحه وكلام من هذين النصين
وان كان يتناول جلد الادمي والخنزير لا ان جلد الخنزير خص
من عمومهما لما تقدم من ظاهر نص القران واما جلد الادمي فعلى
تخصيصه منه بالكرامة وهو غير موجب لذلك فلا جرم ان في الجاوي
القدسي وجلد الادمي يظهر ايضا يعني بالدبغ لكن لا يجوز استعماله لموته
وفي محيط رضي الدين وغيره واما جلد الانسان اذا دبغ يندبغ لكن يحرم
سلحه ودبغه والانتفاع به احتراماً له كما لا يحل الانتفاع بشعر
قلت وقد حكى من حرم اجماع المسلمين على ذلك ومن المشايخ
من هتروا من قوله الدبغ واجاب بالطهارة على تقدير الدبغ
كصاحب التحفة وصاحب البدايع وفي شرح الزاهدي وفي شرح
الشرحي لخصم القدر وري وغيره وجلد الادمي لا يحتمل الدبغ
ولو احتمله يظهر لكن يحرم الانتفاع به لكرامته لا لخجاسته انتهى
فعلى هذا فالصواب عدم استثنائه هنا وقد كان الوجه
ان يقول المصنف فجازت الصلاة معه او جازت وفي نسخة
مكان معه لفظ عليه وكان في اقتضائه على قوله فقد ظهر كفاية
وكانه قصد بالتصريح بجواز الصلاة معه او عليه التعريض بنفي

ما هو المشهور عند المالكية من ان جلد الميتة اذا دبغ طهر طهارة تعدة
 بجوار استعماله في البياضات والماء وحده ولا يباع ولا يصلي به ولا يهدى
 كما ذكره ابن الحاجب وغيره فان هذا التقبيد ظاهر الوجه وخلاف اطلاق
 النص وذكر في الشرح كل حيوان اذا دبغ بالتسمية طهر جلد ولحمه وشحمه
 وجميع اجزائه سوي الخنزير سواء كان مأكول اللحم يريد بالشرح شرح
 الامام الاسيحياني على مختصر الطحاوي وكان الذي شجعه على ادائه
 بهذا اللفظ ذكره في ديباجة الكتاب التقاطعه منه ثم بالنسبة اليه
 مرة قبل فصل في المياه ومرة قبل فصل في نواقض الوضوء ولكن العهد
 بهذه القرينة بعيد ومن ثمة وقع في بعض النسخ وذكر في شرح الاسيحياني
 وقد كان في قوله فيما مضى واما اذا دبغ بالتسمية الى اخر ما يعنى عن
 هذا وقد ذكرنا ثمة ما يلحق هذا العموم من التخصيص بالنسبة الى الجلد
 وما في اشتراط التسمية وباقي الشروط للذكاة الشرعية وفي هذه
 الذكاة من خلاف وجملة مما يتبع في ذلك من الفوائد وان طهارة
 اللحم والشحم اختيار طائفة المشايخ دون اخرين فاستدركه بالمراجعة
 وجلد الادمي اذا وقع مقدار ظفر في الماء يفسد الماء وان كان
 دونه لا يفسد صرح به غير واحد من اعيان المشايخ ومنهم من عبر
 بانه ان كان كثيرا افسد وان كان قليلا لا يفسد وافاد ان الكثير
 ما كان مقدارا لظفر وان القليل ما دونه ثم في محيط الشيخ رضي الدين
 تقبيل لفساد الماء بالكثير لان هذا من جملة لحم الادمي وقد بان من
 الحي فكون نجسا الا ان في القليل تعذرا لاحترازه فلو يفسد الماء
 لأجل الضرورة وفيه قبل هذا قال محمد عصب الميتة وجلدها اذا
 بيس فوقع في الماء لا يفسد لان باليبس زالت عنه الرطوبات النجسة
 انتهى ومشى عليه في الملتقط من غير عزو الي احد فعلى هذا ينبغي
 تقبيل جلد الادمي المتعدد الكثير في هذه المسألة بكونه رطبا ثم لا يخفى
 ان فساد الماء به بعد ذلك مقيد بكونه قليلا كما سيذكره المحقق
 كذلك اذا ذكر هذه المسألة فيما سياتي وفي الخاقانية كلما كان سوء
 نجسا لا يظهر لحمه وشحمه وجلده بالذكاة وعليه ان هذا في الفتاوى
 الخانية بدون اللحم والشحم في سياق النقل عن الناطقي كما قد مناه
 لكن اذا كان بالذكاة لا يظهر جلد فلان لا يظهر لحمه وشحمه بها اولى
 وقد ذكرنا ثمة من قال هذا ومشى عليه وما عليه من التعقب
 وان صاحب البديع حكى اتفاق اصحابنا على ان غير مأكول اللحم
 غير الخنزير يطهر جلد بالذكاة فراجعه وروي عن محمد جلد
 الكلب او الذئب يطهر بالدباغ ففي الفتاوى الخانية وذكر

الناطقي

الناطقي عن محمد انه اذا صلى على جلد الكلب او ذئب قد ذبح
 جازت صلاته وعند ابى يوسف ضد هذا فعن القهون روي
 ابن اسامة عن ابى يوسف انه لا خير في جلد الكلب والذئب
 وان دبغا ولا يلحقهما الطهارة وفي الخلاصة وقال ابو يوسف لا
 يطهر جلد الكلب اذا دبغ ولا يلحقه الذكاة قال ولا اعرف قولاً عن
 ابى حنيفة انتهى فما عن محمد يقيد ان الكلب والذئب ليسا
 بنجسين العين ويؤيد قول القائل من المشايخ ما كان سور نجسا
 غير الخنزير اذا دبغ يطهر جلد بالذكاة وما عن ابى يوسف يقيد انهما
 نجسا العين ولم اقف على ان الذئب نجس العين عند احد من اهل
 المذهب الا في هذه الرواية وكان وجهها مع شذوذها فمبه
 شبهه بالكلب في الصورة كما قال محمد في التقييد القليل انه نجس العين
 لشبهه بالخنزير وكلا هذين الوجهين ضعيف واما ان الكلب ليس
 بنجس العين عند محمد رحمه الله في خلاف ظاهر كلامه ففي البديع
 ويحكي ونص محمد في الكتاب وقال ليس الذئب بنجس من
 الكلب والخنزير فدل انه نجس العين انتهى وسبقه الى التنبيه
 على هذا شمس الامة السرخسي وفي الذخيرة وتجريد القدوري ان
 عين الكلب نجس عند ابى يوسف ومحمد حتى لو وقع في البير
 وخرج حيا نجسها وان انتقض واصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم
 وعن ابى حنيفة في الكلب اذا وقع في الماشع خرج حيا لباس به
 وفي القنية واختلف في نجاسة الكلب والذي صح عندي من
 الروايات في النواذر والامالي انه نجس العين عندهما وعند
 ابى حنيفة ليس بنجس العين انتهى ومشى عليه في الحاوي للقد
 ونقل في النهاية عن شمس الامة السرخسي والصحيح من المذهب
 عندنا ان عين الكلب نجس واليه يشير محمد كما قد مناه عن
 مبسوط شيخ الاسلام ان في طهارة جلد عن اصحابنا روايتين
 وان الظاهر من المذهب انه لا يطهر انتهى وهو قول الحسن
 بن زياد على ما في النهاية ايضا وفي الذخيرة وهو اختيار الفقيه
 ابى الليث ومشى عليه قاضي خان في فتاواه وفيها وفي غيرها
 ايضا فروعا سيذكرها النص وفي الذخيرة وذكر في شرح احمد جقي
 ان الكلب ليس بنجس العين وهو اختيار صدر الشهيد وفي
 التحفة ومحيط رضي الدين والبديع والصحيح انه ليس بنجس
 العين وفي موضع اخر من البديع وهذا اقرب القولين الى الصواب
 انتهى ومشى عليه غير واحد من المشايخ وعصب الميتة

وعظمها وقرنها وریشها وصوفها وظلفها طاهر ذا لم يكن عليها
دسومة والاكمل ان يقول اذ لم يكن عليها ولا متصل بها
رطوبة نجسة ولادم مسفوح لان المعهود فيها في حالة الحياة
الطهارة فكذا بعد الموت لان الموت انما يؤثر النجاسة فيما تحله
الحياة والحياة لا تحل هذه الاشياء فلا يحلها الموت فوجب الحكم ببقاؤه
الشرعي المعهود لعدم المزيل له علي انه اذا سلم ان نحو العظم والعصب
تحله الحياة فيحله الموت كما هو ظاهر النص والاشبه وان كان المشهور
عن مسايخنا انه لا يحل كل الحياة والموت ليس بنجس وانما النجس الموت
بسبب اختلاط الدم المسفوح والرطوبة النجسة وهو غير موجود في هذه
الاشياء فاصالة وليس الكلام الا فيما كان كذلك ثم قد ورد من السنة
ما يدل على هذا فعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول قل لا اجد فيما اوحى اليّ محرّما على طاعم يطعمه الا كل شيء من
الميتة حلال الا ما اكل منها فاما الجلد والقرن والشعر والصوف
والسن والعظم فكله حلال لانه لا يذكي وعن ام سلمة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا بأس
بمسك الميتة اذا دبغ ولا بأس بصوفها وشعرها وقرنها اذا غسل
بالماء رواها الدارقطني وتكلم في بعض رجال سندهما واخرج ابوداود
والطبراني واحمد عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه صلى الله عليه وسلم قال لثوبان اشترى لفاطمة قلادة من عصب
وسوارتي من عالج وروي البيهقي عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا اخذ مضجعه من الليل رضع ظهورة وسواكه ومشطه فاذا هبته
الله من الليل استاك ونوصا وامشط قال فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم
يمشط بمشط من عاج وقد ذكر غير واحد من اهل اللغة العاج عظم
الفيل الواحدة عاجة وفي الحكم العاج انبأ الفيلة ولا يسمى غير
الناجب عاجا انتهى وخطي الخطابي في تفسيره العاج بالذبل ثم يشهد
لهذه الجملة بالاعتبار ما في الصحيحين ومسنده الامام احمد قوله
صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة انما حرم اكلها وفي لفظ لحمها فكل
فحصل الحرمة في الاكل او اللحم فدل على ان ما عداه لا يحرم الانتفاع
به فدخلت سائر الاجزاء المذكورة وما شابهها وقال الشافعي رحمه الله
هذه الاشياء نجسة الا ان النووي قال صح رجوع الشافعي عن
تنجيس شعر الادمي ووافقنا على الصوف والشعر والوبر مالم
واحد وواقفت المالكية على المشهور عندهم الشافعي في القرن والعظم
والظلف والظفر وفيما هو شبه العظم مما حله الدم والرطوبة

من الريش

من الريش واما ما هو شبه الشعر منه وهو الزغب المكشف للقصبة
فهو عندهم كالشعر واما بعد التشبيه بالعظم منه فكلها فلهما فيه قولان
الطهارة وعدمها كما في اطراق القرون فان عندهم فيها قولان اخر
وهي انما طاهرة دون اصولها هذا في غاية البيان وقال القدوري
في شرحه واما العصب ففيه روايتان احدهما انه طاهر لانه عظم
غير متصل فهو كسائر العظام والرواية الاخرى انه نجس بدلالة
ان فيه حياة والحس يقع به فينجس بالموت انتهى فاما في ما يش
على الرواية الاخرى كما في المختار وغيره واما صاحب النهاية فبعد ان ذكر
ان فيه روايتين اقتصر على الثانية فهو جنوح منه الى اختيارها
وقد ظهر ما قدمناه ان المراد بالعصب والعظم الياسات كما وقع
التقييد لها به هكذا في الحاوي القدسي وغيره وسند كرم الرواية
زيادة على ما قدمناه عن محمد بن ابي شهاب ايضا هذه الارادة ثم في المغرب
والعصب بفتحين الاصغر من الناب المفاصل والعقب منها الا
بيض الصاد مع الصاد والجمع اعصاب واعقاب انتهى والظلف
بكسر الظا المحبة للبقرة والشاة والظلي بمنزلة القدم للانسان
وقد ظهر ايضا ان المراد بالظلف اليابس وقد وقع التخصيص به في الرواية
ففي الملتقط وقال ابني حنيفة لا بأس من الميتة بالحافر والظلف اذا
يلبس انتهى وعلي هذا قياس اشباهه من الخلب والمنقار فليتبسبه
لذلك والله اعلم واما جلد الفيل فيظهر بالدباغة وعظمه طاهر
يجوز بيعه الا عند محمد رحمه الله فان عنده لا يبيح جلد الفيل
بالدباغة ولا يجوز بيع عظمه ولو كان جافا وقد ذكرنا في وجهه لانه
شابه الخنزير في الشكل وحرمة الاكل فلا ينتفع بشيء من اجزائه
كما فيه وضعفه غير خاف وقد اسلفنا انفا وجه قوله من السنة
وايضا ظهر التعامل بين الناس في الانتفاع به من غير تكبير فدل على
طهارته فلا جرم ان كان هذا هو الاصح كما ذكره رضي الدين
في محيط وغيره الا ان رضي الدين لم يذكر قول ابني حنيفة وقد ذكره
غير واحد مع ابني يوسف وروي عن محمد امرأة صلت في عنقها
قلادة فيها سن اسد او ثعلب او كلب جازت صلاتها بخلاف
الادمي والخنزير كذا بهذا اللفظ في الفتاواه والاولا المحبة
لكن من غير عز واني محمد والمعني بخلاف ما اذا كان فيها سن
ادمي وخنزير يزيد على قدر الدرهم فانه لا يجوز صلاتها
لان عظم ما تقع عليه الزكاة لا يكون نجسا وهذه الحيوانات
المذكورة سيقع عليها الزكاة فيكون عظمها طاهرا بخلاف الادمي

والخزير قلت لكن هذا في عظم الادمي غير المختار ولم يوجد في بعض
النسخ قوله بخلاف الادمي والخزير في الهداي عن اصحابنا في حكم الاجزا
التي لادم فيها من الادمي روايتان في رواية خمسة لا يجوز بيعها
والصلاة معها اذا كان اكثر من قدر الدرهم ورواها وعمره على حسب
ما يليق به ولو وقع في الماء القليل يفسد وعلى رواية طاهر وهي
الصحيحة لانه لادم فيها والجنس هو الدم ولانه يستحيل ان تكون
طاهرة من الكلب خمسة من الادمي المكرم الا انه لا يجوز بيعها ويحرم
الاستفاد بها احتراماً للادمي كما اذا طحن سنن الادمي او عظمه مع
الحنطة لا يباح تناول الخزير المتخذ من دقيقها لا لكونها نجسا
بل تعظيماً له لئلا يصير متناولاً من اجزا الادمي كذا هذا انتهى
الى ان الاصح في هذه الاجزا من الادمي شيخه صاحب التلخفة وفي
الثانية والخلاصة ولو قلع انسان سنة او قطع اذنه ثم اعادته
الى مكانها وصلى وصلى وسنه او اذنه في مكة تجوز صلاته في ظاهر
الرواية انتهى وفي محيط رضي الدين لا تجوز عند محمد اذا كانت
اكثر من قدر الدرهم وقال ابو يوسف يجوز وهو الاصح ان العظم
لا يحلله الموت فلا يتنجس بالموت انتهى قلت وهذا كما نرى انما
يخص السنن وعبارة غيره لان السنن تلحم لا تحلله الحياة فلا يتنجس
بالموت والظاهر ان الجواب في السنن ما قال ابو يوسف وفي الاذن
ما قال محمد لان غير العظم مما ابيى من الادمي الحي مما يتالم بقطعه هو الميتة
في الحكم لما في سنن ابي داود والترمذي وابن ماجة وغيرها
ما قطع من البهيمة وهي ميتة فهو ميت وحسنه الترمذي ولا شك
ان الاذن مما يتالم بقطعه الادمي الحي وانما مما تحلله الحياة وانما
غير عادية عن اللحم فلا جرم ان قال الفقهاء ابو الليث في العيون
بهذا القول ناخذ وافره عليه عن واحد من المتأخرين وفي الفتاوى
الولوية ولا بد من اخذ بهذا القول حتى يمكننا التقضي من مسألة
جلدة الانسان اذا وقع في الماء فانه يفسد ان كان كثيراً والاذن
فوقه انتهى وما ذكرته من التوجيه هو التلخيص الوجيه وقد نهت
علي ما يقتضيه النظر من التقييد بالرطب في المسألة المذكورة هذا وفي
الذخيرة وغيرها عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان سنة
وانبته تجوز صلاته فان بين السنين فرق الا انه لم يحضر في انتهى
فعلى هذا لا تجوز في سن غيره اذا كان اكثر من قدر الدرهم بالاتفاق
وانما محل الخلاف سن نفسه اذا كان اكثر من قدر الدرهم وعلى هذا
مشى الشيخ نجم الدين النسفي وافاد صاحب الجمع وجه الفرق لابي يوسف

بين سن غيره

بين سن غيره وسن نفسه وصرح بان الاصح جواز الصلاة مطلقاً
فقال وقد فرق ابي يوسف بين سنة وسن غيره ان سن نفسه
اذا استجملت في مكانها فكانها لم تنزل وسن غيره قد ابيئت من حي
وقد قال صلى الله عليه وسلم ما ابيى من الحي فهو ميت لكن هذا الخلاف
مبني على رواية شاذة في تنجيس عظام الناس وظاهر المذهب
وهو الرواية الصحيحة ان عظام الناس طاهرة وعلى هذا لا يتصور
الخلاف فان امسك سن طاهر له ولغيره في فيه جازت صلاته
سواء كان مقدار الدرهم او اكثر والله اعلم وذكر الشيخ الاسباني
في شرحه المستجاب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بؤذك
الميتة لا تجوز صلاته ما لم يغسل وذلك الميتة بفتح الواو واللام
المهالة دهنا ثم هذا موافق لما في الخلاصة واذا دبغ الجلد بالدهن
النجس يغسل بالماء ويظهر والتشرب عقوباته يعني وشان الجلد مما لا
ينعصر بالعصر وسيدكر المص هذه المسألة ايضا فيما سياتي ثم هذا
التفريع على قول ابي يوسف خاصة وح من التخفيف في كل مرة كما ذكرنا
ذلك عنه وعلوه بانه لما تعذر العصر قمنا بالتخفيف مقامه لانه
مؤثر في تعليل النجاسة قالوا والمراد بالتخفيف ان يصير حال الميتة
اليدين لا يصير ورنه يابساجداً واما عند محمد فلا يظهر ابداً كما صرح
به في محيط رضي الدين والبدائع ومن ثمة قال في الثانية والولوية
الجلد المدبوع اذا اصابته النجاسة ان كان صلباً لا ينشف النجاسة
لصلاة بته يطهر بالغسل في قوله وان كان ينشف النجاسة ان
امكن عصر يغسل ثلاثاً ويعصر في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن
عصره عند ابي يوسف يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة فيطهر
وعند محمد لا يطهر ابداً ثم في شرح الجامع الصغير لقاضي خات
والبدائع وما قاله محمد اقيس وما قاله ابو يوسف اوسع للناس
وحكي في فتاوى الحجة هذا الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد ذاكرا
ابي حنيفة مكان ابي يوسف وان علم انه مدبوع بؤذني
طاهر جاز وان لم يغسل وان شك والافضل ان يغسل ووجهه
ظاهر فان الاصل الطهارة ولم يثبت غيرها ولا خفا في ان الاخذ
بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذ لم يوالى
حرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة
والصلاة فيها الا الازار والسر اويل فانه تكره الصلاة فيها وتجوز
اما الجواز فلان الاصل في الثياب الطهارة فلا تثبت النجاسة
بالشك ولان التوارث جاز فيما بين المسلمين في الصلاة بالثياب

المغنومة من الكفر قبل الفسار واما الكراهة في الازار والسر اويل
فلقربهما من موضع الحدث وعسي لا يتأثرهون فصا وشبهه بدل المستعيط
بدل المستنقظ ومنقار الدجاجة الخلالة وذكر في بعض المواضع في
الكراهة خلافا على قول ابي حنيفة ومحمد بكره وعلي قول
ابي يوسف لا يكره كذا في البدايع ومن منى على حكاية الكراهة بين
ابي يوسف وبينهما في هذا الوجه في فتاواه وعلى ابي يوسف
بانه مع كون الاصل الطهارة ليس في حالة الكفر ما يوجب نجاسة
ثيابهم قلت ولا شك ان ما قال اوجه وفي البدايع وقال بعض
مشايخنا وكذلك الجواب في ثياب الفسقة من المسلمين لان
الظاهر انهم لا يتوقعون اصابته الخمر ثيابهم في حالة الشرب انتهى
وفيه نظر بل الظاهر هنا الجواز من غير كراهة اذ ليس هذا الاحتمال
في ثيابهم كاحتمال في ازارها الذمة وسراويلهم بل غامية
ما هنا ان تكون ثياب الفسقة بالنسبة الي هذا الاحتمال ككتاب
اهل الذمة التي ليست بسراويل ولا ازار بالنسبة الي هذا الاحتمال
بعينه وقد اتفق الجواب فيها على عدم الكراهة فلا جرم ان قال
صاحب الهداية على ما نقله شيخنا رحمه الله عنه الاصح انه لا
يكره لانه لا يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم
الخمر فهذا اولى انتهى وفي البدايع ايضا وقالوا في البدايع الذي
يمنعه اهل فارس لا تجوز الصلاة فيه لانهم يستعملون فيه البول
عند البيع ويؤمنون انه يزيد في بريقه ثم لا يغسلونه فان الغسل
بفساد فان صح اسمهم يفعلون ذلك فلا شك انه لا تجوز الصلاة
معه ثم الظاهر ان هذا من جملة ما ذكره الاسيانكي في شرحه
وهذا وان كان كله مجتهدا وهو مذكور فيما بيننا فهذا الشيخ لم
اقف على ذكر الالهنا ولم يحقق نسبه كيف هي ولا شرحه
على ما دار في منحه مناخ المذهب كثرة تكاد تفوت حصص
بسببها ولعل ما ذكره صاحب الطبقات قليل من كثير رحمهم الله
وايانا اجمعين والدباغة على ضربين حقيقية وحكيمة فالحقيقة
ان يدبغ بشي طاهر كالعصف والسبخة وغيرها كالقرظ بفتح
القاف والراو بالظا المعجمة هو ورق السلم بفتح السين المهملة واللام
نبت بنواحي تهامة وقشر الرمان والعصف بتقديم الفاعل على الماد
المهملة تقدم انه شجرة البلوط وهو مما يدبغ به ما في بعض النسخ
كالعصف بتقديم الصاد المهملة على الف الظاهر انه تحريف فانه
ورق الزرع وليس هو مما يدبغ به والمراد بالسبخة التراب الذي

هو فيه

182 هو فيه ملوحة ولا يثبت شيئا وتقدم ضبطها بالتحريك وسكون
البا ولو اصابه الما بعد الدباغة الحقيقية فابتل لا يعود نجسا
لعدم المقتضي للتنجيس مع الطاهرة واما الحكمية ان
يخرج من حكم الفساد اما بالتثريب او بالتشميس او بالقاية في الزرع
بعد الدباغة الحكيمة ماء فعن ابي حنيفة روايتان في رواية
يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا قال دباغ الحقيقي
والحكي مستويان في كون كل منهما مطرا وانما يختلفان في ان محل الاول
وهو مذبوغ ودباغا حقيقيا اذا اصابه الما بعد ذلك لا يعود نجسا
رواية واحدة وان محل الثاني وهو المذبوغ دباغا حكيما اذا اصابه
الما بعد ذلك لا يعود نجسا في رواية ويعود نجسا في رواية اخرى على
انه قد وقع تصحيح الرواية القليلة بانه لا يعود نجسا وهي به خليفة
كما سنده عن قريب ان شاء الله تعالى وان الشافعي رحمه الله تعالى
موافق على ان الدباغ الحقيقي مطر وغير موافق على ان الدباغ الحكي
مطر بل ذهب الي ان الدباغة لا تكون الا جريف ينزع قصول المذبوغ
وهي رطوباته التي يفسده بقاؤها ويطيبه نزعها ووجه قول اصحابنا
انه اذا كان المقصود بالدباغ ازالة النتن والفساد الناجي عن الرطوبات
الفاسدة واخراجه من ان يكون صالحا للاكل وقد حصل هذا بغير
الجريف فلا موجب لاشتراط الجريف ويبقى بعد هذا علاوة ما رواه
الوارقطني عن عايشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم استمتعوا بحلود الميتة اذا هي دبغت قرابا كان او رومادا
او لحما او ما كان بعد ان يذيد صلاحه فلا يضركون في سنده معروف
بن حسان وهو محمول ثم من اشرعنه كما قال اصحابنا ابراهيم الضبي في
اثر محمد بن الحسن انا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال كل شيء منع
من الجلود من الفساد فهو دباغ واما ما جدد ولم يتحل فلا يبر
بالاتفاق وكذا الثوب اذا اصابه مني ففرك ثم اصابه ماء فعنه
روايتان في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا والارض
اذا جفت اي وكذا الارض اذا اصابها نجاسة ثم جفت وذهب
اثرها ثم اصابها ماء روايتان يعود نجسا وفي رواية تعود نجسه
وفي رواية لا تعود نجسة وكذا البئر اذا اتنجست فغار ماها
ثم عاد فيها روايتان في رواية تعود نجسة وفي رواية لا تعود نجسة
وفي فتاوي قاضي خان والاضمر في البئر ان يعود نجسا وذكر
في المحيط الاضمر ان لا يعود نجسا عوز الماء ذهابه ثم الوجه
الظاهر ان يقال كما قيل اولا لانه ن البئر مؤنثة سمعي وكانه ذكرها

بتأويل المكان كقول الشاعر والارض اقبل ابقاها وهو ظاهر من صنع
 رضي الدين في محيط كما استقف على لفظه وفيه نظر لان مثله نفاذ
 بحفظ ولا يقال عليه ويمكن ان يوجه بان الضمير مستتر في يعود مذكر
 عائد على الماء ويوجه بانه اما لاخط في الكلام معناها فاما خذ وقتا تقير
 الاظهر في ماء البئر فاعاد الضمير عليه واما بانه تجوز بالبئر عن ما فيها ثم
 عاملها معاملة المتجوز بها عنه وما ذاك الا لان المقصود ببيان
 الحكم بالذات هو ما فوق قوله نجسا موقعة الا انه يعكروا ان المسوق
 لبيان حكم الكلام انما هو البئر حقيقة على وجه يلزم من اعطاء الحكم
 بالطهارة والنجاسة لها تسمية الى ما هو حال بها حتى انه على القول
 بالطهارة تجوز الصلاة على أرضها اذا جفت بعد الغور وقبل العود
 وايضا ظاهر اسناد العود الى الماء يفيد ظاهرا ان الماء لعائده نفس الماء
 الغابر وفيه نظر ظاهر كما سند كره فتأمل ثم ما عراه للخانية غلط
 فان الذي في الخانية بئر نجس ثم عاد الماء بعد ذلك الصحيح انه طاهر
 ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا بئر وجب فيها نزع عشرين دلو فخرج
 عشرة فلم يبق فيه الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزع منه شي انتهى واما ما عراه
 الى المحيط فالله اعلم به نعم افاد في المبتغي بالغين في الجملة انه الاظهر
 من غير عز والي احد ولا في كتاب والذي في محيط رضي الدين بئر
 وقعت فيها نجاسة فنضب ماؤها وجفت ثم عاد الماء في رواية
 يظهر بالجفاف لانه صار بمنزلة النزع لانه عين ذلك الماء انتهى
 ولا يخفى ان هذا التعليل في خير المتع على انه لو ثبت انه عينه
 لم يقع التخلف لاحد عن القول بنجاسته واولي منه ما في وجهها
 في البدايع من ان مانع يحتمل انه ما جديد ويحتمل انه الماء
 النجس فلا يحكم بطهارته بالشك ثم يطرده ويترجح عليه ما ذكر وجه
 الطهارة من ان تحت ما وجاريا فيختلط الغابرة فلا يحكم بكون
 العائد نجسا بالشك ثم في التجريد جعل القول بعدم العود نجسا
 قول محمد والقول بالعود نجسا قول ابي يوسف فاعلم عن محمد
 روايتين وبالطهارة قال شهاب ونصير بن يحيى وبالتنجيس قال
 محمد بن سلمة ومسي عليه في النوازل والملتقط والفتاوى
 الولوالجية ورجحه في المفيد وفي البدايع وهذا احوط والاول
 اوسع ثم ان المص اقتصر على ذكر ترجيح متعارض في رواية الطهارة
 والنجاسة في بعض ما ذكره من المستطوعات وكأنه لم يقف على
 تصحيحه يتعلق باحادي الروايتين فيما هو المذكور بالذات
 ولا في بقية المستطوعات عن النصاب روي عن ابي يوسف

في جلد

في جلد الميتة اذا يئس بالشمس او التراب صار دبا غا حكيما
 ولو وقع في الماء لا يفسده في اصح الروايتين قلت وهو حسن فانه
 بعد فرض حصول معني الدباغة فيه فقد انقلب طاهرا كما كان
 ثم الفرض انتقاء المقتضي لنجاسته ثانيا فدعوى انه يعود نجسا
 لا دليل عليها بل الدليل بدلي على انتقائها وبضم رضي الدين في المحيط
 على ان الاصح في مسألة جفاف الارض ومسألة فرك المني ومسألة
 الخف اذا اصابه نجاسة تحت ثم اصابه ماء ان الارض والثوب
 والخف طاهر قال لانه لما حكم بطهارته بالجفاف صار بمنزلة غسله
 ولو غسل محلا نجسا وجف ثم ابتل لا يعود نجسا فكذلك هذا انتهى
 وهذا يخص الارض وسند كروجه الارض الباقي واختار
 صاحب الهداية في مسألة فرك المني الطهارة وفي مسألة جف
 الارض النجاسة ومسي عليه في الحاوي القدسي وعالله وصاحب
 الهداية بان النجس لا يظهر الا بالظهور والفرك تطهير كالفصل ولم يوجد
 في الارض تطهير قلت ولا يخفى تسلط المنع عليه فان النجس قد
 يظهر بدون التطهير الذي هو صنع العباد فان الحجر يظهر بانقلابها
 حالا من غير صنع العباد والارض فيما خفي فيه تظهر بيسها مع ذهاب
 اثر النجاسة كما افاده ما استدل هو غيره به من اثر ذكاه الارض
 بيسها بل اذ قد كان هذا من قوله صلى الله عليه وسلم كما ذكره في
 الهداية كان هذا منه من قبيل ابطال النص بالمعني وهو اعلا
 كعبا من ان يرتكبه وصح قاضي خان عكس ما اختاره صاحب
 الهداية فقال في مسألة الفرك الصحيح انه يعود نجسا وفي
 مسألة جفاف الارض الصحيح انه يعود نجسا والظاهر ان الارض
 والثوب لا يعودان نجسين في كليتهما كما مسي عليه في المنتقى
 في شرح الكثر للزبلي اذ افرك يحكم بطهارته عندها وفي اظهر
 الروايتين عن ابي حنيفة نقل النجاسة ولا يظهر حتى لو اصابه
 ماء عاد نجسا عنده ولا عندهما ثم ذكر اخواتها من ذلك الخف
 وجفاف الارض والدباغة ومسألة البئر وقال فكلما على
 الروايتين قال شيخنا وظاهر كون الظاهر النجاسة في الكل
 والاولى اعتبار الطهارة في الكل كما اختاره صاحب المجمع في الارض
 وهي ابعد الكل اذ لا صنع فيها اصلا ليكون تطهيره لانه محكوم
 بطهارتها شرعا بالجفاف على ما فسر به معنى الزكاة في الابار
 وساقاة الطاهر الطاهر لا يوجب التنجيس بخلاف المستنجي
 بالحجر ونحوه لو دخل في الماء القليل نجس على ما قالوا لان غير المانع

لم يعتبر مطهر في البدن الا في المني على رواية والجواز بغيره لسقوط
ذلك المقدار عفو لا لطهارة فعنه اخذوا كون قدر الدم في الخاسا
عفو انتهى وسيأتي هذا مزيد ايضاح عند تعرض المصنف له ان
شا الله تعالى ثم الظاهر ان في تقييد الاختلاف في عود
هذه الاشياء نجسة باصابتها الماء اتقاني فان الذي يظهر ان الخلاف
المذكور ثابت ايضا فيما اذا اصابتها من المياه المقيدة وما سابها
والله اعلم واذا وقع في البئر نجاسة نزلت وكان نزع
ما فيها من الماء طهارة لها قال في الهداية باجماع السلف
وقال في غاية البيان اراد بالسلف الصحابة والتابعين انتهى وسند
عن قريب ان شا الله تعالى ما خذ وما عليه وما يمكن ان يدفع به ذلك
على ما فيه ثم هذه العبارة المذكورة عبارة القدوري في مختصره
قل واستند فيها النزع الى البئر واريد بالبئر ماؤها مجازا من باب
اطلاق اسم المحل على الحال كما في جري الميزاب والنهر وقال شيخنا
مرحمه الله والاولي ان يستند الى النجاسة بناء على ان المراد بها
نحو القطر من البول والخص والدم لكن نزع تلك القطرة لا يتحقق
الا بنزع جميع الماء فكان حكم المسألة ذلك وبهذا يكون الشيء
مستوفيا حكم الواقع من كونه نجاسة او حيوانا يوجب نزع البعض
او اكل انتهى وسبقه الى الاشارة الى هذا المعنى صاحب غاية البيان
لكن بدون هذا التوجيه ثم نزع الماء ان يقل حتى لا يمتلي اليدونه
او اكثره كذا في شرح الزاهدي واعلم ان هذه المسائل المذكورة
في الابار مبنية على اتباع الآثار والافقد كان القياس اما ان لا يطر
اصلا كما نقل بشر المرسى لعدم امكان التطهر لاختلاط النجاسة
بالاوحال والجدران والماء ينبع شيئا فشيئا فتطم ويحفر غير هاهنا في موضع
اخر واما ان لا تتنجس اسقاطا لحكم النجاسة حيث تعدر به
الاحتراز منها او يطهرها كما نقل عن محي رحمه الله انه قال اجتمع
راي وراي ابي يوسف على ان ماء البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع
من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ثم
قلنا وما علينا ان نأمر بنزع دلاء اخذ بالآثار وهو من الطريق ان
يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كالأعمى
في يد القائم فلا جرم ان المشايخ تركوا في ذلك القياس واخذوا
بما ورد في ذلك من الاثر لانه في المقادير كالحزير يتبعها السلفهم
الماضين وسنوردك ذلك شيئا فشيئا بمعونة الله رب العالمين
ثم قد عرف مما قد مناه فائدة تقييد قوله وكان

184 نزع ما فيها من الماء طهارة لها بقوله من الماء وهو توقف طهارتها على اخراج
الاو حال وغسل الاحجار ونحو ذلك وان وقعت فيها فارة او عصفورة
او نحوها ثم ماتت ينزع منها عشرون دلو الى الثلاثين قالوا والموت
وجوبا وما زاد على الثلاثين استحبابا بالحديث ان النبي صلى الله عليه
قال في الفارة اذا وقعت في البئر فماتت فيها انه ينزع منها عشرون دلو
وثلاثون دلو او واحد الشيئين وكان الاقل ثابتيين وهو
معنى الوجوب والاكثر يؤتي به لئلا يترك اللفظ المروي وان كان
مستغني عنه في العمل وهو معنى الاستحباب فان قيل قد قال ابو زيد
الدبوسي في الاسرار بعد روايته لهذا الحديث مربوطا بسند
من طريق الشيرازي رحمه الله انه الصحيح انه موقوف فالجواب
ان الموقوف في مثله كالمرفوع لانه على خلاف مقتضى القياس
وقد ذكر في البدايع انه روي عن علي ايضا مثله فان قلت يعارضه
ما اخرج الطحاوي بسنده عن علي رضي الله عنه قال في بئر
وقعت فيها فارة فماتت ينزع ماؤها وعنده ايضا انه قال اذا
سقطت الفارة او الدابة في البئر فانزحها حتى تغليك الماء قلت
يمكن الجمع بينهما بان يكون محمول هذا عنه ما اذا ماتت وانتفتحت
وتفسخت وضمن قائلون بذلك كما سيأتي ويتعين هذا الحمل دفعا
للتعارض لانه واجب ما يمكن وقد امكن بهذا الوجه لكن هذا
كله بعد ثبوت الاول ثبوتا كافيا للاخيرين والله تعالى اعلم
بذلك واعلم ان تقييد المسألة بموت الفارة او
العصفورة في البئر اتفاني فانه لو مات كل منهما خارج البئر ثم وقع
في البئر كان الجواب فيها الجواب المذكور بعينه نعم في خزانة
الفتاوي والفارة اليابسة لا تنجس الماء لان اليبس دباغة انتهى
فهذا يفيد كون الجواب المذكور في الفارة الواقعة بعد موتها
في البئر اذا لم تكن يابسة وعند القيد الضعيف غفر الله تعالى له
في هذا نظر فان الظاهر مما افادوا من انه انما تقام الزكاة مقام
الدباغة فيما يحتمل الدباغة ان المراد بالدباغة الحقيقية وان
الدباغة الحكيمة انما تنوب مناب الحقيقة اذا كانت الحقيقية
متأنية فيها وقد تقدم ان جلد الفارة لا تحتملها فلا يتأني
فيه ايضا الدباغة الحكيمة على انه لو سلمنا ان جلدها يحتمل هذه
الدباغة وان لم يحتمل الحقيقية فوجود اليبس والجفاف بدون
استحالة ليس بدباغة كما تقدم على ان لو سلمنا ان اليبس المذكور
كاف الزوال الرطوبات النجسة كما نقلناه فيما سلف عن محمد

في جلد الميتة اذا يبس ظهر لهذه العلة فهذا اذا لم تنبت ففي
الذخيرة وسيل هو يعني الشيخ نجم الدين النسفي عن فارة ميتة
كانت يبست وهي في الخابية جعلت في خابية الرب فظهرت على
راس الخابية فاجاب ان الرب نجس وهكذا اجاب شيخ الاسلام
وعلي الاسدي قال نجم الدين النسفي الفارة الميتة اذا
يبست وان قالوا انها تظهر حتى لو صلي وفي جيبه فارة ميتة
تجوز صلاته لكن اذا اصابها بلل حتى ابتلت فتعود نجسة في اصح
الروايتين عن اني حنيفة بمنزلة الارض النجسة اذا يبست
وذهب اثرها ثم اصابها الماء انتهى علي ان الوجه انها نجسة مطلقا
فانما مشقة على اللحم النجس والقول بان لم الميتة اذا يبس يظهر
بعيد ووقع في بعض النسخ سقوط قوله ثم ماتت وهو سهو من قلم الكاتب
لان الفارة لو وقعت في البئر حية من غير هرب من الهرة ثم اخرجت كذلك لا يجزئ
هذا النزع بل يستحب فيها نزع عشرة دلاء او عشرين كما سياتي ولو وقعت
العصفورة في البئر حية ثم خرجت كذلك لا يجب نزع شيء منها ولا يستحب
وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور ينزع منها اربعون دلو
او خمسون وفي مختصر القدر وري وغيره ما بين اربعين الى ستين
ونقل هذا عن محمد في بعض تصانيفه لكن ما في الكتاب هو المذکور
في الجامع الصغير فلا جرم ان نص في محيط رضي الدين والخفة والبدائع
على انه ظاهر الرواية وقال في الهداية وهو الاظهر لانه اخر تصانيف محمد
بن الحسن ففيه دلالة الاستقلال عليه والرجوع عنه عن غيره اليه قالوا
والاربعون وجوبا وما زاد استحبابا وقد اخرج الطحاوي بسنده الى حماد
بن ابي سليمان انه قال في دجاجة وقعت في البئر فماتت ينزع منها
قدر اربعين دلو او خمسين ثم يتوضأ منها والى ابراهيم النخعي
في البئر يقع الجرو والسنور بدلو اربعين دلو والى السبعي في الطير
والسنور ونحوها يقع في البئر قال ينزع منها اربعين دلو قال الشيخ
تقي الدين ابن دقيق العيد في الامام واسناده صحيح هذا ولقايل ان
يقول ينبغي المستحب ما زاد على الاربعين لما روي الطحاوي بسنده
عن عبد الله بن سبرة الهذلي عن الشعبي قال سألتاه عن الدجاجة
تقع في البئر فتقوت فيها قال ينزع منها سبعون دلو لان الاكثر
يؤتي به ليلا يترك اللفظ المروي لما تقدم في نزع الزايد على العشرين
الى الثلاثين والله اعلم فان ماتت فيها ساة او كلب او ادمى
ينزع منها جميع الماء كما في الفارة ثم هذا ايضا تقييد المسألة
بموت احد هذه الحيوانات في البئر اتفاقا فانه لو مات خارجا ثم رقي

كان جوابها

185 كان جوابها الجواب المذكور بعينه ايضا لامر كل واحد من ابن عباس
وابن الزبير رضي الله تعالى عنهما ينزع زمزم لما وقع فيها الزنجي
ومات من غير نكير احد من الصحابة والتابعين لذلك فحل محل
الاجماع ومن هنا والله اعلم حكى صاحب الهداية اجماع السلف
على نزع البئر من النجاسة وقال في غاية البيان اراد بالسلف
الصحابة والتابعين لان الموجب لنزعها يموت الزنجي فيها فيما يظهر
انما هو ما استلزمه موته من انفصال بلة نجسة منه عادت
وشيوخها في الماء فكان الاجماع على وجوب نزعها بموت الزنجي فيها
اجماعا دلالة على وجوب نزعها بما يقع فيها من النجاسة تشيع
في اجزاء الماء اي نجاسة كان ولكن على هذا ان يقال فعلى هذا
ينبغي انما يجب بدلالة هذا الاجماع نزع البئر بمجرد موت الفارة
فيها فضلا عن موت السنور ونحوه فيها لان ذلك يستلزم ايضا
شيوخ بلة النجاسة في الماء لان الله تعالى جري العادة الحيوان
عند خروج روحه تنفتح مسامه وتسيل رطوباته وفتح فاه
طلبا للنجاسة فيدخل الماء ويخرج برطوبة نجسة ومعلوم ان تلك الرطوبة
الخالطة للماء لا تستقر في جزء معين من الماء بل تسري في كل اجزائه
او جميعها بحسب الاضطراب به وتخريره وهذا فيما يظهر والله اعلم
وجه ما ذكره الزاهد عن ابي يوسف في السنن ان كل انتهى
وقد نقلوا عن محمد اذا وقع في البئر ذئب فارة او قطعة منه
ينزع جميع الماء لان موضع القطع لا ينفك عن بلة نجسة فتجاوز
اجزاء الماء فتفسد ها ومضى على هذا غير واحد من المتأخرين
من غير تعقب وهو مقيد بما اذا لم يكن على موضع القطع شعبة
او نحوها كما صرح به بعضهم وقد ذكر في البدائع في وجه فساد
لهيئة القدر المنزوح لتفاوت مقدار الحيوان الميت في البئر
سببا لو تم صلح ان يكون جوابا عن هذا الاشكال اننا ان تذكره
وما عليه قال رحمه الله والاصل في البئر انه وجد فيها قياسا
فذكر ما قدمناه عن بشر بن محمد ثم قال الا انا تركنا القياسين
بالخبر والاشرو ضرب من الفقه الحنفي وذكر ما ذكرناه من الحديث
المرفوع والاشرو الموقوف على رضي الله عنه ثم قال واما الفقه
الحنفي وهو ان هذا في هذه الاشياء دما مسفوحا وقد انتشرت
في اجزائها عند الموت وقد جاورت هذه الاشياء الماء وانما
يفسد او ينجس بمجاورة النجس اياه لان الاصل ان جار النجس
نجس بالشرع قال صلى الله عليه وسلم في الفارة تقع فتقوت

في السمن الجامد يقور ما لها وترمي ويؤكل البقية فقد حكم صلى الله عليه وسلم بنجاسة جوار الخس وفي الفارة ونحوها ما تجاوزها من الماء مقدار ما قدره اصحابنا وهو عشرون دلو او ثلاثون دلو او لصف جثتها حكم بنجاسة هذا القدر من الماء لان ما وراء هذا القدر لم تجاوره الفارة بل جاور ما جاوره الفارة والشرع ما ورد بتنجيس جوار الخس لان جوار الخس لو حكم بنجاسة جوار جوار الخس ثم هكذا الى ما لا نهاية له فيؤدي ان قطرة من بول او الفارة لو وقعت في بحر الخس جميع مائة لا اتصال بين اجزائه وذلك فاسد وفي الدجاجة والسنور واشباه ذلك المجاورة اكثر لزيادة الفجامة في جثتها فقد بنجاسة ذلك القدر الذي وما كانت جثته مثل جثته كالشاة ونحوها يجاور جميع الماء في العادة لعظم جثته وكذا اذا انفسخ شيء من هذه الارتفاعات او انتفخ لان عند ذلك يخرج البلدة منها الزحاة فيها فتجاور جميع اجزائها وقيل ذلك لا تجاور الا قدر ما ذكرنا لصلابة فيها وهذا قال محمد بن حماد الله اذا وقع في البير ذنب فارة ينزح جميع الماء وعليه اعني صاحب البدايع بما ذكرناه ولكن لا يخفى ما في هذا التفقه الخفي من الضعف الحلي لان الفرض ان ما البير عندهم قليل ومعلوم ان الماليس شيء كيثف يمنع كثافته سرعان النجاسة الواقعة فيه من محلها الذي حلت به الي غيره كما في السمن والجامد فيقع الاقتصار في التنجيس على الجوار المتصل دون غيره بل هو مانع رقيق لطيف تعين لطافة رقة اجزائه مع الاضطراب العارض له بواسطة الاخذ منه على سرية النجاسة الى سائر اجزائه على ان ما بين كمية القدر الخس المنفصل من الفارة ومن السنور من التفاوت لا يتأتى ضبطه ثم على تقدير ان القدر الخس المتصل من السنور مثلا اكثر من قدر الخس المتصل من الفارة فهذا التفاوت غير موجب لتفاوت المنزوح في المقدار للاتفاق على الغا ذلك لا تفاقم على عدم تفاوت وجوب نزح جميع الما من القطرة من البول من الرطل منه مثلا بل هما في وجوب نزح الجميع سياتي ثم على تقدير التسليم تفاوت مقدار الجوار باعتبار ضخامة الخثرة وصغرها فتحدد تقدير ذلك في الفارة بعشر وفي السنور باربعين اذا لم يوجد سمي يفيد فلا عقلي يقتضيه ثم باضطراب الما عند نزح القدر المفروض بنجاسته للجاورة يحصل مخالطة ذلك للمجاورة لبقية اجزائها ويتعذر التمييز

فيجب

فيجب نزح الجميع وايضا لاشك ان ما البيلة النجسة المنفصلة عن السريان الممكن في مجاورته من الما لا يقصر عما للبيلة النجسة المنفصلة من ذنبها من السريان المذكور فما يكون من الذنب للحكم يكون بعينه للفارة وقد خرج الجواب بقولنا لان الفرض ان ما البير عندهم قليل كون الاعتبار المذكور يؤدي الى البحر العظيم بوقوع قطرة من بول او فارة فيه لان الماء الكثير قد قام الدليل على قطع هذا الاعتبار فيه لتلاشي القليل من النجاسة بواسطة كثرة ولا كذلك القليل من الماء ثم اذا انعمت النظر في فروع هذا الفصل ظهر لك زيادة توجب الرد فوق هذا الذي نسخ لنا فتأمل في ذلك وغاية ما يظهر للعبد الضعيف غفر الله تعالى له في وجه النقض من هذا الاشكال ان يقال دلالة الاجماع المذكور انما هي قايمة بقاء الموت الفارة والسنور ونحوها في البير بدلالة ما نقل عن بعض الصحابة والتابعين من انه انما ينزح في كل منهما دلالة معنية لا غير فان من البعيد جدا ارتكاب مخالفة احد منهم لاجماع فيكون محال لاجماع غير ما نقل عنهم في نزح دلالة معنية لا غير وهو ايضا محال النظر فان ما علي عن علي رضي الله عنه موقوف عليه من نزح دلالة معنية بموت الفارة في البير بعد ثبوته يعارضه اطلاق نزح الجميع بموتها فيها والله تعالى اعلم بذلك كما استغنا ذكر هذا فيما تقدم فليتعين العمل بهذا الموجب لنزح الجمع مطلقا لظهور ثبوته في الجملة ماء وموافقته لدلالة هذا الاجماع الكائن بعد وفاته رضي الله عنه الى غير ذلك مما للبحث فيه مجال للتأمل والله تعالى اعلم بحقيقة الحال ثم اذا ثبت الحكم المذكور للبير بموت الادى فيها وهو نزحها ثبت ايضا لها دلالة في موت الشاة والكلب ونحوها ثم امر ابن الزبير المذكور بنزح زمزم بموت الزبجي فيها رواه ابن ابي شيبة والطاوي بسند صحيح عن عطاء ولفظة عند الطاوي ان حبشيا وقع في زمزم فمات فامر عبد الله بن الزبير فنزح ماؤها فجعل الما لا ينقطع فنظر فاذا عين بحري من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حسبك وامر ابن عباس رواه الدارقطني عن ابن سيرين ولفظة ان زجيا وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فاخرج وامر بها ان تنزح قال فغلبتهم عين جأت من الركن قال فامر ابن عباس فدست بالقباطي والمطارف حتى نزحوها فخرجت عليهم واخرجوا البيهقي عن قتادة عن ابن عباس

ان زنجيا وقع في زمزم فمات فانزل اليه رجلا فاخرجه ثم قال انزحوا
ما فيها من ماء وعن عمرو بن دينار ان زنجيا وقع في زمزم فمات
فامر به ابن عباس فاخرج وسدت عيونها ثم نزلت الا ان
الاولين مرسلا وفي الثاني ابن لهيعة والكل عند التحقيق
غير قاض في المطلوب فان المرسل حجة عندنا وعند جمهور
اهل العلم والاسيما من مثل ابن سيرين وخصوصا اذا اعتضد
بمتصل وابن لهيعة لا ينزل حديثه مع بثوته من طريق غيره
عن افادة التقوية والاعتبار ثم هنا تقييد المسألة
بموت الشاة والكلب في البئر اتفاقا ايضا فانه لو مات احدهما
خارجها ثم وقع فيها كان جوابها الجواب بعينه واما تقييدها
بموت الادمي فيها فليس هو تقييد اتفاقا مطلقا بل في بعض
دون بعض فانهم قالوا لو وقع فيها سقط لم يستعمل او كافر ميت نزع
الماء كله سواء وقع احدهما قبل الفصل او بعده ولو وقع فيها مسلم ميت
غير شهيد صغيرا كان او كبيرا او سقط اشهد فان كان قبل الفصل
فذلك وان كان بعده لا ينزع منها شيء وفي الثانية ولو وقع
الشهيد في الماء القليل لا يفسد الا اذا سال منه الدم انتهى او غيره
من التجاسة فعلى هذا لو وقع في البئر ولم يكن به شيء من التجاسة
ولا شيء سال في منها في ماء البئر لا يفسد وهو متجه ظاهر
فتنبه لذلك وكذا اذا استخرج الكلب او الخنزير حيا وان لم
يصب فيه والاصح فانه يعني وكذا يجب نزع ماء البئر اذا وقع
فيه كلب او خنزير او استخرج منه حيا سواء وصل الماء الى فيه او لم
يصل اما اذا وصل فظاهر واما اذا لم يصل فان كان خنزيرا فظاهر
ايضا واما ان كان كلبا فما ذكره من نزع الجميع عزاه رضي الله الدين
في المحيط الى النوادر ومشي عليه قاضي خان وصاحب الملتقط فيه
والولوي في فتاواه والظاهر انه بناء على انه يحس العين
كما افاده القاضي في فتاواه الا انه اردفه بقوله اولان مأواه
التجاسات ثم قال وسائر السباع بمنزلة الكلب وعزاه في النهاية
الى المحيط ايضا وقال حتى اذا وقع سبع من السباع واخرج حيا ولم
يصب فيه الماء ينزع ماء البئر كله بمنزلة الكلب والحق الكافر بالكلب
في المحيط انتهى والتعليل لنزع ماء البئر كله هذه العلة فيه نظر ثم
في كون سائر السباع بمنزلة الكلب في نزع ماء البئر وان لم يصب الماء
فانه يؤيد ما في الدخيرة قال محمد بن محمد في التعليل وهو من السباع

ينزع ماء البئر كله انتهى الا انه غير ظاهر الوجه وهو احد القولين 187
فيها والقول الاخر انه لا ينزع شيء كما سند كره عن قريب هو الظاهر
فانها ليست بخسبة العين والغرض عدم العلم بنجاسة عليها فلا
جرم ان في التحفة والصحيح انه لا يوجب التجسس انتهى والمحاق
الكافر بالكلب في هذا الحكم ليس على اطلاقه كما ستقف عليه عن قريب
ايضا وعلل القاضي في شرح الجامع الصغير لنزع البئر بوقوع الكلب
وان خرج حيا لم يصل فاه الما بهذا ايضا وان استه منقلب وذات
التعليل بهذا ايضا في الدخيرة عن محمد والتجسس على هذا منجبه
وفي النهاية وغيرها نقلا عن المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج حيا
ان اصابه فيه الماء يجب نزع جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فعلى قولها
يجب نزع جميع الماء وعن ابي حنيفة لا بأس به وقال وهذا اشارة
الى ان عين الكلب ليس بنجس انتهى وقد ذكرنا هذا ايضا سالفنا
من غيره وان الزاهد في قال انه الذي صح عنه ويوافقه هذا
المذكور عن ابي حنيفة ايضا ما في البدائع والدخيرة وكذا روي ابن
البارك عن ابي حنيفة في الكلب والسيور وقعا في الماء القليل
ثم خرجا انه يعتجن بذلك الماء المذبح انتهى واللفظ للبدائع وهذا
يقيد ايضا انه ليس بمنقلب لانه لا يست وتقدم ان اختلاف الشايخ
في الصحيح عند الكثرة لا ينزع اذا خرج حيا ولم يصب الماء فاه كما هو
مقرر في ابي حنيفة رحمه الله ثم حيث قلنا بطهارة البئر
لنزع الواجب منها سواء كان الواجب نزع دلاء معينة او نزع جميع
ما فيها من الماء بسبب وقوع حيوان من الحيوانات المذكورة فيها
فانما ذلك بعد اخراج الواقع كما يشير اليه امر ابن عباس بنزع زمزم
بموت الزنجي فيها بتقديم اخراجها على نزعها وما ذاك الا لان بقاء
الواقع فيها انقضاء للسبب الموجب للنجاسة فيصير ذلك بمنزلة تجديد
سبب جديد لنجاستها الا انه اذا كان الواقع غير ممكن الخروج فيها
اذا كان موجب لنزع الجميع ولم يقدر على اخراج ذلك الواقع فانه يسقط
اعتبار كونه فيه باقيا في تنجسه ثانيا دفعا للنزع ومن المسائل المسطورة
عظم تلحق بالنجاسة ووقع في البئر ولم يمكن اخراج قطره البئر بالنزع
ولا يضر بقاء العظم فيها والله اعلم وكل حيوان اذا اخرج حيا وقد
اصاب فيه ينظر ان كان سور طاهر لا يتوضأ به احتياطا وان توضأ
جاز وليس هذا على اطلاقه فان الحيوان الحي الذي سور طاهر
غير مشكوك ولا مكروه اذا وقع في البئر ثم خرج منها ذلك وقد اصاب
فاه الماء او لم يصب قد يكون ادسيا وقد يكون غيره فان كان ادسيا

فان كان مستنجيا بالماء وليس علي يديه نجاسة حقيقية ولا حكمية فان كان قد انفس فيها الطلب الدلو والتبريد فالظاهر وطهور ولا ينزع منها شيء وفي البه ايج وغيرها وزوي الحسن عن ابي حنيفة انه ينزع منها عشرون دلو وهذا الرواية لا تصح لان الماء يصير مستنجلا بزوال الحدث او بقصد القرية او لم يوجد شيء من ذلك انتهى وان كان انفس فيه لقصد اقامة قرية ففي البه ايج صار الماء مستنجلا عند اصحابنا الثلاثة لوجود اقامة القرية وعند زفر والشافعي لا يصير مستنجلا لانعدام ازالة الحدث والظاهر كلام الخفة **باب** يجب نزع جميع الماء في ظاهر الرواية وانه الصحيح وعن المفيد انه ينزع عشر دلو ادلاء علي رواية الحسن وعلي المختار لا يجب نزع شيء انتهى وهذا اوجه محامي الخفة والبه ايج نعم كونه ينزع عشر دلو علي رواية الحسن غير ظاهر وسينبئين عن قرب كالاها من لفظ البه ايج وان لم يكن مستنجيا او كان مستنجيا بالجر او كان علي يديه نجاسة حقيقية نزع جميع الماء سواء كان مع ذلك علي يديه نجاسة حكمية او لم يكن لاختلاط النجاسة بالماء وان كان علي يديه نجاسة حكمية فقط بان كان محدثا او جنبا او حائضا او نفسا فليقل قوله من لم يجعل هذه الماء مستنجلا لا ينزع شيئا لانه طهور وكذا علي قوله من جعله مستنجلا طاهر لان غير المستعمل اكثر فلا يخرج كونه طهورا ما لم يكن المستعمل غالبا عليه كما لو صب اللبن في البئر بالاجماع واما علي قول من جعل هذا الماء مستنجلا وجعل المستعمل نجسا ينزع ماء البئر كله كما لو وقع فيها قطرة من دم او خمر كذا في البه ايج ولم يفصل بين ان يكون نوي القرية مع ذلك او لم ينبوها لان هذا التفصيل جار في المسألة علي كل هذين التقديرين غير انه علي تقدير عدم بنية القرية لا يكون مستنجلا عند محمد رحمه الله علي القول باشتراط القرية لصيرورة الماء مستنجلا عند لعدم هذه البنية ولا عند ابي يوسف لاشتراط الصب في ازالة النجاسة الحكمية ولم توجد علي تقدير بنية القرية ان ما يكون مستنجلا عن ابي يوسف لا غير وبهذا يظهر ان المراد بما قد مناه من انقاصيرورة الماء مستنجلا عند اصحابنا الثلاثة فيما اذا انفس الطاهر ثيابا او بدنا مطلقا لقصد قرية صيرورة الماء الملاقي له لاجمع ماء البئر وان كان ذكر في الخفة انه يتنجس الماء في ظاهر الرواية وفي الخلاصة افسده لانه تفريع علي رواية نجاسة الماء المستعمل وقد عرفت ان المختار طهارة فلا تلتن من الغافلين عن ذلك وفي الفتاوي الحاكمة الخاتمة والخالصة

لو وقعت

188 لو وقعت الحايض بعد انقطاع الدم وليس علي اعضائها نجاسة فري كالرجل الطاهر اذا انفس للتبريد لانها لا تخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستنجلا انتهى فقلت وهذا التفصيل متعين في النفساء ايضا وقد صرح به في جامع الفتاوي ايضا محامي البه ايج محمول علي ما بعد الانقطاع فيهما وذكرنا عن الحسن عن ابي حنيفة انه كان محدثا لا ينزع اربعون دلو وان كان جنبا ينزع كله قال في البه ايج وهذه الرواية مشككة لانه لا يخلو اما ان صار هذا الماء مستنجلا او لا فان لم يصير مستنجلا لا يجب نزع شيء لانه بقي طهورا كما كان وان صار مستنجلا فالماء مستنجلا عند الحسن نجس نجاسة غليظة ينبغي ان يجب نزع جميع الماء وروي عن ابي حنيفة انه قال في الكافر اذا وقع في البئر ينزع من سبعة عشر ماء البئر كله لان يده لا يخلو عن نجاسة حقيقية او حكمية حتي لو سقطت يتقن بطهارته بان يغسل ثم وقع في البئر من ساعته لا ينزع منها شيء انتهى وان هو يوي مع ذلك قرية نزع علي رواية نجاسة الماء المستعمل ولم ينزع منها شيء علي رواية طهارته التي هي المختارة وهذا اولي من اطلاق القول بانه صار الماء مستنجلا كما في البه ايج لما ذكرنا منها ايضا ان غير المستعمل الكثر فلا يخرج عن كونه طهورا وان كان الحيوان المذكور غير ادمي فان علم بيقين ان علي يديه شيء من النجاسة فقد صار الماء نجسا لاختلاط النجاسة به وان لم يعلم ذلك فالماء طاهر وطهور وفي البه ايج وروي عن ابي حنيفة وابي يوسف في الابل والبقرة نجس الماء لانها يتول بين افخاذها فلا تخلص البول غير ان عند ابي حنيفة ينزع عشرون دلو وعند ابي يوسف ينزع ماء البئر كله لاستنوا النجاسة الغليظة والخفيفة في حكم تنجس الماء انتهى وعلي ما عني ابي حنيفة في هذا الحكم المذكور مني الحاوي القدسي ووجه ما هو المشهور وما ذكره شيخنا رحمه الله وهو انه وان كان الظاهر اشتغال افخاذها علي بولها لكن احتمال طهارتها بان سقطت عقيب دخولها ماء كثر فمذموم الاصل وهو الطهارة نظا فاعلي عدم النزع وفي المبتغي بالعين العجوة والفتاوي الظهرية وكاله بخوشاة وان اخرجت قبل الموت وعن ابي يوسف انه لا ينزع شيء اذا لم يكن عليها بول انتهى وتعقب شيخنا الاول بان القواعد تنبوعه ما لم يعلم يقينا تنجسها كما قلنا انتهى وفي الفتاوي الظهرية وعن ابي حنيفة انه ينزع عشرون دلو او مني علي هذا قاضي خان من غيرهم عز والي احد ونص علي انه يسكن القلب لا للتطهر حتي لو لم ينزع ولو صا جاز ثم قال وذكر في الكتاب الاحسن ان ينزع منها دلاء ولم يقدر وعن محمد

في كل موضع ينزح لا ينزح اقل من عشرين دلوًا لان الشرح لم يبرد ينزح ما دون
العشرين انتهى كذا في الذخيرة وزاد فيها واني يوسف يقول النزح الواجب
لا يكون اقل من عشرين ولا يكون اقل من عشرة انتهى ثم في الحاشية وكذا
اذا وقع في البئر ما يؤكل لحمه من الابل والبقر والغنم والطيور والدجاجة
الحبوسة انتهى يعني ينزح منها عشرين دلوًا وكذا في مختارات
النوازل ومشي في الحاوي القدسي علي نزح عشرة من الشاة ونحوها
وسند كرمه في بعض ما سوره مكرهه النفصير في النزح من عشرة
وان كان سوره نجس ينزح منه كله ايضا لمخالطة اللعاب
النجس للماء فان لم يصب الماء فافان كان من الاعيان التي ليست
بنجسة العين لا يجب نزح شي منها اذ لم يعلم ان عليها نجاسة علي ما هو
الصحيح كما تقدم وان كان خنزيرًا او كلبًا علي القول بانه نجس العين
يجب نزح جميع الماء ايضا كما سلف ولو كان سوره مكرهها ينزح
عشرة دلاء ونحوها ونزحها احتياطًا والوجه الظاهر احتياط
ثم كذا في غير موضع منه البدائع والفتاوي الحاشية وهذا لفظها
مشيرًا إلى الدجاجة وان كانت محلاة فوقعت في البئر وخرجت
حية لا يتوضأ من تلك البئر استحسننا احتياطًا وثقة وان توضأ
جاز كما لو شربت من انا وكذلك سكان البيت كالفارة والهرق اذا
وقعت وخرجت حية عند اني حنيفة ينزح منها دلاء عشرة او اكثر
لكراهة السور وان لم ينزح فتوضأ جاز انتهى وفي شرح الزاهدي
وفي المكرهه عن اني حنيفة تنزح ست او خمس وفي البدائع وذكر في
الفتاوي اهل بلخ اذا وقعت ورغة في بئر وخرجت يستحب نزح
دلاء الى خمس او ست وهذا في الفارة والهرق علي ما عزي
الي شرح الطحاوي والينابيع اذ الم تكن الفارة هاربة من الهرة ولا
الهرق هاربة من الكلب اما لو هربت من الهرة او الهرة من الكلب ينزح جميع
الماء سوا خرجت من البئر حية او ميتة لانها يتول من فرعها قلت
وعلي هذا ما في الخلاصة عن شرح الطحاوي الفارة اذا فرت من الهرة
علي قصعة ماء يتنجس مطلقا وهو المختار انتهى لكن هذا غير قوي
كما هو ظاهر التأمّل فلا جرم ان في محيط رضي الدين نقلا من
النواد روهرة اخذت فارة فوقعت في البئر فان خرجتها الهرة
ينزح ما البئر كله وان لم يخرجها وماتت الفارة وخرجت الهرة حية
ينزح عشرين دلوًا وان ماتت الهرة وخرجت الفارة حية ينزح
اربعون وان خرجتا حيتين لا ينزح شي انتهى وعلي هذا الاعتقاد
وان كان سوره مشكوكا ينزح كله ايضا كذا روي عن ابي يوسف
في الفتاوي

في الفتاوي كذا في البدائع لصيرورة الماء مشكوكا وهو غير محكوم به 189
بظهوره علي ما هو الاصح كما سباني ان شاء الله تعالى بخلاف المكرهه
فانه غير مسلوب الطهورية وانما استحبوا فيه نزح دلاء كما في الحيوان
الماكول اللحم الطاهر اليسير لما تقدم ولو لم يصل الماء الي قم الحمار والبغل
فمنهم من قال بنجاسة وان لم يكن علي بدنه نجاسة وهو ضعيف
وفي الخفة والصحيح انه لا يصير الماء مشكوكا فيه واذا قاضي فان
انه ينزح منه عشرين دلوًا كما في الشاة وان انتفخ الحيوان فيها
او تنفس ينزح جميع ما فيها من الماء صفر الحيوان او الكبر وهو كظم اوزنا
ومعني وانما وجب نزحه في كلتا الحالتين من كلاهما الشبوع البالة
النجسة المنقصة منه في الماء وان وجدوا فيها فارة ميتة
ولا يدرى ان النجاسة وقعت وانتفخ ولم تنفسح اعاد واصلاة يوم وليلة
ان كانوا توضؤا منها وغسلوا كل شي اصابه ماؤها وان كانت انتفخت
اعاد واصلاة ثلاثة ايام وليا لهما عند اني حنيفة وقال لا ليس
عليهم اعادة شي حتي يتحققوا متي وقعت وهو القياس
فانه يتيقن طهارة الماء فيما مضى وشك في نجاسة لانه يحتمل انها
وقعت في الماء وهي حية فماتت فيه وانها وقعت ميتة بان ماتت
في مكان ثم القاها النرج او بعض السفهاء او الصبيان او بعض الطيور
علي ما حكى عن ابي يوسف انه قال كان قولي مثل قول اني حنيفة
الي ان كنت جالسًا في بستان فرايت حذارة في منقارها حنيفة
فصرحت في البئر فرجعت عن قول اني حنيفة فلا يحكم بالنجاسة
بالشك وصار كما لو راي في ثوبه نجاسة مغلفة اكثر من قدر الدرهم
لا يعلم وقت اصابتها فانها لا يعيد شي من الصلوات التي صلاها
بذلك الثوب حتي يستيقن انه صلى شيًا منها بذل ذلك الثوب وبه تلك
النجاسة فكذا هذا ووجهه قول اني حنيفة وهو الاستحسان ان
وقوع الفارة في البئر سبب لموتها والموت متي ظهر عقب السبب
صالح له حال به عليه وان كان يحتمل ان يكون موته بسبب اخر لان الوهم
لا يعتبر في مقابلة الظاهر لموت الجرح اذا لم يزل صاحب الفراش
حتي مات فان الموت يضاف الي الجرح وان كان توهم موته بسبب
اخر فبطل اعتبار النوع والتحقيق الموت في الماء بالتحقق واذا احيل
بالموت علي الوقوع في الماء قد وجدت منتفخة وادني ما ينتفخ
به الميت ثلاثة ايام فقد مر به قلت ولما ذكرنا التوجيه له في
ذلك اذا وجدت منتفخة ولعله اما اعتمادا علي جريان التوجيه
المذكور في وجد انها منتفخة فيها اذا وجدت منتفخة بطريق

اولي لان التفسخ قبل الثلاثة عادة واما توقف عن القول بان ادبي
ما يتفسخ فيه ثلاثة ايام فان الظاهر ان ذلك انما يكون بعد الثلاث ولا
سيما في الابار الباردة وايضا التفسخ حاله لها تحصل بعد الانتفاخ
برمان منراخ في العادة فكيف يقع المساواة بينهما وعلى هذا ان تم الجواب
عنه لما كان بحيث يوجد التفسخ في الثلاثة لا فيما دونها وان كان
الاكثر انه انما يوجد فيما فوقها قدر الثلاثة لوقوع الشك فيما فوقها
والوهم قياما دونها ولا يضر مساواة التفسخ للانتفاخ في هذا الحكم
وان كان الانتفاخ مما يتقدم التفسخ لعدم انضباط المدة الزائدة
للتفسخ على مدة الانتفاخ والافلاقي ان يقول ينبغي ان يتحري في
المتفسخ فان كان رايه الثلاثة فادونها اعتمادا الثلاثة وان كان
الكثير رايه فوق الثلاثة عمل بمقتضى ذلك كما ان الصحيح في ان الصلاة
على الميت الذي فرضه الصلاة عليه اذا دفن من غير صلاة انه
يصلي عليه ما لم يغلب على الظن تفسخه وتقدير ذلك بثلاثة ايام
حتما لان ذلك يختلف باختلاف الزمان والمكان والابدان كما مضى عليه
كثير من المشايخ الا انها لم تكن علينا بأس في قولنا فيما اذا كان الكبر
رايه دون الثلاثة ان يعتمد على الثلاثة لما فيه من الاحتياط بخلافه
ثمة فانه ليس في الصلاة عليه الى الثلاثة وقد غلب على الظن تفسخه
فيما دونها احتياط ومن هنا يعلم ايضا انه لو قيل بانه انما يقدر
في المنتفخة بالثلاثة اذا لم يكن رايه الكبر رايه ما فوق الثلاثة لكان
حسنا والله تعالى اعلم واذا ما تبنى منتفخة ولا منتفخة فلا
شك ان زمان الموت سابق على زمان الوجود وخصوصا في الابار
المظلمة العميقة التي يحاين ما فيها وكذا يعلم يقينا ان الواقع لا يخرج
عادة باول دلو فقدره بيوم وليلة احتياطاً لانه ادبي المقادير
المعتبرة لان ما دون ذلك ساعات لا يتأتى التحديد فيها وهذا كله
انما هو عند عدم المعاينة لوقوع الحيوان ميتا فحينئذ يعرف بالمشاهدة
ان الموت غير حاصل فلا يثبت التنجيس الا من وقتئذ ولا كلام
فيه واما مسألة روية الجحاسة في توبه فالمدكور قولها على ما
في شرح الجامع الصغير لقاضي خان واما عند ابي حنيفة فقال
المعالي على قياس قول ابي حنيفة ان كانت طرية اعاد صلاة
يوم وليلة وان كان ميتا يابس اعاد صلاة ثلاثة ايام وليالها
وروي ابن رستم في نوادره عن ابي حنيفة انه ان كان دما لا
وان كان وان كان منيا يعيد من اخر ما احتلم لان دم غيره قد يصيبه
والظاهر ان الاصابة لم تنعدم زمان وجوده فاما مني غيره لا يصيب
توبه

توبه فالظاهر انه منية فيعتبر من وقت وجود سبب خروجه حتى
ان الثوب لو كان يلبسه هو غير يستوي فيه حكم الدم والمني ومشاينا
قالوا في البول يعتبر من اخر ما يال وفي الدم من اخر ما رعف وفي المني
من اخر ما احتلم او جامع كذا في البدائع لفظ ومحيط الشيخ رضي الدين
وذكر ابن رستم في نوادره ان وجد في توبه منيا اعاد الصلاة من اخر
توبه نامتها فيه لانه تيقن بفساد ذلك وشك فيها قبله وان راي
ما لا يعيد حتى يستيقن انه صلى فيه فان كان الثوب قد لبسه غيره
فالتطفة والدم سواء لا تدرمه الا عادة حتى يستيقن انني سلمنا
ان في الجحاسة عن الثوب لا يعيد شيئا من الصلوات ما لم يستيقن
انه صلى به وبه تلك الجحاسة كذا ذكره الحاكم وهو رواية يشرى عن
ابي حنيفة على ما في البدائع ومحمد عنه على ما في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان وذكر الشيخ رضي الدين في محيطه وغيره الاجماع على ذلك
وانه الاصح لكن الفرق بينهما موجود فان الثوب شي طاهر فكما اصابته
الجحاسة يطلع عليه صاحبه او غيره فيقع العلم به فاذا المنيغ العلم
به لعدم شعوره وشعوره غيره به علم ان اصابته للحال ولا كذلك البير
فانها غائبة مخفية عن الاعين لا يدري ما فيها والموضع موضع احتياط
قلت وقياس المعالي لم يظهر فيه بالقدر المعالي فانه من الظاهر ان
الجحاسة لا تبقى طرية في الثوب يوما وليلة وانها تحف قبل ذلك فضلا
عن الثلاثة ايام وان ما نقله في البدائع عن مشايخنا حسن ويظهر
ان محله ما اذا كان الثوب يلبسه هو خاصة واما اذا كان
يلبسه غيره ايضا على سبيل التناوب فالأظهر اعتبار اكثر الراي
ذلك لكل من الالبسين لا الوصول الى القطع والتبين كما يشهد له به ما نقله
في البدائع عن المشايخ رحمهم الله تعالى وايضا اجمعين ثم هنا تنبيهات
راينا ان نذكرها زيادة في الاسعاف احدها اننا ذكرنا
السئلة المقصودة فيما اذا لم توجد معانية وقوع الحيوان ميتا في البير
فقيدنا بميتا لما في شرح الزاهد نقلا من المنتقى علم انه وقع في
في البير طير منذ ثلاث ولا يدري متى مات فانك ان منتفخا
يعيد صلاة ثلاثة ايام عند ابي حنيفة وافي يوسف والا فيوم
وليلة عنده وعند ابي يوسف لا يعيد شيئا انني ولكن هذا لا يعري
عن تامل فان بعض الطيور لا يلبث حيا في الماء ساعة واحدة بل
يموت اختناقا بالماء في الحال فينبغي ان يحكم بموت ما كان من الطيور
كذلك عقيب الوقوع وان لم يظهر انتفاخه بعد مضي ثلاثة ايام من وقوعه
فيعيد في المسئلة المذكورة صلاة ثلاثة ايام كان وضوها من تلك
توبه

البئر سواء خرج بعد مضي الثلاثة ايام منتفخا ام لا والله سبحانه
اعلم تأنيها الوضوء منها كالغسل في حكم اعادة الصلاة يعني المكتوبة
والمندورة والواجبة وسنة الحج تأنيها في البدايع وعلى الخلاف
اذا عجز بذلك الماء بول كل خبره عندها وعند أبي حنيفة لا يؤكل ما يوضع
به قال مسأخنا يطعم الكلاب لان ما يتنجس باختلاط نجاسة
به والنجاسة مخلوبة لا يباح اكله ويباح الانتفاع به فيما ورا الاكل بالارض
النجس يلتفت به استصياحا اذا كان الطاهر غالبا فكذا هذا وفي الذب
وعز أبي يوسف اذا وجب نزع المأكلة من البئر فحجب من ذلك الماء لا يطعم
من ذلك بني ادم ولا باس باطعامه والبقاء الى الكلاب والسنابير ولا
باس برض تلك المياه في الطريق وروي عنه في غير هذه الصورة يطعم ذلك
العجين البهايم ولا يسقى ذلك الماء البهايم والماء لا باس بصبه وفي هذا
التعليل اشارة الى ان هذا العجين لا يلحق في الطريق المفسدة في العيب
في الطريق دون المفسدة في صب البهايم وفي حزانة الفتاوي لا
باس ان يسقى الماء النجس للبق والغنم والابل رابعها قول المصنف عنه
لو اكل شي اصابة ماؤها عبارة القدوري في مختصره ومن فوافقه على ذلك
قاضي خان فقال في شرح الجامع الصغير وما اصاب الثوب منه في الثلاثة
افسده وقال الزيلعي شارح الكنز في شرح قول صاحبه نجسها منه
ثلاث يعني في حق الوضوء حتى يلزمه اعادة الصلاة اذا توضأ منها واما في
حق غيره فانه يحكم بنجاستها في الحال من غير اسناد لانه من باب
وجود النجاسة في الثوب حتى اذا غسلوا الثياب بما يزيلها لا يلزم
الغسلها على الصحيح انتهى قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له
وهذا مما يقتضي منه الحب فانه اذا كان يلزم غسل الثياب لكونها
مفسولة بماء البئر فيما تقدم حال العلم باشتغال العلم على الغارة
بدون يوم وليلة اذا لم تكن منتفخة وبدون ثلاثة ايام اذا كانت
منتفخة او منتفخة كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب من باب الاحتياط
على التنجيس في الجبال لا مستند الي ما تقدم فلا يتجه ما ذكره علي
قول أبي حنيفة لانه يجب على قوله مع غسل الثوب من غسله بما بها
على الوجه الذي ذكرنا اعادة الصلاة التي تقدم ذكرها اذا صلاها
بالثوب المذكور ولا على قولها لانه لا يجب على قولها غسل الثوب
المذكور اذا صلاها هو ظاهر فليتأمل ثم في شرح الزاهد في وكان
ركن الاية الصبيغ يفتي بقول أبي حنيفة فيما يتعلق بالصلاة
ويقولها مما فيها سواها وفي غاية البيان وما قاله ابو حنيفة
في امر العباد وما قاله عمالا باليقين ورفقا بالناس وان
وقعت

191 وقعت في البئر بحرة او بركة تان من بئر الابل او الغنم لم يتنجس اعلم
ان المذكور في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في بئر
او بئرتين من بئر الابل او الغنم ستقطان في البئر لا يفسد الماء قالوا
وهذا استحسان والقياس ان يفسد لوقوع النجاسة في الماء
القليل وقد ذكروا الاستحسان وجهين احدهما ان ابا الفلوات ليس لها
رؤس حاضرة والمواشي تبعو حورها والريح تلحق ذلك فيها فالحكم بفساد
المياه يضاق والامر على مكان البوادي وما ضاق امره اتسع حكمه
ثانيهما ان البئر لصلايته لا يختلط شي من اجزائه باجزء الماء وافرغوا على
الوجه الاول عدم التفرقة في ذلك بين الرطب واليابس والصحيح
والمنكسر الروث والاختفاء في مكان يتحقق الضرورة فيهما كما في البئر
وهن نص على ان الرطب واليابس سواء الامام أبي بكر محمد بن الفضل
وسمى الآية السرخسي واما في النوادر واوراشارات الحاكم الشهيد
انه ان كان رطبا يتنجس وان كان ثابا يابس لا يتنجس لان الرطب
لا ينسحق بالريح لتقلبه ولصوقه بالارض فلا ضرورة واليابس
ينسحق بالريح لخفته واليه اشار الشيخ ابو منصور الماتريدي ايضا
مما يمنع كما سند كرهه ومن نص على ان الصحيح والمكسور سواء شيخ
الاسلام وشهد له ما عني أبي يوسف القليل من الروث عفو قال
المحبوي وغيره وهو الوجه انتهى والتفرقة بين الابار الامصار والفلوات
لان ابار الامصار لها حواجز عازلة فلا يتحقق فيها الضرورة وفرغوا
على الوجه الثاني التنجيس بالرطب لاختلاط رطوبته باجزاء الماء
وبالمنكسر لانه غير مستمسك فينزل داخل ويمتزج به ونص في المبسوط
على ان النجس بالمتفتت من البئر ظاهر الرواية على هذا ما في بعض
نسخ المتن واذا وقعت بركة او بئرتان من بئر الابل او الغنم في البئر
فاخرجت قبل التفتت لم يتنجس انتهى وبطريقه ان ظاهر اطلاق
المتن والجامع الصغير عدم التنجيس كما سند ذكر التسوية بين ابار
الامصار والفلوات في عدم التنجيس بما لم يتنجس به ابار
الفلوات من ذلك ومن نص على ان الاصح التسوية بينهما
في عدم الفساد بذلك الامام الترمذي ثم ظاهر الاصل والجامع
الصغير عدم التفرقة في عدم التنجيس بالواقع في ذلك
بين ان يكون رطبا او يابسا صحيحا او منكسرا لا طائفة ذلك
من غير تفصيل فلا جرم ان قال قاضي خان في شرح الجامع الصغير
وهو الصحيح ونقله في الخلاصة عن شرح الطحاوي قلت وكذا ظاهرهما
عدم التفرقة بين الابار الامصار والفلوات فليكن الصحيح ايضا

النسوية بينهما في ذلك اذا استويا في الضرورة كما ستقف عليه
ومن ثمة قال القاضي في فتاواه ويستوي فيه الرطب واليابس
والصحيح والمنكسر في المصر كان ذلك او في المفازة ثم هذا كله
اذا كان الواقع قليلا اما اذا كان كثيرا رطبا فانفقوا على التجسس
والها كان كثيرا يابس فقال الحسن بن زياد لا يجس كانه بناء على
توهم ان فيه ضرورة كما في القليل وفي البدايع والصحيح انه يجس
لانها اذا كثرت تقع الماسة بينهما فيصطك البعض البعض فتفتت
اجزائها فينجس انتهى واختلفوا في حد الكثير فقليل الثلاث كثيرا ذكر
الجامع الصغير البصر والبصرين دون الثلاث وكان ذلك الشارة الى ان
الثلاث كثيرا ومن ذكر هذا التمر قاضي وفي محيط الشيخ رضي الدين وهذا
فاسد قال في الكتاب يعني الجامع الصغير اذا وقعت في البئر بصر او
بصران لا تفسد ما لم يكن كثيرا فاحتشوا الثلاث ليس بكثير فاحتشوا
انتهى وهذا وان كان وجهنا فاللفظ المذكور اعني قوله ما لم يكن فالكثير
فاحتشوا ليس في الجامع الصغير وعلي ما هو رواية فخر الاسلام في ترجمه
له وقيل هو ان يغطي ربع وجهه الماء وهو مروي عن محمد وقيل ان يغطي
ثلث وجهه وقيل ان يغطي وجهه جميعه وقيل ان لا يسلم الدلو عن بصر
او بصرين وهو في البدايع والخلاصة عن محمد بن سلمة وفي شرح
الجامع الصغير لقاضي خان عن الفقيه ابي جعفر فلعنه عنهما في
المبسوط وهو الصحيح وذكر غير واحد من المشايخ عن ابي حنيفة
انه ما يستكره الناظر قال في الهداية وعليه اعتد وفي البدايع
وهو الصحيح ثم اذا احتطت علماء هذه الجملة التي لحضناها فاعلم
ان الذي يظهر تعليل عدم الجاسة في هذا الفصل بالضرورة
وهو الوجه كما سيذكره المص عن اكثر المشايخ لانها بما توشى في الجاسة
التخفيف او العفو عن مواضع الضرورة وحينئذ فما تحققت
فيه الضرورة وذلك يتعسر الاحتراز منه مع الاينالاه لا يجس
به وما ليس كذلك يجس به ولا شك ان الكثير مطلقا لا يتعسر
الاحتراز منه في بعض ابار الفلوات والقري والامصار والقابل
مطلقا بتعسر الاحتراز عنه في ابار الفلوات والقري وبعض
ابار الامصار كالتى في مراتب الغنم والابل وبعض اقبية الدوا
ولا يتعسر الاحتراز منه في بعض ابار الامصار التى في المنازل
بحواجر وليس مما يكون البصر حولها فيكون الوجه على هذا الجاسة
الابار مطلقا بالكثير من البصر مطلقا الا ان يكون يابسا ويخرج
من ساعته قبل ان يتخلل منه شيء في الماء فانه يجس وعدم
ه جاسة

جاسة ابار الفلوات والقري بالقليل منه مطلقا فان الرياح كما تحل
الصحيح اليابس تحل المنكسر منه بطريق اولي وكذا يحل شدة ردها
الرطب منه ويلقيه فيها وعدم جاسة ابار الامصار التى يتحقق فيها
نفس الاحتراز من القليل مطلقا بوقوع القليل مطلقا وجاسة
ما لا يتحقق فيها بتعسر الاحتراز من ذلك بوقوع القليل مطلقا
ايضا الا ان يكون يابسا ويخرج قبل ان يتخلل منه شيء في الماء فانه
لا يجس ح ايضا وعلى هذا التفصيل الكلام في الروث والاختار
ثم لو جعل قابلا الحد الفاصل بين القليل والكثير ان ما عدا هذا وصف
الماء كان كثيرا او ما لم يغيره يكون قليلا كان له وجه والله اعلم
وان وقعت في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت لم ينجس
ايضا ذكر رضي الدين في المحيط نقالا عن المنتقى وفي البدايع عن
خلف بن ايوب ونصير بن محمد بن مقاتل الرازي لعموم البلوي
والضرورة لان من عادتها ان تهر عند الحلب وقيل شيخ الاسلام
في مبسوطه هذا الجواب بقيد اخر وهو لم يبق لها لون وهو مخضر
ويشهد له من الرواية ما في شرح الزاهدي وعن ابي حنيفة
وقعت بصر او بصران في الحلب عند الحلب لا يابس ان خرجت
قل التفتت واللون للضرورة كالاوراث والاختار في اللبس
فانها معفوة اني فلا جرم ان الفتاوى الحانية وان تفتت
البصر في اللبن يصير نجسا لا يطر بعد ذلك وقال شيخنا رحمه الله
فاوخر واخذ اللبن لو بها تجس لان الضرورة تتحقق في نفس
الوقوع لا فيما وراه وذلك بما روي منه ثم غير خاف ان الضمير في
وقعت راجع الى البصرة وقد اوردناك البصريين في الحكم كالبعرة
وفي الحاوي القدسي ولم يذكر في تفديرا العفو في البصرة اكثر
من اثنتين في الاصل وروي عن ابي حنيفة البصرة اذا كانت
بابسة لم يفسد ما لم يستكرها الناس لعموم البلوي
والوجه الظاهر ان يقال البصرة اذا كان يابس لم يفسد
الماء ما لم يستكرها الناس فان البصرة في البئر وكحوها لا يتاثر
فيها الاستكثار عادة ولعله يريد فيها هو اجم من ذلك فانها
لا يستكره فيما ذكرناه ويستكثر في ماء قليل في اناء وكحوه في بعض
الامكنة ولم اقف على هذه العبارة مروية عن ابي حنيفة واذا
وقفت على ان حد الكثير عند ما يستكره الناظر كما تقدم وفي
الرطوبة والمنكسر اختلاف بين المشايخ اي في تجسب
البئر بوقوع البصرة الرطبة والبصرة المنكسرة اختلاف المشايخ

وبعضهم افتى بالتجسس اي بعض المشايخ افتى بتجسسها
فكل منهما بناء على الوجه الثاني من الاستحسان كما بيناه انفا وبعضهم
ساوي بين الرطب واليابس في عدم تجسسها بالقليل منهما قايلا ان
الرطب شي صلب يمنع ما على ظاهره من رطوبة الامعاء دخول الماء اجزائه
فصار كما لباقلت ويرد عليه ان هذه الرطوبة نجسة فتشيع في الماء
فتفسده وان لم يتخلل من باطنه شي ولا يحصى الا بالاستزواح الي
وجود الضرورة في الرطب ايضا كما قدمناه غايته ان الضرورة في اليابس
اشد وذلك لا يمنع لحاقه به في الحكم والارواح والاختفاء بمنزلة
المنكسرة في الاختلاف المذكور بعد ان يكونا يابسين صلبين صليبا
لتخللها ح وزخاوتها فمن تجسس بالبحر المنكسر نجس بهما ومن لم يتجسس
بهما ينجس بهما واكثر المشايخ على انه يعتبر فيه الضرورة والبلوي
ان كان فيه ضرورة وبلوي لا يحكم بالنجاسة للضرورة لان
للضرورة اثر في استقاط النجاسة كما تقدم وان لم يكن فيه ضرورة
يحكم بالنجاسة ومن مني عليه على هذا الشيخ رضي الدين في محطه
فقال والسرقة والروث قليلة وكثيره رطبه ويابس مفسد لانه
بعد السقوط يتفتت وينقشر في الماء فشا به قليلا الكثير من البحر
عند اني يوسف قليلا اليابس لا يفسد للضرورة وهو الوجه لان
الضرورة والبلوي في المتفتت اشد واما اخشاء البقر فيل ينجس
وقيل ان كان صلبا مستمسكا فهو بمنزلة البحر والمعتبر هو الضرورة
فان كان في موضع يتحقق الضرورة فيها كما في البحر يكونان في الحكم
سواء والا فلا وذكر في البدايع مثله في الروث ويظهر ان هذا هو الحق
عند التحقيق فليكن عليه التعويل وانظروا انه على هذا لا يلزم
القايل التجسس بالبحر المنكسر التجسس والروث والاختفاء الا اذا اشركا
في عدم الضرورة ولا القايل بعدم التجسس بالبحر المنكسر عدم التجسس
بالروث والاختفاء الا اذا اشركا في الضرورة والروث صلبا
فهو بمنزلة البحر اي اليابس الصحيحة وقد ذكرنا ان انه
قد قبل في الاختفاء ذلك فيلحقان بالبحر في عدم التجسس القايل
منه وهذا بناء على الوجه الثاني من الاستحسان واما على
ما ذكرنا من ان الوجه في عدم التجسس انما هو الضرورة وانه
الحق عند التجسس فيكونان مثل البحر في عدم التجسس
عند تحقق الضرورة فيهما سواء كانا صلبين او لم يكونا كذلك
كما اشترنا اليه سالفا وان وقع جزء الحرام او العصفور لم يفسد
وهذا مذهبنا اي لم يفسد ما البئر عندنا وقال

الشافعي

الشافعي ان كان المادون القلتين افسده وان كان فلتين فاكثرا يفسده 193
ما لم يتغير به والمسألة فرع القول بطهارة الخمر المذكور عندنا ونجاسته
عنده وقد مر الوجه من الطرفين وان وقع خمر الدجاج افسدها
اي افسد البير وفي بعض النسخ افسد اي الما لخالته وتخلل
اجزائه يشيع موجب النزح وحذر الحفاش وبوله لا يفسد
اي لا يفسد ماء البير لان الفصل لبيان حكم ما البير اذا وقع
فيها شي من هذه الاصناف وكما لا يفسد ما البير لا يفسد غيره
من المياه والسياب كما سنذكره من بعد ان شأنا به فان المص سبب ذكر حكم
هذه المسألة بطريق العموم بلفظ اخر في نثر مساليل لها تعلق بالشرط
الثاني من شروط الصلاة في الجملة والحفاش معروف ويسمي الوطواط
وكذا زرق ما لا يوكل لحمه من الطير طاهر عندنا خلافا لمحمد
وقد منا ان كونه طاهرا عندنا اي حنيفة رواية الكرخي عنه وكونه طاهرا
عندنا اي يوسف رواية عنه ايضا وانه الذي مني عليه غير واحد من
المشايخ والوجه من الطرفين وقال بعضهم روي عن ابي حنيفة
وابي يوسف مرق سباع الطير لا يفسد الثوب الا اذا خشي وفسد
الما والاواني وان قل ولا يفسد ما البير وهذا بعينه في فصل
ما يقع في البير من الفتاوي الخائبة من غير ذكر لنقل بعضهم ذلك عنهما
ولكنه فيما يظهر فرع على الرواية القابلة بان خمر ما يوكل لحمه من الطيور
نجس نجاسة خفيفة الماثورة عن ابي حنيفة وابي يوسف ايضا
على ما ذكره فخر الاسلام كما تقدم ولعله انما فرق بين الاناء والبئر بناء
على دعوي عدم تعذر الاحتراز منه في الاناء وتعذر الاحتراز منه
في البئر وقد قدمناه انه قيل انه لا يفسد الاناء ايضا ويوافق
ما في فصل المذكور من الخائبة ذرق ما لا يوكل لحمه من الطيور
لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف لتعذر
الاحتراز منه انما في فصل ماء الابار والاناء وغيرها بناء على دعوي
تعذر الاحتراز منه في ذلك كله ثم في فصل في النجاسة من الخائبة
ايضا ذرق سباع الطير والحداة والبار لا يفسد الثوب انما في
وظاهر هذا انه تفريع على القول بطهارته وسلفنا ان الاصح
عند القاضي وغيره انه نجس نجاسة خفيفة عندنا وان
اوجه ثم في المغرب ذرق الطائر يذرق بالثمن والكسر ذرق صلح
والذرق السلام تسمية بالمصدر انما في وفي طلبه الطلبة بزرق
بالزاي مكان الدال لغة ايضا انما في ثمة وقع في بعض النسخ
الخائبة بالزاي وان بالت شاة او هجرة تجسس الاعند محمد

اي تنجس البير عندها حالا فالجحد وهذه احدي المسائل التي
تظهر غم الخلاف فيها بينه وبينهما في كون بول ما بول كل واحد نجس نجاسة
خفيفة عندها عند طاهر عنده كما تقدم وان قطرت في البير دم
او خمر نزع ما البير كاله لما اسلفنا بيانه اول الفصل واثبات الثاني قوله
قطرت مساححة وفي الذخيرة جنب نزع دلوا فصب على راسه
ثم استقي اخر فتقاطر من جسده في البير لا يتنجس للضرورة يعني
على القول بنجاسة الماء المستعمل كما صرحته هي بذلك ايضا فان لفظها
وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف رجل جنب نزع دلوا من ما من
بير فضبه على راسه ثم استقي دلوا اخر فتقاطر من جسده في البير
قال هذا ليس بشي وان كان المستعمل نجسا عنده فكانه اسقط
اعتبار نجاسته ضرورة ان التمر زعنه غير ممكن ان ينجس فمعلوم انه لا
اشكال اصلا على القول بطهارة الماء المستعمل كما هو الصحيح لتفقد الحاجة
الى التعرض لهذا الجواب وقد عرف من حكاية لفظ الذخيرة ان اخري
قول المصنف ثم استقي اخر منصوب على انه صفة المفعول به المحذوف
لقوله استقي وهو لفظ دلوا غير ان الوجه الظاهر ان يقال اخري
لان دلوا مؤنث سماعي ولعله انما قال اخر لان المراد في نفس الامر
ماء اخر اطلاق الدلو واريد به الما من باب اطلاق المحل واردة الحال
وان وقع جنب في البير او دخل لطلب الدلو قال ابو حنيفة الرجل
جنب والماء نجس وقال محمد كلاهما طاهر هذا اذا لم يكن على بدنه
او ثوبه نجاسة حقيقة يعني اذا وقع جنب في البير غير مختار
ولم ينور فع الحدث وحوله او دخل فيه مختارا ولم ينو ايضا رفع
الحدث وحوله بل كان ذلك منه لطلب الدلو او للتبريد فان نجس
في الماء ليس على بدنه ولا على ثيابه نجاسة فهي المسألة الملفقة
بخط الجيم ثم لما تم الطاء المهملة واو خط بالنون ما تم بالطاء
المهملتين والترتيب لاشارة بهذه الحروف الى جواب المسألة على
ترتيب علمائنا الثلاثة فالجيم او والنون اشارة الى نجاسة الرجل
والماء هو مروي عن ابي حنيفة غير ان في رواية عنه ان نجاسة
الماء لا سقطا الفرض عند بعض الاعضاء باول ملاقة الماء نجاسة
الرجل لبقاء الحدث في بقية الاعضاء ونقض الصدق الشهيد على
ان هذا هو الصحيح فنص المتن يفيد ان هذا هو الظاهر عنه
وعلى هذه الرواية لا تجوز له الصلاة ولا قراءة القرآن وفي رواية
اخرى عنه نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل واما الجناية فانها
قد زالت عنه اذا كان قد تمضيض واستنشق ونقض قاضي خا
في فتاواه

مسألة البير يحظ

في فتاواه على ان هذا الاظهر وصاحب الخلاصة على انه اصح 194
وعلى هذه الرواية يجوز له قراءة القرآن ولا تجوز له الصلاة لانه
لا يجب بل لتلوته بالماء المستعمل والطاء اشارة الى كون كل من الرجل
والماء بحاله اي الرجل باق على جنبته والماء باق على طهوريته وهو
قول ابي يوسف ونص في الخلاصة على ان هذا رواية عن ابي حنيفة
ايضا والطاء اشارة الى طهارة كل من الرجل والماء وهو قول محمد وسنقف
على وجه هذين القولين على الاثر من هذا وهذه المسألة التي
استنبط منها الشيخ ابو بكر الرازي الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد
في حالة استعمال الماء فقال عند ابي يوسف يثبت الاستعمال برفع
الحدث وبالاستعمال تقر باو لم يوجد الامران هنا اما الاول فلانه حكم
بطهارته لحكم بكون الماء مستعملا ولو حكم باستعماله لكان نجسا باول ملاقة
فلا تحصل له الطهارة فكان الحكم بطهارته مستلزما لحكم بنجاسته فقلنا
الماء بحاله والرجل بحاله واما الثاني فالان فرض المسألة في من انجس
لا لاغتسال وعند محمد ما لم ينو القرية لا يصير مستعملا وهي هنا
منتفية بفرض المسألة فخرج من الماء طاهر لانه قد ارتفع حدثه
باول ملاقة لان الماء بطبعه طهر من غير نية وبقي الماء طهورا على
ما كان عليه لان الماء لم يتصف بالاستعمال وصار كما لو ادخل يده للاغتراف
زال حكم الحدث عن اليد ولم يصير الماء مستعملا فانه يجوز ان يكون
عدم صيرورة الماء مستعملا في هذه الصورة عند محمد كما قد مناه
عن الشيخ ابي عبد الله الجرجاني وان يكون كون الرجل بحاله والماء بحاله
عند ابي يوسف لاشتراط البص في شرب عنه في التطهير في غير
الماء الجاري والمحقق به في العضو وفي النوب في رواية عنه وماء البير
ليس باحدهما والله تعالى اعلم وقد بقي هنا تنقيحات
اعلم ان عن ابي حنيفة رضي الله عنه رواية اخري في هذه المسألة
غير ما تقدم وهي ان الرجل طاهر والماء مستعمل قال في الهداية
وهذا اوقف الروايات عنه لان جميع البدن في حكم عضو واحد
في حكم الاستعمال والماء مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال
فاذا انفصل الرجل عن الماء انفصل طاهر وصار الماء مستعملا ورح
يبقى لهذا الما من الحكم طهارة ونجاسة ما هو ثابت للماء مستعمل وقد
تقدم بيانه غير انه ينبغي ان يكون المراد بالماء الذي صار مستعملا
هو الماء الملاق للرجل الذي زال حدثه كما يفيد ما قد مناه من
البدايع في شرح قول المصنف وكل حيوان اذا خرج حيا الى جميع ما البير
انه يجب نزع جميع الماء على رواية نجاسة الماء المستعمل ولا يجب

نرحب شي منها على رواية طهارته بل هو باق على طهوريته وقد عرفت
ان رواية الطهارة هي المختارة وح يتفرع على هذه الرواية انه يجوز
لهذا الجنب المنجس في البير قراءة القرآن والصلاة ايضا اذا تمضمض واستنشق
عند اي حنيفة ومحمد سواء فرغنا على رواية طهارة الماء المستعمل عن اي حنيفة
حتى يتخذ قوله مع قولنا لمحمد من كل وجه في هذه المسألة او فرغنا على رواية
نجاسة الماء المستعمل عنه حتى يتخذ القولان بالنسبة الى طهارة الرجل
وهذا خالف هذه الرواية وما يتفرع عليها لا غير الرواية القابلة بان
الما نجس والرجل نجس بنجاسته الماء المستعمل كما هو احد التأويلين الماضيين
الا انه يرد على هذا التأويل انه اذا كان الماء غايض له حكم الاستعمال بقدر
الانفصال فهذا التأويل لا يصح ارتكابه فيبقى النظر على تأويل اخر في ما عن
ابي يوسف في هذه الرواية الموافقة لما هو المروي عن محمد ولا يخفى عنه
المتأمل ان هذه الرواية اظهر وجهها وواقع حكما فليكن التعويل عليها
غير خاف ان كون موضوع المسألة في الجنب فتد اتفاقا من حيث
ان المحدث والحايض والنفسا اذا اخرجنا من الحيض والنفساس في هذا
الحكم كالجنب كما تقدم وقيد معتبر من حيث ان الظاهر مطلقا وبإيدنا
لو انجس ولم ينفذ فيه لم يتغير الماء عن صفته الطهورية بالاجماع سواء كان
ذلك للتبريد او لطب الدلو او لغيرها اغا فريد بانجاسه
فيها بكونه ناولا ورفع الحدث لانه لو انجس فيها لاغتسال والمسألة
بحالها لا يكون الرجل باقيا على نجاسته اذا تمضمض واستنشق عنه
اي حنيفة بالاخلاق وباقي الجواب بحاله على ما ذكرنا وينخلص
على ما ذكرنا ان كلاما من الرجل والماء طاهر عند اي حنيفة ومحمد
على ما هو الاظهر حتى انه لا يجب نزع شي من البير فان قلت كيف يكون
الماء بحاله في هذه الصورة عن ابي يوسف وقد مضى في البايغ على
انه لو انجس الطاهر فيها بنية القرية يصير الماء مستعملا عند اصحابنا
الثلاثة كما تقدم قلت لان الظاهر انه لا اثر له هاهنا مع عدم زوال
الحدث عنه فليتأمل اما اشارة اليه المص بقوله
وان كانت يمتنجس الماء بالاجماع اي وان كان على يد نه او ثوبه
نجاسة حقيقة يمتنجس ما البير بالاجماع اصحابنا لاختلاف النجاسة
بالماء وشيوعها فيه غير مرة هذا وفي خزنة الفتاوي وفي التفارقي
عن اي حنيفة وابي يوسف البير لا يمتنجس كالماء الجاري البير اذا لم
تكن عريضة وكان عمق ماؤها عشرة اذرع فصاعدا فوقع تحت
النجاسة فيها لا يحكم بنجاستها في اصح الاقاويل انتهى وعز هذا
الاخير في الفنية الى شرح صدر القضاة وذكر ابن وهبان
انه يتوغل

195 انه يتوغل في الاغراب مخالف لما اطلقه جمهور الاصحاب ولو وقعت
الكثرة من فارة واحدة عن ابي يوسف انه قال الى اربع يترج عشرون دلو
او ثلاثون وان كانت خمسا يترج اربعون او خمسون الى تسع فاذا
كانت عشر يترج ماء البير كله ولا يخفى ان حق العبارة ولو وقع
الكثرة من واحدة ان كان خمسا فاذا كان عشر اي الواقع ثم هذا
عن ابي يوسف ذكره كثير من المشايخ كصاحب البديع وصاحب الاختيار
وذكروا ايضا انه روي عن محمد انه قال في الفاريتين يترج عشرون
وفي الثلاث اربعون وان كانت الفارة كهنية الدجاجة يترج
اربعون وعلى هذا ما في الولوالجية والفارثان واحدة لان جثتيهما
لا تباع جثة الدجاجة فلا يتغير التقدير والثلاث كالدجاجة لان
جثتها تباع جثة الدجاجة فيترج اربعون دلو او خمسون وفي الخاتمة
وقع في البير فارة او فارتان او ثلاث فارت يترج عشرون دلو او ثلاثون
دلو لان الفارة لا تكون فوق الجردين لا يترج اكثر من عشرين او ثلاثون
وان وقع فيها اربع فارت فعلى قول ابي يوسف الاربعة كالثلاث
وعلى قول محمد الاربعة كالحسن وفي الحسن يترج منها اربعون او خمسون
فكذلك في الاربعة انتهى ثم من المعلوم ان هذا كله اذا مات الواقع
في البير ولم يتنفس ولم يتفسخ او وقع فيها ميتا ثم اخرج قبل الانتفاخ
والتفسخ الا اذا وقع حيا ثم اخرج حيا او بعد مامات وانتفخ او افسخ
كما تقدم ثم الحكم المذكور في هذه الفروع مما لا تعري عما يفيد ضعف
قد مناه عن البايغ من الفقه الخفي في تفاوت كمية المنزوح تتفاوت
مقدار الحيوان الميت في البير ايضا فتماله ثم هذا المقام حدير ايضا
بايراد السؤال المشهور وهي ان مسائل الابار مبنية على اتباع
الاشرفاذا الم يكن في خصوص هذه الاحكام المذكورة في هذه الفروع
اثار تفيدها لا ينبغي اثباتها بالقياس ولا يكفي في خصوص هذا
الوضع الجواب عنه بانه لما استحكم هذا الاصل صار كالذي ثبت
على وفاق القياس في حق التفرع كما في الاجارة وغيرها من العقود
التي ياتي القياس جوازها لا بعد تحقق المناط الذي يصلح
ان يكون علة للاحكام المذكورة على وجه سالم من القدر في عليته لها
وهو عشر الشبوت فليتأمل وان كان البير معين لا يمكن نزحها
اخر جوا مقدار ما كان فيها من الماء وقد كان القياس ان يقال
وان كانت البير معينة لان البير مؤنثة سمعي كما تقدم الا انه ذكرها
اما حمالا على اللفظ او على وجه الارض ثم الحاصل انه اذا وجب نزع
جميع ماء البير وكانت البير لا تترج كونه ذات عين جارية فكما نزعها

شيئا يمنع غيره ينبغي ان يسد منابع الماء ان امكن ثم ينزع ما فيها من الماء
النخس كما امر ابن عباس بذلك في نزع ما على ما تقدم وان لم يكن سد
منابعه اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء حال الحكم بالتجسس لانه
امر يمكن كيف يقدر كذا في النسخ التي وقفت عليها والوجه
اقتراؤه بواو العطف او بفائه او بتم وهو الاحسن اي ثم كيف يعرف مقدار
ما فيها من الماء الحكم بطهارتها اذ اخرج ذلك المقدار قال بعضهم
بحفر حفرة مثل عمق الماء وعرضه وينزع حتى تعال الحفرة فاذا
امتلات حكم بطهارة البئر وهذا احدي الروايتين عن ابي يوسف
انه غير مذكور فيها وطوله وكثافته سقط من قلم المصنف ثم قد كان
التصريح بنسبته الي ابي يوسف والرواية الاخرى عنه انه يرسل قصبه
في الماء ويجعل مبلغ الماء علامة ثم ينزع منها عشر دلاء ثم يرسل
القصبه فيه ثانيا فينظر كم نفخ الماء من العلامة فينزع ثلث ذلك
عشر لاحتي اذ كان طول الماعشر قبضات فانقص بعشر لا قبضة
واحدة يعلم ان كل الماية دلو فينزع تسعون دلو اخرى ونص قاضي خان
في فتاواه علم ان هذا اليسر الطرق في نزع جميع الماكن في بعض شروح
القدوري نقلا من التمهيد انه يقتضي به انتهى وعندني في اطلاق
المنع من ذلك نظر بل ذلك فيما لم يعلم كون محل الماء من الابار على منوال
واحد من اوله الى اخره في سائر اجزاء المكان المذكور اما اذا علم
كون محل الماء على منوال واحد من اوله الى اخره في سائر اجزاء مكانه
المذكور فينبغي ان يتعين الفتوى به اذ لم يمكن سد منابعه
ووجهه ظاهر وقال بعضهم يحكم به في عدل فينزع حكمها
يعني يؤتى برجلين عدلين لهما بصارة بامر الماخذكر ان البئر
مشتعل عليه بن الدلاء اخرج منها حكم بعد اجراء ذلك بطهارتها
وهذا مروى عن ابي نصر محمد بن سلام ونص في الخفة والبدائع
انه الاوفق في الباب لان ما يعرف بالاجتهاد يرفع الى هذا الاجتهاد
في ذلك الباب وفي الهداية وهذا شبه بالفقه قال في النهاية
وعندها اي بالمعني المستنبط من الكتاب والسنة لان الله تعالى
اعتبر قول رجلين عدلين في قوله تعالى فجزاء ما قتل من النعم بكم
ذواي عدل منكم وانما اشترطت البصارة لهما في الماء لان الاحكام
انما تستفاد من له علم بها اصله قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر
ان كنتم لا تعلمون ونص صدر الشريعة عليه السلام في شرح
الجامع الصغير لقاضي خان ثم قال في الكتاب ينزع حتى يغلبهم الماء
ولم يقدر الما في النزع لانه متفاوت فينزع حتى يظهر العجز وهو الصحيح
انتهى

196 انتهى واعتقد علي هذا في الحاوي القدسي ونزد وهو مفوض الي
راي المبتلي وعن محمد بن يونس ما يتادلوا الى ثلاث مائة ثم
عن النصاب وفي الخلاصة والفتاوى على ثلاث مائة ومشي عليه
صاحب المختار وفيه نظر فانه اذا كان الحكم الشرعي ينزع جميع الماء الحكم
بنجاسة فالقول بطهارة البئر بالاعتصار المبرور على النزع عدد
مخصوص من الدلاء يتوقف على السمع بقية واين ذلك فالماثور عن
ابن عباس وابن ابي المبرور خلافة كما تقدم علي ان المذكور في محيط
رعي لدين وغيره عن محمد بن يونس ما يتادلوا الى ثلاث مائة وفي رواية
ما يتادلون وخمسون لان ما لا بار غالبا لا يتجاوز هذا وفي البدائع روي
عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول انه ينزع مائة دلو وروي ثلاث
مائة دلو انتهى وقد ذكر غير واحد من المشايخ ان اختلاف هذه
التقديرات باختلاف الاماكن ففي مثل ابار الكوفة الماية نزع كل
المائة مائتا وقال شمس الائمة السرخسي وباريغدا وكثيرة الما
فاقتي محمد بن شاهر انتهى وهذا في الحقيقة من باب ذكر الحد
البصير بما مر الما في تلك الناحية ان ابارها مشتتة على مقدار معين
فتوقف الطهارة على نزعها لكونه جميع ما فيها غالبا لان ذلك ضرورة
لازب في كل ابار سائر الجهات مطلقا ثم الذي يتلخص انه الاظهر
من جملة ما تقدم انه اذا وجب نزع الجميع وكانت البئر معينة لا ينزع
فان امكن سد منبع الما من غير عشر سدت واخرج جميع ما فيها من الما
وان عسر ذلك فان علم ان كون محل الماء على منوال واحد طول
وعرضه في سائر اجزائه ارسالي الما قصبه وعمل في ذلك بما
قد مناه وان لم يرفع العلم بذلك فان امكن العلم بمقدار من عدلين
لها بصارة بعباء الابار اخذ بقولها وان تعذر العلم بمقدار الما من عدلين
بصيرين بذلك نزحوا حتى يظهر لهما العجز عن النزع بحسب غلبة ظنهم
والله سبحانه اعلم ووجه اولوية هذا التفصيل غير خاف على الفقيه البليل
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولحق البطل والافرنزة خرد الدجاجة
يعني في كونه اذا وقع في البئر افسدها لانه مثله في النجاسة اما في البط
فبالاخراف بين اهل المذهب واما في الاوز فكا هو ظاهر كما هو احدي
الروايتين عن ابي حنيفة فيه وقد مشي غير واحد من مشايخ المذهب
كما بيناه فيما تقدم ومثله ايضا في تحليل الاجزاء وعدم الضرر ثم في
بعض النسخ التي وقفت عليها وزرق سباع الطير لا يقصد الثوب
الا اذا خش ويفسد الاواني وان قل ولا يفسد ماء البئر وهو تكرار
محض لذكره سالفه مع قرب العهد وقد اشبعنا الكلام فيه ثمة

واذا نزع لوقوع الفارة عشرون دلو او ثلاثون دلو والرشاء ايضا
بكر الرا وهو الحبل وكذا الكبرة ويد المستقي ونواحي البير بطهارة البير
مروي ذلك عن ابي يوسف لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة
ما البير حكما فيكون طهارتها بطهارة البير حكما نفيا للحج كالذئ اذا
تنجس بنجاسة الحزج صادف خلاصه بطهارة الدن تنبعا وكن
اخذ عروة الاناء ليد نجسة وكلما غسلها يأخذ عروة الاناء
تظهر العروة مع طهارة البير وبهذا يعرف ان وضع المسألة في طهارة
المذكورات ينزع عشرون دلو او ثلاثين من البير عوت الفارة فيها
اتفاقي وقد كان الاحسن ان يقال واذا نزع الواجب من البير يحكم
بطهارتها طهر الدلو والحبل والكبرة المستقي وموت ما ليس له
نفس سائلة يسكون الفاي دم سائل وانما قال سائلة باعتبار
لفظ النفس وانما سمي الدم نفسا لان النفس التي هي اسم الجملة
الحيوان قوامها بالدم لا يتنجس الماء وغيره كالبق والذباب والزباب
والعقارب لما عن سلمان رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
قال يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات
فهو حلال اكله وشربه ووضؤه رواه الدارقطني وغيره ما تكلم في بعض
رجال سنده فغير ضاير في كوجهة عند التحقيق ولا سيما مع ما في صحيح
البخاري وغيره عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا
وقع الذباب في شراب احدم فليغمسه كله ثم لينزع عنه فان في اكله
جناحه داء وفي الاخر شفاء وفي سنن ابي داود انه يتقي بجناحه
الذي فيه الداء فليغمسه كله ولو كان موته يوجب التنجيس لما وقع
فيه لم يامر صلى الله عليه وسلم بغمسه فيه لان غمسه في الطعام
والشراب الحارين يكون منه موته من ساعته وفي تنجيس الشراب
والطعام تضييعه والشارع لا يامر بتضييع المابل قد صرح النبي عن
اضاعته وفي تنجيس هذا وقد فكر ابن المنذر في كتاب الاجماع
ان موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يفسده بالاجماع والبق
واحد بقة وهو البعوض وقد يسمي به الفسفس في بعض الجهات
وهو حيوان كالقرد شديد النتن وكلاهما ليس له دم سائل اصالة
وتقدم الكلام في الذباب في شرح قول المصنوع واما الذباب او
البعوض اذا مص وامتلا فلا يمتنع والزباب جمع زبور
بضم الزاي معروف وكذا موت ما يعيش في الماء كسمك
والضفدع والسرطان وفي بعض النسخ وكذا ما يعيش في الماء
اذا مات كسمك والضفدع والسرطان انتهى اي لا يتنجس الماء ولا

ولا فرق

ولا فرق بين ان يكون السمك غير الطاف وبين ان يكون طافيا وقال الطحاوي 197
موت الطافي منه يفسد الماء قال شمس الامية السرخسي وهذا غلط
اذا ليس الطافي اكثر فسادا من انه غير ما يكون فهو كالضفدع والسرطان
ويذلل في هذا الكلب والخنزير الماء يتيان فلا جرم ان في الخلصة وغيرها
الكلب والخنزير الماي اذا مات في الماء جمعوا انه لا يفسد الماء وانما كان
موت هذه الحيوانات غير منجس لها ولا للما قيا ساعلي ما ليس له نفس
سائلة بجامع عدم الدم المسفوح فهما والدم المسفوح هو النجس ولهذا
قلنا ايضا لا فرق بين الضفدع الماي والبري اذا لم يكن للبري دم اما
اذا كان له دم سائل فانه يفسد على الصحيح والفرق بينهما ان الماي
ما يكون بين اصابعه ستر بين دون البري والفضدع بكسر الضاد
والدال المهملة ويجوز فتحها كماه الازهري وقال لغة فصيحة وحكي
ابن دحية ضمها وهو غريب وان ما توفي غير الماء اما السمك فلا ينجسه
بالاخلاف واما الفضدع اذا مات في العصور اختلف المتأخرون واكثرهم
على انه ينجس وذكر الاسدي في شرحه ما يعيش في الماء لا يوكل
اذا مات في الماء انتفخت وتفسخت فانه يكره شرب ذلك الماء والقصير
وان مات اي هذه الحيوانات المذكورة وانما الفاء في قوله اما السمك
وفي قوله لا ينجسه وذكر القير في قوله اذا مات حلالا على لفظ ما لانه مفرد
مذكر وانته في قوله وانتفخت وتفسخت حلالا على معناه لا ما من حيث
المعنى يقع على المذكور والموت مفرد او مثنى ومجموعا وقد كان الاولى
التذكير لان الحال على اللفظ اولي كما هو مذكور في علم العربية هذا وما ذكره
المصنف من نفي الخلاف في عدم التنجيس غير الماي من المايعات كالخل واللبن
والعصير غوت ما عدا السمك فيه في اطلاقه نظري ومن ان الطحاوي
لما كان قليلا بان موت الطافي من السمك يفسد الماء فانه فابل بانه
يفسد غير ما يعيش السمك فيه من المياه المقيد بطريق اولي
ونذكر الثاني عن قريب واما الكلام في تنجيس غير الماء من المايعات
بما عدا السمك وعدم تنجسه فاعلم ان محمدا علل تنجيس الماي عوت
الحيوان الماي فيه من الضفدع والسرطان ونحوها بقوله بان هذا
ما يعيش في الماء فمما يشايخ بلخ من هذا التعليل انه لا يمكن صون
المياه عن موت هذه الحيوانات فيها لان معدن الماء قوا وجب موتها
فيه التنجيس لوقع الناس في الحج وفهم مشايخ العراق منه انها
اذا كانت تعيش في الماء لا يكون لها دم اذا لم يولد لا يعيش في الماء
لخالقة بين طبيعة الماء وبين طبيعة الدم فلم تنجس في نفسها بالدم
الدم المسفوح فلا يوجب التنجيس ما تجاوزه ضرورة وما يبري في بعضها

في صورة الدم فليس بدم حقيقة الا ترى ان السمك يجعل بغير ذكاة
مع ان الزكاة شرعت لاراقة الدم المسفوح واذا شمس دمه يبيض
ومن طبع الدم اذا شمس يسور فيتفرغ على هذا الاختلاف ان الحيوانات
المذكورة تنجس غير المما من المايعات اذا ماتت فيها على قول مشايخ بلخ
لانه يمكن صيانتها عن موتها فيها قلت وهذا يفيد ان موت السمك
فيها ينجسها ايضا لا مكان صيانتها من ذلك ايضا فان نصوا على اخراجه
والا فهو يكره كناية عن عدم الخلاف على عدم نجسها وهذا ما تقدم الوعد
ولا ينجس غير المما من المايعات ايضا اذا ماتت فيها على قول مشايخ
العراق لانعدام الدم المسفوح فيها ويشهد لمشايع العراق مروي
هشام عن اصحابنا وذكره الكرخي ايضا عنهم ان كل ما لا يفسد الما لا يفسد
غير الما فلا حرم ان في البدايع وهذا شبه بالفقه وفي الهداية والتخفة
ومحيط رضي الدين وغيرها وهو الاصح لكن يحرم اكل هذا الحيوانات
المذكورة لفساد الغذاء وخبثته ثم يستوي الجواب بين المتفسخ وغيره
وفي نجاسة الما القليل وطهارته على القولين الا انه يكره شرب الماي
الذي يتفسخ فيه ذلك على القول بطهارة الماي ما كان او غيره
لانه لا يخاو من اجزائه وهو غير مأكول وهذا يفيد ان كراهة شربه
تحرعية قال شيخنا رحمه الله وبه صرح في التنجيس
فقال يحرم شربه انتهى وعلى هذا يحمل ايضا ما نقله المصنف عن
الاسيما في شرح مختصر الطحاوي ويدخل في هذا الذي ذكره
السمك الطافي اذا تفسخ في الماي ما كان او غيره لانه لا يؤكل عند
اصحابنا ثم طاهر اقتصار المصنف على قوله واكثره انه يتنجس يفيد
انه المختار وان القائل على انه لا يتنجس وقد ظهر ان كلا الامرين ليس
كذلك فنتبه له اما الحية البرية اذا ماتت في الما تفسد الما
اي اذا ماتت في القليل تفسد لانها ذات دم سائل نجس
فينجس ما يحالطه بالموت وكذا الحية المائية اذا كانت
كبيرة لها دم سائل يعني تفسد الما القليل اذا ماتت فيه لما ذكرنا
انفا وهذا مروي عن ابي يوسف في غير رواية الاصول وهو يوافق
ما عنه في السمكة الكبيرة من ان لها دما كما تقدم ويعكر عليه ما مضى
من ان الماي لادم له وان الدموي لا يعيش في الما ولعل المراد حية
مائية برية فان الماي هو الذي لا يعيش الا في الما ومثي فارقه
مات من ساعته والبري هو الذي لا يعيش الا في البر وما كان
يعيش فيهما فهو ماي بري وقد نصوا على ان ما كان يعيش فيهما
كالبط والاوز واذا مات في غير الما نجسة بالاخلاق لانه له دما سائلا

والشرع

والشرع لم يسقط اعتباره حتى لا يباح اكل المأكول منه بدون الزكاة
وان مات في الما القليل يفسده قال قاضي خان هو الصحيح من الرواية
عن ابي حنيفة والله سبحانه اعلم وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة
لها دم سائل يعني تفسد الما القليل اذا ماتت فيه لما ذكرنا ايضا
وهي بفتح الواو والزاي والعين العجوة سام ابرص سميت بها لخصتها
وسرعة حركتها والجمع وزغ واوزاع كذا في القاموس وفي شرح مسلم
للنووي قال اهل اللغة الوزغ وسام ابرص جنس وسام ابرص كباره
انتهي وعكس هذا المندري فقال الوزغ هو اكبر من سام ابرص فعلى
هذا لا حاجة لقول المصنف اذا كانت كبيرة الا في هذه المسألة ولا في التي
قبلها وهو جمع سور موز العين
البقية من الماء التي يبقها الشارب في الاناء ثم غم استعماله فيه وفي الطعام
ثم الامار عندنا اربعة انواع الاول طهور غير مكروه والثاني مكروه
والثالث نجس والرابع مشكوك ولما كان الاحق بالتقديم هو الاول
بدا المصنف به فقال سور لادمي طاهر سواء كان مسلما او كافرا
او جنبا او طاهرا الا انه تابع المشايخ رحمهم الله في التعبير عنه
بطاهر حلاله على المعنى الاكمل فيه وهو الطهورية وقد رأينا نحن ايضا
ان توافقهم على ذلك بعد التنبيه عليه ففقول سور لادمي طاهر
على اي وصف كان من الاسلام والكفر والصغر والكبر والذكورة والانثوية
نورية وكونه خنثى والطهارة من الحدث بنوعية لا صغرا ولا كبرا
وما جرى مجراه من حدث في الحيض والنفاس والتلبس باحدهما قال
قاضي خان وعليه اجماع المسلمين انتهى قلت وفيه نظر فقد ذكرت
المالكية اختلافا في سور الكافر وشارب الخمر اذا ارينيقن طهارة
فيه ولا نجاسة فقبل بحال على طهارة وقيل على النجاسة وقيل بكره
ولا يحمل على احدهما وفي توضيحهم ومذهب المدونة انه لا يتوضأ
بسور الكافر والابا دخل يد فيه قال في البيان تحمل لا يتوضأ
وجده غيره او لم يجد ويقيم ان لم يجد سواه وتحمل ان يزيد لا يتوضأ
به مع وجود غيره فان توضأ به مع وجود غيره اعاد في الوقت وان لم
يجد غيره توضأ به على كل حال والتاويل الاول اولى واظهر انتهى
وحاصله هل يتجنب الماء على سبيل الوجوب او الاستحباب وقد
صرح المازري بهذا من الاختيارين قولين ثم تناها على ان الغالب حل
هو كما للتحقق اولا للتاويل الثاني قال ابن جيب الي هنا كلام
التوضيح نعم الاطلاق المذكور مطرد عندنا فيما اذا لم يكن في الشارب
نجاسة عينية كما ذكره الحاوي القدي ان نجاسة عينية

فمن ثم قالوا لو شرب خمراً ثم شرب من فوره من اناء ونحوه كان
سؤره نجساً بخلاف ما اذا امكث ساعة ابتلع بزاقه فيها ثلاث
موات بعد لحس شفثيه بلسانه فانه لا ينجس ثم منهم من
يطلق هذا الجواب من غير غرض والى احد بخصوصه كما في المحيط
رضي الدين وغيره ومنهم من يعزوه الى ابي حنيفة خلافاً لما
في البدايع مفرعاً ذلك على جواز ازالة النجاسة الحقيقية من الثوب
والبدن بغير الماء من المايع الطاهر ثلاث مرات من غير اشتراط
صب عند ابي حنيفة خلافاً فان عند ابي يوسف وان
قال بجواز ازالة النجاسة المذكورة بذلك لكنه اشترط الصب
ومحمد وان لم يشترط لصب لكنه لا يجوز التطهر عنده بغير الماء
وههنا لم يوجد الماء ولا الصب ومنهم من يذكر ابا يوسف مع ابي
حنيفة ويذكر انه اسقط هنا اعتبار الصب للضرورة وعليه
مضى صاحب المحيط وصاحب كافي وغيرهما في مسألة الهرق
اذا اكلت فارة الآتية عن قريب وسند ذكر عبارة المحيط ثمة ان
شا الله تعالى هذا ولا بد ان يكون المراد ان فاه يطهر فلا يكون
سؤره نجساً في الصورة المذكورة اذا لم يكن في بزاقه الكاين
بعد ذلك اثر الخمر من طعم او ريح وما يشهد بهذا ما في الفتاوي
الخانية شرب الخمر ونالم فساله من فيه شيء على اوسادته ان كان
لا يري فيه عين الخمر ولا ريحة ينبغي ان يكون طاهراً في قول
ابي حنيفة وابي يوسف ويظهر الغم بريقه ثم في بعض شروح
القدوري فان كان سارب السارب طويلاً ينجس الماوان
شرب بعد ساعة لان الشعر الطويل لما ينجس لا يظهر باللسان
انتهى وكأنه لانه لا يتمكن اللسان من استيعابه باصابعه بل
ايه بريقه ثم اخذ ما عليه من البالة النجسة مرة بعد اخرى
ولا فهو ليس دون الشفتين والغم في تطهره بالريق تفرغاً
على قول ابي حنيفة وابي يوسف في جواز التطهر من النجاسة
الحقيقية بغير الماء من المايع الطاهر وسؤره ما يוכל لحمه
كالابل والبقر والغنم والوجه طاهر فان اللعاب المختلط
بالماء متولد من لحم طاهر غير مستحيل الى نتن وفساد نعم اذا
كانت هذه الحيوانات جلالة وهي التي تاكل الجلة بالفتح وهي
في الاصل البقرة وقد يكتفى بها عن العذرة وهي هنا من هذا
القبيل كما اشار اليه في المغرب او كان ما يوصل لحمه من الطيور
وجاجة مخلقة وهي التي لا تكون محبوسة عن حولان متفادها
في البغاة

199 في النجاسة كان سؤرها حينئذ مكروهاً كما سبأني وامام سؤره
الفرس فعن ابي حنيفة اربع روايات في رواية نجس وفي رواية
مستكوك وفي رواية مكروه وفي رواية طاهر وعند طاهر بلا
شك وبه اخذ بعض المشايخ فان قلت المذكور في غير ما شرح
من شروح الهداية نقلاً من المحيط في سؤره الفرس عن ابي حنيفة
اربع روايات قال في رواية احب الي ان يتوضا بغيره وهو رواية
البجلي عنه وفي رواية الحسن عنه انه مكروه كالحمة وفي رواية قال
هو مستكوك فيه كسؤره الحمار وفي رواية كتاب الصلاة قال هو طاهر
وهو الصحيح من مذهبه انتهى فلم يذكر عنه في شيء منها نجاسة سؤره
قلت ذكره في التحفة والبدايع على رواية الحسن عن ابي حنيفة نجس
كالحمة وبوافقه ما في الذخيرة والتمتة الصغرى وروي عن ابي حنيفة
ان سؤره ما لا يוכל لحمه بمنزلة بوله اذا كان اكثر من قدر الدرهم الكبير
افسد الصلاة وهو رواية البغداديين عن ابي حنيفة وابي يوسف
زاد في شرح الكثر للزيلعي الفرس وغيره فيه سواء فلعلم المصاحا ط
علما هذه الرواية وراي انه لا يظهر فرق بين ما في المحيط من قوله احب
الي ان يتوضا من غيره وبين ما فيه ايضا من رواية الحسن عنه انه
مكروه كالحمة وخصوصاً كراهة تنزيهية كما هو قول بعض المشايخ فوافق
في عدد الروايات دون لفظ المحلى على ما فيه على ان غير واحد من المشايخ
اقتصر على ان عن ابي حنيفة روايتين مكروه كالحمة وطاهر وذكر في المبسوط
والتحفة والبدايع وغيرهما انه طاهر الرواية واليه السادة قول المحيط
المذكور وفي رواية كتاب الصلاة قال هو طاهر ونص قاضي خان
وصاحب البدايع وغيرهما على ان الصحيح لان كراهة اللحم للنجاسة
بالثقليل ارباب العدد والكثر والسفر وذلك من عدم في حق السؤره
بل في شرح الزاهدي وسؤره الفرس طاهر بالاجماع في الاصح لان كراهة
لحمه عنده اجتراساً له وعلى هذا فقد كان الاتي بالمصالح تعرض لبيان
ان الطهارة هي ظاهر الرواية وانها الاصح لانها المجتهد رواية ودراية
ثم الى هنا ثم الكلام فيما هو طاهر غير مكروه وانما لم يتعرضوا لذكر عدم الكراهة
كما نصوا على ان الطهارة شيا على ما هو الاصل في الطهارة واعتقاد اعلی فيهم
ذلك من النص عليها في قسم له لا يقع التمايز بينهما الا بهانفياً في
احدهما وثبوتاً في الآخر ثم شرع في بيان القسم الذي هو نجس
وقدمه على غيره نظر الى ان بين هذين القسمين كمال المفاصلة
الحاصلة من كمال التضاد فقال وسؤره الكلب والخنزير وسؤره
سباع البهايم نجس كالاسد والغهد والذئب لاختلاط

سورها بلعابها واللحاح نجس لتولد لها من نجس لحم ومذهب
ابن القاسم وهو رواية عن مالك في المدونة طهارة سؤر الكلب
ثم قالت المالكية ان ما كان من الحيوان عادته استعمال نجاسة
سبع كان او غيره له حاله في الاول ان يري علي فيه نجاسة وقت
شربه وحكمه حينئذ ان تغير لما حكم بنجاسته وان لم يتغير فان
كان قليلا فقيه اقوال ثلاثة اجدوها وهو المشهور انه طهور يكره
استعماله مع وجود غيره ثانياً وهو ابن القاسم واختاره صاحب الرسالة
انه نجس ثالثاً مسكوك فيه اي لا يتحقق هل هو نجس او طاهر ثم
ابن الماجنون يتوضا به اولا ثم يتيم لصلاة واحدة وسبحون
يتيم اولا ثم يصلي ثم يتوضا ويصلي ثانياً فيكون قد صلى صلاة متينة
فيها السلامة من النجاسة وان كان كثير المني نجسة ثم من قابل انه ليس
في المذهب في الماء القليل ومن قابل انه وقع لما لانه انية الوضوء
والغسل وفي كلام عبد الوهاب انه الحب والحرة وقال بعض المتأخرين
انه القلتان وقال بعضهم ليس له جد بمقدار بل بالعادة الحالة الثانية
ان لا يري علي فيه نجاسة وحكمه ان عسرا احتراز عنه كالحرق
والفارة اغتفر للمشقة وان لم يغسل ثلثة افعال الجمل على النجاسة
نظر الى الغالب والجمل على الطهارة نظر الى الاصل والثالث يطرح الماء
دون الطعام لان الماء يستخرج طرده على النفوس وهو مذهب
المدونة ومذهب الشافعي الحان سؤر ما عدا الكلب والخنزير
وفرغ كل منهما ولو مع حيوان طاهر وعن احمد كقولنا وكقول الشافعي
واتفق الاثمة الثلاثة على غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعاً وزاد
الشافعي واحمد التعفير بالتراب مع ذلك والاظهر عند الشافعية
الحاق الخنزير به في ذلك والظاهر من المذهب عند المالكية
عدم الحاق الخنزير به والمشهور من مذهب اصحابنا ان الاناء
يغسل من ولوغ الكلب ثلاثاً كما سنده كروسيق الادلة وتحقيق
النظر فيها له موضع غير هذا وسؤر سباع الطير وما يسكن
في البيوت مثل الحية والعقرب والفارة والوزغة والهرقة والدجاجة
المخلالة مكروه اما سباع الطير كالباري والعقارب والصدقر
ونحوها فالقياس نجاسة السؤر كسباع البهائم بجامع جرمة اللحم
وهو رواية عن احمد وظاهر قول مالك في المدونة قال
مالك وان شرب من اناء فيه ماء ياكل الجيف من الطير والسباع
والدجاج والاوز المخلالة وغيرها فلا يتوضا به قال ابن القاسم
ويطرح ويتيم من لم يجد سواه انتمى وانما قلنا بالطهارة استحساناً
لانها

200
لانها تشرب بمنقارها وهو عظم اجاف صقيل بخلاف سباع البهائم
فانها تشرب بلسانها وهو رطب بلعابها ثم كان مقتضى الاقتضار
علي هذا ان يكون سؤرها موصوفاً بالكراهة كما هو قول الشافعي واحمد
في رواية عنه الا ان اصحابنا لم يقتصر واغلب ذلك للاحظوا ما هو
ضيقها عادة في الغالب من اكلها الجيف وشبهها وانقضاءها من
الهوى للشرب من الاواني ونحوها مع العسر في صونها وخصوصاً
في البراري فقالوا بالكراهة لتوهم النجاسة ومن ثم روي الحسن عن ابي حنيفة
ان كان هذا الطائر لا يتناول الميتة مثل البازي الاهلي ونحو ذلك فلا يكره
الوضوء وانما يكره في الطير الذي يتناول الميتة ذكره الفقيه ابو الليث
في شرح الجامع الصغير ونقلوا انه روي عن ابي يوسف ايضاً مثله قال
في الهداية واستحسن المشايخ هذه الرواية في النهاية والله سبحانه
المناخرون رواية ابي يوسف واقتوا بها النبي وقد ظهر من
هذه الجملة ان الكراهة حيث اطلقت فيما تقدم كراهة تنزيهية اذ امر
شاهدنا اكلت ثم شربت من فورها من ذلك الماء القليل وهو حسن واما الهرة
فكراهة سؤرها قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ليس بمكروه لما عن
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهرقه
فيصغي لها الاناء فتشرب منه ويتوضا بفضلهارواه البزار والطبراني في
الوسط ورجاله موثقون قال ابو يوسف كيف اكره مع هذا الحديث
واعلم ان المشايخ اختلفوا في ان كراهة سؤرها علي قولها هل هي تحريمية
او تنزيهية قالوا فروي عن الطحاوي ما يشير الى التحريم فانه قال سؤرها
لحرمة لحمها فالوجب للكراهة لان غير عارض وهذا لا يتم لالغاء النبي
صلى الله عليه وسلم بحكمه بطهارة سؤرها فعلاً كما روينا وقولاً حيث
قال في حقها انها ليست بنجسة انها من الطوائف عليكم والطوافات
اخرجها اصحاب السنن وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال الكوفي
كراهته لاجل انها لا تنجس في من النجاسة من الفارة والجيفة وغيرها
فلا تخالوؤها وهذا يدل على ان الكراهة تنزيهية قالوا وهو الاصح قلت
وهو ظاهر ما نقلوا عن محمد انه قال في كتاب الصلاة احب الي
ان يتوضا بغيره ولم يزد علي هذا ولهذا اصل صحيح وهو كراهة غمس
اليدين في الاناء المستنقظ قبل غسلها فانه ثبت النهي عن ذلك لتوهم
النجاسة كما تقدم وتحمّل اصغاره صلى الله عليه وسلم الاناء لها علي
علمه بعدم ذلك التوهم في حقها والله اعلم وقد ظهر من هذه
الجملة ان هذا كله اذ لم يشاهدنا اكلت نجاسة من فارة او غيرها
وشربت من فورها من ذلك الماء القليل اما اذا شاهدنا ذلك فسورها

نجس كما سنده المص وقد حكى الرازي الاجماع عليه واما سواكن
البيوت فقال بعض منساجنا على القياس على سور الهرة يجب ان يكون
سور هذه على اختلاف مكروها عند ابي حنيفة ومحمد بن مكره
عند ابي يوسف وقيل بل سورها منفق على كراهته وانما في ابو
يوسف كراهة الهرة بالنص واليه يشير كلام صاحب الخلاصة
وهل هي كراهة تحريم او تنزيه فيه احتمال ونص في
الخلاصة على انها كراهة تنزيه في الاصح كما في سور الهرة وفي هذا
المقام نكتة حسنة ذكرها شمس الايمة الكردري وهي ان الله تعالى
على سقوط الاستيلاء بعبادة الطواف في قوله عن من قائل ليس
عليكم ولا عليكم جناح الى قوله طوافون عليكم بعضكم على بعض
وقال النبي صلى الله عليه وسلم سقوط نجاسة الهرة بعبادة
الطواف اخذ من تعليقه صلى الله عليه وسلم عدم نجاسة الهرة
بذلك اما الدجاجة المخلاة وكذا الابل والبقر الجلالة فكراهة
سورها لاحتمال نجاسة منقارها وفيها لعدم تحايها من النجاسة
كما تقدم مثله في سباع الطير وهل هي كراهة تحريم او تنزيه
الظاهر انها تنزيه بالاخلاق اذ الم يشاهد ها اكلت نجاسة ثم شربت
على فورها من ذلك الماء القليل ولم يكن على منقارها ولا فيهما اثر
نجاسة محسوسة اما اذا كان احد هما فالاحتمال في نجاسة سورها
وقد استلغنا من قريب تفسير المخلاة والجلالة فان اكلت
الهررة الفارة ثم شربت الماء على الفور تنجس يعني اذا كان
الماء قليلا كما شرنا اليه انفا وهذا الفرع خرج مخرج التوضيح لبيان
محل الخلاف المذكور في الكراهة للعلم بان ذكر الفارة اتفاقا وانما
المراد اكلت نجاسة ثم شربت في الحال من ذلك الماء القليل وان
مكثت ساعة والحست فمها فهو مكروه ولفظ البائع ولو اكلت
الفارة ثم شربت الما قال ابو حنيفة ان شربت على الفور ينجس
الماء وان مكثت ثم شربت لا ينجس وقال ابو يوسف ومحمد
ينجس بناء على ما ذكرنا من الاصلين في نجاسة سور شارب
الحمر وذكر قاضي خان في شرح الجامع الصغير والشيخ رضي الدين
في المحيط وغيرهما قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وهذا لفظ المحيط
الذي تقدم الوعد به وفي النوادر عن ابي حنيفة في هرة اكلت
فارة ثم شربت من الاناء على الفور تنجس وان مكثت ساعة ثم
شربت لا ينجس لانها غسلت فمها بلعابها ولعابها ظاهر وهو
قول ابي يوسف لان عند النجاسة وان كانت لا تزول الا

زالت

بالصب

201 بالصب عليها ولكن في مثل هذا يحكم بزوالها بدون الصب للضرورة وقال
محمد بن نجس الماني الحائلي لان عند النجاسة لا تزول الا بالماء المتنجس وقد
ظهر لك من هذا ان الحكم يكون سور الهرة في هذه الصورة مكروها وانما هو عند
ابي حنيفة لا غير نعم يعني ان لا يتنجس على قول محمد اذا غابت غيبة
يجوز معها شربها من ماء كثير وحيث بقي القول بكراهة سورها في هذه
الصورة عند ايضا كما عند ابي حنيفة والله اعلم ويكره اكل ما بقي
من الفارة اي يكره تنزيعها تناول ما بقي به اثار تنزيعها منه من
خبر ونحوه وكذا ما سقط من فمها من قطع الخبر وشبهه كما نصوا على هذا
في الهرة لان الظاهر ان ذلك لا يحلوا من لعابها فهو سورها من
الطعام وقد ورد في حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سيت لورت النسيان سور الفارة والقاء القملة وهي حية والبول
في الماء الراكد وقطع القطار ومضغ العلك واكل التفاح ويجوز ذلك
البيان المذكور قال ابو الفرج ابن الجوزي هذا حديث موضوع والتم
الحكم بن عبد الله قال احمد بن حنبل كالحديث موضوع وقال
ابو حاتم الرازي هو كتاب النجس واما انه يكره اكل ما بقي من الطعام مما
ليس بما يباع كما ذكرناه فلا وهو واضح وزيد وضوحا ما في صحيح البخاري
من حديث ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة سقطت
في سمى فقال القوها وما حولها وكلوا منكم وهو محمول على انه كان جاملا
بدليل ما في سنن ابي داود وان كان جاملا فالقوها وما حولها وان كان
ما يباع فلا تقربوه وسور الحمار والبغل مشكول ومنهم من يسميه
مشكالا وانكر الشيخ ابوطاهر الرياس تسميته مشكوكا وقال لا يجوز ان يكون
شي من احكام الله تعالى مشكوكا فيه بل سور الحمار طاهر لو غمس الثوب
فيه تجوز الصلاة معه الا انه يحتاط فيه فامر بالجمع بينه وبين
التيمم انتهى وقد ذكر غير واحد ان تسميته مشكوكا او مشكالا لم يرو
عن سلفنا اصلا وانما وقعت لكثير من المسايخ المتأخرين وهل هذا النزاع
لفظي او معنوي فالذي يظهر انه ان كان الشك في الطهارة فهو معنوي
وان كان في اللفظ فقط فهو لفظي كما سيظهر عن قريب وسيظهر ايضا
ان الاظهر كون الشك في الطهارة رية لا غير في شرح قول المصنف
والصحيح ان الشك في طهوريته وقد كان الايق به ان يذكر هنا
وعلى هذا التقدير فالخطب يسير ثم اعلم ان عرف كل حيوان مثل
سوره في النجاسة والطهارة والحرمه والكراهة كما ذكره الطحاوي والكرخي
في مختصرهما لان السور نجاسة اللعاب واللعاب والعرق متولدان
من اللحم فاخذ احكامهم ومن ثمة قال صاحب الجمع ويعتبر السور بالمسير

ثم اذا اخذ حكمه وقد ذكرت احكامه جاز ان يعتبر الاجزى في تلك
الاحكام وقد مشي المص على هذا المنوال فانه بعد ان ذكر الحكم الذي كان
للمسير للستور بواسطة مخالطة اللعاب به قال وعرق كل شي يعتبر
بصوره الا ان عرق الحمار عند ابي حنيفة في الروايات المشهورة طاهر
كذا ذكره القدوري كذا عرق والي المحيط نقلا عنه وفي النهاية وغيرها
طاهر في الروايات الصحيحة الظاهرة وفي الخاتمة وعرقها طاهر في
ظاهر الرواية وفي شرح الزاهدي اتفقوا على طهارة عرقه وحكي صاحب
غاية البيان في شرح البردوي الاجماع عليها وكان بناء على انها هي التي
استقر عليها الحال والا فقد صرحوا بان في كل من سور الحمار والبغل
وعرقها بالنسبة الى البدن والثوب ثلاث روايات عن الامام
منهم قاضي خان فقال في شرح الجامع الصغير وفي لعاب البغل والحمار
وعرقها اذا اصاب الثوب والبدن عن ابي حنيفة ثلاث روايات
في رواية قد مر بالدرهم وفي رواية قد مر بالكثير الفاحش وفي رواية
لا يمنع وان فحش وعليه الاعتقاد اني واما بالنسبة الى الماء ففي الذخيرة
والشجرة وذكر في باب السهم من الاصل ان عرق الحمار والبغل ولعابها
لا يجس الثوب وان فحش اطلق هذا الجواب ولم يصفه الى احد من
قال ابو يوسف ومحمد اذا سقط من لعابها او عرقها شيء في وضوء رجل
قليل كان او كثير افسد الماء ولا يجزئ من توضع به وهكذا ذكر في
باب الوضوء الجواب في لعاب ما لا يוכל لجمه ولم يصفه الى ابي يوسف
ومحمد وذكر في المنتقى عن محمد ان لبن الاتان بمنزلة لعابه وعرقه
يفسد الماء ولا يفسد الثوب وان كان مغموسا فيه اني فان قلت
لكن ايضا في الذخيرة والولولة الجية وغيرها اراد يفسد الماء ههنا
كونه غير ظهري ولان الما بوقوع اللعاب فيه بصير سور الحمار وعرقه
بمنزلة لعابه قلت فيه نظر اما اولا فالانه غير المتبادر من اطلاق
الفساد ولا قرينة تفيد ان المراد به ذلك ههنا وخصوصا عند
القبائل بان الشك في طهارة السور لا في طهوريته فقط ومن ثمة
فرع في الخاتمة وغيرها على كون الشك في طهارته انه لو وقع
في الماء القليل يفسد وفرع الامام رضي الدين في محيطه على كون
الشك في طهوريته انه لو وقع في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه
لانه طاهر غير ظهري كالماء المستعمل عند محمد انتهى وكان الوجه ان
يقول ما لم يساوه لان المايح الطاهر الموافق للمائي اوصافه اذا
خالطه لا يجوز الوضوء منه اذا ساواه في الاجزاء كما تقدم تحريمه
في موضعه واما ثانياً فالان هذا التاويل ينبوعه هذا الحكم المذكور

202 لانه اذا كان كل من العرق واللعاب طاهرا كيف يخرج المايه عن الطهارة
مع فرض انه قليل وان الما غالب عليه فلعل الاشبه على هذا ما اشار
اليه في الكتاب بقوله وقال شمس الائمة نجس الا انه جعل عفوا
في الثوب والبدن كما في الضرورة والمراد بشمس الائمة الحارواني
كما في صرح به قاضي خان بما لفظه وذكر شمس الائمة الحارواني ان عرقها
نجس وانما جعل عفوا في الثوب والبدن لكان الضرورة انتهى وينبغي
ان يكون اللعاب كذلك لانها تؤمان والضرورة ثابتة فيه ايضا
في الثوب والبدن فلا جرم ان شرح الزاهدي وروى ان سور
الحمار غير معفو عنه في المادون الثوب والبدن انتهى والداعي
لهذا القول والله اعلم الجمع بين التصريح بنجاسته وفساد المايه
وعدم فساده الثوب والبدن مع ما يساعد به الوجه من ان
النجاسة فيها قضية القياس لتولدها من لحم نجس والمفتضى
لسقوطها على ما ذهب اليه بعض المحققين من المشايخ انما هو انه
الناشئة من المخالطة مع عسل لا حرا من عدم الاصابة وهي مقصورة
على اصابتها الثوب والبدن لا الماء مطلقا في حق العرق وما لم يقع الشرب
في حق اللعاب اللهم الا اذا تعدى العرق الى الماء يغسل الثوب فان
لنا ان نقول ان لا يجس لانه غسل ما هو محكوم بطهارته شرعا بخلاف
ما لو قطر من عرقه في الماء ونحوه كما صرح به في الذخيرة نقلا عن ابي
يوسف بما لفظه وروى الحسن عن ابي مالك عن ابي يوسف ان
الماء يتنجس بوقوع عرق الحمار فيه اني قال شيخنا وهذا
محال ما في المنتقى في اعتقادي اني الا ان فيه بعد هذا محالا
للتأمل ولبي الا انان نجس في ظاهر الرواية وعن محمد انه
طاهر ولا يוכל كذا في النهاية نقلا من المحيط والاتان بفتح
الهمزة وحكي كسرهما الا اني من الحمار اهلية وهو الصحيح
كانه اخذ مما وقع في بعض القبارات كما في الكافي في تعليل ان
الصحيح كون الشك في سور الحمار في طهوريته لان عرقه ولينه
طاهر ان كان يعارضه ما في مبسوط شمس الائمة السرخسي وغيره
من ان اعتبار سور بعرقه يدل على طهارته بلبنه يدل على
نجاسته ونص ايضا صاحب الكشف والتحقيق ومن تابعه
على ان اللبن نجس في اصح الروايتين وفي النهاية وذكر الامام الترمذي
ناشي عن البردوي انه يعتبر فيه الكثير الفاحش وهو الصحيح وعن
عين الائمة انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع بل ذكر
صاحب النهاية انه لم يرحج جانب الطهارة احد الا في رواية غير طاهرة

عن محمد انتهى الا انه يشكل عليه ظاهر ما قدمناه من الكافي لكن
الدليل ناهض برحمان جانب الجحاسة فانه مؤلف من لحم نجس ولا
ضرورة في اصابته ثم ان كان محمد يقول بطهارته في حق الثوب والبدن
دون الماء كما هو ظاهر ما قدمناه عنه من المنتقى فاقصى ما يتلح
له في ذلك انه يقول بان في اصابته الثوب والبدن ضرورة استقطت
الجحاسة ولا كذلك في الماء وعليه في المنع الظاهر ما لا يخفى وان كان
يقول انه ظاهر مطلقا كما هو ظاهر ما في مبسوط شيخ الاسلام وغيره
انه قال الربع لو غس فيه الثوب لم ينجس وهي سؤر الحمار والماء
المستعمل ولبن الانان وبول ما يوكل لحمه انتهى فيشكل عليه ما ذكرنا من
الوجه ويشكل عليه القول بعدم جواز كاله على ما في مبسوط شمس
الائمة حيث قال قيل لمحمد لم قلت بطهارة بول ما يوكل لحمه ولم نقل
بطهارة روثه قال لما قلت بطهارة بوله احدث شربه ولو قلت
بطهاره روثه لا يحد اكله واحدا لا يقول بها انتهى فان مقتضى
هذا انه اذا كان قابلا بطهارة اللبن يكون قابلا باحده اكله وشربه
ايضا فتنبه لهذا واذا اصاب الثوب من السؤر المكروه لا يمنع
الصلاة وان خشي لان السؤر المذكور طهور كما قدمناه انما
يكروه الوضوء عند القدرة على ما طهور غيره لا اذا لم يوجد غيره كما صرحوا به
فان قلت كيف يتم هذا وفي الكافي وغيره والكراهة تثبت باحتقال الجحاسة
بخلاف الطاهر او بسقوط حكم الجحاسة لضرورة يمكن الاحتراز عنها في الجملة
انتهى فان السؤر المكروه على هذا لا ينفك عن احد هذين الامرين في جميع
الاحوال قلت المراد ان الفعل المذكور الذي هو الوضوء لا يوصف بالكراهة
ولا فاعله بارتكابها في حالة عدم الماء الطهور الذي هو ليس بالسؤر المذكور
لجعل الشارع هذا الوصف في حقه في هذه الحالة معدوما وليس ذلك
ببدعي واذا كانت حرمة الشيء تسقط للمضطر حاله الاضطرار كما هو
ظاهر المذهب عن اصحابنا فانظر في الكراهة لغم في سقوط الله
الكراهة هنا على القول بان الحرمة لا تسقط في حالة الاضطرار تأمل
مع ان الاظهر سقوطها هنا وان قلنا ان الحرمة لا تسقط في حال
الاضطرار لتضار دليل المنع من الوضوء عنه بالنسبة الى دليل طلب
الوضوء منه كما هو غير خاف بخلاف دليل المنع المفيد للحرمة في فصل
الاضطرار فتأمل فانه من نبات الافكار ثم يتفرع على قياس هذا
انه يكره ان يصلي في الثوب الذي اصابه السؤر المكروه اذا
كان قادرا على غيره او غسله بطهور غير مكروه وان يصلي وقد اصاب
بدنه ذلك وهو قادر على غسله بطهور ليس كذلك وقد صرح بهذا

في الاسلام

في الاسلام فقال في الجامع الصغير وما يجب حفظه ان الهرة اذا
لحست عفو المربيع ان يستنهان فيصلي من غير غسل لان ذلك مكروه
انتهى ووافقه على هذا المعنى قاضي خان وغيره ويشهد له ايضا ما
في الذخيرة وفي المنتقى عن محمد صلي ومعه حية او سؤر او فارة
اجزأته وقد اساء وان كان ثعلب او جمل لم يجز صلاته وذكر
في جنس هذه المسألة يل اصلا فقال كلما يجوز التوضي بسؤر تجوز
الصلاة معه وما لا يجوز التوضي بسؤر لا تجوز الصلاة معه
انتهى ومضى على هذا قاضي خان وغيره ولكن لا يعري عن تأمل
وسنوضحه فيما سيأتي من شرح قوله وان لحست الهرة كفى رجل
يكروه ان تدبها تفعل ذلك ثم الوجه في كراهة ذلك ظاهر فان
البقا على الماء من طهارة وغيرها بالنسبة الى البدن والثوب
في حالة الصلاة له حكم الابتداء فكما يكره فعل هذا ابتداء يكره
اليقاء على اثره بقاء والله اعلم وان اصاب من السؤر المشكوك
لا يمنع ايضا على ما عليه الاعتماد كما قدمناه من شرح الجامع الصغير
لقاضي خان ولو قيل بانه يكره بان يصلي بثوب اصابه ذلك
وهو قادر على غيره او غسله بطهور غير مكروه وان يصلي وقد
اصاب بدنه ذلك وهو قادر على غسله بطهور غير مكروه
قيا ساعلي ما تقدم في السؤر المكروه ولم يكن بعيدا وروي
عن ابي يوسف انه قال يمنع اذا خشي ذكره في الذخيرة
والتممة عنه مرة بلفظ وعن ابي يوسف ان لعاب البغل
والحمار وعرقها نجس جحاسة خفيفة حتى ان الكثير الفاحش
على الثوب يمنع جواز الصلاة ومرة بلفظ وفي الامالي عن ابي يوسف
انه لا يفسد حتى يكون كثيرا فاحشا ذكر مطلقا من غير فصل
وتقييد بالماء او الثوب انتهى وقد منا من شرح الجامع الصغير
انه احادي الروايات عن ابي حنيفة ايضا قلت ويكون وجه
هذا القول على اصل ابي يوسف الاختلاف في طهارته ونجاسته
والباب في اصابته وعلى اصل ابي حنيفة تغاير دليلي غايته
وطهارته على ما قالوا في بيان سلب الشك فيه وهذا حديث
الكفاء القادر من لحم الحمار الانسية لا رجس كما في صحيح
مسلم وغيره وحديث غالب بن ابي اسامة بن سنة فلم يكن في مالي
شي اطعم اهلي الا بشي من حمرو قد كان النبي صلي الله عليه وسلم حرم لحم
الحمار اهلية فانبت النبي صلي الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
اصابتنا السنة ولم يكن في مالي اطعم اهلي الا سمان حمر وانك حرمت

لحوم الحمر الاهلية فقال اطعم اهلك من سمين حرك فانما حرمتها من اجل
جواز القرية لفظ التي فانه ينشأ من حرمة اللحم اذا لم يكن للتكريم نجاسة
السورور من اباحت طهارته وما عن ابن عمر من نجاسته وما عن ابن
عباس من طهارته كما في الكافي وغيره الا ان في كل نظر اما الاول فالان
حديث اجملا يفوي على معارضته حديث اكفاء القدر ومنها فانه
صحيح الاسناد والمتم لا اضطراب فيه بخلاف حديث اجماع ان
الحرمة مقدم على المبيع وقد قالوا به في اللحم فليكن السورور كذلك واما
الثاني فالانه مذكور في مصنف ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه كان
يكروه سور الحمار ومن ثمة عكس بعضهم فحكى عن ابن عمر الطهارة وعن ابن عباس
النجاسة والله تعالى اعلم به ولكن يكفي ان يقال في هذا المقام انه لما قال
بنجاسته نجاسة خفيفة لقيام الدليل عليها مع تحقق الباي في اصابته
فيكون التخفيف يعارض الضرورة في اصابته كما في خر ما لا يוכל لحمه
من الطيور عند ابي حنيفة على رواية الهندي عن جديده يقع
اتفاق بين توجيه هذه الرواية وبين بيان هذه سبب الشك فيه على ما ذكره
شيخ الاسلام على نجاسة اللعاب في حد ذاته وانما الكلام في انه يعارض
الضرورة وقع التخفيف فيه او على انه لم يؤثر التنجيس اصلا فيما يصيبه
وقد ذكرنا من التوجيه الاول ما ظهر لنا وما نحن مقبضون في ايراد ما ذكره
شيخ الاسلام من التوجيه الثاني مع زيادة عليه فنقول ما قال
المصنف والاصح ان الشك في طهوريته لا في طهارته تنبعا لكثير
من المشايخ على هذا حتى في قال في الكافي وعليه اللحم يورد وقد ذكر في بيان
سبب ذلك وجوها قد منا ثلاثة منها وما عليها والذي صوبه شيخ
الاسلام ومشي عليه غيره ان التردد في تحقق الضرورة المسقطنة
للنجاسة ثم قالوا في بيان ذلك ما معناه لانه يربط في الاقبة وليسرب
من الانية وهذا القدر من الخالطة فيما يطن في بادي الامر انه يسقط
نجاسة السور التي هي مقتضي حرمة لحمه النابتة لا للكرامة كما في الهرة
والفارس لكن عند التامل يظهر ان الضرورة فيه دون الضرورة فيها فانه
لا يدخل المضايق ولا يعاوا الفرق بخلافها فتثبت الضرورة من وجه
دون وجه وحديث ليس من النظر اسقاط حكمها حتى يكون لحمها الحليم
في لعابه كالحكم في لعاب ساير الحيوانات التي لا يוכל لحمها ولا ضرورة
في مخالطتها اصلا لا حكمها الحكم الضرورة الثانية من كل وجه في مخالطة
قال شيخ الاسلام فاستوي ما بوجوب النجاسة والطهارة وتساوقا
للتعارض فوجب المصير الى الاصل والاصل هنا يشان الطهارة
في جانب الماء والنجاسة في جانب اللعاب لان لعابه نجس وليس

ولا يحمل

احدها

باولي من الاخر فبقي الامر مشكلا نجسا من وجه طاهر من وجه فكان لا
شك عند علماء ائمة هذا الطريق انتم من النهاية لمخصا وهو يفيد ان الشك
انما هو في طهارته واما الطهورية فلا شك فيها كما هو قول بعض المشايخ
واما فيهما معا كما اختاره برهان الائمة لا في الطهورية فقط وان الطهارة
لا شك في ثبوتها كما اختاره كثير من المشايخ وصحوه بل هناك يحتاج الى
توجيه غير هذا وغاية ما يمكن في ذلك ان يقال فلما وجب تقرير الاصول
على ما كانت عليه قبل التعارض المذكور ولو لم يكن به من عدول عن الاصل
في الماء واللحاح ضرورة عدم القول بنجاسته الماء وضرورة امتناع
الحكم ببقاء الطهورية في الماء والحديث في المتوضي وضرورة عدم اهدار
احد الدليلين بالكلية التزم الحكم بسلب الطهورية عن الماء فانه الاقل
بخلاف القول ببقاء الطهورية فيه او بعروض نجاسته بسبب مخالطته
اللحاح ثم مما وقع لا لتزام للقائلين بان الشك في الطهارة لا في الطهورية
فقط انه بعد ما توضحا بسور الحمار واذا اوجد ماء طهورا لا يجب عليه
غسل راسه ولو كان الشك في طهارته لوجب غسله احتياطا لتوهم
النجاسة وانما عني الرأس لان غيره من الاعضاء يطهر بصب الماء عليه
حقيقة او حكما ثم من مشايخنا من جعل هذا الجواب في سور الا
نان وقال في سور الفحال نجس لانه يشتم البول فتنجس شفتاه وفي البدايع
وهذا غير سديد لانه موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في ازالة الثابت
فلا جرم ان قال قاضي خان انه لا فرق بينهما ثم بعد احاطة العلم
بهذه الجملة بقي الكلام في توجيه الشك في سور البغل وظاهر كلامهم
طردما في سور الحمار فيه قال في الهداية والبغل من نسل الحمار فيكون
بمنزلته النجس وفطر فيه الامام السروجي في غايته بان البغل من ولد من
الحمار والفرس فعلى قول ابي حنيفة لا يحتاج الى جعله من نسل الحمار بل
من نسل ايهما كان كما فيا في الترخيم واما على قولهما فمشكلا فان المنظور
اليه الام فاني كانت مأكولة اللحم حل اكل ما تولد منها وان كان الاب
غير ما كوال اللحم قال الزيلعي فينبغي ان يكون ما كولا عند طاهر عند
ابي حنيفة اعتبار الام انتم قلت ويمكن ان يقال ان هذا التعليل
المذكور من صاحب الهداية خرج على مذهب ابي حنيفة خاصة فيما
اذا كان ابوه حمارا وانه فرسا تغليب الجانب الترخيم على الاباحة احتياطا
ورفع الاقتصار على هذا تنبيه على كون سور مشكوكا اذا كان ابوه فرسا
وامه انا يكون بطريق اولي نعم قد كان الاصح ان يقال لانه من ولد
من الفرس والحمار كما ذكره غيره ثم تعقب بما يفيد ان هذا على اطلاقه
قول ابي حنيفة اما على قولها فانما يكون مشكوكا اذا كانت الام انا

وان اصابه من السور الخمس يمنع اذا زاد على قدر الدرهم اي وان
اصاب المصلي او ما يلا بسبه من ثوب او غيره شي من السور الخمس من سباع
البهايم او الكلب او خنزير فصلي مع ذلك كان ذلك مانعا من صحة الصلاة
اذا كان زائدا على قدر الدرهم وكان المصلي قادرا على ازالة الله لاشراط
الطهارة من مثاله في صحة الصلاة حينئذ يان السور المذكور بخمس نجاسة
غليظة والمانع منها في صحة الصلاة عندنا المقدار الذي يكون بحمله
زائدا على قدر الدرهم غير ان هذا يحتاج الى بيان يخرج كونه نجاسة نجاسة
غليظة على ما تقدم من التناصيل والذي يظهر في تحريمه على اصل الحقيقة
ان يقال لاستنفادة نجاسته من النص على تحريم لمحوها مع كون القتر
لا للكرامة وهو ما ثبت في الصحيحين وغيرها عنه صلى الله عليه وسلم
من النهي عن كل ذي من السباع مع عدم نص يعارضه في ذلك فان
بل وجد وهو ما في سنن ابن ماجه عن ابي سعيد الخدري ان النبي
صلى الله عليه وسلم سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة ترد بها
السباع والكلاب والجر من الطهارة منها فقال لها ما حلت في بطونها
ولنا ما بقي شراب وطهور وما اخرجها الدار قطني وغيره عن جابر قيل
يا رسول الله انتوضنا بما فضلت لجر فقال نعم وما افضلت السباع
كلها قلت ممنوع لا فعدم المساواة في الثبوت فان الحديثين المذكورين
في اسنادهما ضعف وفي البدايع وغيرها وتاويل الحديثين انه كان
قبل تحريم لحم السباع او السؤال وقع عن المياه الكثيرة وبه نقول
ان مثلها لا ينجس انتهى وهو يدفع تمام الاحتجاج بها على طهارة
سورها الا ان سورها نجس نجاسة خفيفة فتأمل ما خرج
كونها نه نجسا نجاسة غليظة على اصلها ففيه نظر لوجه خلاف
مالك في الكلب كما تقدم بل وفي الخنزير وسائر السباع على ما في البدايع
وغيرها ثم لما استنفيد من الحكم يكون الاكثر من قدر الدرهم من
السور الخمس مانعا من صحة الصلاة ان الدرهم وما دونه لا يمنع
افصح النص بما يفيد ذلك بطريق كلي يكون هذا الحكم المذكور في هذه
المسألة فروعا من فروعه وما يفيد ان السور المذكور بخمس نجاسة
غليظة وان محل هذا التفصيل هو النجاسة الغليظة فقال
والاصل فيه اي الاصل الذي يتفرع عليه في باب اصابة
النجاسة الغليظة المصلي او ما يلا بسبه من ثوب او غيره جواز الصلاة
مع شي منها وعدمه ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم
او دونه فهي عفو لا يمنع جواز الصلاة عندنا وعند من
والشافعي يمنع جواز الصلاة وان قلت وان كانت اكثر من قدر

الدرهم

205 الدرهم يمنع بالاتفاق على ما فيه من تفصيل بالنسبة الى مذهب
الشافعي كما سنشير اليه قريبا وطوي المص ذكر هذا الشق اكتفا بذكره
ما يفيد في صورة اصابة السور الخمس ثم السور المذكور بخمس نجاسة
غليظة عندنا فيكون المانع منه عند علماءنا الثلاثة مقدار ما يزيد على
قدر الدرهم لا اذا كان دونه وعند من يمنع منه ما دونه ايضا وعند
الشافعي كذلك اذا كان سور كلب او خنزير او ما يتفرع منها او من
احدها ولو مع طاهر كسائر النجاسات الا ان في دعوي ان النجاسة
تمنع وان قلت عند من والشافعي نظر فان ما لا يأخذ الطرف كوقع
الذباب حكي في عفو الاجماع وفي البدايع اما النجاسة القلبية
فانها لا تمنع جواز الصلاة سواء كانت غليظة او خفيفة استحضانا
والقياس ان تمنع وهو قول من والشافعي الا اذا كان لا يأخذ العين
او ما لا يمكن الاحتراز عنه انتهى وذكر الشافعية في كتبهم انه يعفى
عن محل الاستحجار ودم البثرات قليل دم البراغيث والقمل وطين النار
المتيقن نجاسة الى غير ذلك مما هو مسطور في كتبها ثم وجه ما عليه علماءنا
الثلاثة ان ما لا تأخذ العين من نص التطهر اتفاقا فيحس ايضا قدر
الدرهم بنص الاستحجار بالجر لانه محال الاستحجار قدر الدرهم ولم يظهر دليل
انه لو دخل في ماء قليل او في شخص بدلالة الاجماع على ذلك والتقدير بالدرهم
وقع على سبيل اكناية عن موضع خروج الحدث من الدبر كما افاده ابراهيم
النجي بقوله انهم استقبحوا ذكر المتقاعد في مجالسهم فكنوا عنها بالدرهم
تحسينا للعبارة واخذنا بصالح الادب وبعضه ما ذكره الشافعي عن عمر
رضي الله عنه انه سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال اذا كان
مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة قالوا وظفره كان قريبا من كنفه
وفي هذا اسادة الى الحد الفاصل بين القليل والكثير عند من الدرهم
وهو كذلك وانما اللسان في بيان المراد كما سنشير اليه قريبا ويزيد
وضوحا وينبغي ان يغسل فان كانت اقل من قدر الدرهم حتى ان
الثوب اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم
يغسلها ثم اصابته مقدارا لم يجمع تلك النجاسة الغليظة
تصير اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلاة بالاجماع وكذا
لو اصابته ثوبا غيره هو لا بسبه او خفه او بدنه مقدارا اخر منها
وهو بحيث لو جمع مع القدر الاول كان اكثر من قدر الدرهم
وقد سلف لنا بيان المعنى في ذلك في فصل المسح على الخفين
هذا والظاهر ان الذي يجمع مما هو اقل من قدر الدرهم
ما كان قدر راس المسألة كما سنذكره في شرح قوله واذا انتفض عليه

البول فذلك ليس بشي ان شاء الله تعالى ولعل ما في خزنة الاكمال في سياق نقله من المنتقى بوله انتقم بوله مثل راس الابر بحيث لو جمع بلغ قدر الدرهم لا يصلي فيه انتي محمول على كون الاولي ذلك فلا يخالف في المعنى ما سنده من الحاوي مما يفيد جواز الصلاة فيه ثم قد ذكرنا في الكلام على الاستنجا ان المستطوري في غير موضع ان عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يعتبر ماء على المخرج مع غيره بل ما على المخرج غير معتبر في هذا شرعا وان عند محمد يعتبر وحققنا ثمة انه الاوجه ونقلنا عن الغزنوي ما يفيد انه قول الكل فا سنده بالمرجعة وهذا يظهر ان يكون مانعا من صحة الصلاة بالاجماع اذا اعتبر فيها الجمع فزاد على قدر الدرهم ما كان غير ساقط الاعتبار في نفسه اصلا وان الحاصل ما ليس بكثير من نجاسة منه ما هو مهمل لا اعتبار فيها هو فيه فلا يجمع بحال وعلى هذا في الحاوي القديسي وما اصاب من ريش البول مثل راس الابر والدم ونحوه على هو بوثوب القصاب وما لا ينقض الوضوء من بلة المخرج او القبي القليل مضوع عنه وان كثرت انتي وما في محيط مرضي الدين في مسألة اصابة الثوب من ريش البول ما هو كرؤس الابر وقال ابو عصمة لو اصاب ذلك الموضع ما لم يخسره انتي وهل هو مهمل لا اعتبار بالنسبة الى الماء الذي يقع الثوب الصاب به فيه خلاف بين المشايخ يأتي في ذكره الكلام على هذه المسألة من كلام المصنف ان شاء الله تعالى ومنه ما هو مهمل لا اعتبار في حالة الفرد بالوجود في بدن المصلي وما لا يسه شي اخر منه لا يصل قدر الحد الكثرة اذا لوحظ وحدة ايضا ويصل الى حد الكثرة اذا لوحظ مع ذلك والامر كذلك في الينابيع وغيره قدر الدرهم واجب ازالته وما دونه سنة انتي وقد منا في الكلام على الاستنجا ما قليل في توجيهه وما عليه والاقر ان غسل الدرهم ما دونه مما هو الظاهر الناطق مستحب اذا علمه وقدر على غسله وتركه والحالة هذه خلاف الاولي ثم لا يبعد بعد ان غسل قدر الدرهم الكدم من غسل ما دونه وترك غسله بعد العلم به والقدر على غسله اشكر كراهة من غسل ما دونه والحالة هذه كما يستفاد ذلك من غير ما كتاب من مشاهير كتب المذهب اذا جمع بين مضمونها ففي محيط الاصنام مرضي الدين ويكره ان يصلي معه قدر الدرهم اودونه من نجاسة وهو عالم به لا خلاف الناس فيه وفي مختارات النوازل وقادر على غسلها وهي زيادة حسنة وفي المحيط ايضا وان لم يعلم به جاز من غير كراهة انتهي وعلى قياس ما في المختارات وكذا لو كان عالما اذا كان غير قادر على غسلها وفي الخلاصة وقدر الدرهم لا يمنع ويكون مسيا وان كان اقل فلا فضل ان يغسلها ولا يكون مسيا انتي لعله الاوجه بعد العلم بها

206 بها والقدر على غسلها وحديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم كما أخرجه الدارقطني في مسنده روح بن عفيف وهو متروك وقال البيهقي وسيل يحيى بن معين الحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم قال لا والله ذكره في الامام على انه يمكن ان يقال لو ثبت حمل استحباب الاعادة توفيقا بينه ما اقتضاه دلالة الاجماع على سقوط غسل المخرج بعد الاستنجا من سقوط قدر الدرهم من نجاسة مطلقا ونحو قايون به في صورة العلم به والقدر على زالة وفي الفتاوى الخانية وغيرها اذا شرع في الصلاة فرائي في ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم ان كان مقتديا وعلم انه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلاة او يدرك جماعة اخري في موضع اخر فانه يقطع الصلاة ويغسل الثوب لانه قطع للاكمال وان كان في اخر الوقت او لا يدرك جماعة اخري مضى على صلاته انتي وغير خاف ان هذا القطع على سبيل الاستحباب لا على سبيل الاجاب والله اعلم بالصواب وروى عن ابي حنيفة انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته يعني معلوم ان القطرة الواحدة من الدم لا تبلغ مقدار الدرهم كما سيظهر فليس الغسل ح الا تورعا وفعالا لما هو الاولي ومقام الامام في حنيفة رحمه الله من الورع معلوم وقدر اخرج الطبراني في الاوسط والبراز باسناد حسن عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العلماء خير من فضل العباد وخير دينكم الورع وقالت ابوداود في سننه باب الاعادة من نجاسة تكون في الثوب ثم اسند عن ام يونس بنت شداد قال حدثتني حماتي ام حيدر العامرية انها سألت عابشة رضي الله عنها عن دم الحيض يصيب الثوب فقالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلينا شعارنا وقد اقمنا فوقه كساء فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا الكساء فلبسه ثم خرج فصلى الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من الدم فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يليها فبعث بها الى مصربة في يد غلام فقال انفساي هذا واجفها وارسلني بها الى فدعوت بقصعة فعسلتها ثم اجفيتها واحميتها اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف النهار وهي عليه غير ان شيخنا الحافظ قال في كل من ام يونس وام حيدر لا يعرف حالهما هذا وان لم يكن فيه انه اعاد صلاة الغداة حتى يصلح حجة علي وجوبه الاعادة بل لو كان سنده حجة لكان فيه على عدم وجوب الاعادة لانه الاصل فلو وجد خلافا لذكر الحاجة اليه ففيه انه امر بغسل ذلك القدر منه ولم يستبقه فيه كيلا يصلي به فيه ذلك والله اعلم فالانبي حنيفة بل وللامامة اسوة حسنة برسول الله

اي وردونها اليه

صلى الله عليه وسلم في مثله ثم ثبتت هذه عن أبي حنيفة وإن لم يكن بعيداً
لكني لم ألق عليه ثم أفاض المص في الكلام على المراد بالدرهم فقال
والدرهم شهيلي نسبة إلى شهيل اسم موضع كما في المعادي أو ملك
كما في غيره ولما كان هذا غير معروف القدر لا نقطاعه عن أيدي الناس
حتى فضي شمس الأيمة السرخسي بضعف التقدير به وبغيره من المنقطع
عن أيديهم لهذا العارض فيدخل في ذلك تقدير بعضهم إياه بالدرهم المسمى
الزبرقاني أيضاً إلى الزبرقان لقب رجل لا نقطاعه وتفسيره بأيديهم أسود كبير
كما في المغرب لا يعني مقداره أردفه المصنف بما يخرج من خبر الإبراهيم
إلى مرتبة التعيين بقوله مثل عرض الكف وهذا مذكور
بالقلب في النوادر ذلك ظهور مقدار الشهيلي ظهوراً أو صلبه إلى صلاحية
الاستنباط به في بيان الدرهم فيما نحن فيه وخفايته في زمان
المص حتى انقلب الحال في ذلك بينهما ثم لعلة انما وقع ذكر العرض تنبيهها
علي أن المراد به ما انبسط من الكف مما احاطت اصول الاصابع به وقد
صرح به صدر الشريعة فقال المراد بعرض الكف عرض مغفر الكف وهو
داخل مفاصل الاصابع انتهى وعلى هذا ينبغي ان يحال ما في شرح الرازي
من قوله في تفسير الزبرقاني وانه مثل قدر الكف وما في الهداية
ثم يروي اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر الكف في الصحيح
انتهى ومن ثمة قال في غايه البيان وهو قدر عرض الكف أي ما وراء
مفاصل الاصابع وهذا الاعتبار مروي عن الكرخي انني فيتحقق القول
وقيل المعتبر الأكبر في كل زمان وهو قول شمس الأيمة السرخسي يعتبر
فيه أكبر دراهم البلدان كان في البلد دراهم مختلفة كما نقله عنه
قاضي خان وعليه مشي في الخلاصة وعند العبد الضعيف غفر الله
تعالى له في هذا نظر فإن هذا يفيد اختلافاً كبيراً وصغراً باختلاف
الزمان والمكان وكونه في وقت مكان أكبر منه في وقت آخر في ذلك
المكان بعينه وبالعكس وقد يكون أكبر تلك الدراهم في ذلك البلد الذي
فيه دراهم مختلفة لا يبلغ عرض الكف القدر به موضع الحدث من الدر
الكني بالدرهم عنه بل الوجه ان التقدير اذا كان مأخوذاً من موضع
الاستنباط ان يكون التقدير بمساحته مطلقاً في المايح والكثيف كما هو
ظاهر الهداية أو في المايح فقط وبزنة المتقال في الكثيف كما يذكره علي
الأثر من هذا ثم بعد حين من ظهور هذا العبد الضعيف ويستطرد وقت
على جامع الفتاوى فرأيت فيه مذكوراً محصل هذا النظر وكأنه لمولفه
فتوادرنا عليه قال أبو جعفر بقدره بالوزن في الجخاسة المحسنة
كالعذرة وبالبسط والعرض في الجخاسة الرقيقة كالبول والحصى

207 اعلم ان في البدايع واختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير من الجخاسة
الغليظة قال إبراهيم النخعي اذا بلغ مقدار الداهم فهو كثير وقال
الشعبي لا يمنع حتى يكون أكثر من قدر الدرهم الكبير وهو قول عامة علمائنا
وهو الصحيح لما روينا عن عمر وذكرنا من المعني ثم قال فيها وفي الخفة
ثم لم يذكر في ظاهر الرواية صريحاً ان المراد الدرهم الكبير من حيث العرض والمساحة
من حيث الوزن وذكر في النوادر الدرهم الكبير ما يكون عرض الكف وهذا موافق
لما روينا في حديث عمر لأن ظفره كان عرض كف أحدنا وذكر الكرخي مقدار مساحة
الكبير وذكر في كتاب الصلاة الدرهم الكبير المتقال فهذا يشير إلى الوزن وقال
الفقيه أبو جعفر الهندي وفي ما اختلفت عبارات محمد في هذا فنوقف
فتقول راد بذكر العرض تقدير المايح بالبول والحصى وغيرها وبذكر الوزن تقدير
المستحقة كالعذرة ونحوها فان كانت أكثر من مثقال ذهب وزنا يمنع والا
فلا وهو المختار عند مشايخنا بما وراء النهر انتهى وصححه غير واحد ومنه عليه
الجم غفير من المتأخرين وفي محبط رضي الدين وهو الصحيح عند مشايخنا
لأن التقدير بالعرض في المستحقة يورى إلى ما قريب فانه يورى إلى ان يبيح
كثالة من الجخاسة تبلغ مثاقيل ويصلي معه هذا في نسخة كالعذرة والمبي
والدم والسرقة الخفي ولا خفي كون العذرة والسرقة ويقال السرقة
ايضا بكسر السين وفتحها اعجمي معرب سركن بالفتح وهو الرذل من الجخاسة
التي لها جرم واما عدم الدم منها فتبع لصاحب الهداية وعده قاضي خان
من الجخاسة التي لا جرم لها ويمكن الجمع بينهما بحمل عدم من التي لها جرم على
ما اذا كان غليظاً ومن التي لا جرم لها على ما اذا كان رقيقاً والماء المني فلم ارا
لا عدم من الجخاسة التي لها جرم يتأتى فيه ما يتأتى في الدم والرقدة كما سيأتي
فينبغي ان تعدد رقيقه مما لا جرم لها وغليظه مما لا جرم والله اعلم
وان اصابه دهن نجس اقل من درهم ثم انبسط قال بعضهم يعتبر وقت
الاصابة فلا يمنع وقال بعضهم يمنع وبه يؤخذ والحاصل ان المعتبر
في كون الجخاسة أكثر من قدر الدرهم وقت الاصابة او وقت الفعل فجاءت
من المشايخ اعتبروا وقت الاصابة منهم الامام رضي الدين المغربي وآخر
اعتبروا وقت فعل الصلاة فيتفرع على هذا الخلاف انه اذا اصابه دهن
نجس اقل من قدر الدرهم فصلى معه الفجر مثلاً وهو كذلك ثم انبسط
بعد ذلك حتى كان مساحتة أكثر من قدر الدرهم فصلى معه الظهر وهو
كذلك ان تكون صلاة الفجر جائزة بالاتفاق وصلاة الفجر جائزة عند الآخرين
وقول الاولين عند العبد الضعيف اشبه في خزائنه الفتاوى نظيره
ما لو اصاب الثوب بخجاسة مثلاً رؤس الأبر ثم اصابه الماء فانه لا يصير نجساً
حتى لا يمنع جواز الصلاة الخفي وهو موافق لما قدمناه من المحيط عن أبي عصمة

ثم بعد احاطة العلم بهذا فما في الخلاصة نقلا من نظم الزند ويستحق رجل
اصاب ثوبه فذهن اقل من قدر الدرهم فلما شرع في الصلاة انبسط الدهن
فصار اكثر من قدر الدرهم ان كان قبل ان يقعد قدر التشهد يستقبل
الصلاة بالاجماع وبعد التشهد فيه خلاف اكثر من قدر الدرهم فصلاة
الصلاة الفجر جائزة والتي بعدها لا تجوز انقي في حكاية الاجماع فظاهر
وكيف لا وهو فذكر فيها عقب هذا وبعضهم اعتبروا وقت الاصابة وقالوا
لا يجمع جواز الصلاة وكذا انما يخاف عليه اعادة ما بعد الفجر في الصورة
المذكورة عنه من اعتبار وقت الفعل للصلاة فيما اذا شرع في تلك الصلاة
وكان ذلك قد انبسط حتى بلغ اكثر من قدر الدرهم او انبسط بعد الشروع
قبل ان يقعد قدر التشهد او بعد ان يقعد قدره على الخلاف في ذلك
وكان هذا الانبساط على هذا الوجه معلوما له او مقلونا اما اذا لم
يشعر بذلك الا بعد اداء ما بعد الفجر كما ظاهر ما ذكره فلا فتنبه له
والله تعالى اعلم وان اصاب الجلد نجاسة فتشرب او ادخل يده
في السمن النجس او المرأة اختضبت بالحناء النجس او الثوب اذا صبغ
بالصبغ النجس ثم غسل ثلاث مرات طهر الجلد والثوب والبدن
وان بقي اثر الدهن والصبغ وما تشرب الجلد فهو عفو وذكر في المحيط
بظهر الثوب بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض وان
غسل بغير حرض الا ترى ان ما روي عن ابي يوسف في الدهن النجس
اذا جعل في اناء فصب عليه الماء فيعلو الدهن فيرفع بشي هكذا اذا
فعل ثلاث مرات يحكم بطهارة الدهن ولا يخفى ان الوجه ان
يقول الا يرى الى ما روي ثم هذه الجملة مشهورة بها كتب المذهب وقد
تقدم الكلام مستوفى في مسألة الجلد اذا دبح بنجس او اصابته
نجاسة في شرح قول المصنف وذكر الشيخ الامام الاسباني في
شرحه السجاب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبروغ بودك
الميتة لا تجوز الصلاة معه ما لم يغسل فراجعه وما ذكره المصنف نقلا
من المحيط ذكره غيره نقلا عنه ايضا لكن بلفظ ه وحكي عن الفقيه
ابي اسحق الحافظ ان المرأة اذا خضبت يدها بنجس او الثوب اذا
صبغ بصبغ نجس قبلت يدها وغسل الثوب الى ان يصفو الماء ويسيل
منه ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك ثلاثا يحكم بطهارة يدها وطهارة
الثوب بالاجماع وكذا هو في الذخيرة فالشرط في الحكم بالطهارة مسألة
الحناء وصبغ الثوب ان يغسل ثلاثا بعد خروج الماء الذي غسلت به
اليده وغسل يده الثوب على لونه عند الغسل واعلم ان الحكم بالطهارة
في هذه المسائل الثلاث اعلى مسألة غمس اليد في السمن النجس

صلاة الفجر جائزة والتي بعدها لا تجوز انقي في حكاية الاجماع فظاهر وكيف لا وهو فذكر فيها عقب هذا وبعضهم اعتبروا وقت الاصابة وقالوا لا يجمع جواز الصلاة وكذا انما يخاف عليه اعادة ما بعد الفجر في الصورة المذكورة عنه من اعتبار وقت الفعل للصلاة فيما اذا شرع في تلك الصلاة وكان ذلك قد انبسط حتى بلغ اكثر من قدر الدرهم او انبسط بعد الشروع قبل ان يقعد قدر التشهد او بعد ان يقعد قدره على الخلاف في ذلك وكان هذا الانبساط على هذا الوجه معلوما له او مقلونا اما اذا لم يشعر بذلك الا بعد اداء ما بعد الفجر كما ظاهر ما ذكره فلا فتنبه له والله تعالى اعلم وان اصاب الجلد نجاسة فتشرب او ادخل يده في السمن النجس او المرأة اختضبت بالحناء النجس او الثوب اذا صبغ بالصبغ النجس ثم غسل ثلاث مرات طهر الجلد والثوب والبدن وان بقي اثر الدهن والصبغ وما تشرب الجلد فهو عفو وذكر في المحيط بظهر الثوب بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض وان غسل بغير حرض الا ترى ان ما روي عن ابي يوسف في الدهن النجس اذا جعل في اناء فصب عليه الماء فيعلو الدهن فيرفع بشي هكذا اذا فعل ثلاث مرات يحكم بطهارة الدهن ولا يخفى ان الوجه ان يقول الا يرى الى ما روي ثم هذه الجملة مشهورة بها كتب المذهب وقد تقدم الكلام مستوفى في مسألة الجلد اذا دبح بنجس او اصابته نجاسة في شرح قول المصنف وذكر الشيخ الامام الاسباني في شرحه السجاب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبروغ بودك الميتة لا تجوز الصلاة معه ما لم يغسل فراجعه وما ذكره المصنف نقلا من المحيط ذكره غيره نقلا عنه ايضا لكن بلفظ ه وحكي عن الفقيه ابي اسحق الحافظ ان المرأة اذا خضبت يدها بنجس او الثوب اذا صبغ بصبغ نجس قبلت يدها وغسل الثوب الى ان يصفو الماء ويسيل منه ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك ثلاثا يحكم بطهارة يدها وطهارة الثوب بالاجماع وكذا هو في الذخيرة فالشرط في الحكم بالطهارة مسألة الحناء وصبغ الثوب ان يغسل ثلاثا بعد خروج الماء الذي غسلت به اليده وغسل يده الثوب على لونه عند الغسل واعلم ان الحكم بالطهارة في هذه المسائل الثلاث اعلى مسألة غمس اليد في السمن النجس

ومسألة

ومسألة صبغ اليد بالحناء النجس وصبغ الثوب بالصبغ النجس اذا بقي
في اليد اثر السمن او فيها وفي الثوب لون الحناء او الصبغ يحتمل ان يكون
مبينا على ان الباقي من هذه الاشياء من الدسومة واللون مما يشق زواله
فانهم قد ضروا المشقة كما في الكافي بان يحتاج الى شي اخر يقطع الاثر سوى
الماء كالحرض بضم الحاء وسكون الراء المهملتين وهو الاثنان وكالصابون
لانه الالة المعدة لقطع النجاسات بالماء احتيج الى شي اخر يثب عليه ذلك
وعلى هذا مشي غير واحد من المشايخ في مسألة الحناء والصبغ وصرحوا به
ويحتمل ان يكون مبينا على ما استفاض من فقال مشايخ المذهب من ان الدهن
المابع المتنجس يطهر بالغسل وذلك بان يوضع في اناء ويصب عليه الماء فيغلو
الدهن فيؤخذ بشي هكذا ثلاث مرات كما في الكتاب ه وقد وقع التصح
به لبعض المشايخ ففي الذخيرة وكان الفقيه ابو جعفر يذكر مسألة الحناء
والثوب النجس المصبوغ النجس وكان يقول علي قول محمد لا يظروني
الفتاوي الخانية اذا تنجس اليد بدهن نجس فغسلها ثلاثا بغير
حوض وبقي اثر الدهن في يده على قياس قول ابي يوسف تطهر وفي الفتاوي
الولوية رجل غمس يده في سمن نجس ثم غسل يده في الماء الجاري
ثلاث مرات من غير حرض واثر السمن باق على يده طهرت يده لان نجاسة
السمن بالمجاورة وقد نزلت فبقي على يده سمن طاهر هذا ما روي عن
ابي يوسف الدهن اذا اصابته النجاسة يجعل في اناء فيصب عليه الماء ثلاث
مرات فيعلو الدهن على الماء فيرفع الدهن هكذا في كل مرة فيطهر في المرأة
الثالثة وعلى هذا الاجمال مبني في الكتاب كما رايت وح يكون القول
بالطهارة في هذه المسائل في قول ابي يوسف خاصة كما سمعت وبينغي
ان لا يشترط في الطهارة بعد الغسل ثلاثا خروج الماصافيا في المرة الثالثة
وعلى اقتصار النظر على هذا ما في الفتاوي الخانية وغيرها اذا وقعت النجاسة
في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر كما لمرة اذا اختضبت
بالحناء النجس وعلى الاحتمال الاول يكون القول بالطهارة في المسائل
المذكورة قول الكل وبينغي ان يشترط في الحكم بالطهارة خروج الماصافيا
لان ذلك الصبغ مثلا قد صار نجاسة مرئية والشرط في الطهارة زوال
عينها ولا يضر بقاء اثرها في الجسم الذي اصابته من لون او ريح يشق
زواله وخروج الماء مثلونا بلون الصبغ دليل على ان العين لم تنزل فيوقف
الحكم بطهارة البدن والثوب من اللون الذي هو اثر الصبغ وان كان
ذلك بحيث يصفى شيئا فشيئا وربما نفى على ثوب اخر اظهر في الماء
عند غسله في وقت اخر وقد لحظ قاضي خات هذا المناط حيث
قال في فتاواه المرأة اذا اختضبت بحناء نجس وغسلت ذلك الموضع

بما و ظاهر يظهر لانها انت بما في وسعها وينبغي ان يكون طاهر ما دام
يخرج منه لون الماء الملون بلون الحناء انتهى . وعلى هذا يخرج قول الفقيه
الذي اسحق الحافظ غير ان ظاهر كلامه يفيد مع ذلك اشتراط الغسل ثلاث
مرات في الحكم بطهارته بالاجماع . والعبد الضعيف غفر الله تعالى له
عن احد من اهل المذهب اشتراط ذلك ولا دليل فيما يظهر يدل عليه وانما
المستور في غير موضع ان العين والاشربة واحدة هل يطهر فقبل لا يطهر
ما لم يغسل ثلاثا بعد ما ثلثة لما قاله بعد ها بنجاسة غير مريئة وقيل
ما لم يغسله مرتين للنجاسة غير مريئة وغسلت مرة وقيل اذا ذهب
العين والاشربة يطهر قال شيخنا رحمه الله وهو الاقرب لان
نجاسة المحال بمجاورة العين وقد نالت وحدت المستيقظ من منامه
في غير المريئة ضرورة انه ما موربتوهم النجاسة ولذا كان مندوبا
ولو كانت مريئة مخففة وكان حكمه الوجوب انتهى وهو حسن وغاية
ما في الباب ان هذه المسألة التي نحن بصددها اذا قيست على المسألة
المذكورة ينبغي ان لا يقع الاطلاق باشتراط الغسل ثلاثا للطهارة
بعد خروج الماصفيا الا اذا كان الماصفيا في المرة الثانية على ما فيه
من بعد لا مطلقا فتأمل ثم الاشبه المشي على هذا الاحتمال اعني ان
العلة هي كون الاثر المذكور من اللون والدم بما يشق زواله بالتفسير
المذكور وان كان ذلك في مسألة اللون اتم واقرى فليكن التعويل على
مقتضى هذا في الفتوى وفي الحاوي القدسي والدهن الذي وغيره
من المائعات اذا وقعت فيه نجاسة او فارة لا تطهر بالغسل ويجوز
الانتفاع به في غير الاكل كالدباغ والاسراج اذا بين عيبه وذلك الميئة
لا يجوز وان كان الدهن وغيره جامدا تلقي وما حولها والباقي طاهرة
وفي الذئيرة وجلدهن رجلة ثم توضع وغسل رجليه فلم يقبل الرجل الا
جاز الوضوء وهي في غيرها وقد منها عن فتاوي سمرقند في اثنا
الكلام على قول المصنف وتكرار الغسل لمناسبة اقتضت ذلك وقد كان
الاولي بالمص ذكرها عقيب الكلام في فرائض الوضوء كما لا يخفى والوجه
ظاهر لان الدسومة التي هي اثر الدهن لا تمنع مباشرة الماء للبشرة وانما
تمنع ثباته عليها وذلك في الغسل اذا جرى الماء على العضو به قالت
الشافعية ثوب اصابة نجاسة اقل من قدر الدرهم فنفذت الي
بطانتها فصار اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة وقد ذكر
ان هذا عند محمد لان النجاسة متعددة في موضعين فيجمع بينهما
كما لو كان عليه ثوبان فاصاحا نجاسة ونفذت الى الاخر اما
عند ابي يوسف فلا يمنع جواز الصلاة لانها بالخيطة صابغ غزلة

ثوب واحد

لا يضر
ح

ثوب واحد انما يظهر ان وجه محمد اوجه فلا جرم ان قال قاضي خان وقول
ابي يوسف اوسع وقول محمد احوط وشي الولي على قول محمد من غير نسبة اليه
ولا حكاية لما يخالفه كما فعل المص . ثم هنا تنبيهات احدها ان الظاهر ان محل
الخلاف الثوب ذو طاقين مطلقا اعني سواء كان مضروبا او غير مضروب وقيل
في الفتاوى الثانية وقيل ان كان مضروبا لا يمنع عندهم . ثانيهما انه يظهر
من الوجه المذكور لابي يوسف انه لو صلى في ثوب ذي طاق واحد وعليه نجاسة
اقل من قدر الدرهم قد نفذت الجانب الاخر ولو جمعت تكون اكثر من قدر الدرهم
لها لا تمنع جواز الصلاة في قولهم جميعا وهو كذلك على ما ذكره قاضي خان وغيره
وفي الخلاصة نقلا من شرح الطحاوي انها اذا كانت كذلك منعت جواز الصلاة
دما ولد صاحبها بما اذا كانت شيا يقبل القطع يعني بان يكون بحيث يقبل غلظه
القطع كما في الخشب وفيه بعد ظاهر وعلى هذا الخلاف ما اذا
صلى ومعه درهم اصابته النجاسة من الوجهين فعند محمد لا تجوز صلاته لان
النجاسة متعددة في موضعين لا مكان الفصل بين الوجهين وعند ابي يوسف
يجوز لكن في الثانية اذا صلى ومعه درهم تنجس جانباه الصحيح انه لا يمنع
جواز الصلاة الكال درهم واحد ونص في الخلاصة على انه المختار قلت والتاويل
المذكور لصاحبها لما في شرح الطحاوي يفيد القياس عليه اختار عدم الجواز
هنا اذا كان الدرهم نجسا او رقيقا لان نفس ما في احد الوجهين لا ينفذ
الي الاخر فلم تكن النجاسة فيها متحدة بل متعددة وهو المناط في اعتبار الجمع
وامكان الفصل بين الوجهين في الرقيق من الدرهم موجود وان كان كاله لا ياتي
فيه الانفصال بالفعل حتى لا يصير اثنين فافهم واذا الف الثوب الملبوس
النجس في الثوب الطاهر اليابس فظهر ندوته لكن لا يصير رطبا بحيث
لو عصر لا يسيل ولا يتقاطر الاصح انه لا يصير نجسا وكذا الثوب الطاهر
اليابس اذا بسط على ارض رطبة نجسة واشتت تلك النجاسة
في الثوب لكن لم يصير رطبا بحال لو عصر يسيل منه شي ولكن يعرف موضع
الندوة اختلف المتأخر فيه والاصح انه لا يصير نجسا كذا في الخلاصة
وقال قاضي خان في الاولي الصحيح انه يصير نجسا ثم عطف هذه الثانية
عليها قال شيخنا رحمه الله ولا يخفى انه قد يحصل بلبي الثوب
وعصره بنعروس صفار ليس لها قوة السيالان ليتصل بعضها ببعض فيقطر
بل يقر في مواضع بنعها ثم يرجع اذا احل الثوب ويبعد في مثاله الحكم بطهارة
الثوب مع وجود مخالطة حقيقة فالاولي اناطة عدم النجاسة بعدم
بنع شي عند العصر ليكون مجرد ندوة لا بعدم التقاط انتهى قال العبد الضعيف
غفر الله تعالى له والذي يظهر انه لا يبعد الحكم بطهارة الثوب في الصورة
التي ذكرها شيخنا رحمه الله تعالى اذا كان الذي تشبه به الثوب بحيث

يبلغ أكثر من قدر الدرهم مساحة اذا كانت نجاسة الثوب المتبلوب الخس
اولا نجاسة غليظة او يبلغ ربع الثوب المصاب ثانيا لما عرف ان المانع من
الغليظة ما زاد على قدر الدرهم مساحة في المبيعة ومن الخفيفة ما يبلغ
ربع الثوب سوا كان يحصل بل الثوب وعصره بنع روسي صفار ليس لها
قوة السيلا ولا واذا كان كذلك فيتعين ارادة نجاسة الثوب المذكور
للعلم بانه قد دخله هذا المقدار المانع اما بلعبة الظن او برتبة الثوب
بعد العلم برتبة قبل ذلك واناطة عدم نجاسته بعدم العلم بذلك كما
ذكرنا ولا يضر والحالة هذه ما اكتسبه الثوب من رطوبة ما من الثوب
الخس او الارض النجسة لانها حينئذ تكون كالبحار المرتفع من الشئ
الرطب الخس اذا اصاب الثوب ولم يجرد عليه عه وذلك غير نجس له
على الصحيح كما سيأتي فان قلت وبعد هذا ايضا لا يبعد الحكم على التقدير
الاول بالطهارة قياسا على ما اذا انتفع من البول في مثل رؤس الابر على الثوب
وخوه قلت انما يكون كذلك اذا استمر القياس لكنه غير تام لا العفو عن ذلك
في المسألة المقيس عليها وقع دفعا للخرج بواسطة كثرة البلوي وعسر
الاجتناب منه وهذا متحقق في المقيس والله اعلم وان نام على
فراش نجس فعرق وابتل الفراش من عرقه ان لم يصب بلل الفراش
جسده لا ينتجس اي لم يظهر اثر البلل في جسده لا ينتجس بدنه
وان اصاب بلل الفراش جسده وظهر اثره في جسده ينتجس كذا في الحاشية
والخلاصة بعد فرض كون نجاسة الفراش من المني والوجه في هذه
التفصيل ظاهر على ما تقتضيه القواعد المذهبية انه اذا اتصلت الصلاة
قبل غسل البلل من البدن اذا بلغ المقدار المانع من صحة الصلاة على
التفصيل المعروف فيه بحسب غليظة النجاسة وخفتها وكذا
اذا غسل رجله ومشي على اللبد الخس اي يابس ولم يقف
عليها ورجلاه مبتلتان بالما ففيه ايضا هذا التفصيل بما عليه من التذييل
فيقال ان ابتلت النجاسة ولم تصبها البللة حتى انه لم يظهر اثر البللة فيها
لا ينتجسان وان اصابها البللة حتى انه ظهر اثر البللة فيها ينتجسان
ثم ان كان القدر الذي اصابها من البللة يزيد على قدر الدرهم وهي نجاسة
غليظة لا يجوز له ان يصلي حتى يغسل ذلك وان كانت خفيفة جاز له
ان يصلي بلا غسل ذلك وان استوعبت البللة المذكور جميع باطن القدمين
الأم اذا قلنا بان ذلك كثير فاحش كما سيأتي الكلام فيه وكذا هذا
تفريع وارد فيما اذا كانت نجاسة اللبد رطبة وكانت الرجلان يابستين
فمشي عليه فطهرت رطوبة النجاسة فيها وان مشي عليها على رطبة نجاسة
فابتلت من بلل رجله واسود وجدا الارض لكن لم يظهر اثر البلل في رجلاه

جارت

210 جارت صلاته وان صار طينا فاصاب رجله لا يجوز كذا في الحاشية
وهو محمول على ما اذا كانت النجاسة غليظة وكان ما اصابه من ذلك يزيد على
قدر الدرهم ولا يجوز ان يحال ايضا على ما اذا كانت النجاسة خفيفة وعمر ما اصابه
من ذلك باطن القدم لان باطن القدم الواحدة ليس بكثير فاحش على ما سيأتي
ثم لا يخفى افادة وضع المسألة كون نجاسة الارض يابسة فلو كانت النجاسة
في الارض رطبة ورجلاه يابسة ففي الخلاصة ينتجس الرجل اذا طهرت الرطوبة
فيها قال شيخنا رحمه الله ويجوز حمل الرطوبة على البلل لا الندوة واستند في هذا
ما ذكره في مسألة لف الثوب النجس الرطب في الثوب الطاهر الجاف كما قدمناه
عنهم ولا يعرني عن تأمل ثم انما يمنع صحة الصلاة عدم غسلها من ذلك اذا كان
مقدار المانع منها ثم طاهر فرض كونها نجاسة غليظة كما نبهنا عليه انما
وفي الذخيرة رجل مرمدت عينه فرممت واجتمع رمصها في جانب العين يجب
ان يتكلف في ايصال الماء ان لم يضره كما في ايصال الماء الى الماني رمد يرمد
كعلم يعلم ثم هذا في الذخيرة مصدرا باللفظ قيل وكان المص حذفه لافادته
التمريض على ما هو الغالب في استعماله مع ان هذا القول ظاهر الصحة لكن
كان الاول ذكره بلفظ غم التنبيه على صحته وسقط منه ايضا لفظ يجب
مجمع الغمض بعد قوله في ايصال الماء بعد قوله في ايصال الماء اعتمادا
على العلم به من سياق الكلام او سهوا وقد منا في شرح قوله ولا يغض فاه
الى اخره عن شرح الزاهد والشمائل تقبيد ايصال الماء الى ما تحت الرمد
بما اذا كان خارج بتغميض وبين الرمد والماني وقلنا ان ذكره هذه المسألة
هناك كانه هو المناسب فليراجع اذا صاب دهنا في اذنه فحك في
دماغه يوما ثم خرج فلا وضوء عليه يعني ثم خرج من اذنه ايضا ومن انفه
كما لو كان ما كما سنده وكان الاول ذكره وكأنه انما لم يذكره اعتمادا على فهمه
من ذكره مقابلة الا في عقبيه وذكر المكث يوما اتفاقا اذ لو مكث فدخل الماء
اذنه او استعط فدخل راسه ثم مكث فيه ثم سال من انفه او اذنه لا ينتقض
وضؤه وليس ما وصل الى الراس كما وصل الى الجوف لان ما وصل الى الجوف لا يخالو
من الخس وما وصل الى الراس يخالوا انتهى لان الروس ليست بحمل النجاسة
بخلاف الجوف وحكم الدهن والماء في هذه المسألة واحدة وان خرج
من العم فعلية الوضوء وذكر غير واحد من المشايخ هذا عن ابي يوسف
مقتصر عليه وذكر في البداية ان الرواية عنه علي بن الجعد غير انه وضع المسألة
فيما لو سقط في انفه ثم عاد الى الغم والكلام في كلهما واحد ومشي على هذا الموضع
عنه قاضي خان وغيره من غير نسبة الى احد ولا ذكر لما يخالفه ومجمله لانه
لا يخرج من الغم الا بعد وصوله الى الجوف وهو محل النجاسة فصار في حكم القي
قلت وعلى هذا فينبغي ان لا ينقض حتى يعلو الغم كالقي وينبغي ايضا اذا تحقق

نزوله من الرأس الى اويل الحلق ثم خرج منه الى الفم ان لا ينقض الوضوء وان ملا الفم
كما في البغلم النازل من الرأس فلا جرم ان ذكر في البدايع في مسألة السقوط المذكورة
ذكر الكرخي انه لا يكون حدثا وفي الذخيرة وذكر هذه المسألة في القدوري
وذكر رواية عن ابي يوسف انه لو خرج من الفم فعليه الوضوء وأشار الى ان علي قول
ابي حنيفة ومحمد وان خرج من الفم فلا وضوء عليه وان دخل في اذنه
ماء عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا لو خرج من اذنه
ايضا لما قدمناه اللهم الا اذا صار صديدا او قبيحا فانه حينئذ ينقض وعن
النصاب اذا اصاب الثوب من ذلك الماء اكثر من قدر الدرهم لا ينقض الثوب
الا اذا تغير لون الثوب من ذلك ثم في نسخة وان خرج من الفم فعليه الوضوء
وهو معلوم مما تقدم ثم فيه البحث الماضي فيما لو كان دهنا والقرحة
اذا برأت وارفع قشرها واطراف القرحة موصولة بالجالد الا اطراف
الذي كان خرج منه القيح فتوضا جاز وضوءه وان لم يصل الى ما تحت
ابي الى ما تحت قشرها بعد ان غسل ظاهر القشر لان ما تحت القشر غير
طاهر فلا يفرض غسله والمسألة في النوازل والفتاوي الخائية
والوولوجي الحية وغيرها وعرفنا ان المراد بالقرحة هنا ما يخرج من البدن
من البئر المزاي الى فساد كما هو احد ما يطلق عليه وتقدم عن الجوهري
ان القيح هو المدة التي يجالطها دم ولو توضا ثم حلق راسه او لحيته
او قلم اظفاره لم يجب امرار الماء على تلك الاعطال وقد تقدمت هذه
المسألة قبل فصل في الجاسة ورويناها حقها من الكلام فلا حاجة
الى عاداته ولم يكن بالمص حاجة الى تكرارها ثم لا يخفى ان الالبق بمسألة
القرحة فصل الوضوء وبالباقى فصل نواقضه والماء الذي يسيل من فم
النائم فهو طاهر ثم في الفتاوي الخائية والخالصة هو الصحيح
لانه يتولد من البغلم والظاهر ان التنصيص على ان هذا هو الصحيح
احتراز عما في الخالصة وغيرها انه عند ابي يوسف نجس والتقدير
فيه بالكثير الفاحش بناء على مسألة البغلم وعلى هذا الوصل ومعه
خرقة الخياط تجوز الصلاة عندها وعنده لا تجوز ان كان كثيرا اذكر
في الاصل قلت وانما قدمه بالكثير الفاحش لان جاسته مخففة
عنده على ما قدمنا من تفسيرها على اصله وذكر في المحيط ان جف
وبقي له اثر او لون فهو نجس وفي المتنقط قال طاهر الا اذا علم انبعثه
من الجوف اما كون هذا في المتنقط فصحيح واما ما عراه الى المحيط
فقد تقدم ان الظاهر ان مراد به المحيط البرهان وفي لم اقف عليه
والذي في محيط رضي الدين تفريعا على الخلاف المعروف بين ابي يوسف
وبينهما في البغلم فعلى هذا ما فهم النائم طاهر وان انبعث عن الجوف
لانه يتولد

انه يتولد من البغلم فيكون طاهرا عند هذا ان نزل من الرأس او انجلب
من اللهاوت وان صعد من الجوف فان كان اصفرا او متغيرا فهو نجس
فيكون حكمه حكم القيح ان ملا الفم نقض والا فلا وهو في الحقيقة تفريع
على قول ابي يوسف ان البغلم الذي من المعدة نجس بخلاف ما كان
من الرأس ونحوه هذا وفي الوالوجي ماء فم النائم اذا اصاب الثوب
فهو طاهر وسوا كان من الفم او منبعا من الجوف لان الغالب الماء الذي
يخرج من الفم حالة النوم يتولد من البغلم فيكون طاهرا كيف ما كان
عند ابي حنيفة ومحمد والفتوي عليه انتهى ثم هذا كله في غير من تناول
نجاسة من خمر وغيرها وانما من كان منه ذلك فان وجد منه عين
تلك النجاسة او ريحها كان نجسا كما نبه عليه قاضي خان والافط
لخلاف فتنبه له ثم دخول الفاء في قوله فهو طاهر ما شئ على قول الا
خفي وربما كان في قوله تعالى قل ان الموت الذي يفرعون منه
فانه مالا فيكم شهادة له واما النجاسة الحقيقية كبول ما يוכל لحمه
فانه مقدرة بالكثير الفاحش اي فالمانع لصحة الصلاة وما
هو ملحق بها في اشتراط الطهارة من هذا النوع من النجاسة فقد يرد ذلك
في التحفة والبدايع ولم يذكر هذا الكثير الفاحش في ظاهر الرواية وروى
عن ابي يوسف قال سألت ابي حنيفة عن الكثير الفاحش فكره ان يدرسه
حدا وقال الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه
وروي عن ابي حنيفة شبرا في شبر رواه الحسن عنه وهو مروي
عن ابي يوسف ايضا بل وعن محمد ايضا اي شبر طولا في شبر عرضا
وكان ذلك ما خوذ من الصفوة عن باطن الحفر وهو ما يلي الارض
منها فان حكم النجاسة التي لها جرم ساقت الاعتبار في الجفاف
بدليل انها تطهر بالمسح على قول ابي حنيفة وابي يوسف ورواية عن
محمد وبالمسح ان زال العين لم يزل الاثر مانع كما في الثوب ولما سقط
حكم النجاسة في حق الخف وباطن الحفر يبلغ شبرا في شبر قدر الكثير
الفاحش به كما قدره الدرهم بموضع الاستنجاء ولا يبري عن تأمل ثم عن
ابي يوسف روايات اخر منها ذراع في ذراع ذكرها في البدايع
وهي في محيط رضي الدين عن محمد ومنها اكثر من نصف الثوب
ومنها نصف الثوب ثم في رواية نصف كاه وفي رواية نصف طرفه
منه وروي عن محمد يعتبر بالربع وذكره الحاكم في مختصره
عن ابي حنيفة ومحمد وفي التحفة والبدايع ومحيط رضي الدين
وعنها وهو الاصح لان الربع حكم الكل في احكام الشرع في موضع الاحتياط
ثم اختلف المسايخ في كيفية اعتبار الربع قال بعضهم ربع جميع الثوب

انتمى ثم السقالات المذكورة
متطافران في المعنى على
معنى واحد وهو ما
ابي نصر انه طاهر

لافتما قد بره بربع النوب والنوب اسم لكل عيبا والوجع ودره في
الخلاصة رواية عن ابي حنيفة وقال بعضهم ان كان ذيبا لربع النوب
وهو القدر الذي يفهم من قولهم فلان شرا الذيل كذا في الفوائد الظرفية
لم تظاهرت المراد ربع العضو او الطرف الذي اصابته الجحاسة من اليد
والرجل والذيل والكم والدخيل خريص لان كل قطعة من القطع المذكورة
من النوب كان قبل الحياطة ثوبا فكذا بعد الحياطة والعضو طرف مستقل
بنفسه وفي الخفة ومحيط رضي الدين والبدائع وهو الاصح وذكره في
الخلاصة رواية عن ابي حنيفة ايضا وصح سراح القادر في ابونصر
البغدادي ان نوب تجوز فيه الصلاة وما شئت من اجزاء الله الى ان
النوب الذي عليه ان كان شاملا اعتبر ربعه وان كان ادنى ما تجوز
فيه الصلاة اعتبر ربعه لانه الكثير بالنسبة للمصاب واما ما ذكره المص
انه المراد حيث قال اراد به ربع ثلث النوب فغريب ولم اعتبر
عليه في كلام غيره ثم كل في جميع هذه التحديدات لا يصح على المتأمل الاجتهاد
ان يبدل الدنيا من اصناف المناسبات ويجازها او يفرج فيها ما يمنع
تعيين بعضها من بين مسائل الاعتبارات فالظاهر ان ذلك هو كقول
ما يستفحشه الناس ويستكثرونه كما ذكره ابو يوسف عن ابي حنيفة
كما قد مناه ولا سيما المتأني بذلك اذ المكي مثالا ولا موسونا والله
اعلم اما الشرط الثاني فهو الطهارة من الاجناس . وهي هنا جمع
جنس يفتح الجيم مصدر جنس ينجس بكنس الجيم في الماضي وفتحها في
المضارع وبضمها فيهما والمراد به هنا تقسيم الحادث لا ما يعمها لتقدم
فيما يخص الحادث من التطهر وقد تقدم تعريف الجحاسة في اوائل الفصل
المياه وانما قدم القسم الاول على هذا للاهتمام به لكونه اقوي في الماطة نفيه
من هذا حتى انه لا يعفى عن قليله بخلاف قليل هذا كما علمت وقد احطت
علما ايضا بحجالة من مسائل هذا فيما تقدم ثم قد كان الاحسن ان يقول
واما الشرط الثاني وهو الطهارة من الجحاسة الحقيقية عطف على قوله
في صدر الكتاب اما الشرط الاول وهو الطهارة من الحادث ليجري
في ذكرها على سبيل واحد واذا عرفت هذا فتقول يجب على المصلي
ان يزول الجحاسة عن بدنه وثوبه والمكان الذي يصلي فيه اي
يفترض عليه ذلك اذا كان قادرا عليه لقوله تعالى وثيابك فطهر والظاهر
لحقيقة ولا موجب للعدول عنها ولما في الصحيحين عن اسابت ابي بكر
الصديق رضي عنهما قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لها احدا ناصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع به قال تحتة
ثم تقضي بالماء ثم تنضجه ثم تنصلي فيه الى غير ذلك وتحتة اي تقشره

بظفرها

بظفرها او بعود وتقرضه اي تعككه باطراف اصابعها قال الخطابي هو ان تقضي
عليها باصبعها ثم تغمر غمرا جيدا او تدلكه بها حتى ينحل ما شربه من الدم
والنفع ههنا بمعنى غسل ولا مر للوجوب كما هو الاصل في مطلقة اذا لم يظهر
صارف عنه وهو هنا كذلك واذا وجب تطهير النوب وجب تطهير البدن
والمكان لان الاستعمال في حالة الصلاة يستلزم الكل بل يطريق اولي لانها
الزم للمصلي من النوب لتصور انفصاله بخلافها يشا كانه في المعنى اللانتم
لظهارته من كون المصلي على احسن الحالات من الطهارة والنزاهة عن
المستقذرات حالة المناجاة لرب الارضين والسموات مع قوله تعالى ايضا
وَلَطَمَ بِيَمِينِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ وكما يجوز ان التها
اي زالة الجحاسة الحقيقية بالما المطلق يجوز بالماء المفيد وبكل
ما يج طاهر يمكن ان التها به كالحل كما ذكره المص في فصل المياه واستوفيا
الكلام فيه خلافا من هو او توجهها فليراجع ثمة وكانه انما اعاده تمهيدا لقوله
وكذا يجوز ان التها بالنار او بالتراب في مواضع يأتي التعريض لبعضها
وانما جاز ان التها بكل منهما في المواضع المشار اليها لساواتها واذا وجد للتساوي
في العمل وجد للتساوي في الحكم اذ الوجود منه مانع والاصل عدمه
اولان الشارع الحق ذلك المزيل بالما وان كان فيه قصور عن الماني تمام عمله
دفعاً للحرج كما سبق التنبيه عليه في بعضها منها اذا تلطخ السككين
بالدم او راس النساء ثم ادخل النار فاحترق الدم طر الراس والسككين
حتى بعد ذلك لو طبخ الراس في ماء غير غسيل جار ولا تقصد المرفقة ولو
قطع بالسككين بطبخ او ما شابهه لم ينجس ذلك المقطوع فقد طهر المحال
في كل من هذين المحلين باحتراق ما فيه من الجحاسة الحقيقية بالنار
كما كان يطهر بغسلها بالما ما ذكرنا من وجود المساواة بين النار والماء فيهما
في المعنى المقصود من استعمال الما فيهما وهو زوال الجحاسة من المحال
واصح الالها به ولا يخفى ان وضع المسألة في السككين اتفاني وهي ثمة
قال في الذخيرة والخلاصة للحديث اذا اصابه جحاسة وادخله النار
قبل ان يمسه او يغسله ينبغي ان يطهر اذا ذهب اثر الجحاسة نعم هذا
اذ لم تكن جحاسة الحادث بسبب التثوية بالما النجس ونحوه لانه
حينئذ لا يثرب الجحاسة بل يبقى على ظاهره فيزول بالاحتراق كما ذكرنا
في الدم اما اذا كانت بالتثوية بالما النجس ونحوه فلا يطهر با دخاله
النار لانه تشر بها بالتثوية وسند ذكرانه هل يطهر بغسل ذلك ام لا ثم السككين
تذكر وتؤنت والتذكير اكثر وحكي الكسائي وسمي سكينه وسمي السككين
سكيناً لانه يسكن حركة الانسان وكذا اصاب السككين دم فمسح
بالتراب يطهر اذا مسح الدم وشره وكذا اذا مسح بخرقة او بصوف

الشاة ففي الذخيرة عن ابي يوسف السيف اذا اصابه دم او عذر
او بتراب يطهر حتى لو قطع به بعد ذلك بطيخا او ما شبهه كان البطيخ طاهرا ويباح
اكله وقد صح ان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقتلون الكفار بسيفهم
ويسحون السيوف ويصلون معها واعلم ان المذكور في الاصل ان السيف
والسكين اذا اصابه بول اودم او عذرة رطبة لا يظهر الا بالغسل وان كانت
العذرة يابسة طهرت عند ابي حنيفة واني يوسف بالمسح وعند محمد لا تطهر
الا بالغسل وذكر الكرخي في مختصره ان السيف يطهر بالمسح من غير فصل بين
الرطب واليابس وبين العذرة والبول لان السيف شيء صغير لا يتداخل
الجاسة في اجزائه بل تبقى على ظاهره فاذا مسحها لا تبقى منها شيء قليل وذلك
غير معتبر وفي تنمة الفتاوي الصغرى سئل الفقيه احمد بن ابراهيم عن
السكين او السيف اذا اصابه بول او شيء اخر غير الدم هل يطهر قال لا وسئل
هو ايضا عن السيف او السكين اذا اصابه دم فمسحه بالتراب او بالخرقة
حتى يطهر ثم قطع به بطيخ او تفاح هل يعود نجسا اصابه من البلال وهل
يتنجس البطيخ قال لا انما ينقل في الذخيرة من الفتاوي عن ابي القاسم
في هذا الفرع مثل الجواب المذكور فيه للفقيه احمد بن ابراهيم ومشي عليه
الشيخ رضي الدين في محبته وقاضي خان والوالطحة الحلي في فتاويهما من غير
نسبة له الى احد بخصوصه ولا حكاية خلافا وفي الخلاصة قال رحمه الله
تعالى وفي شرح الجامع الصغير للإمام الوالدانة لا يطهر ومشي ايضا في الخلاصة
على ان البول لا يطهر الا بالغسل وفي التحفة ومحيط بهي الشيخ رضي الدين
على ان الجاسة ما دامت رطبة لا تطهر الا بالغسل لان المسح لا يزيل الرطوبة
فان جفت او جففت بالتراب يطهر بالمسح ولحت لانه لا يتشرب الجاسة في الحديدة
والرطوبة ذهبت بالجفاف فتزول الاجرام بالمسح ومشي في البدائع على انها
تطهر بالحت رطبة كانت او يابسة لانه لا يتخلل في اجزائه شيء وظاهره
يطهر بالحت والذي يظهر ان الجاسة اذا كانت يابسة ذات جرم تطهر بالحت
والذي يظهر والمسح بما فيه بلال طاهر من خرقة او غيرها حتى يذهب اثرها
مع غيرها وان كانت يابسة ليست ذات جرم كالبول والخرق بالمسح بما ذكرناه
لا غير فانها لا تذهب بالجفاف على ما هو الظاهر وان كانت رطبة تطهر بالمسح
سواء كانت ذات جرم او لا وسواء كان المسح خرقة مبتلة او غير مبتلة
او غيرها هذا ووضوح المسألة في السكين او السيف اتفاقا والمراد ما يكون
جما جسا صلبا صقيا لا فيه خل القصب والخشب والخرافين والذجاج والزبدية
الصيالية ونحوها ويخرج منه ما كان خشنا النقص او زجاجا عليه او غير
ذلك فانه لا يجري فيه الا بالغسل على ما ذكرناه والله اعلم وعن محمد اذا
اصاب يد المسافر نجاسة قال يعسجها بالتراب نقل في الذخيرة عنه

قال شيخنا

قال شيخنا وهو مشكل قول طائفة الكل فان ابا حنيفة وابي يوسف انما جوزا
مثله في الحنف والنعيل بشرطه ومحمد خلافا فكيف يتجه ذلك اللهم الا ان يرد
المسح تقريبا للجاسة حالة الاستعمال بالسير فلا يمنع التخفيف الحرم
بذلك ثم يغسلها بعد ذلك انما قلت او يحتمل على ان الجاسة تكون قليلة
واداد بالمسح تقليل قلتها والا فلا طلاق مشكل كما قال وكيف لا وقد
اجمعت كلمتهم في باب الاستنجاء وعلى ان الجاسة اذا اجاوزت محرجها
لا يجري فيها الا الماء والماء يبع على قول ابي حنيفة واني يوسف على اختلاف
عنه في ذلك وكذا اذا اصاب الحنف نجاسة لها جرم عن ابي يوسف
انه قال اذا مسحه بالتراب او بالرمل على سبيل المبالغة يطهر وعليه فتوى
مشايخنا ذكره في المحيط وظاهر هذا يفيد ان هذا قول ابي يوسف
خاصة وح ينبغي ان تقتيد الجاسة بكونها رطبة ايضا هو مسطور
في ساير الكتب المعتبرة اما صريح اولالة لتصريحهم بان الجاسة اليابسة
ذات الجسد كالروث وما شابهه يطهر الحنف منها بالحت والخل في قول
ابي حنيفة واني يوسف كما سيذكره المص وتكلم عليه والمراد بقوله
على سبيل المبالغة الاستقصاء في ذلك حتى تذهب عين الجاسة
واثرها ثم لفظ محيط الشيخ رضي الدين عن مشايخنا على هذه الرواية
للضرورة لان الطرق لا تخاو من الجاسة فلا تخاو الحفاق والنعال عنها
فلو امر بالغسل لصاق الامر على الناس وفي الاختيار وعليه التمساح
وفي الخلاصة وعليه عامة التمساح وهو الصحيح ونص الفتاوي
الحانية والحاوي والكافي على ان الفتوى عليه وسند ذكر وجهه من
السنة ايضا وان لم يكن لها جرم كالبول والخرق فلا بد من الغسل طبعا
كان او يابسا عليه لانه مجرد باله فتدخل في اجزائه الحنف ولا
جاذب لها منها في ظاهره فلا يخرجها الا الماء ثم في تطهره بالغسل تفصيل
بين كونه صلبا وبين كونه رخوا واختلاف في طهارته بالغسل اذا كان
رخوا ستقف عليها نقلا من الذخيرة في شرح قول المص وروي عن ابي
القاسم الصفار في رجل يستنجي وعرجى ماء الاستنجاء تحت رجله
الى اخر المسئلة وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي عن الشيخ
الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال اذا مشى على التراب والرمل
ولزق بعض التراب وجف ومسح بالارض يطهر عند ابي حنيفة رضي الله
تعالى عنه هكذا روي الفقيه ابو جعفر وعن ابي يوسف رحمه الله
مثل ذلك الا انه لا يشترط الجفاف كذا في الذخيرة والضمر المنصوب
في قوله الا انه يرجع الى ابي يوسف ثم في محيط الشيخ رضي الدين وهو الصحيح
لان التراب يجذب الرطوبة الى نفسه فصارت مستجسة اذا لا

فرق بين ان يكون جرم النجاسة منها او من غيرها وكذا يجوز ان ينسبها
 بالحك والخت والفرك اي وكذا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية بهذه
 الامور في بعض الحال الدليل الشرعي الدال على ذلك ومعاني هذه الامور
 متقاربة ففي القاموس حنه فركه وقشره فالتح والفرك امتزاجهم على
 حكا وفرك الثوب والسنبل ذلك فافرك ودلكه بيده مرسته ودعه
 ولما لخت ولخت في الخف اذا اصابته نجاسة لها جرم فيبست تظهر
 بالحك والخت عند النبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله استحسنانه
 ووافرها على ذلك محمد بن محمد الله في المني وخالفهما فيما سواه فقال لا يطهر
 فيما سواه الا بالغسل وهو القياس لان التداخل في الخف لا يزيل النجاسات
 والدلك بل الغسل بالماء كما في الثوب الا ان المني خض من القياس كما سيذكر
 من النص فيبقى الباقي على اصل القياس ولهما ما روي ابو داود باسناد
 صحيح وابن حبان في صحيحه والحكم في المستدرک وقال ابي داود
 وفي لفظ حديث صحيح على شرط مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اذ اوطى احدكم يتعلبه الاذي فاءت الثوب له طهور لفظ ابي داود
 وفي لفظ اخر له ولفظه اذ اوطى احدكم الاذي يتخفيه وطهورها التراب
 واخرج ايضا ابو داود وابن حبان في صحيحه وغيرها عنه صلى الله عليه
 انه قال اذا خاء احدكم الى المسجد فليتنظر فان رأي في فعله قدرا او اذى
 فليمسحه زاد ابو داود ولبصل فيها وفي هذا الاطلاق حجة لابي يوسف
 في مساواته بين الرطب واليابس ولا سيما ان ما بين المسجد والمنزل
 ليس مسافة يحف ما اصاب الخف رطبا في مدة قطعها نعم على ابي يوسف
 ان يقال ينبغي ايضا ان يقول بالطهارة بالملك بالدلك في الرقيق
 ايضا لان الاطلاق يتناول كما يتناول الكثيف مطلقا واجب عنه
 ان الرقيق خرج بقوله وطهورها التراب اي مزيل نجاستهما وحن
 نعلم يقينا ان الخف اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا يخرجه
 من اجزاء الجلاء وكان اطلاق الحديث مصروفا الى القدر الذي يقبل
 الازالة وتعقبه شيخنا فقال ولا يخفى ما فيه اذ معني طهور مطهر
 واعتبر ذلك شرعا بالمسح المصحح بالحديث الذي ذكرناه مقتصر
 عليه وكما لا يزيل ما تشربه من الكثيف حالة الرطوبة على ما هو المختار
 للفتوى باعتراف هذا المحجب والحاصل فيه بعد ازالة الجرم كالحاصل
 قبل الدلك في الرقيق فانه لا يتشرب الا ما في استعداد قبوله وقد
 يصيبه من الكثيفة الرطوبة مقدار كثير يتشرب من رطوبته مقدار ما
 يتشرب به من بعض الرقيق انني قلت على ان في البدايع ان ابا يوسف
 في رواية عنه سوى في طهارته من النجاسة الرطوبة بالمسح بالتراب

المحقق

214 بين ان يكون سنخسفة وبين ان تكون ما بعة وفي شرح الزاهدي وفي المجلد
 قال قال ابو حنيفة اصاب اسفل خفه او تعله روث او عذرة او بول
 ثم مسحه جازت الصلاة فيه زاد على قدر الدرهم او نقص وهذا موافق لاطلاق
 الحديث المذكور والله اعلم وذكرني الحيطان محي ارجه الله جمع الى قولها
 بالري لما راي عموم البلوي من كثرة السرقين في طرفهم وهذا مسطور في
 غير موضع من ذلك الذخيرة وذكره عنه ايضا انه افقي بان الروث لا يمنع وان
 تحشى وفي البدايع وقيل ان هذا اخراقا وباله حتى كان بالري وكان الخليفة لها
 فزاي الطرق والحنات مملوءة من الاوراث وللناس فيها بلوي عظيمة وقطع به
 في الكافي وقاس مشايخ بخاري على هذه الرواية طين بخاري لا يتلاطفهم
 بنجاسة الاوراث وغيرها فقالوا لا يمنع جواز الصلاة وان كان الثوب مملوئا منه
 وكان التراب مختلطا بالعدرات لمكان الضرورة والبلوي ومشى على هذا في الخلاصة
 وصرح به طاهر وقال الزاهدي والبلوي في طين خوارزم اغلب لان
 ارضها اصلب فالفتوى بالجواز هنا اولى قال العبد الضعيف غفر الله
 تعالى له وفي الخلاصة وشمس الائمة الخاوي لا يقبل وهذا اولى انتهى
 اي كون طين بخاري طاهر وهو متجه بل الاشبه ان يتعلق المنع من جواز
 الصلاة بما فيه القدر الفاحش من ذلك لمن ابتلى باصابته لتحقيق الضرورة
 في حقه لا لمن يتنلى لعدم تحقق الضرورة في حقه ولكن الامر على هذا في ايام
 الاحوال وبلادنا اعني البلاد الشامية حرسها الله تعالى من كل طارق
 الا طارق يطرق بخبر لعدم الانفكاك طرفها من النجاسة غالب مع عسر
 الاحتراز من اصابة طينها الثياب فيعفى عما دون الفاحش منه في حق
 من بحيث يجبي ويذهب في الطرق لاني حق من لا يجر بها اصلا
 في هذه الحالة حتى ان هذا لا يصلي في ثوب ذلك المصاب بما هو قريب
 من القدر الفاحش منه والله تعالى اعلم واذا انتض البول مثال
 رؤس الابرف ذلك ليس بشي معتبر في النجاسة حتى لا يجب غسله
 ولا يمنع جواز الصلاة لانه لا يستنطاع الاحتراز عنه خصوصا في مهب
 الرياح ما تعذر دفعه تقرر عفوه والاصل في ذلك نفي لخرج الثابت
 بالكتاب والسنة وفي النهاية وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال
 انا لارجو من عفو الله اوسع من هذا انني وذكروا في الاسلام البزدوي
 وغيره انه حكى عن علي بن الحسين زين العابدين انه رأى في ليل الاذيا
 كبارا يقض على النجاسة ثم يقض على الثياب ثم امر بئيا به للخلاص تركها
 واستغفر الله فسيار عنها فقال احد ثنت ذنبا فاستغفر الله قيل لماذا
 قال لاني فعلت شيئا لم يفعله الصالحون ولا خير في بدعة انني وهذا
 بعيد انه لا يستحب غسله ايضا وليس بجديد ثم لو وقع الثوب المنتض

عليه البول مثل رؤس الأبر في الماء القليل هل يجس في الخلاصة من الفقه
 أبي جعفر أنه قال لقائل إن يقول يجس وهذا فرع مسألة الاستنجاء يعني لو استنجى
 بغير الماء ثم ابتل ذلك الموضع بعد ذلك ثم أصاب من ذلك ثوبه أو بدنه ثم ذكر
 فيها في هذه الصورة لقائل أن يقول لا يجس واختار أنه يجس ولا يجوز الصلاة
 معه إن كان أكثر من قدر الدرهم انتهى فاذن المختار في المسألة السابقة أن الماء
 يجس والذي في النهاية وغيرها وفي نوادر المعالي عن أبي يوسف إذا انتزع من
 البول شيء يرى أثره لا بد من غسله وإن لم يغسل حتى صلى وهو حال لو جمع كان أكبر
 من قدر الدرهم أعاد الصلاة كذا ذكره الباقي كذا في شرح الجامع الصغير للإمام
 المحبوني زاد في الكفاية فلو أن هذا الثوب وقع في الماء القليل قال بعض
 مشايخنا أن قبل لا يجس الماء فله وجه لأن اعتبار هذه الخجاسة لما سقط
 عم الثوب والماء جميعا وإن قبل يجس فله وجه وهو الأصح لأن سقوط
 اعتبار الخجاسة إنما كان لدفع الحج ولا يخرج في الماء فيجس انتهى وهذا
 يفيد أن محل الخلاف كما كان أثره يرى وهو المنجى ثم عن الفقيه أبي جعفر
 الهندي وأبي أنه قال قول محمد في الكتاب مثل رؤس الأبر دليل على أن الجانب
 الآخر معتبر وغيره من المشايخ قالوا لا يعتبر الجانبان جميعا دفعا للحج
 واختاره صاحب الكافي وما في غاية البيان وقيد رؤس الأبر اختار
 عن رؤس المسألة لأنها معتبرة حتى إذا زاد ما ترشش من البول على قدر
 الدرهم يمنع جواز الصلاة إذا كان بولها لا يوكل لحمه وفي بول ما يوكل لحمه لا يمنع
 ما لم يخطئ عنه أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد طاهر وقدر عرفته
 أنه هو ما عن أبي جعفر أشبه ولعله المراد في نوادر المعالي وانتزع بمعنى ترشش
 والأبر بكسر الهمزة جمع أبرة وهي معروفة وأما الفرك في المني يظهر الثوب
 إذا دبس والعضو بالحث وإن كان الثوب ذا طاقين وهو الصحيح أعلم
 أن المني يجس عند أصحابنا ومالك ثم إنه يجزي الفرك في يابسه عنه
 علمائنا الثلاثة وقال زفر ومالك لا يجزي الفرك فيه وذهب الشافعي
 وأحمد في أصح الروايتين عنه إلى أنه طاهر ومن الحجة لعلمائنا الثلاثة
 ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كنت اغسل الجنابة
 من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة وإن يقع الماء
 في ثوبه لفظ البخاري ولفظ مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أقول في أثر الغسل
 وما في صحيح مسلم وسنن أبي داود عنها أيضا لقد رايتني فركه من ثوب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي فيه وما في صحيح أبي عوانة
 عنها قالت كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا كان يابسًا وامسحه أو اغسله شك الحميدي إذا كان رطبًا

215 ورواة الدارقطني واغسله من غير شك ثم قول المص وإن كان الثوب ذا
 طاقين وهو الصحيح متصل بقوله يظهر الثوب بالفرك إذا دبس وقد كان
 الأولي وصله به من غير الفاصل أي يظهر الثوب من المني بفركه منه إذا كان
 يابسًا وإن كان الثوب ذا طاقين فنقدت البلية من أحد الطاقين
 إلى آخر علي الصحيح لأن ما نفذ من أجزاء المني فيجري فيه الفرك أيضا ومن
 نص على أن هذا هو الصحيح الإمام الترمذي وكذا عن النصاب أيضا ومشي
 في مختارات النوازل والملاصة علي أن الطاف الأعلى يظهر بذلك قال
 في المختارات لأن فيه بلة وهي لا تظهر بالفرك كالمذي وهذا صريح في
 أن هذا بناء على أن الذي أصابه المني أو لا هو الطاق الأعلى فإن انقلب
 الحال انقلب الجواب ثم هذا ما على أن الفرك إنما يجزي في المني إذا كان
 غليظا لا إذا كان رقيقا وهو مروى عن محمد وعلي هذا لا يجزي الفرك
 في مني المرأة لأنه رقيق أصفر بل لا يجزي فيه إلا الغسل كالبول كاذب
 إليه الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لكن في شرح الزاهد في ظاهر الجواب أن
 الحث يزيله رق أو كثف ونقل محمد الأئمة عن استاذ القاضى بزيع أنه لا فرق
 بين مني الرجل ومني المرأة ولقائل أن يرجح التفرقة بين الغليظ والرقيق
 مطلقا سواء كان مني الرجل أو مني المرأة فإن كلمة أهل المذهب متظافرة
 على أن الاكتفاء بالفرك في المني إنما هو استحسان بالشرع لا بالقياس
 وما كان كذلك لا يلحق به إلا ما هو في معناه من كل وجه حتى يكون كان
 الوارد في متعلق النص وأردفيه والاكتفاء بالفرك في المني إنما ورد في مني
 الرجل كما هو ظاهر ومني المرأة ليس مثله من كل وجه لغلظ مني الرجل بالذات
 حالة اعتداد المزاج ورقة منتهى كذلك كما هو إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم
 ماء الرجل أبيض غليظ وماء المرأة أصفر رقيق محمول عليه والفرك إنما يؤثر
 زوال المفرك أو تنقلبه الذي هو الغرض من فعله إذا كان ذا جرم لا إذا
 كان مائعا لا يجس فنتعين حال الفرك في الخبر على أن ذلك المني كان
 على هذا الوصف الغالب فيه وهو الغليظ لأن حال الشيء على ما هو الغالب
 فيه متعين وإن لم يقع التصريح به إذا لم يقع دليل على ما يخالفه والأمر
 هنا قرينة توعد جانب الحال على الغالب وهو الفرك فإنه كما ذكرنا إنما يأتي
 فيما له جرم ليزيله أو يقلله والرقيق المايح لا يحصل من فركه هذا الغرض
 ويزية تأكيد ما في رواية صحيح مسلم عن عائشة لقد رايتني وأبي
 لاحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابسًا بظفري فيدخل
 ما عساه أن يكون غليظا من مني المرأة ويخرج مني الرجل إذا كان
 رقيقا عارض والله تعالى أعلم نعم إذا كان في الواقع أن كل حال
 بمذي ثم يمتحن حتى انما يختلطان أو يسبقه المذي كما أشار إليه شمس

الائمة السرخسي وقد قلنا بان الشارع اكتفى فيه بالفرك والحالة هذه بقده
اعتبر الذي مستهلكا وتبعنا للمني للضرورة فلا يضرب في القول بالا جازا
بالفرك فيه كون الواقع في خروجه للخروج على الوجه الذي ذكرنا وهذا بخلاف
ما لو كان بال وانتشر البول على رأس احليله ولم يستنج ثم امسى وانتشر المني
على رأس احليله فانه يكتفى فيه بالفرك كما ذكره الحسن عن اصحابنا لانه اختلط
بالبول مع امكان الاحتراز عنه وعدم اعتبار الشارع اياه هدر فلا يجزي
فيه الا بالفرك كالبول المحض ثم قول المص بطهر بالفرك ما شئ علقه
واحد الروايتين عن ابي حنيفة وقد مناه في اخر فصل النجاسة اختيارها
عن صاحب الهداية وصاحب المحيط وغيرها وذكر فاضل خان في شرح الجامع
الصغير وغيره ان اظهر الروايتين عن ابي حنيفة ان بالفرك لا يطهر بالبول ونقلناه
ثمة عن شرح الكنز للزيلعي وثمره الخلاف تظهر في انه هل يعود نجسا اذا اصابه
الماء فعلى انه يقل به يعود وعلى انه يطهر به لا يعود وقد مناهة ايضا انه لا يطهر
والاول هذا وفي بعض النسخ والعصا بالخت كما ذكرنا اي ويظهر العضو من المني
بخته اذا كان يابسا وهذا هو الذي ذكره الكرخي عن اصحابنا قال رضي الله
في محبته لان البدن اقل تبشرا من الثوب والبول فيه اكثر فالتص
الوارد في الثوب يكون واردا في البدن بطريق اولي وفي بعض النسخ والعصا
بالحث والفرك لا يطهر اذا يبس انتهى وهو رواية للحسن عن ابي حنيفة لان
لبن البدن ورطوبته تمتع جرم المني من تنشف النجاسة فكان اليابس
فيه بمنزلة الرطب ومشي عليه قاضي خان وصاحب الخلاصة ثم لا يخفى
انه يمكن ان يكون لكل مما ذكرناه من مضمون هاتين النسختين خطأ من
قوله وهو الصحيح المني بفركه وحده فيه نظرا لظاهر المني طهارته منه
بذلك وانه لم يبر بالتحجج والله سبحانه اعلم وكذا بالحسن اذا اصاب
المزنيه فلحسه بريقه ثلاث مرات يطهر كما يطهر فمه بريقه في الفتاوي
لحاشية اذا اقاء المني ينبغي ان يغسل فاه فان نوضه ولم يغسل فاه
حتى صلى جازت صلاته لانه يطهر بالبراق في قول ابي حنيفة وابي يوسف
وكذا اذا شرب المزني بعد صلي بعد زمان وكذا اذا اصاب بعض اعطائه نجاسة
فلحسها بلسانه حتى ذهب اثرها وكذا المشكين اذا تحس فلحسه بلسانه
او مسحه بريقه وكذا الصبي اذا اقاء على ثدي الام ثم مص الثدي مرارا
يطهر انتهى وكذا في غيرها والذي تقتضيه القواعد المذهبية من تحرير
الكلام في هذا المقام انه اذا اصاب بعض اعطائه نجاسة خفيفة فان
كانت مريئة وحسها هو او غيره حتى ذهب عنها واثرها ان كانت
لا يشق واله يطهر وان كانت غير مريئة فتطهر بالحس ثلاث مرات
كما ذكره المص في هذا المسألة يعني بريق طاهر من تلك النجاسة او مجري

مجراها

مجراها في كل مرة وانما لم يفيد بهذا العلم به او حتى يغلب على الظن زوالها
وسيصح المص عقيب هذه المسألة بان الفتوي عليه وحيث ان كان
عليه ان يضع فيها حتى غلب على الظن زوالها مكان قوله ثلاث مرات ثم اعلم
بانهم صرحوا كما في الخلاصة ونما يشير اليه ما نقلناه انفا من الحاشية بان
الحكم بالطهارة في هذه الفروع تفريع على ان طهارة البدن من النجاسة
لحقيقته يكون بغير الماء من المايحات الطاهرات وقد عرفت ان قول
ابي حنيفة وابي يوسف على اختلاف عن ابي يوسف في ذلك غير ان في محيط
الشيخ رضي الله عنهما ولو مسح موضع الحجمة بثلاث خرقات نظاف اجزائه
من الغسل لانه يعمل عمل الغسل وقال ابو يوسف لا يجزيه حتى يغسله
انتهى وعزا الاول في الذخيرة وثمة الفتاوي الصغرى الى ان الحاكم قال
انه رآه عن ابي حنيفة عن محمد بن الحسن ومشي على الثاني قاضي خان بعد
ان حكاها عن الفقيه ابي جعفر قال اذا كان على بدنه نجاسة فحسها
بحرقه مبالوة ثلاث مرات حكم الفقيه ابي جعفر انه قال تطهر اذا كان
الماء متقاطرا على بدنه ثم قال بعد ذلك ولو مسح موضع الحجامة بثلاث
خرق مبالوة قد مر قبل هذا يجوز اذا كان متقاطرا والاولو المحي حيث قال
ولو اصاب بعضا عضائه نجاسة فيلبد ثلثا ومسحها على ذلك الموضع
ان كانت البلية من يده متقاطرة جازوا الا لانه يكون غسلا انتهى
يعني على التقدير الاول ويكون غسلا على التقدير الثاني فيقاس
هذا انه لا يجوز عند ابي حنيفة ازالة النجاسة المذكورة في الفروع
الماضية بالبراق حتى يكون متقاطرا بحيث تسمى لازالة غسلا
والله سبحانه اعلم واما اذا اصاب الثوب نجاسة ان لم تكن
مريئة يغسلها حتى يغلب على ظنه انه قد نظف كما هو المذكور
في مختصر القندوري وغيره وعبر عنه في شرح الطحاوي بسكون قبله
الى انها قد زالت منه وستقف على الوجه فيه فان المص عوده الى
الاشارة اليه قريبا ثم النجاسة التي لها جرم وغير المريئة التي لا جرم لها
كذا في الذخيرة وثمة الفتاوي الصغرى وزاد في التهمة في غير
المريئة سواد كان لها لون او لم يكن وهذا يظهر ان طاهرها في غاية
البيان من ان المريئة ما يكون مريئا بعد الحفاف ووجهه مراد به
ما يكون ذاته مشاهدة بحس البصر بعد الحفاف وما لا يكون ذاته
مشاهدة بحس البصر بعد الحفاف فليس بينهما وبين ما في عامة
الكتب مخالفة في تفسيرها وما يرشد الى ما ذكرناه من الارادة
التمثيل المذكور له فان بعض الاول قد يري له لون بعد الحفاف
نعم قد احسن الامام الفراء في حيث قال في الحاوي له النجاسة

الحقيقية واجبة الازالة من بدن المصلي وثوبه ومكان صلاته بالماء
المطلق أو المقيد أو ما أمكن ازالته فذوال الاثر منها الى زوال الاثر الا ما يشق
ازالته وما لا اثر له بالغسل ثلاثا أو ما يغلب على الظن زواله ويصير في كل مرة
الاما لا ينصرف كالحصى والحصى والبسط فقام جري الماء عليه مقام
العسل ثم في ما في القول بطلان هذه الاشياء جري الماء عليها من
تفصيل في بعضها واختلاف في مفاد ارتكاز جري الماء عليها ايضا
ستقف عليه ان شاء الله تعالى عند تعرض المصلي لها وقيل اذا غسل مرة
وعصر بالمبالغة يطهر وهذا هو المذكور في رواية ابن سماعه عن محمد
كافي الضريرة وغيرها ويوافقها ما روى عن ابي يوسف في مسألة ازار الحمار
وسيد كرها المص وتكلم عليها مع زيادة بنط ان شاء الله تعالى وقيل
لا يطهر بالمرة يغسل ثلاث مرات ويصير في كل مرة وهذا هو المذكور في
ظاهر الرواية وذكرنا في وجهه انه صلى الله عليه وسلم امر بالغسل ثلاثا
عند توهج النجاسة كافي حديث المستيقظ المتقدم تخرجه في سنن
الوضوء فعند التحقيق اولى ولم يشترط الزيادة في التحقيق لان الثلاث
لو لم تكن لازالة النجاسة لم تكن رافعة للتوهم ضرورة وفي البدائع ولان
الظاهر ان النجاسة لا تزول بالمرة الواحدة الا ترى ان النجاسة المريئة
قط لا تزول بالمرة الواحدة فكذا في غير المريئة ولا فرق سوى ان
يرى بالحسن وهذا يعلم بالعقل انتهى فيه نظر فان المريئة قد تزول
بمرة واحدة في بعض الاشياء ولو كان ذلك الشيء ثوبا ومن ثمة قال
في تنقيح الفتاوى الصغرى ذكر في شرح القدر في الطحاوي ان
زوال النجاسة المريئة تزول عنها لا عبرة بالعدد في ذلك
حتى لو زالت مرة يحكم بطهارة الثوب ولم تنزل بثلاث يغسل
الى ان تزول والفتوى على الاول وهو ان تغسل النجاسة
التي ليست بمريئة من الثوب وحده حتى يغلب على الظن زوالها
من غير تحديد بعدد فاذا غلب على ظنه زوالها طهر المصلي
وهذا يفيد انه لو غلب على الظن زوالها من الثوب مثلا يغسله
مرة حكم بطهارته وقد وقع التصريح بذلك لبعضهم كما سنده لكن
ظاهر قول الهادي في وجه هذا القول لان التكرار لا بد منه لالا
ستخراج ولا يقطع زواله فاعتبر غالب الظن كافي امر القباله وشي
عليه كفي الكافي يفيد ان العبرة بغالب الظن فيما ورد الواحدة
وهو لا يعري عن تأمل ثم المذكور في التحفة والبدائع بعد التخرج
بان النجاسة التي ليست بمريئة لا تطهر في ظاهر الرواية الا
بالغسل ثلاثا ثم التقدير بالثلاث عندنا ليس بالارم بالهو

منصوص

217
وصى امرئى غالب برأيه واكثر ظنه وانما ورد النص بالتقدير بالثلاث
بناء على غالب العاد اتقان الغالب انها تنزل بالثلاث ولان الثلاث هو
الحل لا بالا الاعذار كما في قصد العبد الصالح مع موسى صلوات الله وسلامه
عليه حيث قال قد بلغت من لدن عذرك وظاهر هذا السياق يفيد انه
بيان للمراد من المذكور في ظاهر الرواية ولا يخفى ان بينهما تداقاً فان مقتضى
الاعتبار بغلبة الظن من حيث هي اذا وجدت مريئة على غسل الحمار برأيه
ان يظهر اذا وجد ظن الطهارة مع الغسالة الواحدة فضلاً عن الغسلتين وقد
صرح في البدائع في بيان التوجيه لظاهر الرواية من ان الظاهر انها لا تنزل
بالمرة الواحدة كما قد مناه وكذا هو ايضا مقتضى ما قد مناه عنهم من ان
الاستدلال لها بعد يث المستيقظ ويزيد هذا بانه لا يطهر بالغسلتين
ايضا وهو ظاهر المبسوط على ما في النهاية عنه وايضا ظاهر ما هو المذكور
في ظاهر الرواية يفيد انه اذا غسله ثلاثا طهر سواء ظن الطهارة او ظن
عدمها او لم يظن احدهما بخلاف الاعتناء بغلبة الظن فان عليه لغسله
ثلاثا ولم يغلب على ظنه طهارته غسله حتى يغلب على ظنه طهارته
والحق ان اعتبار غلبة الظن قول اخر غير ما ذكره عن ظاهر الرواية كما يشير
اليه ما قد مناه من سياق الحاوي وعبارة محيط رضى الدين واصحة في
ذلك فان فيه ما نصه اما غير المريئة فيغسل ثلاث مرات ويقصر في كل
مرة لان الرطوبات المنتشرة فيه لا تزول بمرة واحدة غالباً وتنزل بمرات
فقد رنا بالثلاث كما ورد الحديث يغسل يد المستيقظ من منامه
وعند مشايخ الحراف الطهارة موقوفة على غلبة الظن لانها تعمل عمل
اليقين والتقدير بالثلاث في السنة انما كان لحصول غلبة الظن
عنده غالباً انتهى وعلى هذا مذهب صاحب الهداية انتهى ايضا لكن فيها
وراء الغسالة الواحدة كما هو ظاهر تعليله حسب ما ذكرناه انفاً بعد
ان مذهب صاحب المختار على اعتبار غلبة الظن استثنى منه
ما اذا كان الرجل موسوساً فقال بغدادى حقه بالثلاث قطعاً
للموسوسة وهو حسن وقد مبني على الفقهاء على هذا في الاستنجاء
كما تقدم والله اعلم ثم في الهداية وغيرها النص صريح بان المراد
بالظن ظن العاقل وفي الغاية فان قيل لو غسله الصبي او المجنون
ظن ولا ظن قيل له المعتبر ظن المستعمل لا ظن العاقل الا ترى ان
الماء لو جرى على الثوب نجس وغلب على ظننا زوال نجاسته جاز
استعماله وان لم يكن ثمة غاسل انتهى وهذا هو الوجه ان شاء الله تعالى
ولعل هذا محمول على ما اذا كان الغاسل هو المستعمل في الدخلة
ذكر الحكم في اشاراته ان النجاسة اذا اخرجت من البئر ولم ينزح

شيء من البئر بعد فحاسة الماء غليظة ثم بقدر ما ينزح من الماء تخفف
 التجاسة وتقل قال وهذا كما قلنا في الكلب إذا ولغ في اناءين فغسلت
 أحدهما مرة وغسلت الأخرى مرتين إن كل واحد منهما نجس بعد ولو تركا
 من ماءنا ثم غسلنا مرة فإن الذي غسل في الأخرى مرة لا يغسل في المرة الأولى
 والأخرى لا يغسل ما لم يغسل مرة فالثالثة انتهى قلت ولا اشكال في هذا
 على اشتراط الثلاث مطلقا في الطهارة وأما على اعتبار غلبة الظن
 فللقائلين به أن يقولوا هذا مستثنى من الاعتبار بغلبة الظن إذا وجد
 فيه ظن الطهارة قبل الثلاث لمكان نص الشارع فلا يطهر بدونها ولا
 تتوقف الطهارة على ما فوقها سواء حصل في ذلك ظن الطهارة لترك
 الشارع ظن الطهارة قبل الثلاث وظن عدمها بعد في خصوص هذا
 من حيث الاعتبار وهو ظاهر طاهر الثلاث إيجاب الغسل من ولو غدا ثلاثا
 بل صرح بعضهم بنقل وجوب الثلاث عن أبي حنيفة واستحباب الأربعة
 بعد هاهنا ولعل وجه ما روي الدارقطني عن أبي هريرة عنه صلى
 الله عليه وسلم في الكلب يبلغ في الاناء يغسل ثلاثا أو خمسا أو سبعا
 ويمكن أن يكون القائلون بأن الاعتبار بغلبة الظن يطردون ذلك
 في هذه التجاسة أيضا فيقولون بأن الاناء يطهر منها بما دون الثلاث
 إذا حصل الظن بالطهارة وتتوقف الطهارة منها على ما فوق الثلاث
 إذا حصل الظن بالطهارة بالثلاث في غير الموضع سوى من قد روي
 حقه بالثلاث ومن بلغه سبعا أو غيرها فالطهارة في حقه موقوفة
 على ذلك القدر ويقولون هذا الذي لحظنا متفرع على اشتراط الثلاث
 خاصة ونحن لا نقول به مطلقا ويحيون عن الحديث الوارد فيه
 ذكر الثلاث بما قالوا في حديث المستيقظ وإن ذكر الثلاث لمحصل
 الظن بالطهارة عند هاهنا البتة إلا أنه ضرورة لازم وهذا ما لا يهمل
 أهل المذهب فإنهم متفقون على أن الغسل من ولغ الكلب ليس بتعب
 بل لأجل التجاسة ثم إذا كان المياط وجود ظن الطهارة مع استعمال المنزل
 وقد وجد فلا يتوقف القول بالطهارة على عدم استعمال المنزل كما
 في غيرها من التجاسات التي ليست بمريية فلا جرم أن قال أبو بصير
 لا توقيت فيه بل العبرة فيه لأكثر الروايات ولو مرة وهو موافق أيضا لما نقله
 النووي في شرح المذهب عن أبي حنيفة أنه لا يعتبر عدد بل يغسل
 يغلب على الظن نقاؤه من التجاسة كسائر التجاسات ونقله صاحب
 إرشاد الزايد إلى معرفة المذهب من الشافعية عن أبي حنيفة
 وأصحابه والله أعلم وعلى هذا مسائل منها ما روي عن أبي يوسف
 أن الجنب إذا طهر في الحمام وصب الماء على جسده من حيث الظن

والبطن

218 والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الأثر وإن لم يعصره وقال في موضع
 آخر إن طهر المالكية بكفيه فوق الأثر وهو أحوط وأحسن وفي المنتقى
 شرط العصر على قول أبي يوسف رحمه الله الذي تقتضيه الفتاوى عند الشريعة
 أن يقال أثير رهنه ساكنة بعد حزمة الوصل وتبدل ببناء ساكنة إذا لم يقع
 الكلمة في دوح الكلام قالوا ولا يجوز إبدال البناء تأويلها في البناء
 كما في الكتاب لأن هذه البناء تبدل من الحزمة وليست بأصلية والحزمة المذكورة
 في مضارعة تبدل البناء إذا انفتح ما قبلها قال الشيخ جمال الدين بن هشام ومنه
 قول عايشة رضي الله عنها وكان يأمرنا في أن نترروا وهو عزم والف وعوام
 المحذيين بحرف فوجه فيقرؤنه بالف وناء مشددة ولا وجه له لأنه أفعال
 من الأثر ففأوه هزم ساكنة بعد هزمة المضارعة المفتوحة انتهى وفيه
 هي لغة ردية وظاهر أن معنى أثير ليس الأثر على الوجه المعروف ثم الجملة
 من الذخيرة وغيرها إلا أن ظاهر سياق النص أن المثار إليه بهذا في قوله ولعل
 هذا مسائل الأول اعني الاعتبار بغلبة الظن مطلقا وظاهر كلام المشايخ
 أن هذا المذكور عن أبي يوسف إنما هو بناء منه على أن الغسل الواحدة مع
 العصر ولا مع العصر على اختلاف الرواية عنه كافيته في الطهارة مع قطع
 النظر على الاعتبار بغلبة الظن وثبوته عدم التقييد به في نص الرواية
 عنه ثم فرع شمس الأئمة لما روي في قول أبي يوسف بطهارة الأثر في هذه
 المسألة أن التجاسة إذا كانت بولاً أو ماء نجسا وصب الماء عليه كفاة وحكم
 بطهارة الثوب قال شيخنا رحمه الله تعالى لكن لا يخفى أن ذلك التصريح
 ستر العورة فلا يلحق به غيره ونترك الرواية الظاهر فيه انتهى ويؤيد
 ما أشار إليه النص بقوله ولو أصاب البول ثوبه فغسله في نهر جار
 وعصره يطهر وهذا قول أبي يوسف رحمه الله أيضا وهذا في الذخيرة
 أيضا ولا بأس بسوق لفظها فيه وهو قد روي ابن سبابة عنه في الثوب
 يصيبه مثل قدر درهم من البول فصب عليه الماء صبته واحدة وعصره
 طهر وكذلك إذا غمسه غمسة واحدة في أناء أو نهر جار وعصره فإن ذلك
 يطهر وإن غمسه غمسة سابعة لم يطهر قال الحاكم الشهيد يريده
 إذا لم يعصر وبعض مشايخنا قالوا على قول أبي يوسف إذا كانت التجاسة
 رطبة لا يشترط العصر وإذا كانت يابسة يشترط واستدلوا بما روي
 عنه أنه قال عقب مسألة الجنب إذا أترق في الحمام وصب الماء على جسده
 ثم صب الماء على الأثر فإنه يحكم بطهارة الأثر وكذلك في الثوب وقد
 عطف الثوب على الأثر وجاسة الأثر لأن جاسته نجاسة الماء
 المستعمل فإن الماء المستعمل عند أبي يوسف نجس انتهى قلت وإذا كان
 المراد بانه أن غمس غمسة الماء سابعة لم يطهر إذا لم يعصر كما ذكره الحاكم

الولولجية استنجي فجري ماء استنجائه تحت رجله فصله مع ذلك الحنف
قال الصدر الشهيد رجوت ان يتسع الامر في ذلك وان كان متخرفا ودخل
تحت لا يجزيه انني لا يري ان البساط النجس النجس اذا جعل
في نهر وترك فيه يوما وليلة حتى جري الماء عليه يظهر لما تقدم من
اقامة جريان الماء عليه مقام عصر عند عدم امكانه وقد اشار الى ذلك
بوصفه له بالتخانة فان غير النجس قد يثاق في العصر المذكور في
الملتقط والفتاوي الحاشية والولولجية والخلصة ليلة دون يوم لكن
ما في الكتاب موافق لما قدم من الذخيرة عن فتاوي ابي الليث ومثله في الكافي
ثم هذه المسألة مذكورة في الملتقط على سبيل الاستيضاح للمسألة المنقولة
انفا عن فتاوي ابي الليث كما فيها ولا يصح كل من الاستيضاح بها المسألة
الملتقط كما فعله المصنف والمسألة التي في فتاوي ابي الليث والولولجية
كما فعله فعلاه عن نظر وخصوصا بالنسبة الى مسألة الملتقط فانه ليس
الشان في ان جريان الماء مطلقا قد يقوم مقام العصر في جريانه على جسم
خاص عددا مخصوصا في المسألة التي بعد فرض ارادة اصابة ماء الاستنجاء
لرجليه ولفاقته مرة بعد اخرى في مسألة الملتقط فان قصه ونفى تجنيسه
فيها اذا ابتل اسفل خفه بماء الاستنجاء رجوت فيه سعة الامر فيه وان
كان الحنف متخرفا وقد اصاب رجله ولفاقته انني والمذكور في المسألة
المستوضح بها جريانه زما ثانيا متناعف فيها ذلك العدد اضعا فامضا
ولا يلزم من حصول الطهارة بسبب الجريان هذا الزمان الممتد حصوها
في قصير منه جدا لو كان المناط في الحكم بالطهارة في الحكم المذكور ظن
زوال النجاسة مع جريان المزيل على ذلك الموضع الحال الصح الاستيضاح له
مسألة زوالها البساط على ما في حيطر رضي الدين حيث قال وقالوا
البساط اذا نجس فاجري عليه الماء الى ان يتوهج زوالها طهر لان اجرا
الماء قد يقوم مقام العصر انني ثم هذا في الظاهر يخالف التقدير
لجريانه بيوم وليلة وهما ورح فان تم ان يقال ان التقدير المذكور
انما هو لانه لا يتوهج بقاء النجاسة فيه بعد معنى ذلك عليه لانه
ضربة لا رب والاختلاف في المعنى والافاق في الخط اوجه هذا في
الحيط ايضا قبل هذا بسطوا ان ما لا يمكن عصره كالحصر واللبود
والبسط ان لم يتشرب فيه النجاسة يطهر بالغسل وان تبغرت
فقال ابو يوسف تنقع في المائات ثلاث مرات ويجفف في كل مرة فيطهر
لانه لما تقدر العصر قننا التجفيف مقامه لانه مؤثر في تقليل النجاسة
وقال محمد لا يطهر به لانه لا يزول المتشرب فيه الا بالعصر ونحوه في
التخفة والبدايع ولو كان على يده نجاسة رطبة واخذ عروقة

220 السمعة ظما صب الماء فاذا غسل يده ثلاثا طهرت اليد والمروة بالضم
وهو مقبض الاوواقة من نحاس ونحوه وتسمى الاذن ايضا واليد تطهرت اصاله
والعروة تطهر تبعا والظاهر ان التقدير بالرطوبة اتفاقا بعد ان كانت
النجاسة غير مريضة وليس الكلام الاقبحا الا انها اذا كانت جافة نصير
رطوبة باول لة نصيبها اما المريضة فطهارتها منوطة بزوالها وبزوال اثرها
ان كان لا يشق زواله وهذا ايضا مما يحتمل ان يكون المص ذكره على سبيل
الاستيضاح ايضا للمسألة السابقة ولا يخفى عدم اتجاهاه نعم في الفتاوي
الحاشية الا اذا استنجي الرجل وجري ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان
لم يدخل ماء الاستنجاء في خفه لا بأس به ويظهر خفه تبعا كما قلنا في عروقة
القمعة اذا اخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا اذا طهرت يده طهرت العروة
تبعا انني وهذا استنباس مناسب بعد ان يكون الحنف صلبا لا يتشرب
كثيرا من الماء النجس فيوافق ما في البدايع من ان الحال الذي نصيبه النجاسة
اذا كان مما يتشرب فيه شيء قليل كاليد والحنف والنعل فطهارته بزوال
عين النجاسة او العدد على ما مر لان الماء يستخرج ذلك القليل فيحكم بطهارته
انتهى ثم بعد هذا لا بد ان يكون الحق المذكور في مستنقع الماء المستعمل
عند من الاستنجاء كما لا يخفى ثم هذا كما نرى خالف عن اشتراط النزول في كل مرة حتى يتقطع
التقاطر ونذهب النجاسة وهو أشبه فان فائدة هذا الاشتراط تأييد في تقليل
النجاسة في حق ما لا ينصرف مما يتشرب كثيرا منها كما تقدم انفا وهذا ليس كذلك
بل ذكر في الذخيرة وحكي عن الفقهاء اني اسحق الحافظ انه اذا اصاب
النجاسة البدن تطهر بالغسل ثلاث مرات متواليات لان العصر
مقتدر مقام التوالى في الغسل مقام العصر انفي والظاهر ان كالا
من التوالى والترك ليس بشرط في البدن وما جرى مجراه بعد التفرغ
على اشتراط الثلاث في ذلك وعن قريب تذكر من النوازل التصريح بذلك
وقد متنا من الذخيرة ايضا نقلا عن الحكم في اشاراته ما يوافق ذلك
واما على ان الاعتبار بغلبة الظن فعدم اشتراط كل منهما اظهر
ولخصير من قصب اذا اصابته نجاسة فحفت بذلك حتى تلبس
وتزول عنه وهذا هو يفيد ان المراد نجاسة عنيفة ثم تغسل
ثلاثا فتطهر قال قاضي خان وغيره بالاختلاف لانه لا يفسد النجاسة
الى نفسه وان كانت رطبة يغسلها ثلاثا ولا يحتاج الى شيء اخر
لان النجاسة لا تدخل اجزاء القصب بل تبقى على ظاهره فتطهر بالغسل
والاحسن ان يقال يغسلها حتى يظن زوالها ان لم تكن مريضة وعليه
مشي في مختارات النوازل والفتاوي والولولجية وحتى نذهب عنها
واثرها ان كان لا يشق زوالها ان كانت مريضة وان كان من

بروي او ما شبه ذلك بفصلها ثلاثا ويجفف في كل مرة فتطهر عند ان يوسف
خلافا لما انتهى وذكر في الذخيرة قبل جواب الفقيه المذكور ما نصه
يفصل ثلاثا ويوضع عليه شيء ثقيل او يقوم عليه انسان حتى يخرج الماء
من اثنايه هكذا ذكر في بعض المواضع انتهى وعليه مني قاضي خان
في فتاواه والاول من هذا كله ان يقال حتى يغلب على الظن زوال ما تشربه
من الجحاسة كما تقدم في نظائره ثم قيل انما سمي الحصيد حصيرا المنع
لجالس على الارض من اذي وقيل لانه حصرا يربط بعضه ببعض قلت
فهو على الاول فقيل بمعنى فاعل وعلى الثاني فاعيل بمعنى مفعول والبردي
نبات معروف وفي النوار اذا اصاب الحرف الحرف او لاجترجاسة
ان كان قد رجا يطهر بالفصل ثلاثا جففت او لم يجفف اي سواء جعل
جفافه بعد كل مرة من المرات الثلاث او غسل ثلاثا على التعاقب لان
قدمه في الاستعمال يمنع من تشربه كثيرا لما يصيبه فلا يشترط تخالل الجفاف
بين كل غسلة من ليكون ذلك قايما مقام العصر باعتبار ان فيه تقليلا
للجحاسة الا ان شيخنا قال في الحزقة القديمة المستعملة ينبغي
تقبيدها بما اذا تجست وهي رطبة اما لو نركت بعد الاستعمال
حتى جففت فانها كالجارية لانه يشا هذا جنبا عنها حتى يطهر بها من
ظاها انتهى وهو حسن ينبغي التعويل عليه فيما يكون حاله
هكذا ثم في بعض النسخ مكان قوله وفي النوار ذكر وتقدم بيان
الحرف والاجري اناء الكلام على مناصي الوضوء وان كان جديا بفصل
ثلاث مرات ويجفف في كل مرة حتى ينقطع التقاطر ولا بشرط
اليبس وان مثل هذا قول اني يوسف اقامة للتجفيف مقام
العصر لما فيه من تقليل الجحاسة وان محمدا قال لا يطهر ابد او تقدم
في مثل عن شرح الجامع الفصير لقاضي خان والبداه ان قول محمد اقبس
وقول اني يوسف اوسع ان في فتاوي الحجة ذكر ابا حنيفة مكان
اني يوسف ثم على التفرع على مكان طهارته الاولى ما ذكره المص
بقوله وذكر في المحيط يفصله مقدارا ما يقع الكبرايه انه قد
طهر واشترط مع ذلك ان لا يوجد طعم الجحاسة ولا لونها ولا رائحتها
وان وجد احد هذه الاشياء لا يحكم بطهارته وعليه اكثر المشايخ
وهو ليس في محيط رضي الدين وقد ذكرنا من اول الكتاب الى هنا
ان ظاهر نقله من المحيط البرهاني صاحب الذخيرة ولفظه
فيها وفي شرح الطحاوي انه لا توقيت في ازالة الجحاسة اذا
اصابت الحرف والاحرا وشيئا من الاواني بل يفصله مقدارا ما يقع في
الكبرايه انه قد طهر ويشترط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم الجحاسة

ولا رايحتها ولا لونها فاما اذا وجد احد هذه الاشياء لا يحكم بطهارته 221
قال ثمة وسواء كانت الابنية من خرف او غير وسواء كانت قد عمت او حدة
انتهي فافاد معني ما حله المص الى المحيط مع زيادة وهو حسن فيما يظهر
ولا بعد ان يكون عليه اكثر المشايخ ثم هذا باطلا لانه يفيد ان الاثر فيه
غير مغتفر وان كان يشق زواله بخلاف ما ذكرنا في الثوب ونحوه والتفرقة
بينهما في هذا لا تعري عن شيء ولعل وجه ذلك ان بقاء الاثر هناك دال
على قيام شيء من العين لتسرب الحلال ذلك وقصير خروجها بالكلمة منه بخلاف
الثوب ونحوه فان هذا التعذر فيه غير واقع فلا يلزم ان يكون قيام
الاثر لقيام شيء من العين فيه بل يجوز ان يكون لاكتساب الثوب اياه
بسبب مجاورته له واستمرت قايمة به بعد اضمحلال العين منه بالكلمة
غير ان هذا ان تم في الرائحة فلا يتم في مجرد بقاء اللون في هذا الا فيما يظهر
فان الظاهر ان الجحاسة اذا كانت ذا لون يشق زواله او يتعذر اذ لا يكون
بقاء اللون في هذا دالا على قيام شيء من العين الجحاسة وان الحكم في هذا
هنا يكون كالحكم فيه اذا كان في الثوب ونحوه فليتنا مل ثم الظاهر ان ما ذكر
من الاشتراط المذكور جاز ايضا في القول بالطهارة ثلاثا مع التجفيف كما
هو قول اني يوسف فلا جرم ان في التجفيس حب فيه حمة غسل ثلاثا
يطهر اذا مرتبق فيه رائحة الحرف لانه لم يبق منه اثرها فان بقيت رائحتها
لا يجوز ان يجعل فيه من المايعات سوى الحلال لانه يجعله فيه يطهر وان لم
يفصل لان ما فيه من الحرف يتخلل بالحلال انتهى نعم له بعد ذلك ان
يضع ما يشافيه من مابع وجامد لطهارته من الحرف طاهرا وباطنا ثم لعل
القول في هذه المسألة تكون الطهارة موقوفة على حصول ظنه بها من الفصل
للحال من غير تقدير بعد دخاص بالشروط المذكور فيما اذا لم يكن موسوسا
كفا في الحكم بها غسله ثلاثا او سبعا بالشروط المذكور كما في نظائرها
وفي الحاوي القدسي والاواني ثلاثة انواع خشب وخرف وحديد
ونحوها ونظيرها على اربعة اوجه حرق وخت ومسح وغسل ان كان
الانا من خرف او حجر وتجان جديلا ودخلت الجحاسة في اثنايه يحرق
وان كان عتيقا يفصل وان كان من حديد او صفا ورصاص وكان
صقيا لا يمسح وان خشبا يفصل والله اعلم ولو موه الحديد بالماء الجس
بموه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر في قول اني يوسف وقال محمد
لا يطهر ابد كما في نظائره وفي الافتصار على قول اني يوسف من غير عذر اليه
اشارة الى اختياره وليس ببعد والمراد بتموية الحديد بالماء سقايته
الا ان في القاموس اماء العطشان والسكين سقاها الطين
اذا موه بماء نجس لا تجوز الصلاة معه يعني اذا كان فوق الدرع

يحتل ان يكون الضيق المرفوع المستتر في كان راجعا الى السكين لان
الاكثر تذكيره كما تقدم اي اذا كان السكين يزيد على مقدار الدرهم مساحة
لما عرف من ان المانع من الجحاسة الغليظة المايعة ما يزيد على قدر الدرهم
وزنا عملا باطلاق ان ما زاد على قدر الدرهم مطلقا يكون مانعا من غير
تفصيل بين ان تكون الجحاسة كثيفة او مائعة وبين ان تكون مقدار الدرهم
من حيث المساحة او الوزن وقد عرفت ان المصحح عند المتأخرين التفصيل
بين ان يكون الجحاسة كثيفة فيكون المانع ما زاد على قدر الدرهم وبين
ان تكون مائعة فيكون المانع ما زاد عليه مساحة ثم ايا ما كان ينتج
ان يقال فعلي هذا اذا كان الماء الخس الذي هو السكين به نجس
نجاسة خفيفة تجوز الصلاة مع السكين اذا لم يكن السكين والماء
المذكور مضافا كثيرا لئلا ينفك عن الناس ويجوز قطع البطيخ به
لانه لا تشرب الماء اي يباح قطع البطيخ بالسكين المذكور لانه
لا ينجس بواسطة قطعه به لئلا يكون اصاعه للمال والظاهر ان
بالاخلاف بينهما لان نجس السكين انما هو بواسطة ما تشربه من
الماء الخس وهو لا يتعدى منه الى البطيخ بمجرد قطعه به كما سذكره
وقد كان المناسب ذكره هنا فيبقى البطيخ على ما هو عليه من الطهارة
اصالة ووضع المسألة في البطيخ اتفاقا فان سائر الاشياء المرطبة
فصلا عن الجافة في هذا الحكم سواء نعم الظاهر ان هذا الحكم بالنسبة
الى الشيء الرطب معتد بما اذا كان قد ازال ما على سطح السكين من البلة
النجسة الجارية عليه من الماء الخس بغسل او مسح على ما ذكرناه
مفصلا في شرح قوله وكذا اذا اصاب السكين دم فمسح بالشراب
يظهر فليتنبه لذلك وما قوله ولا يمكن ازالة ذلك الماء عنه
بوجه فلا حاجة اليه وبطرقه انه ممنوع بالتنسية الى ان يوسف
فان الظاهر انه يرى امكان ازالة ذلك الماء عنه بما مضى به
الظاهر والامكان ذلك مافا والامكان ذلك طريقا الى نظيره لكنه طريق نظيره عند كما هو
مذكور في عامة الكتب وقوله ولا تجوز الصلاة معه تكرار بلا فائدة ولا
تسري تلك الجحاسة الى البطيخ فجوز القطع به وهذا ما اشترنا اليه انفا ملا الى
المناسب ذكره ثمة كما هو واضح فتمرر بوجد في نسخة المتن شيء من قوله ولوموه الحديد
بالماء الخس الى هنا ولم يجد في اخرى شيء من قوله السكين الى هنا فاعلمه سقط من ناسخها
ما هو ثابت في هذه النسخة التي وقع الشرح عليها حسب ما ذكرناه
وفي المحيط عن شمس الائمة السرخسي الارض اذا جفت ولم يبقين اثر
الجحاسة فنظر سوا وقع عليها اثر الشمس او لم يقع غير ان هذه
الطهارة في حق الصلاة بالاخلاف وفي المذهب اما في حق جواز التيمم

ففيها

222 ففيها خلاف وهذه المسألة قد تقدمت مستوفاة في التيمم واشترنا ثمة
الى هذا المذكور هنا لخصا اذا اتجست وجفت وذهب اثرها
تظهر ايضا اذا كان متداخلا في الارض وهذا بغير ان لخصا
اذا كانت متداخلة في الارض بل كانت مطروحة على وجه الارض
تنقل وتحول لا تظهر بالجفاف كما هو المفهوم المخالف لهذا الكلام وهو
لذلك فيما يظهر الظاهر انها لا تظهر في هذه الحالة الا بالغسل كما قالوا
في البحر والاجر اذا كان موضوعا غير مفرش كاسياقي او بالحرق او بالمسح
ان كان صقلا على ما فيه من العدا التفصيل المتقدم واعلم ان لخصا
بالقصر قال غير واحد جمع حصاه وهي الحجار الصلبة الصغار فعلى
هذا كانت ينبغي للمصنف ان يقول اذا كانت متداخلة في الارض
لان يجمع التفسير في غير العقلا بلزمة الثانية كما ذكره ابو جيبان
ولعل المصنف اخرج لخصا محري اسم الجنس كالتخل في جواز تذكيره
وتأنيته على انه لو قيل بانه من قبيل اسما الاجناس التي لها واحد من نظرها
والفارق بينه وبينها بسقوط التاء وثبوته في واحد كما هو ظاهر
كلام الرمحشري في شجر وهو نظيره لكان ممكنا والله اعلم ولو
كانت الجحاسة تحت قدميه وتحت كل قدم اقل من قدر الدرهم
ولكن لو تجمع تبلغ اكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة كما ذكره
لان المصلي يستعمل المكان بالصلاة كما يستعمل البدن والثوب فيها
فيمنع فيه ما يمنع فيهما قلت الا ان هذا انما يتحقق على ان الجحاسة
اكثر من قدر الدرهم في موضع احدي القدمين لا غير لا تجوز صلاته
اما على انه يجوز كما هو قياس رواية اني يوسف عن اني حنيفة كما
في البدايع ونقله في ذخيرة عن بعضهم لان المفروض من القيام
يتأتى باحديهما فيجعل وضع الاخرى كالعدم فلا يلحق الصلاة
هذا بطريق اولي لكن الاول هو الصحيح رواية ودراية لان القيام
مضاف اليهما اذ ليس احديهما بان يضاف القيام اليها باولي من
الاخرى فلا جرم ان في الذخيرة وفي نسخة الامام الزاهد الصغار
الاصح انه لا تجوز صلاته وهكذا كان يفتي الشيخ الامام اني بكر
محمد بن الفضل وقال قاضي خان ولا يجعل كانه لم يضع نعم قالوا
لو وضع القدم التي موضعها طاهر ورفع القدم التي موضعها
نجس وصلى جازت صلاته فعلى قياس هذا انما يجمع ما هو
بموضع القدمين اذا وضعها لا اذا رفع احديهما فتنبه لذلك
واعلم ايضا انه لا خفا في ان هذا يجمع كله فيها اذا كانت الجحاسة
غليظة اما اذا كانت خفيفة فهي تحقق بثبوت المنع لجواز الصلاة

هذه الصورة خلاف لما عرف من ان المانع منها ما كان كثيرا فاحشا وقد ورد
من ان بعض الاقوال في حده يفيد انه لو استوعبت موضع جميع القدمين
لا يكون كثيرا فاحشا بل يكون عفوا ثم في بعض النسخ وكذا لو كانت والاولى
فقد كذا وكذا لو كانت في موضع سجوده اقل من قدر الدرهم ونحت
قدميه اقل من قدر الدرهم كذلك ايضا ذكره في الفتاوى يريد ولكن
ولو تجمع مبلغ اكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة الا ان في اقادة هذا
المراد من هذه العبارة قصور لا يقصر النظر عن ادراكه ثم يجي في هذه المسألة
على قياس ما ذكرنا انفا انه انما يجمع وينبع اذا كان ما تحت كل من القدمين
يبلغ مع ما في موضع السجود اكثر من قدر الدرهم فوضعها او احدهما او كان
ما تحت احدهما مع ما في موضع السجود يبلغ ذلك ولا يبلغ ما تحت
الآخرى مع ما في موضع السجود ذلك لكن وضعها او وضع الاولى دون
الآخرى او وضع الاولى دون الاولى فلا يجي في هذه المسألة ايضا
انه انما يجمع ما في موضع السجود مع ما تحت القدمين او احدهما في حالة
وضعها اذا كانت في الموضع الذي يباشر في السجود حتى لو كانت في موضع
جهته لا في موضع انفه فاقصر في السجود على انفه لغيره ولا لغيره
على القول بان الاقتصار عليه لغيره مجزي لا يجمع ما تحت القدمين
او احدهما وان هذا كله اذا كانت غليظة فان كانت الخجاسة
خفيفة فالظاهر الجواز لان الظاهر ان القدر المذكور ليس بكثير
فاحش ثم هذه المسألة والتي قبلها مفقودتان من بعض النسخ
ويشهد لهذه النسخة عدم التناسب الخاص بينهما وبين ما قبلها وما
بعدها مع ذكر الاولى في سبيل لو اطرده من المصنف المراجعة لمثل ذلك
النيل والحشيش وما نبت في الارض ما دام قائما على الارض يطهر
بالجفاف مطلقا ذكره الذند ويستترحه الله تعالى النيل بالنيل الثلاثة
ضرب من النبت له ورق كورق البر الا انه اقصر ونباته يفرش على الارض
ويذهب بل يعمر ذهابا بعيدا ويستنيك حتى يصير كاللينة وله عقد
كثيرة وانا بيب صفار ولا يكاد ينبت الا على ماء او موضع تحتها ماء
والحشيش من الكلا اليابس ويدخل فيما ينبت من الارض السج والخللا
بالقصر وهو الرطب من الكلا فالقصر والمفرق يطلق على الرطب واليابس
مما يطهر بالجفاف فالرطب بطريق اولي فالجزم ان نص في الخلاصة
وغيرها على انه اذا لم يصيب الكلا والشجر ما اختلفوا فيه واختار انه يطهر
بالجفاف ما دام قائما على الارض وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل
وعلى هذا النابت منها القاييم عليها بالجفاف بعد ما اصابه الماء اظهر
ولعل قوله مطلقا اشارة الى هذا ثم من المعلوم ان هذا مشروط بما اذا

ينق

223 ينق للخجاسة بذلك اثر كما صرح به قاضي خان في البحر وعن محمد بن الفضل
لما راوا ابا في المشيلة ووقع الغل عليها ثلاث مرات ووقعت الشمس ثلاث
مرات فقد طهر اي ذلك المكان او النيل والا فالوجه الظاهر فقد
طهرت والمشيلة بفتح الميم وكسر الهمزة المشيلة اسم مكان النبت المذكور
وهذا ذكره عنه غير واحد ومشي عليه قاضي خان من غير عزو اليه
ولا ذكر غيره وذكر مكان الطل المطر بفتح الطاء المهمله وتشديد اللام
المطر الضعيف وظاهر هذا انه لا يطهر عنه بمجرد الجفاف ويشهد له
ما في شرح الزاهدي اصابتها بخجاسة وفيها ادخر جفت قال
ابوبكر محمد بن الفضل لا تجوز الصلاة عليها كاللبد وقال ابوبكر
بن حامد يجوز لانه تابع للارض انتهى وعلى هذا مشي في الخلاصة
حيث قال وفي الارض اذا جفت طهرت سواء كان في الارض نابت
او لم يكن وهو ايضا ما مشي عليه فيها وفي الخانية ايضا من ان
الكلا يطهر بالجفاف من غير تقييد بغسل سابق نعم الظاهر
ان الغسل اولي وانه اذا اصابها وابل وهو المطر العظيم القدر مرة واحدة
ثم جفت بنمس او غيره ولم يبق لذلك اثر نظروا الله اعلم وكذا الحجر
والاجراد اكان مفر وشايطر بالجفاف لانه صار كوجه الارض
لاتصاله بها اتصالا قاريا خذ حكمها في هذا الامر فان قلع بعد ذلك
هل يصير بخجاسية رويتان قلت والاشبه عدم العود وان
كان موضوعا ينقل ويحول لا بد من الغسل او ما يقوم مقامه
من مسح في الحجر ان كان صقيلا او حرق فيها لفقد المعنى الذي يلحقه
بالارض في ذلك الحكم حينئذ وكذا اللينة اذا كانت مفروشة
جازت الصلاة عليها بعد الجفاف دون التيم لما ذكرنا بخلاف
ما اذا كانت موضوعة تنقل وتحول لفقد المعنى المذكور ولو ذكرها
مع الاجر لا ستغني عن ذكرها ثانيا مع ان في ذكر كل منهما عناية عن
ذكر الارض وذكر في موضع اخر ان كان الحجر يتشرب الخجاسة يطهر
بالجفاف وان كان لا يتشرب لا يطهر الا بالغسل وعلى هذا مشي
قاضي خان من غير تقييد بكونه مفروشا او موضوعا ويطهر للعبه
الضعيف غفر الله تعالى له ان محل هذا التفصيل المفروش اما الموضوع
فان كان لا يتشرب فلا بد من الغسل او ما يقوم مقامه اذا كان المحل
قائلا لذلك كما تقدم ويأتي مثله في المفروش ايضا وان كان يتشرب
يجري فيه الخلاف السالف بين ابي يوسف ومحمد فانه لا يطهر عنه محمد
اصلا ويطهر عنه ابي يوسف اذا غسله ثلاثا وجففة بعد كل مرة والله
سبحانه اعلم الما والتراجم اذا كان احدهما خجاسا فالطيني خجس

قال في الخلاصة وبه اخذ الفقيه ابو الليث وروي عن ابي يوسف انني
 وذكره في الذخيرة عن ابي القاسم ونص في محيط رضى الدين والفناوي
 الثانية وغيرها على انه الصحيح قال في المحيط لان الجاسة لا تنزل
 عن احدهما بالاختلاط بخلاف السرقين اذا جعل في الطين للتطيين
 لا يجس لان فيه ضرورة الى استقاط اعتبار نجاسته ان ذلك النوع
 لا يتهب الا به انتهى وقيل الطين طاهر وفي شرح الزاهدي وعليه
 الاكثر وجعل هذا في الذخيرة والخلاصة قول ابي نصر محمد بن سلام وكان
 الفقيه ابو بكر محمد الاسكاف يقول لما في الخلاصة وقد قيل عكس هذا
 وفي شرح الزاهدي ومنه المفتي وقيل العبرة للغالب الطين
 الجس اذا جعل منه الكوز او القدر فطبخ يكون طاهرا كذا في الفتاوى
 الثانية من غير ذكر خلاف ولا نقيل فيجوز ان يكون هذا على قول ابي
 يوسف كما في المسائل الاثنية وانما اقتصر عليه لانه المختار كما ستعلم وح
 قاله في الطهارة الاستحالة ويجوز ان يكون متفقا عليه بينهما وح فالعلة
 اكل النار البلة الجسة منه الحاقاله بالارض اذا اصابته نجاسة وجفت
 الشمس كما قالوا في تنوير بال فيه صبي او مسخ بخرقة مبتلة نجسة ثم المقي
 فيه الجبن بعد ذهاب البلة الجسة بالنار لا يتنجس الخبز ولم يخصوا هذا
 الجواب بواحد منهما ثم في الثانية فان الصفت للخبز حال قيام البلة
 فالخبز جس قبل وان كان الخبز خبز حطية او شعير لا يتنجس وان كان
 الخبز خبزا لارزا والجاروش فينجس لان ذلك ينشف انتهى والاول
 اولي ولو احرقت العذرة او الروث فصار رمادا او مات الحيوان
 في الملح فصار ملحكا او وقع الروث في البر فصار رجما زالت النجاسة
 وطهرت عند محمد خلافا لابي يوسف حتى لو اكل الملح او صلي على ذلك
 الرماد جاز ولو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه لا يتنجس وذكر
 في الذخيرة ومحيط رضى الدين قول ابي حنيفة مع محمد وكلام صاحب
 الهداية في التجنيس طاهر في اختيار قول ابي يوسف واختار
 قول محمد كثير من المشايخ ونصوا على ان عليه الفتوى وهو كذلك فان
 الشرع ريت وصف الجاسة على تلك الحقيقة والحقيقة ينتفي
 بانتفاء بعض اجزاء مفرومها فكيف بالكل ولا شك ان الملح غير العظم
 واللحم والرماد غير الروث ونظيره في الشرع العصير طاهر فيصير
 خمرافيتا نجسا ويصير خلافا في طهر فدل هذا على ان يتبدل الوصف
 يستدل على تبدل العين وليست تبع ذلك تبدل الحكم ثم لا يخفى
 ان القول بجواز اكل الملح المذكور والصلاة على الرماد المذكور اختيار
 محمد ويلزم عليه انه لو وقع ذلك الملح او الرماد في الماء لا يتنجس
 والقول

224 والقول بان ماء البير يتنجس بوقوع ذلك الملح او الرماد في الماء لا يتنجس
 والقول بان ماء البير يتنجس بوقوع ذلك الملح او الرماد فيه اختيار القول
 ابي يوسف ويلزم عليه انه لا يجوز اكل ذلك الملح ولا الصلاة على ذلك
 الرماد فهذا تفصيل مع عدم ظهور موجبه احداث قول الثالث وفيه
 خلاف معروف في الاصول والطهارة بفتح الحاء المهملة والميم والهمزة الطين
 الاسود المتعبرة بمجاورة الماء والله اعلم في خزانة الفتاوى
 التنوير ولو احيى بالعدنة او بالخطب الجس عند ابي يوسف ينجس بالخطب
 الطاهر ثلاث مرات وعند محمد وعند محمد لا يظهر انتهى قلت
 وهو مشكل اما اولافان الذي يظهر انه لا يتنجس على قول محمد لان
 غاية ما في هذا ان التنوير لحرارة النارية من النار المتوقفة
 من الجس ويصيب سطحه من داخل فيجها ولهبها وذلك ليس بعين
 الجاسة واما ثانيا ففي الذخيرة وغيرها ان النبي المبتل والاشنان
 المبتل بدنه بالماء والعرق اذا حصل في المربط في الشتاء جف ذلك
 النبي والبدن من حر المربط لا يتنجس ذلك النبي ولا البدن عند طهارة
 المشايخ الا ان يظهر اثره كصفرة ظهرت فيها بعد ادخالها المربط اذا
 يبس فان هذا يتنجس لانه صار متنجسا بظهوره لا شرفيه فلا خطية
 هذا يفيد علم تجنيس التنوير في هذه بطرق اولي واذا لم يحكم في
 المسألة المذكور خلافا بينهما فانه بعد حكمية الخلاف اجدر وفي
 المبتغي بالعين المجمة ولا بأس بالزق للخبز في التنوير المعرب بالاختار اذا
 رشح بالماء انتهى وليس هذا تقييد بظاهر الوجه والله اعلم
 على قول محمد احدهما في المبتغي ايضا وغيره كالعدنة اذا اوقعت
 في الارض حتى صارت ترابا يظهر ثابتهما في شرح الزاهدي جعل
 الدهن الجس في الصابون يفتي بطهارته لانه تغير والتغير طهر
 عند محمد فيفتي به للباوي وكذا الاجرة يطهر بالغسل والمطبخ
 والجفاف طاهر حتى لو وقعت منه قطعة في الماء نجس كذا ذكره
 في المحيط اما صحة هذا النقل فالله اعلم بها فان الظاهر كما
 ذكرنا من اول الكتاب الى هنا انه يريد المحيط البرهاني والي هنا
 لم اقف عليه نفسه ولا ذكر هذه المسألة في محيط رضى الدين
 السرخسي ثم الذي يظهر ان هذا الحكم المذكور للاجر ليس مطلقا
 بل هو قوله فيما اذا كان مركبا فطر بالجفاف طرد الاحادي الروايتين
 المذكورتين في الارض اذا اصابته نجاسة وذهب اثرها ثم
 اصابها الماء انها تعود نجسة في هذا ايضا لان الاجر لما لم يلق
 بالارض اذا اصابته بالتطهير حالة الجفاف الحق في الحكم بعد اصابته

الماء بعد الجفاف واما على الرواية المقابلة لهذه القايمة بانها لا تعود
نجسة فيشفر عليها طهارته ايضا وقد اذناك اختلاف المنشأ
في التصحيح واما اذا ظهر بالفصل مركبا او موضوعا فان كان قد نجسا مستعلا
لا يتشرب النجاسة فينبغي ان لا يكون في عدم نجس الماء القليل بوقوع
قطعة منه فيه ولا في بقاء الاجر المذكور على طهارته خلاف الزوال النجاسة
عن الظاهر مع طهارة الباطن لعدم دخول النجاسة اليه وان كان جديدا
وعسله ثلاث مرات مع التجفيف في كل مرة فان فرغنا على قول محمد بن هرون
بطاهر لا ظاهر ولا باطن وان فرغنا على قول ابي يوسف فهو طاهر
ظاهر وباطن فلا ينجس الماء القليل بوقوع قطعة منه فيه فلا يعول
على اطلاق ما نقله المصنف مع ظهور ما فيه من الخطا كما بيناه فتأمل حار
بال في الماء فيصيب من ذلك الرشح ثوب انسان لا يمنع الصلاة حتى
يستيقن انه بول وبه اخذ الفقيه اني الليث لان الاصل تعين
الطهارة فلا يعارضه شك اصابة النجاسة والمسألة في الذخيرة وغيرها
ومما يقع اليقين انه بول ان يظهر لون البول في الثوب وفي فتاوي
قاضي خان اذا بال في ماء راكد فاصاب الرشح اكثر من قدر الدرهم يمنع
هو فيها بمعناه وجعل فيها وفي غيرها ايضا القول بانه لا يفسد الثوب ما لم
يتيقن انه بول جوابا للمسألة فيما اذا بال في ماء جار وعن محمد بن الفضل
اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين فمسى على الماء فاصاب الماء
ثوب الراكب صار الثوب نجسا سواء كان الماء راكدا او جاريا وان لم يكن
في رجلاه نجاسة لا يضر نقله عنه في الذخيرة وسياقي في الجواب
عن اصابة الثوب بما انتزع من الماء الجاري بواسطة رجلي الحجر المملح
بالعذرة فيه ما يخالف جواب ابن الفضل في هذه المسألة اذا كان في
رجل الفرس سرقين وهو الزيل كما تقدم وكان الماء جاريا والفرس يقع
على الذكر والانثى كما ذكره الجوهرى وغيره فلندكر ضميره ساغ ظاهر
وسئل ابو نصر عن من يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء او عرقها قال
لا يضر قيل وان كانت تمرغت في بولها او روثها قال اذا جفت وتناثرت
وذهب عنها لا يضر ايضا لاختفاء في ان يكون ما يصيب الانسان
من عرق الدابة المأكولة اللحم ولومع الكراهة كالفرس او من عائلتها
وغسالة ما سوى الكلب والخنزير من غير المأكول اللحم اذا لم يكن في ذلك
خاصة عينا ولا اثر من روث او بول او غيرها طاهرا فان الاصل
الطهارة ثم فقد ما ينسخها يؤكد مع علاوة ثبوت ضرورة المخالطة
في البعض واما كون ما يصيبه من عرق البغال والحمار اذا خالعا عن نجاسة
ظاهرة عينا واثر اظاهر ايضا فقد تقدم انه القول الصحيح واما عرق
سواها

225
سواها من غير المأكول فهو نجس الا ان الظاهر ان السؤال العام وقع
عن غسالة وعرق ما يقع عليه اسم عرقا عاما من ذوات الحوافر من
الحمل والبغال والخيول كما ذكره غيره واحد من العلماء وتمرغت الدابة تمسكت
والظهير في قوله اذا جفت راجع الى النجاسة بدليل ما بعده من المعطوفات
وفي الذخيرة اذا القي الحجر المملح بالعدرة في الماء الجاري فارتفعت
قطرات فاصاب ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال محمد بن محمد الله لا
يجب غسله الا ان يظهر فيه لون النجاسة هو فيها بمعناه ثم فيها
قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ انتهى ومنى على هذا قاضي خان
وغيره وهذا ما وعدنا به من الجواب المخالف لجواب ابن الفضل في
مسألة اصابة الثوب فما ارتفع من قطر الفرس في الماء الجاري اذا
كان في رجلاه سرقين ونقل في الذخيرة ايضا عن الجامع الاصرار ان
خلفا سيال عن هذه المسألة فقال ان كان ما اصابه من الماء المتصل
بالحجر فسد وان كان غيره من ذلك لم يفسد وان لم فاحبا ان يغسله
ولو صلى فيه ولم يغسله وسعد انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب في هذه
المسألة يتأتى في المسألة المذكورة ايضا وقال نصير عليه غسله
قيل وهكذا روي عن محمد ذكره في الذخيرة ايضا وبوافقه
ما فيها ايضا عن الفقيه ابي جعفر في المدر اذا اصابه نجاسة فطرح
في الماء فاصاب ثوب انسان منع جواز الصلاة اذا كان اكثر
من قدر الدرهم انتهى وهذا الجواب يوافق جواب ابن الفضل في
المسألة المشار اليها ايضا ولعل اشبه الاجوبة جواب خلف
وذكر في المعنى وليس بول الحفاش وخرجه بشي وكذا في التجريد
والايضاح ومحيط مرصى الدين وتقدمت هذه المسألة في مسائل
فصل اذا وقعت في البير نجاسة بلفظ وخرجه الحفاش وبوله لا
يغسله وكذا في الحائض وغيرها لكن بلفظ لا يفسد الماء والثوب
لتعذر الاحتراز منه ولفظ اخرين منهم صاحب البدايع وبول
الحفاش وخرجه ليس بنجس لتعذر صيانة الثوب ثياب
والاواني عنها لانها من الهوى وهي فارة طيارة طاهرة فلها ان تبول
انتهى والامر في ذلك قريب فان اكل متفقون على انه لا يضر الثوب
ولا الماء وقد حكى بعض شارحي القدرى عن فتاوى الحجة اجماع
المتقدمين والمتأخرين على هذا فسمي كمالهم يشير الى انه قد كانت
مقتضى الاصل ان يكون بوله وخرجه نجس لكن سقطت نجاستهما
للضرورة على القول بانه لا يؤكل كما عراه في الذخيرة الى بعض المواضع
معللا بان له نائجا ومنى عليه قاضي خان لكن في غايه البيان وفيه

نظر لان كل ذي ناب ليس بمنهي عنه اذا كان لا يصطاد نيا به انتهى
 فان المراد بذي الناب المحرم اكله السبع الذي يفترس بنابه كما ذكرنا
 وهذا ليس كذلك وفي المبتغي بالغين المجبة واما الخفاش فيؤكل عند
 البعض وعند البعض لا ونقل العبادي من الشافعية عن محمد بن الحسن
 انه حلال لانه لا يتقوت بالحلال غالباً ثم قال وهذا محتمل على اصلنا
 واليه مال اكثر اصحابنا وعلى هذا فلا شك اشكال في طهارة بوله وخرقه
 على قوله بل على قولها ايضا ان كانا برتبان حل اكله نعم قال البيهقي
 صح عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً عليه لا تقتلوا الطفادع فان
 تعيقها تسبيح ولا تقتلوا الخفاش فانه لما خرب بيت المقدس فقال
 يارب سلطني على البحر حتى اغرقهم ثم قال اسناده صحيح فقد يقال
 اذا قلنا بان هذا حكم الرفع الحيوان اذا نهي عن قتاله لحرمة ولا ضرر فيه
 كان ذلك لتخريم لحمه ثم القول بان خروجه ليس بخمس مع انه لا يؤكل ماش
 على احد القولين في خرمه ما لا يؤكل لحمه من الطيور كما تقدم اما على القول
 بان خروجه خمس نجاسة خفيفة فينبغي ان يكون على هذا خمر الخفاش
 كذلك ثم ان كان قصد المصنف ذكر العارثين المشتهرين للمساخ في
 كتابه كما فعل صاحب الخلاصة فيها كان المناسب ذكر ما هنا هنالك
 على ان هذا مفقود في بعض النسخ وكذلك المسألة التي تليه اعني
 قوله وكذلك دم البق والبراغيث ليس بشئ وان كثرت اطلقة
 كثير من مشايخنا فيشمل ما كان في البدن والثوب نعم اصابته اوله
 يتعمد لانه ليس بدم مسفوح في الاصل والخمس هو الدم المسفوح
 كما تقدم في محيط رضى الدين وغيره ولعموم البلوي وعسر الاحتراز
 منه وكان في قوله وان كثرت تعريضاً بما عن كثير من الشافعية انه لا يعنى
 عن الكثير منه عما كان او غير عمد لكن ذكر النووي في المنهاج ان الاصح
 عند المحققين منهم العفو مطلقاً يعني سواء كان قليلاً او كثيراً
 وظاهرهم ايضا يشمل ما اذا كان عمداً او غير عمد لكن ذكر في التحقيق
 ولو قتل قملًا او نحوه في ثوبه او بدنه او حصل ثوباً فيه دم براغيث
 او صلى فيه ان كثرت دمه ضروا لا فلا على الاصح وقد تقدم تفسير
 البق والبراغيث جمع برغوث بالضم والقبيل وهو معروف ولو
 صلى ومعه شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلاة
 وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وابو القاسم الصغار وعليه اعقد
 الكرخي لانه طاهر كما تقدم ويأتى ايضا وعن ابى
 حنيفة لا يجوز وهو في الذخيرة بالفظ وروي الحسن عن ابى
 حنيفة ان شعر الانسان ان كان بحيث لو بسط اخذ اكثر من قدر

226 الدرهم لا يجوز صلاته وبه اخذ نصير وافاد في الذخيرة عن
 محمد بنه رواتين ايضا للطهارة والنجاسة وان امام الهدي ابا منصور
 اخذ برواية النجاسة ستة قلت ثم الاظهر القول بطهارته وقد قدمنا
 في شرح قول المصنف وروي عن محمد امرأة صلت وفي عنقها قلادة فيها سن
 اسد او ثعلب او كلب جازت صلاتها عن البدائع وغيرها انها الرواية
 الصحيحة وعن الفتاوى الحنائية انها طاهرة الرواية وبيان الوجه
 في ذلك فاستدركه بالمراجعة وجزء البعير كسر قينه بكسر الجيم
 وقد تفتح وهي ما يخرج من جوفه الى فمه فيأكله ثانياً ويقال فيه
 اجتر واجراى جرس به بمنزلة بعير في الحكم وفي الذخيرة نقلاً من النوازل
 ان البعير اذا اجتر فاصاب الثوب فحكمه حكم سرقينه لانه قد وراه
 في جوفه لا تری ان ما يوارى جوف الانسان وان كان ماء ثم قاء
 كان حكم بوله ها هنا وهذا الجواب مستقيم على ظاهر الرواية غير
 مستقيم على رواية الحسن استدلالاً بما عساه القى فان اصلها بنا
 جعلوا القى على طاهر الرواية كالعذرة والبواخي قالوا القى اذا اصاب
 ثوبه او بدنه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة معه وعلى رواية
 الحسن لم يجعله كذلك كان التقدير فيه بالكثير الفاخشي على روايته
 ووجه ذلك ان القى في الاصل طعام طاهر وقد تغير هو عن حاله
 فلا هو طعام طاهر على الكمال ولا استحجال غايظاً على الكمال فلا يعطى
 له درجة الطعام الطاهر ولا درجة البول والغايظ بل يحكم التخفيف
 ليكون حكمه ما خوذ من كالا الاصلين فيتقدم رفيه بالكثير الفاخشي
 كما في سائر النجاسات الخفيفة انتهى قلت واذا كان حكم جرة البعير
 حكم بعيره فيكون ذلك نجساً نجاسة غليظة عند ابى حنيفة وخفيفة
 عندهما كما هذا الاختلاف بينهم في بعض مرام كل حيوان كبوله
 فان كان بوله نجساً نجاسة غليظة فهي كذلك وان كان نجساً
 نجاسة خفيفة او طاهر فهي كذلك خلافاً وفاقاً ومن فروع
 هذا ما ذكرنا فيما اذا دخل المرام ما يؤكل لحمه في اصبعه لقرحه يكره
 ذلك في قول ابى حنيفة لان عنده لا يباح التداوي ببول ما يؤكل ولا
 يكره عند ابى يوسف لانه يباح به التداوي عنده وفي الذخيرة
 والفتاوى الحنائية والفقهاء ابو الليث اخذ بقول ابى يوسف لكان
 الحاجة وفي الخلاصة وعليه الفتوى قلت وقياس قول محمد لا
 يكره ذلك مطلقاً لطهارة بول ما يؤكل لحمه عنده كما تقدم وكان للعلم
 به لم يذكره هو ولا وقد حكاه في القنية حيث ذكر فيها قبل مرام الشاة
 كالدوم وقيل كبولها خفيفة عند طاهر عند محمد واذا وقع جلد

انسان في الماء القليل ان كان مقدار ظفر افسده وقد تقدم ذكر
 المصنف لهذه المسألة سائلا في فصل الجحاسة وتكلمنا عليها بما فيه
 كفاية ولم تكن به حاجة الى تكريرها هنا والظفر لو وقع بنفسه
 لا يفسد يعني بعد ان لا تكون عليه رطوبة بخسه ثم في محيط
 رضي الدين لانه عظم وفي غيره لانه عصب وهو الذي يشهد له في
 التشنج وفي اسنان الادوي اختلاف المشايخ اي في طهارتها
 او نجاستها اذا كانت منفصلة عنه اختلاف بينهم وكذا بين الصا
 حيين كما قدمنا في شرح المسألة المشار اليها انفا وقال محمد بن
 سنها حتى لو كانت اكثر من قدر الدرهم وصلي معها لا تجوز صلاته
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث وقال ابو يوسف بطهارتها ومشي
 عليه غير واحد من المشايخ ونقلنا من محيط رضي الدين انه الاصح
 وبيننا الوجه في ذلك في شرح المسألة المذكورة فراجع الجملة منه
 وفي الله البقالي قطعة جلد كلب اذا التزق بجراحة في الراس يعبه
 ما صلى به هذا في الذخيرة بلفظ وفي البقالي قيل قطعة جلد
 كلب تترك على الجراحة في الراس فيبست انه كالدباغ ويعبده ما
 صلى قبل ذلك يعني من الفرائض والواجبات والسنن اذا لم يخرج
 وقتها او خرج وكان القضا فيها مشروعا وتلك القطعة الاصفى
 براسه لم تبيس لا اذا كانت يا بسة وما في الكتاب يفيد الاعادة
 اذا كانت لاصفى بالراس سواء كانت يا بسة او غير يا بسة
 وهو يتم على القول بان الكلب نجس العين وقد عرفت انه القول
 المرجح ثم اياما كان بالقول بوجوب الاعادة حيث يكون جواب
 المسألة وجوبها مقبلا بما اذا كانت قطعة الجلد المذكورة زايدة على
 قدر الدرهم ثم الاشبه بتقدير الدرهم فيها بالمساحة ويكونه لا يتصرف بقلعها
 ما اذا لم تكن زايدة على قدر الدرهم او كانت زايدة عليه محيطة وهي رطبة
 او غير رطبة على القول بانه نجس العين وهو يتصرف بقلعها فلا تجب
 عليه الاعادة نظيره ما في الملتقط اذا كسر عظم فوصله بعظم الكلب ولا
 ينزع الا بضر جازت صلاته وما في فصل الحادي عشر في معرفة
 الاعيان الخمسة من كتاب الطهارة من الذخيرة تفريعا على القول
 بنجاسة اسنان الادوي المنفصلة منه وان الكلب ليس بنجس
 العين وحكي الفقيه ابو جعفر عن بعض المتقدمين من اصحابنا من
 انبت مكان اسنانه اسنان ادوي اخر لا تجوز صلاته ولو انبت مكان
 اسنانه اسنان الكلب جازت صلاته قال الفقيه ابو جعفر تأويله
 عندنا اذا كان يمكنه قلع هذه الاسنان التي انبت بها من غير ارجاع
 ولا اضار به

في قوله الكلب نجس العين
 في قوله الكلب نجس العين
 في قوله الكلب نجس العين

227 ولا اضار به وان كان لا يمكنه ذلك الا بارجاع وضرر تجوز صلاته معها انتهى
 انك قد عرفت ان الصحيح ان انسان الادوي المنفصلة منه طاهرة كما عرفت
 ان الكلب ليس بنجس العين هو المرجح فيتحل في الحكم وهل حيث يكون المصنف
 من جلد او موصول من عظم او المنبت من سن نجس باقيا على نجاسته الا انه
 سقط حكمها في حق من به ذلك للضرر الذي يلحقه بقلعه هذا يكون ساقطا
 حكمها بالنسبة الى غيره ايضا ففي الفصل الثامن عشر من استحسن الذخيرة
 وحكي عن الفقيه ابو جعفر عن محمد بن محمد في رجل سقط منه وانبت سن كلب
 فنبتت انه يجوز ولا يقلع ولو اعاد سنه ثانيا ونبت وقوي ينظر ان امكن
 قلعه بغير ضرر يقلع وان لم يمكن قلع الا بضر لا يقلع وينجس فيه
 ولا يؤثم احدا من الناس انتهى وهذا يفيد انه غير ساقط الحكم في حق
 غيره وان بعض المتقدمين هو محمد وابنه تعالى اعلم بصحة ذلك عنه
 وعلى تقديرها فقد ذكرنا انفا وما ضيا ان الصحيح طهارة اسنان الادوي
 المنفصلة منه كسابر عظامه الخالية من الرطوبة الخمسة ثم كانهم
 انما لم يقيد واعدوا جواز الصلاة حيث يكون الجواب ذلك في هذه
 المسائل يكون ذلك النجس اكثر من قدر الدرهم للعلم به على انه وقع
 للتقيد به فيما لو صلى وسنه في كنه كما نقلناه عن محيط رضي الدين في
 شرح قول المصنف روي عن محمد امرأة صلت وفي عنقها قلادة فيها سن
 اسد المسألة هذا كله بالنسبة الى ما تقتضيه قواعد المذهب واما
 الشافعية فلم في هذا المقام تفصيل وهو انه لو وصل عظمه بنجس فان
 كان عند الاحتياج اليه لكسر او غيره فان كان لفق طاهرا ما مطلقا
 او الاعظم الادوي فمعدور للضرورة ولا يعطى الرافعي والنووي انه
 لا يلزمه نزع وقال السبكي وهو محمول على ما اذا كان نجاس نزعها ما عند
 عدم الخوف والمفهوم من اطلاق غيره صاحب التنبيه وغيره وجوب النزع
 وبه ختم الامام والمنوي وابن الرفعة انتهى ويظهر اتجاهه وان كان مع وجود
 طاهر غير عظم الادوي او كان غير محتاج الى الوصل نزعها لتعديده ان لم يخف ضررا
 ظاهرا كالهلاك او تلف عضو من اعضائه او شي من المحذورات المذكورة في التيمم
 فان لم يضره اجبره السلطان عليه فان امتنع لرم السلطان قلعه لانه قد خلد
 النيبه كرد المغصوب ولا صلاة معه وان خاف شيئا مما تقدم فالصحيح انه لا يجب
 نزعها لان النجاسة سقط حكمها عنه خوف ذلك كما يحل اكله الميتة ولا يعود بحجر
 الا لمرحلة من خمسة من شروح المنهاج وان صلي ومعه سور او حية يجوز
 وقد مناني شرح قوله اذا اصاب الثوب من السور المذكورة لا يمنع الصلاة وان غشي
 من الذخيرة نقلا من المنتقى عن محمد وقد اساو بطرقه ان الاساة انها تنزع على
 القول بان سورها مكروه كراهة تنزيه اذ المراكم نجاسة ثم تشرب من فورها والله اعلم

وانه الوجه الاوجه ولعل المص لخط هذا في ذفا لاساءة فاحسن
 بخلاف جرو الكلب يعني اذا صلى وهو معه لم تجز صلاته وقد ذكرنا
 في شرح قول المص المشار اليه انما انه منقول عن محمد في بيان اصل فيما
 تجوز الصلاة معه من الطيوانات وما لا تجوز وانه قد مشي عليه غير
 واحد لكن في البدائع قال مشيا بخلاف من صلى وفي كنه جرو وتجوز صلاته
 وقيد الفقيه ابو جعفر هذا وان يكون مسدودا لم وفي محيط
 رضي الدين رجل صلى ومعه جرو وكلب او ما لا يجوز ان يتولعا يسوؤه
 قيل لم يجز والاصح انه ان كان في مفتوحا لم يجز لان لعبه يسبيل
 في كنه فيصير مبتلا لعبه فينتجس كنه فيمنع جواز الصلاة ان كان
 اكثر من قدر الدرهم وان كان في مسدودا بحيث لا يصل لعبه الي
 ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر ولا ينتجس الا بالموت وبخايسة
 باطنه في معدتها فلا يطر حكما البخايسة باطن المصلي ينتهي قلت
 والاشبه ان هذا التفصيل في كلب من شأنه عليه سيلان لعبه
 بحيث يبلغ ما يسبيل منه قبل فراغ حامله من الصلاة ما يمنع صحة
 الصلاة وان سد فوه يمنع خروج ذلك منه ما ليس كذلك فالاشبه
 فيه اطلاق الجواز كما هو ظاهر ما في البدائع عن مشايخنا ثم لا يخفى
 ان هذا كله بعد القول بانه ليس ينتجس العين كما هو المرجح وانما
 تقدم في المنتقى عن محمد ومشي عليه غير واحد منهم قاضي خان
 تفريع عليه ومما يؤيد ذلك ضم الثعلب في ذلك اليه ثم اراد افه
 بان كمال ما لا يجوز التوضي بسوؤه لا تجوز الصلاة معه واما علي
 القول بانه ينتجس العين والا لظهور ان الصلاة لا تصح لحامله
 مطلقا كما في حق حامل الخنزير وعليه ظاهر يخرج ما في الكتاب
 ثم ايا ما كان وغير خاف ايضا انه يصح صلاة حامل غيرها من الحيوان
 التي لا تجوز بسوورها اذ المركن بحيث يسبيل منها قبل الفراغ من
 الصلاة ما يمنع صحتها فيظهر ان في كنية الاصل المذكور نظرا
 فتنبه له والله سبحانه اعلم واذ الحست الهرة كفر حل بكرة ان
 يدعها تفعل ذلك لان ريقها مكروه وكذا يكره ان ياكل ما بقي منها
 حتي ان في النهاية بعد تقدير الكراهة بسوورها وذكر شمس الامية
 في الجامع الصغير وبهذا تبين جهل العوام انهم يتركون الهرة تدخل تحت
 لحافهم ولا يفسلون ذلك الموضع وذلك مكروه ويظن انه اكرم لطير
 انتهى وقد منا نحوه عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وهذا يفيد
 ان الكراهة المذكورة بغير تنزيهية وذكر في موضع اخر ان لحست
 عضو انسان وصلي به قبل ان يفسل جازت صلاته والاولي ان

يفسله

228 يفسله وهذا يشير الى ان الكراهة تنزيهية لانها راجعة الى فعل
 خلاف ما هو الاولي وتركه وقد قدمنا عنهم في فصل الاسرار ان هذا
 القول هو الاصح وحيث فيظهر مما قدمناه من الكلام في معنى هذا القول ان
 الكراهة لسورها ليست على الاطلاق بل كما اشار اليه شيخنا المحقق رحمه الله
 تعالى من انه ان كان توضع بخايسة فمها قايما بتوهم اكلها نجسا من فارة
 او غيرها فالكراهة المذكورة تنزيهية وان كان التوهم زائلا بعشاهة
 شربها من ماء كبر او عشاهاة قلدوها من غيبه تجوز معها ذلك او يحضى زمانا كنه
 غسلها فمها يلعبها على قول ابي خيفة وابي يوسف فيعارض كل من هذه الامور ذلك
 التوهم ويستقطه فيتبقي الطهارة دون الكراهة لانها ما جات الامن
 ذلك التحريم وقد سقط وفي الذخيرة اذا كانت البخايسة على موضع
 الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنج بثلثة اجار وانقاه ولم يفسله
 بالما قال الفقيه ابو الليث في الفتاواه بحريه وبه ناخذ هو فيها
 الا ان لفظها بعد ولم يفسله بالما كان الفقيه ابو بكر رحمه الله يقول
 وعن ابن لجام انه يحز به وهكذا حكى عن الطحاوي فهو الراجح وهو
 كذلك وقد اسفلنا ذلك بوجهه وبيان من نص انه الصحيح والاصح
 او المختار في الكلام على ما الاستنجاء من الحكم الشرعي فاستدكره بالمراجعة
 الرجل اذا استنجى بالما وخرج منه رشح قبل ان يبليس هل ينتجس
 من الميثة من الموضع الذي يمر به الريح انه لا ينتجس ومما نص
 فيه ان هذا هو الاصح مختارات النوازل وحكي هذا الحكم في الذخيرة
 ولطالصة عن عامة المشايخ وقيل ينتجس واليه ذهب شمس
 الامية الطحاوي وحرف المسألة ان عين الريح الخارجة من الدبر
 طاهرة ام نجسة فمن قال لا ينتجس قال طاهرة ومن قال ينتجس
 قال نجسة ثم في المختارات بعد قوله الاصح انه لا ينتجس والادب
 ان يعيد الفسل ومن التفريع ايضا على طهارة عين الريح المذكورة
 ما في المنتقى بالغين الى المعجزة المنضبطة في ما البير لا ينتجس الما
 ثم كون تشنية الية بفتح الهمة وسكون اللام اليتين بثبوت تالفا
 ثبت فيها كما في المفرد لغة والفصح حد فها والجمع اليات بفتح
 الهمة واللام وذكر في موضع اخر عليه لف يعيد الاستنجاء لانه
 لما خرجت منه الريح يخرج الما الذي دخل وقت الاستنجاء ولا
 يخفى ان هذا لا يتم الا اذا تحقق ذلك دخولا وخروجا على ما في
 اطلاقه بعد ذلك من النظر وكذا اذا ليس سرا ولا مبتلا فخرج
 منه رشح لا ينتجس به السراويل يعني على الاصح كما هو قول عامة
 المشايخ خلافا للحاوي ومن عساه وافقه نعم في الذخيرة الا ان

القول المذكور صحيح
 انما هو في بعض ما
 في كتابنا في
 ما في كتابنا في
 ما في كتابنا في

يظهر أثره في السراويل المبتل كصفرة طهرت فيه فان السراويل حينئذ
يتنجس لان ذلك صار منجساً فيه بظهور أثره فيه كما تقدم متل
فيما اذا دخل انسان المربط الشتاء ويدنه مبتل وفي خزانة الفتاوى
ولوفي في السراويل المبتل ويأتي ربح منثنة يجب غسله
وذكر فيها قبله مرت الترح على العذرات واصابت الثوب المبتل
يتنجس ان وجدت رايحة النجاسة وقيل لا يتنجس ايضا وان
ظهرت فيه رايحة منثنة ثم هذا يفيد ان المراد بظهور الاثر ظهور
لون النجاسة كما اشارت اليه الذخيرة لا اعلم من ذلك ليشمال الربح
لان ظهور اللون دليل على قيام عين النجاسة ثمة ولا كذلك مجرد ظهور
الربح ثم ان المص استعمال السراويل منصرفا كما هو احد استعمالاته
وذكره لانه كما قال ابن سبويه ويطوهر في فاسي معرب يذكر ويوث وتكون
الاصمعي لم يعرف فيه التانيث كما نقله ابن سبويه عنه وكذا كون ارجاع
السيحسنا في بقول السراويل مؤنثة لا يذكرها احد علمناه ولا يقدح في
ثبوت تذكره بعد نقل غيرها من الثقات ذلك وفوق كل ذي علم عليم
واذا ارتفع بخار الكنيف او المربط واستجرد في الكوة او في الباب
ثم ذاب الجمد فاصاب ثوبه يتنجس ولو افقه ما في خزانة الفتاوى
بخار الاصطبل والكنيف اذا صعد السطح وتقاطر في الماء او الثوب صار
نجسا انتهى لكن في لطانية يفيد ان هذا هو القياس في الاستحسان
لا يتنجس مع كون الظاهر العال بالاستحسان فان فيها ما الطابق نجس قياسا وليس
بنجس استحسانا وصورته اذا حرق العذرة في بيت واصاب ما الطابق ثوب
انسان لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة ويؤكد ما اصطبل اذا كان حارا
وعلى كونه طابق او بيت البالوعة اذا كان عليه طابق فعرف الطابق وتقاطر منه
وكذا الحمام او هريق فيه النجاسة فعرف حيطانها وكوتها وتقاطر وكذا الوكان في الاصطبل
كوز معلق فيه ما فرشح من اسفل الكوز في القياس يكون نجسا لان البلال في اسفل الكوز
صار نجسا بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا يتنجس لان الكوز طاهر والماء الذي فيه
طاهر فما يفرشح منه يكون طاهرا انتهى ومشي ايضا على جواب الاستحسان في هذه
المسائل مقتضا عليه صاحب الخلاصة بعد نقله اياه من فتاويد القاضي الامام ابي علي
النسفي ثم الكنيف معروف وهو المستراح والمربط بفتح الميم والبا وكسرهما ايضا موضع
ربط الدواب وهو الاصطبل بكسر الهمزة والاصطبل المحكي معرب والطابق القطا التليم
من الرجاج واللين مشي كلب على الطين فوضع رجل قدميه على ذلك الطين يتنجس
اي كل من قدميه بالطين يتنجس بنجاسة قوائم الكلب ولا يخفى ان هذا
متفرع على القول بنجاسة عين الكلب بعد ان يكون قويمه مست ذلك الطين ثم استمر
الطين في محله او علق بهما ثم سقط منها فوضع الرجل قدميه على ذلك الطين والافلوق
بقوايه

229 بقوايه شيء من الطين ثم نقلها من ذلك الموضع ولم ينفصل الطين المتصل بها
في ذلك الموضع فوضع رجل قدميه في ذلك الموضع لا يتنجس قدما الرجل
بذلك مطلقا وقد انه الراجح والله سبحانه اعلم وكذا اذا مشي على الثلج
والثلج رطب وان كان الثلج جامدا فهو طاهر اي وكذا اذا مشي الكلب
على ثلج رطب بحيث لو وضع عليه شيء مبتل يصير الثلج نجسا فاذا وضع
انسان رجله على ذلك الموضع صارت نجسة بما يصيبها من ذلك البلال
النجس وان لم يكن الثلج رطبا لا يتنجس الرجل بوضعه في موضع قوائم
الكلب لعدم تنجس ذلك الموضع قال قاضي خان وقيل بانه لا يتنجس
الثلج وهو محمول على الوجه الثاني انتهى قلت والتحقيق ان القول
المذكور ان كان صادرا عن يقول بنجاسة عين الكلب فاطلاقه محمول
على ما اذا ذكره القاضي وان كان صادرا عن من لا يقول بنجاسة عينه
فهو جار على اطلاقه وقد سلف انه القول الراجح ثم عارضا ان الحكم
المذكور في الوجه الاول مبني على القول بنجاسة عينه الكلب اذا اخذ
عضوا انسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يرب البلال سوا كان الكلب راضيا
او غضبان ذكره في المتنقط وغيره وهو غير مخالف في المعنى لما
في الفتاوى لطانية الكلب اذا اخذ عضوا انسان او ثوبه يفيد اذا
اخذ في الغضب لا يفسد وان اخذ في المزاح واللعب يفسد لان
في الوجه الاول ياخذ بسنه ليس بنجس وفي الوجه الثاني ياخذ بفيه
ولعابه نجس انتهى الا ان ما في الكتاب اولى لانه قد يصيب الثوب
او اليد من اللعاب في الحالة الاولى وقد لا يصيبها في الحالة الثانية فابا
طلة النجاسة بوجود البلال وعدمها بعد منه هو التحقيق ثم في خزانة
الفتاوى وعلامة الابتلال ان لو اخذه بيده تبطل يده الكلب اذا
اكل بعض عنقود العنب يغسل ما اصابه وحل عليه من لعابه النجس
فوه في ثلثا ويؤكد وكذا يفعل بعد ما يمس العنقود بضم العين
لان يمس لا يزيل ما اصابه فوه وحل عليه من لعابه النجس وهل
غسله شرط غلب على ظنه طهارته قبلها او هذا خارج مخرج الغالب
لكون ظن الطهارة يكون عند غالب حتى لو لم يوجد مع الثلث يزيد
حتى يغلب على ظن طهارة وجود الطهارة ما لم يكن موسوسا فالجواب
ان هذا ينبغي عليه الجواب الكلي عما يناط به الحكم بزوال النجاسة
الغير المبرئة غسلا بالما اذا لم تكن هذه النجاسة مستترة في هذا
الحكم منها وقد حررنا من ذلك ما تيسر لنا فيها سالفا فراجعته ثم لتقابل
ان يقول يمكن ان يقال ينبغي ان يطهر ما اصابه لعابه باليبس
والخفاف على قياس ما ذكرناه من شرح الزاهد عن ابي بكر بن خلد

ومشي عليه في الخلاصة وغيرها ومن لطائف ان الكلا يظهر بالجفاف
ويمكن لجواب يمنع صحة القياس المذكور لان الطهارة بالجفاف في الكلا
حصلت استخسانا بالانكسار في معنى الارض لا اتصالا بها وتبعيته
وما عن ليس كذلك ولو عصار لعن فادى رجله وسال الدم في العصار
والعصار بسبيل ولا يظهر اثر الدم قال لا يتنجس وهذا قوله في حنيفة
واني يوسف كما في المال جاري ذكره في المحيط وقد تكررت التنبيه
على ان الظاهر انه يريد المحيط البرهاني والى مراقف عليه وراجعت
محيط رضي الدين فلم اجد المسألة ذكر فيها نعم هي في شرح
الزاهدري على النحو الذي في الكتاب وفي مختارات النوازل ولطائف الاصل
لكن من غير ذكر لاني حنيفة واني يوسف ثم الوجه ظاهر كما يشتر اليه قوله
كما في المال جاري اذا وقع فيه نجاسة لا يتنجس اذ لم يظهر فيه اثرها كما هو
معروف هذا والقول والاقتصار على نسبة الحكم اليهما مما يحتاج ان يكون
فايده الاشارة الى ان هذا الحكم لا يصح في قول محمد لان المال جاري انما
لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه اذ لم يظهر لها اثر لان بعضه يظهر وهذا لا يكون
الا لما عده لان المانع كما لا يزيل النجاسة عن البدن والثوب لا يظهر بعضه
بعضا ويحتاج ان يكون لعدم النجاسة الوقوف على ثقل عنه في ذلك وان
توضا بالما المشكوك او بالما المكروه ثم وجد ما خالصا ليس عليه غسل
ما اصاب اما المكروه فظاهر لانه طاهر وظهور كما تقدم بل
قالوا كرهه ان يصلي قبل ان يغسل اعضاءه من ذلك اما المكروه كما
قد مرنا مع بيان وجهه واما المشكوك فلان طهارة الاعضاء من
النجاسة الحقيقية متيقنة ونجاسة الما المشكوك مشكوك
فيها ولا اثر للشيء المشكوك في وجوده في رفع ضده المتيقن وجوده
وبهذا يعلم ان الحال لا يفتقر في هذا الحكم بين ان يكون في الطهارة او
في الطهارة او فيهما معا كما هو اقوال في المسألة تقدمت في موضعها
وما لزق من الدم المسائل بالدم فهو نجس وكذا ما بقي منه
في المذبح لانه دم مسفوح وما بقي في اللحم ليس بنجس
وكذا ما بقي في العروق كما ذكره الخ في مختصره قالوا لانه ليس بدم
مسفوح وهو المشهور عند المالكية وفي شرح المنهاج للدميري
ولا يستثنى الا الدم الباقي في اللحم وعظامه لمسقة الاحتراز
ولانه ليس بمسفوح كما صرح به جماعة من العلماء ولم يذكره من
اصحابنا سوى الثعلبي في تفسيره بل في احكام القرآن للرازي
ولا خلاف بين الفقهاء في جواز اكل اللحم مع بقاء اجزاء الدم في
العروق لانه غير مسفوح الا يري متى حسب عليه الما ظهرت تلك

230 الاجزافيه وليس هو مجرم اذ ليس هو مسفوحا واسند على عكسه قالوا لولا
هذه الآية اودما مسفوحا لا تتبع المسلمون من العروق ما اتبع اليهود وفي
فتاوي الولوي وغيرها ما روي عن عابشة رضي الله عنها سالت عن اللحم
يطبخ فيري في القدر صفرة الدم فقالت لا بأس بذلك انما وفي توضيح
المالكية لقول عابشة رضي الله عنها لو حرم غير المسفوح لتتبع الناس ما في
العروق ولقد كنا نطبخ اللحم والبرمة تعلوها الفضة وفي شرح المنهاج للدميري
ويدل له من السنة قول عابشة كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم الصفرة من الدم فياكل ولا ينكره انتهى وهذا السياق
يفيد ان مستند فتاواها المذكورة تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بغير العلم
به وهو منزلة التشريع الفعال القول منه صلى الله عليه وسلم عرف في فقه
وهذا وان كان بثبوت محتاجا الى بيان حال رجالة اسناده على وجه تقوم به
الحجة اذ ثبوت القول بثبوت عن يصوع الاعتقاد عليه في مثل هذا والله اعلم
بذلك لكن بعد ثبوت ان هذا ليس بدم مسفوح فهذا علاوه لا يتوقف
المطلوب على ثبوته ثم به ايضا يعلم ان ما عن ابي يوسف ما بقي في عروق
المذكورة بعد الزرع معفو في الاكل في الثياب يفسدها اذ احس لتعذر
الاحتراز عنه في الاكل دون الثياب انتهى الوجه فيه لا يفسد الثياب
ايضا لكن لكونه غير مسفوح لكن الظاهر ان لا بأس في هذا الرواية
منار في ذلك وما قدمناه من التوضيح عن عابشة صرح منها في نفي كونه
مسفوحا لكن يبقى الشك في ثبوته هذا وفي الولوية وكذا اللحم الممزول
اذا قطع فالدم الذي يخرج منه ليس بنجس وفيه نظر لانه اذا لم يكن دما
فقد جاور الدم والشيء يتنجس بجاورة الدم النجس انتهى ومثاله في التجنيس
ولا يخفى بعد احاطة العلم بكون الدم المذكور غير مسفوح ما في هذا النظر
من النظر اذ ليس كل جاورة الدم النجس توجب نجس الجاورة فلا جرم
ان مشي في الخلاصة وغيرها على انه ليس بنجس من غير تعقب وقد اسند
ابوبكر الرازي في احكام القرآن عن قتادة في قوله اودما مسفوحا قال
حرم من الدم كان مسفوحا واما اللحم في الطهارة فلا بأس بدوروي
عن القاسم بن محمد عن عابشة انها سالت عن الدم يكون في اللحم والمذبح
قالت انما انهي عن الدم المسفوح والله اعلم وذكر في المحيط ورايت
في بعض الكتب الطحال والقلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس
بشيء لما عرفت عليه في محيط الشيخ رضي الدين وقد تكرر قريبا وبعيدا
اني لم اقف على المحيط البرهاني وان الظاهر انه مراد له من المحيط وفيه مزية
الناطفي ودم قلب الشاة والطحال والكبد طاهر وفي الذخيرة ولطائف
وفتاوي الخاصي الكبري وفتاوي الولوي والدم الذي يخرج من الكبد

اذ لم يكن دما من غير ممكن فيه فهو هو لان الكبد بنفسه دم جامد واستنجد
 هذا التقيد وفرع عليه هذا التقيد بمثاله في القلب وفيه تأمل وفي القنية
 ودم قلب الشاة نجس انتهى واليه عمل كلام صاحب الهداية في التجسس في حالة
 الفتاوي دم القلب نجس الكبد والطحال لا وفي الملتقط ولو صلى وهو حامل رطل
 شهيد او عليه دماؤه تجوز الصلاة لان دم الشهيد مادام عليه
 محكوما بطهارته لضرورة جواز الصلاة عليه مع قيام الدم بخلاف ما لو
 انفصل الدم عنه فانه يكون نجسا حتى لو اصاب ثوب انسان اكثر
 من قدر الدرهم لم تجز صلاته لانعدام الضرورة فلم يسقط اعتبار
 نجاسته ذكره رضي الدين في المحرط وذكر في موضع اخر امارة صلت وهي
 حامله صبيا وثوب الصبي نجس جازت صلاتها وليس هذا على
 اطلاقه كما في غير موضع ففي الحلاصة وفي كتاب رزين رجل دخل
 في الصلاة فجاءت طير بصبي فوضعت على حجر ان كانت الطير
 غسلت الصبي وثيابه لا تفسد صلاته وان لم تغسل ان القاه من
 ساعته لا تفسد وان مكث قدر ما امكنه ادا ركن من اركان الصلاة
 تفسد صلاته وعند محمد لا تفسد وهذا اذا كان الصبي
 رضيعا فان كان عتسي وعلى ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم في البيت
 وجلس على فخذه لا تفسد وعلى هذا الحامدة اذا جلست وجاءت
 على كتفه وعلى الحامدة نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا تفسد صلاته
 وان طال بحثها وفي الفتاوي الظهرية الصبي اذا كان ثوبا نجسا
 اهو نجس فجلس على حجر المصلي وهو يستمسك او الحمام النجس
 اذا وقع على رأس المصلي وهو يصلي كذلك جازت صلاته وكذلك
 لطيب والمحدث انما جازت صلاته لان الذي على المصلي مسهل
 مستعمله فلم يصير المصلي حاملا للنجاسة انتهى قال العبد
 الضعيف غفر الله تعالى له واعلم ان النظر الى ما قدمناه من المحرط من القليل
 لجواز صلاة حامل الشهيد المتلخ بدماية الزايرة على قدر الدرهم فعند
 جواز صلاة حامل المسلم الميت المغسول الذي ليس له بشريد وفقد
 اصابتة نجاسة غليظة يزيد على قدر الدرهم لان الظاهر ان النجاسة
 المذكورة انما هي نجاسة لا تمنع جواز الصلاة عليه وح فوضع المسألة في
 الشهيد اتفاتي وظاهر ما في الحلاصة من الشهيد مسألة الرضيع
 المذكورة تفيد عدم جواز صلاة حامل المسلم الميت المذكور وهو
 اوجه وح فوضع المسألة في الشهيد غير اتفاتي ومحتاج الى تعليل
 غير التعليل المذكور لها ثم التعليل المذكور في الظهرية بجواز صلاة المصلي
 اذا جلس في حجر صبي يستمسك بنفسه وثوبه نجس يفيد عدم

الرجل

جواز صلاة الحامل لرجل ثوبه نجس وح تقع الحاجة الى الفرق بين الميت
 ولحي وغاية ما يظهر في ذلك ان الميت غير مستنقل بنفسه فلا ينسب اليه
 استعمال النجاسة التي عليه بل انما ينسب ذلك الى حامله كما في الثوب
 النجس بخلاف ما في الحي ومن هنا وقع الفرق بين الصبي المستمسك
 بنفسه وغير المستمسك ولكن فيه تأمل ولا شبه عدم جواز صلاة الحامل
 لما فيه نجاسة حقيقية غير معقوتها الى الحامل سواء كان معقوتا عنها بالنسبة
 الى المحمول او لا وسواء كان المحمول جثا كبيرا او صغيرا مستمسكا بنفسه او غير
 مستمسك او ميتا شهيدا او غير شهيد اذا لم توجد ضرورة تسوغ حمل ذلك
 في الصلاة لانه حامل في المعنى لتلك النجاسة ولا اشرف في بطلان استقلال
 المحمول في قطع نسبة حمل ما به من النجاسة الى حامله المقطع الشرعي ومن
 فعلية البيان والله اعلم واذا اصلح مصارين شاة ميتة وصلي بها
 جازت صلاته اذا كانت يابسة والله اعلم والذي في غير موضع
 منه محبط رضي الدين وفي النوادر عن محمد اذا اصلح مصارين شاة ميتة او دبح
 المئانة واصلحها طهرت الا يرى انه اتخذ منها الاوتار وفي الكرش ان كان
 يقدر على اصلاحه كما في المئانة يطهر وقال ابو يوسف في الكرش لا يطهر
 وهو كاللحم لانه وان يبس يعود للحيا انتهى ولم اقف على اشتراط يبس
 المصارين لجواز الصلاة معها ولا يطهر وجه اشتراطه بعد فرض وجود
 صلاحها فالحكم بطهارتها نعم لو دبحت بالتشيس ونحوه فقبل فيها اذا
 ابتلت بعد ذلك تعود نجسة كما هو احادي الروايتين في الجلود يدبغ بالتشيس
 ونحوه اذا ابتل بعد ذلك كان متجها على انما ذكرنا في الجلود المدبوغة بذلك
 انه لا يعود نجسا في اصح الروايتين فلا جرم ان كان هذا الشرط المذكور
 مفقودا في بعض النسخ ثم المصارين جمع مصران جمع مصير على توهم اصابة
 اللحم الميم وهي الامعاء والمئانة بفتح الميم والثاء المثلثة وهي كما قال لا
 طباكيس رباطي اي مالف من الرباطات الكثير وقليل من العصب طويل
 مدور طرفاه اصبق ووسطه اوسع يرشح اليه البول من الكليتين
 ثم يندفع منه الى الاحليل او الفرج والكرش بكسر الراء ويجوز اسكانها
 مع فتح الكاف وكسرهما قال اهل اللغة الكرش للحم المجتر من الخيوانات
 كالمعدة للانسان وهي مؤنثة فعلى هنا تذكيره كما حكينا في عبارتهم
 ماؤل والله اعلم ولو صلى ومعه فارة مسك يعني الناف في جاز
 صلاته هذا وعلى صرافة اطلاقه لم اقف عليه ان نافخة المسك
 اما ان تكون يابسة او رطبة فان كانت يابسة واطلق كثير من منهم
 البقالي وقاضي خان وصاحب الحلاصة ان يبسهاد باغها وانه تجوز
 الصلاة معها حتى قال في الذخيرة وهذا الشارة الى جواز الصلاة

معها على كل حال انتهى يعني سواء كانت بحال مني اصابها الماء لم تفسد وتفسد
وسواء كانت من دابة ذكيت او لم تذك وفي الذخيرة ايضا في مسألة جلد
الميتة اذ ايبس بالتراب وبالشمس ثم اصابه الماء هل يعود نجسا واختلاف
الروايات في عود النجاسة عند اصابته الماء دليل على الطهارة قبل اصابة الماء
وهذا يبين ان الصحيح في مسألة النافخة جواز الصلاة معها من غير تفصيل
وقال الامام الفضلي ان كانت النافخة مني اصابها الماء لم تفسد جازت
الصلاة لانها من اجزاء الدابة وان لم تذك لا يجوز لانها بمنزلة جلد الميتة
وعلى هذا مشي الشيخ رضي الدين في المسألة وان كانت رطبة ففي الثانية
والثالثة وغيرها فان كانت نافخة دابة مذبوحة جازت صلاته لانها
طاهرة وان لم تكن مذبوحة فصلااته فاسدة والمسألة حلال على كل
حال بوجوه في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال بان المسك دم لانها
وان كانت دما فقد تغير فيصير طاهرا كرماد والعذرة انتهى والسياف
للخانية قلت وقد ذكر بعض شارحي القدروري هذا التعليل نقلا
من فتاوي الحجة عن ابي يوسف لكن من غير تعرض للمقيس عليه
وقد صح عن النبي صلى الله عليه انه قال لا طيب الطيب كما رواه مسلم وبني
النووي اجماع المسلمين على طهارته وجواز بيعه ثم فارة المسك تسمى
نافخة كما ذكر المصنف فارة يجوز فيها الهز ونزكه وقال الطوهري انها غير
مهموزة وقد نقلنا عن النووي في شرح قول المصنف وكذا بعد الفارة اذ وقع
في الدهن لا ينحس من فصل النجاسة تغليظ من ذهب الى هذا
فراجعه ثم انه حكى خلاف في محل النافخة من الظبية فقيل يخرج من
جانبا كالسعة فتحتك حتى تلقىها وقيل تكون في جوفها كالانفخة
فتلقىها وقيل المسك دم نجس في جوة طياء التنب والطن فينطبع
فيها ورح تفرغ الى بعض الضحور والاحجار فتحتك بها ملتقة بذلك
فينفخ ويسيل على تلك الاحجار كالنفخ الخارج والرمل فيخرج رجال
كذلك الناحية فيأخذون ذلك ويودعون نواحي معهم معدة له
قلت وعلى هذا لا يتأتى ما ذكره الشافعية من التفصيل في حكم
فارة المسك وهو ان الصحيح انها طاهرة ان انفصلت في حياة
الظبية نجسة ان انفصلت بعد موتها لم اقف فيما وصل اليه
نظري القاصر على كتب المذهب على الزيادة بطهارة ولا نجاسة والظاهر
طهارته كما ذكره غير واحد من متأخري الشافعية قال شيخنا رحمه
الله تعالى وذكرنا بعض الاخوان من المغاربة في الزيادة فقلت يقال
انه عرق حيوان محرم فقال ما يحيله الطبع الى صلاح كالظبية يخرج
عرق النجاسة كالمسك انتهى فان المسموع من اهل الخبرة بهذا
انه عرق

232 انه عرق سنور بري وهو غير مأكول وفي شرح الموجز لسديد الدين
الكازروني هو نوع من الطيب يجمع بين الخاذهر يكون في صخر الجبنة
يكون اكبر من الهرا اهل بيضا فربطه قطع لحم فيعرق ويحصل من خذله
هذا الطيب احراة صلت ومعها صبي ميت فان كان لم يستعمل فصلا
فاسدة غسل او لم يغسل وكذلك ان استعمل ولم يغسل وان استعمل
وغسل فصلا نهاتا مة ذكر في العيون ومشي عليه قاضي خان
وعبر واستعمال الصبي ان يكون منه ما يدل على الحياة من بكا او تحريك
عضو ولو ان يطرأ بعينه بعد خروج الكره وهو بخروج صدره ان خرج
مستقيما وبخروج سترته ان خرج منكوسا ثم غايه ما يظهر في تعليل
الفصل الاول ان السقط بمنزلة جزء منفصل من جزء من بني ادم وقد
صرحت السنة الشريفة بان ما بين من حي فهو ميت كما تقدم تخرجه
وان كان كذلك فلا يفيد غسله طهارته كسائر الميتات وعليه ان يقال
الظاهر ان ما انفصل من حي فهو في الحكم لميتة وقد تقررت ان الميت
المسلم يطهر بالغسل وان قلنا انه يتنجس بالموت كسائر الحيوانات
الدموية تكررنا له فكذا حوزوه فيلزم ان تجوز الصلاة معه اذا غسل
ويمكن الجواب بان هذا كان مقتضى القياس الا ان الجزء لما كان
قاصرا عن الجملة في تأكيد الحرمة لم يلحق بها في هذه الكرامة حتى
لا يصلي عليه كما يصلي بانه لا يغسل كما هو رواية عن ابي حنيفة
وعمر اخذ بها الكرخي وذكر عن غير واحد في وجهها ان المنفصل ميتا
في حكم جزء حتى لا يصلي عليه فاذا لا يغسل لا على القول بانه يغسل
كما هو مروي عن ابي يوسف وهو ايضا رواية اخرى عن محمد اخذ بها
الحاوي وفي شرح الجمع لمصنفه وقال بعض المشايخ ينبغي
ان يكون قول ابي يوسف هو الصحيح لان غسل الصبي انما كان
لشرف بني ادم فانه لا ذنب له والسقط يساويه في افادة هذه
المصلحة انتهى وهو معلوم ان اطهار الشرف والتكريم انما يتم مع
القول بان هذا الغسل تطهير له لانه يفيد رفع النجاسة الكائنة
له بالموت حدثا كانت او غيره ويؤكد ما عن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتنجسوا بمواتكم فان المسلم
لا يتنجس حيا ولا ميتا اخرج له الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري
ومسلم وهذا بخلاف الكافر فانه عارض كون الغسل طهارة في
حقه ما منع من ذلك وهو قيام الكفر به الذي يستحق به الا
هانة والقذاره في الدنيا والاخرة واذا شرع للمسلم ان يغسل
قريبه الكافر صلة له ولهذا لم يشرع على الوجه الذي شرع في حق المسلم

ومن المشايخ من يخرج قول أبي يوسف بوجه آخر منه قول صاحب الكافي حيث قال المختارات يغسل لانه نفس من وجه وجزء من وجه فيغسل اختيارا بالنفوس ولا يصلي عليه اعتبارا بالاجزاء انتهى علي ان في الثانية ولطالصة والنهاية المختار في السقط الذي لم يتم اعضاؤه انه يغسل ويلف في خرقة وعزاه في النهاية الى الخط واذ كان المختار في هذا انه يغسل فما ظن من هو تام الاعضاء ثم قد خرج الجواب من هذا الوجه عن الالتزام بالصلاة وايضا وجود نص مانع من الصلاة دون الغسل وهو ما عن جابر رفعه الطفل لا يصلي عليه ولا يبرئ ولا يورث حتى يستعمل اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة وصححه ابن حبان والحاكم فعلمنا بالمانع فيما عمل منه وبقينا ما سواه على هو قضية القياس فيه والله سبحانه اعلم واما وجه الفاصل الثاني فظاهر لما فيه وعليه من الجحاسة دما وغيره نعم هذا على اطلاقه يتمشى على قول ابي حنيفة اما على قولهما فاقابلتمشى اذ لم تمت شهيدا اما اذا مات شهيدا ولم يكن عليه نجاسة غير الدم الذي تلطخ به بواسطة قتاله فلا بناء على ما قالوا من انه اذا حمل شهيدا متلطخا بدمايه وصلي معه جاز كما تقدم ~~لما عرف من ان الصبي~~ الشهيد يغسل عند ابي حنيفة خلافا لما فتنه له واما وجه الفصل الثالث فظاهر وقد علل بانه بالغسل فلماذا تعلق به حكم شرعي وهو جواز الصلاة عليه انتهى وهو نفيد انه لو كان ولد كافر في تكون الصلاة معه فاسلة وان غسل فانه لا يصلي به فان قلت قد ظهر ما قد منه انه لا ملازمة بين عدم شرعية الصلاة عليه وبين شرعية غسله طهارة له فيجوز هذا ان يقال اذا غسل طهر وتجاوز الصلاة وان لم يصل عليه خصوصا وقد ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم ما من مولود الا يولد على الفطرة وذكر النووي ان الصحيح الذي ذهب اليه المحققون ان اطفال المشركين في الجنة وبين ذلك يا شيا منيما حديث ابراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم حين رآه النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة وحوله اولاد الناس قالوا يا رسول الله اولاد المشركين قال واولاد المشركين رواه البخاري في صحيحه قلت عدم الملازمة المذكورة صحيح ولا يلزم منه طهارة الولد المذكور بغسله لكونه تابعا لابويه في احكام الدنيا كما اشار اليه صلى الله عليه وسلم في تسمية الحديث المذكور بقولهم فابوا به وادانه او ينصرانه او يمجسانه والغسل من احكام الدنيا وبعد ان ظهر للعبد الضعيف غفر الله تعالى له رايت قد اشار اليه النووي رحمه الله تعالى في شرحه لهذا الحديث والامع ان معناه ان كل مولود يولد متحيا للاسلام فمن كان ابواه او احدهما

مسلم

وذلك

مسلم استمر على الاسلام في احكام الآخرة والدينا وان كان ابواه كافرين جري على حكمها فبنتيمها في احكام الدنيا وهذا معنى يتوانه وينصرانه ونجسانه اي يحكم له بحكمها في الدنيا وان بلغ استمر عليه حكم الكفر وبنتيمها فان كانت سبقت له سعادة اسلام والامات على كفره وان مات قبل بلوغه فمهل هو من اهل الجنة او من اهل النار او متوقف به والاصح انه من اهل الجنة انتهى في حديث الله تعالى على التوفيق لاصابة شاكلة الصواب واياه اسال دوام ذلك في كل باب وشرح هذه المسألة على هذا الوجه الذي يسره من فضله الكريم الوهاب وهو كغيره من فوايد هذا الكتاب وذكر في نوادر راي الوفاق يعقوب وهو ابو يوسف لوصلي في جلد خنزير مدبوع تجوز وقد ساء وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز ولا يظهر بالدباغة وقد تقدم ذكر هذه المسألة وان عدم طهارته بالدباغ هو الصحيح وان ما عن ابي يوسف شاذ وبيان الوجه في ذلك ولم يكن بالمعنى حاجة الى هذا التكرار اذا صلي ومعه بيضة قد صار محرما دما يجوز ومح المح البضة بالحالمهالة صفرتها وفي الفتاوي لثانية ولطالصة وغيرهما وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت ولو صلي ومعه قارورة فيها بول لا يجوز وفرق بينهما بان في الاولى الجحاسة في معدنها فلا يعطي لها حكم الجحاسة والثانية الجحاسة في غير معدنها فيعطي له حكمها قلت ونقل في الذخيرة ان البيضة المذرة لا يجوز معها الصلاة عندهما وعلى قياس قول ابي حنيفة ولطسن بن زياد يجوز ونقل عن الفتاوي عن عبد الله البلخي ان الصلاة لا تجوز مع البيضة التي فيها فرخ ميت علم بموته قبل الصلاة انتهى ولقايل ان تقول الاسبه عدم الجواز مع البيضة المذرة سواء استحال صفرتها دما او لم تستحال دما لانها تصير نجسة اذا انتنت او تغيرت كما قالوا في اللحم والطعام ففي الفنية وخرانة الفتاوي واللحم اذا انتن حرم اكله والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس وكذا عدم الجواز ايضا مع البيضة التي علم بان في داخلها فرخا ميتا قبل الصلاة بتسليط المنع على الفرق المذكور فان داخل البيضة المذكورة بالذات ليس معدن للجحاسات رجل صلي في ثوب محشوف فما اخرج حشوه وجد فيه فارة ميتة يابسة ان كان للثوب ثقب او حرق يعيد صلاة ثلاثة ايام وليا ليلها ولا يعيد جميع ما صلي بذلك الثوب اي وان لم يكن به حرق يعيد جميع الصلوات التي صلاها به من المكتوبات والمندورات والواجبات وما لحق بها من المسنونات وهذه المسألة في غير موضع منه لطالصة

البيضة

وهذا لفظها رجل فتق جنته فوجد فيها قارة مبيتة وزنها اكثر من قدر الدرهم
ولا يعلم متى دخلت فيها ان لم يكن للجنة ثقب يعيد الصلاة كلها منذ
يوم ندف القطن فيها وان كان لها ثقب ولبس الجنة يعيد صلاة ثلاثة
ايام وليا لها عند اي حنيفة وعند ما لا يعيد شيئا لم يستيقن متى
وقعت فيها وهذا قياس مسألة البئر انتهى ولا يخفى انه وصف للظن
لخلاصة للفارة بكون وزنها اكثر من قدر الدرهم لم يكن حسن فانه لا
تفترض الاعادة للصلاة المكتوبات والمنذورات ولا تجب الواجبات
ولا تسن لما لم يلق بها من المستنونات الا اذا كانت الفارة كذلك ولعل من لم
يذكره اعتمد على العلم به مع الفارة في العارة الغالبة تكون كذلك تقيد
لخلاصة له بكونه لا يعلم متى دخلت حسن ايضا لما لا يكاد يخفى من انه لو لم
يدخلها كان عليه الاعادة لما ذكرنا من الصلوات التي صلاحها به على الوجه
الذي ذكرناه من بعد علمه بدخوله ولعل من لم يذكره اعتمد على ظهوره وان
وصف المصنف للفارة بكونها يا بسية اول من عدم ذكره فانها كانت طرية
كان الظاهر قياس قول اي حنيفة في مسألة البئر اعادة صلاة يوم وليلة
وان قوله ولا يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب بعد جماله على ما ذكرناه او لا
من قول الخلاصة يعيد الصلاة كلها منذ يوم ندف القطن لانه كما لا يخفى
انما يخاطب بالاعادة على الوجه الذي ذكرناه قد صلى بذلك للجنة واعلم
ان ظاهر المغرب يفيد ان الثقب المذكور في هذه المسألة وقع في كلامهم
بالنون فانه بعد ان ذكر الثقب بالثا المثلثة الحرق النافذ والثقب بالضم
مثله وانما يقال هذا فيما يقال ويصغر قال واما ثقب الحائط ونحوه بالنون
وذلك فيما يعظم وتركيبه يد لـ ~~الكتف على الله~~ الذي له عنق ودخول
قوله جنة فيها قارة مبيتة ان لم يكن لها ثقب موضع هذا ليس بخطاء
ليكون الصواب العكس بل غاية انه اولي واما ان الاحسن هو العنق
فنعم بالنظر الى اصل اللغة اما بالنسبة الى ما صار متبادرا من الخلافة
حرق في الثوب ونحوه وهو فصل بين احدي القطعتين المتقوصتين
من الحياطة من الاجزى بازالة الحياطة فلا تم على كل حال لا داعي
للمص الى الجمع بين الثقب والحرق باحدهما حسو والله اعلم ومن
لم يجد ما يزيل به نجاسة صلى معها ولم يعد يعني اذا كان على جسد
نجاسة وهو مسافر ليس معه ماء او كان معه ماء وهو خائف من
العطش والتحقيق ان يقال ومن كان ببدنة او ثوبه لا يجد
سائر اسواه نجاسة حقيقية مانعة من صحة الصلاة ومن لم يجد
من يلاها على التقدير الاول او سائر مطلقا على التقدير الثاني
لان التكليف بقدر الوسع وقد راي ما وجب عليه كما وجب فلا يطالب
بالاعادة

يعني

234 بالاعادة ولنتكلم على فوايده هذه القيود فنقول قيدنا النجاسة الحقيقية
لانه لو كان على بدنة نجاسة حكمية اخر الصلاة عند اي حنيفة ومحمد
الي ان يجد احد الطهورين لان التشبيه بالمصليين لم يرد به الشرع
واثباته بالرأي متعدد وتشبيه بالمصليين عند اي يوسف ومحمد في رواية
اخرى واعاد اذا قدر على احد الطهورين وانما لم يفصحوا بذكر هذا القيد
اعتمادا على ان النجاسة الحقيقية هي المنباعدة من اطلاق النجاسة
وقيدنا الثوب بكونه لا يجد سائر اسواه لم يكن هذا مطلقا جواب
المسألة بل اذا وجد سائر غيره كاله نجس واما اذا وجد سائر كاله طاهر
لم يجز له ان يصلي بذلك الثوب ولو وجد سائر غيره بعضه طاهر وبعضه نجس نجاسة
نتم صحة الصلاة ايضا فان كانت النجاسة في كل منها غليظة فقالوا ان لم تبلغ
في كل منهما ريع الثوب تحير والمستحب الصلاة في اقلهما نجاسة وان بلغت في احدهما
قد رال ريع ولم تبلغ في الاخر تعين ان يصلي فيما هي فيه دون الريع لان الريع حكم
الكمل وان زاد في كل منهما على الريع ولم تبلغ ثلاث ارباع صلي في ايها شأوا واذ زادت
في احدهما على ثلاثة ارباعه واستوعبت جميعه ولم تزد في الاخر على ثلاثة ارباعه باصه
في الذي ريعه طاهر لما قلنا وان كانت النجاسة في كل منهما خفيفة لم اقف
على نقل في تفصيل ذلك ومقتضي التخرج على ما تقدم في الغليظة انه يتخير في
الصلاة ما لم يزد على ايها شأ ما لم تزد في احدهما على ثلاثة ارباعه او
استوعبت صلي في الذي ريعه فصاعدا طاهرا لما قلنا والله اعلم وقيدنا
النجاسة المذكورة بكونها مانعة من صحة الصلاة لانها لو لم تكن مانعة
من صحتها لم تجب الاعادة وحدها لزالها او لم يجد اللهم الا اذا كانت الغليظة
قدر الدرهم على ما يشير اليه الينا ببيع على قائل فيه ويقاس عليه اذا كانت
خفيفة ريع الثوب وقلنا ولم يجد من يزيلها ولم نقل ماء ليشمال المانع الطاهر
على قول اي حنيفة واي يوسف على ان غير واحد نص على ان الرواية في نفى
ما لم من قوله لم يجد ما يزيل النجاسة قصيرة يشمال ما ذكرنا وهو اولي
مما مشي عليه المصنف لانه ما بالمدح كما رايت وحمل المصنف على الاطلاق
المذكور على ما اذا كانت ببدنة نجاسة لينتقل من عقابه عا اذا كانت
النجاسة على ثوبه وحمله صاحب الهداية على ما اذا كانت النجاسة
بثوبه ولا داعي الي قصر على احدهما فانه صالح لها ولعل المصنف قيد
موضع المسألة بالمسافر بناء على ان السفر مظنة فقار المزيل المعاري
لها الذي هو الماء من منع العبادة في ذلك عادة وهو منعهم اياه منه
وينبغي اذا كان في المصر والقربة ولم يجد المزيل منع من العبادة
ان يصلي ويعيد كما في المنع من المطلق الطهور بالنسبة الي احد الطرفين
اذا كان في المصر والقربة وعلى هذا فالاولي ابدال وهو مسافر عما لفظه

وهو في غير مصر والقريّة وأولى منه ان يقال ابد له ولم يقدر على ما ينزلها
 الا يمنع من العباد كما ذكرنا وقد وضح لك وجهه وتقدم تحقيقه في التبيين
 بعون الله وهدايته ولعلمهم انهم يقيدوا هذه المسألة التي نحن بصدد
 بهذا القيد الذي افصحنا به وهو ان لا يكون عدم القدرة على استئصاله
 الماء ونحوه بواسطة منع من العباد للعلم به من الحكم بالاعادة اذا وقع منهم المنع
 من الوضوء او الغسل حتى يتيم وصلي غايته انهم قيدوا بالاقامة ويبين ان الوجه
 يقتضي انه اذا تخلف في السفر كون السبب المبيح للتيمم هو منعهم يكون الحكم
 في هذه الحالة ما هو الحكم في الاقامة في الحضر والله اعلم بالصواب وان
 كانت النجاسة في الثوب ان كان قد صارت كدرهم اقل من ربع الثوب طاهرًا
 فهو بالخيار ان شاء صلي به وان شاء صلي عريانًا وان كان ربعه طاهرًا وثلاثة
 ارباعه نجسًا لم تجز صلاته عريانًا بل يصلي به بالاخلاف وعند محمد يصلي به
 في الوجهين اي يلزمه ان يصلي قائمًا بركوعه وسجوده في الثوب الذي
 اقل من ربعه طاهر وباقية نجس وفي الثوب الذي ربعه طاهر وباقية
 نجس وبه قاله فرومالك وهو قول الشافعي ايضا لان في الصلاة فيه ترك
 فرض واحد وهو طهارة الثوب في الصلاة عارًا ترك فرض من ستره
 العورة والقيام والركوع والسجود لانه اذا صلي عارًا يصلي قاعدًا باجماع ولا
 في حنيفة واني يوسف ان عدم ستره العورة وعدم الطهارة الثوب سنويًا
 في حكم المنع من الصلاة فانها كما لم تجز عارًا حال الاختيار كذلك لم تجز
 النجس حال الاختيار في سنويان في حكم جوازها حيث لا يمكن فعلها باحدهما
 الا بتركها الاخر في تخير قال صاحب الجمع في شرحه بين ان يلبسه ويصلي فيه
 بركوع وسجود وبين ان يصلي عريانًا اما بالركوع والسجود واما بالايحاء
 قائمًا او قاعدًا انتهى وحينئذ لا نسلم ان صلي عريانًا يصلي قاعدًا
 باجماع بل له ذلك كما له باقي الصور فتخص قولهم في الصلاة عارًا ترك فرض
 جماعه صلاته قاعدًا بركوع وسجود عن صورتي القيام والقاعد المومنين
 بانفهمايتين بالاركان بالاجاء وهو خلف عن ادائها بحقيقة فعلها
 فالقوات الى خلف كلافوات فان قيل سلمنا ان الايمان خلف عن ادائها
 بحقيقة فعلها لكن اداء الاركان اصالة اولى من ادائها بالخلف قلنا
 انما يكون اولى اذا لم يكن معه نوع قصور اما اذا كان معه نوع قصور كما هنا
 وهو استئصال النجاسة كما ان في احراز الطهارة في الاداء بالاجاء نوع
 قصور وهو استئصال الخلف عن الاركان اصالة فالايكونان بل يستويان
 وقد عرف من هذا وجه جواز صلاته قاعدًا بركوع وسجود بطريق
 اولى كما هو الصورة الباقية من الصور المشار اليها الماضية فان قيل
 خطاب التطهير ساقط بعدم التطهير فصار كل من هذين التوبين والثوب

الطاهر سواء وايضا ربع الثوب لو كان طاهرًا لم يجز ان يصلي الا فيه
 فكذلك هنا لان النجاسة ثلاثة ارباعه في افناء الصلاة فيه ونجاسة
 كله حالة الاختيار سواء فكذلك في عدم افناءها حالة الاضطرار سواء
 قلنا خطاب الستر للصلاة ساقط للنجاسة لان الله تعالى ما
 خاطب بالستر للصلاة الا بالطاهر فصارت العرا والستر سواء فكان
 مخير بينهما واذا كان ربع الثوب طاهر فقد توجه عليه الخطاب بقوله
 الطاهر وسقط بقدر النجس فزحنا الوجوب احتياطًا لان الباب
 باب العبادات وهذا السؤال والجواب ملخص ما ذكره القاضي ابو زيد
 في الاسرار من التوجيه من قبل محمد ومن الجواب من قبلهم ما قال
 وقول محمد احسن قال شيخنا المحقق رحمه الله تعالى وفيه
 نظر اذ عورض بسقوط خطاب الستر وتقديره ان المعلوم انما هو توجه
 خطاب الستر للصلاة بالطاهر حالة القدرة على التطهر فاذا لم يكن فالمعلوم
 من انتفاء خطاب الستر للصلاة بالطاهر ولا يقدر على ثبات تغلقه
 بالنجس لا ينقل خطاب مخصوص فيه ولا ينقل فيبقى على النفي الا صلي
 لان نفي المذكور الشرعي يكفي لحكم الشرعي واما اذا كان الربع طاهرًا
 فلانه كالكامل في كثير من الاحكام فامكن لحكم يتعلق بالستر به انتهى
 وهو حسن نعم قالوا الصلاة فيه قائمًا بركوع وسجود افضل لان فرض
 الستر عام لا يختص بالصلاة وفرض الطهارة يختص بها والله اعلم
 وان صلي عريانًا يصلي قاعدًا يومي بالركوع والسجود يعني
 وان جاز علي قولها ان يصلي عريانًا يصلي على هذا الوجه وطاهر مريد
 ان الصلاة على هذا الوجه متعنية ح علي قولها لكن سينقل المص
 علي لا ثمر من هذا جوازها علي غير هذا الوجه كما مثلناه سابقا عن شرح
 الجمع بآتم منه وسنبهك عليه فهو مرسوم مسوق مساق الايجاب ويراد منه
 الاستحباب ثم اذا صلي قاعدًا فكيف قال يقعد كما يقعد في الصلاة
 يعني في حالة التشهد فيتفرع على هذا ان كان رجلاً يفتش
 رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى كما هو الكيفية السنونة
 في هذه الحالة وان كانت امرأة تقعد علي لتيها اليسرى وتخرج،
 رجلها من الجانب الايمن غير اني لم اقف على هذا القول هكذا معز والي
 قائل معين مع انه ليس ببعيد وقال في الذخيرة يقعد يقعد
 ويمر رجله الي القبلة ويضع يده علي عورته الغليظة سواء كان نهارًا
 او في ليلة او في البيت او في الصحراء وهو الصحيح وان صلي قائمًا اجراه
 والاول افضل اي والصلاة عريانًا قاعدًا يومي بالركوع والسجود
 اجماع افضل من الصلاة عريانًا قائمًا لان الحالة الاولى قال انكشافًا

من هذه الحالة وهذا ما وعدنا انفا بالتنبية عليه ثم هذه الحالة العزوة
الى الذخيرة معناها في الجملة فيها ولا بأس بسوق نضجها ليقع الاطلاع على
حقيقة الحال وعلى ما في غضون ذلك من الفوائد ثم تنجعه بما يسر من فضله
سبحانه المنعم المفضل قال فيها الفصل الثاني والعشرون في القراءة
اذا صلوا قال محمد رحمه الله القوم اذا انكسرت بهم السفينة في البحر وخرجوا
الى الساحل اعراه فحضرت الصلاة وليس معهم ثياب يصلون وحداً فعوداً كما ستر
ما يكون يؤمبون ايماء برؤسهم ولا يجنبون ان يصلوا بجماعة قال القاضي الامام
ركن الاسلام علي السغدري حاكياً عن استناذه واستمر ما يكون ان يتباعه
بعضهم عن بعض اذا امنوا العدو والسبع ويرسل كل واحد رجليه نحو القبلة
ويدع يديه بين فخذه يومي ايماء برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع
وان صلوا بجماعة قعد الامام وسطهم وان صلوا اقيماً واحداً وصلوا اقيماً
بجماعة هكذا ذكر في السير والزيارات غير انهم اذا صلوا بجماعة قال الامام
وسطهم وان تقدم الامام جاز ويغضون ابصارهم سوى الامام وفي بعض
نسخ الزيادات انهم يؤمبون بالركوع والسجود قياماً ان شاءوا ولا يركعون ولا يسجدون
حق لا تتكشف عورتهم ~~التي هي~~ الغليظة عند الركوع والسجود ومن المشايخ
من قال انما يصلون اقعدوا اذا كانوا يصلون بالنهار كيلا تتكشف عورتهم
للناس اما اذا كانوا يصلون في ليالة مظلمة فانهم يصلون قياماً لان ظلمة
الليل تستر عورتهم ولكن هذا القول ليس بمعروض لان الستر الذي يحصل
في ظلمة الليل لا عبرة به لا ترى ان حالة القدرة على التوجع اذا صلى عرياناً
في ظلمة الليل التجوز وضار وجوده والعدم بمنزلة انتهى قال العبد
الضعيف غفر الله تعالى له ومخلص هذه الجملة انه يصلي قاعداً على اقصى
حالة من الستر ممكنة وهي الجلبوس على الهيئة المذكورة عند عدم الخوف
والضرر بسبب تعاطيها وهما هي متعنية او افضل بقى كالامهم ما يفيد
كلامهما وعلى القول بانها متعنية لا تجوز ان يصلي قاعداً على الهيئة
المذكورة فضلاً عن كونه قاعداً بالركوع وسجود او بايماء بهما وعلى القول
بانها متعنية بل اذا وها كذلك افضل يجوز بكل من الهيئات المذكورة
وح لا يقال ان يقول لا بأس بقول من قال يصلي في ظلمة الليل قاعداً وفي
ضوء النهار قاعداً تقييداً لا طلاق هذه الافضلية لكن بعد ان يكون
بالنهار مقيداً بكونه في حضرة الناس وحينئذ فالاستصحاب المذكور
غير متجه فانه لا يلزم من عدم جواز الصلاة عرياناً في ظلمة الليل
مع القدرة على التوجع الطاهر السائر ان لا تكون صلاته في ظلمة
الليل عرياناً اذا لم يجد ساتراً افضل من صلاته قاعداً في هذه الحالة
لان في الستر حقاً لله تعالى وحقاً للعباد انما يثبت في الجملة اذا كان

غير ان حق العباد

بمراي منهم

بمراي منهم فهو ليس في الستر مع القدرة عليه بضربة لازم في سائر الاحوال
بخلاف حق الله فانه حالة القدرة عليه مع عدم الاضطرار لازم في سائر
الاحوال واذا تقرر هذا فيمكن ان يقال لمحيث كان لا يراه الناس لظلمة او خوة
فحقهم في الستر غير موجود وحيث كان مضطراً فحق الله تعالى ما كان ساقط
ايضاً اقوي حينئذ مراعاة جانب احراز حقيقة الاركان على جانب الانكشاف
بخلاف ما اذا كان بمراي من الناس وهو مضطراً في ذلك فان حق الله تعالى
فيه وان كان ساقطاً ايضاً لكن حق الناس موجود فيه في الجملة فيقوي
مراعاة جانب تقليل الانكشاف جانب احراز حقيقة الاركان ويؤثره
ما عن ميمون ابن مهران قال سئل علي رضي الله عنه عن صلاة العريان قال
اذا كان حيث يراه الناس صلى جالساً وان كان حيث لا يراه الناس صلى
قائماً اخرج به عبد الرزاق وهذا وان كان سنده ضعيفاً كما ذكره شيخنا فلا
يقصر افادة الاستيناس به لهذا المعنى الذي حققناه فان قلت فما تضع
بما روي لطلال باسناده عن الشان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركبوا في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر اعراه فصلوا قعوداً بايماء
قلت ليس فيه المنع من صلاة العريان قائماً بل غايته ان ذلك منهم كان
اختياراً لفعلها على ذلك الوجه ذهاباً منهم الى انه الاولى فيجوز ان يكون لما فيه
من تقليل الانكشاف فتكون الصلاة بالاياء قاعدة اولي من الصلاة على
سائر الهيئات الممكنة التي تقدم ذكرها في سائر الحالات ويجوز ان يكون
لانهم كانوا مترائين وتعذر عليهم او تعسر غيبتهم عن اعين الناس او غيبة
بعضهم عن بعض او لامر اخر يصير هذا في حقهم هو الاول ومنع الاحتفال ليسقط
الاستدلال فان قلت فقد روي عن ابن عباس الذي يصلي في السفينة
والذي يصلي عرياناً يصلي جالساً اخرج به عبد الرزاق وعن ابن عمر انه سئل
عن من انكسرت بهم مركبهم في البحر فخرجوا عراة قال يصلون جلوساً يؤمبون
رواه سعيد بن منصور قال بعض الحكماء لفظاً ولم ينقل عن صحابي
خلافه قلت اجيب بانها خرجا مخرج الافضلية لاستواء ترك الركن
وترك السنن في فساد الصلاة حالة الاختيار فيستويان في اقتضاء الجواز
عند الاتيان باحدهما وترك الآخر لانه لا يمكن الاتيان باحدهما الا بترك
الآخر غايته ان في الاداء قاعدة بايماء نوعاً من الترجيح يصلح لافضليته
على الاداء قاعدة بالركوع والسجود كما سنده كرفقنا به علي ابن عباس
استناذه ضعيف ذكره شيخنا الحافظ وغيره ثم بعد احاطة العلم بهذا كله
فالحق ان الاشبه ان القعود على الهيئة المذكورة ليس بمنع من الحصول
المقصود به ونها ايضاً بل يقول بالقعود على جليده اذا افترشها تحت
اليثنية وضم على عورته فخذه ووضع على يديه اولى لانه يحصل

به من المبالغة في المستر ما يحصل بالهيئة المذكورة مع خلوه هذه الهيئة
 عن فعل ما ليس بأولي وهو مدرج فيه إلى القبالة من غير ضرورة وقد
 اشتملت عليه الهيئة المذكورة والأوجه أيضا أولوية الصلاة بأعياء
 قاعدًا في ظلمة الليل وضوء النهار بحضرة الناس وغيرهم لترجيحه من
 وجوهنا فأدعينا في البدايع وغيرها أحدهما أنه لو صلى قائمًا فقد نزل فرض ستر
 العورة الغليظة أصلاً ولو صلى قاعداً فقد ستر العورة الغليظة وما
 ترك فرضاً آخر أصلاً لأنه إذا فرض الركوع والسجود ببعضها وهي الأعياء
 فإدعي فرض القيام ببدله وهو القعود لئلا ينجم أن ستر العورة أهم من أداء
 الأركان لأن ستر العورة فرض في الصلاة وغيرها والأركان فرائض الصلاة
 لا غير وأيضاً سقوط هذه الأركان إلى الأبد جاز في التوافق من غير ضرورة
 كما منتهى على الدابة وستر العورة لا تسقط فرضيته قط من غير ضرورة
 غير أنه إن صلى قائمًا بركوع وسجود أجزاءه لأنه وإن ترك فرضاً فقد حمل
 الأركان الثلاثة وهي القيام والركوع والسجود وبه حاجة إلى تكميل هذه
 الأركان فصارت أركان الفرض ستر العورة الغليظة أصلاً لفرض صحيح يجوز
 ناله ذلك لوجود أصل الحاجة وحصول الفرض وجعلنا القعود بالأعياء
 أولى لكون ذلك الفرض أهم والمراعاة الفرضين جميعاً من وجه انتهى
 إلا أن على هذا القائل أن يكون المراد من ترجيح الصلاة قاعداً بأعياء على
 القيام صلاة القاعد المذكور على القيام المؤدي للركوع والسجود حقيقة
 وأما القيام المؤدي لها بالأعياء فينبغي أن لا تجوز صلاته هكذا أصلاً لأن
 تحمل كشف العورة الغليظة أغصاناً لاجل أجزاء الأركان على وجه الكمال
 والموجب بها في هذه الحال لم يجوزها على وجه الكمال مع أن القيام أغصاناً
 شرعاً لتخصيلها على وجه الكمال على ما صرحوا به مسألة الأفضل صلاة المريف
 قاعداً يؤم بالركوع والسجود إذا كان قادراً على القيام غير قادراً على الركوع
 والسجود حقيقة وأما القيام المؤدي لها بالأعياء فينبغي أن لا تجوز صلاته
 هكذا أصلاً لأن تحمل كشف العورة الغليظة لاجل أجزاء الأركان على وجه
 الكمال على ما صرحوا به في مسألة الأفضل صلاة المريف قاعداً يؤم
 بالركوع والسجود إذا كان قادراً على القيام غير قادراً على الركوع والسجود
 فصارت أركان الفرض ستر العورة من غير عرض صحيح مقصود بالذات
 على أنه لو كان تاركه لغرض صحيح بالنسبة إلى القيام لم يتركه لغرض صحيح
 بالنسبة إلى كل من الركوع والسجود فرجح جانب الترك لا لغرض صحيح
 على جانبه لغرض صحيح أو يستويان وإياهما كان ينبغي أن لا تجوز
 الصلاة لما عرف من أن الصلاة إذا فسدت من وجه تفقد احتياطاً
 لأن الواجب عليه صلاة صحيحة من كل وجه فالأصح من العهدة

236 بالشك وينبغي أيضاً أن لا تجوز صلاة قاعداً بركوع وسجود لأنه أغصاناً
 كمال ترك فرض القيام إلى بدله لاجل فرض ستر العورة في الصلاة ولم يوجد وهذا
 كله خلاف ما تقدم نقله من شرح الجمع لصنعة وذكره غيره أيضاً ويمكن الجواب
 عن هذا الأخير بأن يحمل إذا فرض القيام ببدله إذا كان لا حرار فرض ستر
 العورة الغليظة فيه لا مطلقاً وقد وجد فيه فلا يشكل لجواز وأما الأول
 فلا محيص عنه لأن الأعياء بالركوع والسجود إذا جاز لاجل أجزاء فرض ستر
 العورة الغليظة فهو فيها أولى بوجدها إذا فعلها قائمًا نعم لا يشكل لجواز
 في الكل إذا مشينا على ما تقدم في التيمم فقال من لخالصة أن تقبليل
 المستر يعني الذي لا يصير به الانكشاف غير مانع من صحة الصلاة غير
 لازم بل هو مستحب إلا أن المشايخ من المذنبين على صراحة هذا الإطلاق
 ففي المحيط رضي الدين والخالصة والكافي غيراً نة وجدت ثوباً لستر
 بدنها ورب رأسها يجب سترها حتى لو تركت ستر الرأس تجز صلاتها
 لأن للربح حكم الكل فصارت تاركة ستر الرأس مع الإمكان ولا يجب في
 أقل من ربع الرأس حتى لو تركت ربع الرأس جازت صلاتها إذ ليس
 لما دون الربع حكم الكل ولكن الستر أولى تقليلاً للاصحة نكشاف وفي
 المبتغي بالغين المحجج المجتهد وإن كان عند قطعة بسترها أصغر
 العورات فلم يستر فسدت والأفلا وهو لا يمر عن تأمل وأما إذا مشينا
 على أن تقليل الانكشاف لازم ما أمكن مطلقاً لأن الميسور لا يسقط
 بالمشهور وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أمرتكم بأمر
 فأتوا منه ما استطعتم والظاهر أن عليه ما في فتح القدير شرح
 الهداية لشيخنا رحمه الله ولو وجد ما يستر بعض العورة يجب
 استعماله ويستتر القبل والدبر انتهى لفظها والاتفاق على وجوب
 سترها فاحداً الأمرين من لزوم تقليل الانكشاف ومن جواز صلاة
 القيام بأعياء أو بركوع أو سجود والقاعد بركوع وسجود مشكلاً وأما
 ما ذكره من العريان إذا كان عند طين يلطخ به عورته فيبقى
 عليه حتى يصلي لم يجز له ترك ذلك كما لو قدس أن يحفف عليه
 ورق الشجر ونحو ذلك فمنجبه ثم قول محمد ولا يجنبنا أن يصلوا
 جماعة يبشرون الجواز مع تونه خلاف الأولى ومن شمة صرح بأنهم
 لو فعلوا ذلك جاز وأما كان خلاف الأولى لأنه إن قام الإمام
 وسلم احتراز من ملاحظة سوء الغير فقد ترك سنة التقديم على
 الجماعة والجماعة أمرسون فإذا كان لا يتوصل إليه إلا بارتكاب بدعة
 وترك سنة أخرى لا يندب إلى تحصيلها بل يكره تحصيلها وإن
 تقدم الإمام وأمرهم بغض ابصارهم كما ذهب إليه الحسن البصري

لا يسلمون من الوقوع في المنكر ايضا فانهم قل ما يمكنهم غرض البصر على وجهه
لا يقع على عورة الامام مع ان غرض البصر مكروه ايضا نص عليه المحدثون
لما نذكروا انه مأموران ينظر في كل حالة الى موضع مخصوص ليكون البصر داخل
من اداء هذه العبادة كساير الاعضاء والاطراف وفي غرض البصر فوات
ذلك فلو صلوا مع هذا جماعة فان تقدمهم امامهم جاز والاول افضل
ان لا يقوم وسطهم لئلا يقع بصرهم على عورته وهذا هو المراد بما اخرج
عبد الرزاق انا محمد قال اذا خرج ناس من الجعرة فامهم احدهم
صلوا فعودوا وكان امامهم في الصف يوميون اربا انتهى فاذن حكم
العرايا بجماعة النساء في ذلك والله اعلم ولو قام على شيء نجس
وصلى تفسد صلاته ولا يفترق الحال بين ان يكون موضع
القدمين نجسا وبين ان يكون موضع الاصابع كذا في الذخيرة
وتقمة الفتاوي الصغرى حكاية عن الفقيه احمد ابن ابراهيم
وزاد في التقمة لان القدم موضع الاصابع شيء واحد وكان
حكمها واحدا انتهى قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له
وفيه نظر لان فسادها يقتضي سابقة انعقادها والمستطور
في الكتب الشهيدة انه لا يصير تشارك في الصلاة فان القيام ركن
فلا يصح بدون الطهارة ولا بناء على ما روي وكذا لو افتتحها مع الثوب
النجس او البدن النجس فلا جرم ان في بعض النسخ مكان تفسد
صلاته لا يجوز ولو صلى على مبطن وفيه باطنه قدر ان كان
محيطا لا يجوز يعني اذا صلى على ذلك الموضع الذي فيما يليه من
الباطن نجاسة مانعة من صحة الصلاة وهي المعنية بقوله قدر بالذال
المعجمة ثم ذكروا ان هذا قول ابي يوسف وعن محمد وهو المذكور في نوادر
الصلاة انه يجوز في المشايخ من وفق بين الروايتين فقال جواب محمد
فيما اذا كان محيطا غير مضرب لان الضم بالخياطة عنه غير معتبر فيكون
بمنزلة ثوبيين منفصلين الاسفل منهما نجس والاعلى طاهر وجواب
ابي يوسف فيما اذا كان محيطا مضربا فيكون بمنزلة ثوب واحد غليظ
ظاهر طاهر وباطنه نجس فلا خلاف بينهما في الحقيقة وعلى
هذا مشي صاحب الجمع وذكر انه الصحيح ومن المشايخ من حقق
الاختلاف فقال على قول محمد يجوز كيف ما كان وعلى قول ابي يوسف
لا يجوز كيف ما كان وفي المحققين والاصح ان المضرب على
الخلاف ذكره الحلواني انتهى وهو يفيد بمفهوم الخالفة ان الاصح
في غير المضرب انه على الوفاق وان الظاهر هو لجواز وهذا قول ثالث
والمراد بالمحيط غير المضرب ما كان جوانبه محيطة ووسطه غير محيطة

وبالمضرب

وبالمضرب ما كان بين جوانبه محيطة ثم في البدايع وعلى هذا اذا صلى على حجر
الرجل او على باب او بساط غليظ او على مكعب ظاهر طاهر وباطنه
نجس يجوز عند محمد وبه كان يفتي الشيخ ابي بكر الاسكاف وعند
ابي يوسف لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ ابو حفص الكبير وابو يوسف
نظر الى اتحاد المحل فقال المحل واحد فاستوى ظاهره وباطنه كما تنوب
الضيف ومحمد اعتبر الوجه الذي يصلي عليه فقال انه صلى في موضع
طاهر وليس بجابل للنجاسة فيجوز كما اذا صلى على ثوب طاهر فنه
ثوب نجس بخلاف الثوب الصفيق لان الثوب وان كان صفيقا
فالظاهر نفاد الرطوبة الى الوجه الاخر الا انه ربما لا يدركه لتسارع
الفساد اليه انتهى وظاهر ترجيح قول محمد وهو بذلك اشبه وهو خلاف
ما في الفتاوى الخانية في مسألة الثوب حيث قال فيها صلى على ثوب
محتسب طائفة نجسة وظهارته طاهرة جازت في قول محمد ويجعل كثوبين
وعلى قول ابي يوسف لا يجوز وتجعل كثوب واحد ولو صلى على ثوب محتسب
بطائفة طاهرة وظهارته كذلك وحسوه نجس جازت في قول محمد
وكذا في السير ما يدل على هذا وعلى قول ابي يوسف لا يجوز صلاته في
الفصلين وقوله اقرب الى الاحتياط انتهى في البدايع ايضا ولو ان بساطا غليظا او ثوبا سبطا مقبلا
وعلى وجهه نجاسة اقل من قدر الدرهم في موضعين مختلفين لهما الوجها يزيد على قدر الدرهم فاس
قول ابي يوسف يجمع فليجوز صلاته لانه ثوب واحد ونجاسته واحدة وعلى قياس رواية يجمع
ويجوز صلاته لان النجاسة في الوجه الذي يصلي فيه اقل من قدر الدرهم
ولو كان الثوب صفيقا والمسألة بحالها لا يجوز بالاجماع لما ذكرنا ان
الظاهر هو النفاذ الى الجانب الاخر وان كان لا يدركه لطس فاجتمع
في وجهه نجاستان لوجعنا نزيد على قدر الدرهم فتجتمع لجواز قلت
وعلى هذا يتشكل ما في المبتغي بالعين المعجمة من ان الثوب الذي على احد
وجهيه نجاسة اذا صلى على الوجه الطاهر يجوز وفيها ايضا ولو ان
ثوبا او بساطا اصايه النجاسة ونفدت الى الوجه الاخر واذ اجمعا
تزيد على قدر الدرهم لا يجمع بالاجماع اما على قول قياس رواية ابي يوسف
فالانه ثوب واحد ونجاسة واحدة واما على قياس رواية محمد فلان
النجاسة على الوجه الذي يصلي اقل من قدر الدرهم وكذا اذا كان
الثوب مبطن مضربا والمسألة بحالها لا يجمع بالاجماع لما قلنا
وان لم يكن محيطا جاز وان لم يكن الثوب الى المبطن محيطا اعلاه
باسفله جاز اذا الصلاة على ذلك الثوب الاعلى اذا لم تنفذ النجاسة
اليه من الثوب الاسفل وهو واضح والظاهر انه لا خلاف فيه ومثله
في المبتغي لو ثني ثوبه واعلاه طاهر دون اسفله وصلى على الاعلا

وبالمضرب

جازت صلاته ولو سجد علي شي بخس تفسد صلاته قال ابو يوسف
 ان اعاد حين علم علي شي طاهر لا تفسد اي صلاته لان السجود
 علي موضع قد التحق بعدم لانعدام شرط جوازه وهو الطهارة فصار مكانه
 لم يسجد عليه وسجد علي مكان طاهر ووجه ظاهر الرواية ان السجدة
 اذا ركن فلما تجز صارت فعلاً كثيراً ليس من افعال الصلاة وهو يوجب
 فساد الصلاة واذا فسدت بفسادها فلا يثبتني بالاعادة هذا
 وذكر القنوري في شرحه انه اذا اعاد تلك السجدة في مكان طاهر
 جاز ولم يرد كقولنا في يوسف وكذا في محيط رضي الدين نقلاً من النوادر
 ومعللاً بقوله لان الموضع ليس باستعمال للجاسة حقيقة وافاهو
 شبيه الاستعمال فانحطت درجته عن المحل فلم يفسد الفعل لكنه
 لم يقع معتدا به انتهى ومشي عليه الراهمي وان كان موضع
 قدميه وركبتيه طاهراً وموضع جبهته وانفه نجساً عن اي حنيفة
 يسجد علي انفه وتجاوز صلاته خلافاً لها وهذا في الذخيرة بما
 لفظه وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهراً وموضع انفه
 نجساً ذكره الرند ويسي في نظره قال ابو حنيفة يسجد علي انفه
 دون جبهته وتجاوز الصلاة وعندهما لا تجوز الصلاة وهذا
 بناء علي ان عند اي حنيفة ان فرض السجود يتادي بوضع الار
 رنية وان لم تكن بجبهته علة علي ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى
 والارنية لا تأخذ من الارض النجاسة اكثر من قدر الدرهم
 وعندهما فرض السجود لا يتأني بوضع الارنية الا اذا كان
 بجبهته عنده والجهة تأخذ من الارض اكثر من قدر الدرهم وفي القنوري
 عن اي حنيفة في هذا الفصل روايتان روي محمد بن وهب عن
 عنه انه لا يجوز وروي ابو يوسف عنه انه يجوز انتهى قلت
 ونص في البدايع علي ان رواية محمد عنه هو الظاهر من مذهبه
 والصحيح لان الغرض من البناء علي دي بمقدار الارنية عنده
 ولكن اذا وضع لجهة الارنية يقع الكل فرضاً كما اذا طوى
 القراءة زيادة علي ما يتعلق به جواز الصلاة ومقدار لجهة والانف
 تزيد علي قدر الدرهم فلا يكون عفواً نحوه وفي محيط رضي الدين
 لكن هذا كما تري مختص بما اذا وضع لجهة مع الانف الطاهر انه
 محل الروايتين عن اي حنيفة لا ما اذا وضع الانف فقط كما هو ظاهر
 المشارة سوق الذخيرة بل الظاهر بعد القول بالاكتماء بوضع
 الارنية عنده مطلقاً عدم الفساد قولاً واحداً كما هو ظاهر اشارة
 الرند ويسي وكان المصنف اقال عن اي حنيفة مع ان هذا هو ظاهر
 المذهب

وان كان
 وضعه

المذهب عنه بناء علي ظن قصور وجه هذا القول عن وجهه ما في الرواية
 الاخرى عنه وهو قولها انه لا يجوز الاقتصار علي الانف الامن عنده
 ومن ثمة نص بعض المشايخ علي ان الفتوى علي هذا القول وسند ذكر
 ما يظهر لنا في ذلك في الكلام علي السجدة ان شاء الله تعالى والقدم والركبة
 والجهة والانف معروفات فسمي كل ذي ربيع ركبته في يديه وعرقوبه
 في رجليه وقد تجمع ركبة علي ركبات بضم الكاف وفتحها وسكونها وان
 كان موضع انفه نجساً وسائر المواضع طاهراً جاز بالاخلاق يعني
 بين اصحابنا وبكره سوا وضع انفه علي ذلك الموضع او لم يضع اما الجواز فيها
 اذا وضعه فلان الارنية لا تأخذ من الارض اكثر من قدر الدرهم واما
 الكراهة فلمباشرة انفه للمكان النجس واما الجواز فيها اذا لم يضعه فظاهر
 لان الاقتصار علي الجهة يجوز عندهم واما الكراهة فلعدم العذر في الا
 ققصا رعليها لان الظاهر ان كون موضع الانف نجساً ليس بعذر
 لكن في الذخيرة بعد ذكر مسألة الكتاب وكذلك اذا كان موضع قدميه
 وموضع ركبتيه وموضع انفه طاهراً وموضع جبهته نجساً يسجد علي
 انفه وتجاوز الصلاة بالاخلاق انتهى يفيد ان كون موضع الانف نجساً
 عذراً ولا يستقيم نفى الخلاق في هذا فانه انما يجوز الاقتصار علي
 الانف عندها اذا كانت لعذر والفرض ان ليس هنا شي سوى كون
 موضع لجهة نجساً والسان في كون هذا عذراً فتأمل وذكر
 شمس الاية السرخسي اذا كانت الجاسة في موضع الكفين والركبتين
 جازت صلاته خلافاً للزفر وكذا في البدايع ومحيط رضي الدين
 وقالوا في الذخيرة وتنمية الفتاوي الصغري وهكذا ذكر المصادر
 الشهيد الا انه لم يذكر خلافاً له وهذا ذكر القنوري انتهى وغير
 ان ليس عدم تعرض بعضهم لخلاف وليا علي عدم خلافه مع تعرض بعض
 اخرين لثبوت خلافه وذكر في البدايع والمحيط خلاف الشافعي مع
 زفر وهو كذلك وقال في العيون هذه الرواية شاذة واصحها
 ان يقال اذا كان في موضع ركبتيه لا تجوز والذخيرة في الذكر
 وان كان موضع قدميه وجبهته وانفه طاهراً وموضع ركبتيه
 نجساً ذكر الرند ويسي في نظره ان في ظاهر الرواية لا تجوز صلاته وقال
 الطحاوي تجوز وكان الفقيه ابو الليث يقول وفي تنمية الفتاوي
 الصغري وذكر في النوازل اذا لم يضع ركبتيه علي الارض عند السجود
 وقال ابو نصر لا يجزيه وبه اخذ الفقيه ابو الليث وقال روي
 عن اي يوسف يجزيه وتلك رواية شاذة لا يأخذ بها وذكر في الواقات
 اذا لم يضع المصلي ركبتيه علي الارض عند السجود فاختياراً في الليث

انه لا يجزئه وفتوي مشايخنا انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسًا
والفقيه ابو الليث يصح هذه الرواية في الميرون وصحها العدوري
انتهي ثم في البدايع وجه قولها ان قول زفر والسافعي انه اذ
ركنا من اركان الصلاة مع النجاسة فلا يجوز كما لو كانت النجاسة
على الثوب او البدن او في موضع القيام ولنا ان موضع اليدين
والركبتين ليس بركن ولهذا لو امكنه السجود بدون الوضع يجزئه
فيجعل كانه لم يضع اصلاً ولو ترك الوضع جازت صلاته فهاهنا
اولي. وهكذا نقول اذا كانت النجاسة على موضع القيام ان ذلك
يلحق بعدم غير ان القيام ركن في باب الصلاة فلا يثبت لجواز بدونه
بخلاف الثوب لان ليس الثوب صارحاملاً للنجاسة مستغلاً لها
لانها تتحرك بتحركه لكونها تبعاً للثوب اما ههنا بخلافه انتهى. ورا
فق قاضي خان على عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين
فيما اذا لم يضعهما لافهما اذا وضعهما فقال في فتاواه وكذا لو كانت
النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين حتى تنع جواز الصلاة
قال ولا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة وهذا كما لو صلى مراًفعاً
احدي قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة لا يجوز
ولا يجعل كانه لم يضع انتهى. ومحصل ما ذكره صاحب البدايع من
الفرق وقد اشرنا الى بعضه في شرح قول المصنف ولو كانت
النجاسة تحت قدميه قد مية الى اخره ان القيام فيها اذا وضع قدميه
وتحت احدهما نجاسة ما نفعه من جواز الصلاة مضاف اليها
اذ ليس احدهما بان يضاف القيام اليها اولى الاخرى والقيام
من افعال الصلاة مقصوداً لانه ركن فلا يصح بدون الطهارة
فيخرج ذلك القيام على النجاسة من ان يكون فعل الصلاة لعدم
الطهارة وما ليس من افعال الصلاة اذا ادخل في الصلاة
وكان قلباً يكون عفواً ولا خلاف ما اذا كانت النجاسة
على موضع اليدين والركبتين حيث لا تفسد صلاة وان
طال الوضع لان الوضع ليس من افعال الصلاة مقصوداً
بل من توابعها فلا يخرج من ان يكون فعل الصلاة تبعاً لعدم
الطهارة لوجود الطهارة في الاصل انتهى وفيه تأمل ثم ظاهر
كلام ابى الليث يشير الى افتراض وضع الركبتين وذكر في الهداية
وعايرها ان وضعها سنة عندنا وسياق ان شاء الله تعالى في الكلام
على السجود ان الاوجه بالنسبة الى قواعد المذهبية وجوب
وضعها فيرفع على استئذان وضعها انتفاء عدم فيها اذا لم يضعها

اصلاً

اصلاً ووضعها على مكان نجس على ما فيه من تأمل بالنسبة الى الصورة
الثانية وعلى افتراض وضعها انتفاء لجواز اصلاً في صورتين حتى تلزم
الاعادة قطعاً فيهما وعلى القول بوجوب وضعها الاجزاء مع انتفاء الكمال
كما في ترك الفاتحة للقادر عليهما من امام ومنفرد حتى ياتم على تقدير
عدم الاعادة على وجه الكمال وانتفاء لجواز ان وضعها على مكان نجس
حتى تلزمه الاعادة كما هو مقتضى كلام قاضي خان الماضي والله سبحانه
اعلم وان كان موضع احدي القدمين نجسًا لا يجوز ان كان وضعها
قد عرق الوجه انفاً وكذا لو وضع القدم التي موضعها طاهر
فلا كما تقدم وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمعت
تصيرا اكثر من قدر الدرهم نفع كما تمنع في ثوب ذي طاقين كما هو
قياس رواية محمد بن ابي حنيفة لا على قياس رواية ابى يوسف فيجوز
كما اسلفنا بيان ذلك في شرح قول المصنف ولو كانت النجاسة تحت قدميه
سالفاً وان عدم لجواز هو الصحيح رواية ودراية وان هذا اذا كانت
النجاسة غليظة فاذا كانت خفيفة فاما تمنع اذا كانت كبيراً فاحشاً
وان في ثاني وضعها بالكبير الفاحش اذا استوعبت موضع القدمين
فضلاً عن ان يكون دونها خلافاً وان افتتح في موضع طاهر ثم نقل
قدميه على شي نجس وقام ان لم يكن مقدار ما يؤدي ركناً جازراً
والافلا وان لم يكن قابلاً على المكان النجس مقداراً ما يمكنه فيه
اداركن بل عاد قبل ذلك الى موضعة الاول جاز ذكره قاضي خان وغيره
وقد ذكر غير واحد كخيم الدين النسفي وصاحب الجمع ان هذا قول ابى
يوسف وقال محمد بن ادي ركننا على موضع النجس فسدت صلاته
والافلا ولم يذكر واعى ابى حنيفة شيئاً وسند كرم الفتاوى الثانية
وقيل قول ابى حنيفة في هذا القول مع محمد وجزم رضي الدين
في الحيط بذكر ابى حنيفة مع محمد وعند من فرقتهم مطلقاً
والمسألة نظير ما لو انكشف من العورة مقدار ما يمنع الصلاة فيها
ولطالاف السالف محكي في هذه ايضا كما سيحكيه المصنف في اخر
الكلام في الشرط الثالث لها ان المفسد اذا شئ من الصلاة مع
النجاسة ولم يوجد ولا ابى يوسف ان قليل النجاسة في كثير المدة
عفو كثير النجاسة في قليل المدة اما كثير النجاسة المدة مع كثير المدة
فليس بعفو والزمان الذي يمكن فيه ادا ركن من الصلاة مع
ملازمة زمان كثير فيصير في الحكم كفعل مفسد زبد في الصلاة
وهذا المراد بما في الذخيرة وغيرها وفي القدوري اذا انحصرت
الصلاة على مكان طاهر ثم نقل قدميه الى مكان نجس ثم عاد الى

الى مكان طاهر صحت صلاته الا ان يتناول حتى يصير في حكم الفعل
الذي اذا زيد في الصلاة افسد هاتم انه قد اقتصر غير واحد
على ذكر هذا الحكم للمسألة من غير عزو الى ابي يوسف كما فعل المصنف منهم
صاحب البدايع وذلك فيما يظهر اشارة منهم الى انه المختار وهذا ونذكر
من الفتاوي لطانية وغيرها ما يفيد ان محال الخلاف ما اذا لم يتعمد
ذلك وكان مكنه هذا المقادير متلبسا بذلك فيغير عذر غيره مؤدرك
اما لو ادى ركعتا فسد بالاتفاق سواء تعمدا ذلك او لم يتعمده وكذا
اذا تعمدا ذلك ولم يؤد ركعتا سواء قل او كثروا ان لم يتعمدا ولم يؤد ركعتا
ومكن لعذر فانها لا تفسد بالاتفاق لكن كون الحكم الفساد فيما
اذا تعمدا ذلك وكان قليلا خلافا لما قدمناه انما من البدايع والذخيرة
وعبرها ومن التوجيه المذكور من الطرفين فان ظاهر كمال التواطؤ
على عدم الفساد في هذه الصورة ايضا بالاتفاق على ان الاشبه
هو الفساد وان ذلك هو مخصوص بما اذا لم يتعمدا ذلك وسند ذكر من
محيط رضي الدين ما يشير نعم قد تدعو الى التعمد ضرورة في الجملة فيفسد
فيغتفر ذلك التعمد بسبب تلك الضرورة حتى يكون ذلك التعمد كالا
تعمد ويحري فيه من الحكم ما يجري له من اصابته من غير تعمدا له بناء على
على ما يظهر من لطانية في مسألة الاينة ثم قاضي خان ذكر هذه المسألة
التي نحن بصدد دها في فتاواه اولها في الكتاب وثانيها مع جملة نظائرها
على هذا المنوال من التفصيل كما ستقف عليه وكذا اذا رفع نعليه
وعليه ما قد مر ان ادى معها ركعتا فسدت والا فلا ومقتضى
ما سند ذكر من لطانية ايضا انه ان كان متعمدا تفسد بالاتفاق
قل او كثرا ادى ركعتا او لم يؤد وان لم يكن متعمدا فان كان معذورا
في الامساك فان ادى ركعتا فسدت ايضا بالاتفاق وان لم
يؤد ركعتا ولم يمكث مقدارا ما يودي ركعتا لم تفسد بالاتفاق
وان مكث مقدارا ما يودي ركعتا فسدت عن ابي يوسف
عند محمد وعندهما وقد عرفت انه يشكك على الفساد في قليل
المدة بالتعمد ظاهر ما قدمناه من الكتب المذكورة والتوجيه
من الطرفين ويوافق هذا الظاهر في هذا الحكم في خصوص
هذه المسألة ما في لطانية فرقة رجل زعمه الناس يوم الجمعة
فخاف ان يضع نعله فرمى بها وهو في الصلاة وكان فيها قدر
الكرم من قدر الدرهم فقام والنعل في يده ثم وضعها لا تفسد
حتى يركع ركعتا ما او ركعتا اخر والنعل في يده انتهى فان ظاهر
هذا التعمد لرفع النعل وامساكها وقد اوقف فيها الفساد على اذا

الركن لا على مطلق الامساك الا انه قد تقدم ان الاشبه ان ظاهرها
في الكتب المذكورة والتوجيه من الطرفين مخصوص بما اذا لم يتعمدا والا
سأرة الى الحكم بعدم الفساد في هذه المسألة اذا لم يؤد ركعتا على ضرورة ترك النعل
فيها بمنزلة عدمه وجعل الامساك عذرا او هي فيما يظهر خوف
ضياع النعل على تفقد يرفع عدم الرفع وح فعدم الفساد على قول الكل
كما سنعلم والله سبحانه اعلم وفي فتاوي اهل سمرقند اذا سجد
وتقع ثيابه على شيء نجس جازت صلاته اذا كانت يابسة وكذا
ينبغي اذا كانت رطبة ولا يصيب ثيابه منها ما يمنع جواز الصلاة
لانه لم يستعمل نجسا واعلم ان نبوت الواو في قوله وتقع ثيابه غير
واقع موقعه ظاهر لان هذه الجملة في موضع الحال من الساجد
وقد تقرر في علم العربية ان الجملة الفعلية المضارعة المثبتة اذا
وقعت حالا وهي مسوقة على ضمير صاحبها يمنع دخول الواو عليها
اول ما ظاهره ذلك مما وقع في الكلام الفصيح فيحتاج هذا الى ايراد ما
ان هنا مبتدأ محذوف بعد الواو لتكون الجملة في المعنى اسمية تقرر
وهو يقع كما قالوا مثله في قوله تعالى قالوا انؤمن بما انزل علينا ويكفرون
بما وراؤنا وان الواو هنا للعطف للحال وتقع هنا واقع موقع وقع وعدل
منه الى المضارع حكاية للحال الماضية كما قال شيخ عبد القادر الجرجاني
في قول العرب قمت واصلك وجره ان الاصل وصكت فعدل من
الماضي الى المضارع لما ذكرنا وفي اختلاف فرس ويعقوب واذا كانت
النجاسة على ظاهر اللبنة او الاجرة وهو على ظاهرها قائم يصلي
لم تفسد ذكره في نعمة الفتاوي الصغرى وفي محيط رضي
الدين واللبنة والاجرة احد وجهيها نجسا فقام على الوجه
الظاهر فصلى ان كانت الاجرة مفروشة جاز لانها صارت في حكم
الارض لاتصالها بالارض اتصال فرار كما لو كان ظاهرا لارض
طاهرا وباطنها نجسا وان لم تكن مفروشة روي عن محمد انه
لا يجوز لانها شيء واحد وروي عن ابي يوسف انه يجوز لانها جزء
من اجزاء الارض ظاهره واسفله نجس فتجوز الصلاة
كما في الوجه الاول وعلى هذا مسني قاضي خان من غير عزو اليه وهو
اشارة الى اختياره وهو حسن منجى مقدم في الاعتبار على ما في
الذخيرة والنتمة ايضا ورواية عنه عنه انه كان الاجرة للين وضع
للبناء والفرش جازت الصلاة عليه وان وضع لغير ذلك
لكي يرفع لم تجز صلاته ثم حكاية لطانية بينهما على الوجه المذكور في المحيط
عكس ما تقدم من البدايع وما في البدايع هو المشهور ومثله

اذا جلست الخجاسة على خشبة ان كانت الخشبة تقبل القطع تحوز الصلاة
 عزاه في الذخيرة الى موضع اخر بعد ان عرفت ان بعض المواضع لو حلت
 خجاسة خشبية فقلبها وسجد عليها لم تجز واقتصر على هذا في التتمة
 واعتمد على ما في الكتاب صاحب الطالعة وذكره مقتضاه عليه فتابعه
 المص في ذلك ثم هذا يشير الى ان غلظة الخشبة اذا كان لا يقبل القطع
 لا تجوز الصلاة كما هو مفهوم مخالفة وقد وقع التصريح به في بعض نسخ
 الكتاب بلفظ وان كان لا يقبل القطع لا تجوز الصلاة انتهى ويمكن ايضا
 ان يجري في هذه المسألة ايضا الخلاف المذكور في مسألة الآخرة وحوزها
 بل قد صرح في البدايع به حيث اجزاء في الباب كما سمعت والباب
 عادة انما يكون من خشب فحكايته في الباب حكاية في الخشبة
 وستسمع ايضا حكايته في اللبد واذ كان كذلك فري ان لم تجز على الخشبة
 قولا واحدا هي حكاية لطالاف المذكور في الجواز احذر وهذا كماله
 لولم يوجد التصريح به في نفس المسألة فكيف وقد وجد في الذخيرة
 والتتمة بعد ذكرها فيهما ما لفظه وقال محمد في هذه الفصول كلها
 ان صلاته جائزة انتهى وح فالاشبه الجواز عليها مطلقا اعني سواء
 كانت تقبل القطع او لا تقبله حركية او غير حركية لما تقدم من توجيهه
 ذلك وسقوط اعتبار الظهارة في باطن الارض شاهد بسقوط
 اعتبارها في باطن هذه الاشياء واذ كانت الصلاة على الظاهر من
 وجهي الثوب الصفيق الذي على وجهه الاخر خجاسة تجوز كما في
 المبتغي فالان تجوز هنا بطريق اولي ولا يخفى ان منع البدايع عدم
 الجواز ثم لان الظاهر لنفاذ الجانب الاخر وان كان لا يدرسه
 الحسن غير وادعنا لان الظاهر هنا عدم النفاذ الى الجانب الاخر
 ثم كون وجه الشئ حساسا ما فاعه من الجواز لا دليل عليه بل هو ظاهر
 لا كما يدل عليه جواز الاصح على موضع طاهر من بساط ونحوه في موضع
 اخر منه خجاسة سواء كان البساط يتحرك احد اطرافه يتحرك الطرف
 الاخر او لا مع ان البساط شئ واحد حساس وعرفا والله تعالى اعلم
 ثم ثبوت الباقي مثله كما في عبارة المص وقع في الذخيرة والتتمة
 وليس بواقع موقعة ولا حاجة الى مثله ايضا واذا اصاب الارض
 خجاسة ففرشها بطين او حصص وصلى عليه جاز وليس هذا كالنوب
 وهذه المسألة في الذخيرة والتتمة ايضا ولا بأس بحكاية نصهما
 ليغفر المراد من قوله وليس هذا كالنوب قال فيهما وفي المنتقى عن
 اني يوسف البول اذا كان في الارض فبني عليه او فرشته بطين او حصص
 حتى وقع له احكام النعل وقام عليه مجداء البول وصلى اجزاء وان لزم

242
 البول باطن البناء وليس البناء في هذا كالنوب انتهى يعني فانه يمنع
 اصالة البول باطنه الصلاة على ظاهره اذا كان ذا طاق واحد لنفوذ
 اليه فاقتصر المص اختصارا اهتم المراد من العلاوة المذكورة ولو فرشها
 اي وان كان التراب كثيرا لا يجدر راحة الخجاسة منه لو استشبهه
 بجوز ذكره في الفتاوى لطانية والوجه في كلا الطرفين واضح وهذا
 الحكم مقدم في الاعتبار على ما في الذخيرة والتتمة نقلا في رواية عن
 اني يوسف الارض اذا اصابتها الخجاسة فالقي عليها التراب وصلى
 عليها فان كان كذلك للبقا من غير ان ينقل الى غيرها جازت صلاته
 والافلا ولو كان على اللبد خجاسة وصلى على الوجه الثاني يجوز
 وقال ابو يوسف لا يجوز وبه اخذ بعض المشايخ ولعل في الاقتضا
 على هذا اشارة الى المثل الى قوله لان بعض المشايخ ايضا اخذ بقول محمد
 كما تقدم من البدايع وقد عرفت ان الواجهة ان شاء الله تعالى اللهم الان
 يكون هذا الاقتضار من المصنف بسبب انه لم يطلع على من اخذ بقول
 محمد واما قول المصنف وهذا كله مذهب اني يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى مذكور في المحيط فلا يخفى ما فيه فانهم لم يختموا
 في هذه المسائل على جواب واحد كما هو ظاهر مثل هذه العبارة عادة
 بل كان منهما مجيب بخلاف جواب صاحبه فيهما في ذلك في طريق
 مقيض وكأنه اراد بهذه الاشارة الى انه ليس في هذه المسائل شئ
 محسوط من اي حنيفة فهي من باب ما فيه قول لاني يوسف على خلاف
 قول محمد ولا قول فيه لاني حنيفة واعتقد في الارشاد الى هذا على حكاية
 الخلاف بينهما في هذه المسألة الاخيرة ولو بسط المصلي على شئ
 نجس رطب او جلس على رضى رطبة نجسه اولف النوب في نوب نجس
 رطب فاشترت الرطوبة في ثوبه او مصلاه ينظر ان كان بحال لو عصر
 النوب او المصلي يتقاطر منه شئ نجس والافلا المصلي بضم الميم
 وفتح اللام المستددة ما يصلي عليه وقد تقدمت هذه المسألة الاخيرة
 في انشأ ما ذكره في فصل الاسار وذكر هذا الحكم فيها مفيد بالاصح وذكرنا
 ان المسألة في الفتاوى لطانية والطلاعة وما للشيخنا الحنفى رحمه الله
 تعالى فيها من البحث وما لنا في ذلك من التحقيق والمسائلتان الا
 ولبان في معناها كان المص في غني عن تكرارها ولعله انما ذكرها
 ليصلها بهذا الذي يليه وسنتكلم على ما فيه اعني قوله قال
 خمس الائمة لطلواني لو كان بحال لو وضع يده تبثل يصير نجسا فهذا
 اقرب من الاول كان على المصنف ان يقول اولان هذا مومع
 ان المذكور اولام يقله شمس الائمة المشار اليه لكنه قاله في صلاة

المستغني وذكر هذا الثاني في صلاة الاصل كما افادة في الدخيرة وغالب
من ذكر هذه المسألة اليها ورد عنها صدر وثانيا المذكور في الدخيرة
عنه ما نصه وهو قريب من الاول فان اليد انما تبذل بالوضع عليه اذا
كان مجال لوعصر لسيال منه شيء او يتقاطر انتهي فاذا ان القولا في متجدات
في المعنى وليس الثاني باقرب من الاول ولا بقريب منه لكن الذي يظهر
ان الثوب قد يكون مجال اذا وضع اليد عليه لا تبذل ولو عصر لسيال منه
او تقاطر لتشربه في باطنه بحيث لا يظهر الا بالعصر ومفهوم مخالف
الثاني يفيد انه لا يتنجس ومنطوق الاول يفيد انه يتنجس فيختلفان
وح لا شك ان الثاني اقرب الى الصواب من الاول فانه يفيد جدا ان
لا يباطل الحكم بخساسة الثوب حتى يكون مجال اذا وضعت اليد عليه
تبذل وان كانت بحيث لو عصر لسيال منه شيء او تقاطر نفسم
ان اريد بوضع اليد عليه الوضع مع التحامل بها عليه اتحاد القولان
لان اليد اذا كانت تبذل بالوضع عليه مع التحامل وهو بحيث اذا عصر
سال منه شيء ولم تكن لا تبذل بالوضع عليه مع التحامل وهو بحيث
اذا عصر لا يسيال منه شيء لان وضع اليد على الثوب على هذا الوجه عصره
بال في المعنى بل يقض الثياب انما يعصر بعضهم هكذا خافه تمرقه والتقال
عليه ثم هذا كله ما ذكره وما على ما حققناه سالقنا من انه تتعين
اناطة بخساسة الثوب المذكور بما علم بانه قد تشرب القدر المانع منها
فيقال في حق جواز الصلاة على المصلي وما معه عدم ان كان في موضع
فعل الصلاة عليه من القيام والسيجود والعود المقدار المانع من
صحة الصلاة لم يحز سوا كانت اليد تبذل بالوضع عليه او لا وسوا كان
بحيث لو عصر سال منه شيء وقطر اذا كان مما يتأخر فيه العصر او لا
والاجازت والله اعلم واما الشرط الثالث من الشروط الستة
المذكورة اول الكتاب فهو ستر العورة يعني حالة القدرة عليه
والاجماع منعقد على افتراضه كما ذكره غيره واحد ولا عبرة بمن عساه
خالف بعد ذلك وقد اسلفنا ايضا انه على الاجماع على وجوب سترها
خارج الصلاة بحضرة الناس الا في مواضع واشترنا الى ان ذلك واجب
في حالة الطلوة ايضا على الاصح اذا لم يكن الانكشاف لفرض صحيح ثم العورة
في اصل اللغة تعني على الظل والعيب ونمة سميت العين المختلفة
عورا والكلمة القبيحة قورا وفي الشرع قيل ما يجب ستره من البدن
انتهى ولا يخفى ان هذا تعريف المصنف الشيء بحكمه وهو انما يفيد من عرف
بثبوت هذا الحكم المحال له معلوم ايضا من البدن ولم يعرف كونه مسمى
بالعورة واما من لم يعرف الحال الذي تعلق به هذا الحكم على التعيين

243
وانما علم من البدن ما يجب ستره وان ذلك يسمى يسمى عورة فلا يفيد
والاظهر تعريف العورة بتعداد المحال التي يطلق عليها كما متني على الجم الغفير
وتابعهم المصنف على ذلك ثم اذ كان بعض المحال في حق بعض الاصناف عورة
وفي صنف اخر ليس بعورة وقع ذكره ما يسمى عورة من كل صنف
على حدة كما اشار اليه المصنف بقوله والعورة من الرجل ما تحت
السرة الى الركبة والركبة ايضا لا السرقة على ما هو الصحيح عندنا
وهو قول عند المالكية ووجه عند الشافعية وعند ابي حنيفة
ان السرقة ايضا من العورة وهو قول اخر وهو قول اخر عند المالكية
ووجه اخر عند الشافعية وهو المشهور عند المالكية على ما في المعتقد
لصاحب الارشاد منهم وذكر الباجي ان ابيه ذهب جمهور اصحابهم
واصح الاوجه عند الشافعية ورواية عن احمد ان الركبة والسرة
ليستنا من العورة واما العورة ما بينهما وفي رواية اخرى عن مالك
واحمد انها القبل والدبر لا غير والجهة للقول الاول ماروي
للكاظم في المستند ترك من غير تعقب عن عبد الله بن جعفر بن ابي
طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين
الركبة والسرة عورة وما روى الدارقطني عن عمر ابن شعيب
عن ابيه عن جده في حديث طويل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال انما تحت السرقة الى الركبة من العورة وما قيل ان في مسند هذا
سوار بن داود لبنة العقيلي فهو غير ضار مع توثيق بن معين وابن
حبان للقول احمد شيخ بصري لا بأس به كما ذكره صاحب التفتيح
وكذا قول شيخنا الحافظ في التقریب صدوق له او هام لكن انما
ينتم امر هذا القول بان دفاع امور ثلاثة تورد عليه الامر الاول
لما في صحيح البخاري عن النبي ان النبي صلى الله عليه وسلم غر الخمر
اخيرا فصلينا عند هاهنا صلاة العداة بقليس فركب النبي صلى الله
عليه وسلم وركب ابو طلحة وانا رديف ابو طلحة فاجرى رسول الله
صلى الله عليه وسلم في زقاق خبير ثم حسر الارزاع على فخذه حتى
لا ينظر اليه بياض فخذه انتهى وقد احتج بهذا من قال الفخذ
ليس بعورة والجواب ان هذه الرواية معانضة برواية
صحيح مسلم فاخسر فان هذه تفيد ان الخساره كان بغير
اختياره اما ضرورة الاغارة والاجراء والعروض ربح شدة
ثم ليس فيها انه استدلال بقا الانكشاف مع العلم به وامكان السر
وليس في هذا ايضا نقض عليه ولا يمنع مثله فان لم تحال رواية
البخاري على هذه الرواية فيترجح هذه الرواية عليها بما قدمناه

وما ثبت بالاسانيد الصحاح كما قال البيهقي عن ابن عباس وجوه
ومحمد بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الفخذ عورة فاب
هذا القول محكم في افادة ان الفخذ عورة مطلقا على ان انكشاف فخذ
صلى الله عليه وسلم واقعة حال فلو سلمنا انه كشفه قصد ايجوز ان يكون
لضرورة وظن ان اسالم يكن بحيث يقع بصر عليه حالتيه والظاهر
ان اسما وقع بصر عليه فحاجة لانه قد علم ان ليس في الحديث التصريح بذلك
ثم بعد هذا كله لو قامت ركن المعارضة بينهما فالمحرم راجع على المبيح
ولاسيما اذا كان المحرم قولا مطلقا والمبيح قولا في حقه خاصة على ما هو
المختار كما عرف في اصول الفقه الا من الثاني لا يلزم من حديثي
عبد الله بن جعفر وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده كون الركبة
من العورة لانه كما قيل كلمة يمين لا يتناول الحدين لاسيما وقد ظهر خروج
السرة فكذلك الركبة والغاية لا تدخل تحت المغيا وخصوصا عند زفر فلاح
ان هذا لا يراد عليه الزم ثم هذا وجه القول بان العورة ما بين السرة
والركبة لاها والجواب منع طرد القضية المذكورة في كل موضع تقع
الحاجة الى الوجه الموجب لعدم طردها فيما يطرد فيه وهو هنا بالنسبة الى
الركبة على قول علمائنا الثلاثة ونزف ما اخرج الدارقطني عن علي رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من
العورة لكنه معلول بانه من رواية النضر بن منصور عن ابي الجنوب
عقبة بن علقمة اليسكري وقد قدمناه في شرح قول المصنف وان
يتولى امر الوضوء بنفسه تضعيفها ولعل الوجه في ذلك ان الركبة وقعت
ظاية للعورة بدخول الي عليها وقد عرف ان الغاية تارة تدخل وتارة تخرج
والركبة ايضا عبارة عن ملتقى عظم الساق والفخذ والتميز بينهما متعده
فاجتمع المحرم والمبيح فغلب المحرم على المبيح احتياطا وهذا ما يشهد بان
الحديث المذكور قد اجاد فيه الرواية الضعيف لجريانه على سائر القوا
الشرعية المستفادة من النصوص الثابتة بالطرق الصحيحة فيتعاضد
على ثبوت هذا المطلوب والوجه الموجب لعدم طرد القضية المذكورة
في السرة على قول زفر المواقف للرواية المذكورة عن ابي حنيفة في انها
عورة ما اخرج ابن ابي شيبة والبيهقي عن ابن جريح عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال السرة عورة الا من الثالث ينبغي ان يترجح
القول بكون السرة عورة تعين ما تقدم في كون عورة فانه قد يعارض
في السرة المحرم والمبيح ايضا ولا يضر عن اصولنا كون المحرم المذكورة مرسلا
مفصلا فانه غير قادح في الاحتجاج بعد ثقة المرسل وامامته وابن
جريح احد الاعلام الثقات مجمع على ثقته كما ذكره الحافظ الذهبي

في الميزان

في الميزان فيترجح المحرم وعلى المبيح ولا يحصى عن هذا الا ان ثم منع مساواة هذا
المحرم للمبيح في الثبوت كما هو الظاهر لانهم ركن المعارضة حقيقة
حينئذ يتخلص منها بالترجيح المذكور ثم مما يؤيد كونها ليست
بعورة ما اخرج احمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والبيهقي
في مسنده عن عمر بن اسحق قال كنت امشي مع الحسن بن علي في بعض
طرق المدينة فلقينا ابو هريرة فقال للحسن اكشف لي عن بطنك
جعلت فداك حتى اقبل حيث رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبله
قال فكشف عن بطنه فقبل عن سترته والله اعلم لانه من غيره لا
من نفسه هو المختار اي لكن العورة المذكورة انما هي عورة بالنسبة
الى غير صاحبها لا بالنسبة اليه كما يقص عليه في الوقفات وغيرها
وذكر المص وغيره انه المختار وسند كروم هـ وروي ابن شجاع
عن ابي حنيفة واني يوسف نضا صريحا اذا كان محلول الجيب
فنظر الى عورته لا تقصد لاصلاته كذا في الذخيرة ووقع في
بعض نسخ الكتاب ايضا مكان نضا وهو تحريف له وفي بعضها زيادة
صريحا بعد نضا ولفظ التهمة وفي هذه المسألة اذا صلى في ثوب
واحد محلول الجيب اشار في نوادر ابن شجاع الى انه يجوز وسوي
بين كل الحية وخفيف الحية فانه ذكر عن ابي حنيفة واني يوسف
الى انه لو نظر الى عورته لا تقصد صلاته وهو الصحيح انتهى وذكر
الشيخ رضي الدين في المحيط انه روي عن محمد وانه لا يصح وقد تظافرت
الروايات على علمنا الثلاثة بان ستر عورته غير مفروض وبعض
المشايخ جعل ستر العورة من نفسه لشرط منهم الامام الفرغاني
صاحب لطاوي القدسي حيث قال فيه والقيص اذا كان مفتوح الجيب
بحيث لو نظر الى عورة نفسه من ريقه لم يجز ان يثني وهو موافق لما
ذكر ابن شجاع في نوادره وهشام عن محمد بن علي وهو محلول
الجيب ليس عليه الا قيص واحد فرقع فانفتح جيبه حتى لو نظر
الى عورة نفسه فصلاته فاسدة زاده هشام وان لم ينظر فان
كان لرق الثوب بصدرة فلم ير عورته حتى قالوا ان كان كفيف
الحية يجوز اي حتى قال هو لا البعض في من صلى في قميص
واحد محلول الجيب ان كان كفيف الحية بحيث تخيل بين نظره
وبين عورته اذا قصد بها بالرؤية من غير ان يزيل الحية من اليدين
يجوز صلاته لاستئثارها عنه ومعنى حكم هذا الفرع من غير تعقب له
صاحب الملتقط فيه وان كان خفيف الحية حتى لو نظر رأس
عورته فصلاته فاسدة لفظ شرط صحتها وهو سترها عنه

الامكان كما هو الفرض وبه يفتي بعض المشايخ اي بهذا التفسير
بناء على ان سترها من نفسه بشرط ايضا وقد وجد في الصورة الاولى
دون الثانية وفي الذخيرة وقال بعضهم لا تجوز صلاته ولا تنفعه
لحيته ذكر الزند وبسبب هذا القول في نظمه وعامة اصحابنا جعلوا الشرط
ستر العورة من غيره لامن نفسه لان العورة لا تكون عورة في حق صا
حيها وانما تكون عورة في حق غيره الانزي انه يحال لصاحبها سترها والنظر اليها
وقد منا من الحط انه الاصح ولقائل ان يقول في هذا الاستيضاح ما فيه
فان هذا المعنى قد يوجد في حق غير صاحبها مع اشتراط سترها عن ذلك
الغير لصحة صلاة صاحبها كما حد الزوجين بالنسبة الى الاخر فان كانا من اجله
مس عورة صاحبه والنظر اليها مع اشتراط سترها عن صاحبه في صحة
صلاة نفسه وان لم يكن في ذلك المكان احد سواهما ثم المراد بالجيب
هذا المنفذ الذي يدخل فيه الرأس كما تشير اليه المسألة ولو صلى
عريا نأى ليلة مظلمة وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا تجوز
صلاته بالاجماع ومن حكاه الحافظ بن عبد البر فقالوا واجمعوا
على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عريانا
انتهى وجهه ظاهر مما قد مناه من ان الستر مستعمل على حق
الله تعالى وحق العباد وان كان في هذه الحالة عراعي في الجملة بسبب
استناده عنهم فحق الله تعالى ليس كذلك فان قيل الستر لا يجب
عز الله لانه سبحانه وتعالى يرى المستور كما يرى المكشوف اجيب
بانه يرى المكشوف تاركا للادب والمستور مناديا بعني وهذا الادب
واجب مراعاته عند القدرة عليه وبه فان المرأة الحرة كلها عورة
الاوجرهما وكفيها وبه قال مالك والشافعي واحمد ورواية
لقوله تعالى ولا يبدي بين زينتهن الا ما ظهر منها قال المفسرون
هو الوجه والكفان وقد رواه البيهقي عن ابن عباس وعائشة
موقفا عليهما ورواه اسماعيل القاضي من حديث ابن عباس مرفوعا
بسند جيد فتقدم ما اخرج الطبري باسناد قوي عن ابن مسعود
قاضي الشيبان وفي سنن ابى داود عن خالد بن دريك عن عائشة
ان اسماء بنت ابى بكر رضي الله عنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه
وعليه ثياب رقاق فاعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت الحيض لا يصلح ان يري منها الا
هذا وهذا وانشأ الى وجهه وكفيه قال ابو داود هذا امر سار خالد
بن دريك لم يدرك عائشة انتهي وهو غير ضاير بهذا التحقيق فان خالد
المذكور ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين كما ذكره شيخنا الحافظ

وارسال الثقة مقبول هو المذهب الصحيح وهل ظاهر
الكف ليس بعورة كما طنه فعن مختلفات قاضي خان وغيره ظاهر
الكف وباطنه ليس بعورة كما في الرسخ وفي ظاهر الرواية ظاهر
عورة وباطنه ليس بعورة وظاهر الحاشية على هذا المعنى ظاهر
الرواية ومحيط برضي الدين وشرح الجامع الصغير لقاضي خان على
الاول ولعل الكف عند صاحب هذا القول منجوز به عن اليد من
باب اطلاق لجزء وارادة الكل ومن ثمة وقع في الخط التعبير باليد
دون الكف كما يستتف عليه والا فالتبادر من اطلاق استثناء الكف
عدم دخول ظاهره في الاستثناء ثم يشهد لكونه غير عورة ظاهر وباطنا
ما اخرج ابو داود في المراسيل عن قتادة مرفوعا ان المرأة اذا حاضت
لا يصلح ان يري منها الا وجهها ويديها الى المفصل ولا يضر كونه مرسلا
معضلا لمثل ما تقدم من قريب وايضا الظاهر ان اخراج الكف عن كونه
عورة معلول بالابتلاء بالابدان بسبب ان كونه عورة مع هذا الابتلاء موجب
للجرح وهو مدفوع بالنقض وهذا الابتلاء كما هو متحقق في باطن
الكف متحقق في ظاهره ثم قول المصنف كلها في بعض نسخ القدوري تأكيد
لبه من وانك الضمير بنا على التمسك به المضاف اليه التانيث لكونه مؤنثا
وفي القدمين اختلاف المشايخ كذا في المفيد وغيره واختلاف
الرواية عن ابى حنيفة على ما ذكره الكرخي ومشي عليه صاحب الخلاصة
وغیره ونص في الهداية وشرح الجامع الصغير لقاضي خان انه الاصح
واما انه في الخط ايضا فقد عرفت انه يريد لخط البرهان اني لم
اقف عليه وراجعت محيط برضي الدين فرايته مشي على هذا ايضا
وفي الحاشية الصحيحة ان انكشاف فربع القدم يمنع الصلاة
كون القدم عورة كما هو الرواية الاخرى عن ابى حنيفة وهذا مختار
الاسبيجاني والمرغيناني ونص ابو نصر الاقطع على انه الصحيح وبه
قال مالك والشافعي واحمد ويشهد لهذا القول ظاهر الآية الشريفة
على ما تقدم من تفسيرها عن عائشة موقفا ومرفوعا فان قلت
الاستثناء المذكور مما يجعل ويخرج به ما وقع التصريح به مما هو في
معناه والمعنى المعقول في ذلك فيما يظهر كما تقدم من الابتلاء في الابدان
اللازم منه لخرج على تقدير كونها عورة وهذا متحقق في القدم
ان لم يكن بطريق الاولوية فبطريق المساواة فينبغي ان يخرج من
كونها عورة قلت الامر على ما ذكرت لكن بشرط ان لا يوجد في الخرج
بطريق التعليل نص يفليه خلافة وهذا الشرط مفقود هنا فانه
وحيد النص في غير هذه المسألة بخلافه وهو ظاهر ما عن ابن عمر رضي الله

عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله الى من جر ثوبه خيالا فقالت ام سلمة رضي الله عنها كيف تضع النساء بذلك يوهن قال بر خين شبر اقلت فاذا انكشفت اقداهن قال يرخين ذراعا ولا يزدن عليه رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وما عن ام سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أتصلي المرأة في ذرع وخمار وليس عليها ازار فقال اذا كان الدرع سائغا يغطي ظهرك قد مدها رواه ابو داود والحاكم فالاجرم ان يترجح هذا على القول بان القدم ليست بعورة مطلقا في الصلاة ولا في خارجها على ما في الاختيار الصحيح انها ليست بعورة وعورة خارج الصلاة وذراعيها بطنها في ظاهر الرواية وروي عن ابى حنيفة وابي يوسف ان ذراعيها ليست بعورة وللمالكية في الثانية كما هو ظاهر سياق المصنف الا انه يفيد وقوع التصحيح فيها على ان ذراعيها عورة كبطنها وليس في الثانية ذكر التصحيح في هذه المسألة وقد مضى على ان الذراع ليست بعورة كما هو غير ظاهر الرواية عن صاحب الاختيار وصاحب الحاوي والاول هو الصحيح اي كون ذراعيها عورة كما هو ظاهر الرواية هو الصحيح وفي نسخة الاصح وهو الموافق للمبسوط والفتاوى الظهيرية وهو الوجه لما قدمناه انفا اما الشعر المسترسل بكسر السين اي النازل المتدلي من راس المرأة فقال الفقيه ابو الليث ان انكشف ربع المسترسل فسدت صلاتها كذا في اكثر الفتاوى فهو اذن عورة وفي شرح لمجامع الصغير لفخر الاسلام وقد جمع في الاصل في موضع بين الراس والشعر والمراد من الراس ما عليه من الشعر فثبت ان الشعر الاخر عورة وهو احوط واهم عندنا واما غسله في الجنابة فموضوع وهو الصحيح كذا اختياره الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري بخلاف شعر الرجال فانه يجب غسله بالاجماع لانه لا ضرورة فيه وفي شعر النساء خرج انتهى وكذا جزم بهذا كله رضي الدين في المحيط واقتصر في الخلاصة على انه الاصح وفي الهداية على انه الصحيح وفي الكافي على انه الاحوط والامر في ذلك قريب غير انهم لم يذكروا في جبهته هكذا التزم جميع سوى ما ذكره في المحيط بقوله الا انه لم تكن عورة يجوز للاجنبي النظر الى طرف صدغ الاجنبية وطرف ناصيتها وهذا امر يؤدي الى الفتنة انتهى وتعقبه شيخنا المحقق رحمه الله بانه لا ملازمة بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه في حال النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفاء العورة وكذا حرم النظر الى وجهها ووجه الامر

اذا شذ في الشهوة ولا عورة انتهى يعني في غير حالة الضرورة كما عرف في كتاب الكراهية وهو حسن واذا لم يتم هذا فيمكن ان يقال لانه لما كان من راسها نظرا الى صوله وليس منه نظرا الى اطرافه والموضع موضع احتياط ولم يكن في ابدائه ضرورة ولا في ستره خرج ربح فيه جانب اصوله وحكم له بحكمها تغليب الجانب المحتشم كما هو الشأن في اجتماع الحرم والمباح عندهم عدم الضرورة والله سبحانه اعلم وفي الخافانية المتعبر في افساد الصلاة انكشف ما فوق الاذنين هو الصحيح هذا لفظها وهو كما نرى اشارة الى ان المسترسل ليس بعورة كما هو احادي الروايتين قال الحنفي وهو رواية المنتقي حتى قال فيه لو انكشف من شعر المرأة اسفل من الاذنين جازت صلاتها وان كان اكثر من الثلث لانه لا يوارى الراس فلا يكون حمله حكم الراس لكن مع هذا يحرم النظر اليه بشهوة لانه فتنة كالنظر الى وجه المرأة الشابة ولهذا المعنى متساخنا رحمهم الله تمنع المرأة الشابة من كشف وجهها بين الرجال زمانا ولا خفا في ان ما ذكرناه من التوجيه لكونه عورة اوجه من هذا التوجيه لكونه غير عورة والله اعلم وكذلك الاذنان من لحة عورة ايضا كل واحدة منهما عضو مستنقل حتى لو انكشف ربع واحدة تمتع جواز الصلاة قال هو الصحيح كذا في غير ما نسخة ومثله في الغارة الغالبة يكون احترازا عن قول يخالف المذكور ومعلوم ان القول الذي يخالفه القول بان كلاهما ليس عضوا على حدة ولم اقف على ذلك منقول عن احد ولعله لرفع ان يتوهم ان كلا منهما مع الراس عضو واحد لانها من الراس حقيقة وحكما في بعض الاحكام واما انه لدفع توهم انه عضو واحد فبعيد ثم لا ادري من قائل قال ثم ليس لقوله وكذلك الاذنان الى اخره في بعض النسخ ذكر اما المقتضيان مع الذكر قال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة وهو الصحيح كما نص عليه صاحب الهداية وقاضي خان وصاحب الكافي وغيرهم لان كلا منهما يعتبر عضوا على حدة في الدية وكذا هنا للاحتياط وقال بعضهم الذكر مع الحضيتين عضو واحد لانها نبعان له وتقع الجميع واحد وهو الايلاد وغير قاضي في فتاواه عن هذا القول برواية فعلى القول الاول يمنع صحة الصلاة انكشف ربع واحد منها ايا ما كان وعلى القول الثاني انما يمنع انكشف ربع الجميع وكذلك اختلفوا في الركبة مع الفخذ وقال بعضهم الفخذ عضو واحد وهو الصحيح وفي التجنيس الاصح وفي الخلاصة المختار لان الركبة ملتقى عظمي الساق والفخذ فليست ببعض مستقل في الحقيقة وانما جعلت عورة تبعا للفخذ احتياطا كما تقدم وقال بعضهم

كل من الركبة والفخذ عضو مستقل على حدة وعبر قاضي خان عن هذا القول في فتاواه برواية ولوصلي وركبته مكشوفتان والفخذ مغلي جاز تفرقا على الوجه الصحيح لانهما لا يبلغان ربع احدي الفخذين مع احدهما واما اذا فرعنا على ان الركبة عضو مستقل فالقول بعدم جواز الصلاة واضح جدا لانه اذا كانت الصلاة لا تجوز مع كشف احدي ركبتيه فما الظن بها اي الصلاة اذا كانت جميعا مكشوفتين ثم كان الوجه الظاهر ان قول المصنف والفخذ معطاء فان الفخذ مؤنث كما قدمنا مع بيان ما في لفظه من اللغات في شرح قول المصنف ومن استنقظ فوجد علي فراشه وفخذ بلالا المسألة وكأنه ذكره على تاويل العضو امرأة صلت وربع ساقها مكشوف تعبد وان كان اقل من ذلك لا تعبد وقال ابو يوسف انكشاف ما دون النصف لا يمنع وعنه في النصف روايتان اعلم ان قليل الانكشاف معفو عنه للضرورة فان الثياب لا تكاد تخلو من قليل لطرق ولا سيما ثياب الفخذ والكثير مفسد لعدم الضرورة فان الثياب فان الغالب عدم وجوده في الثياب غير انهم اختلفوا في حد الكثير والقليل فقال ابو يوسف ما نقص عن نصف العضو قليل وما زاد على نصف العضو كثير واختلفت الرواية في النصف فجعله في حكم القليل في الجامع الصغير وفي حكم الكثير في الاصل وقال ابو حنيفة ومحمد ما دون ربع العضو قليل وربع العضو فضا عد الكثير وجه قول أبي يوسف الشيء انما يوصف بالقلية اذا كان ما يقابله اكثر منه ولا شك فيما دون النصف قليل بالنسبة الى الكل وما زاد على النصف كثير بالنسبة الى الباقي واما النصف فبا اعتبار انه خارج عن حد القلة يمنع وباعتبار انه غير داخل في حد الكثير لا يمنع ولها ان للربع حكم الكل في كثير من المواضع فانكشافه يكون كأنكشافه لكل جلا فمادونه فيلحق بعدم تشتت على تنبيهات مهمات رأينا ان نسعف بها على جاري العادات فان قلت هذه المسألة من مساييل الجامع الصغير والمذكور فيه محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في المرأة تصلح وربع ساقها مكشوف او ثلثها انها تعبد فما بال المصنف لم يذكر او ثلثها اي ثلث الساق لانه مؤنث وسماه من الانسان ما بين الركبة والقدم قلت لان هذا اللفظ لم يوجد في جميع النسخ بل ذكر في الكافي انه لم يذكر في اكثرها ثم على تقدير ثبوته كما في بعض النسخ انما حذفه المصنف للعلم بثبوت الحكم المذكور للربع له بطريق اولي فان قلت فعلى هذا فما بال محمد ذكره قلت قد ذكره وجوه احسنها وجهان احدهما ان با حنيفة سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاوردتها

محمد في الكتاب

ومحمد في الكتاب كذلك ثانيهما ان ذكر الثلث من باب التضييع على ما ثبت بطريق الدلالة ومثاله في فصيح الكلام وناهيك بقوله تعالى فذلك يومئذ يوم مسير علي الكافر بين غير كثير قال حن الاسلام اليزدوي صاحب الهداية ومن وافقها ودلت هذه المسألة على علة ان القدم ليست بعورة لانه جواز الصلاة مع كشف ما دون ربع الساق والقدم مكشوفه لا محالة قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له ولا يخفى ما في هذه الدلالة فانه لا يلزم ان يكون مع انكشاف ما دون الربع من الساق كون القدم مكشوفة فانه يتصور ان يكون القدم مستورة بالخف او غيره وانكشاف ما دون الساق انما هو من طرف الساق الاعلى لقصر الخف عن استيعابها بالستر او في وسطها او طرفها الاعلى لحرق في الازار والسر او بالوحود ذلك فنفي العورة عن القدم بهذا الذي ذكره نفي باحتمال غير ظاهر في الخلاصة وفي المرأة الكعب ينبغي ان يكون حكمه حكم الركبة انتهى وقد عرفت ان الصحيح انها ليست بعضو مستقل بل هي مع الفخذ عضو واحد فكذا هنا الصحيح الكعب ليس بعضو مستقل بل هو مع الساق عضو واحد فعلى هذا انما يمنع من الكعب او مقدار ربعها هل الضابط المذكور هذا الانكشاف القليل والكثير جاري في العورة الغليظة وهي القبل والدير كما هو جار في الخفيفة وهي ما سواهما لم يقع التعرض له في ظاهر الرواية وذكر الكرخي انه خاص بالخفيفة واما الغليظة فالقليل منها قد رآه في قنادونه والكثير ما زاد على قدر الدرهم قياسا على الخجاسة تغليظا لاهر العورة الغليظة وغلظوه بان هذا تغليظ يؤدي الى التخفيف او الاستفاط لان من الغليظة ما ليس باكثر من قدر الدرهم فيؤدي الى انكشاف جميعه لا يمنع بل الضابط المذكور جاري في الغليظة كما في الخفيفة ومنه نفي على انه الاصح فيهما صاحب الخلاصة وقد اجيب عنه بانه قد قيل بان الغليظة القبل والدير مع ما هو لها فتجوز كونه اعتبار ذلك فلا يرد عليه ما قالوه ويدفع ما تقدم من ان الصحيح ان كالا من الذكر والخضيتين عضو مستقل وكذا الصحيح ان كالا من الاليتين والدير ما يقيد عضو مستقل فلا يتم ذلك الاعتبار على ان محمدا ذكر في الزيادات ما يفيد استواء الخفيفة والغليظة في الضابط المذكور كما نقله غير واحد وسيد ذكره المصنف ايضا والله سبحانه اعلم والحكم في الشعر والظفر والبطن والفخذ كالحكم في الساق يعني اذا انكشف احد هذه الاشياء من هي كلها منه عورة مقدار الربع واحد منها كان ذلك ما تقدم من صحة الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد

خلافا لابي يوسف المذكور في الزيادات والظاهر انه انما افصح
 من ان المانع منهما ما زاد علي قدر الدرهم كما تقدم اما ثدي المرأة
 ان كانت مرا هقة فهي تبغ للصدر وان كانت كبيرة فالثدي اصل بنفسه
 والمذكور في عامة الكتب مكان قوله مرا هقة لفظ ناهة اي وان كانت
 الثدي نافرة من الصدر غير مسترخية تبغ للصدر تعد معه عضوا واحدا
 وان كانت الثدي كبيرة بان انكسرت واسترخت فهي عضو على حدة يكون
 انكشاف الربيع منها علي خصوص ما نفع من صحة الصلاة عندها والثدي
 تذكر وتؤنث والتذكير اشهر ولم يذكر في المغرب سوى التذكير وعبادة
 المشايخ علي التأنيت وكان هذا منع ما وقع في بعض المواضع من التعبير عن الثدي
 الكبير المنسدل بلفظ كبيرة وهو السبب في وهم المصنف حتي وضع مرا هقة
 موضع ناهة او كان ذلك منه بناء علي ان المرا هقة لا تكون ذات ثدي
 كبير منكسر في الغالب في شرح شمس الامة اذا كان الثوب رقيقا
 يصف ما تحتها لا يحصل به ستر العورة لعدم موارد العورة به ويشهد له
 حديث عابشة السالف ويصف ما تحتها اي يري ما تحتها وفي بعض
 النسخ يظهر ما تحتها ومن صلي في قميص ليس له غيره فلو نظر انسان
 من تحتها راي عورته فهذا ليس بشيء ذكره في الذخيرة والتفتة
 وغيرها وهو السنن من اسفله لا يلزم بل اغا بلزم من جوانبه واعلاه
 كما هو الاصح عند الشافعية ولا بأس في فاته الستر المعروف والمتواتر
 للناس وذكر في الزيادات لو ان امرأ صلت وهي تقدر علي الثوب لجديده
 فلبست ثوبا خلقا فانكشف من شعرها شيء ومن فخذها شيء ومن ساقرها
 شيء لو جمع ذلك يبلغ ربع الساق فلا تجوز صلاتها ولم اقف علي هذه
 المسألة هكذا معزوة الي الزيادات الالهنا والذي في البدايع وذكر محمد
 في الزيادات ما يدل علي ان حكم الغليظة والحقيقة واحد فانه قال
 امرأ صلت فانكشف شيء من شعرها وشيء من ظهرها وشيء من فرجها
 وشيء من فخذها انه ان كان حال لوجع يبلغ ربع منع أداء الصلاة
 وان لم يبلغ لا يمنع فقد جمع بين العوزة الغليظة والحقيقة واعتبر
 فيهما الربع فنبت ان حكمهما لا يختلف وان لطلاق فيهما واحد وفي شرح
 الراهي والتقدير بالدرهم ليس بصواب بل ما ذكر محمد في الزيادات
 انها اذا صلت فانكشف شيء من شعرها وشيء من ظهرها وشيء من فرجها
 ان كان حال لوجع يبلغ الربع والا فلا انتهى وهذا ما تقدم الوعد به
 ثم قال الراهي ولم يذكر انه يبلغ ربع اصغرهما اثم اكبرها وذكر
 في الباب الاخير من الزيادات انه يعتبر ربع واحد منهما فقال
 لو صلت وهي تقدر علي الثياب وينكشف شيء من شعرها ومن فخذها

منع

ومن ساقرها

ومن فرجها وهو اذا جمع بلغ ربع فخذها او شعرها او ساقرها او عورتها
 فسدت والا فلا انتهى وقال في القنية وهذا نص علي امرين الناس
 عنهما غافلون احدهما انه يعتبر لوجع بالاجزاء كالاسداس والاسداس
 بالقدرة والثاني ان المكشوف من الكل لو كان قدر ربع اصغرها الجواز
 حتي لو انكشف من الاذن سبعها ومن الساق سبعها منع لان
 المكشوف قدر ربع الاذن قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له
 وقد نص علي هذا الامر الثاني من الزيادات الشيخ رضي الدين في المحيط
 من هذه الجملة انه سقط من قلم المصنف ذكر الفرج او العورة ثم تصحح له
 بعد ذلك بغير ان الساق كانت اصغر الاشياء المذكورة وكذا ما في غاية
 البيان وذكر في شرح الزيادات لو كان سدس عورتها مكشوقا وسدس
 ساقرها وسدس فخذها وذلك يبلغ ربع الساق لا تجزئها صلاتها
 انتهى ينبغي ان يكون محمولا علي ان الساق كانت اصغر الاشياء المذكورة
 ليتطابق كلامهم والظاهر من الثياب بفتح اللام هو البالي منها اما العورة
 من الامة ما هي عورة من الرجل بالطريق الاول لا يباح محال الشهوة
 ووجه وبطنها وظهرها ايضا عورة لان كلامهما موضع مشتهري
 وما عدا هذه الجملة منها ليس بعورة سواء كان رأسا او كتفا او ساقا وهذا لان
 المسقط بتعته العورة في سقوط الحجج اللازم من اعطاء بدنها كله حكم العورة
 مع الحاجة الي خروجها الي ما بين الرجال ومباشرتها الاعمال الموجبة للحاجة
 لم فسقط ما يقع في الحجج ايجاب ستره وهو ما سوي البطن والظهر الي الركبة
 في الاف البطن والظهر الي الركبة لان تلك المزاولة لا يستلزم كشفها عادة
 ليسقط ايضا وقد اخرج عبد الرزاق باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 انه ضرب امرأة متفحفة وقال اكشفي رأسك لا تشبهي بالحرير واخرج
 ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن انس بن مالك رضي الله عنه ان امرأة عليها جلباب فقالت
 ففتنت قالت لا قال ضعيه عن رأسك انما الجلباب علي اطراف فتكلمات
 فقام اليها بالذرة فضرب راسها حتي القته ثم في توضيح المالكية فان
 قيل لم منع عمر الاماء من التشبه بالحرير فاجاب ان السفر اجرت
 عا دقهم بالتعرض للاماء فحشي عمر ان يلتبس الامر فتعرض السفر بالحرير
 فتكون الفتنة اشد وهو معني قوله عز وجل ذلك اذني ان يعرفن
 فلا يؤذين اي يتميزن بعلا متهن عن غيرهن والمدبرة والمكاتبة
 وام الولد بمنزلة الامة الفتنة في هذا الحكم وما ذكرناه عن عمر
 رضي الله عنه يشهد بذلك فانهم ليس بحرير فان الامة طالاف
 لطرة كما ذكره الجوهري والمستسعاة مثل الامة في هذا الحكم ايضا عند
 ابي حنيفة خلافا لها واما المستسعاة المهونة اذا اعتقها الداهن

وهو معتبر في حرمة بالاتفاق وان انكشف عضو فيستر من غير لبث
لا يضره خلافا لفرقنا في ذلك خرج لعسر الاحتراز عنه فكان ساقط
الاعتبار بالنسبة الثاني للخرج وهذا اذا كان الانكشاف لغير تعدليه كما هو
ظاهر العبارة والدليل اما لو تعدد ذلك من غير غنر فسدت صلاته بلا
خلاف كما ذكره عن قريب وان ادي معه ركنان فسد اي ادي
مع انكشاف العضو الذي هو عورته ركنان من اركان الصلاة فسد صلاته
بالاخلاف لان المؤدي يكون فاسدا فيمنع البناء عليه وان لم يؤدى ولكن
مكث مقدار ما يؤدى فيه ركنان بسنة فلم يفسد عند ابي يوسف خلافا
للمحمد والوجه من الطرفين في هذه المسألة كما اذا افتخ في مكان ظاهر فقال
قد سبى علي بن الحسين نحو ما تقدم في شرحها وتقييد المصنف كون الركن المقدر
ادوة في زمان المكث متلبسا بالمانع المذكور بما له من النسبة اي بما هو
مشروع فيه من الكمال كالنسب في الركوع والسجود مثلا فتقييد
غريب وجريه قريب ولم اقف على تقييد الركن المذكور بكونه قصيرا
او طويلا وكذا اذا وقع المصلي في الزجاجة في صف النساء او وقع
امام الامام او رفع نجاسة ثم الف على هذا الخلاف يعني ان عنه
ابي يوسف ان مكث في صف النساء او امام الامام اي في قدامه او بين
النجاسة المانعة من صحة الصلاة والافلا مقدار اداء الركن فسدت
والافلا وعند محمد ان ادى ركن مع هذه العوارض فسدت والافلا
والوجه من الطرفين فيها نحو ما تقدم ثم حكاية الخلاف بينهما كما في الكتاب
موافق لنظومة الامام نجم الدين السبكي والجمع وافصح قاضي خان في الفتاوى
بتقرير محل الخلاف في هذه المسائل وانه قد قيل ان ابا حنيفة مع محمد ومشي
عليه ايضا في الدين في الحيط وقد ريت ان اذكر ذلك كله تحقيقا للمرام ووقفا
بما تقدم في شرح مسألة ما اذا افتخ في مكان ظاهر ثم نقل قد سبى علي بن
حسين من الوعد بذكر هذا الكلام فان ذلك جار فيها ايضا لكونها من اخوات
هذه المسألة مثل ففي الفتاوى لطائفة اذا سبقه الحدث في الصلاة
فكث ساعة ولم ينصرف فسدت صلاته وهذه جملة مسائل
احدها هذه ومنها اذا اصاب للثوب او البدن كاله اكثر من قدر الدرهم
من غير حدثه ومنها اذا طرح المقتدي في الرحمة امام الامام او في صف
النساء او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او سقط
عن المصلي ثوبه او انكشف عورته فيهما اذا تعدد ذلك فسدت
صلاته قل ذلك او اكثر وان لم يتعمد فان سجد مع ذلك او ركع فسدت
صلاته علم بذلك او لم يعلم وان لم يؤد ركنان ومكث فان كان بعذر لا يفسد
في قولهم وان وجد سبيلا عن البعد عنها فمكث من غير عذر اختلفت

الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد ان صلاته تفسد وقيل قول ابي حنيفة في
هذه القول محمد انتقي وفي الحيط ولو انتفض البول على ثوبه فان كان عليه ثوبان طرح
النجس منهما من ساعته وصلي في الاخران كثير الجحاسة في قليل المدة ساقط الاعتبار
تقيا للضرورة وان لم يكن معه الا ثوب واحد يستقبل عندهما خلافا لابي يوسف
وكذا لو وقع عن المصلي ثوبه لا تفسد بجام يومه ركنان من الصلاة مع الكشف وان
فاخذه وسائر عورته من ساعته لا تفسد صلاته لما قد منا وتوكلت عربا نا
ان يحجر عن مرفق ثوبه لا تفسد مالم يؤد ركنان من الصلاة مع الكشف وان قدر
عليه رفعه فسدت عندهما خلافا لابي يوسف وكذلك المقتدي اذا ارأحه
القوم حتى وقع في صف النساء او قدام الامام او في مكان نجس فمكث ان لم يملكه
التحول الى مكان لا تفسد وان امكنه ولم يتحول فسدت عندهما خلافا لابي يوسف
له انه لم يؤد من الصلاة مع هذه العوارض فلا تفسد كما لو مكث بهدر لها ان فوات
هذه الشرايط قاطع للتحريم والشرع انما ورد بانقيتها اذا انصرف من ساعته
فان لم ينصرف انقطعت لوجود القاطع وروي ابن سبابة عن محمد لو وقع المقتدي
للرخام في مكان بينه وبين الامام طريق فسدت صلاته في لظال لان
هذا مانع لصحة الاقتداء بكل حال ولم يعرف بين السلف فيه خلاف فصار
كما لو يسوغ فيه الاجتهاد فلم يستقط اعتبار منافاة عند الضرورة فصا
بمزالة الكلام ولحدث العهد خلاف المسائل المتقدمة لان فيها خلافا بين
السلف فتشاع الاجتهاد فيها فان يسقط اعتبار الثاني عند الضرورة
امة صلت بغير قناع فرغت ثم اعتقت فتوضأت ثم تقنعت به
وعادت الى الصلاة جازت لانها ما اذت شيئا من الصلاة مع كشف العورة
وان عادت ثم تقنعت فسدت لانها اذت شيئا من صلاتها مع الكشف
ولم يجد ما يستبريه العورة صلي قاعدا باجاء كما ذكرنا انه الافضل
في من لم يجد ما يستبريه عورته سوى ثوب جميعه او ثلاثة ارباعه
نجس فبصلي عربا نا وقد اشبعنا الكلام من فضل الله تعالى وهذه
فروع مهمه من مسائل هذا الشرط تحتتم بها الكلام فيه تكميلا للفائدة
وتعميلا للعائنة انكشف ما بين سرة الرجل وعانته قد روي
تفسد صلاته لان ذلك عضو كامل والمراد به حول جميع البدن وهذا بناء على
انه عورة كما هو ظاهر ما رويناه سالفنا قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل
البخاري ما تحت السرة الى منبت الشعر من العانة ليس بعورة حتى يباح
النظر الي ذلك لان الازار قد يحيط في العمل الى ذلك الموضع وكان فيه
ضرورة مع ان التعامل ما شى على هذا في الوقائع نقلا
من النوازل امرأة تتعلم القرآن من الامهات تعلمت من امرأة كان احب
اليان معها نعتها عورة ولهذا قال صلى الله عليه التسبيح للرجال

والتصديق للنساء فلا يجوز ان يسمعها الرجل انتهي ومشي عليه في الكافي
 فقال ولا ينبغي جهر الان صوتها عورة ورفع الصوت بالتلبية سنة فلا يترك
 الفرض للسنة وسبقه الى ذلك رضي الدين في باب الاذان من المحيط قال
 شيخنا رحمه الله تعالى وعلي هذا لوقيل اذا جهرت بالقرأت في الصلاة كان
 متجرا ولهذا منعها صلى الله عليه وسلم من التسبيح بالصوت لاعلام
 الامام بسرهوه الى التصديق انتهى قال **العبد الضعيف** غفر الله تعالى له
 لكن ظاهر اقتصار صاحب الهداية وصاحب الاختيار وغيرهما في تعليل
 المسألة المذكورة بقولهم لما فيه من الفتنة مع تعليلهم لكونها لا تكشف
 رأسها بقولهم لانها عورة يفيد ان صوتها ليس بعورة وهو الاشبه ولعلهم
 انما منعوا من رفع الصوت بالتسبيح بالصلاة كما هو قوله لجلهم هو لهذا
 المعنى فان اصواتهم والاسماء ما كان منها رخصا عزمه لتعريض شهوة سامعية
 من الرجال فكان الادب اللائق بالصلاة تركه الى ما ليس كذلك وهو
 التصديق ولا يلزم من حرمة رفع صوتها بحضرة الاجاب ان يكون عورة
 كما يلزم من منع المشابة من كشف وجهها في محافل الرجال من غير ضرورة
 ان يكون عورة ولا من حرمة المديرة او المكاتب او ام الولد اذا اعتقت
 في حال الالنظر الى وجه الامور اذا خاف الشهوة ان يكون عورة
 كما تقدم الامة او المديرة او المكاتب او ام الولد اذا اعتقت
 في حال الصلاة وهي مكشوفة الرأس ان سارعت الى تغطيته بعمل
 قليل قبل ادا ركع من اركان الصلاة او قبل ان يمكنها ذلك لا تنفسد
 وان بقيت كذلك حتى ادت دكتا او مكنت ذلك القدر او عطفت
 من ساعتها لكن بعمل كثير فسدت صلاتها وذلك لان رأسهن ليس
 بعورة فاذا اعتقن لزمن ستره في الحال لان خطاب السترن لوجه
 عليهن في الحال لانه تبين ان عليهن من الابتداء لان رأسهن
 انما صار عورة بالتحرز وهو مقصور على الحال فكذا صيرورة الرأس عورة
 بخلاف العاري اذا وجد كسوة في خلال الصلاة حيث تنفسد صلاته
 ويلزمه الاستقبال كاسيا لان عورته ما صارت عورة الا للحال
 بل كانت عند الشروع في الصلاة الا ان الستر سقط عنه لعذر المص
 فاذا ارا زني ان كان ثابعا من ذلك الوقت ذكره في المدايع ومحيط
 رضي الدين واعضا جاز التفصيل المذكور لما عرف من ثبوت العفو
 عن القليل دون الكثير كما تقدم بيانه ومقتضاه ان يأخى في بعض
 هذا التفصيل من الخلاف ما هو مذكور في مثله من النظائر السالفة
 التي لم اقف عليه مصرحاً به في هذا وأعلم ان في الفتاوى الظهيرية
 الامة اذا اعتقت في خلال الصلاة فان اخذت قناعها وتنفعت به
 قبل ادا ركع

قبل ادا ركع لا تنفسد صلاتها وان كان بعد اداء الركع مع العلم بالعتق
 تنفسد صلاتها وهذا يشير الى انها لو ادت الركع مكشوفة الرأس وهي عالمة
 بالعتق لا تنفسد صلاتها وهو مخالف لما قدمناه من الحانية ولم يعتمد ان سجد
 لك او ركع فسدت صلاته علم بذلك اولم يعلم وما يشرح الراهدي ولو وصلت
 شهراً بغير قناع ثم علمت بالعتق منذ شهر تعيد ها وهذا ان المنطوقات اوجه
 من ذلك المفهوم الخالف **الفرع الرابع** من هقة صلت بغير وضوء او عريانة توهم
 بالاعادة وان صلت بغير قناع فصلايتها تامة استحسانا لقوله صلى الله عليه
 لا تصلي حائض بغير قناع فلا يتناول غير الحائض ولا ستر الرأس لما سقط بعذر
 الصبي اولى لانه سقط بغير عذر الصبي الخطاب بالقرايض بخلاف غيره
 من الشرايط لانه لا يسقط بعذر فلا يسقط بعذر الصبي كذا في محيط رضي
 الدين وغيره وفي حال النوازل يؤمر بالاعادة في الصورتين حتى لا يعتاد ذلك
الفرع الخامس الصغيرة جلد لا تكون عورة ولا لباس بالنظر اليها ومسا ذكره في الفتاوى
 الظهيرية وغيرها وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

تم الجزء الاول من حلية الجلي

• وبغية المرندي في شرح منية البحار

• المبتدي بعون الله تعالى

• وسونته وجزيل احسانه

• ولحمد لله

• وجه الصلاة

• علي من انبي

• بعد

• تم

ويليه الجزء الثاني قوله واما الشرط الرابع والله سبحانه وتعالى اعلم
 في يوم الجمعة

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	İmt. Y. r.
Yeni İlayit No	
Eski Kayıt No	661